جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

كتاب ملتقى علمي وطني حول:

قطاع الفلاحة في الجزائر
الواقع والآفاق

المنعقد يوم 11 مارس 2021 بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة

إعداد وتنسيق:

د. محمد هاني

ماي - 2021

كتاب ملتقى علمي وطني حول:
قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو مجموعة مداخلات علمية محكمة، تم إلقاؤها في الملتقى العلمي الوطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر – الواقع والآفاق"، تبرز المداخلات عبر محاور الكتاب قطاع الفلاحة وأهميته الكبيرة في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على إنتاج الغذاء، وبالتالي توفير الأمن الغذائي للسكان.

تملك الجزائر مساحات شاسعة غير مستغلة، والمستغل منها يعمل بطرق تقليدية مما أثر على حجم الإنتاج، بالإضافة إلى نقص اليد العاملة المؤهلة في هذا القطاع وعزوف الشباب عن العمل فيه، ناهيك عن زحف العمران على حساب الأراضي الفلاحية.

حان الوقت من أجل استرجاع المكانة الحقيقية لقطاع الفلاحة، خاصة في الوقت الراهن التي تعتمد فيه الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، ولهذا لا بد من تشخيص واقع هذا القطاع وتسليط الضوء عليه، من أجل إيجاد الحلول المناسبة للنهوض به، واستشراف مستقبله، ومحاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في العالم، خاصة وأن الجزائر تزخر بتنوع كبير في الموارد الجغرافية والمناخية، ومن المعلوم أن لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، من خلال توفير مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي، بالإضافة إلى تقليص الإنفاق العمومي الموجه لاستيراد الغذاء.

وعليه؛ فقد تناول الكتاب المحاور التالية:

- المحور الأول :الإنتاج النباتي و الحيواني في الجزائر؛
- المحور الثاني : تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- المحور الثالث: استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الفلاحي؛
- المحور الرابع: مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي؛
- المحور الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل؛
- المحور السادس : عرض تجارب ناجحة في مجال القطاع الفلاحي.

الناشر: مخبر البحث STRATEV، جامعة مستغانم، الطريق الوطني رقم 11، خروبة، 27000 ، مستغانم، الجزائر
الهاتف: 00213790356855
البريد الإلكتروني: labo.stratev@univ-mosta.dz

ISBN : 978-9931-9760-1-1 DL : 2021
9 789931 976011

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع: فرقة البحث PRFU " واقع وآفاق السياحة الجزائرية في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030"

كتاب ملتقى علمي وطني

قطاع الفلاحة في الجزائر
الواقع والآفاق

المنظم يوم 11 مارس 2021م
بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة – الجزائر

الناشر:
مخبر بحث STRATEV

بسم الله الرحمن الرحيم

قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق

إشراف:

أ.د. عمار حياهم – مدير جامعة البويرة / د. عبد القادر عوينان – رئيس الملتقى

تأليف: مجموعة من الباحثين

626 صفحة

محفوظة جميع الحقوق

© المكتبة الوطنية الجزائرية 2021

ردمك: ISBN : 978-9931-9760-1-1

الإيداع القانوني: ماي 2021

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية

بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

الناشر:

مخبر بحث STRATEV، جامعة مستغانم، الطريق الوطني رقم 11، خروبة، 27000 ، مستغانم، الجزائر

الهاتف: 00213 790356855

البريد الإلكتروني: labo.stratev@univ-mosta.dz

الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب مصدرها المؤلف

ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر أو اللجنة العلمية

إعداد وتنسيق:

د. هاني محمد (جامعة البويرة – الجزائر)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع: فرقة البحث PRFU " واقع وآفاق السياحة الجزائرية في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030"

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. عمار حياهم - مدير جامعة البويرة

المنسق العام للملتقى: د . عثمان علام – عميد الكلية

رئيس الملتقى: د. عبد القادر عوينان

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد الرزاق حميدي

رئيس اللجنة التنظيمية: د. محمد مداحي

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

د. محمد مداحي — د. محمد هاني

د. عز الدين وادي — د. عبد الحكيم عاشور

أ. محمد ذياب — د. مولود قنوش

د. عادل قنور — د. محفوظ بصيري

د. عمر دهيمي — د. الحاج العمري

د. السعيد رحيم

خلية الإعلام الآلي للملتقى

د. عز الدين وادي — أ. محمد ذياب

د. عاشور عبد الحكيم — د. محمد هاني

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

د. عثمان علام	جامعة البويرة	المنسق العام للملتقى
د. عوينان عبد القادر	جامعة البويرة	رئيس الملتقى
د. حميدي عبد الرزاق	جامعة البويرة	رئيس اللجنة العلمية
د. عاشور حيدوشي	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
أ.د. قرومي حميد	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
أ.د. بختي فريد	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. وعيل ميلود	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
أ . د. بن عنتر عبد الرحمان	جامعة بومرداس	عضو اللجنة العلمية
أ.د. مصطفى طويطي	جامعة غرداية	عضو اللجنة العلمية
د. الطيف عبد الكريم	جامعة بومرداس	عضو اللجنة العلمية
أ . د. أونيس عبد المجيد	جامعة بومرداس	عضو اللجنة العلمية
د. شلالي عبد القادر	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
أ. د. سمير يحياوي	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. جوادي علي	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د.جلال امحمد	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. عزوز أحمد	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د. بصيري محفوظ	جامعة البويرة	عضو اللجنة العلمية
د.عبد الرحيم شنيني	جامعة غرداية	عضو اللجنة العلمية
د. عبد القادر فلفول	جامعة قالمة	عضو اللجنة العلمية
د. خليفاتي جمال	جامعة الجزائر	عضو اللجنة العلمية
د. عياد ليلى	جامعة أدرار	عضو اللجنة العلمية
د. عبدلي لطيفة	جامعة سعيدة	عضو اللجنة العلمية
د. وسيلة واعر	جامعة باتنة 1	عضو اللجنة العلمية
د. جليل زين العابدين	جامعة وهران	عضو اللجنة العلمية
د. مراد إسماعيل	المركز الجامعي عين تيموشنت	عضو اللجنة العلمية
د. بومعزة حليمة	جامعة سطيف	عضو اللجنة العلمية

ديباجة الملتقى

توطئة:

لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على إنتاج الغذاء، وبالتالي توفير الأمن الغذائي للسكان، وتملك الجزائر مساحات شاسعة غير مستغلة، والمستغل منها يعمل بطرق تقليدية مما أثر على حجم الإنتاج، بالإضافة إلى نقص اليد العاملة المؤهلة في هذا القطاع وعزوف الشباب عن العمل فيه، نهيك عن زحف العمران على حساب الأراضي الفلاحية .

حان الوقت من أجل استرجاع المكانة الحقيقية لقطاع الفلاحة، خاصة في الوقت الراهن التي تعتمد فيه الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، ولهذا لا بد من تشخيص واقع هذا القطاع وتسليط الضوء عليه، من أجل إيجاد الحلول المناسبة للنهوض به، واستشراف مستقبله، ومحاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في العالم، خاصة وأن الجزائر تزخر بتنوع كبير في الموارد الجغرافية والمناخية، ومن المعلوم أن لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، من خلال توفير مناصب الشغل و تحسين المستوى المعيشي، بالإضافة إلى تقليص الإنفاق العمومي الموجه لاستيراد الغذاء.

اعتمادا على ما تقدم من مدخل للإشكالية المراد بحثها فإننا نبلور اشكاليتنا في السؤال التالي:

ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟ وما هي سبل تطويره؟

أهداف الملتقى

يسعى الملتقى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- صياغة استراتيجيات تساعد الدولة على التوجه نحو الاقتصاد المعتمد على القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة؛

- مناقشة أهمية الاستثمارات في القطاع الفلاحي، كتوجه لدولة نحو تنويع الاقتصاد الوطني، وإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل تمويل القطاع؛
- إبراز أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني كرافد مهم من روافد الناتج الداخلي الخام، يساهم في ترجيح كفة المداخيل خارج قطاع المحروقات؛
- تحديد دور الحوكمة القطاع الفلاحي في تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال آلية الجر الخلفي والأمامي الكفيل بتوليدها إذا ما تم الإهتمام به؛
- توضيح مساهمة التسويق في القطاع الفلاحي في تعزيز الثقافة التسويقية لدى المنتجين والمستهلكين؛
- التعرف على أهمية القطاع الفلاحي في خلق الوظائف والمساهمة في الحد من الفقر وتردي البيئة؛
- تفعيل مهمة المحيط الجامعي في خلق مجتمع واعي بأهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لضمان استدامتها مع المحافظة على البيئة، ولا يتأتى ذلك إلا بالتنويع خارج قطاع المحروقات، وبذلك يشكل القطاع الفلاحي البديل الأمثل للتحول؛
- التأكيد على دور الشراكة الأجنبية في النهوض بالقطاع، خاصة في جانب التكنولوجيا وعصرنة القطاع؛
- إبراز أهمية تطبيقات النمذجة القياسية لأبعاد القطاع الفلاحي؛
- الاستفادة من الدروس المستقاة من تجارب الدول الرائدة في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، والتي يكون القطاع الفلاحي أحد مجالاتها.

محاور الملتقى

- المحور الأول: الإنتاج النباتي و الحيواني في الجزائر ؛
- المحور الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ؛
- المحور الثالث: استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الفلاحي ؛

- المحور الرابع: مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي؛
- المحور الخامس: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل ؛
- المحور السادس: تسويق المنتج الفلاحي في الجزائر؛
- المحور السابع: عرض تجارب ناجحة في مجال القطاع الفلاحي .

كتاب الملتقى العلمي الوطني حول:

" قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق" يوم:11 مارس 2021

الفهرس

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر	ساعو باية (جامعة البويرة) سيار زوبيدة (جامعة الجزائر 3)	15
الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر	بلقاسم ميموني (جامعة أدرار) محمود السعيد بودربالة (جامعة أدرار)	32
واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	فرح بن سالم (جامعة برج بوعريريج)	44
المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطوريها وتحسين مردوديتها	مسعودي سارة (جامعة عنابة) مصطفاوي محمد الأمين (جامعة المدية)	64
واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وامكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية - القطاع الزراعي نموذجا	سنوسي سيد أحمد (جامعة سيدي بلعباس) بلهادي عبد الصمد (جامعة سيدي بلعباس)	86
دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة "تحليل المركبات الأساسية " للفترة الممتدة بين 1691 و5102	عثمان علام (جامعة البويرة) مسعود بن تركية (جامعة البويرة)	100

الفهرس (تابع)

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر- الواقع والآفاق- (دراسة اقتصادية- سياسية)	نبار سليمان (جامعة بسكرة) بخليلي محمد الأمين (جامعة البويرة)	119
التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	صخري عبد الوهاب (جامعة عنابة) معاش حسينة (جامعة سطيف 1)	131
أثر القروض المصرفية في تطور نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر	بوجعادة الياس (جامعة سكيكدة) نقيقش صبرينة (جامعة سكيكدة)	146
دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال آلية التمويل	رحماني حسيبة (جامعة البويرة)	159
قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ولاية المسيلة فرع عين الملح)	البقور حمزة (جامعة البويرة) عمار جعيجع (جامعة البويرة)	171
تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق	خامت سعدية (جامعة البويرة) خيثر الهواري (المركز الجامعي بتيسمسيلت)	185

الفهرس (تابع)

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي	معمري نارجس (جامعة البويرة)	203
تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق	بوراي زينب (جامعة البويرة) بن سالم سعاد (جامعة البويرة)	219
أنواع القروض الاستثمارية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر– بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنموذجا –	عيسى دراجي (المركز الجامعي تيسمسيلت) مركان محمد البشير(جامعة غرداية)	239
تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات والإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر دراسة تقييمية	حسين عماري (جامعة البويرة) مولاي بوعلام (جامعة البويرة)	252
تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر	مرباح طه ياسين (جامعة الجزائر3) يحياوي عبد الحفيظ (جامعة الجلفة)	263
القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر	محمد يوسفي (جامعة مستغانم)	277

الفهرس (تابع)

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال هيئات الدعم (CNAC- - FGAR- ANDI ANSEJ- ANGEM)	فاطمة الزهراء بوطورة (جامعة سطيف) نوفل سمايلي (جامعة تبسة)	299
التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر	رزيق حنان (جامعة البويرة) باديس نعيمة (جامعة البويرة)	316
مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر	فوغالي شريفة (جامعة الجزائر3) لزهر شين (جامعة الجزائر3)	330
دور معايير المحاسبة والتدقيق في الرقابة على النشاط الزراعي	واكر مريم (جامعة الشلف) واكر حنان (جامعة الشلف) محمد مداحي (جامعة البويرة)	343
مساهمة التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي - حالة الجزائر-	محمد لمين أقناروس (جامعة البليدة 2) محمد سفير(جامعة البويرة)	359
دور القطاع الفلاحي في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر2010-2019	عمر طاهري (جامعة الجلفة) محمد العقاب (جامعة الجلفة)	369
قطاع الفلاحة في الجزائر والافاق: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر	عدة لويزة (م.و.ع. إ. والاقتصاد التطبيقي) طالبي بدر الدين (م.و.ع. إ. والاقتصاد التطبيقي)	379

الفهرس (تابع)

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر"ولاية برج بوعريريج نموذجا"	حروزي خالد (جامعة البويرة) شدري معمر سعاد (جامعة البويرة)	393
دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر–دراسة قياسية الفترة -2018-2000	زكريا جرفي (جامعة بسكرة) آمنة سفيان (جامعة سطيف 1)	416
محددات الطلب على العمل في القطاع الفلاحي الجزائري –دراسة قياسية للفترة 2018-1970	سمير يحياوي (جامعة البويرة) حمادي خديجة (جامعة البويرة)	435
واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا – دراسة حالة منتج البطاطس بولاية وادي سوف-	براهيم حاكمي (جامعة الجلفة) كمال بن حامد (جامعة الجلفة)	451
منافع التسويق السياحي	خالد فضالة (جامعة البويرة) حمودي رابح (جامعة البويرة) محمد هاني (جامعة البويرة)	467
اشكالية تسويق المنتج الفلاحي في الجزائر ودور الوسطاء في ارتفاع اسعار المواد الفلاحية	دحماني إسماعيل (جامعة الجزائر3) دريسي أسماء (جامعة الجزائر3)	480

الفهرس (تابع)

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
دور اقتصاد السوق الاجتماعي في تفعيل التسويق الزراعي	باية وقنوني (جامعة البويرة) دايمي محمد (جامعة الجزائر1)	493
معوقات تطوير التسويق الزراعي في الجزائر	عبد الرزاق حميدي (جامعة البويرة) أمال ريحاني (جامعة البويرة) منال ربوح (جامعة البويرة)	507
أثر برامج استصلاح الأراضي الفلاحية على تطور الإنتاج الزراعي في منطقة وادي سوف - دراسة تحليلية خلال الفترة 2007-2017.	فاطمة الزهراء بن صغير(جامعة تبسة) صبرينة زعموم (م.و.ع.إ.إ.ت،القليعة)	523
التوجه نحو الإستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر- إشارة لتجارب عالمية رائدة-	فضيلة بوطورة (جامعة تبسة) علاء الدين الوافي (جامعة تبسة)	534
الموقع الإلكتروني كآلية للترويج المبتكر للمنتجات الزراعية عرض لموقع Espace Agro	كريمة زيدان (جامعة البويرة) رندة سعدي (جامعة البويرة)	556

الفهرس (تابع)

العنوان	اسم ولقب الباحث (ين)	الصفحة
دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة المدية –	نورة بوعلاقة (جامعة المدية) ختيري وهيبة (جامعة المدية)	571
واقع القطاع الفلاحي في الجزائر للفترة 2010 - 2018	عبد القادر عوينان (جامعة البويرة) سمية عوينان (جامعة المدية)	588
Commercialisation et marché de la datte en Algérie	Abdelmalek Hanane, (ESC) –Koléa Bouchalghoum Fella, (ESC) –Koléa	601

المحور الأول:

الإنتاج النباتي و الحيواني في الجزائر

رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر

ساعو باية، جامعة البويرة (الجزائر)، saoubaya@gmail.com
سيار زوبيدة، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، Samysiar99@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة، ذلك لأن الجزائر تحتل المراتب الاولى من حيث قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية الفلاحية، وبعدد سكان يتجاوز 40 مليون نسمة، وضخامة فاتورة الاستيراد والتي تتجاوز6 مليار دولار في السنة، كما تعتبر الجزائر من بين اكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية، وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية و الجغرافية و المناخية للبلد مما يجعل القطاع الفلاحي ذو أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني و تنميته.

الكلمات المفتاحية :الفلاحة، المساحة الزراعية، الانتاج النباتي الفلاحي .

abstract:

Talking about agriculture in Algeria is not an easy matter for many considerations, because Algeria occupies the first ranks in terms of the list of countries importing agricultural foodstuffs, and with a population of more than 40 million people, and the huge import bill, which exceeds $ 6 billion per year, also Algeria is among the largest Rich in agricultural lands, and this is due to the geological, geographical and climatic nature of the country, which makes the agricultural sector of great importance in the development and development of the national economy.

Key words: agriculture, agricultural area, agricultural plant production

المقدمة:

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامي وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات وتوفير المواد الأولية الفلاحية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد، وتعتبر

الجزائر من بين هذه الدول والتي تسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع وتلبية حاجيات السكان من مواد زراعية ومواد وسيطية تدخل في صناعة بعض من المنتوجات الصناعية، وتقدر المساحة الزراعية الإجمالية في الجزائر بـ 42.4 مليون هكتار و التي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد، ضف الى ذلك المساحة الزراعية المستعملة والمقدرة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعدل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

و بناءا على ما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالتالي:

ـ ما هو واقع الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر وما امكانياته؟.

و حتى يتسنى لنا الإلمام بجميع جوانب الموضوع، ومحاولة الاجابة عن الاشكالية ارتأينا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالفلاحة؟.
- ما هي مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؟.
- ماهي المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ؟.

منهج البحث :محاولة الإجابة على الاشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية التي تم طرحها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض مختلف الجوانب المتعلقة بالفلاحة (من مفاهيم عامة، وخصائصها المختلفة)، ضف الى ذلك تحليل واقع الانتاج النباتي في الجزائر باستعمال بعض الإحصائيات.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كون الجزائر كغيرها من الدول النامية تطمح إلى تحقيق التوازن في اقتصادها عن طريق الاستعانة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي وسعيا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل من التبعية الاقتصادية الغذائية وكذا تقليل من فاتورة الاستيراد للعالم الخارجي، وكذا كون هذا الموضوع ذو أهمية بارزة وبالغة على الساحة الدولية والاقليمية باعتباره كتحدي لدول العام لتقليل من الفقر والمجاعة في العالم .

ولعله من المناسب أن نبين في هذه الورقة البحثية محاور العمل الرئيسية والتي تتمثل فيما يلي:

المحور الاول :مفاهيم عامة حول الفلاحة .

المحور الثاني: الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الفلاحة.

تعتبر الفلاحة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان ولا يزال يحافظ على ممارستها، تطورت طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاديات الدول وارتباطها بمختلف القطاعات الأخرى وعليه فازدهارها يؤدي بصفة غير مباشرة لتحسين مخرجات القطاعات الأخرى، الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية في الدول.

أولا : تعريف الفلاحة:

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات فلاحية مختلفة وتعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة، ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين احد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

وقد نجد في بعض المعاجم اللغوية القديمة والتي عرفتها اصطلاحا بأنها :"الفلاح بمعنى يفلح الارض أي يشقها، أو يقصد بها أيضا صناعة من فروع الطبيعيات، وهي النظر في النبات من حيث تنميته ونشؤه بالسقي والعلاج وتعهده بمثل ذلك، وأيضا هي علم تعرف منه كيفية تدبير النبات من بدء كونه الى تمام نشوئه، وهذا التدبير إنما هو اصلاح الارض بالماء وبما يخلخله ويحميها كالسماد والرماد ونحوه، مع مراعاة التهوية وبإختلاف الاماكن"[1].

أما بعض المعاجم الحديثة تعرفها بانها "علم الفلاحة، agronomie، وزراعة علمية" وهي دراسة القوانين والقواعد التي تسمح بتطبيق العلوم على الفلاحة، وأما كلمة" agriculture"والتي لها نفس المعنى مع الكلمة الاولى والتي يقصد بها ايضا الزراعة / الفلاحة على حد سواء هي فن زراعة الارض، وفن في استثمار النباتات والحيوانات الزراعية على أكمل وجه إقتصادي[2].

إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها الضيق: "نجدها مشتقة من الكلمتينagri وتعني الحقل أ و التربة، وكلمة culture أي العناية والرعاية، وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض، فالفلاحة بذلك تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كفلاحة الأرض وزراعتها، لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل و الأسماك وغيرها، وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء" 3.

تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة: وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية و البحوث و التدريب والإرشاد و الإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية4.

كما تعرف الفلاحة أيضا على أنها: "علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان"5، علم لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة، وفن لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

أما التعريف الواسع للفلاحة و بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق و التحويل للمنتجات الزراعية، غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول و عندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا ان نستنتج تعريف شامل للفلاحة ألا وهي جميع الأنشطة التي يمارسها الإنسان ومتعلقة بالأرض والحيوان، بغية تحقيق العيش الكريم، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع استعمال مختلف الطرق التقليدية والحديثة في الزرع والغرس وتربية الحيوانات الزراعية.

ثانيا : أهمية الفلاحة :

تظهر الاهمية الكبيرة للفلاحة او بالأحرى للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في ما يلي[6]:

ـ توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات و الفواكه، والمنتجات الحيوانية بأنواعها و الألبان ومشتقاته .

ـ المساهمة في الحد من الفقر والمجاعة:

وقد تتباين أهمية الزراعة في الاقتصادات الوطنية تبايناً واسعاً ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبياً – فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي. وفي بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من30 في المائة من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها، في أقل البلدان نمواً كمجموعة، يبلغ 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العكس من ذلك، ففي اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب

الزراعة أقل من1،5 في المائة من الناتج الاقتصادي الإجمالي. وهكذا، فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد إلى آخر، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقراً.

وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقديْن الماضييْن مدفوعا إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة منذ ستينيات القرن الماضي.

وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعاً بعمليات انتقال العمالة من الزراعة، استجابةً لديناميكية كل من "الجذب الصناعي" و"الدفع الزراعي". وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل من مثيله في القطاعات غير الزراعية7.

وعلى وجه الخصوص، يُحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويُحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يتأتى من الزراعة.

ـ توفير الموارد المالية :

يعد القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين فيه، كما يساهم بنسبة معينة في الناتج الوطني الاجمالي للعديد من دول العالم ضف الى ذلك يساهم في توفير العملة الصعبة للبلد المعني مما ينعكس ايجابا على مستوى التنمية الاقتصادية له .

ـ توفير المواد الزراعية للقطاع الصناعي :

يستمد القطاع الصناعي العديد من المواد الخام الزراعية من القطاع الفلاحي، مما يؤدي الى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل .

ـ المساهمة في الدخل القومي وتحقيق الامن الغذائي :

فحسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية1996 تقصد بالأمن الغذائي الحالة التي تستطيع فيه الاسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على ما يكفي من طعام لجميع أفرادها وألا يكون هناك ما يهدد هذه الاسر بفقدان قدرتها على الحصول على هذا الطعام، ويتحقق الأمن الغذائي على المستوى النظري بالسعي إلى الاكتفاء الذاتي من الأغذية وتلبية الاحتياجات الغذائية داخل البلد[8]

ـ استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة :

يتيح القطاع الفلاحي فرص عمل ويساهم في القضاء على البطالة حيث يشتغل بالزراعة عدد لا بأس به من سكان المجتمع من نساء ورجال فهي مصدر لكسب الروق لحوالي 27،2% من النساء من اجمالي العاملات في العالم، و 25،9 % من الرجال من اجمالي العمال الرجال في العالم سنة 2017، إلا أن تبقى كثافة اليد العاملة الزراعية في الدول المتخلفة أعلى نسبة منها في الدول المتقدمة لاعتماد هذه الاخيرة على المكننة أكثر من الرأسمال البشري[9].

ثالثا: خصائص الفلاحة : تتميز الفلاحة بجملة من المميزات، ومن أهمها ما يلي :

ـ ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة:

تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أ و تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء استغل أرضه أ و لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس أي أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها [10].

ـ طول دورة الناتج الفلاحي:

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر، و النخلة بعد ثماني سنين، أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة، لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم.

ـ صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض، فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر، حيث أن المنتجات الفلاحية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، اللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول

من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ولكن يصعب تقدير ذلك[11].

- **ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية:**

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية(من جفاف وفيضان، وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الفلاحية) تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي[12].

- **الموسمية:**

بسبب خضوعه لعوامل المناخ فانه يتعذر إنتاج المنتوجات الفلاحية النباتية بشكل منتظم ومستمر، ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الفلاحية في فترة أ و فترات معينة في السنة دون غيرها، مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج ونقص في عرضها خارج هذه الفترة، وهنا تصبح طرق الحفظ مثل التخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض واستقرار الأسعار لكنه ينشا عن تدخل طرق الحفظ ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف [13].

- **ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية:**

تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط الفلاحي، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته الفلاحية وصيانتها باستمرار وإدامتها ما أمكن على أفضل وجه، وهو في هذه الحال على استعداد لتحمل قدر اكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط الفلاحي، مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي [14].

- **ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الفلاحية:** تتصف الأرض باعتبارها احد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إ لا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا[15].

المحور الثاني : الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر:

سنحاول من خلال هذا المحور عرض مختلف الامكانيات الطبيعة والبشرية والمالية التي تزخر بها البلاد، مع رصد واقع الانتاج النباتي في الجزائر .

أولا : إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر:

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع اضافة لامتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية مكنتها من احتلال موقعا مرموقا من حيث امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء، وفيما يلي سنعرض أهم هذه لموارد:

-1 الموارد المائية : يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي[16]:

الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم 2 إلا أن 93 % من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8% أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليارم 3 بنسبة 92%.

الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين مليار 9.8 م/ 3 السنة و 13.5 مليار م/ 3 السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليارم^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليارم^3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارم^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ سنة 2009عددها المستغلة 66 سد بطاقة إستعابية تقدر ب 7.5 مليارم^3.

الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغالها بحوالي 7 مليارم^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال مقدرة ب 2 مليار م/ 3 السنة والجنوب 5 مليار م^3/ السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة 1.8 مليار م^3 في السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية قدر ب 75 % تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان

إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

2- المساحة الزراعية في الجزائر :

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 84146,7 كم ما يمثل حوالي 3,53 % من المساحة الإجمالية وتقدر المساحة المطرية بحوالي 40068,8 كم^2 والمساحة المروية بحوالي 8347,8 كم^2 بينما تبقى مساحة35730,1 كم^2،[17]

حوالي متروكة بدون استغلال، كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163,8 كم^2 ومساحة المراعي 328372,3كم^2 وللجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 % من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادةب 926.000 هكتار بنسبة12،33% .

3- الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن متوسط اليد العاملة الفلاحية تراوحت بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون - بلغ 2.325 مليون عامل خلال 1980 ـ 2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرالزيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93%

4- الموارد الرأسمالية : يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية،الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج لحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة 1980 ـ 2009، وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال نفس الفترة، وقدرت الزيادة بـ 4.9 مليار دولار حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 176 مليون دولار.

ثانيا :الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر :

يتميز الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعددّ المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، حيث يعتمد أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة والتمور...الخ، ويمكن التفصيل فيه على النحو الآتي:

أ ـ الحبوب :

الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الإهتمام الدائم بتطوير إنتاجها تحتل زراعتها أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية وتتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والشوفان وفول الصويا أو الحبوب الصيفية المتمثلة في الذرة بأنواعها، تعتبر أهم المزروعات في الجزائر .

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11% من مجموع الدول العربية فيما يخص إنتاج القمح و 22 %يخص إنتاج الشعير، ويلاحظ أنه في السنوات التي تعرف تساقطا كبيرا للأمطار فإن إنتاج الحبوب يعرف وفرة، فقد قدرت مصالح وزارة المالية خلال السداسي الأول سنة 2015 نموها بنسبة تزيد عن 5،3 %، ويعود ذلك أساسا إلى إنتاج الحبوب الذي شهد ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بالسنة 2014، فقد حقق الفرع 37،7مليون قنطار سنة 2015 مقابل 35 مليون قنطار سنة 2014 ومن أجل تغطية الطلب على الحبوب، يهدف هذا القطاع إلى زيادة الإنتاج تدريجيا للوصول بها الى70 مليون قنطار سنة 2019، إذ ينبغي على هذا النمو أن يتحقق من خلال تثمين الاراضي الزراعية وتوسيع المساحات المروية وادماج الاسمدة والبذور وتعزيز المكننة [18].

توفر زراعة الحبوب 600 ألف منصب شغل وتخص تقريبا نصف المستثمرات الفلاحية الوطنية كما تحتل المساحة المزروعة منها ما يعادل 41% من المساحة الصالحة للزراعة، وقرابة 47% من المساحة الصالحة للحرث منها 46% مخصصة للقمح الصلب، و14% للقمح اللين، و36% للشعير و2% للشوفان، ترتكز هذه المساحات أساسا في شرق البلاد وغربها واكثر من 66% منها ترتكز في الهضاب العليا [19] .

ب ـ الخضر:

ترتكز زراعة الخضروات بكميات كبيرة في الاراضي الواسعة وخصوصا في الشمال حيث توفر المياه الكافية للري إلى جانب نوعية التربة الملائمة، وتتم زراعة الخضروات في كثير من الولايات وبنسب متفاوتة

وتتنوع محاصيل من ولاية لأخرى حسب المناخ والتربة والمياه .تقدر المساحة المزروعة من الخضروات وفي المتوسط 0،27 مليون هكتار وبمتوسط انتاج قدره 35مليون قنطار .

بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار وقد وصل الانتاج إلى حوالي 123 مليون قنطار، ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية [20] .

تعتمد زراعة الخضر على الري الدائم من العيون والابار والسدود والوديان، اذ تتسم بالنمو المستمر والاستقرار، وتعتبر كل من البطاطس والطماطم والبصل، الجزر، الفاصوليا الخضراء، الفول الاخضر، الكوسة، الفلفل و البزلاء ...الخ من أهم محاصيل الخضروات وأكثرها نموا من حيث المنتوج والمساحات المزروعة.

جدول رقم(01) :المساحة المزروعة بالخضر وأنواعها خلال الفترة 2006 ـ 2016 (الوحدة ألف هكتار)

الخضر/الفترة	2010/2006	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البطاطا	99.42	131.9	138.67	162.71	156.18	153.31	156.2
البصل	40.08	46.01	46.27	48.66	47.98	47.923	49.89
البطيخ	31.41	50.76	54.63	56.25	54.42	58.12	58.96
الطماطم	22.58	20.58	22.49	22.49	22.65	24.07	22.55
الجزر	15.77	17.89	18.09	18.8	18.04	18.64	18.04
الفول الاخضر	22.99	27.94	29.57		30.83	30.05	32.41
الفصوليا	8.69	9.2	10.71	11.59	11.45	11.27	10.69
الخرشف					4.7	4.674	4.16
الملفوف	2.88	3.26	4.12	3.94	3.74	3.65	4.16
الثوم	11.33	9.5	9.06	8.55	9.19	10.22	9.45
الكوسة					12.57	14.55	12.35
الخيار	4.19	3.96	4.04	4.14	4.5	4.515	4.06
الفلفل الاخضر					22.28	23.01	11.97
الباذنجان	3.95	4.43	4.25	5.1	5.09	5.58	6.68
البزلاء	27.17	34.64	34.11	37.04	35.54	35.448	32.38
المجموع	364.8	449.2	468.2	505.57	511.74	525.57	683.6

المصدر :بكالة فاطمة الزهرة، تحليل سياسات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 ـ2018، دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2019 ـ 2020، ص 83 .

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في المساحة المزروعة المخصصة للخضر خلال الفترة 2016/2006 وهذا لمختلف انواع الخضر، بحيث تحتل البطاطس الصدارة من حيث المساحة بـ 156،2 ألف هكتار أي ما يقارب 23 %من المساحة الاجمالية للخضر سنة 2016، ثم يليها كل من البطيخ والشمام، البصل، الفول الاخضر، البازلاء، الطماطم، الجزر، الكوسة، والتي تشغل كل منها حوالي 8,6%، 7,3 %، 4,7%، 4,73%، 3,2%، 2,7%، 1,8%، على التوالي وبقية المساحة تظم باقي الخضر كالثوم والباذنجان و الخيار وغيرها .

كما صاحب هذا التزايد تزايد في الانتاج والانتاجية بحيث قدر انتاج البطاطس بـ 26,2%، ما يعادل 4606,403 ألف طن يليه كل من البطيخ والبصل والطماطم بـ 10%، 8,3%، 7%، على الترتيب، وبهذا يمكن القول بأن البطاطس تعد من بين المحاصيل الرئيسية بالنسبة للخضر في الجزائر من حيث المساحة ومن حيث الكمية المنتوجة، وتعتبر كل من الولايات التالية الاكثر زراعة لها سكيكدة، الجزائر العاصمة، بومرداس، البويرة، تيزي وزو، بجاية، تيبازة، عين تيموشنت، الطارف، أدرار، ثم يلي محصول البطاطا كل من البصل والطماطم وذات الاستهلاك الواسع بالنسبة للأسر الجزائرية، حيث ساهمت تطور الزراعة المحمية بتوفر هذا النوع من المنتوج على مدار السنة.

ج ـ الزيتون:

يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في مناطق القبائل وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي معسكر وغليزان، بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 4.82 مليون قنطار وهذا بانخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 5.7 مليون قنطار ويلاحظ على إنتاج الزيتون أنه شديد التأثر بالظروف المناخية[21].

د ـ الحمضيات :

تعتبر الحمضيات من أهم أنواع الفواكه في الجزائر نظرا لما تتمتع به من مزايا اقتصادية مقارنة مع بقية أنواع الفواكه الأخرى وأهم هذه المزايا [22]:

ـ أنها تشغل مساحة كبيرة من مجمل مساحة الفواكه مقارنة بالأنواع الأخرى، وقد ارتفعت مساحتها بنسبة نمو قدره 35% خلال الفترة 2016/2014 .

ـ تمثل اعلى نسبة من مجمل انتاج الفواكه بحوالي 25,06% سنة 2016 بمقدار 1203,19 ألف طن مقابل 1344,2 ألف طن سنة 2017 وهذا بمعدل نمو قدره 12% .

ـ تساهم بشكل كبير في الصناعة الغذائية في صناعة العصائر وغيرها .

تمثل مساحة الحمضيات في الجزائر ما يقارب 78% برتقال أي ما يعادل 58,3ألف هكتار،و16% من المساحة بقية الحمضيات كاليمون و المندرين.

هـ ـ التمور :

اشتهرت الجزائر بوفرة تمورها وجودتها العالية خاصة دقلة نور مما يؤهلها لتضطلع بالصدارة كأكبر مصدر للتمور ذات الموصفات العالمية، وتعد زراعة النخيل الزراعة الاستراتيجية في المناطق الصحراوية(منطقة الواحات)حيث تمتد على مساحة بأكثر من 100120 هكتار وعلى أكثر من 15مليون نخلة في سنة 2003[23].

وتنتشر زراعة النخيل في تسع ولايات رئيسية وهي بالترتيب تبعا لأعداد النخيل فيها :ولاية بسكرة وفيها 23,31% من مجمل عدد النخيل (وتظم منطقة الزاب الشرقي الغربي والقبلي)، تليها ادرار بـ21,5% (وتظم منطقة توات، و قورارة)،ثم ولاية الواد بـ21,35% (وتظم واحات واد ريغ، ووادي سوف)،تليها ولاية ورقلة بنسبة 15,32% (وتظم أيضا ورقلة وواد ريغ العالي) وولاية غرداية (وتظم واحات واد ميزاب، متليلي، المنيعة)،وولاية بشار، وولاية تمنراست، ولاية تندوف، ولاية اليزي[24] .

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا انه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كما يلي[25] :

ـ التمور الجافة : دقلة بيضاء ـ مش دقلة ـ تين ناصر.

ـ التمور النصف جافة : دقلة نور ـ تافزوين ـ تمجوهرت ـ أزرزة

ـ التمور اللينة : الغرس ـ آدالة ـ بنت أخبالة .

و ـ العنب :

يعد العنب محصول الفاكهة الثاني بعد محصول الحمضيات في الجزائر من حيث المساحة المزروعة والثالث من حيث الانتاج في 2016 تقدر المساحة المزروعة بـ 66.3 ألف هكتار بإنتاج 571.35 ألف طن أي 11، و566.579 ألف طن سنة 2017، يتنوع العنب في الجائر إلى ثلاثة أصناف وهي عنب الخمور، عنب المائدة، والعنب المجفف .

ثالثا :معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر: هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر والتي يمكن إيجازها فيمايلي :

ـ إن معظم الأراضي القابلة للفلاحة ذات طابع صحراوي أ و صخري، أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

ـ إن الكثير من البلدان تعاني من قلة المياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم

في كمياتها أ و مواعيدها أ و توزيعها.

ـ إن الكثير من الأراضي الفلاحية قد تفقد خصوبتها نظرا إلى الإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.

ـ تدني الإنتاجية الفلاحية نتيجة لجهل الفلاحين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض، وسوء فلاحتها وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة.

ـ انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب ا لأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الفلاحة من أجل إنتاج فلاحي مربح؛ وعدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الفلاحية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

ـ عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الفلاحي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الفلاحية بشروط ميسرة.

ـ قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى .

ـ الزيادة الكبيرة في عدد السكان مما يتطلب زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى.

الخلاصة :

تعتبر الفلاحة بالنسبة لجميع الدول الركيزة الاساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والمتتبع والدارس لأوضاع القطاع الفلاحي في الجزائر يلاحظ التخلف النسبي له، وذلك بالرغم من الموارد الارضية والبشرية والمائية والمادية المتاحة، فهذا القطاع يعاني من مظاهر الاهمال والتخلف والفجوة غذائية تزداد اتساعا بحيث يبقى التحدي الغذائي هاجسا أكبر أمام صانعو القرار والتي تواجه الاقتصاد الجزائري، حيث هذا الأخير لازال عاجز على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان .

ومن هنا يمكننا القول بأن الزراعة في الجزائر لحد الآن لم تتمكن من القضاء على التبعية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وباعتبار الامن الغذائي هو إحدى المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد على كل الهيئات المعنية والفئات المهتمة من مختلف فئات المجتمع العمل والاهتمام بهذا القطاع الهام والاستراتيجي بإخاذ اجراءات وتدابير مستعجلة للنهوض بهذا القطاع بالخصوص في الوقت الراهن مع تذبذب مستمر وحاد لأسعار البترول في الاسواق الدولية مما يؤثر سلبا على مدخلات البلاد، وعليه نقترح بعض التوصيات التالية :

- ضرورة الاهتمام بزيادة المساحات المزروعة المروية مع ضرورة ربط الاراضي الفلاحية الموجودة بشبكات الري وبناء السدود والحواجز المائية لاستغلال مياه الامطار.
- الاهتمام بالتقنيات الفلاحية الحديثة والمكننة الفلاحية المتخصصة والتي تساهم في زيادة الانتاجية.
- الاهتمام بقضية العقار الفلاحي وقضية البيع العشوائي له من طرف ملاكه .
- توفير وسائل تخزين المنتوج الفلاحي في حالة الفائض، والاهتمام بالتسويق الفلاحي ودعمه.
- ضرورة توفير المواد المحسنة للمنتوجات الزراعية كالأسمدة والمبيدات بالخصوص أن السوق الجزائرية تعرف ندرة او غلاء أسعار هذه الأخيرة، مع تكثيف جهود او دعم المؤسسات المنتجة لها.
- تعزيز دور الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين الخاصة بالمجال الفلاحي ودعمهم لتطبيق مشاريعهم على الأرض الواقع .

قائمة المراجع :

1 ـ مجلة المعجمية، تونس، ع8، 1992، ص70،عن الموقع الالكتروني:
www.mohamedrabeea.net,le 19/03/2020

2 ـ نفس المرجع السابق، ص 71 (بالتصرف).

3 ـ جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية، ط1،عمان، الاردن، 2010، ص81 .

4 ـ عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010 ـ 2011، ص.18

5 ـ عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15و16 نوفمبر 2011، ص 8.

6 ـ بوكريطة عبد القادر، أثر القطاع الانتاجي الفلاحي الحيواني والنباتي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970 ـ 2014)،اطروحة الدكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2018 ـ 2019، صص.10،11

7 ـ اسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، عن الموقع الاليكتروني
:www.fao.org, le 17/3/2020، ص30 .

8 ـ بكالة فاطمة الزهرة، تحليل سياسات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 ـ2018، دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2019 ـ 2020، ص 13 .

9 ـ نفس المرجع السابق، ص13 .

10 ـ عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الفلاحي، مطبعة العالي، ط1،العراق، 1999، ص37 .

11 ـ زهير عماري، تحليل اقتصادي قياس ي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 ـ 2009، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013،2014، ص 53 .

12 ـ عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص43 .

13 ـ عاكف الزغبي، مبادئ التسويق السياحي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الاردن،2006، ص42

14 ـ عنبر ابراهيم شلال، التسويف الفلاحي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1،عمان الاردن، 2012، ص286 .

15 ـ فوزية غربي، الزراعة العربية تحديات الامن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، لبنان، 2010،ص.65

16 ـ احمد تي، حمزة بالي، واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، يومي 30نوفمبر و01 ديسمبر 2011، ص.3

17 ـ باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000 ـ 2015، مجلة دفاتر بواد كس،العدد6،سيتمبر 2016، ص8.عن الموقع الالكتروني www.asjp.cerist.dz,le 11/03/2020:

18 ـ تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الاول من سنة 2015، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015، ص.66

19 ـ بكالة فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره،ص.76

20 ـ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم35، الخرطوم، السودان، 2015،ص.25

21 ـ باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص.11

22 ـ بكالة فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره،ص.88

23 ـ رقايقية فاطمة الزهراء، قضايا اقتصادية معاصرة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن،2013،ص.446

24 ـ نفس المرجع السابق، ص.447

25 ـ نفس المرجع السابق، ص448.

الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر

بلقاسم ميموني، جامعة ادرار (الجزائر)، saoubaya@gmail.com
محمود السعيد بودربالة، جامعة ادرار (الجزائر)، mimounibadr3@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان وضعية الفلاحة ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مختلف المشاكل والمعوقات التي يواجهها، كما تم عرض واقع القطاع الفلاحي بولاية أدرار وأهم برامج الدعم الممنوحة للفلاحين، بالإضافة إلى آفاق تطوير القطاع الفلاحي بالولاية.

الكلمات المفتاحية:الفلاحة، القطاع الفلاحي،ولاية أدرار.

Abstract:

The objective of thisstudyis to determine the status of agriculture and the status of the agricultural sector in the national economy. To reachthis goal, a number of statistics were presented in dicating the development of agriculture in Algeria and its contribution to the gross national product. As well as presented to the reality of the agricultural sector in the state of Adrar and the most important programs of support given to farmers in the state.

Keywords: Agriculture, Agricultural Sector, Adrar State.

المقدمة:

تزخر الجزائر بإمكانات فلاحية كبيرة ومتنوعة، مما يجعل فرص تحقيق الأمن الغذائي متاحة تحتاج فقط لرؤية إستراتيجية وتثمين لهذه القدرات في إطار السياسات الفلاحية العامة المنتهجة، والتي يجب أن تكون مبني على قاعدة بيانات ومعطيات سليمة نابعة من حقيقة المشاكل التي يعاني منها تأخر هذا القطاع .

كما يشكل هذا القطاع إذا ما تم تعزيز سبل الاستثمار فيه أحد الموارد الهامة والبديلة في الدولة، بل مدخل لتحقيق الأمن الوطني في بعده الاجتماعي بتلبية الحاجيات الأساسية للمواطن، والبحث عن إمكانية جعل هذه الموارد مصدرا للتمويل الخارجي ولو في إطار القارة الإفريقية، بالإضافة إلى مكانة الأمن

الغذائي في دعم الاستقرار في المنطقة بمحاربة كل مظاهر الجوع والفقر وما ينجر عنها من مشاكل كالهجرة والجرائم المختلفة.

وفي ظل توجه الدولة الجزائرية لتطبيق استراتيجيات اقتصادية تهدف لتنويع الموارد الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وباعتبار الفلاحة من بين أهم القطاعات التي يمكنها المساهمة في هذا التنويع بما يتناسب وسيرورة النشاط الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والشروط التي تفرضها هذه التنمية من جهة أخرى، خاصة في المناطق الصحراوية نظرا لما تنفرد به هذه المناطق من خصائص اقتصادية وطبيعية تجعلها قادرة على دفع عجلة نمو النشاط الاقتصادي المعاصر.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية المراد دراستها على النحو التالي:

" ما مدى مساهمة الفلاحة الصحراوية في تحقيق التنمية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم هذه المداخلة للمحاور التالية:

- أولا: الإطار المفاهيمي للفلاحة والتنمية الفلاحية
- ثانيا: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر
- ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية بولاية أدرار.

أولا: الإطار المفاهيمي للفلاحة والتنمية الفلاحية.

1- مفهوم التنمية الفلاحية

قبل الوقوف على مفهوم التنمية الفلاحية حري بنا الإشارة لمفهوم الفلاحة والتي **هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات وتتوفر على إنتاج ينفع الإنسان منها الغداء ...) وتنقسم غلى قسمين الفلاحة التقليدية والفلاحة العصرية وتتجلى اهمية الفلاحة في توفير الغذاء وتوفر الشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية كالتجارة والصناعة.**

وتعرف التنمية الفلاحية على أنّها "مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مؤدية على الاستخدام الأفضل للموارد الفلاحية المتاحة لرفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي".[1]

ومن أجل مواجهة الوضع الاقتصادي الحالي والذي كثيرا ما يتأثر بالصدمات الاقتصادية، ثم على المستوى العالمي فتح حوار للبحث عن بدائل تمكن دول العالم من الاستمرار في تحقيق رفاه اقتصادي مقبول، مع ضرورة ضمان حق الأجيال القادمة للظفر بنصيبها منه في ظل ظروف بيئية مقبولة.

2- أهمية التنمية الفلاحية

تكمن أهمية تحقيق التنمية لفلاحية في كونها تمثل المحور المهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال النتائج التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة في الآتي:[2]

- الدور الاجتماعي ويتمثل في: توفير الغذاء، المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريفي والحضري، توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية، الحد من الهجرة نحو المدن، الحفاظ على عادات وتقاليد القرية بتنفيذ المشاريع التنموية التي تدفعهم للاستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض.
- الدور الاقتصادي يتمثل في: المساهمة في الناتج القومي، تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها، بالمدخرات المالية من الإنتاج الزراعي، وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعي والزراعي.
- الدور البيئي: الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال، تقنين استخدام المدخرات الفلاحية لضمان إنتاج غذائي صحي وآمن، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التنمية الفلاحية إلى تحقيق تحسينات ملموسة وقابلة للقياس في رفع الحالة المعيشية لفقراء الريف خلال فترة قصيرة.

3- التنمية الفلاحية في الجزائر

تميزت التنمية الفلاحية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، والإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي، سواء قبل التسعينيات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي والاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية، وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات التي تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية.

ولكن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والفلاحية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات والدعم اللازم له، خاصةبداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية

والبشرية المتاحة له[3]، أين تم تخصيص أغلفة مالية هامة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم 01: تطور مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

الوحدة مليار دج

	برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	برنامج توطيد النمو (2010-2014)
إجمالي الأغلفة المالية	525	8705	21214
نصيب القطاع الفلاحي	65.4	300	1000
النسبة المخصصة للقطاع الفلاحي	12.46	3.45	4.71

المصدر: عائشة كبحلي، حدة فروحات، مرجع سابق، ص 179.

إلاّ أنّ الواقع للأسف يبين فشل القطاع الفلاحي في تغطية الطلب الوطني على المنتجات الفلاحية خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية، أين يلاحظ زيادة اعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية وبدرجات خطيرة لتلبية الاحتياجات الوطنية، بالرغم من سلسلة الإصلاحات المتعاقبة التي شهدها هذا القطاع منذ الاستقلال تحت عناوين مختلفة (تسيير ذاتي، ثورة فلاحية، إعادة الهيكلة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، والتي تسعى الدولة من خلال تقديم الدعم للقطاع الفلاحي لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ذات الطابع الاستراتيجي، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية.

ثانيا: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر.

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل، من بينها[4]:

1- **مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية:** وتتمثل في:

- **التقليص العمدي من طرف الإنسان:** وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية؛
- **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل من أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من المساحات الزراعية؛

- **انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح:** يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

2- مشاكل متعلقة بالموارد البشرية:

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان، إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب، فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة العالية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج؛
- **ضعف البرامج التدريبية:** لا تخفى على المختصين في هذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها، حيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لا شك أن ظاهرة الأمية هي آفة مشتركة بين جل الدول النامية، وبالتالي فهي الخطر الدائم الذي يعرقل مساعي التنمية في جميع القطاعات.

3- مشاكل أخرى:

- مشكل التسويق: إن التسويق هو عبارة عن انتقال السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب؛
- مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية في الجزائر بصفة العشوائية، بالإضافة إلى تذبذب الانتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة لأخرى
- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أما المستثمرين، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار، البيروقراطية، ضعف الخدمات الإدارية... الخ؛
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل انجاز العمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، بذور، أعلاف... الخ)؛

- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية.

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية بولاية أدرار.

1- التعريف بالولاية

ولاية أدرار هي ولاية حدودية تقع في الجنوب الغربي للجزائر .هي الولاية رقم 01 في تصنيف الولايات حسب تنظيم الإداري الجزائري. لها حدود مع كل من مالي وموريتانيا، و الصحراء الغربية ويسود في الولاية المناخ الصحراوي، وأغلبية تضاريسها رملية مع مناطق جرداء صخرية في شمال الولاية تسمى الحمادات، وكما يغلب الطابع الريفي الحضري على الولاية، وحجم السكان فيها صغير نسبيا مقارنة بمساحتها.

أهم مدنها أدرار، تيميمون، رقان، تسابيت، زاوية كنتة، تمنطيط، أولف فنوغيل وزاوية الدباغ، برج باجي مختار على الحدود مع مالي.

تبلغ مساحة الولاية 427.000 كيلومتر مربع،عدد سكانها 441800 نسمة، تضم 11 دائرة و28 بلدية و299 قصر. مقسمة على أربع مناطق كبرى وهي: إقليم قورارة بمنطقة تيميمون، إقليم توات بمنطقة أدرار، إقليم تديكلت بمنطقة اولف وإقليم تانزروفت ببرج باجي مختار[5].

يتميز موقعها الفلكي بانحصاره بين خطي الطول واحد شرقا و3 غربا وبين خطي العرض 20 و30 شمال خط الاستواء. ويعرف هذا الحيز الجغرافي باستواء سطحه وقلة ارتفاعه في معظم مناطقه التي تتخللها عروق وهي عبارة عن سهول تغطيها الكثبان الرملية المتنقلة بفعل الرياح المتعددة الاتجاهات وأهم هذه العروق هي عرق شاش عرق اليابس وعرق ايقدي والعرق الغربي الكبير. ويشتمل هذا الموقع الجغرافي المميز على رق واسع الأطراف يتمثل في مناطق مستوية السطح تغطيها الحصى ولا توجد بها مظاهر للحياة كرق تنزروفت ورق أفطوط. وبأقاليم ولاية أدرار سبخات كثيرة وهي مستنقعات وأهم هذه السبخات هي: "أزل ماتي" جنوب رقان وسبخة مكرغانبتدكيلت التي يصب فيها كل من وادي أسوف ووادي الحامات الموسميين وسبختا تيميمونوتمنطيط المشهورتان. وأما الهضاب المتواجدة بالولاية فمنها هضبة تادمايت التي يصل أقصى ارتفاع فيها إلى حوالي 600 م وهضبة الأقلاب الواقعة بحدود الولاية مع ولاية تندوف ومنها ينبع وادي شناشن الذي يندثر في عرق شاش ويصل أقصى ارتفاع فيها إلى حوالي 738 م.

وسهول الولاية هي عبارة عن منخفضات ضيقة تمتد بالجهة الشرقية للقسم الجنوبي لوادي الساورة مع القسم الأعلى لوادي المسعود الذي هو امتداد له نحو الجنوب. وتتحد ث بعض الروايات.

يهتم معظم سكان ولاية ادرار بالزراعة المعاشية المروية التي تلبي حاجيات السكان بالدرجة الأولى. تعتبر الولاية من المصادر الزراعية المعتبرة بالجزائر، بسبب توفر كميات معتبرة من المياه الجوفية مما يسهل عملية استصلاح الاراضي الصحراوية، إلا أن ضعف التسويق الفلاحي يقف عائق أمام ازدهار الزراعة الكثيفة.

مشاريع الدولة الخاصة بتطوير الفلاحة في الولاية لم تأخذ البعد البيئي وخصائص الزراعة الصحراوية أو نظام الواحات بعين الاعتبار، مما ساهم في فشل وتراجع الإنتاج الزراعي عامة. في إطار تربية الماشية تعتبر برج باجي مختار الأولى في الولاية. وتقام فيها تظاهرة سنوية تسمى بعيد الجمل.

2- واقع القطاع الفلاحي للولاية

أ. القطاع الفلاحي بالأرقام[1]

- تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بولاية أدرار بـ 366.077 هكتار، والمستغلة منها تقدر بـ 35.806 هكتار.
- المساحة المسقية تقدر بـ 29.038 هكتار.
- بلغ العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية: 27.438 منها 21.195 بالقطاع الواحاتي، و6.243 بقطاع الاستصلاح.
- عدد المربون 1254.
- الموارد المائية المستغلة:
- الآبار العميقة: 1044 بئر بمنسوب 9.200 ل/ثا.
- الآبار العادية: 6.626 بمنسوب 15000 ل/ثا.
- الفقارات: 1829 فقارة منها 677 فقارة حية و1.152 فقارة ميتة بمنسوب 2900 ل/ثا.

ب. الإنتاج الفلاحي بولاية أدرار:

- **الإنتاج النباتي:** مبينا في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: المساحة المزروعة وكمية الإنتاج لسنة 2019

المنتوج	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
التمور	28.327	937.604
الخضروات منها:	4.520	715.605
الطماطم	1.110	225.978
الخضروات المحمية	93	50.838
الحبوب منها:	12.918	371.150
تحت الرش المحوري	7.190	226.500
الأعلاف	1.650	310.780
البقول الجافة	135	754
الزراعات الصناعية (تبغ – حنة – فول سوداني)	1.941	358.888

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار

- **الإنتاج الحيواني:**

- تعداد الرؤوس:

- الأبقار: 882
- الأغنام: 425.000
- الماعز: 127.500
- الإبل: 44.370

- الإنتاج: مبينا في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: الإنتاج الحيواني لسنة 2019

المنتوج	الكمية
اللحوم الحمراء (قنطار)	61.400
اللحوم البيضاء (قنطار)	8.600
الحليب (لتر)	12.152.822
الجلود (قنطار)	4.794

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

ج. **أهم المناطق الصالحة للزراعة والاستثمار بولاية أدرار:**

الجدول رقم 04: توزيع المحيطات الفلاحية الكبرى بولاية أدرار

الدائرة	البلدية	المنطقة
زاوية كنتة	انزجمير– زاوية كنتة	عين الفتح – سطح عزي
فنوغيل	فنوغيل	باعمور
تسابيت	اسبع	حمادة الراية
أوقروت	أوقروت	زاوية سيدي عبد الله –بوقمة
أولف	تيمقطن	محمد بوضياف

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

د. **التحفيزات الممنوحة للفلاحين والمستثمرين:**

في إطار برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مجموعة من التحفيزات لفائدة الفلاحين والمربين والمستثمرين وهذا من أجل تكثيف الإنتاج وتطوير المساحة الفلاحية المستغلة وأهم هذه التحفيزات هي[6]:

- **الدعم الفلاحي:**
  - دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة
  - دعم الأسمدة المخصصة لزراعة الحبوب
  - دعم نزع النخيل غير منتجة أو المصابة بالبيوض
  - دعم تجهيزات الري الزراعي (الرش والتقطير)
  - دعم انجاز وصيانة هياكل الري الزراعي (آبار عادية – آبار عميقة)
  - دعم مختلف الشعب الفلاحية (الحبوب – النخيل – البطاطس – الحليب...)
- **القروض البنكية:** يستفاد منها عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب شروط هذا الأخير وتتمثل في:

- القرض الرفيق: هو قرض موسمي بدون فوائد موجه للفلاحين والمربين ومدته سنة واحدة.
- قرض التحدي: هو قرض استثماري بدون فوائد خلال خمس سنوات الأولى، موجه لتمويل العمليات التالية:
  - إنشاء وتجهيز مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

- تدعيم قرارات الإنتاج للمستثمرات الموجودة في الميدان.
- تكثيف، تحويل وتثمين المنتوج الزراعي والحيواني، وتوزيع وتصدير المنتوجات الفلاحية.

- القرض الفدرالي: يستفيد منه محولي المنتوجات الفلاحية المتعاقدين مع الفلاحين المربين (صناعة الطماطم المركزة، تحويل الحليب...)

هـ. **أهم الشعب المقترحة للاستثمار بولاية أدرار:**

- شعبة الحبوب: تكثيف وتطوير زراعة الحبوب.
- شعبة الخضروات: تكثيف وتطوير زراعة الخضروات المبكرة، تكثيف وتطوير زراعة الطماطم الحقلية.
- شعبة التمور: تكثيف وتطوير الإنتاج.
- شعبة اللحوم الحمراء والبيضاء: تطوير وتكثيف انتاج اللحوم بنوعيها.
- شعبة الحليب: تطوير الزراعات العلفية، تطوير تربية البقر الحلوب.
- شعبة التخزين والتبريد والتعليب.

خاتمة

للقطاع الفلاحي بالجزائر أهمية بالغة في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، حيث يدر دخلا لنسبة من السكان ويساهم في تمويل عملية التنمية، ونظرا لأهمية هذا القطاع تطرقنا لدراسة هذا الموضوع من خلال هذا البحث المعنون بـ مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي "ولاية أدرار نموذجا" وتم استخلاص النتائج التالية:

- تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة، الطبيعية، البشرية، المالية والتكنولوجية. لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الفلاحي، وتودي إلى زيادة في الدخل الوطني.
- أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة للاستثمار.
- الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في بنية الاقتصاد الوطني مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

انطلاقا من نتائج الدراسة وفي ظل التدهور الكبير الذي تعرفه عائدات النفط، يجب على السلطات العمومية الاهتمام أكثر بتحسين الأداء للقطاع الفلاحي.

وبالنظر إلى الإمكانيات المتاحة وتنوع المنتجات الفلاحية فإنه يمكن الوصول إلى مستويات كبيرة من الإنتاج تسمح بتحقيق الأمن الغذائي والرفع من قيمة الصادرات الفلاحية، وذلك بمواصلة ترشيد سياسة الدعم الفلاحي بالموازاة مع عصرنة آلات وطرق الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني.

على الدولة العمل على زيادة المساحات المروية من المياه الجوفية، السطحية والمتجددة، خاصة في الزراعات الاستراتيجية للحد من تأثيرات قلة الأمطار كما هو الوضع في ولاية أدرار التي تعاني من الجفاف، ورفع كفاءة شبكات الري الحكومية.

كما يجب أن يرافق تحسين حوافز الاستثمار، إقامة بيئة مؤسساتية تساعد على تحسين النفاذ إلى الأسواق، وتضمن انتشار المعلومات وتحدد المعايير وتوفر الإطار القانوني والتنظيمي المناسب.

الإحالات والمراجع:

[1] عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967، ص 22.

[2] محمد علي داهش، زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2004.

[3] عائشة كبحلي، حدة فروحات، مساهمة سياسة الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017، ص 177.

[4] فوزي غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008، ص ص 253 – 289.

[5] مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

[6] مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

فرح بن سالم، جامعة برج بوعريريج (الجزائر)، farah.bensalem@univ-bba.dz
مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفيةLERDR

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

إن القطاع الفلاحي كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد الوطني بما يحققه من أمن غذائي، وبما يساهم به من دعم للتنمية الاقتصادية، دفع الحكومة الجزائرية إلى العمل على دعمه وتعزيزه من خلال انتهاج مجموعة من البرامج التنموية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الفلاحي الجزائري وتحديد مكانته في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال متابعة وتحليل مجموعة المؤشرات الإحصائية التي توضح تطور المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى متابعة تطور مدى مساهمة القطاع الفلاحي في كل من الناتج المحلي الإجمالي، في التشغيل وفي الميزان التجاري الفلاحي. حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن الدولة الجزائرية تمتلك ثروة نباتية وحيوانية كبيرة، كما تحظى بتنوع كبير في إنتاجها الفلاحي، وهذا راجع إلى التأثير الإيجابي للبرامج التنموية الفلاحية، كما بينت الدراسة الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في بنية الاقتصاد الوطني وكذلك في نسب التشغيل، إلا أن الجزائر تبقى تابعة للدول الأجنبية ولا تحقق اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية وهذا يفسر تسجيل عجز متواصل في ميزانها التجاري الفلاحي.

الكلمات المفتاحية:

القطاع الفلاحي، المنتجات النباتية والحيوانية، التنمية الاقتصادية، البرامج التنموية.

Abstract

The agricultural sector is one of the important economic sectors of the national economy system, with the food security it provides, and its contribution in the economic development. Which led the Algerian government to work to support and strengthen it by adopting a set of development programs.

This study aims to analyze the reality of the Algerian agricultural sector and to determine its position in the national economy, through the monitoring and analysis of a set of statistical indicators, which clarify the

development of agricultural plant and animal products. In addition to monitoring changes in the extent of the agricultural sector's contribution to gross domestic product, employment and the agricultural trade balance. When the study has reached a set of results, in particular that, the Algerian State has a great wealth of plants and animals. Moreover, it has a great diversity in its agricultural production. This is due to the positive impact of agricultural development programs. The study also illustrates the importance of the agricultural sector in the structure of the national economy as well as in the offer of job opportunities. Algeria remains dependent on foreign countries and does not achieve food self-sufficiency, which explains the recording of a continuous deficit in its agricultural trade balance.

.**Key words:** The agricultural sector, plant and animal products, economic development, development programs.

المقدمة:

يعد القطاع الفلاحي من أهم دعائم الاقتصاد التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية المكونة للناتج المحلي، كما يعتبر مصدرا أساسيا في توفير مختلف الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى مساهمته في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل من الناحية الاجتماعية. وكذلك الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية وتخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي. لذلك عملت أغلب الدول على تعزيز القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى. وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج من شأنها المساهمة في تطويره وتوفير الدعم اللازم له.

الجزائر كغيرها من الدول عملت على تطوير القطاع الفلاحي، نظرا لإمكانياته المتنوعة ودوره في تحقيق التنمية الشاملة. حيث أنه بالتزامن مع تحسن الأوضاع المالية للدولة مع دخول الألفية الجديدة، قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، السياسية والتجارية، كما تم وضع مجموعة من البرامج والمخططات. بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية، النباتية والحيوانية.

ومن أجل الإحاطة ومعرفة مدى أهمية ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر ينبغي تحليل الإحصائيات المتعلقة بتطور الإنتاج النباتي والحيواني، وكذا توضيح مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع ودور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري؟

1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الإحاطة بأهم الإمكانيات والثروات الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية التي تحوزها الجزائر، بمعنى تحليل وتشخيص القطاع الفلاحي الجزائري؛
- إبراز دور الدولة في تطوير القطاع الفلاحي من خلال مدى توفير الغطاء المالي المناسب؛
- إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

2. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي وهذا بالاستعانة ببعض الاحصائيات المعروضة في جداول وأشكال بيانية، والقيام بتحليلها واستخلاص نتائج ذات أهمية.

3. خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر
- **المحور الثاني:** واقع الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر
- **المحور الثالث:** مساهمة قطاع الفلاحة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المحور الأول: البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر

أولا: المخطط الوطني لتنمية الفلاحة PNDA

تم الشروع في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في شهر سبتمبر 2000، بهدف النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية. ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، وذلك لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب ½ من الفقراء في الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد احتياجاتهم. إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي.[1]

ويساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في سير عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي والحكومة، فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يندرج المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم. مما

يوفر له الظروف المناسبة والملائمة، حيث تمثلت الأهداف العملية من تحقيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في إعادة تنشيط الطلب، دعم الأنشطة التي من شأنها توليد قيمة مضافة وفرص للعمل، بالإضافة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية، لاسيما تلك التي قد تساعد على استئناف الأنشطة الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان الضرورية من اجل تنمية الموارد البشرية. ومنه فإن كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، يسمحان بضمان الانتقال النهائي من التسيير المخطط إلى تسيير طلبات الاستثمار الإنتاجي.[2]

1. أهداف المخطط الوطني لتنمية الفلاحة:

ويهدف هذا التوجه على المدى الطويل إلى التغلب على القيود التي يعاني منها القطاع لتحقيق التنمية المستدامة. الهدف الرئيسي لهذه السياسة الجديدة هو تحسين الأمن الغذائي في البلاد أثناء استهداف: [3]

- التحسين المستدام لمستوى الأمن الغذائي للبلاد؛
- لاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية؛
- الترويج للمنتجات ذات المزايا النسبية المثبتة بهدف تصديرها؛
- حماية العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي من حيث التوظيف من خلال تشجيع الاستثمار؛
- تحسين الظروف المعيشية ودخل المزارعين.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتمثل الاستراتيجية المتبعة في وضع برامج شملت جميع أنحاء الأراضي الوطنية،وتتعلق بجميع الأنشطة المتعلقة الفلاحة، والتي يمكن أن نذكر منها: [4]

- برنامج تطوير وتكثيف سلاسل الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج؛
- البرنامج الوطنيللتشجير (التشجير المفيد والاقتصادي) بمعنى الأشجار المثمرة؛
- برنامج تنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات (المشاركة النشطة للسكان المحليين)؛
- برنامج حماية وحفظ مراعي السهبية ومكافحة التصحر؛
- برنامج التنمية الزراعية الصحراوية (إعادة تأهيل الواحات،استصلاح المحيط، استصلاح كبير).

تتناول هذه البرامج ثلاثة انشغالات رئيسية، وهي: تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، الحفاظ على الموارد الطبيعية (التربة والمياه)، وزيادة المساحة الزراعية المفيد

2. نتائج المخطط الوطني لتنمية الفلاحة:

وتتمثل فيما يلي: [5]

سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها بانضمام حوالي 307000 مستثمرة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛

ازدياد المساحة الصالحة للزراعة، وذلك من خلال استصلاح 478379 هكتار، وبلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار، وزراعة الكروم في حوالي 49000 هكتار؛

أما في مجال السقي بتقنية التقطير، فقد قدرت المساحة المسقية ب 108700 هكتار بحيث تمثل 15% من المساحة المسقية المعنية؛

فيما يخص التشغيل فقد تم توفير 822187 منصب شغل.

رغم تحقيق هذه النتائج المشجعة إلا أن تطبيق هذا المخطط كان في ظل العديد من العراقيل كضعف الموارد المائية، والمستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية. وبهدف مواصلة ما تم البدء فيه في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تم وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014، من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتنمية الريف.

ثانيا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي

تؤكد سياسة برنامج التجديد الزراعية والريفية الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السياسات الزراعية المتعاقبة منذ عام 1962، وهي "التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي. مع التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل".

ينطوي هذا التحدي حتماً على البحث عن تغييرات كبيرة متوسطة المدى في الأسس الهيكلية القادرة على ضمان الأمن الغذائي. تتكون الاستراتيجية المعتمدة من الحد من نقاط الضعف، وتطوير الأصول من خلال المشاركة القوية لمختلف الجهات الفاعلة الخاصة والعامة وتعزيز ظهور حكم جديد للزراعة والمناطق الريفية. ويعتمد هذا البرنامج في استراتيجيته على ثلاث ركائز متكاملة وهي: [6]

1. **التجديد الفلاحي:** يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردودية القطاع الفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد، وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويعتمد هذا التجديد على المحاور التالية: [7]

- تعزيز إنتاجية رأس المال وتطوير البنية التحتية الفلاحية والريفية؛
- برامج التنظيم، وذلك عن طريق تنظيم المنتجات الزراعية؛
- دعم النشاطات الفلاحية المباشرة (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطس وغيرها)؛
- مكافحة التصحر وحماية التجمعات المائية وتعزيز الإرشاد الفلاحي.

2. **التجديد الريفي**: يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، بحيث يتجاوز الاكتفاء بتحقيق التنمية الفلاحية في العالم الريفي، ليشمل قطاعات أخرى مثل: الطاقة الكهربائية، تنمية الحرف وغيرها. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها اسم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.[8]
3. **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية**: يخص هذا البرنامج الفواعل المختلفة الناشطة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، ويهدف لتحقيق المساعي التالية: [9]

- عصرنة المؤسسات الفلاحية المختلفة، وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية؛
- توسيع الاستثمار في عمليات التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي؛
- تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة، ودعمها بمختلف الموارد اللازمة؛
- دعم مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصدير البذور والشتائل، والرقابة التقنية

ومكافحة حرائق الغابات، بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الفلاحة الوطنية.

ثالثا: البرنامج الخماسي (2014-2019)

قام هذا البرنامج على هدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7% مع آفاق 2019، وتخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى تحسين ظروف المعيشة وضمان وتسيير المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد. ويتمثل المسعى الذي تم اعتماده في إطار هذا البرنامج، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي: [10]

1. المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال توسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية؛

2. مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية، وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني، وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛

3. تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛

4. تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛

5. متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الزراعية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

المحور الثاني: واقع الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر

أولا: تطور المساحات الزراعية

تعد الأرض أهم عامل أساسي من شأنه دعم وتعزيز العملية الإنتاجية الزراعية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى توفير وتوسيع مساحتها الصالحة للزراعة. والجدول التالي يوضح تطورها خلال الفترة (2000-2017):

جدول رقم (01): المساحة الزراعية خلال الفترة (2000-2017). هكتار

السنوات	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي الدائمة	المساحة الزراعية الكلية
2000	8227440	7662420	565020	40888100
2005	8389640	7511080	878560	42380630
2008	8424760	7489273	935487	42435990
2011	8445490	7501395	944095	42443860
2014	8465040	7469481	995559	42888555
2017	8536468	7470807	1065661	43771755

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاءات

من خلال الجدول رقم(01): خلال سنة 2017، قدرت المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب 43771755 مليون هكتار أي بنسبة 18.37% من المساحة الكلية، وهي تشمل المساحة الزراعية المستعملة بالإضافة إلى المراعي، المجاري وأراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة. أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعملة فتقدر بنحو 8536468 مليون هكتار، وهو ما يمثل نسبة 19.5% من

المساحة الزراعية الكلية. وفيما يخص الأراضي الدائمة فهي تضم مساحات الأشجار المثمرة، الكروم والمروج الطبيعية، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.43% من المساحة الزراعية الكلية.

ومن الملاحظ أن المساحات الزراعية الكلية، المستعملة والدائمة في ارتفاع، حيث يعود هذا الارتفاع إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، التي شجعت تعزيز واستصلاح مساحات الأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية.

ثانيا: الإنتاج النباتي

1. الحبوب:

تحتل الحبوب مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير، وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد. ولهذا فإن أي خلل في هذا المنتوج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد، ويضع الأمن الغذائي للسكان في خطر.[11]

حيث أن الجزائر تساهم بنحو 11% من مجموع مساهمة الدول العربية فيما يتعلق بإنتاج القمح، و22% فيما يخص انتاج الشعير.[12]

الشكل رقم (01): إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

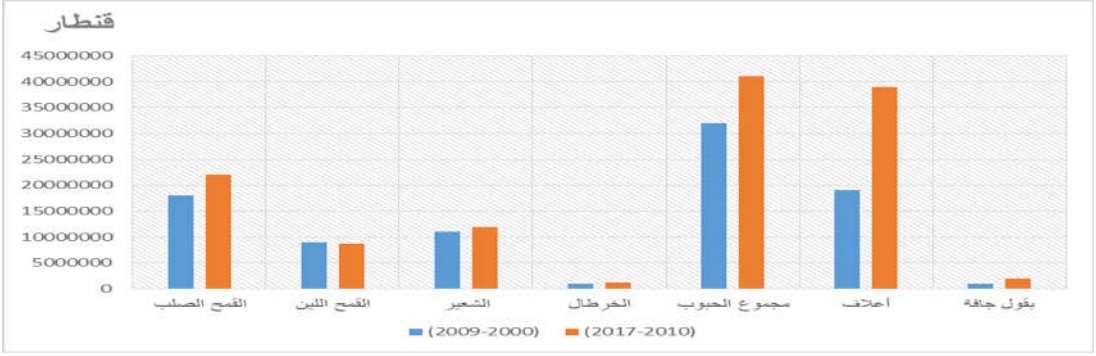

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي بشكل خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام. حيث أنه خلال الفترتين (2000-2009) و(2010-2017)، بلغت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية الصالحة المفيدة. قدرت المساحة المزروعة خلال الفترة الأولى بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من

إجمالي مساحة الحبوب. أما فيما يخص الفترة الثانية فقد بلغت هذه المساحة 3385560 هكتار، أي بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة.[13]

بالاعتماد على الشكل رقم (01)، نلاحظ أن معدل انتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2017) يقدر بحوالي 41 مليون قنطار بزيادة قدرها 26% مقارنة بالفترة (2000-2009) حيث قدر معدل الإنتاج بحوالي 32 مليون قنطار.

2. المحاصيل الصناعية:

تشمل المحاصيل الصناعية كل من الطماطم الصناعية، التبغ والفول السوداني، حيث وصل المعدل السنوي للمساحة المخصصة للطماطم الصناعية والتبغ 19380 هكتار خلال (2000-2017).[14]

بالنسبة لحجم انتاج المحاصيل الصناعية، فقد ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير بحوالي 136%، ناتج عن تحسن المردود، الذي ارتفع من 200 كغ/هكتار خلال (2000-2009) إلى أكثر من 500 كغ/هكتار خلال (2010-2017). وباعتبار الطماطم الصناعية المنتج الرئيسي فهي تمثل 96% من اجمالي انتاج المحاصيل الصناعية. وهذا ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور انتاج المحايل الصناعية خلال (2000-2017)

السنوات	طماطم صناعية	تبغ
(2000-2009)	4260800	67530
(2010-2017)	10071960	86340

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

3. الخضروات:

الجدول رقم (03): تطور انتاج الخضروات في الجزائر

أنواع الخضروات	2017/2016	2018/2017*	معدل التغير %
بطاطا	46064024	46533222	1
طماطم	12862858	13097452	2
بصل	14203096	13996907	1-
ثوم	1234749	2022005	64
بطيخ	18912738	20957575	11
جزر	4063739	4318834	6
فلفل حار	2712924	3093299	14
فلفل حلو	3436295	3417150	1-
الخيار	1716103	1936474	13
الكوسة	3078610	3888751	26
الباذنجان	1558780	1816181	17
الخرشوف	1085597	1246591	15
الملفوف الأخضر	919421	1074125	17
قرنبيط	1750602	2076970	19
اللفت	1315838	1397446	6
الفول	2886198	3086891	7
فاصولياء خضراء	980033	931836	5-
البازلاء	1314139	1862025	42
خضر أخرى	10107207	9817131	3-
المجموع	130202950	136570863	5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الديوان الوطني للإحصاءات حول الإنتاج الفلاحي 2018

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ:

بالنسبة للخضروات فقد ارتفعت المساحات المخصصة لها في السوق بنسبة 44% خلال الفترة (2000-2017) مقارنة بالفترة (2000-2009).

بالنسبة للفترة 2018/2017، بلغ الإنتاج الوطني لمحاصيل الخضر 136.57 مليون قنطار في 2018، مقارنة بنحو 130.2 مليون قنطار في عام 2017،أي بزيادة 5%. يتكون هذا الإنتاج من ثلاثة أنواع مستهلكة على نطاق واسع، وهي البطاطا بنسبة 34% والبصل بنسبة 10.24% والطماطم

بنسبة 10%.بالإضافة إلى ذلك، فإن البطيخ الذي لا يقل إنتاجه أهمية عن باقي الخضر، حيث يمثل 15.3% من إجمالي إنتاج الخضروات في السوق.

أما حسب الأنواع،فتشير الزيادة في إنتاج محاصيل الخضروات إلى معدلات نمو إيجابية تتراوح من 1% إلى 64%. يعزى أفضل نمو بشكل رئيسي إلى الثوم والبازلاء والكوسا والقرنبيط والملفوف الأخضر والباذنجان.بنسبة: 64% و42%، 26%،19%،17%، 17% على التوالي.

على الرغم من الزيادة في الإنتاج الوطني بحوالي (+ 5%) في عام 2018، إلا أنه سجلت بعض الأنواع نموًا سلبيًا مثل: (الفاصوليا الخضراء -5%، الخضروات الأخرى -3%، البصل -1% والفلفل -1%).

4. **الأشجار المثمرة والكروم:** قدرت بساتين الأشجار المثمرة مساحة 396480 هكتار خلال الفترة (2000-2009)، حيث أن 39% خصصت لبساتين الزيتون، 30% منها للأشجار المثمرة، 23% للنخيل و8% للحمضيات. حيث ازدادت هذه المساحة خلال (2010-2017) بنسبة 47% مقارنة بالفترة السابقة، حيث ازدادت المساحة المخصصة لأشجار الزيتون فيها بنسبة 58%، والأشجار المثمرة بنحو 56%، أما الحمضيات بنسبة 41% والنخيل بحوالي 20%.

الشكل رقم (02): نطور انتاج الأشجار المثمرة والكروم خلال (2000-2017)

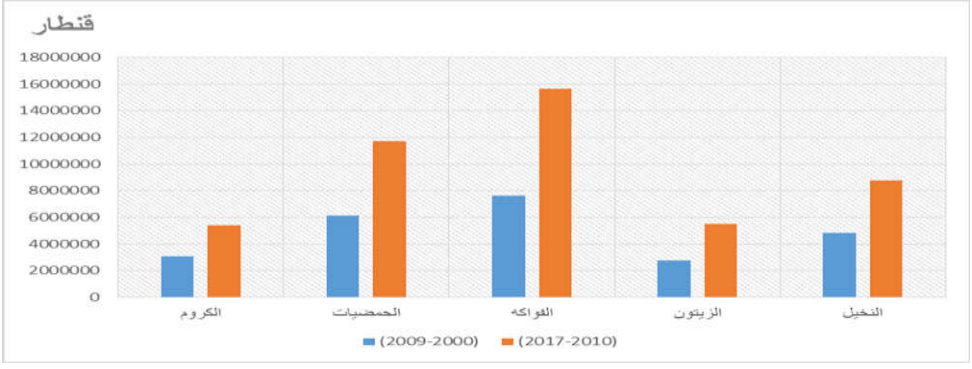

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدل انتاج الأشجار المثمرة قد ارتفع خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالفترة (2000-2009)، الذي يمثل: الأشجار المثمرة ذات البذور وذات

النواة 102%، الزيتون 99%، بالنسبة للحمضيات بزيادة نحو 91%، حيثبلغ إجمالي إنتاجها لعام 2018/2017 حوالي 14 مليون قنطار، والتمور 82%.

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75% بين (2010-2017) و(2000-2009)، حيث ارتفعت من 3067790 مليون قنطار إلى 5376500 مليون قنطار.

ثالثا: الثروة الحيوانية: ومن أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر نجد 5 أنواع رئيسية: الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل. حيث قدر مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة (2000-2009) نحو 24 مليون رأس، ليرتفع هذا العدد إلى 33 مليون رأس خلال الفترة (2010-2017)، أي بمعدل نمو 37%.

الشكل رقم (03): نطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

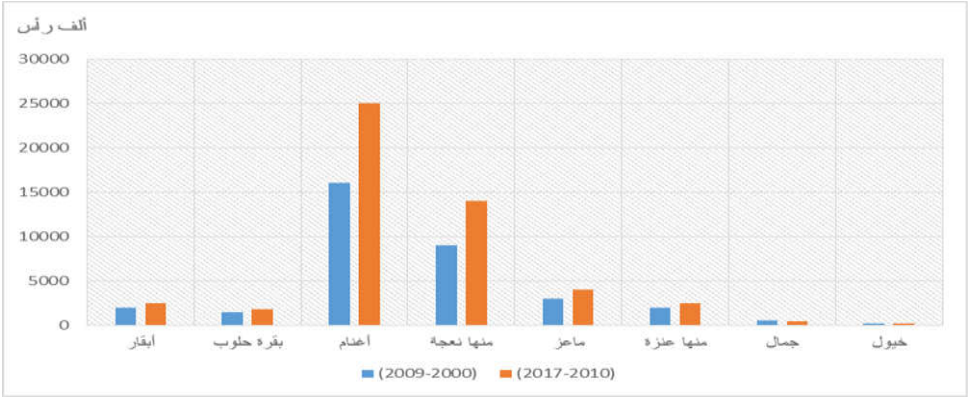

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (03): تمثل الأغنام نسبة 78% من اجمالي الثروة الحيوانية أي ما يمثل 26 مليون رأس، ثم تليها الماعز بنسبة 14% التي تمثل 4 مليون رأس. أما الأبقار فتمثل 6% من إجمالي الثروة الحيوانية وهذا ما يعادل 1 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%).

رابعا: الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة،

الجدول رقم (04): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء (طن)	5298067	5439024	5290121
اللحوم البيضاء (طن)	5049188	5298067	5403692
الحليب (1000 ل)	3513422	3521210	3279972
الحليب المجمع (1000 ل)	854079	975966	933496
البيض (1000 وحدة)	6555562	6570417	6280856
العسل (طن)	70419	61235	73242
الصوف (طن)	377425	382381	370485

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 2017-2018.

من خلال الجدول رقم (04): فقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء في عام 2018 انخفض انتاجها إلى حوالي 5290121طن، بانخفاض نسبته 2.7% مقارنة بعام 2017 الذي بلغ حجم الإنتاج فيه بقيمة 5439924 طن. وهذا بسبب انخفاض الطلب عليه، نظرا لانتشار الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار مثل الحمى المالطية وجنون البقر، ونظرا لانخفاض الطلب أدى ذلك إلى تراجع الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية، إلا أن السلطات المعنية تعمل على التحكم في انتشار هذه الأمراض من خلال التلقيح والمتابعة البيطرية.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء،فقد بلغ الإنتاج حوالي 5403692طن، بزيادة 2٪ مقارنة بالعام السابق. عرف هذا النوع من الإنتاج ارتفاعا متواصلا بفضل سياسات الدعم للمنتجين والمرافقة البيطرية بالإضافة إلى تسهيل منح قروض تشغيل الشباب الخاصة بنشاط تربية دجاج اللحم، حيث أدى ذلك إلى عصرنة أكواخ الدجاج بما يتماشى والشروط الموضوعة.

من حيث إنتاج الحليب، تظهر الإنجازات التراكمية لسنة 2018 بنحو4.21مليار لتر من الحليب،حيث تم جمع 933496 مليون لتر. وتعود هذا النتاج الضعيف لعدم منح الاهتمام الكافي بهذا

المجال. مقارنة بسنة2017،التي انخفض فيها إنتاج الحليب بنسبة -6.9% و -4.4% على التوالي للإنتاج والتحصيل.

مثل إنتاج الحليب، انخفض إنتاج بيض المائدة بنسبة 4.4%. في الواقع، من إنتاج يقدر بنحو 6.57 مليار وحدة في عام 2017 إلى 6.28 مليار وحدة في 2018.

في حين قدر إنتاج العسل سنة 2018 بحوالي 7.324 طنًا، مقارنة بسنة 2017 التي قدر فيها انتاجه بحوالي 6.123 طنًا، أي بزيادة قدرها 19.6%.

فيما يخص إنتاج الصوف فقد بلغ 370485 طن عام 2018 مقابل 382381 طن عام 2017 وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة -3.1%.

المحور الثالث: مساهمة قطاع الفلاحة في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات المنتجة في الجزائر، كونه منه القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول الموالي تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي، وتطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خارج المحروقات:

الجدول رقم (05): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال (2000-2017)

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	346,1	9.0%
2001	412,1	9.67%
2002	417,2	9.19%
2003	510,0	9.69%
2004	578,9	9.45%
2005	577,0	7.67%
2006	641,3	7.5%
2007	708,1	7.6%
2008	727,4	6.6%
2009	931,3	9.3%
2010	1015,2	8.4%
2011	1183,2	8.1%
2012	1421,7	8.8%
2013	1640,0	9.8%
2014	1772,2	10.6%
2015	1935,1	11.6%
2016	2140,3	12.3%
2017	2318,9	12.3%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا خلال (2000-2015) بحيث ارتفعت من 346 مليار دج لتصل إلى 1935 مليار دج سنة 2015. وفيما يخص القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مع أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار، فقد ظلت نسبة المساهمة في حدود 8% و12%، باستثناء الفترة من 2006 إلى 2008 التي انخفضت لتصل 6.6%. لترتفع من جديد، وهذا راجع لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، حيث استفاد من غطاء مالي كبير في إطار سلسلة البرامج التنموية خلال (2000-2014)، بدءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) بتكلفة تقدر بحوالي 7 مليار دولار، يليه البرنامج

التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بتكلفة 180 مليار دولار، وصولا إلى البرنامج التنموي الخماسي (2010-2014) بتكلفة قدرها 286 مليار دولار، ورغم النقائص والمعوقات التي شهدتها هذه البرامج التنموية سواءا على مستوى التنفيذ والتحكم في التكاليف إلا أنها ساهمت في إحداث تغيير نوعي في قطاع الفلاحة، من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني.

بالنسبة لسنة 2017 قدرت القيمة المضافة المولدة في هذا القطاع بنحو 2318.9 مليار دينار، ممثلة 16.2% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و12.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بسبب ضعف نموه، حيث لم يساهم القطاع إلا بحوالي 8.9% في النمو الإجمالي و6.7% في النمو خارج المحروقات. وخص هذا التراجع في نمو القطاع الفلاحي أغلب المحاصيل الزراعية مع مستويات نمو سلبية العديد من المنتجات.

ثانيا: مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل

الجدول رقم (06): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال (2000-2017)

السنوات	عدد العمال في القطاع الفلاحي (1000 عامل)	النسبة (%)
2000	873	10.04%
2001	1312	15.31%
2003	1412	16.11%
2004	1617	17.07%
2005	1381	14.54%
2006	1610	15.92%
2007	1171	11.74%
2008	1252	12.13%
2009	1242	11.77%
2010	1136	10.50%
2011	1034	9.69%
2012	912	7.98%
2013	1141	9.53%
2014	899	7.84%
2015	917	8.7%
2016	949	8.0%
2017	928	8.6%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن عدد العمال في قطاع الفلاحة وصل إلى 928 ألف عامل سنة 2017 بنسبة حوالي 8.6% من النسبة الإجمالية حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات. كما نلاحظ أن عدد العمال قد تراوح خلال (2000-2015) بين 873 ألف عامل و1617 ألف عامل، في حين اتسمت كل من سنة 2004 و2006 بتوظيف تجاوز 1600 عامل، أما سنتي 2000 و2014 عرفتا أدنى مستويات التوظيف بأقل من 900 ألف عامل. إلا أنه على العموم كانت نسبة التشغيل في قطاع الفلاحة من العمالة الإجمالية في تطور، إلا أن هذا التذبذب في النسب دليل على أن قطاع الفلاحة لا يزال رهينة الظروف المناخية ومدى تساقط الأمطار، بمعنى أنه خلال السنوات التي تعرف مستويات مرتفعة لتساقط الأمطار يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الإنتاج مما يساهم في الرفع من معدلات التشغيل الموسمي في القطاع والعكس. ومن الملاحظ أن العمالة في هذا القطاع تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل بمعنى أن باقي العمال هم عبارة عن عمال موسميون فقط يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تتميز بوفرة كبيرة في الإنتاج في القطاع الفلاحي.

ثالثا: مساهمة قطاع الفلاحة في التجارة الخارجية مليون دولار

الجدول رقم (07): تطور الميزان التجاري الفلاحي خلال (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	208	568	772	795	771
الواردات	7827	17517	19409	11791	90857
الميزان التجاري	-7619	-16949	-18637	-10996	-90086

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016 و2017.

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن الميزان التجاري الفلاحي سجل عجزا من 2012 إلى غاية 2016، بالرغم من نمو الصادرات الفلاحية إلا أنه لم يحقق أي تحسن، وهذا يرجع إلى الفرق الكبير الموجود بين الواردات الفلاحية والصادرات الفلاحية، مما أدى إلى عدم القدرة على تغطية احتياجات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها قطاع الفلاحة. كما يبين ويؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية.

خاتمة:

عرف القطاع الفلاحي الجزائري قفزة نوعية، بحيث اهتمت الدولة بالتنمية الفلاحية غداة الاستقلال مباشرة من خلال البرامج التنموية العديدة التي انتهجتها لإنشاء اقتصاد وطني يعتمد على قطاعات حيوية مثل القطاع الفلاحي، وفي إطار معرفة تطور واقع الإنتاج الفلاحي ومدى مساهمته في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أبدت الدولة الجزائرية إرادة قوية في تطوير وترقية القطاع الفلاحي، من خلال انتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من البرامج التنموية التي من شأنها تعزيز ودعم هذا القطاع؛
- يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة 12.3% من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي سنة 2017؛
- متابعة تطوير البرامج التنموية الفلاحية بشكل مستمر ساهم في تحسين الإنتاج الفلاحي من حيث الكميات والنوعية بشكل فعال؛
- بالنسبة للعمالة في هذا القطاع فهي تتأثر بالظروف المناخية بشكل كبير، حيث تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل بمعنى أن باقي العمال هم عبارة عن عمال موسميون فقط يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تتميز بوفرة كبيرة في الإنتاج في القطاع الفلاحي؛
- أما فيما يخص الميزان التجاري الفلاحي فقد سجل عجزا خلال الفترة (2012-2016)، وهذا يرجع إلى الفرق الكبير الموجود بين الواردات الفلاحية والصادرات الفلاحية، مما يؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية؛
- الأهمية النسبة لقطاع الفلاحة في بنية الاقتصاد الجزائري مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات؛

اقتراحات:

انطلاقا من نتائج الدراسة نورد بعض الاقتراحات، منها:

- في ظل التدهور الكبير الذي عرفه قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة، فإنه يجب على الجزائر منح الاهتمام الكبير بتنمية القطاع الفلاحي، وذلك نظرا للإمكانيات المعتبرة المتاحة سوآءا النباتية أو الحيوانية؛

– ضرورة العمل على ترشيد وتحسين سياسات الدعم الفلاحي بالتزامن مع عصرنة الإنتاج النباتي والحيواني، والعمل على ادخال التكنولوجيا في آليات العمل؛

– منح تسهيلات للمستثمرين الخواص، بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي.

الإحالات والمراجع

[1] مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها –دراسة حالة ولاية البويرة–، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005، ص: 106.

[2] المرجع نفسه، ص: 107.

[3]Hadibi A, Chekired-Bouras F.Z, Mouhouche B: Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie, Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008, p : 2.

[4]Ibid, p : 2.

[5] فتيحة بوزيان، حفيظ مليكة شبايكي، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص: 122.

[6]République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'Agriculture et du développement rural politique de renouveau agricole et rural rapport d'étape analytique et perspective, Mai 2012, p : 5.

[7] سليم العمراوي، انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019) –، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2019، ص: 253.

[8] زهية قرامطية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-2012–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015، ص: 102.

[9] يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر –دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، تخصص السياسة العامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص: 162.

[10] مرجع سابق، سليم العمراوي، ص: 254.

[11] فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004، ص: 260.

[12] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2014، ص: 6.

[13] الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، http: //madrp.gov.dz/ar/

[14] المرجع نفسه.

المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطوريها وتحسين مردوديتها

مسعودي سارة، جامعة عنابة(الجزائر)، messaoudisara23@gmail.com
مصطفاوي محمد الأمين، جامعة المدية (الجزائر)، mostefaoui.medamin@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال عرض لمختلف إمكانياته ومقوماته وتحليل مردودها الزراعي بالموازاة مع الإصلاحات التي يشهدها هذا القطاع الاستراتيجي وقد توصلنا إلى أن الجزائر تمتلك من الإمكانيات والمقومات الزراعية ما يؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية بالإضافة إلى جعلها مركزا هاما لتصدير المواد الغذائية نحو جميع دول العالم ، إلا أن الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الزراعي بالجزائر لا تزال محدودة وغير كافية مما يتطلب تكثيفها قصد معالجة مختلف العراقيل التي تقف دون تطوره إلى مستوى احتياجات وآمال المزارعين من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الموارد الزراعية ، المحاصيل، التنمية الزراعية.

Abstract

We aim through this study to get acquainted with the reality of the agricultural sector in Algeria by presenting its various capabilities and components and analyzing its agricultural returns in parallel with the reforms that this strategic sector is witnessing. To make it an important center for exporting foodstuffs to all countries of the world, however, the efforts made to advance the agricultural sector in Algeria are still limited and insufficient, which requires intensification in order to address the various obstacles that stand without its development to AD The needs and hopes of the farmers on one hand and the citizens on the other hand will be settled.

Key words: agricultural sector, agricultural resources, crops, agricultural development

المقدمة:

حظي القطاع الفلاحي باهتمام مختلف الدول حول العالم نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من انعكاسات إيجابية على مختلف الميداين فهو بمثابة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم والعامل الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطور الاقتصادي والاجتماعي فهو يعتبر حجر الأساس بالنسبة للدول النامية والممول الأساس للناتج المحلي ومصدرا للعمالة والضامن الأكبر لاستقرار اقتصادياتها في حين ان الأمر يختلف بالنسبة للدول النامية فهي تعمل على تطوير وتحسين هذا القطاع يوما بعد يوما بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والسيطرة على الأسواق العالمية الفلاحية وبطبيعة الحال ستجد نفسها المسيطر الوحيد على الأمن الغذائي العالمي.

والجزائر كغيرها من الدول شهدت في العشرية الأخيرة اهتماما متزايد بهذا القطاع من خلال جملة من القوانين ، البرامج والإصلاحات الهادفة للنهوض به ساعيتا لتحسين مردودياته وتحقيق اكتفاء ذاتيا للمواد الغذائية خاصة في ظل توفر مختلف الإمكانيات والمقومات الطبيعية والمادية التي تؤهلها لتنافس الدول المتقدمة في هذا المجال بالتحديد

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي متاحات وإمكانيات الموارد الزراعية في الجزائر ؟و ما هي تحديات النهوض بهذا القطاع ؟

المحور الأول: مقومات وإمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر.

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام وخصائص ومميزات ناذرة جعلت منها بوابة إفريقيا وجسر اتصالها مع أوروبا من خلال شريط ساحلي يقدر ب 1200 كم بالإضافة إلى أن موقعها المتوسطي جعل منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية ، البشرية والمادية التي تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغداء ولما لا التصدير أيضا وفيما يلي سنقوم بعرض هذه الموارد:

I. الموارد الطبيعية :

وتعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية والموارد المائية.

1. الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة ب 42.4 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر ب 238174100، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية [1]

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في : [2]

- **المنطقة الساحلية:** والتي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.
- **المنطقة الداخلية:** والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية وتضم كل من البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر،غليزان، تيارت، تيسيمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف
- **المنطقة السهبية:** والتي تترع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس،تبسة،سعيدة، النعامة، والاغواط.
- **المنطقة الصحراوية:** والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 0.218مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف واليزي.

كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغة حصة القمح 3322 ك هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية: 263 ك هكتار، الحمضيات: 65 ك هكتار، أم حصة الخضروات: 330 ك هكتار، البطاطا: 138 ك هكتار، الكرمة: 74 ك هكتار، البقول: 86 ك هكتار،

أشجار التين: 47 ك هكتار، أشجار الزيتون: 329 ك هكتار، النخيل، النخيل المثمرة: 160 ك هكتار، المحاصيل الأخرى: 407 ك هكتار، الأراضي الخاملة : 3200 ك هكتار.[3]

والجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى والسعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ولما لا العمل على تحقيق وتوفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا والتخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الإمكانية الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة والغير مستعملة

2. الموارد المائية:[4]

تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور ونمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعبئة له والمستغلة في الري الزراعي وتوسيع الأراضي المسقية، والجذير بالذكر إن الظروف المناخية تلعبا دورا هاما في تحديد حجم هذه الأراضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة وهي منتظمة وغير موزعة بشكل متساوي وتقدر إمكانيات المياه الطبيعية في البلاد ب 19 مليار متر مكعب في السنة، لكن الطلب شهد تضاعفات في السنوات الأخيرة حيث يتجاوز حاليا أكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة ومن المتوقع أن يصل إلى الحد الأقصى للإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050، وتعتر الزراعة في الجزائر المستهلك الأساس للمياه حيث بلغة نسبة استهلاكها 60 % من مجموع حجم المياه سنة 2019 والجذير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد بصفة أساسا على الزراعة المطرية،حيث إن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار،

على الرغم من أن القطاع الزراعي هو أكبر مستهلك للمياه في الجزائر، إلا أنه يساهم مساهمةً ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي. تعتمد الزراعة في البلاد على كلٍ من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصرف المياه وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري. ومن المفترض أن يصل إجمالي المساحة المروية إلى 2 مليون هكتار في عام 2019 .

أما في الشمال، فيتم ري المساحات الكبيرة من السدود والآبار. وفي الجنوب، يتم ري المساحات من الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة في الحوض المتداخل القاري. وفي الوقت ذاته، فقد تطورت مشاريع الري الصغيرة بشكلٍ ملحوظ، بفضل المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للمزارعين

وكذلك تحرير التنقيب وحفر الآبار. تسهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في المزارع الصغيرة بشكل كبير في تلبية متطلبات الفاكهة والخضروات الطازجة لجميع السكان. وقد صاحب هذا التطور، لسوء الحظ، سحوبات كبيرة للمياه الجوفية لا تخضع للرقابة ، بل وصل الأمر إلى حد الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية الكبيرة.

ولا يزال الري الانسيابي الطريقة الأكثر استخداماً في المزارع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن طرق الري الأكثر كفاءة تكتسب زخماً، وخاصة الري بالتنقيط، والذي يشيع استخدامه في المناطق المرتفعة القاحلة وفي الصحراء.

II. الموارد البشرية :[5]

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكر كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة او تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما أدى إلى وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال منخفض ولم يشهدا تطورا ملحوظا بعد حيث درة حجم العمالة الفلاحية سنة 1990 ب 90500 عامل لترتفع إلى 252.5 الف عامل سنة 2000 وهذا راجع إلى تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية تطبيق إلى انه ورغم زيادة عدد العمال إلى أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغة 20.63% سنة 2000 في حين أنها كانت تقدر ب 21.13 % سنة 1990 وهذا نظرا للظروف السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة بالإضافة إلى نزوح العديد من المواطنين إلى المدن والرغبة في العمل في المصانع، وتواصل نسبة حجم القوة العاملة الزراعية إلى القوة العاملة الكلية ارتفاعها من سنة إلى أخرى ليسجل أعلى نسبة للقوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية والمقدرة ب 23.47% سنة 2008 حيث بلغ عدد العمالة الزراعية 235834 عامل الا انه عدد العمالة الزراعية شهدت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2000، في حين انها تبدأ في التزايد من جديد في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير الامتيازات"، الإمكانيات والتسهيلات للفلاحين حيث سجل سنة 2012 حجم عمالة مقدرة ب 247650 عامل إلى أن هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية الى نسبة العمالة الاجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الأخير وهذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه الى قطاع الصناعة التجارة، الخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى

III. الموارد المالية :

من اجل النهوض بقطاع الفلاحة والسعي المتواصل من اجل تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع

1. **مستلزمات الإنتاج الفلاحي:** وتتمثل في كل من الآلات الزراعية والمواد الأولية كالأسمدة والبذور غيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية وتحسين المحصول حيث شهد عدد الجرارات والحاصدات الزراعية تزايد كبير في السنوات الأخيرة حيث تجاوز عددها 100 ألف جرار و12 ألف حاصدة خاصة في ظل الامتيازات وتسهيلات امتلاك الآلات الزراعية للفلاحين في حين شهدت أيضا ارتفاع في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية والتي بلغت سنة 2008 ما يقدر ب 800 ألف طن صافي.
2. **القروض الفلاحية** : من اجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم تم تخصيص خدمات بنكية لصالحهم ومتمثلة في نوعين من القروض كما يلي:[6]

- **لقرض الموسمي الرفيق R'FIG**: قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي. موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.
- **القرض الاستثماري التحدي ETTAHADI**: قرض التحدي هو قرض استثماري محسّن، يمنح من قبل بنك بدر Banque BADR، في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة. يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.وهو موجه للفلاحين، وكذلك التعاونيات والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية.

3. **مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية** : عملا على تحقيق أهداف إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي منذ عام 2000 إلى غاية 2014 وانطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR وصولا إلى برامج التجديد الفلاحي والريفي PNRDAR خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة الصناديق التي تم انشائها لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية والأعمال الريفية المنوطة بها.

4. **حوافز جبائية:** الحوافز الجبائية هي نظام يتمثل في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة في إطار السياسات المالية بهدف جدب الاستثمارات وزيادة الصادرات، وخلق مناصب شغل وباعتبار أن الزراعة قطب نمو وتطور في كل العالم. ونتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومن أجل ضمان تمويل فعال للإنتاج والإنتاجية الفلاحية من طرف الدولة، منحت الجزائر مزايا معتبرة للقطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بمجال رسم على القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل.[7]

المحور الثاني : واقع ومعوقات قطاع الفلاحة في الجزائر

I. عرض بعض الإحصائيات عن واقع قطاع الفلاحة في الجزائر

نستعرض بعض الإحصائيات الخاصة بالمنتجات الفلاحية والأمن الغذائي ومساهمة الفلاحة في الناتج الوطني وإجمالي الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع :

1. **قطاع الحبوب:** يعد هذا القطاع قطاعا استراتيجيا نظرا للاستهلاك الكبير لهذه الشعبة من طرف الجزائريين حيث تستورد الجزائر خمسة ملايين قنطار سنويا من القمح فقط، بالرغم من أن 40% من المساحة المزروعة مخصصة للحبوب، هذا وقد تحسنت معدلات الإنتاج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2017 من 32 قنطار 2009 إلى معدل41 بين 2010 و2017 بزيادة قدرها 6% ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير بنسبة 51% و49 %.

الشكل رقم 01: إنتاج الحبوب بين فترتي 2000-2009 و2010-2017

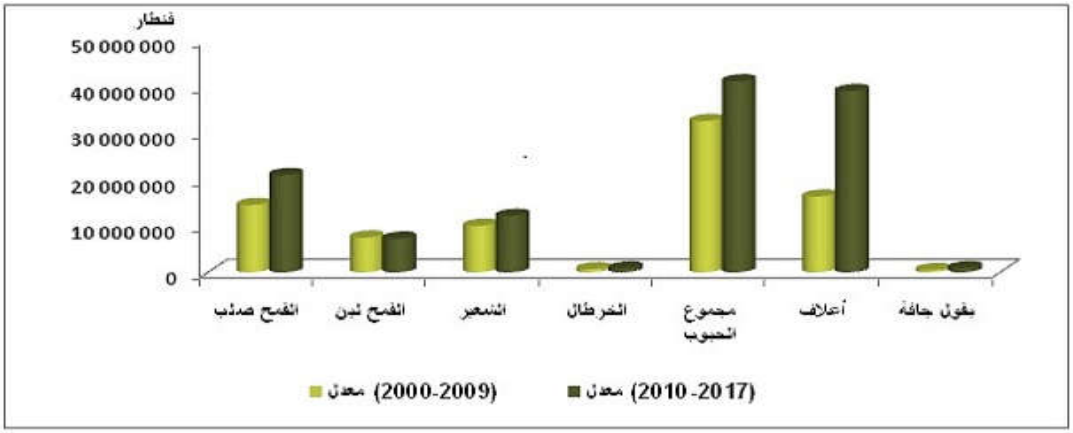

موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

2. **قطاع الخضروات:** تعد هذه الشعبة من أهم الشعب الفلاحية حيث تحتوي على عدة أنواع من المحاصيل وتعتبر من الشعب التي تحقق فيها الجزائر اكتفاء ذاتيا حيث ارتفعت المخصصة لزراعة الخضروات ب44% خلال 2010 إلى سنة 2017 مقارنة بفترة 2001 إلى سنة 2009، كما زاد انتاج الخضروات بشكل كبير خلال فترة 2010 إلى 2017 بنسبة 121% مقارنة بفترة 2000 2009. ويعد محصول البطاطا والبصل أعلى نسبة إنتاج ب 36% و12% من انتاج الخضروات كنا ارتفع هو الآخر ب 143% و 102% على التوالي وتحقق الجزائر اكتفاء ذاتيا كما ذكرنا بنسبة 184 % أي بفائض قدره 84% .

3. **قطاع اللحوم:** يهدف إنتاج لحوم صحية وفق أحدث الطرق التي تتوافق والمتطلبات الصحية العالمية للمساهمة في تغطية الفجوة الغذائية بالجزائر، وقد حققت الجزائر تطورا ي هذا المجال من فترة 2000-2009 إلى فترة 2010-2017:

- ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 3 ملايين قنطار أي بنسبة 55% حيث بلغ 4،7 مليون طن.
- ارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 109%.
- بلغ إنتاج البيض 5،7 مليار وحدة بمعدل ارتفاع قدره 76 % مقارنة بالعقد الماضي.
- ارتفع إنتاج العسل هو الآخر من 25 ألف قنطار إلى 57 ألف قنطار أي بمعدل ارتفاع قدره 128%

الشكل رقم 02 : الإنتاج الحيواني بين فترتي 2000-2009 و2010-2017

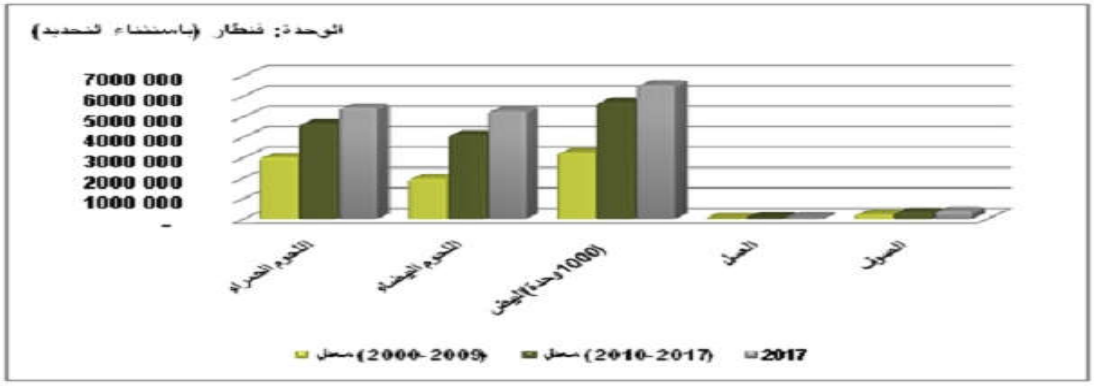

موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

4. **لتوفير الغذائي:** يقصد به كمية الغذاء التي يوفرها قطاع الفلاحة المنتجة محليا دون المستوردة منها وكانت قد عرفت هاته النسبة تحسنا نهاية سنة 2017 كما هو مبين:

القمح (الصلب واللين) نسبة 29%، البقوليات 39%، الخضروات 184%، البطاطا 235%، الحمضيات 115% التمور 80%، الحليب 69%، اللحوم الحمراء 28%، اللحوم البيضاء 100%، البيض 168 %.

5. عرض حجم الاستثمارات التابعة للصندوق الوطني لدعم الاستثمار:

جدول رقم 01: المشاريع المنجزة في إطار دعم الاستثمار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
النقل	18697	%58	233667	%9	46079	%15
البناء، الأشغال العمومية والري	5900	%18	226627	%9	100991	%34
الصناعة	2445	%11	1569597	%62	103660	%35
الخدمات	2844	%9	328947	%13	35147	%12
الفلاحة	491	%2	23657	%1	5139	%2
الصحة	430	%1	25711	%1	4582	%2
السياحة	195	%1	135595	%5	3517	%1
التجارة	2	%0	3040	%0	0	%0
المجموع	32004	%100	2546840	%100	299115	%100

من اعداد الباحثين استنادا لوكالة دعم الاستثمار ONDI

من خلال الجدول يتبين لنا ضعف الإقبال على المشاريع في القطاع الفلاحي مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث لا تتجاوز المشارع المنجزة في إطار صندوق دعم وترقية الاستثمار في قطاع الفلاحة 1%مقارنة بقطاع الخدمات الذي يمثل 58% من إجمالي المشاريع المدعمة من الوكالة، أما فيما يخص مناصب الشغل التي توفرها المشاريع الفلاحية التابعة للوكالة 5139 بمعدل 2% من إجمالي المناصب التي توفرها المشاريع التابعة للوكالة، حيث يحتل قطاع الصناعة أكبر نسبة ب 35 % .

II. مشاكل ومعوقات قطاع الفلاحة في الجزائر:

رغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا انه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:[8]

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

ينحصر هذه النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعة كالأراضي الزراعية المتاحة، والمساحات المزروعة والمياه المتاحة والتي نتيجة لبعض ممارسات البشرية غير الرشيدة والمرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الإنسان شهدت تدهورا كميا ونوعي لهذين الموردين وهو ما انعكس سلبا علا الإنتاج والإنتاجية على مر السنين بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة ورفع قدرتها الإنتاجية والتي يمكن حصرها في عناصر الموالية:

- **مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية:** تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة غطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بل أنها تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق انتاج مهما بذلت من جهود.
- **مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية:** تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما وكيفا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج والإنتاجية.
- **مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة:** ان توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلال العائلي بدرجة أولى، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وهذا ما حاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين والقرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد الآن ،حيث في إطار تنفيذ برنامج الحكومة، الرامي إلى تحقيق نموذج تنموي جديد وواعد يجعل من القطاع الفلاحي القلب النابض لسياستنا الاقتصادية ويكون بمثابة مسار يصنع مستقبل الأجيال المقبلة وجعله بديلاً للمحروقات من أجل خلق ثروات لما بعد البترول ومضاعفة فرص الشغل وروح الابتكار والمبادرة. ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع وذلك من خلال وضع تحت تصرفهم « العقار الفلاحي » لانجاز مشاريعهم ، من خلال:

- ✓ تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان.
- ✓ التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.
- ✓ تنفيذ الإجراءات الهيكلية ،لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- ✓ تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي).

تكمن إرادة السلطات العمومية ، أمام هدا الوضع في تأمين ممتلكات القطاع الخاص وكذا المستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي. وعليه، فقد تم اعتماد بعض الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات والتنظيمات العقارية.[9]

- **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية:** تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول وعدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى.

2. مشاكل ومعوقات تكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعوذ انخفاض الإنتاجية بالجزائر الى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني.ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة.

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الزراعية.ورغم بذل الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال انتاج الغذاء، إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

3. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية مادية وتنظيمية:

وترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وتنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.ونوجزها في ما يلي:

- **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية:** ونعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة ومتطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا دون أن ننسى نوعية اليد العاملة التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي وانتشار الامية واتباع الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية.
- **مشاكل ومعوقات التنظيمية والمادية** : والتي تتعلق بعمليات تنظيمية كالتسيير، التسويق وغيرها ونذكر منها: [10]

✓ مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة .

✓ مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى .

✓ مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

4. مشاكل أخرى: بالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر إلا أنه في بعض الأحيان تواجه المزارعين مشاكل أخرى تتعلق بالمحصول في حد ذاته في شكل مما يستدعي التدخل السريع لمعالجته قبل ان

يحدث لها تلف وقد سجلت الجزائر العديد من هذه المشاكل حيث سنقوم بعرض بعض منها والتي قد واجهها القطاع الفلاحي في الأشهر السابقة :[11]

- **المن والخنفساء على محاصيل الحبوب:** حيث بتاريخ 2020/03/05 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على كشف شبكة المراقبة الخاصة بالمعهد ظهور أولى مستعمرات المن (الأوراق والجذور) والخنفساء على محاصيل القمح والشعير التي تتواجد حاليا بين طور « الإشطاء » و« تشكل السنابل » في العديد من ولايات الوسط، الغرب والجنوب. ومن اجل ذلك دعت الوزارة منتجي الحبوب للتدخل بالمعالجة الكيمائية عن طريق رش المبيدات الحشرية المناسبة والمرخصة لهذا الغرض.كم قامت بتقديم مجموعة من النصائح الهامة في هذا المجال والمتمحورة في النقاط التالية:
  - ✓ توخوا الحذر عند تحضير المزيج لان الدواء أو العلاج يكون بصيغته المركزة.
  - ✓ يجب لبس البذلة الواقية مع القفازات والنظارات.
  - ✓ الامتناع عن الأكل والشرب والتدخين أثناء استعمال العلاج.
  - ✓ اجتناب الرش في الأيام ذات الرياح القوية.
- **البياض الزغبي أو الميلديو على البطاطا الموسمية:** حيث بتاريخ2020/02/16 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن شبكة المراقبة قد رصدت أولى بؤر البياض الزغبي على أوراق البطاطا الموسمية على مستوى المناطق المبكرة لإنتاج البطاطا الموسمية بوسط وغرب البلاد. ومن اجل ذلك يتوجب على منتجي البطاطا التدخل فورا، بالمعالجة الوقائية أو/و العلاجية، عن طريق رش المبيدات الفطرية المميزة والمرخصة لتحقيق الحماية الناجعة للمحصول. كما قامت بتقديم جملة من التوصيات المهمة ومتمثلة في:
  - ✓ يرجى مناوبة المواد الفعالة للمبيدات الفطرية المستعملة لتفادي ظاهرة المقاومة.
  - ✓ احترام الجرعة ومدة الفعالية للمبيدات المستعملة
  - ✓ التحقق من مدة صلاحية المبيد الفطري المستعمل.
  - ✓ استعمال البذلة الواقية مهم لحماية المستعمل.
  - ✓ يرجى من منتجي البطاطا الموسمية بالمناطق المتأخرة، توخي الحذر والاستعداد للتدخل بالمبيدات الفطرية الوقائية والجهازية.

- **الديدان البيضاء والسلكية على الحبوب:** حيث بتاريخ 2020/01/08 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن الظروف المناخية السائدة خلال الأسابيع الماضية (كمية الأمطار المعتبرة) على مستوى المناطق المبكرة لزراعة الحبوب بولايات الشرق والغرب، ساعدت في ظهور أولى بؤر الديدان البيضاء في حقول الشعير ببلدية أولاد سيدي الميهوب (ولاية غليزان) أين يتواجد الشعير في طور » بداية الاشطاء » وأضرار الديدان السلكية « vers fil de fer taupins » بحقول الشعير ببلدية الخروب (ولاية قسنطينة). ومن أجل ذلك دعت مزارعي الحبوب الذين لاحظوا وجود يرقات هذه الحشرات، بالتدخل فورا بعلاج موضعي باستعمال مبيد حشري مرخص ومميز على مستوى حواف البقع في الأيام الغير ممطرة وذلك لتفادي انتشار هذه الآفات. كما وجهت نداء إلى مزارعي الحبوب الذين تعرضت حقولهم للإصابات بالديدان البيضاء والسلكية خلال المواسم الفارطة زيادة الحيطة والحذر للتدخل في الوقت اللازم.

المحور الثالث سبل النهوض بقطاع الفلاحة:

I. العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي:

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية [12] :

1. يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي.

هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات, لان هذه الأخيرة لها اثر كبير على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة ارض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله هذا من شانه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا او معنويا.

2. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شانها أن تحقق ميزتين:

- الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
- الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3. ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. وهذه العوامل جميعها من شانها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.
4. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد اثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

- فالعلاقة مابين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.
- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

II. العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي:

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية [13] :

1. إن الإصلاحات الحالية وما ينجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي, ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وأثرها ايجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

✓ تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص .

✓ ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها.

2. ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدولة النامية من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي, فبينما نلاحظ " ان ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار",
3. من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية, القانونية, الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لايكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها وما الانتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المستثمرات الفلاحية،
4. العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شانها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بها يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة.

III. سياسة استصلاح الأراضي:

إن تحسين الإنتاج الزراعي يتطلب الاستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها إذ إن عملية الإصلاح التي تمت تميزت ببطء في وتيرة انجازها, حيث بلغت المساحة التي تم استصلاحها ودخلت الاستغلال الفعلي حوالي 75.640 هكتار:

1. غياب إستراتيجية واضحة لعملية الاستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنها بعيدة عن الأهداف المنشودة.

2. عملية التوزيع غير موضوعية لعدم وجود سياسة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية القابلة للتعبئة نتيجة عدم توفر الدراسات المائية مما يعرض الاستثمارات إلى عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية إلى جانب التباين بين انجاز الآبار في المساحات المستصلحة بسبب نقص التجهيزات المرتبطة باستخراج المياه ونقص الكهرباء. إلى جانب قلة المساحة المحددة وغياب استمرار الدعم المالي, وكذا ترتب عنها وجود عدد كبير من المزارع غير المتجانسة. حيث اغلبها صغيرة تقل مساحتها عن خمسة (05) هكتارات. إلى جانب تواجد بشكل بارز القطاع الخاص في المناطق قليلة المردودية كما هو الحال في بعض مزارع الهضاب العليا حيث لا يمكن تكثيف زراعة الحبوب, وكذلك الحال بالنسبة لمناطق جبلية مهددة بالتآكل التي لم تحض بالاهتمام الكافي في إستراتيجية التنمية. وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف في سياسة استصلاح الأراضي ووضع حد لسياسة راحة الأرض. والعمل على إيجاد وتطوير نظام

مائي والعمل على دعم هذه السياسة بنظام تكوين فلاحي فعال ومتخصص إلى جانب توفير المكننة والعصرنة وتوفير محيط فعال في الجانب المالي والتجاري[14].

IV. ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي:

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي. وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا فان أسبابها هي التي اختلفت. لقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات, أي في ظل التخطيط المركزي, حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر الأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية, وحتى ما كان يحصل عليه القطاع الاشتراكي كان من الكميات المعروضة عرضه للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70% للبيع[15].

V. تحديد إستراتيجية واضحة لضمان التنمية الفلاحية والأمن الغذائي:

1. **العقار الفلاحي**: إن الجزائر تتوفر بقدر وافر مقارنة بعدة دول على مساحات أرضية زراعية وفلاحية شاسعة, وفي هذا المجال لابد من دراسة علمية في مسح الأراضي الفلاحية والزراعية قصد إحصائها ومن خلال هذه العملية يمكن أن نكتشف الكثير من المعطيات الخاصة إذا كانت العملية معدة من طرف مختصين وخبراء في علم الفلاحة.

إن تسوية العقار الفلاحي, يعد من اكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة ولقد حاولت الدولة عن طريق وزارة الفلاحة منذ أن تمت الموافقة على مشروع الدعم الفلاحي ان تضع بعض الشروط للتحكم في عملية استفادة الفلاحين من برنامج الدعم الفلاحي حيث اشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة والمعنية بالبرنامج وقد كان الأمر سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرفي للملكية العقارية[16].

2. **وضع سياسة البحث والإرشاد**: إن الفلاحة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هو تقليدي , وبالتالي لا بد من وضع سياسة لتطوير البحث العلمي وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين وتوعية الفلاح[17].

3. **إنشاء هياكل فعالة لتسويق المنتوج الفلاحي ودعم الصادرات:** إن التسويق المحلي أو الخارجي للمنتجات الزراعية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم وذلك يتطلب وضع سياسة تتمثل في:
   - تحسين البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين للمنتوجات الزراعية,
   - العناية بمواصفات ومعايير الجودة الدخول إلى الأسواق الخارجية والدولية,
   - تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية وتخفيض تكلفة الإنتاج,
   - دعم التسويق للمنتوجات الزراعية إلى الخارج كما هو معمول به على مستوى البلدان الأوروبية والأمريكية,
   - ترويج المنتوجات الزراعية الوطنية بالخارج عن طريق وضع سياسة للدخول إلى الأسواق الخارجية.
4. **تشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي:** الملاحظ على غرار القطاعات الأخرى أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا زيادة على عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال.

إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة,زيادة إلى هذا لابد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح وتوزيع القروض للفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك.

5. **تطوير صناعة تحويل المنتوجات الزراعية:** في هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضرورة وضع إستراتيجية موازاة مع نوعية المنتوجات لضمان تحويل المنتوجات الزراعية وبالتالي لابد من تشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الصناعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم.

للجزائر في هذا المجال تجربة معتبرة, لابد من دعمها ومواصلة الاستثمار للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتوجات وأماكن إنتاجها. وفي هذا الإطار لابد من مراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك ب:

- توحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية,

- عصرنة وحدات التحويل.

خاتمة:

حظي قطاع الفلاحة اهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينيات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية الألفية الثالثة، وتم إنشاء في هذا الإطار مجموعة من صناديق الدعم والمرافقة وتفعيل أخرى، من أجل تشجيع القطاع الخاص من أجل الاستثمار في شتى مجالات قطاع الفلاحي من نباتي وحيواني واستصلاحا للأراضي وهذا من خلال مختلف العقود كالكراء وعقد الامتياز وغيرها، وكذا ترقية الاستثمارات العمومية المتعلقة بالبنايات التحتية، والخدمات الداعمة والمكملة لهذا النشاط من مواد أولية وأسمدة ووسائل النقل وكهرباء وبناء سدود وغير ذلك، وكذا خلق مناخ ملائم للاستثمار من خلال توفير تسهيلات إدارية للمستثمرين سواء أجانب كانوا أو محليين وسن التشريعات المنظمة والداعمة لهذا القطاع.

نتائج الدراسة:

- تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، وذلك بالاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية، البشرية، المالية، والتكنولوجية، تحقق زيادة في الدخل الوطني.
- تمتلك الجزائر على أراضي شاسعة ومتنوعة صالحة لمزاولة نشاط الفلاحة.
- تحتوي الجزائر على بنية تحتية لا بأس بها من سدود وإمدادات بالكهرباء.
- تتوفر الجزائر على مناخ متنوع قادر على مزاولة عدة أنواع للنشاطات الفلاحية.
- أبدت الجزائر إرادة في تطوير وترقية قطاع الفلاحي من خلال سن عدة قوانين منظمة لهذا القطاع.
- أنشأت الجزائر عدة صناديق ومؤسسات لدعم وتوجيه المستثمرين في المجال الفلاحي.
- حققت الجزائر خلال العشرية الأخيرة نتائج مرضية في بعض مجالات الفلاحة.
- تعد الجزائر من أكبر مستوردي القمح في العالم بالرغم من المساحات الزراعية الكبيرة التي تمتلكها.

- تستورد الجزائر كمية كبيرة من اللحوم بالرغم من كونها بلد رعوي بامتياز.

توصيات الدراسة:

- ضرورة دعم شعبة الحبوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ضرورة تحسين نوعية البذور المستخدمة من أجل إنتاج أوفر
- ضرورة إنشاء مخابر لتطوير البذور بدل استيرادها من دول تصدر لنا الحبوب.
- ضرورة إنشاء مخازن تبريد حديثة لحفظ الفائض من الخضر والفواكه.
- ضرورة إنشاء مراكز ترافق الفلاحين في اختيار المنتجات المراد زراعتها من أجل عدم حصول تباين بين فائض وعجز في شعبة الخضروات.
- توفير قنوات تصدير الفائض في مختلف المنتجات الفلاحية.
- إيجاد حلول لشعبة اللحوم التي تعاني من عجز وغلاء للأسعار بالرغم من كون العلف المستعمل مدعم.
- ضرورة رقمنة شعبة اللحوم من أجل مراقبة العلف المدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه.
- إستغال فرصة هبوط أسعار البترول من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي تمتلك الجزائر ميزة قوية فيه.

الهوامش والمراجع:

1. https://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx تاريخ الاطلاع 2020/03/16 ساعة الاطلاع 17:40
2. مجدولين دهينة(2017):استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،ص 210.
3. https://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx
4. بالاعتماد على : https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use/ تاريخ الاطلاع 2020/03/16، ساعة الاطلاع 20:45
5. الديوان الوطني للمعطيات http://www.ons.dz
6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madrp.gov.dz/
7. مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص
8. عز الدين سمير(2012): انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، ص59.
9. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madrp.gov.dz/
10. فوزية غربي (2008): الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص253.
11. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madrp.gov.dz/
12. بعلي مجيد الصغير(1992): تنظيم القطاع العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
13. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02-2013، ص110
14. هني أحمد(1991): اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
15. مقدم مبروك(1993): الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

16. كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة.
17. إسماعيل عرجي(2012): الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07، ص12

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وامكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية – القطاع الزراعي نموذجا

سنوسي سيد أحمد، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، senouci.sidahmed91@gmail.com
بلهادي عبد الصمد، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر).

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي أهم مصدر لمقومات الحياة والمصدر الاساسي للحاجات الأولية وبالتالي فان تطور ونمو الدول وعلى مدى التاريخ يقاس بمدى التمكن من هذا القطاع ومن هذا المنطلق اصبح يشكل الدعامة الاساسية للتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه الفاعل الاساسي في المعادلة الاقتصادية بمستواها الكلي والجزئي ومن هنا كان بحثنا لمعرفة دور هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الفلاحة، الزراعة.

Abstract :

The agricultural sector is the main source of life and the main source of primary needs and thus the evolution and growth of the States and throughout history measured by mastery of this sector in this sense has become a mainstay of economic development and economic and social welfare,It also fundamental economic equation actor at the micro and macro-and here we had to learn the role of the agricultural sector in economic development.

Keywords: Economic Development, Agriculture.

المقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم ركائز الحياة والتنمية منذ القدم وعبر الازمان المتوالية، حيث ان الزارعة والفلاحة هما المصدر الأساسي لمقومات الحياة كالغذاء والحاجات الأساسية اليومية التي يحتاجها الانسان واستيعابها لنسبة كبيرة من اليد العاملة واسهامها في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، ومن هذا المنطلق وعلى مر التاريخ الاقتصادي للدول والحضارات يعتبر التمكن في القطاع الفلاحي ومن ابرز مميزات القوة الاقتصادية للأمم، وفي وقتنا الراهن ومع تزايد عدد السكان والحاجات

بالنسبة للمستهلك زادت أهمية هذا القطاع الى درجة كبيرة جدا خاصة مع تشابك وتعقد الأنظمة الاقتصادية والتنظيم للأنشطة داخل اطار مؤسساتي متشابك .

ومن هنا كانت التنمية الاقتصادية للدول تتعلق علاقة قوية بقطاع الفلاحة التي تعتبر مسألة أساسية في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين أهم التحديات التي تواجهها حاليا وخاصة في المستقبل، والتي زادت حدتها لتزامنها مع مخلفات أزمة اقتصادية عالمية صعبة وارتفاع لأسعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم.

ومن هنا فان هناك علاقة كبيرة ومهمة تجمع بين الفلاحة والتنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وهذا ما قادنا الى طرح الاشكالية في السؤال التالي:

ما هو دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على هذا السؤال تطرقنا الى النقاط التالية:

1. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية
2. تعريف بالقطاع الفلاحي
3. علاقة القطاع الفلاحي بالتنمية في النظريات الاقتصادية
4. مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية
5. تحليل واقع الجزائر في القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية

1. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية:

يعتمد نجاح المجتمع المحلى في الوقت الراهن على مدى قدرته على التكيف مع آليات اقتصاديات السوق الديناميكية على المستوى المحلى والقومي والدولي. وقد تزايد استخدام التخطيط الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية المحلية من جانب المجتمعات المحلية لتدعيم القدرات الاقتصادية المحلية لمنطقة معينة وتحسين مناخ الاستثمار بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية للأنشطة والمشروعات المحلية وللمستثمرين والعمال. وتعتمد قدرة المجتمعات على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص اقتصادية جديدة ومكافحة الفقر على مدى قدرة هذه المجتمعات على تفهم عملية التنمية الاقتصادية المحلية فضلاً عن التعامل استراتيجياً مع اقتصاديات السوق المتغير والأكثر تنافسية[1].

– **تعريف التنمية الاقتصادية:** هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

ان التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[2]. وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[3].

2. خصائص التنمية الاقتصادية:

من جملة خصائص التنمية يمكن أن نعدد[4]:

– هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.

هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.

- هي عملية تغيير مجتمعية شاملة
- هي عملية تغيير مقصودة
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

3. جوانب التنمية الاقتصادية وأهدافها:

ان مفهوم التنمية لا يشمل فقط على الجوانب المادية وانما يشمل الجوانب الغير المادية وانما يشمل ذلك كلا الجانبين في علاقة تكاملية لخدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية وثابتة وذلك من أجل تغطية الجوانب التالية [5]:

- مستويات المعيشة
- معدلات الدخل القومي
- حالة توزيع الدخل القومي
- الفقر النسبي أم المطلق

- الغذاء والحالة الصحية للفرد
- معدلات المستوى التعليمي والأمية (معدلات نموها)
- مستوى الانتاجية (معدلاتها)
- الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني
- معدلات نمو البطالة وتحديد نوعهاوقياس درجة الانكماش أو الارتفاع في القطاعات الاقتصادية المختلفة
- درجة الاعتماد على الإنتاج الزراعي
- درجة الاعتماد على الصادرات الأولية (الموارد الطبيعية كالخامات)
- درجة الانكشاف في مستوى العلاقاتالاقتصادية الدولية
- نسبة المشاركة الجماهرية في عملية اتخاذ القرار
- التكامل ما بين سياسة التعليم والعملية الإنتاجية
- درجة التطور والوعي في الأنماط السلوكية الاجتماعية المختلفة
- نسب تركز المهارات الفردية ونوعية برامج التدريب في المجالات الإنتاجية والمجالات الداعمةلها.

4. **مفهوم الفلاحة:**

– **تعريف الفلاحة (الزراعة)**: إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGREأي الحقل أو التربة وكلمة CULTUREأي العناية والرعاية[6]".

وهي العملية التي من خلالها يقوم الانسان بضبط الانظمة الإيكولوجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنفسه أولا ومجتمعه[7].

. وهذا يعني كل الخبرات والأنشطة المتعلقة بزراعة التربة، وبشكل عام كل عمل على البيئة الطبيعية (وليس فقط الأرض) للزراعة وجمع الكائنات الحية (النباتات والحيوانات أو الفطريات أو الميكروبات) المفيدة للبشر.

في الاقتصاد، الاقتصاد الزراعي تعرف باعتبارها القطاع الذي تتمثل مهمته في إنتاج الدخل المالي من استغلال الأرض (الزراعة)، والغابات والبحر والبحيرات والأنهار (تربية الأحياء المائية والصيد)، وحيوانات المزرعة (الثروة الحيوانية) والحياة البرية (الصيد). في الممارسة العملية، وترجيح هذه العملية مرتبطةبتوافر الموارد ومكونات البيئة الطبيعية الحيوية والبشرية. ويرتبط الإنتاج والتوزيع في هذا المجال ارتباطا وثيقا بالاقتصاد السياسي في بيئة عالمية[8].

كما تعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة "بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية".

5. علاقة القطاع الفلاحي بالتنمية في النظريات الاقتصادية

ان النشاط الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج ويشكل الانتاج الفلاحي وما ينجم عنه من اثار اقتصادية كزيادة عدد العمالة مثلا أحد أطراف هذه المعادلة الا ان النظرة الاقتصادية لتأثير هذا القطاع تتغير من وقت لأخر ومن مدرسة لأخرى ومن بين أهم النظريات حول هذا النشاط:

نظرة المدرس التجارية والتي كانت ما بين القرن 16 و17 ميلادي، حيث وضع التجاريون تصنيفا للقطاعات التي تساهم في نمو الاقتصاد، وأعطوا لقطاع التجارة الأهمية في التنمية الاقتصادية لجلبه المعادن النفيسة والثمينة، التي تعتبر رصيد العملة الصعبة، ثم يليه القطاع الصناعي الذي بقوم على زيادة حجم التجارة، أما قطاع الزارعة فقد أهمل نظرا لتعرضه للعديد من الظروف الطبيعية منها الطقس وقلة المساحات المزروعة وصعوبة التخزين، وانحصر دور الزراعة على إمداد بقية القطاعات الأخرى بالمواد الأولية والغذاء ذي التكلفة المتدنية[9].

اما نظرة المدرسة الطبيعية التي جاءت كنتيجة حتمية لوصول التجاريين لحد مسدود، بإهمالهم التنمية الزراعية. ويعتبر فرانسوا كينيه(1694-1774)الطبيب الفرنسي هو مؤسس المذهب الطبيعي في بداية القرن18 ،الذي اعتبر أن القطاع الزراعي هو الوحيد المنتج، وقد نادى بإصلاح الأراضي الزراعية وهياكل القطاع الزراعي[10].

أما رواد المدرسة الكلاسيكية ومن بينهم آدم سميث (1723-1790)ركّز على أهمية القطاع الزراعي كأساسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع منتقدا رأي الطبيعيين المبني على أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج دون غيره من القطاعات[11].

بينما يرى ديفيد ريكاردو (1772-1823)أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها مورد الغذاء ولا تخضع لقانون تناقص الغلة[12].

أما المدرسة الكينزية والتي ركزت بشكل كبير على القطاع الخاص في ميدان الانتاج فقد خلصت الى ضرورة استثمار الفائض الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية واعتباره المحرك الاول لعملية التنمية.

6. دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية.

مما سبق نلاحظ ان الفلاحة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الاقتصاد حيث تساهم الفلاحة في تحقيق جملة من الوظائف وفيما يلي سنتناول أهم الوظائف وهي:

توفير الغذاء: يتوافر الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات فرص الحصول ماديا واقتصاديا على ما يكفي من الأغذية السليمة والمغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة (خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية). ويترابط الأمن الغذائي مع مجموعة من العوامل من بينها الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الزراعة ومصايد الأسماك والغابات)، وزيادة الإنتاج، والسياسات على مختلف المستويات، والتجارة الدولية، والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة، والاستثمار، والسلام والأمن[13].

وتعد زيادة الإنتاج في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، في كثير من الأحيان، من الوسائل الرئيسية لزيادة المتوافر من الأغذية والدخل لمصلحة أولئك الذين يعيشون في ظل الفقر. ويتعين تحقيق ذلك من خلال توفير فرص العمل والدخل مما يضاعف من الطلب الفعال في هذه المناطق، مما يؤدي بدوره إلى تشجيع الإنتاج، والتنويع الاقتصادي والتنمية الريفية ومن ثم الأمن الغذائي في المدى البعيد[14].

–توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعة التحويلية في الدولة، كونه ينتج سلع الغذاء والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الغذائية .

كما يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة، باعتباره من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تامين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الألمونيوم ومواد التغليف على أنواعها، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها[15].

كما تساهم الصناعات الغذائية في[16]:

- تساهم في تحويل المواد الغذائية سريعة التلف لمواد أكثر ثباتا وهذا يؤدي لوفرة مختلف الاغذية طوال السنة،وتشمل هذهالطرق:التعليب،التجميد، التجفيف وغيرها.
- تساعد على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية وذلك بمنع هبوط أسعارها في مواسم اتناجها بغزارة الى حد ربما لا يشجع على انتاجها بل يترك الباب مفتوحا على الدوام لبيع الكميات الفائضة الى معامل التصنيع بأثمان مناسبة.

- ان بعض طرق حفظ الاغذية كالتجفيف يقلل من وزن الغذاء وحجمه وذلك يسهلويقلل من نفقات شحنه الى مسافات بعيدة.
- ان الصناعات الغذائية تهتم في اعداد غذاء ذي قيمة متجانسة، بالإضافة أن الاغذية المصنعة رخيصة نسبيا مقارنة مع الطازج.
- ان الصناعات الغذائية تؤثر بشكل مباشر على تشجيع الصناعات الاخرى معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المواد الكيميائية الحافظة.
- وجود الصناعة الغذائية الوطنية والمحلية يساهم في الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية المصنعة من الخارج.
- تساهم في تهيئة مواد غذائية بمواصفات وتراكيب معينة للمرضى بحيث لا تؤثر على صحتهم،وكذلك تهيئة أغذية خاصة للأطفال تناسب اعمارهم.
- ايجاد الاغذية الكافية لإطعام سكان العالم المتزايد، وايجاد مصادر غذائية مختلفة ومتنوعة وغير معروفة سابقا.
- ايجاد عمليات تصنيع غذائية حديثة تتناسب مع العصر والتكنولوجيا، مثل تصنيع الاسماك على ظهور السفن الخاصة بالصيد في عرض البحر فهذا يساعد على الحفاظ على الثروة السمكية سريعة التلف حيث قد تبقى السفن في عرض البحر اكثر من شهرين.

مصدر للعملة الصعبة: تشكل الفلاحة والانتاج الفلاحي مصدرا مهما من مصادر الدخل وادخال العملة الصعبة حيث ان المنتجات الفلاحية منتجات يزداد الطلب عليها في كافة المناطق والاسواق العالمية خاصة مع دخول الصناعات الغذائية في هذا المجال، فدخول الاسواق العالمية من خلال المنتجات الفلاحية لا يتطلب بشكل كبير قيمة مضافة مما يشكل عائقا أمام المستثمرين في هذا المجال وبالتالي تحقيق العائد.

–وسيلة لتمويل التنمية: على اعتبار أن الزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، فإذا كانت تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسؤولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاجها؛ ولهذا فإن تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولهذا فأن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية. حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج عن ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في

القطاعات الأخرى، وبالمقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع سوق القطاعات غير الزراعية[17].

–خلق سوق للمواد الغذائية: وذلك من خلال المسعى القائم عليه وهو تحقيق المنافع الاقتصادية التبادلية والمكانية والزمنية والشكلية بالأساس، فهو فرع من اهتمامات القوانين الاقتصادية التي زاد الاهتمام به خصوصاً في سوق الصناعات الغذائية[18] **و** تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ضروري لأن المنتجات الزراعية هي منتجات يتناولها كل أفراد المجتمع دون استثناء، أي تنظيم عملية الاستهلاك والإنتاج الزراعي، فالتوازن في سوق هذه المنتجات ضروري أي بين العرض والطلب بما يضمن تبات نسبي للأسعار، فدور الاقتصاد الزراعي بهذه النقطة عبارة عن دور ترشيدي، الشيء الذي يحافظ على ثبات الدخول الحقيقية للأفراد، وذلك من خلال تدعيم السياسة التسعيرية[19].

–المساهمة في الناتج القومي:يساهم النشاط الزراعي مساهمة فعالة في تكوين الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه من أهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي في البلد وتختلف نسبة مساهمة هذا الدخل حسب طبيعة الاقتصاد القومي من جهة وطبيعة ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى. [20].

–تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي: تمد الزراعة كثير من الصناعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة لها مثل المنسوجات القطنية والكتانية وصناعة السكر وصناعة ضرب الأرز والزيت والصابون والأعلاف والنشا والتصنيع الزراعي مثل تعليب الخضر والفواكه وتجميد المنتجات الغذائية بمختلف أنواعها.

تمد الزراعة القطاعات الأخرى بعناصر الإنتاج كالأرض والعمل ورأس المال والإدارة، حيث يتوقف تحرير القوة العاملة الزراعية لإمكان استخدامها في الصناعات اللازراعية علي مدي ارتفاع الإنتاجية الزراعية، ومما لا شك فيه أن ارتفاع الإنتاجية الزراعية يؤدي إلي تحرير جزء من القوة العاملة الزراعية يمكن استخدامه في الصناعات الأخرى، إلا أن ذلك يتوقف أيضًا إلي حد كبير علي مدي حركية عنصر العمل التي تتوقف بدورها علي كثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والقانونية.[21]

كما تساهم الفلاحة في توفير رؤوس الأموال والتي تتأتى من خلال الضرائب والادخار.

– المساهمة فيانشاء فرص العمل والتشغيل: يقوم القطاع الزراعي بإمداد الصناعة والفعاليات الاخرى المختلفة بالأيدي العاملة الفائضة المتوفرة في القطاع نتيجة نمو سكان الريف وادخال التقدم التكنولوجي ان

نمو الصناعة يعتمد على توفير الايدي العاملة اللازمة لأنشاء الصناعات الجديدة وأن دخول المكننة (الآلات الزراعية) وزيادة انتاجية العمل يؤدي الى زيادة الانتاجية في الريف وهذا يقلل من عدد الافراد اللازمين لتوفير احتياجات السكان ويؤدي الى ظهور فائض في الايدي العاملة في القطاع الزراعي وتحويلهم الى القطاع الصناعي لتغذية الصناعات بالأيدي العاملة الرخيصة وهذا مما يزيد في انتاج وتقليل التكاليف وبذلك يرتفع مستوى الكفاءة الانتاجية للقوى البشرية وزيادة كفاءتها وانتاجيتها .

كذلك توجد علاقة متبادلة وقوية بين الزراعة والفعاليات المختلفة وخاصة الصناعة حيث تقوم الصناعة بتزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطوير الزراعة كالمكائن والآلات والأسمدة الكيميائية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية وانشاء النواظم والسدود والخزانات وتحتاج الصناعة للمواد الزراعية الأولية التي تتطلبها الصناعة وفي نفس الوقت يساهم القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع السوق امام المنتجات الصناعية تامة الصنع حيث ان زيادة الإنتاج الزراعي تؤدي الى زيادة الدخول الزراعية وتحديث الريف والتقريب بين الريف والمدينة ويؤدي ذلك الى زيادة طلب الفلاحين للمنتجات الصناعية المتزايدة وبذلك يزداد التبادل ويتسع مجال التسويق وهذا بدوره يؤدي الى تشجيع وتطوير عملية التصنيع وبالإضافة الى زيادة دخول الفلاحين ويؤدي الى التحول في نمط الإنتاج الزراعي [22].

7. واقع الجزائر في القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام والتجانس، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنين، وذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، وهذا لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية التخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في الاستهلاك، وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى والتي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها وخاصة منها الصناعية إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات، التمور، العنب، والنخيل... أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .

ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي يمثل **90** من قيمة صادراتها، فالجزائر إذا كانت دولة متخصصة في إنتاج القمح غير أن هذا التخصص تلقائي غير موجه.

أما في الوقت الراهن فإن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة. ذلك أن الجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، بعدد سكان

يتجاوز 30 مليون نسمة، وبفاتورة متوسطة تقدر بـ :2.5 مليار دولار سنويا. إن التوجهات ذات الطابع الصناعي "الصناعة المصنعة"، المنتهجة منذ السبعينيات من جهة، والإصلاحات الزراعية (التسيير الذاتي والثورة الزراعية)المطبقة غداة الاستقلال (جويلية 1962) من جهة أخرى تفسر من وجهة نظر أدبيات الاقتصاد المهيمن هذه التبعية الغذائية في الجزائر، بالإضافة إلى عدم استغلال الثروات الفلاحية، والإمكانات التقنية الضعيفة، وعلى العموم فهي تكشف عن هذه الأزمة العميقة في قطاع الفلاحة[23].

-مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي:

يعتبر حساب الناتج الإجمالي المحلي بمثابة مقياس (مؤشر)اقتصادي عام للحكم على مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث يعتبر المقياس الأكثر استخداما لقياس درجة الأداء الاقتصادي الكلي، أو القطاعي، والذي يعتبر القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجها مجتمع خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة أو هم عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع، وهو يشمل جميع النشاطات الاقتصادية للدولة في صورة إحصائية لكل القطاعات الزراعة، الصناعة التجارة(وعلى أساس هذه الإحصائيات يحدد مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام، وللحكم على مدى مساهمة القطاع الزراعي[24]،

و غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة[25]

الجدول 1: نسبة الأراضي المستغلة للزراعة في الجزائر

Terres agricoles (% des terres arables) 2013		
Valeurs	**Données**	Pays
17.40	1963-2013	Algérie

المصدر: البنك الدولي

الجدول 2: نسبة مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي

البيانات	تاريخ المعلومة	البيانات	تاريخ المعلومة
11.36 %	1990	12.88 %	1965
10.17 %	1991	9.14 %	1966
12.13 %	1992	10.33 %	1967
12.10 %	1993	10.85 %	1968
10.06 %	1994	9.03 %	1969
10.50 %	1995	9.21 %	1970
11.77 %	1996	9.57 %	1971
9.48 %	1997	8.42 %	1972
12.53 %	1998	7.04 %	1973
12.20 %	1999	7.37 %	1974
8.88 %	2000	10.42 %	1975
10.20 %	2001	9.93 %	1976
9.77 %	2002	8.47 %	1977
10.32 %	2003	8.81 %	1978
9.90 %	2004	9.02 %	1979
8.01 %	2005	8.51 %	1980
7.75 %	2006	9.24 %	1981
7.69 %	2007	8.39 %	1982
6.68 %	2008	7.75 %	1983
10.07 %	2009	7.53 %	1984
9.03 %	2010	9.00 %	1985
8.62 %	2011	10.18 %	1986
9.40 %	2012	12.87 %	1987
10.65 %	2013	12.17 %	1988
11.09 %	2014	13.04 %	1989

- **تحليل البيانات**

نلاحظ خلال 50 سنة منذ عام 1965، تسجيل متوسط هذه التسجيلات: 9.79%

أعلى البيانات1989 : هي أعلى سنة بالنسبة لمؤشر : الزراعة (٪ من الناتج الإجمالي المحلي)، والنتيجة هي : .13.04%.

أدنى البيانات2008 :هي أدنى سنة بالنسبة لمؤشر : الزراعة (٪ من الناتج الإجمالي المحلي) . والنتيجة هي : 6.68 .% ، ثم بعد ذلك يعيد الارتفاع الى غاية 11.09 %سنة 2014.

- **تفسير النتائج.**

نستخلص من هذا الجدول ان الزراعة والإنتاج الزراعي تساهم ب نسبة معتبرة في الناتج الإجمالي المحلي والذي يعتبر كمؤشر على التنمية الاقتصادية ومن هنا نستخلص أن للقطاع الفلاحي علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية نتيجة لما يحققه من دخل وعائد وبالتالي يعاد استثماره في قطاعات أخرى مما يشكل حلقة متزايدة للنمو الاقتصادي رغم أن الأراضي المستغلة للزراعة تمثل نسبة 17.40% فقط.

الجزائر: الزراعة (٪ من الناتج الإجمالي المحلي)الشكل1 :

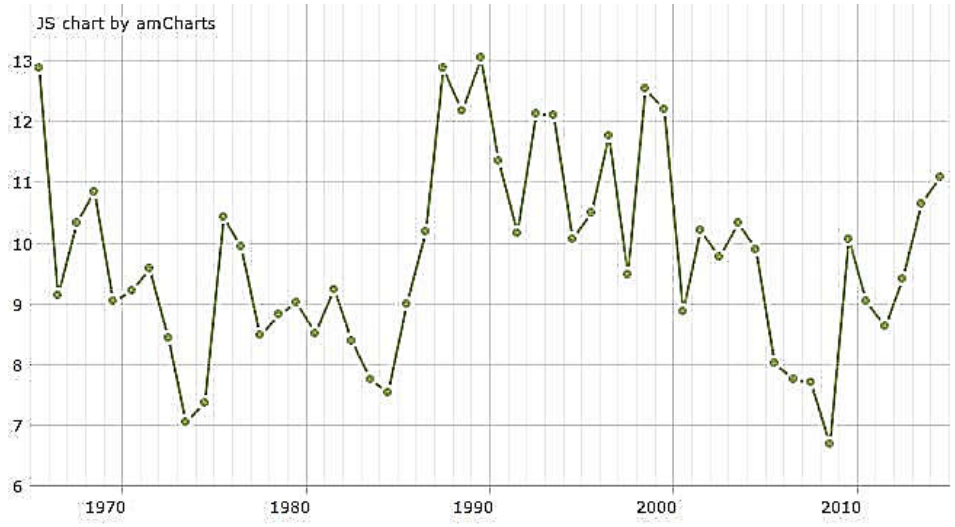

انشاء actualitix باستخدام بيانات البنك الدولي

الخاتمة

يلعب القطاع الفلاحي دورا استراتيجيا في عملية النمو الاقتصادي، حيث يساهم اسهاما كبيرا في تحقيق الرخاء الاقتصادي من خلال تغطية مناحي الحياة والرفاه الأساسية للمجتمع، فمن توفير الغذاء الى توفير اليد العاملة وتشجيع ودفع القطاعات الصناعية والمساهمة في تمويل التنمية وتحقيق التكامل وانشاء الأسواق يشكل بذلك طرفا فاعلا في المعادلة الاقتصادية من خلال مساهمة بنسبة معتبرة في الناتج الإجمالي المحلي ودخوله في عملية الدورة الاقتصادية ومنا هنا كان تأكيد جميع الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية على أهمية هذا القطاع ودوره الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية.

الإحالات والمراجع:

[1]البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلى وخطط العمل بها، 2004،ص9.

[2]أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،ص 89.

[3]أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،ص96.

[4]انظر: جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص : 59-67.

[5]عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والنتائج (العراق النموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، (غ م)، 2006، ص ص: 54-69

[6]الدكتور محمد عبد العزيز عجيمة :الموارد الإقتصادية، ، سنة 1983ص87.

[7] Marc Dufumier, ingénieur agronome, Institut national agronomique ParisGrignonradiofrance.fr

[8] https://fr.wikipedia.org/wiki/Agriculture

[9]–الحبيب فايز، (1985) ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، ص.5

[10]الحبيب فايز، مرجع سابق، ص.6.

[11]خلف فليح، لتنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006ا، ص.105

[12]نفس المرجع، ص.115

[13] http://www.fao.org/docrep/X2777A/X2777a03.htm

[14]مرجع سابق.

[15] http://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php

[16] http://www.uobabylon.edu.iq/

[17] http://agronomie.info//

[18] Klaus Grunert, *Agricultural marketing and consumer behavior in a changing world*, Kluwer academic publishers, united states of America, p 03.

[19]عبد القادر رزيقالمخادمي، " الأزمة الغذائية العالمية – تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2009، ص144.

20 http://cae.uhd.edu.iq/ar/

21 http://kenanaonline.com

[22]مرجع سابق

[23]بسعود. (2003). الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002).*Insaniyat/إنسانيات. Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales*, (22), ص 9.

[24]عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2007-2000)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص71.

25French Presidentseeks alternatives to GDP, الغارديان 14-09-2009.EuropeanParliament,Policy DepartmentEconomic and Scientific Policy: Beyond GDP Study بي دي إف (1.47 MB)

دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة ''تحليل المركبات الأساسية ''للفترة الممتدة بين 1961 و2015

علام عثمان، جامعة الجزائر (الجزائر)، a.allame@univ-bouira.dz
بن تركية مسعود، جامعة البويرة (الجزائر)، m.benterkia@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم لا تزال اقتصاديات الدول رهينة التقلبات المناخية، فالعديد من القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصيد البحري تواجه تهديدات هذه التقلبات. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر تغيرات عوامل المناخ على الإنتاج الزراعي في الجزائر تزامنا مع نقص الموارد الطاقوية والتبعية الغذائية للخارج. وتشير التنبؤات المستقبلية للمناخ إلى تغيرات أكثر حدة نسبة إلى تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري وارتفاع منسوب مياه البحار مما يفرض حتمية إيجاد حلول جدية للتصدي للمشاكل المترتبة. واعتمدنا في هذه الدراسة على طريقة "تحليل المركبات الأساسية" « PCA » لتحليل المعطيات، وتوصلنا إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات الإنتاج الزراعي مع عاملي درجة الحرارة وثنائي أكسيد الكربون باستثناء إنتاج العنب الذي تربطه علاقة عكسية مع عوامل المناخ.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، الإنتاج الزراعي، PCA.

المقدمة:

يمثل القطاع الزراعي نشاطا بارزا في الجزائر، نظرا لدوره في توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية الحاجيات الاستهلاكية الغذائية، ومساهمته في توفير المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية. كما انه يساهم في توفير مناصب الشغل للعديد من الأفراد. ورغم الأهمية البالغة لهذا القطاع إلا أن أداءه التنموي بقي محدودا جدا بسبب مجموعة من المعوقات وعلى رأسها حساسية هذا القطاع لتغيرات المناخ.

تتميز الجزائر بشساعتها وتنوع أقاليمها المناخية مما يتيح إمكانية تنويع إنتاجها الزراعي، ويصاحب ذلك تغيرات عديدة في عوامل المناخ (كتغير: درجات الحرارة، تساقط الأمطار، $(CO_2$.

ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية البحث في السؤال: ما هو اثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تحليل استجابة الإنتاج الزراعي للتغيرات المناخية ومن ثم استخراج ابرز التهديدات التي تشكلها هذه التغيرات، أي تفسير تغيرات غلة المحاصيل الزراعية بالاعتماد على مختلف المتغيرات المناخية.

منهجية الدراسة: تتكون الدراسة من جزأين، تناولنا في الأول منه بعض المفاهيم حول المناخ والإنتاج الزراعي في الجزائر وهو بمثابة الإطار النظري الذي يمهد للدراسة التحليلية، والتي جاءت في الجزء الثاني وذلك باستخدام أسلوب من أساليب تحليل المعطيات (تحليل المكونات الرئيسية PCA) بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي XLSAT2016.

الجزء الأول: الإطار النظري للمناخ والإنتاج الزراعي

نتناول في هذا الجزء بعض المفاهيم الأساسية عن المناخ والإنتاج الزراعي، فهو بمثابة تمهيد للدراسة التحليلية وهدفه شرح المصطلحات المستعملة في هذا البحث.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المناخ

يعتبر المناخ بمكوناته المختلفة نظاما مفتوحا يؤثر ويتأثر على مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤلفه والتي تحيط به. وهذا ما يؤدي إلى تغيره من وقت لآخر.

أولا: تعريف المناخ

يمكن تعريف المناخ على أنه: " الحالة المتوسطة للطقس واختلافه على مدى فترة زمنية محددة، ومنطقة جغرافية معينة.ويقسم التصنيف الكلاسيكي للمناخ الأرض إلى مناطق مناخية متباينة. ويختلف المناخ من منطقة لأخرى بحسب خط العرض والبعد عن البحر والغطاء النباتي ووجود الجبال أو عناصر جغرافية أخرى، كما أنه يختلف من فصل لآخر ومن سنة لأخرى ومن عقد لآخر، أو على مدى زمني أطول مثل العصر الجليدي. ويعبر إحصائيا عن التغيرات الهامة التي تطول لعقود أو أكثر المناخ بالتغير المناخي."[1]

ويعرف المناخ أيضا على أنه: " ذلك الوصف الإحصائي للطقس في صيغة تغير في الكميات (مثلا، كميات الأمطار، درجة الحرارة...الخ) في مناطق مختلفة، وفي فترات معينة."[2]

فالمناخ يتعلق بمفهوم الطقس والذي يعبر عن تلك التغيرات التي تطرأ على الغلاف الجوي من حرارة وأمطار وغير ذلك.

ثانيا: تعريف النظام المناخي

يعرف النظام المناخي بأنه ذلك " النظام التفاعلي الذي يتألف من خمسة عناصر وهي :الغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الثلجي وسطح الأرض والغلاف الحيوي، وتتأثر هذه العناصر بآليات خارجية أهمها الشمس، كما يعتبر تأثير الإنسان قوة خارجية أيضا."3

فالنظام المناخي عبارة عن نظام جد معقد ومرتبط بعدة عوامل مكونة له وأخرى خارجية عنه. والتفاعل بين هذه العوامل ينتج تغيرات في هذا النظام.

ثالثا: تعريف التغير المناخي

نعرف التغير المناخي على انه " كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية. الناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي."4

و نعرفه أيضا على انه تلك التغيرات في المناخ التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة.[5]

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن مفهوم التغير المناخي يتسم بالتغير المستمر وأن العنصر البشري هو الفاعل الرئيسي في هذا التغير بالإضافة إلى العوامل الطبيعية.

المحور الثاني: المفاهيم الزراعية

أولا: مفهوم الزراعة

إذا قدمنا تعريفا حرفيا للزراعة (Agriculture) نقول أنها تتكون من مقطعين (Agri) بمعنى حقل أو تربة و(Culture) وتعني العناية، وعليه يمكننا القول أن الزراعة هي العناية بالأرض وحرثها.
وتعرف الجمعية الاقتصادية الريفية الفرنسية الزراعة بأنها تشمل كل الأعمال التي تهدف للهيمنة على قوى الطبيعة والتحكم فيها وذلك لإنتاج الغذاء وإشباع حاجيات البشر المختلفة.[6]

من خلال التعريفين السابقين، نعرف الزراعة على أنها مهنة استغلال الموارد الطبيعية والموارد الإنسانية لإنتاج وصناعة مزروعات نباتية وحيوانية ينتفع بها الإنسان مباشرة أو بعد استبدالها بمنتجات غير زراعية (منتجات القطاع الصناعي والتجاري) لإشباع حاجياته الغذائية.

ثانيا: مفهوم الإنتاج

يعرف الإنتاج محاسبيا على انه إحصاء السلع والخدمات الجديدة، أي إضافة قيمة أو هامش جديد (قيمة مضافة) خلال فترة زمنية للقيام بعمليات التحويل وذلك بالاعتماد على مشروعات مختلفة متشابكة في العملية الإنتاجية.

وهناك ثلاث معايير لتحديد الإنتاج:[7]

المعيار الأول: الناتج القومي أو القيمة المضافة: يعرف على انه مجموع ما أنتج في الاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة معينة والتقييم يتحدد إما بأسعار السوق أو بتكلفة عناصر الإنتاج.

المعيار الثاني: الخل القومي: ويقصد به الدخل الذي يوزع على عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

المعيار الثالث: يرتبط بالاستخدام النهائي للناتج القومي وذلك سواءا في الاستهلاك أو الاستثمار.

ثالثا: الإنتاج الزراعي

يُعرف الإنتاج الزراعي على أنه كل إنتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات، ومنشئ في أنظمة بيئية من صنع الإنسان ويستفيد منها الإنسان، وحُصر الإنتاج الزراعي في مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية، ومنها: إنتاج الأرز في قارة آسيا، وزراعة القمح في قارة أوروبا، وتربية المواشي في الأمريكيتين، وغير ذلك، لكن النظرة الشمولية له ترى أن البشر مهندسون بيئيون يخرقون المواطن الأرضية بأساليب شتى، حيث يحدثون تغييرات محلية عن طريق الأعمال البشرية مثل إزالة الغطاء النباتي، أو حراثة الأرض.[8]

المحور الثالث: تغيرات عوامل المناخ والإنتاج الزراعي 1961-2015

أولا:تغيرات عوامل المناخ

1.تغيرات ثنائي أكسيد الكربون

من خلال منحنى الشكل رقم (1)، نلاحظ أن كمية انبعاث ثنائي أكسيد الكربون دالة متزايدة بدلالة الزمن باستثناء ثبات نسبي في السنوات العشرة الأولى لتبدأ هذه الكمية بالزيادة بداية السبعينات

بوتيرة ثابتة نسبيا وهذا يعود إلى تزايد النشاط الصناعي وزيادة عدد المركبات والمنشات الصناعية في الجزائر منذ هذه الفترة. وبلغت كمية الانبعاث ذروتها سنة 2015 بحجم قدره 155948.8 كيلو طن.

الشكل رقم1: منحنى بياني يمثل تغيرات ثنائي أكسيد الكربون في الجزائر 1961-2015

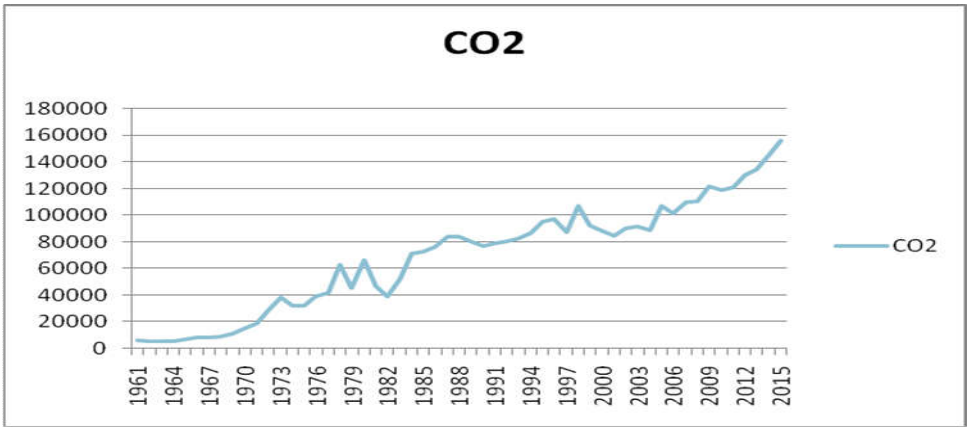

المصدر: http://www.fao.org/faostat/en/#data

2.تغيرات درجات الحرارة

المعدلات السنوية لدرجة الحرارة تتراوح بين 21.5د و24.1د، وبشكل عام نلاحظ ارتفاع في متوسطات الحرارة طوال فترة الدراسة باستثناء خلال المجالين الزمنيين (1969-1976) و(1988-1990)، حيث سجلت أدنى المعدلات خلال هاتين الفترتين، بينما تميز العقدين الأخيرين بمعدلات جد مرتفعة (الشكل رقم 2) ويمكن تفسير هذه الارتفاعات في درجة الحرارة بما يمر به العالم على غرار الجزائر من زيادة حرارة الغلاف الجوي أو بما يسمى الاحتباس الحراري.

الشكل رقم2: منحنى بياني يمثل تغيرات درجات الحرارة في الجزائر 1961-2015

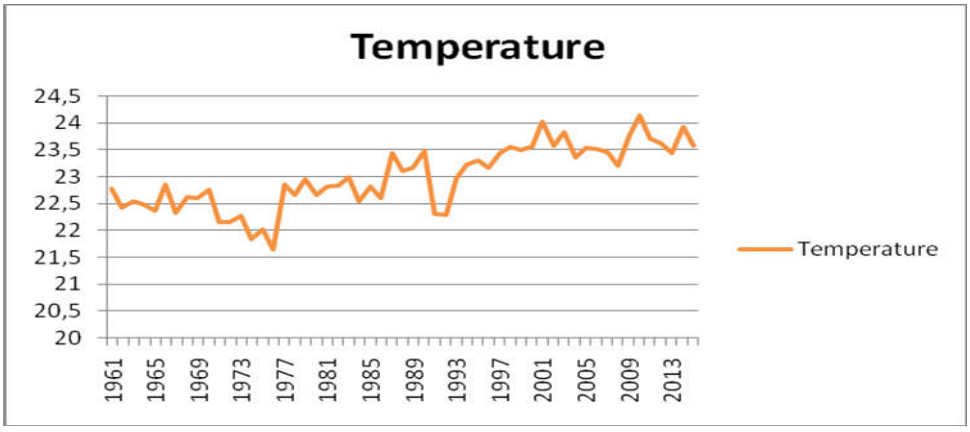

المصدر: http://www.fao.org/faostat/en/#data/ET

3.تغيرات تساقط الأمطار

يبين الشكل رقم 3 تغيرات تساقط الأمطار في الفترة 1961-2015، حيث تميزت هذه الفترة بتذبذبات في تساقط الأمطار وذلك بصفة دورية (تزايد المتوسط ثم تناقصه كل ثلاث سنوات أو العكس)، إلا أن معظم معدلاته انحصرت بين 60مل و100مل سنويا. وبلغ معدل التساقط ذروته بداية السبعينات التي تميزت بمستويات منخفضة من عامل درجة الحرارة.

الشكل رقم3: منحنى بياني يمثل تغيرات تساقط الأمطار في الجزائر 1961-2015

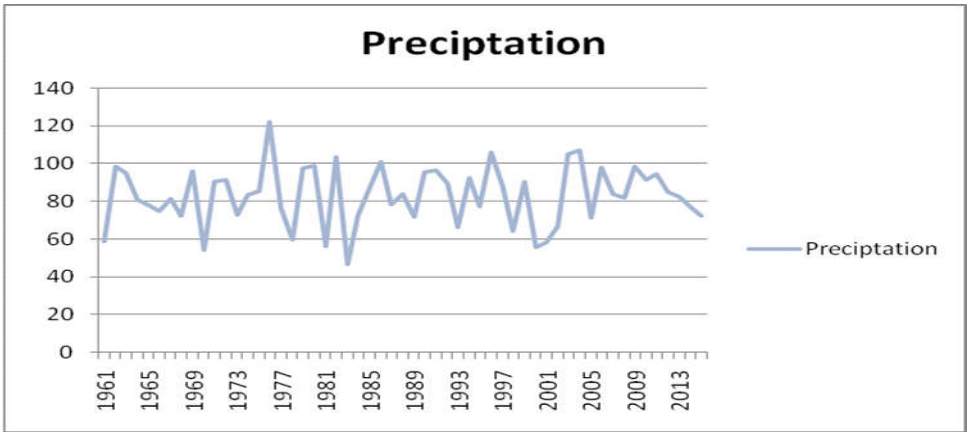

المصدر:

http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en

ثانيا: تطور الإنتاج الزراعي 1961-2015

يمثل المنحنى البياني في الشكل رقم 4 تطورات الإنتاج الزراعي في الجزائر في الفترة الممتدة 1661-2015، حيث تميز الإنتاجي الزراعي بثبات نسبي في الفترة 1961-1981 ثم بتزايد ملحوظ في الفترة التي تليها نتيجة للإصلاحات العديدة التي تم تطبيقها.

الشكل رقم4: منحنى بياني يمثل تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر 1961-2015

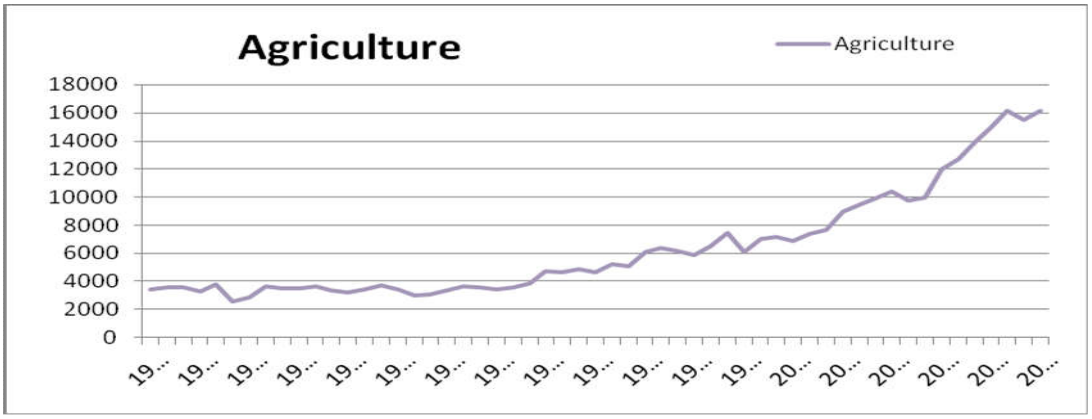

المصدر: http://www.fao.org/faostat/en/#data/QV

الجزء الثاني: دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي في الجزائر: باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية PCA

أولا: تعريف الطريقة المستخدمة

طريقة تحليل المركبات الأساسية Principle Components Analysis (PCA) هي إحدى التقنيات الإحصائية المستخدمة لتلخيص البيانات واختصارها، حيث تقوم بتحويل العدد الكبير من المتغيرات المترابطة ضمنا ولو بشكل جزئي إلى مجموعة أصغر بكثير من المتحولات المستقلة التخيلية، وهي تدعى عادة بالمكونات الرئيسية وتحسب أساسا من المتغيرات الأصلية بنسب ومقادير تزيد أو تنقص بحسب دور وتأثير كل منها، لتصف في نهاية المطاف أكبر قدر ممكن من المعلومات الموجودة في المجموعة الأصلية من البيانات التي لدينا[9].

ثانيا: التعريف بالبيانات

المعطيات المستعملة في الدراسة تعبر على الإنتاج الزراعي (ثمانية متغيرات) ومعدلات عوامل المناخ (ثلاثة متغيرات) في الجزائر للفترة الممتدة من 1961 إلى 2015. ومنه مصفوفة البيانات من الشكل n سطر وp عمود (n=55، p=11) والتي تم تجميعها من قاعدة بيانات البنك الدولي والمنظمة العالمية للغذاء والزراعة[10].

ثالثا: تعريف المتغيرات

اختيار المتغيرات هي المرحلة الأهم في الدراسة، واعتمدنا في ذلك على المعايير التالية:

- ما هي المنتجات الزراعية الأكثر إنتاجا في الجزائر ؟
- ما هي العوامل المناخية المؤثرة على الإنتاج الزراعي؟

الجدول رقم1: التعريف بالمتغيرات

المتغير	تعريفه	تصنيفه
Potatoes	إجمالي إنتاج البطاطا (مليون دولار)	متغيرات الإنتاج الزراعي
Tomatoes	إجمالي إنتاج الطماطم (مليون دولار)	
Cereals	إجمالي إنتاج الحبوب (مليون دولار)	
Olives	إجمالي إنتاج الزيتون (مليون دولار)	
Dates	إجمالي إنتاج التمور (مليون دولار)	
Grapes	إجمالي إنتاج العنب (مليون دولار)	
Oranges	إجمالي إنتاج البرتقال (مليون دولار)	
Agriculture	الإنتاج الإجمالي (مليون دولار)	
CO2	كمية انبعاث ثنائي أكسيد الكربون (كيلو طن)	متغيرات تغيرات المناخ
Temperature	المعدل السنوي لدرجات الحرارة (درجة مئوية)	
Preciptation	المعدل السنوي لتساقط الأمطار (ميلي لتر)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي والمنظمة العالمية للغذاء والزراعة

رابعا: تحليل النتائج

1.مصفوفة معاملات الترابط

الجدول رقم 2: مصفوفة معاملات الترابط

Variables	Potatoes	Tomatoes	Cereals	Olives	Dates	Grapes	Oranges	Agriculture	CO2	Temperature	Preciptation
Potatoes	1	0.792	0.723	0.856	0.964	-0.293	0.894	0.977	0.832	0.654	0.077
Tomatoes	0.792	1	0.544	0.705	0.813	-0.551	0.562	0.822	0.900	0.674	0.071
Cereals	0.723	0.544	1	0.648	0.701	-0.188	0.635	0.760	0.603	0.422	0.363
Olives	0.856	0.705	0.648	1	0.849	-0.182	0.832	0.857	0.667	0.511	0.172
Dates	0.964	0.813	0.701	0.849	1	-0.353	0.877	0.981	0.862	0.730	0.051
Grapes	-0.293	-0.551	-0.188	-0.182	-0.353	1	-0.004	-0.314	-0.697	-0.469	-0.051
Oranges	0.894	0.562	0.635	0.832	0.877	-0.004	1	0.863	0.578	0.440	0.064
Agriculture	0.977	0.822	0.760	0.857	0.981	-0.314	0.863	1	0.862	0.721	0.092
CO2	0.832	0.900	0.603	0.667	0.862	-0.697	0.578	0.862	1	0.764	0.051
Temperature	0.654	0.674	0.422	0.511	0.730	-0.469	0.440	0.721	0.764	1	-0.139
Preciptation	0.077	0.071	0.363	0.172	0.051	-0.051	0.064	0.092	0.051	-0.139	1

المصدر: تم إيجاد المصفوفة من قبل الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT2016 بالاعتماد على بيانات الدراسة

يمثل الجدول أعلاه مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التي تعتبر نتيجة هامة لأنها تسمح لنا بالحصول على رؤية أكثر اكتمالا للبيانات والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات.

من خلال الجدول نلاحظ أن معاملات الترابط تتنوع من موجبة وسالبة، وأن كل المتغيرات مترابطة مع إنتاج العنب ارتباطا عكسيا، يمكننا أن نقسم التحليل إلى ثلاث مراحل:

أ.الارتباط بين متغيرات الإنتاج الزراعي

يرتبط الإنتاج الزراعي الإجمالي ارتباطا موجبا وقويا مع جميع متغيرات الإنتاج الأخرى، ويوضح هذا الترابط مدى مشاركة كل متغير من متغيرات الإنتاج (إنتاج البطاطا، إنتاج الطماطم،...) في الإنتاج الزراعي الكلي. حيث نلاحظ أن أكبر قيمة ارتباط هي 0.981 وهي بين الإنتاج الزراعي الإجمالي وإنتاج البطاطا، أي أن زيادة إنتاج البطاطا ب 100 % تتبعها زيادة في الإنتاج الزراعي ب 98.1%.

نلاحظ أن كل متغيرات الإنتاج الزراعي مرتبطة ارتباطا طرديا وقويا نوعا ما فيما بينها، واقل معامل ارتباط قيمته 0.544 بين إنتاج الطماطم وإنتاج الحبوب، ويمكن تفسير هذه العلاقة باختلاف طبيعة المنتجين حيث أن زراعة الحبوب تكون بصفة سنوية وفي مساحات شاسعة في حين أن زراعة الطماطم تكون على مدار السنة وذلك بالاعتماد على الزراعة في البيوت البلاستيكية.

ب.الارتباط بين متغيرات المناخ

اكبر معامل ارتباط قيمته 0.764 ويمثل العلاقة بين درجة الحرارة وكمية انبعاث CO_2 وهذا يتوافق مع مضمون النظريات الحديثة، أن زيادة انبعاث CO_2 يؤدي إلى ارتفاع حرارة الغلاف الجوي ومنه ارتفاع درجات الحرارة عموما. في حين نجد علاقة ضعيفة جدا بين كمية انبعاث CO_2 وتساقط الأمطار، وعلاقة عكسية بين درجات الحرارة وتساقط الأمطار أي أن الموسم الذي يتميز بنسبة تساقط مرتفعة تكون فيه درجات الحرارة في أدنى مستوياتها.

ج.الارتباط بين متغيرات الإنتاج الزراعي ومتغيرات المناخ

وجود ارتباط قوي وموجب بين متغيرات كمية CO_2 المنبعثة والمتغيرات (إنتاج الطماطم، إنتاج التمور، الإنتاج الإجمالي، بالإضافة إلى ارتباط قوي نوعا ما بين متغيرات الإنتاج الزراعي المتبقية وكمية CO_2 المنبعثة، وهذا راجع إلى عناصر CO_2 التي تدخل في مركبات عضوية مختلفة وهي ضرورية لنمو المحاصيل ونضج الثمار.

نلاحظ أيضا، وجود علاقة طردية وقوية نوعا ما بين درجات الحرارة ومتغيرات الإنتاج الزراعي خاصة إنتاج التمور والإنتاج الإجمالي، ويمكن تفسير هذه العلاقة كون الحرارة عنصر ضروري وهام في عملية التركيب الضوئي التي تقوم بها النباتات والأشجار لتوفير اليخضور والذي يساهم في نمو المحاصيل والثمار وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي.

بالنسبة لمعدل تساقط الأمطار فهو يتعلق بنسبة ضعيفة جدا بمتغيرات الإنتاج الزراعي عموما ما عدا إنتاج الحبوب وهذا لاعتماد الفلاحين على طرق الري الحديثة وعدم الاعتماد على الزراعة المطرية باستثناء بعض مزارعي الحبوب الذين يستعملون على طرق الري التقليدية وذلك لندرة المياه أو لغياب الوسائل.

2.التمثيل البياني للمتغيرات

من الجدول رقم 5، نلاحظ أن المحور الأول F1 يمثل 65.61% من المعلومة الكلية المقابل لأكبر قيمة ذاتية 7.17= λ_1، أما المحورين F2 وF3 فيمثلان على التوالي 13.30 % (13.309= λ_2) و10.17 % (10.169= λ_3) من المعلومة الكلية.

عدد المحاور التي نعتمد عليها في التحليل هو ثلاثة محاور وذلك بالاعتماد على معيار كايزر (Kaiser)، أي نحتفظ فقط بالمحاور التي ترافقها قيم ذاتية اكبر من الوحدة (λ_i >1).

يفسر المعلم الموضعي الأول (F1F2) 78.91 % من التباين الكلي فهو الأفضل من حيث تمثيل الأفراد والمتغيرات، ويفسر المعلم (F1F3) 75.78 %.

الجدول رقم 2: القيم الذاتية لمصفوفة الترابط

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11
Valeur propre	7.217	1.464	1.119	0.392	0.320	0.218	0.168	0.048	0.029	0.019	0.007
Variabilité (%)	65.610	13.309	10.169	3.559	2.905	1.982	1.524	0.440	0.261	0.172	0.068
% cumulé	65.610	78.919	89.089	92.648	95.553	97.535	99.058	99.499	99.760	99.932	100.000

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT2016 بالاعتماد على بيانات الدراسة

الشكل رقم 5 يوضح تمثيل المتغيرات على المعلمين (F1F2) و(F1F3):

أ.بالنسبة للمحور الأول F1: من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن كل المتغيرات ترتبط ايجابيا وقويا معه ماعدا إنتاج العنب وتساقط الأمطار.

ب.بالنسبة للمحور الثاني F2: حيث يتضح لنا من خلال التمثيل البياني أن متغيرة إنتاج العنب ترتبط طرديا وبقوة مع هذا المحور، كما أن متغيرة تساقط الأمطار ترتبط مع المحور ارتباطا متوسطا وموجبا. في حين نجد ارتباط المتغيرات الأخرى بالمحور الثاني ضعيف جدا.

ج.بالنسبة للمحور الثاني F3: من خلال الشكل رقم 5 نجد أن ارتباط المحور الثالث بمتغيرة تساقط الأمطار قوي وموجب، وبمتغيرة إنتاج العنب متوسط وعكسي، ومع باقي المتغيرات ضعيف جدا.

الشكل رقم 5: التمثيل الباني للمتغيرات

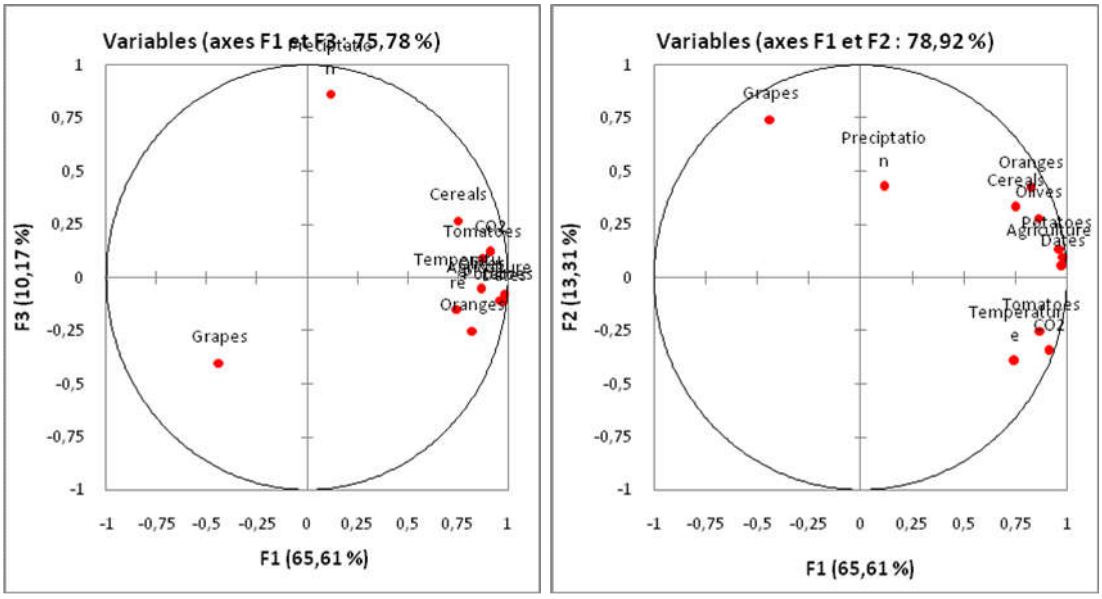

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT2016 بالاعتماد على بيانات الدراسة

3.تحليل المتغيرات

أ.مساهمات المتغيرات

الجدول رقم 3: مساهمات المتغيرات في المحاور F1، F2 وF3

	Potatoes	Tomatoes	Cereals	Olives	Dates	Grapes	Oranges	Agriculture	CO2	Temperature	Preciptation
F1	12.929	10.564	7.861	10.381	13.278	2.638	9.428	13.438	11.536	7.763	0.184
F2	1.216	4.436	7.434	5.280	0.177	37.528	12.022	0.631	8.198	10.656	12.422
F3	1.030	0.714	6.269	0.288	1.132	14.628	5.821	0.530	1.236	1.981	66.372

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT2016 بالاعتماد على بيانات الدراسة

إن مساهمة المتغيرات مهمة للغاية، حيث أن التفسير سوف يتم يختص فقط بالمتغيرات التي لديها مساهمة أكبر من المساهمة النظرية.

المساهمة النظرية هي: 9.090 % (11/100 = 9.090).

من خلال الجدول نجد أن المحور الأول يتم تفسيره بشكل أساسي بواسطة الإنتاج الإجمالي، إنتاج (التمور، البطاطا، الزيتون، الطماطم، البرتقال) وCO_2. في حين نجد أن المحور الثاني تفسره بنسبة 72.628 % المتغيرات إنتاج العنب، إنتاج البرتقال، تساقط الأمطار ودرجات الحرارة. أما بالنسبة

للمحور الثالث فيفسره بصفة رئيسة متغير تساقط الأمطار وذلك بنسبة 66.372 % يليه متغير إنتاج العنب بنسبة 14.628 % .

ب. إحداثيات المتغيرات

الجدول رقم 4: إحداثيات المتغيرات على المحاور F1، F2 وF3

	Potatoes	Tomatoes	Cereals	Olives	Dates	Grapes	Oranges	Agriculture	CO2	Temperature	Preciptation
F1	0.966	0.873	0.753	0.866	0.979	-0.436	0.825	0.985	0.912	0.749	0.115
F2	0.133	-0.255	0.330	0.278	0.051	0.741	0.420	0.096	-0.346	-0.395	0.426
F3	-0.107	0.089	0.265	-0.057	-0.113	-0.405	-0.255	-0.077	0.118	-0.149	0.862

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT2016 بالاعتماد على بيانات الدراسة

يمثل هذا الجدول الارتباطات بين المتغيرات والمحاور الرئيسية F1، F2 وF3، حيث:

المحور الأول: يرتبط طرديا مع جميع المتغيرات ماعدا إنتاج العنب، ويكون الارتباط قويا جدا مع هذه المتغيرات باستثناء تساقط الأمطار، وبالتالي هذا المحور يرتب السنوات حسب حجم الإنتاج بحيث تكون السنوات الأكثر إنتاجا أكثر ارتباطا بالمحور. أما المحور الثاني فيتميز السنوات التي يكون فيها حجم إنتاج البطاطا ضعيفا ومعدلات منخفضة لكل من متغيرة درجة الحرارة ومتغيرة حجم ثنائي أكسيد الكربون المنبعث، ويميز أيضا السنوات التي يكون فيها إنتاج العنب مرتفعا.

بالنسبة **للمحور الثالث**، يمز السنوات التي تكون معدلات التساقط فيها جد مرتفعة بالإضافة إلى إنتاج ضعيف للعنب.

ج.مربع جيب تمام " COS^2 " المتغيرات

مربع جيب تمام المتغير يساوي معامل الارتباط لهذا المتغير مع المحور. وقيمته تبين لنا نوعية التمثيل للمتغير على هذا المحور.

الجدول رقم 5: مربع جيب تمام المتغيرات في المحاور F1، F2 وF3

	Potatoes	Tomatoes	Cereals	Olives	Dates	Grapes	Oranges	Agriculture	CO2	Temperature	Preciptation
F1	0.933	0.762	0.567	0.749	0.958	0.190	0.680	0.970	0.833	0.560	0.013
F2	0.018	0.065	0.109	0.077	0.003	0.549	0.176	0.009	0.120	0.156	0.182
F3	0.012	0.008	0.070	0.003	0.013	0.164	0.065	0.006	0.014	0.022	0.742

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT2016 بالاعتماد على بيانات الدراسة

كل المتغيرات ممثلة جيدا على المحور الأول باستثناء إنتاج العنب وتساقط الأمطار، أما المحورين الثاني والثالث فيحملان تمثيلا جيدا واحدا ويخص على التوالي إنتاج العنب وتساقط الأمطار.

نوعية تمثيل النتاج الإجمالي على المحور الأول 0.97 وعلى المحور الثاني 0.009، ومنه نوعية تمثيل هذه المتغيرة على المعلم الأول هي 0.979 (0.97+0.009=0.979)

كل المتغيرات ممثلة جيدا على المعلم الأول ماعدا متغير تساقط الأمطار (0.013+0.182=0.195) ومنه لا يمكن التعليق على هذه المتغيرة أو إدراجها في التحليل بالاعتماد على المعلم F1F2 فقط، وبما أن متغير تساقط الأمطار ممثل جيدا على المحور F3 يمكننا الاعتماد على المعلم F1F3 في التحليل.

4.تحليل الأفراد

أ.مشاركة الأفراد

إن مساهمة الأفراد مهمة للغاية، حيث أن التفسير يعتمد فقط على الأفراد التي لديها مساهمة أكبر من المساهمة النظرية.

المساهمة النظرية هي 1.81 % (55/100 =1.81).

من خلال جدول الملحق رقم (2)، 13 فردا (سنة) مشاركتها اكبر من المشاركة النظرية، وتساهم السنوات (2011، 2012، 2013، 2014، 2015) بنسبة 49.983 % في تفسير المحور الأول.

المحور الثاني تفسره بنسبة 80.141 % 23 سنة، خصوصا السنوات 1962، 1963 و1965 .

بالنسبة للمحور الثالث، 19 سنة مشاركتها اكبر من المشاركة النظرية، وتساهم هذه السنوات (أهمها: 1961، 1970، 1976، 1996،...) بنسبة 82.618 % في تفسير المحور F3 .

ب.إحداثيات الأفراد

يرتبط المحور الأول عكسيا مع السنوات 1961 حتى 1991 وسنة 1994 من بينها ارتباط قوي مع السنتين 1961 و1965، ويرتبط طرديا مع باقي السنوات من بينها ارتباط قوي مع السنوات 2013، 2014 و2015.

يرتبط المحور الثاني ارتباطا ضعيفا جدا ايجابيا أو سلبيا مع جميع السنوات ماعدا 1962،1963 و1965.

أما المحور F3 فيرتبط ارتباطا ضعيفا سلبيا أو ايجابيا مع جميع الأفراد.

ج.مربع جيب تمام " COS^2 " الأفراد

69.09 % من السنوات ممثلة جيدا على المحور الأول أبرزها 2009-2015، 1966، 1967، 1973 و2005.

السنوات 1987 -1990، 1993-1995، 1997،1998، 2000 و2002 ممثلة جيدا على المحور الثاني.

أما الأفراد (1976، 1986، 1991، 1992، 1996) فهي ممثلة جيدا على المحور الثالث.

5.تلخيص

وفقًا لتحليل المتغيرات والأفراد، يمكننا وصف المحاور F1 ،F2 وF3 حيث أنه إذا كان للمتغير إسهام إيجابي وقوي في المحور، فإن الأفراد الذين لديهم مساهمة إيجابية قوية في المحور يتميزون بقيمة عالية في هذا المتغير.

الجدول رقم 6: خصائص المحورين F1، F2 وF3

	المتغيرات		الأفراد (السنوات)	
	ارتباط موجب	ارتباط سالب	ارتباط موجب	ارتباط سالب
المحور الأول F1	إنتاج (التمور، البطاطا، الزيتون، الطماطم، البرتقال، الحبوب)، الإنتاج الإجمالي، درجات الحرارة وCO_2		2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.	1961،1962، 1964، 1965،1966، 1967
المحور الثالث F2	إنتاج العنب		1987، 1988، 1989، 1993، 1994، 1995، 1997، 1998.	2000، 2001، 2002
المحور الثالث F3	تساقط الأمطار		1976، 1986، 1991، 1992، 1996	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 1

تتوزع الأفراد (السنوات) على المحور الأول من اليمين إلى اليسار حسب كميات الإنتاج (من الأكبر إلى الأصغر)، وتتوزع على المحور الثاني من الأعلى إلى الأسفل حسب كمية الإنتاج السنوي من العنب.

إن ارتفاع درجات الحرارة وزيادة انبعاث CO_2 لهما تأثير ايجابي وقوي جدا على إنتاج الطماطم، وتأثير ايجابي متفاوت القوة على باقي متغيرات الإنتاج الزراعي ما عدا إنتاج العنب فتأثيرهما عليه سلبي.

إنتاج البطاطا والتمور يشكلان نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي الإجمالي خاصة في سنة 2010.

يميز المحور الأول السنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2012، 2013، 2014، 2015) بإنتاجها كميات كبيرة من البرتقال، الحبوب، الزيتون، البطاطا والتمور كما يميزها بارتفاع درجات الحرارة وزيادة كمية CO_2 المنبعثة.

يميز المحور الثاني السنوات 1962، 1963 و1965 بإنتاجها كميات كبيرة من العنب والتي تتأثر عكسيا بدرجات الحرارة وكميات CO_2 المنبعثة.

خاتمة:

استهدفت الدراسة تقييم وتحليل أثر تغير عوامل المناخ على الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1961 و2015، وهذا من خلال استخراج طبيعة وقوة العلاقة العلاقة بين عوامل مناخية (درجة الحرارة، تساقط الأمطار وثنائي أكسيد الكربون) والإنتاج الزراعي (الإنتاج الإجمالي وإنتاج أهم المحاصيل في الجزائر). ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم العمل إلى جزأين: جزء نظري وآخر تطبيقي حيث تناولنا في الأول أهم التعريفات بالإضافة إلى تغيرات عوامل المناخ والإنتاج الزراعة خلال فترة الدراسة وفي الثاني تطرقنا إلى الجانب التطبيقي باستخدام طريقة "تحليل المركبات الأساسية" لتحليل المعطيات المتحصل عليها من البنك الدولي والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

– حجم انبعاث ثنائي أكسيد الكربون ومعدل درجات الحرارة دالتان متزايدتان بدلالة الزمن بدلالة الزمن فيحين معدل تساقط الأمطار متذبذب في الفترة الممتدة من 1961 إلى 2015.

– رغم الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر إلا أن الإنتاج الزراعي الإجمالي يتزايد بوتيرة ضعيفة، ويمثل إنتاج البطاطا والتمور نسبة كبيرة منه.

– يرتبط إنتاج (التمور، البطاطا، الزيتون، الطماطم، البرتقال، الحبوب) والإنتاج الإجمالي ارتباطا طرديا وقويا مع درجات الحرارة وثنائي أكسيد الكربون. ارتباطا عكسيا.

– يرتبط إنتاج العنب ارتباطا عكسيا مع عوامل المناخ ومع متغيرات الإنتاج الأخرى.

وعلى ضوء هذه النتائج ننوه إلى ضرورة دراسة تغيرات عوامل الإنتاج والتنبؤ بقيمها المستقبلية لمعرفة الآثار المرتقبة على الإنتاج الزراعي وقطاع الزراعة عموما ومن ثم مواجهة التحديات والمعيقات. بالإضافة إلى ضرورة النهوض بالقطاع الزراعي الذي يمثل دخل حقيقي للجزائر عن طريق وضع سياسات تنموية فعالة.

الملاحق:

الملحق رقم1: مشاركة، إحداثيات ومربع جيب تمام الأفراد

année	contribution			cordonnée			cos 2		
	F1	F2	F3	F1	F2	F3	F1	F2	F3
1961	2.39	1.38	9.48	-3.08	1.06	-2.42	0.54	0.06	0.33
1962	1.87	6.31	0.04	-2.72	2.25	0.15	0.55	0.38	0.00
1963	1.75	5.83	0.02	-2.63	2.17	-0.11	0.54	0.37	0.00
1964	1.86	2.50	1.17	-2.72	1.42	-0.85	0.71	0.19	0.07
1965	2.28	5.32	2.59	-3.01	2.07	-1.26	0.57	0.27	0.10
1966	2.01	0.04	1.34	-2.82	0.17	-0.91	0.83	0.00	0.09
1967	1.91	0.75	0.10	-2.76	0.78	-0.25	0.88	0.07	0.01
1968	1.57	2.04	2.11	-2.50	1.28	-1.14	0.65	0.17	0.14
1969	1.55	2.84	0.03	-2.48	1.51	0.14	0.68	0.25	0.00
1970	1.55	0.41	6.84	-2.48	0.57	-2.05	0.53	0.03	0.36
1971	1.63	3.60	0.02	-2.54	1.70	-0.12	0.68	0.30	0.00
1972	1.10	1.55	0.45	-2.09	1.12	0.53	0.67	0.19	0.04
1973	1.36	0.09	0.56	-2.33	0.27	-0.59	0.83	0.01	0.05
1974	1.43	1.15	0.01	-2.38	0.96	-0.06	0.69	0.11	0.00
1975	0.74	0.91	0.33	-1.72	0.85	0.45	0.54	0.13	0.04
1976	0.88	3.83	9.71	-1.87	1.76	2.44	0.24	0.21	0.41
1977	0.99	0.55	0.11	-1.98	-0.66	-0.26	0.72	0.08	0.01
1978	0.86	1.97	1.08	-1.84	-1.26	-0.82	0.49	0.23	0.10
1979	0.59	0.02	1.30	-1.53	-0.12	0.89	0.56	0.00	0.19
1980	0.43	0.00	2.80	-1.31	-0.04	1.31	0.45	0.00	0.45
1981	0.55	1.30	1.98	-1.47	-1.02	-1.10	0.39	0.19	0.22
1982	0.76	0.13	3.39	-1.73	-0.32	1.44	0.49	0.02	0.34
1983	0.87	4.20	3.95	-1.86	-1.84	-1.56	0.35	0.34	0.24
1984	0.84	1.23	0.03	-1.83	-0.99	-0.12	0.67	0.20	0.00
1985	0.22	0.19	0.99	-0.94	-0.39	0.78	0.41	0.07	0.28
1986	0.19	0.01	3.75	-0.88	-0.11	1.52	0.21	0.00	0.64
1987	0.05	2.65	0.06	-0.44	-1.46	0.19	0.07	0.77	0.01
1988	0.22	2.26	0.17	-0.94	-1.35	0.32	0.25	0.52	0.03
1989	0.13	3.26	0.00	-0.73	-1.62	-0.05	0.15	0.73	0.00
1990	0.10	1.61	1.47	-0.61	-1.14	0.95	0.10	0.34	0.24
1991	0.06	0.02	4.97	-0.49	-0.13	1.75	0.04	0.00	0.54
1992	0.00	0.01	2.31	0.10	-0.08	1.19	0.00	0.00	0.41
1993	0.00	3.62	0.29	0.04	-1.71	-0.42	0.00	0.59	0.04
1994	0.00	2.74	1.09	-0.10	-1.49	0.82	0.00	0.48	0.15
1995	0.05	3.87	0.15	0.43	-1.77	0.31	0.04	0.65	0.02
1996	0.63	0.00	7.99	1.58	0.02	2.22	0.27	0.00	0.52
1997	0.03	2.41	0.28	0.36	-1.39	0.41	0.03	0.39	0.03
1998	0.25	4.73	0.15	0.99	-1.95	-0.30	0.15	0.58	0.01
1999	0.60	1.52	0.80	1.55	-1.11	0.70	0.34	0.17	0.07
2000	0.00	4.61	3.60	0.05	-1.93	-1.49	0.00	0.56	0.33
2001	0.16	3.62	2.09	0.80	-1.71	-1.13	0.09	0.42	0.19
2002	0.10	2.31	1.08	0.65	-1.36	-0.81	0.12	0.55	0.20
2003	0.88	0.00	3.48	1.87	-0.01	1.46	0.40	0.00	0.24
2004	1.42	0.78	3.57	2.37	0.79	1.48	0.56	0.06	0.22
2005	1.31	0.29	0.47	2.28	-0.48	-0.54	0.81	0.04	0.04
2006	1.42	0.15	1.24	2.37	0.34	0.87	0.77	0.02	0.10
2007	1.05	0.27	0.11	2.04	-0.47	0.26	0.75	0.04	0.01
2008	0.78	0.26	0.33	1.76	-0.46	-0.45	0.58	0.04	0.04
2009	4.44	1.48	0.72	4.20	1.09	0.67	0.86	0.06	0.02
2010	4.15	0.09	0.00	4.06	0.28	-0.01	0.89	0.00	0.00
2011	7.68	2.36	0.01	5.52	1.38	-0.06	0.91	0.06	0.00
2012	7.57	1.73	0.30	5.48	1.18	-0.43	0.92	0.04	0.01
2013	10.85	3.25	1.09	6.56	1.62	-0.82	0.91	0.06	0.01
2014	10.75	0.49	3.33	6.53	0.63	-1.43	0.92	0.01	0.04
2015	13.13	1.48	4.67	7.22	1.09	-1.70	0.89	0.02	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT2016 بالاعتماد على بيانات الدراسة.

الإحالات والمراجع:

[1] خرفان سعد الدين، تغير المناخ و مستقبل الطاقة المشاكل و الحلول، منشورات وزارة الثقافة –الهيئة العامة السورية للكتاب–، سوريا، 2009، ص3.

[2] Eingereicht An der, impacts analysis for inverse integrated assessments of climate change, potsdam, l'Allemangue, 2003, P 7.

[3]Marquis, K.B. etal ,Summary for Policymakers: Climate Change 2007: The Physical Science Basis ,Cambridg
University Press, Cambridge, United Kingdom, 2007, P 34.

[4] Giec, Bilan des changements climatiques, Contribution des Groupes de travail I, II et III au quatrième Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat, GIEC, Genève, Suisse, 2007, P 77.

[5] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية، متاحة على الموقع: htt://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf تاريخ التصفح: 2019/01/28.

[6] ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص2.

[7] عبد المجيد قديء، المحاسبة الوطنية نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص13-14.

[8] George Edwin Fussell, Kusum Nair, George Ordish and others, "Origins of agriculture", disponible sur le site: https://www.britannica.com/topic/agriculture".

[9] l. lebart, m. piron, a. morineau, *statistique exploratoire multidimensionnelle*, Dunod, Paris, 2000, 3eme éd.

[10] منظمة الأغذية والزراعة (FAO): وكالة متخصصة تابعة لهيأة الأمم المتحدة، أنشأت في العام 1945 بهدف القيام بعمل دولي لمكافحة الجوع وتحسين الظروف المعيشية.

المحور الثاني:

تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر .

التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر –الواقع والآفاق– (دراسة اقتصادية– سياسية)

نبار سليمان، جامعة بسكرة (الجزائر)، slimane.nebbar@univ-biskra.dz
بخليلي محمد الأمين، جامعة البويرة (الجزائر)، m.bakhelili@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام الدول والبديل مكونات الأمن بمفهومه الحديث (الغذاء الاقتصادي، البيئي)، فالدولة الغير منتجة لغذائها يعتبر امنها مهددا حتى وان امتلكت أقوى الامكانيات العسكرية في العالم.

وبالرغم من توفر الجزائر على عديد المقومات لتطوير القطاع الفلاحي (الأراضي الخصبة، المناخ الملائم، القطاع الخاص...)، الا ان القطاع الفلاحي لم يستطع النمو وتحقيق الوثبة الاقتصادية المراد الوصول اليها، الامر الذي تطلب البحث عن آليات وميكانيزمات جديدة لتحقيق ذلك، خاصة بعد مؤتمر (برشلونة سنة 1995) الذي أسس لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، ودخل حيز التنفيذ سنة 2005، والذي حدد العديد من مجالات الشراكة من بينها القطاع الفلاحي وذلك في الفقرات (12-29)المتعلقة بالمجال الفلاحي، والتي اسست آلية التمويل التي اعتمدت من طرف الاتحاد الاوروبي اتجاه الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:التمويل الاوروبي، القطاع الفلاحي، قطاع الفلاحة في الجزائر.

المقدمة:

حاولت العديد من المبادرات المنطوية تحت اطار الشراكة الاورو- جزائرية، والتي تندرج ضمن مسار الشراكة الاورو- متوسطية الذي تبنته ندوة برشلونة 1995، والذي تم ضبطه باتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين سنة 2005 معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن أهم هاته القضايا القطاع الفلاحي.

حيث عرفت الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي عديد الآليات أهمها آلية التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر وذلك بغية النهوض بالقطاع الفلاحي، ومساعدة الطرف الجزائري على التعافي من مشاكل القطاع، وكذا تقريب قطاع الفلاحة بين الطرفين، اضافة الى محاولة رفع مستوى النمو وتحرير القيود لإتمام المبادلات بين الطرفين بالنسبة للمجال الفلاحي.

اشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم تحاول الورقة البحثية معالجة الاشكالية التالية:

ماهو واقع وآفاق التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنحاول التعرف على مايلي:

- التعرف على اسباب التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر ؛
- ابراز اهم المشاريع التمويلية الاوروبية لقطاع الفلاحة في الجزائر ؛
- معرفة آفاق التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، من خلال عرض أهم النصوص في مجال التعاون بين الطرفين، بالإضافة إلى القيام بدراسة تحليلية لأسباب التمويل الاوروبي ومختلف المشاريع التمويلية الاوروبية في الجزائر.

ولبلوغ مقاصد البحث تم تقسيمه الى ثلاثة محاور اساسية كما يلي:

المحور الاول: اسباب التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر

المحور الثاني: المشاريع التمويلية الاوروبية لقطاع الفلاحة في الجزائر.

المحور الثالث: آفاق التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر.

اولا: اسباب التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر

رغم امتلاك الجزائر للعديد من المقومات التي تجعل منها دولة فلاحية بامتياز، الا أنها تعتبر من الدول المصنفة في خانة الدول الاكثر استيرادا للغذاء، رغم العديد من السياسات المتبعة منذ سنة1962(الاستقلال)، انطلاقا من الاغلفة المالية التي تم منحها في هذا القطاع، اضافة الى تكوين الالاف من الاطارات في المجال الفلاحي في مختلف قطاعات الدولة (الجامعات، مراكز التكوين المهني، المراكز المتخصصة، ..) خلال التوجهينالأساسيين الذي عرفهما الاقتصاد الجزائري، من مرحلة الاشتراكية ، الى التوجه للنهج الليبرالي وحرية السوق بعد سنة 1990، جعل من الطرف الجزائري يلجأ الى آليات أخرى لتحقيق تقدم في هذا القطاع، ومن أهمها التمويل الاجنبي للقطاع ، خاصة في اطار الشراكة الاورو جزائرية الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005. في شقه المتعلق بالقطاع الفلاحي.

ويمكن تحديد أسباب لجوء الجزائر للتمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في مجموعة النقاط التالية:

- **العامل الطبيعي**: رغم اعتقاد العديد من غير المختصين أن الجزائر تملك مقومات طبيعية كبيرة للنهوض بالواقع الفلاحي الا أن المختصين يقرون عكس ذلك، "حيث تحتل الجزائر بالفعل على الخارطة رقعة معتبرة، غير أن الأرض الصالحة للزراعة محدودة جدا، حوالي 8 ملايين هكتار صالحة للزراعة، أي3,3٪من المساحة الكلية"[1]، اذ يتركز الجانب الفلاحي في الشمال الجزائري ، والذي يعتبر مجالا ضيقا جدا مقارنة بالمساحة الكلية، الا أن الفترة الأخيرة عرفت استغلال العديد من المناطق التي أصبحت من بين أهم مصادر الانتاج الفلاحي وخاصة في الجانب الزراعي في مناطق عديدة من الجنوب الجزائري مثل الوادي، بسكرة، أدرار....الخ، وهو ما جعل من المساحة الفعلية الممكن استغلالها في الجانب الفلاحي في توسع كبير، وذلك بعدما توفرت الارادة سواء من الجانب الحكومي من خلال مساعدة ومرافقة الفلاحين، ومن الجانب الخاص وخاصة كبار المستثمرين في المجال الفلاحي والذي أتى بالعديد من النتائج أهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات ووجود مؤشرات لازدهار عمليات التصدير، ومنه امكانية استثمار التطور التقني في تطوير المناطق التي كانت لا تعد فلاحية وهذا في اطار التعاون والتمويل الاوروبي في بعض الشعب الفلاحية .

❖ **العامل السياسي**:يمكن ايجاز الأسباب السياسية للتمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة، والجهود المبذولة التي استهلكت أموالا كبيرة ، ووقتا طويلا ، مقارنة ببعض التجارب الاقليمية أو الدولية والتي ساهمت في تطور هذا القطاع فيما يلي[2]:

- ✓مسألة الامن الغذائي التي نالت اهتمام الجزائر منذ سنة 1962 الى يومنا هذا، من خلال عدة محاولات لإصلاح القطاع الفلاحي .
- ✓ تعتبر الجزائر من أوائل دول العالم المستوردة للغذاء، بفاتورة غذائية بلغت سنة 2006 ما يعادل 3,8 مليار دولار مقابل 2,4 مليار سنة 2004.
- ✓ تخطيط صانعي القرار السياسي منذ الاستقلال وتبني عدة سياسات متعددة بدءا بمرحلة التسيير الذاتي (1962-1970) ، ثم قانون الثورة الزراعية (1970-1979)، اجراءات التحرير وتحسين الريف والقطاع الزراعي (1980-1989)، السياسات الزراعية في ظل الاقتصاد الحر(1990-2006)[3]، اضافة الى السياسة الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

رغم كل ماذكر من سياسات وبرامج الا أن ذلك لم يحقق الاهداف، وهو ما سمح بل جعل عملية التمويل الاجنبي سواء ماديا أو تقنيا أو حتى المساهمة في سن القوانين واقتراح السياسات امرا حتميا.

❖ **العامل البشري**: يعتبر العامل البشري من أهم العوامل المؤثرة في القطاع الفلاحي هذا العامل البشري كذلك يمكن تقسيمه الى:

- الجانب الاجتماعي: متصل تاريخيا بظروف منبثقة من عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية من احتلال، عدم الاستقرار السياسي...، كانت دوما عائقا في تكوين وارساء طبقة فلاحية مرتبطة بالأرض تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية[4].
- التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم: اذ يتموقع سبعة ملايين نسمة فوق الاراضي الخصبة، فكل منا يلمس ما يدور حوله حول اعتداء على الاراضي الخصبة وهو ما وقع ويقع في الحالة الجزائرية حيث غزت المباني على أجود المناطق الفلاحية مثل متيجة، السهول الداخلية حيث أن التوسع العمراني سواء في الشق المتعلق ببرامج الدولة المتعددة أو من

خلال التجزئات الجديدة المتعلقة بالبناء الخاص، اضافة الى انشاء المناطق الصناعية وكذا مناطق النشاطات في أغلب الولايات وهو ما استهلك وعاء فلاحي كبير.

- **العامل التكنولوجي**:يلعب التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في استغلال الموارد، فأوروبا مثلا لا تغطي الغابات فيها سوى1٪ من مساحتها، ولكن يوجد بها أعلى مستوى لإنتاج الأخشاب بالنسبة للفرد نظرا لنشاط وتقدم السكان[5]، حيث تلعب الابحاث والاكتشافات والمكننة الدور الكبير في تفعيل القطاع الفلاحي، سواء المتعلق بالزراعة أو بالجانب الحيواني، أو ذلك المتعلق بالمنتجات المائية، حيث ان الابحاث والتجارب الفلاحية المنجزة من قبل الخبراء الزراعيين منذ منتصف القرن العشرين ، وتلك التي تحققت من قبل خبراء الجزائر بعد الاستقلال، ساهمتفي تطوير المرجعيات التقنية، والاستفادة من التجارب العلمية[6]، وعملت الجزائر على تطوير الجانب التقني من خلال مخرجات الجامعات الجزائرية في ميادين الفلاحة (فلاحة، رقي ، تربية مائيات، صيد بحري...) اضافة الى العديد من المراكز المتخصصة، والندوات العلمية مثل الملتقيات (الوطنية، الدولية)، وكذا مشاريع التوأمة بين الجامعات الجزائرية ونظريتها من الدول الاخرى، اضافة الى عمليات تمويلية تدخل في اطار الشراكة الاورو جزائرية ومع باقي المنظمات الاقليمية منها أو الدولية.

وعليه يمكن القول ان هذه العوامل سواء الطبيعية، البشرية، السياسية، التقنية تحتاج دائما الى تمويل، سواء كان من الطرف الجزائري، أو من أطراف أخرى، في مقدمتها الاتحاد الاوروبي وذلك لتحقيق مجموعة الاهداف المسطرة بين الطرفين.

ثانيا:المشاريع التمويلية الاوروبية لقطاع الفلاحة في الجزائر

رغم العلاقات التاريخية بين الدول الاوروبية، ثم الاتحاد الاوروبي مع الجزائر الا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وما نتج عنها من متغيرات جديدة ، والتي خلقت دوافع جادة لتطوير العلاقة بين الطرفين من الشق التعاوني الى آليات شراكة فعالة وذلك لتحقيق الاهداف المشتركة في عديد المجالات ومنها القطاع الفلاحي، بالرغم من عدم التجانس بين الجهتين نتيجة الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة وعلاقات التبعية الداخلية فيها، فهناك شمال غني يبلغ الناتج فيه حوالي 7 ترليون دولار، ومتوسط دخل فردي سنوي نحو21 ألف دولار، وجنوب فقير لا يتجاوز دخل الفرد فيه الالف دولار سنويا، واجمالي انتاج يصل الى598 مليار دولار"[7]، وفي ظل انهيار الاقتصاد الموجه(الاشتراكي) الذي كانت تنتهجه

الجزائر منذ الاستقلال وتحول النظام الاقتصادي العالمي الى النظام الرأسمالي، وتبنيها اقتصاد السوق يعتبر دافعا قويا للشراكة مع الاتحاد الاوروبي"[8]، وبعد فترة العشرية السوداء وتراجع أسعار النفط، توجهت الجزائر الى تعزيز القطاع الفلاحي بعديد الآليات من بينها آلية التمويل وخاصة الاوربي منه والذي شمل العديد من المجالات، وفيما يلي اهم البرامج التمويلية في الفترة (2011-2016):

- **في المجال الزراعي**: استفادت الجزائر من برنامج DIVECO1 والمقدر ب20 مليون يورو والمحدد بالفترة من (جانفي 2011 حتى ديسمبر 2016)، واستفادت منه وزارة الفلاحة وكذا وزارة الصناعة والطاقة ووزارة تهيئة الاقليم والسياحة والصناعات التقليدية الجزائرية[9]، وقد جاء في التقرير السنوي الصادر سنة 2016 عن بعثة الاتحاد الاوروبي في الجزائر تفاصيل برنامجDIVECO1انه لا يقتصر فقط على الجانب المالي بل يتعداه الى الجانب التقني والاستشاري، حيث يختص هذا البرنامج لدعم التنويع الاقتصادي خارج المحروقات ويتضمن مايلي:
  - تقييم تكلفة الانتاج لثلاث شعب تتمثل في انتاج الحليب ومشتقاته وكذا البطاطا والحبوب.
  - تقييم ومتابعة استخدام منح تعليمية لتركيب واستخدام المعلوماتية في المجال الزراعي.
  - التكفل ب58 يوم تكويني خاص بالمجال البيطري.
  - 4دورات تكوينية لتحقيق مراقبة بيطرية وفقا لمعيار(ISO/CEI 17020).
  - تكوين الكفاءات البشرية للوزارات السابقة الذكر من خلال 305يوم استفاد منها 392 موظف.
  - تطوير ثلاث شعب زراعية : البطاطا ، التمور، الزيتون- زيت الزيتون، من خلال ملتقى، اضافة الى264 يوم تكويني، تكوين30 شخص.
  - استفادة 1167متربص30٪ مختص بالمؤسسات و55٪ خاصة بالصناعيين في المجال الفلاحي من خلال التكوين عن بعد.
- **في مجال الصيد البحري وتربية المائيات:** استفادت الجزائر من برنامجDIVECO2للفترة (ديسمبر2013- ديسمبر2017)، واعتبر برنامج مزدوج بقيمة 15 مليون يورو استفادت منه وزارة الفلاحة والتهيئة الريفية والصيد البحري، والهدف منه تطوير قطاع الصيد وتربية المائيات، وذلك لتحقيق تنمية وثبة اقتصادية وفق أطر التنمية المستدامة،

بمرافقة المصالح المؤطرة[10]، حيث أضاف التقرير السابق الصادر عن بعثة الاتحاد الاوروبي سنة 2016 وهذا من برنامجDIVECO2 ما يلي:

- العمل على لامركزية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتعزيز الجانب القانوني للقطاع، وكذا تنويع ميكانزمات التأطير من خلال متابعة مختصين.
- استفادة قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من مبادرة ENPARD التي تهدف للوصول الى تنمية متوازنة ومستدامة لدول جوار الاتحاد الاوروبي(خاصة الضفة الجنوبية) من خلال تنويع شروط الحياة في الريف، وتحقيق الرشادة العامة في القطاع الفلاحي.
- انشاء مركز الدراسات العليا للقضايا الفلاحية والاقتصادية ب 1,140 مليون يورو لتعزيز المركز الوطني للصيد البحري وتربية المائيات.

❖ **في مجال تطوير الريف:** جاء في التقرير السنوي لبعثة الاتحاد الاوروبي في الجزائر لسنة 2016 تخصيص مبلغ 10 مليون يورو لوزارة الفلاحة وتطوير الريف والصيد، يخص ترقية الريف واستفادت منه عدة مناطق في ولايات: عين تموشنت، الأغواط، سطيف، تلمسان يهدف الى تنويع المصادر الفلاحية المحلية، ويهدف البرنامج الى:

- ضمان المرافقة التقنية، وتشخيص اولويات المناطق الريفية.
- تحسين النوعية والجودة لمنتجات الفلاحة بواسطة برنامج ب 1,410,000 يورو استفادت منه نفس الوزارة.
- تحقيق التطور في الزراعة الريفية (الصغيرة، والمتوسطة)، وكذا محاولة لإرجاع النازحين لمناطقهم الريفية.

❖ **في مجال تربية الانعام والطب البيطري:**برنامج ب 1,450,000 يورو استفادت منه نفس الوزارة حسب نفس التقرير السابق ويتضمن تحقيق وتنويع الأمن الصحي للمنتجات الغذائية، وخاصة شعبة اللحوم والهدف تحقيق منتوجات مطابقة لمعايير الجودة(ISO/CEI17025) وامكانية تصدير منتجات اللحوم.

- انشاء مخبرين لتحقيق معايير الجودة السابقة الذكر.
- انشاء مخابر لتفادي المخاطر البيولوجية الخاصة باللحوم، بمساهمة المنظمة العالمية للصحة (OMS) وكذا المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

- انشاء نظام معلوماتي متطور.
- اضافة الى برنامج بقيمة1,650,000 يورو خاص بتطوير تربية النحل والذي استفادت منه اضافة الى الوزارة، العديد من الجمعيات الناشطة في هذا الميدان.
- اضافة الى العديد من البرامج الاخرى الخاصة بالمجال الفلاحي كتطوير شعبة الخضر والفواكه، والرعي،
- واتفاقيات التوأمة مع الجامعات الجزائرية والمراكز الخاصة بالبحث في المجالات الفلاحية.

ثالثا:آفاق التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر

على اعتبار أن التمويل الاوروبي يصبو الى تحقيق أهداف مختلفة في القطاع الفلاحي فهو بطبيعة الحال يهدف كذلك الى تحقيق اهداف مختلفة المجالات(اقتصادية، سياسية)، وبالرجوع الى نصوص اتفاقية الشراكة بين الطرف الجزائري والطرف الاوروبي، وكذا اعتمادا على التقرير السنوي لبعثة الاتحاد الاوروبي في الجزائر لسنة ، 2016 يمكن ايجاز الافاق المرتقبة لقطاع الفلاحة في الجزائر من خلال التمويل الاوروبي في:

❖ **الافاق الاقتصادية والمالية**

رغم أن التمويل الفلاحي يقصد به تمويل قطاع الفلاحة، الا أن الشراكة في هذا القطاع له امتدادات اقتصادية، ومالية، حيث ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الاقتصادي كمحدد لنجاح استراتيجية الشراكة الاوروبية –المتوسطية[11]، حيث عملت ندوة برشلونة على انشاء منطقة التبادل الحر الاوروبية المتوسطية والتيتهدف الى انشاء المنطقة التبادل الحر وتسيير تداول السلع والاموال، وتوسيع نطاق الاسواق، وبعث طلب تنافسي تشجعه تحسينات الانتاجية والجودة، وهذا يفترض مسبقا بطبيعة الحال، عدم وجود عوائق في فتح الأسواق[12]، ومنه فالتمويل الاوروبي للقطاع الفلاحي يعمل على تحسين الانتاجية والجودة وذلك لتسيير تداول السلع الفلاحية والاموال التي من خلالها يتم فتح الاسواق لاعتبار أن هناك معايير لا بد من توفرها لولوج السلع الفلاحية الى الاسواق الاوروبية، وفتح المجال الفلاحي الجزائري للاستثمار الاوروبي، وذلك لتقليص الهوة الاقتصادية والمالية بين الطرفين المتشاركين باعتبار الاتحاد الاوروبي يمثل أهم شريك بالنسبة للجزائر.

ومنه حاول الاتحاد الاوروبي تمويل البرامج وذلك لتطوير الاداء الفلاحي سواء على المستوى البشري(موظفين- فلاحين) أو على المستوى المادي (مكننة- تمويل) في مجالات الزراعة الصيد البحري وتربية المائيات ، الانتاج الحيواني ، تحسين الطب البيطري.

وذلك لتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، وتسريع عملية نمو التجارة الجزائرية، وتحسين دخول السلع الجزائرية الى السوق الاوروبية.

❖ **الآفاق التكنولوجية للتمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر**

تعمل البرامج المتعددة للتمويل الاوربي للقطاع الفلاحي DIVECO1، وDIVECO2 وكذا مبادرة ENPARD، الى تحقيق ما يلي:

- تحقيق مستوى تكنولوجي يسمح بتطوير القطاع الفلاحي وجعله في ندية ومساواة مع المنتجات الاوربية وذلك للوصول الى نوعية انتاجية يسمح لها بالتداول مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث ان القطاع الفلاحي رغم انه مكلف ويتميز بالصعوبة من خلال تفرع شعبه وطول السلسة الغذائية لوصول المنتج الى المستهلك الا انه من القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية مستدامة[13].
- الاستفادة من المزيد من التربصات، والبرامج التكوينية لتحسين القطاع الفلاحي وكذا استخدام تقنيات المحاضرات عن بعد.
- التركيز على تربية المائيات باعتبارها تطورا مستدام لقطاع الاسماك ، وذلك لتحقيق نتائج اقتصادية من جهة ، ومن جهة أخرى الحفاظ على التوازن الايكولوجي.
- تحقيق تطوير قطاع تربية المائيات من خلال فرق تدريبية اوروبية تزود الطرف الجزائري بالتكنولوجيات اللازمة لتحقيق الوثبة المطلوبة.
- تطوير نشاطات وقدرات المركز الوطني للبحث وتطوير الصيد وتربية المائيات الجزائري بخبرات وتمويل اوروبي.
- توطيد أطر التعاون العلمي مع جميع المراكز المختصة بالشعب الفلاحية.
- تحقيق الامن الغذائي باستخدام أرقى التكنولوجيات الخاصة بكل الشعب.
- تطوير نظم الاتصالات وتبادل الخبرات والمعلومات للتطوير من جهة وكذا للتصدي لأي طارئ بسرعة وفعالية.
- تحويل المعرفة والطرق الاساسية لتجعل هذا القطاع يستفيد من امتيازات الرقمنة.
- العمل على تطوير البحث العلمي وتطوير الشبكات المعلوماتية.

❖ **الافاق المختلفة الاخرى للتمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة في الجزائر**

رغم أن القطاع الفلاحي يعتبر احد المجالات الاقتصادية، الا أن التمويل الاوروبي في الجزائر قد يكون له العديد من الاعتبارات الاخرى غير الاقتصادية والمالية والتكنولوجية، فتطور هذا القطاع في الجزائر يسمح للطرف الاوروبي بتحقيق العديد من الاهداف الاستراتيجية من خلال :

- التقليل من الهفوة بين الضفتين (وهو ما ينعكس على امن الاتحاد الاوروبي).
- ادخال محاور جديدة من خلال التمويل الاوروبي للقطاع الفلاحي من خلال اعتماد التنمية المستدامة وقضايا البيئة.
- دعم الاصلاحات الجزائرية لقطاع الفلاحة ، من خلال دعم وتمويل المشاريع التنموية عن طريق اعانات أو قروض أو هبات.
- ان نجاح التمويل في هذا القطاع وقطاعات اخرى يؤدي الى تحكم الطرف الجزائري في التنمية الاقتصادية ومنه تصبح الجزائر في منأى عن العديد من التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب، الجريمة المنظمة ، الهجرة الغير شرعية...
- ان التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة وقطاعات أخرى يأتي في اطار صراع جيوسياسي لقوى متعددة على منطقة شمال افريقيا والجزائر بالخصوص ، كالولايات المتحدة ، الصين، روسيا..وغيرها.

أما آفاق الجانب الجزائري في التمويل فقد يمكن حصرها في:

- تطوير قطاع الفلاحة بجميع شعبه.
- امكانية استفادة الجزائر من تمويلات أخرى في حال نجاح القطاع الفلاحي.
- الاستفادة من التجارب الاوروبية في قطاع الفلاحة.
- الاستفادة من التربصات والملتقيات لتطوير الكفاءات البشرية.
- محاولة تحقيق تنمية مستدامة من خلال التركيز على الجانب الفلاحي .
- الخروج التدريجي من الارتباط الريفي بعائدات النفط، وتطوير مداخيل الجزائر من غير المحروقات.
- محاولة الجزائر لتصدير المنتجات الفلاحية سواء للطرف الاوروبي أو او في العمق الافريقي أو حتى في دول الخليج.

الخاتمة

يدخل التمويل الاوربي لقطاع الفلاحة في الجزائر في اطار الشراكة بين الطرفين، حيث تعتبر الشراكة أحد رسائل مجابهة التغيرات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، حيث أصبح تحقيق الامن بمفهومه الواسع (الغذائي ، الاقتصادي، الاجتماعي...) صعبا بمعزل عن الارتباطات الخارجية، ففي ظلوجود ارادة بين الطرفين لتحقيق تطور للقطاع الفلاحي في الجزائر وتعزيزه باتفاقيات وبرامج تمويلية، وكذا وجود نية من الطرف الجزائري لتطوير القطاع الفلاحي ووضعه في سلسلة التنمية الاقتصادية وربطه بقطاعات اخرى، وكنتيجة لكل ما سبق يعتبر التمويل الاوروبي احد الآليات النهوض بالقطاع الفلاحي، لكن لا بد للطرف الجزائري ان يكون مواكبا لهاته التطورات، ومنه يمكن استنتاج بعض التوصيات للطرف الجزائري في ما يخص التمويل الاوروبي لقطاع الفلاحة:

- ضرورة استغلال الطرف الجزائري للتمويل الاوروبي في مختلف الشعب الفلاحية استغلالا جيدا وهو ما يسمح بتعزيز الثقة واستقدام تمويلات اضافية.
- الابتعاد عن المحسوبية في اختيار الاطارات المعنية بالتربصات والملتقيات والتمويل، واختيار الأكفاء لذلك.
- ضرورة تركيز الطرف الجزائري ومن خلال هذه التمويلات على تطوير المنتوج الجامعي، وكذا المراكز المختصة.
- رسم استراتيجية بعيدة المدى لتحقيق اكتفاء ذاتي في الميدان الفلاحي (حبوب، لحوم خضر، فواكه، لحوم، أسماك).
- الاهتمام بالبحث العلمي الخاص بالجانب العلمي الخاص بالجانب الزراعي وكذا الحيواني (البيطري).
- محاولة الطرف الجزائري اكتساب الدعم للقطاع الفلاحي من جهات أخرى وذلك لتحقيق توازنات جيو سياسية من جهة وكذا اكتساب اكبر قدر من التكنولوجيا والتطور.

الهوامش والمراجع

1- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مركز في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، الجزائر، وهران، مجلة انسانيات، العدد 22، 2003، ص 12

2- ترغيني عزالدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الامن الغذائي)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد ، 2013، ص 9.

3- عمر بسعود، مرجع سابق، ص26.

4- بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة بالملتقى الدولي الرابع حول" القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط يومي24_25 ماي2017"، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2017، ص6.

5- نفس المرجع، ص7.

6- عمر بسعود، مرجع سابق، ص 25.

7- ستار جبارالجابري، مشاريع التعاون والشراكة العربية الاوروبية، الاردن، دار امجد للنشر والتوزيع2015، ص8.

8- شواشي فاطمة ، دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التنمية، اطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018 ص، 62.

9- rapport sur la cooperation ue-algerie edition 2016, alger :delegation de l'union europeenne en algerie 2016 , P 45.

10-i. bid ,p 47

11-أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الاورومتوسطية ، دار ابن النديم، الجزائر ، 2013، ص155.

12- نفس المرجع، ص 161.

13-Commision Europeenne, l'union européenne : ca fonction et ses activities ,luxmbourg, office des publication de l'union européenne,2018,p23.

التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

صخري عبد الوهاب، جامعة عنابة (الجزائر)، sakhri__abdou@hotmail.com
معاش حسينة، جامعة سطيف 01 (الجزائر)، hassinama72@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أهمية تقنية التمويل التأجيري في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال معالجة المفاهيم العامة نظريا حول التمويل التأجيري وتمويل القطاع الفلاحي، أما الجانب التطبيقي فقد حاولنا تحليل وتقييم التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم المؤسسات التي مارست ولا تزال تمارس عملية التمويل الفلاحي، من خلال السياسات المنتهجة من طرف الدولة في هذا المجال لدعم القطاع، توصلنا إلى بعض النتائج وهي أن التمويل التأجيري يعد فرصة للمؤسسات الفلاحية لمواكبة التطور التكنولوجي فيما يخص المعدات والآلات، محدودية التمويل التأجيري لحداثة ظهوره في الجزائر، وقدمنا توصيات مثل ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، والتخفيف من تكاليف وإجراءات التمويل التأجيري المقدم للقطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التمويل التأجيري؛ القطاع الفلاحي؛ التمويل؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

The study aims to find out the importance of the technology of rental finance in financing the agricultural sector in Algeria, By addressing in theory general concepts about rental finance and the financing of the agricultural sector, As for the practical side, we tried to analyze and evaluate the rent financing in the Bank of Agriculture and Rural Development, which is considered one of the most important institutions that practiced and continues to practice the agricultural finance process, Through state policies in this area to support the sector, We came up with some of the results, which is that leasing finance is an opportunity for agricultural enterprises to keep up with technological advances in equipment and machinery, Limited rental financing as it recently emerged in Algeria, We made recommendations such as the need to encourage investment in the agricultural sector, and to mitigate the costs and procedures of leasing financing to the agricultural sector.

Keywords: Leasing finance; the agricultural sector; financing; Agriculture and Rural Development Bank.

المقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على تطوير القطاع الفلاحي، وذلك لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي والتخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقدرته على تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الأمن الغذائي، فمنذ الاستقلال حظي هذا القطاع باهتمام كبير من طرف الدولة خاصة في مجال منح القروض الفلاحية، فالدولة ركزت على الجانب التمويلي وعملت على تدعيمه من خلال خطط التنمية الاقتصادية والمتمثلة مؤخرا في مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي، فضلا عن إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي سنة 1982 متمثلا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، والذي عمل منذ نشأته على تمويل القطاع الفلاحي من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، وتنويع القروض لتصبح شاملة وتغطي كافة متطلبات القطاع، ومن بين هذه القروض نجد القرض الإيجاري (التمويل التأجيري) كآلية للتمويل، فهو يوفر امتيازات غير موجودة في التمويل التقليدي، كما يلعب دورا مهما في تطوير القطاع الفلاحي من خلال عمليات التجديد والإحلال وتوسيع المشاريع. وظهر هذا النوع من القروض في بدايته في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل إلى أوروبا، واتسع التعامل به بعد ذلك ليشمل باقي دول العالم.

1. الإشكالية: مما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

مامدى فعالية التمويل التأجيري في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

2. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

- أهمية التمويل الفلاحي والمكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد؛
- الأهمية البالغة للتمويل التأجيري كبديل تمويلي فعال أكثر من مصادر التمويل التقليدية؛
- محدودية تقنية التمويل عن طريق التمويل التأجيري في الجزائر والعمل على توسيعها.

3. منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب النظري وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وفهم مكوناته وإخضاعه لدراسة تطبيقية دقيقة وتحليل أبعاده الروابط المختلفة بين المفاهيم.

4. محاور الدراسة: يمكن معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاول التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول التمويل التأجيري

المحور الثاني: أساسيات حول التمويل الفلاحي

المحور الثالث: دراسة وتحليل آليات التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الإيجاري

1. مفهوم التمويل الإيجاري

أ. تعريف التمويل الإيجاري

التعريف الأول: عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[1].

التعريف الثاني: هو اتفاق تعاقدي بين شركة التأجير (المؤجر) والعميل (مستأجر)، وبموجبه يحق للمستأجر الانتفاع بالأصل (المأجور) خلال فترة زمنية معينة، وذلك مقابل أقساط دورية يتم الإتفاق عليها مسبقا (أقساط التأجير)، على أن تتنقل ملكية المأجور في نهاية فترة العقد إلى المستأجر تلقائيا أو مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية شراء المأجور خلال فترة العقد[2].

من خلال ماسبق نقول أن التمويل الإيجاري هو التزام تعاقدي بين المؤجر والمستأجر يتم من خلاله تأجير أصل متمثل في أجهزة أو معدات، أو آلات إنتاجية أو عقارات، مملوك للمؤجر يستعمله المستأجر لمدة معينة متفق عليها، مقابل دفع أجر محدد.

ب. خصائص التمويل الإيجاري: تتمثل خصائص التمويل الإيجاري في مايلي:

– تتم عملية التمويل الإيجاري بين ثلاثة أطراف المستأجر، والمؤجر والمورد، حيث يتم اختيار الأصل من طرف المستأجر ويقوم المؤجر بشرائه من المورد، ويتم ايجازه وفق الشكل الموالي[3].

الشكل رقم 01: يمثل أطراف التمويل الإيجاري

المصدر: عبد المنعم ونزار الدين العيسي(2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص126.

– التمويل الإيجاري عقد غير قابل للإلغاء من قبل الطرفين (المئجر والمستأجر) تحت أي ظرف من الظروف[4]؛

– في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات، إما تجديد عقد الإيجار وفق شروط جديدة، وإما شراء الأصل نهائيا، أو الخيار الثالث هو عدم التجديد أو الشراء وتنتهي العلاقة بينهما.

2. أهمية التمويل التأجيري ومخاطره

أ. أهمية التمويل التأجيري: تكمن أهمية التمويل التأجيري فيما يلي:

– تقليل المبالغ التي يساهمون بها في إنشاء مشروعاتهم الاستثمارية المختلفة؛

– اختصار الزمن وتفعيل عنصر الوقت وزيادة الكفاءة الإنتاجية لاستيعاب التكنولوجيا، واستبدال ما يتقادم منها بالحديث المبتكر؛

– الوصول إلى أرقى الأساليب الإنتاجية؛

– استخدام التمويل الإيجاري كأداة رئيسية لزيادة حصة المشروع في السوق المحلي والأسواق الدولية وذلك لزيادة في الطلب ورفع القدرة على الفرص المتاحة في السوق.

ب. مخاطر التمويل التأجيري: تبرز عدة معوقات أو تحديات في إطار التمويل التأجيري، مما يستدعي إلى اللجوء إلى ضرورة التأمين ضد هذه المخاطر، من خلال المؤسسات المخصصة لذلك، ويمكن توضيح أهم هذه المخاطر فيما يلي[5]:

– إفلاس المستأجر وعدم الالتزام بالوفاء، عدم الحرص على صيانة الأصل؛

– عدم تسليم الأصل في الوقت المناسب المتفق عليه وبالمواصفات المتفق عليها؛

– ضعف التشريعات في البلدان النامية وضعف الدعم والافتقار لمؤسسات تمويلية في هذا المجال.

3. مراحل سير عملية التمويل التأجيري: عملية التمويل التأجيري تتطلب تدخل ثلاثة أطراف وهي: المورد، المستأجر (المستخدم) ومالك الأصل (المؤجر). وتتم عبر ثلاثة مراحل أساسية[6]:

المرحلة الأولى: إنجاز عملية الشراء وفي أغلب الأحيان يجري الشراء ليس بهدف الشراء فقط ولكن شراء الأصل من أجل تأجيره فيما بعج وهذا بتدخل ثلاث أطراف في العملية، حيث تشتري مؤسسة التمويل التأجيري الأصل من المورد لتؤجره إلى المستأجر؛

المرحلة الثانية: تأجير الأصل تطبيقا للأحكام المرتبطة بالتمويل التأجيري حيث يسلم المؤجر للمستأجر الأصل الذي يريده، فيمكنه من حيازته بسهولة خلال مدة التأجير ويمنحه ضمانا ضد المشاكل الناجمة عن

حيازة الأصل للمؤجر، وبالمقابل لا يوجد أي ضمان من طرف المستأجر لتأمين استعمال الأصل فيما بعد؛

المرحلة الثالثة: إنتهاء التمويل التأجيري عند انتهاء مدة العقد، تجد المؤسسة نفسها أمام ثلاثة اختيارات وهي[7]:

- استعمال حق الشراء المنصوص عليه في العقد، وبالتالي تصبح مالكة للأصل؛
- تجديد العقد مع المؤسسة المالية المؤجرة، وبالتالي التفاوض على مدة عقد جديد، أقساط إيجارية جديدة وشروط خيار الشراء؛
- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

ولا شك أن المؤسسة المستأجرة سوف تستخدم الخيار الأنسب لها والذي يتلاءم مع أهدافها كمدى حاجتها الفعلية للأصل أو دخول معدات وأصول جديدة في السوق أكثر تقنية وتطور.

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح مراحل عملية سير التمويل التأجيري من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم02: سير عملية التمويل التأجيري

(1): اختيار الأصل، (2) : عقد التمويل التأجيري، (3): طلب الأصل، (4): التسليم ، (5): تسوية الثمن، (6): دفع أقساط الإيجار.

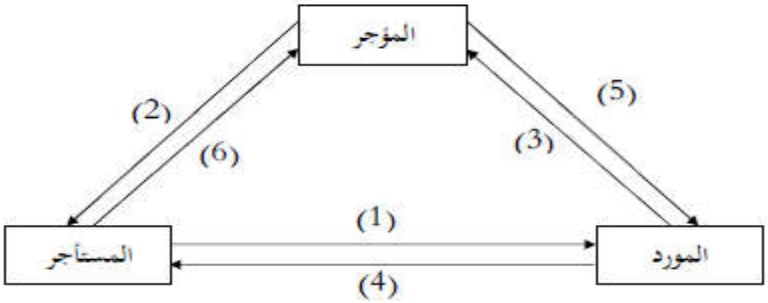

Source : Jean François Gervais(2004) , les clés du leasing , édition d'organisations, paris, p06.

يبين لنا الشكل السابق بدقة وتفصيل سير عملية التمويل التأجيري منذ اختيار الأصل من طرف المستأجر إلى غاية بدئه في تسديد الأقساط الإيجارية، ولاشك أن العملية تنتهي بأكملها في نهاية مدة العقد بتنفيذ المستأجر لأحد الخيارات المتاحة أمامه.

المحور الثاني: أساسيات حول التمويل الفلاحي

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي ومصادره

1. مفهوم التمويل الفلاحي: هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويقي الزراعي[7]. كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المشتثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[8]

2. مصادر التمويل الفلاحي:

أ. التمويل الذاتي: يقصد به إمكانية المستثمرة الفلاحية تمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية[9].

ب. التمويل بالقروض: تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي. وللائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، ويعرف على أنه: إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها[10].

ج. الدعم الحكومي: وهي مؤسسات حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة، تتولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهمات الأخرى، وضمن برنامج تنموي معين، وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القروض نقدا أو عينا، في حين تتولى مؤسسة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك[11].

ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر(2001-2014)

تمثل تمويل القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة في البرامج التنموية (مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي)، حيث ركزت في مجملها على تحسين الإطار المعيشي وبعث التشغيل وإعادة التوازن الجهوي، والجدول الآتي يظهر الأحجام والمخصصات المالية لكل مخطط.

الجدول رقم 01: الأحجام المالية الموجهة للقطاع الفلاحي خلال المحططات الثلاثة

الوحدة: مليار دينار جزائري

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	المخطط الحماسي (2010-2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية %	% 12.46	% 7.14	% 4.71

المصدر: عماري زهير(2013-2014)، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري حلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه علوم، اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، ص.65

1. تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي: تمثل تمويل القطاع الفلاحي في إطار هذا البرنامج في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA حيث قدر غلافة المالي بـ 55.89 مليار دج والباقي يوجه إلى قطاع الصيد البحري. وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)

الوحدة: 10^9 دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: عماري زهير، مرجع سابق، ص .66

2. تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج النمو (2005-2009)

تم تخصيص حوالي 300 مليار دج من أجل إنجاز الأعمال الآتية[12]:

- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مشتثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها؛
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراب الغابي؛
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

3. تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)

في إطار هذا المخطط تم تخصيص مبلغ 1000 مليار دج، حيث يتم صرف هذا المبلغ في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة وهو ما يقدر سنويا بـ 200 مليار دج، ويرمي هذا الدعم إلى[13]:

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد؛
- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله؛
- تحمل أعباء القرض الفلاحي " رفيق".

المحور الثالث: دراسة وتحليل آليات منح التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: إجراءات التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية BADR

1. يختار العميل من المورد العتاد الذي يحتاجه ويتفاوض حول شروط شرائه (السسعر، التسليم، الضمان مابعد البيع....)، ويتقدم للبنك بطلب التمويل لشراء العتاد مدعوما بالفواتير الأولية بالإضافة إلى وثائق أخرى يطلبها البنك؛

2. بعد دراسة ملف التمويل من جميع الجوانب، وفي حالة موافقة الهيئات المختصة يمنح البنك التمويل للعميل بمبلغ الفواتير الأولية، حيث يشتري العتاد باسم البنك بالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل، يوكل البنك العميل لاستلام وتركيب العتاد والقيام بكل الإجراءات الإدارية ثم يوقع العميل على سندات لأمر بمبلغ الإيجار المتفق عليه، حيث يحدد الإيجار الدوري بإضافة هامش ربح مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل؛

3. عند نهاية عقد التأجير وشريطة تسديد كافة الإيجارات المتفق عليها، يتنازل البنك لصالح العميل على الأصل مقابل الدينار الرمزي وهذا في حالة التأجير المنتهي بالتمليك؛

4. إذا تعلق الأمر بالتأجير التمويلي مع حق الشراء فهناك ثلاث حالات:

- يرجع العميل الأصل إلى البنك؛
- يشتري العميل الأصل بقيمته المتبقية؛
- يتفق البنك والعميل على إعادة تحديد عقد التأجير لمدة جديدة وفي هذه الحالة يتفق الطرفان على شروط العقد من جديد.

الشكل رقم 03: خطوات عملية الإيجار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

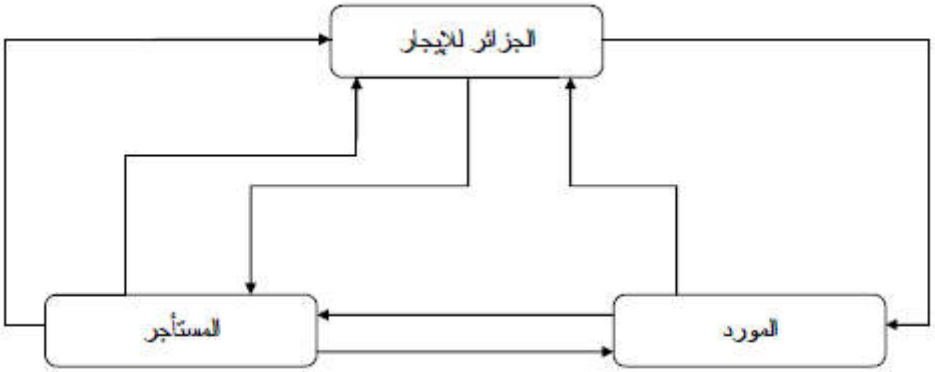

المصدر: استنادا لوثائق المؤسسة

إن عملية التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتم عبر مجموعة مترابطة ومتشابكة من الخطوات المتكاملة مع بعضها البعض، حيث يقوم العميل بتقديم ملف الاستفادة للبنك، ثم يتعامل مباشرة مع المورد ومع الجزائرية للإيجار كذلك، حيث يقوم المورد بإصدار عقد شراء للجزائرية للإيجار، والتي تقوم بدورها بشراء المعدات اللازمة من طرف المورد بشكل مباشر أو غير مباشر، ثم يقوم البنك بتمويل المستأجر من خلال الاتفاق على عقود موسومة بشروط محددة، في الأخير يقوم المورد بوضع المعدات محل الإيجار تحت خدمة العميل النهائي بتمويل مباشر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: تقييم آليات التمويل التأجيري للقطاع الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر التمويل التأجيري آلية من آليات القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للزبائن، من خلال هذه السمة سنقوم بتقييم التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. ويوضح الجدول الموالي أشكال التمويل التأجيري المتعامل بها حسب مساهمة البنك

الجدول رقم03: أشكال التمويل التأجيري المتعامل بها حسب مساهمة البنك

	مساهمة بنك BADR (كيلو دج)	النسب المئوية للملفات المقبولة
التمويل التأجيري للآلات الفلاحية	106 845	%12.06
التمويل التأجيري الخاص بإعادة تجديد الحصادات	6 070	%0.69
التمويل التأجيري الخاص بالتعاونية الفلاحية	772 862	%87.25

المصدر: تقارير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم04 : مخطط يبين أشكال التمويل التأجيري المتعامل بها حسب مساهمة البنك

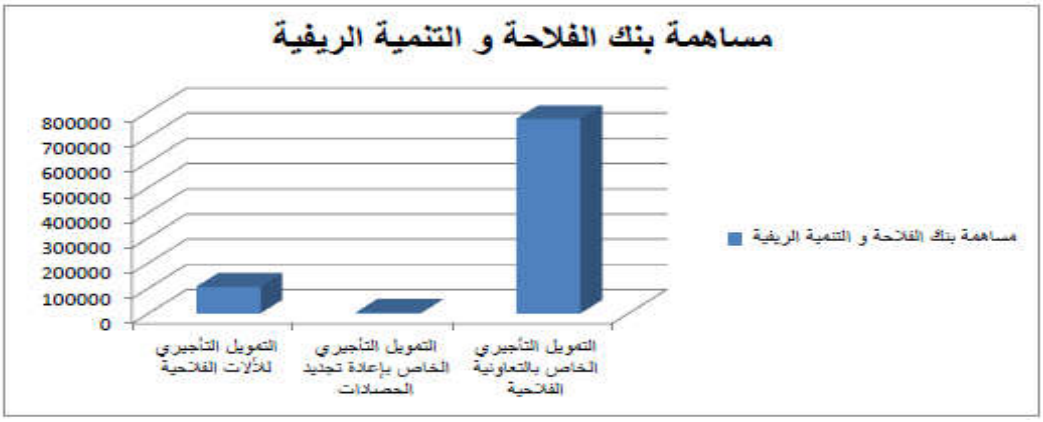

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على وثائق من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن حجم التمويل الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شكل تمويل تأجيري للآلات الفلاحية ضئيل مقارنة مع باقي التمويلات حيث بلغت نسبته 12.06 % بينما حجم التمويل الخاص بتجديد الحصادات فهو ضئيل جدا مقارنة مع التمويل التأجيري الخاص بالتعاونية الفلاحية حيث قدرت نسبة المساهمة بـ 87.25%.

ثالثا: التمويل التأجيري وقرضي التحدي والرفيق: تسعى الدولة جاهدة لتطوير الفلاحة ولذلك قامت بطرح قرض الرفيق والتحدي وهذا لتلبية احتياجات الفلاحين وحل المشاكل التمويلية له.

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، فهو قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة.

قرض التحدي هو قرض قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهو قرض طويل الأجل (من 8 إلى 15 سنة).

الجدول رقم 04: مقارنة بين التمويل التأجيري وقرضي التحدي والرفيق

	عدد ملفات المقبولة	مساهمة BADR	نسبة مساهمة BADR
التمويل التأجيري	86	885 777 000	%13.48
قرض الرفيق	2 087	3 740 054 673	%56.94
قرض التحدي	129	1 943 122 059	%29.58

المصدر: تقارير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الملفات المقبولة الخاص بقرض الرفيق مرتفعة مقارنة مع القروض الأخرى حيث بلغت 2 087 ملف يليها قرض التحدي بـ 129 ملف، أما فيما يخص التمويل التأجيري فقد بلغت عدد الملفات المقبولة 86 ملف.

أما عن نسبة مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في كل قرض من هذه القروض نجد:

تحتل مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قرض الرفيق الحصة الأكبر حيث يساهم البنك بنسبة 56.94 %، يليها قرض التحدي بـ 29.58 %، بينما نسبة المساهمة في التمويل التأجيري كانت 13.48 %.

رابعا: الإجراءات التحسينية المطلوبة لترقية خدمات التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية: في ظل الصعوبات التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتمثلة أساسا في الافتقار إلى رؤوس الأموال لتغطية التمويل اللازم للمشروعات، فإنه يتوجب عليه إيجاد حلول وآليات لترقية كفاءة التمويل.

1. الحلول المقترحة لترقية خدمات التمويل التأجيري

– على الرغم أن البنوك لا تستطيع أن تقوم بنفسها بمباشرة النشاط التأجيري إلا أنها يمكن أن تلعب دورا أساسيا بالمساهمة في إنشاء وتمويل الشركات المتخصصة في عملية التأجير؛

– ضرورة تعديل الأنظمة المحاسبية والتشريعات القانونية وفق هذا الأسلوب التمويلي الجديد الذي يعتبر حقا إضافة خالصة لفنون التمويل؛

– القدرة على تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التي يتقد بها المستأجرون لتمويل الأصول، أي ضرورة توفر الخبرة الفنية التي تتعلق بطبيعة وخصائص الأصول والدراية الكافية في التعامل مع المستأجرين المتعثرين سواء من الناحية القانونية أو الائتمانية والإلمام الكافي بقوانين الضرائب ونظم المحاسبة والجمركة السائدة.

2. آليات ترقية كفاءة عمليات التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عمليات التمويل التأجيري هامة جدا وتعد أحد آليات التمويل الحديثة التي تساعد على ترقية النشاطات بمختلف أنواعها، وتعزيز الاستثمارات بمختلف توجهاتها وفروعها، خاصة إذا تعلق الأمر بالاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يعد قطاعا استراتيجيا بالنسبة للدولة، لما له من أهمية قصوى في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه. وبنك الفلاحة والتنمية الريفية أخذ على عاتقه جزءا من هذا التوجه، حيث يقوم بعمليات التمويل التأجيري للقطاع للنشاطات المتعلقة بالقطاع الفلاحي، كونه أحد البنوك التجارية المتخصصة في هذا المجال، ولكن كفاءة العمليات وسلاسة الآليات تعد ضعيفة مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى المنتهجة لنفس التوجه في تعزيز عمليات التمويل التأجيري.

لهذا فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مطالب أكثر من أي وقت مضى بترقية كفاءة عمليات التمويل التأجيري، وهذا من خلال الالتزام بحزمة من الإجراءات التي تهدف في مجملها لترقية كفاءة وأداء البنك من الناحية الإدارية والتمويلية والتسويقية.

فمن الناحية الإدارية يجب على البنك الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة في الإدارة، وترقية التواصل الإداري وتقليل العراقيل البيروقراطية الإدارية التي تعترض الكثير من العملاء.

أما من الناحية التمويلية، فيجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية توفير كل الإجراءات الضرورية لتسهيل عمليات الحصول على القروض، وخاصة الرقمنة والعمل الجواري المباشر مع الفلاحين.

أما بخصوص الجانب التسويقي، فهو الأهم في نظرنا كون كل الخدمات التي تقدمها البنوك هي عبارة عن منتجات يجب تسويقها بشكل يعتمد على الإجراءات الحديثة في هذا المجال، خاصة نشاطات الترويج لهذه الحزم من الخدمات المتعلقة بالتمويل التأجيري وتوعية الفلاحين بأهميتها في تعزيز النشاط الفلاحي، وكذلك تخفيض نسب الفوائد إلى حدودها الدنيا، وكذلك فتح شبابيك خاصة بالتمويل التأجيري ذو الصيغ التشاركية في إطار عمليات التمويل بالصيغ الإسلامية.

خاتمة:

أصبح القطاع الفلاحي يلعب دورا هاما أساسيا في معظم اقتصاديات العالم، سواء على المستوى الاقتصادي أو مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا قدرته على رفع مستوى العمالة والتخفيف من حدة البطالة بمختلف أشكالها، ولكن رغم أهمية هذا القطاع اقتصاديا والاهتمام الذي يلقاه من طرف الدولة تبقى هناك عدة عوائق تواجه هذا القطاع، ولعل من أبرز هذه العوائق هي مشكلة التمويل، وأمام عجز أساليب التمويل التقليدية وعدم قدرتها على احتواء متطلبات القطاع الفلاحي، فقد عملت الدولة بصفتها الوصية على هذا القطاع ومن خلال النصوص القانونية إلى استحداث صور تمويلية جديدة للقطاع.

فالتمويل التأجيري كتقنية جديدة للتمويل من بين الأساليب التي عملت الدولة على توجيهها للقطاع الفلاحي، فمن خلاله يمكن تجاوز بعض الصعوبات إن لم تتكفل كلها خاصة المتعلقة بالأصول الثابتة، كالآلات مثلا، فمن خلاله يتم تجديد الآلات وتتم كذلك عملية الإحلال وتوسيع المشاريع.

1. النتائج: تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- يعد التمويل التأجيري أحد أهم المصادر التمويلية للقطاع الفلاحي لما له من مزايا تعود على كل أطراف العقد؛
- عملية التمويل التأجيري تتطلب تدخل ثلاثة أطراف وهي: المورد، المستأجر (المستخدم) ومالك الأصل (المؤجر)؛
- تدخل الدولة في عمليات تمويل القطاع الفلاحي من خلال عمليات التمويل؛
- يعتبر التمويل التأجيري كفرصة للمؤسسات الفلاحية لمواكبة التطور التكنولوجي فيما يخص المعدات والآلات وبذلك يتطور الإنتاج والذي يعود بالآثار الإيجابية على التنمية الاقتصادية؛
- يتحمل المستأجر جميع التكاليف الخاصة بالمعدات والآلات مثل الصيانة والتأمين بدلا من أن يتحملها المؤجر(البنك)؛
- من خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا أن التعامل بالتمويل التأجيري ضئيل جدا مقارنة مع القروض الأخرى(الرفيق والتحدي)؛
- يبقى التمويل التأجيري تقنية محدودة الاستعمال في الجزائر رغم الاصلاحات الاقتصادية التي تشهدها.

2. التوصيات:

- ضرورة التشجيع على الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- التخفيف من تكاليف وإجراءات التمويل التأجيري المقدم للقطاع الفلاحي؛
- على الجهات الوصية تشجيع العمل بالتمويل التأجيري.

الإحالات والهوامش:

1. لطرش طاهر(2005)، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، ص78.

2. محمد محمد العجلوني(2010)، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، ص.264

3. مصطفي رشدي شيحة(1999)، **النقود والمصارف الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص314.[1]

4. لطرش طاهر، **مرجع سابق**، ص.77

5. أحمد سليمان المشوخي(2001)، **إقتصاديات النقل والمواصلات**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 478.

6. عاشور كتوش وعبد الغني حريري(21-22 نوفمبر 2006)، **التمويل بالإئتمان الإيجاري، الإكتتاب في عقوده وتقييمه** –دراسة حالة الجزائر- الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة.

7. معراج هواري(2013)، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، دار كنوز للنشر والتوزيع، الأردن، ص66.

8. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، **آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر**-دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع، ص 53.

9. بونورة شعيب، بودلال علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص .135

10. بوشوشة محمد (2015-2016)، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**- دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، ص99.

11. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، **مرجع سابق**، ص .54

12. وليد حمدي باشا(2013-2014)، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2010/2000**، مذكرة ماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، ص.40

13. عماري زهير، **مرجع سابق**، ص.67

14. **المرجع نفسه**، ص68.

أثر القروض المصرفية في تطور نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر

بوجعادة الياس، جامعة سكيكدة (الجزائر)، boudjaadailyes@yahoo.fr
نقيقش صبرينة، جامعة سكيكدة (الجزائر)، hassinama72@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

تسعى هاته الدراسة لتسليط الضوء على تأثير حجم القروض المصرفية ككل على الإنتاج الفلاحي في الجزائر، من خلال استخراجالأثر الفعلي الذي تحدثه القروض ككل (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) على إنتاج أبعاد والحدات الإنتاجية للقطاع المتمثلة في الإنتاج النباتي؛ إنتاج التربية الحيوانيةفي الجزائر للفترة الزمنية من 1962 حتى 2013 \ 2011 (تربية الحيوانية) في شكل معادلة إحصائية بالاعتماد بيانات كمية (نسبية).

الكلمات المفتاحية: تمويل القطاع الفلاحي، الائتمان الفلاحي، القروض المصرفية، الإنتاج النباتي، التربية الحيوانية.

Abstract:

This study seeks to shed light on the impact of the volume of bank loans as a whole on agricultural production in Algeria, by extracting the actual impact of loans as a whole (short, medium and long-term) on the production of the dimensions and production units of the sector represented in plant production; animal husbandry production in Algeria for the period Time from 1962 to 2013/2011 (animal husbandry) in the form of a statistical equation based on quantitative (relative) data.

Key words: agricultural sector financing, agricultural credit, bank loans, plant production, animal husbandry.

المقدمة:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة ضمن أولويات الدول. فهو يحقق لها السيادة السياسية والحرية في قراراتها الخارجية، أي ضمان تنميته وتحقيق تطور القطاع الفلاحي يمكنها من تحقيق العيش الكريم لشعوبها وفرض مكانتها وقراراتها بين باقي الدول فهي تلغي مبدأ التبعية لدول العالم. هاته المكانة ألزمت الدول بإلقاء مسؤولية تطويره وتنميته وتمويله على وحداتها المالية المتمثلة في البيئة المصرفية. من خلال تقديم

خدمات مالية تمكن الفلاح من القيام بمهامه على أفضل شكل. حيث عمدت المصارف على تمويل القطاع الفلاحي من خلال التنويع في القروض المصرفية الموجه له. تأتي هاته الدراسة لمعرفة الأثر الفعلي والحقيقي التي تلعبه القروض المصرفية في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي، ولمعالجة هاته الدراسة قمنا بطرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى مساهمة القروض المصرفية في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم القروض المصرفية في الرفع من الإنتاج النباتي في الجزائر؟
- هل تساهم القروض المصرفية في الرفع من إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تساهم القروض المصرفية في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر بشكل فعال وبمدى متباين بين أبعاد وحداته المكون منها.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم القروض المصرفية في الرفع من الإنتاج النباتي في الجزائر.
- تساهم القروض المصرفية في الرفع من إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الدور الهام الذي تلعبه القروض المصرفية في تزويد القطاع الفلاحي بالموارد الكافية لتمويل احتياجاته، أي تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه القروض المصرفية في رفع وحدات إنتاج القطاع الفلاحي المتمثلة الإنتاج النباتي، الثروة الحيوانية منذ الاستقلال إلى سنة 2013 بالنسبة للإنتاج النباتي، وإلى سنة 2011 بالنسبة الثروة الحيوانية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في إبراز الدور الذي تلعبه القروض المصرفية في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر. أما الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في استخلاص واقع واستراتيجيات تطوير إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل المشاكل والصعوبات التي تواجه الفلاح المقترض كعجزه عن الوفاء بديونه بالاعتماد على نتائج الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يتمثل السبب الرئيسي في اختيارنا لهذا الموضوع هو التوجه السياسي والاقتصادي والتشريعي للدولة من أجل الرفع من معدل نمو إنتاجية القطاع الفلاحي ورهانها عليه كبديل لقطاع المحروقات، واعتمادها على القروض المصرفية كمصدر رئيسي لتمويل القطاع.

حدود البحث:

بهدف الاقتراب من الموضوعية والتأكد من صحة الفرضيات بدقة والوصول إلى نتائج حقيقة تدعم الباحث في هذا المجال من الفهم الواضح وقبول نتائج البحث.تمثل البعد الزمني: بغية الوقوف على مدى المساهمة الحقيقة للقروض المصرفية في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي. اعتمدنا فترة زمنية تقدر ب 51 سنة من (1962 – 2013م) للإنتاج النباتي. و49 سنة لكل من قطاع الحيواني وصيد الأسماك. وكذلك بالنسبة لحجم القروض المصرفية الممنوحة وذلك لفترة 51 سنة؛ البعد المكاني: إسقاط الدراسة على بعد مكاني، تم اختيار الجزائر باعتبارها أكبر بلد عربي وإفريقي من حيث المساحة. وما تملكه من تنوع التضاريس.

خطة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على مشكلتها يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

- مفاهيم تمهيدية؛
- التعريف بمتغيرات الدراسة؛
- اختبار الفرضيات.

المحور الأول: مفاهيم تمهيدية

يتضمن شرح بعض المصطلحات التي تعتبر جوهر البحث نتيجة إمكانية الاستعمال المزدوج لهذه المفردات، لتعبير على معنى واحد.

1- الائتمان الفلاحي والتمويل الفلاحي: ولتوضيح معنى الاختلاف بينهما وجب إيضاح معاني ثلاثة مصطلحات تستخدم لتعبير عن معنى واحد وهي: الائتمان، الائتمان المصرفي، التمويل والقروض.

- **الائتمان:** هو نظام يتم فيه توفير السلع والخدمات مقابل مدفوعات مؤجلة وليس مدفوعات حالية، وقد يقوم البائع أو المصرف أو شركات التمويل بتوفير الائتمان. عندما يكون المشتري مشروعا تجاريا يعرف الائتمان في هذه الحالة بالائتمان التجاري، أما حينما يكون فردا فيعرف بالائتمان الاستهلاكي؛
- **الائتمان المصرفي:** هو عملية مصرفية توفرالمال اللازم للعملاء عن طريق منح القروض أو تمكينهم من السحب على المكشوف. وليس مطلوبا على المصارف أن تقرض ما تملكه؛[1]
- **التمويل:**كلمة تمويل تعني الحصول على المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات؛[2]
- **القروض:** يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج أو الاستهلاك،يقوم على عنصرين أساسين هما الثقة

والمدة.[3]يمكننا بناء على المعارف السابقة القول من أن أساس التمويل تدبير المال من مصادر داخلية وأخرى خارجية كاللجوء للحصول على ائتمان من طرف المصرف الذي يمنحه إما في شكل قرض أو سحب على المكشوف.وهنا يتضح لنا الفرق جليا بين الائتمان الفلاحي والتمويل الفلاحي، فهذا الأخير أشمل من الائتمان الفلاحي.[4] التمويل الفلاحي يحتوي على معنى الائتمان الفلاحي بالإضافة إلى معاني أخرى، فهو يعني الحصول على المال اللازم بغض النظر عن مصدره (داخلي أو خارجي في شكل ائتمان مصرفي).

1- **1- مفهوم التمويل القطاع الفلاحي:**يعمل تمويل القطاع الفلاحي على الحد من الفقر وتحسين أوضاع صغار الفلاحين المهددين بالابتعاد عن المسار العام لعمليات التنمية السائدة في الأقاليم الريفية من خلال ما يقدمه من خدمات.[5]فهو يمنح للفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات، خاصةتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[6]يعتبر التمويل الفلاحي أحد قوى الدفع الرئيسية للنمو الاقتصادي،[7] نظرا لدوره الهام في النهوض بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال مختلف التجارب التي تمت في الكثير من الدول المتقدمة التي حققت الاكتفاء الذاتي. وبالتالي فإنه يساهم إيجابا في النمو الاقتصادي الكلي ويدفع بعجلة التنمية.[8] فهو يعمل على الحصول

على الأموال اللازمة للعملية الفلاحية وتحسين مستوى المنتجات الفلاحية وتطويرها، ويساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالأدوات والعدد وغيرها من مستلزمات الفلاحية.[9]

إن توفير مقادير مناسبة من التمويل المخصصة لتمويل القطاع الفلاحي يمثل أهم المداخل التي يجب أن تعمل من أجلها جهود الدول.فهو عصب العملية الاستثمارية.

1- **2- مفهوم الائتمان الفلاحي**: الائتمان الفلاحي البنكي هو عبارة عن أموال يستدينها الفلاح من البنك مع التعهد بردها إليه ودفع فوائد عنها إلى أن يحين موعد ردها. ويتمثل الغرض من الائتمان الفلاحي في تحقيق التوسع الأفقي والرأسي في القطاع الفلاحي؛ وتحقيق أعلى معدلات التنمية الفلاحية في المجتمع.[10] حيث تعرف التنمية الفلاحية على أنها " التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حث استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منه".[11] قد يمتد الائتمان الفلاحي ليشمل الأموال التي يشتري بها الفلاح حيوانات الجر والماشية والمسكن والأثاث والحظائر والآلات وكل ما يلزم اقتناءه أو للاستعانة به في حياته اليومية. أي الائتمان هو إقراض ليس بغرض الزراعة فحسب بل لتحسين المستوى الاقتصادي للمقترض.[12]

1- **2- 1 طبيعة الائتمان الفلاحي (الخصائص الذاتية)**: إن الائتمان المصرفي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

- ✓ الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار الفلاحية؛
- ✓ تعدد الاستغلالات الفلاحية الصغيرة بالإضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي بالطبع فإن ذلك يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها؛
- ✓ تواجد قطاعات من الائتمان التقليدي والمرابين التي تعتبر أقرب اجتماعيا إلى الفلاح من جهة وخطورة البيروقراطية المالية للمؤسسات المالية والتعاونية من جهة أخرى؛
- ✓ تنوع الائتمان الفلاح من ائتمان لتمويل الإنتاج والتسويق وإصلاح الأراضي وتحسين التربية ومرافق الفلاحية والحدائق وتربية الحيوان والصناعات الفلاحية؛
- ✓ المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية.

المحور الثاني:التعريف بمتغيرات الدراسة نتطرق فيه إلى مصادر الحصول على عينة الدراسة والفترة الزمنية.

2-1 **التعريف بالمتغير التابع** يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في إنتاج القطاع الفلاحي بأبعاده:**الإنتاج النباتي**: تتكون عينة الدراسة من قطاع الحبوب؛ البقول الجافة؛ زراعات البقول في السباخ؛ الزراعات الصناعية؛ الحمضيات؛ الزيتون؛ التمور؛**قطاع الثروة الحيوانية**: اشتملت عينة الدراسة في تقدير تطور إنتاج الثروة الحيوانية على كل من البقر، الضأن، المعز، الخيول والجمال.

يتمثل مصدر الحصول على المعلومات في موقع **Office National des Statistiques**. أما سنة 2012 و2013 تم أخدها من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

أخذ مقدار الإنتاج النباتي السابقة بالكمية الإنتاجية بالقنطار وليس بالقيمة النقدية لحجم الإنتاج وهذا للمعرفة مدى المساهمة الحقيقة للقروض المصرفية في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي؛ مثال توضيحي: نفرض أن حجم القروض المصرفية الممنوحة لتمويل منطقتين بنفس المميزات من مساحة الأرض إلى حجم اليد العاملة وحجم الجهد إلى نفس الظروف المناخية وطبيعة التربة قدر ب 200 دج وتمثل إنتاج الفلاحي في المنطقة الأولى ب 50 قنطار، و40 قنطار للمنطقة الثانية في حين أن سعر الوحدة الواحدة من إنتاج المنطقة الأولى ب 5 دج أما سعر الوحدة الواحدة من إنتاج المنطقة الثانية قدر ب 7 دج. أي أن ناتج مساهمة القروض المصرفي في إنتاجية القطاع الفلاحي في المنطقتين يقدر ب

$50 \times 5 = 250$ دج

$40 \times 7 = 280$ دج

القراء لمساهمة القروض من خلال القيمة النقدية للإنتاج الفلاحي يقر بمدى المساهمة أو الأثر المرتفع الذي أحدثته القروض المصرفية في الرفع من إنتاجية القطاع في المنطقة الثانية مقارنة بالمنطقة الأول. فحين أن إنتاجية القطاع الفلاحي في المنطقة الأول أكبر من المنطقة الثانية أي أن أخذ إنتاجية المتغير التابع بالكمية تعكس مدى المساهمة الحقيقة للقروض المصرفية في القطاع.

2-2 المتغير المستقل: القروض المصرفية في ظل غياب المعلومات من الجهات الرسمية، والتضارب في المعلومات المتوفرة والتباين بين قيمها اعتمدانا الأسلوب التالي في جمع عينة الدراسة بالنسبة للقروض المصرفية، البحث عن مذكرات تخرج –ماستر، ماجستير، أطروحة دكتوراه– تتناول مفردات البحث (قروض مصرفية، تمويل الفلاحي)؛ البحث عن حجم القروض المصرفية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر ككل

في مضمون المذكرات، الجمع بين مبالغ القروض المصرفية قصيرة الأجل، المتوسطة وطويلة الأجل، وبين القروض الموجهة للقطاع العام والخاص، بين قروض الاستغلال والاستثمار المتوفرة في نفس المذكرة ولنفس الفترة. وتحويله الدينار الجزائري.

المحور الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

نعتمد في اختبار الفرضيات وحساب معادلة الانحدار على برنامج **Spss**، حيث أخدنا رموز متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- **القروض المصرفية**: تمويل الفلاحي (**Financement agricole**) اعتمدنا على الرمز التالي لتعبير عن المتغير المستقل Fag؛
- **الإنتاج النباتي**: (Production agricole) اعتمدنا على رمز Pag لدلالة على المتغير التابع في اختبار الفرضية الأولى؛
- **الإنتاج الحيواني**: (Production animale) اعتمدنا على رمز Pani لدلالة على المتغير التابع لاختبار الفرضية الثانية؛

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط في اختبار عينات الدراسة والمعبر عنها بالعلاقة التالية:

- $\mathbf{Y= a + bx}$ بالإضافة إلى استخدام:
- Sig : تعبر عن مستوى الدلالة والتي يجب أن تحقق قيمة أقل من 0.05؛
- R : معامل الارتباط يدرس العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛
- T : يجب أن تكون T لعينة الدراسة أقل من T المحسوبة.
- F.Test: وهي قيمة الاختبار الإحصائي حيث أن القيمة الجدولية F.Test ويجب أن تكون قيمتها أكبر من F.Test الجدولية؛
- R^2: معامل التحديد والذي يبين نسبة التغير في المتغير التابع التي تعود لتغير في المتغير المستقل.

وهي مجمل الشروط التي تثبت وجود علاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في إنتاج القطاع الفلاحي كمتغير تابع والقروض المصرفية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي كمتغير مستقل.

3-1اختبار الفرضية الأولى:

$\mathbf{H_0}$: لا تساهم القروض المصرفية في الرفع من مستوى الإنتاج النباتي في الجزائر (الفرضية العدمية).

$\mathbf{H_1}$: تساهم القروض المصرفية في رفع من مستوى الإنتاج النباتي في الجزائر (الفرضية البديلة).

حيث تمثلت معادلة الانحدار الخطي البسيط لهذه الفرضية كما يلي:

$$\mathbf{Y= 50356969.50 + 0.034\ Fag}$$

تمثلت مخرجات **البرنامج SPSS** للنموذج المدروس في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمساهمة القروض المصرفية في الرفع من إنتاج النباتي

المتغير	القروض المصرفية				
	المعلمة A	R	R^2	F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
الإنتاج النباتي	**50356969.50**	**0.778**	**0.605**	**75.028**	**0.000**
	0.034				**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**.

تحليل النتائج: نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه ما يلي:

- قدر معامل الارتباط **R** بين الإنتاج النباتي كمتغير تابع والقروض المصرفية الممنوحة له كمتغير مستقل ب 0.778، يفسر بوجود علاقة طردية قوية بين متغيرات الدراسة؛
- قدر معامل التحديد R^2 ب 0.605، وهي تدل على أن 60.5% من التباين الحاصل في إنتاج قطاع الزراعة ناتجة عن التباين في قيم القروض المصرفية، وما نسبة 30.5% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تأخذ في متغيرات الدراسة مثل مساحة الأراضي المستغل، المروية، حجم اليد العاملة ومقدار الجهد...؛
- مقدار مستوى الدلالة قدر ب 0.000 وهي أقل من نسبة 0.05 وبالتالي تعبر عن معنوية معاملات الدراسة (a.b) أي أن خط الانحدار معبر؛

تظهر هذه النتائج صحت الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$(تساهم القروض المصرفية في الرفع من مستوى الإنتاج النباتي)، حيث قدرت مساهمة القروض المصرفية في الإنتاج النباتي وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط ب كلما زادة القروض المصرفية الموجهة لتلبية احتياجات الإنتاج النباتي بوحدة واحدة قدرة الزيادة في إنتاج قطاع الزراعة ب 0.034.ورفض الفرضية العدمية $\mathbf{H_0}$

2-3 اختبار الفرضية الثانية: حيث نفرض أن:

$\mathbf{H_0}$: لا تساهم القروض المصرفية من الرفع من مستوى الإنتاج الحيواني (الفرضية العدمية).

$\mathbf{H_1}$: تساهم القروض المصرفية من الرفع من مستوى الإنتاج الحيواني (الفرضية البديلة).

تمثلت معادلة الانحدار الخطي البسيط للنموذج وفق المعادلة التالية:

Pani = 17693.906 + 2.292E-006 Fag

تمثلت مخرجات نموذج **spss** لنموذج المدروس في:

الجدول رقم 02: نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لمساهمة القروض المصرفية في الرفع من مستوى الإنتاج الثروة الحيوانية.

المتغير	القروض المصرفية				
	المعلمة A	R	R^2	F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
إنتاج الثروة الحيوانية	**17693.906** **^{E}-0062.292**	**0.356**	**0.127**	**6.965**	**0.000** **0.011**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات**SPSS**.

تحليل النتائج: نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه ما يلي:

- قدر معامل الارتباط **R**بين إنتاج الثروة الحيوانية كمتغير تابع والقروض المصرفية الممنوحة له كمتغير مستقل ب 0.356، يفسر بوجود علاقة طردية ضعيفة بين متغيرات الدراسة؛
- قدر معامل التحديد R^2 ب 0.127، وهي تدل على أن 12.7% من التباين الحاصل في إنتاج الثروة الحيوانية ناتجة عن التباين في قيم القروض المصرفية، وما نسبة 87.3% ترجع إلى طبيعة إنتاج هذا القطاع المرتبط بشرط التزاوج وفترة الحمل لدى الحيوانات (مدة حمل البقرة 9 أشهر و41 أسبوعا، الماعز 5 أشهر و10 أيام تضع عادة مولود واحد أو توأم يصل إلى ثلاثة صغار، الضأن – الخروف 152 يوم، ارغل 160 يوم و النعجة 180 يوم تضع صغير أو صغيران فقط -، الخيل مدة من 11 إلى 12 شهرا تنجب عادة مهرا واحدا في فصل الربيع، الجمل العربي مدة الحمل 15 شهرا تضع مولودا واحدا ونادرا ما تضع توأم)؛
- مقدار مستوى الدلالة قدر ب 0.011 وهي أقل من نسبة 0.05 وبالتالي تعبر عن معنوية معاملات الدراسة (a.b) أي أن خط الانحدار معبر؛

تظهر هذه النتائج صحت الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$(تساهم القروض المصرفية في الرفع من مستوى إنتاج الثروة الحيوانية)، حيث قدرت مساهمة القروض المصرفية في إنتاج الثروة الحيوانية وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط ب كلما زادة القروض المصرفية الموجهة لتمويل القطاع الحيواني بوحدة واحدة قدرة الزيادة في الناتج الحيواني ب2.292^{E}-006. ورفض الفرضية العدمية$\mathbf{H_0}$.

3-3 اختبار الفرضية الرئيسة:

بعدما أثبتنا الفرضيات الثانوية باستخدام نموذج **spss**، نعمل على الإجابة عن الإشكالية الرئيسية بالاعتماد على أسلوب تحليل النتائج السابقة. حيث يمكن جمع مجمل التغيرات الحاصلة في متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة في الشكل الموالي:

الشكل 01: يوضح معدل تطور كل من القروض المصرفية، الثورة الحيوانية والإنتاج النباتي (1962 – 1984)

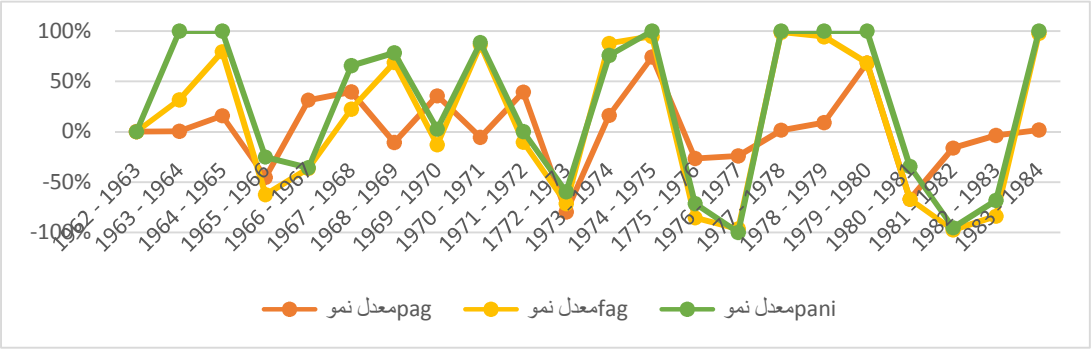

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج exsl.

شهدت هذه الفترة المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي قبل بنك بدر معدلات نمو تعكس السياسة المتبعة من قبل الدولة في تمويل القطاع الفلاحي. نلاحظ الزيادة الاستثنائي في معدل نمو القروض المصرفية سنة 1978، صاحبه ارتفاع معدل نمو كل من الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية. عُكس كل تغير في معدل النمو السنوي للقروض المصرفية تغير في معدل نمو أبعاد القطاع الفلاحي بمعدلات واتجاهات مختلفة.

الشكل رقم 02: تطور معدلات النمو السنوي للإنتاج النباتي، انتاج الثروة الحيوانية وحجم القروض المصرفية (1984 –2012)

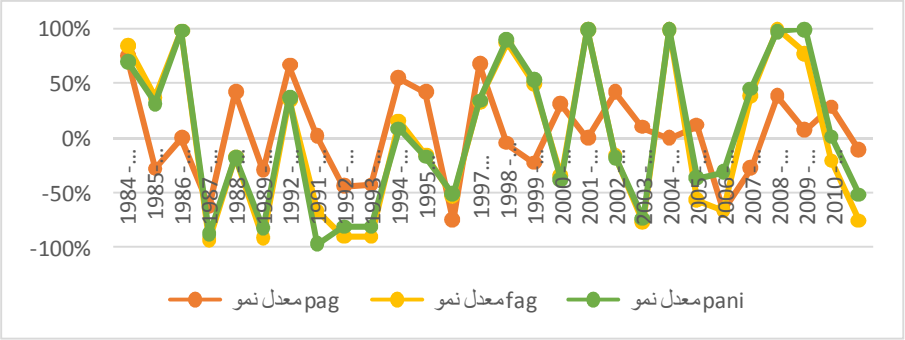

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج exsl.

نلاحظ من خلال الشكل بأن تغيرات كل من معدل نمو الثروة الحيوانية والإنتاج النباتي وصيد الأسماك تندرج ضمن تغيرات معدل نمو القروض المصرفية بنفس الاتجاه وبمستويات أقل مما يعكس صحة فرضيات الدراسة حول وجود علاقة بين المتغير المستقل (القروض المصرفية) والمتغير التابع (الإنتاج النباتي، الثروة الحيوانية وصيد الأسماك). أي أن الزيادة في معدلات نمو انتاج القطاع الفلاحي تعود إلى زيادة معدل نمو القروض المصرفية، غير أنها تؤثر بشكل مختلف بين وحداته الإنتاجية.

ونلخص النتائج السابقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: ملخص نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط

المتغير	المعادلة	بتغير ال fag بوحدة واحدة يؤدي ل:
الإنتاج النباتي	50356969.50 + 0.034 Fag	+ 0.034
الثروة الحيوانية	17693.906 + 2.292E-006 Fag	+ 2.292E-006

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات نموذج spss.

التحليل:

نلاحظ من الجدول أن زيادة القروض المصرفية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج النباتي بقيمة **0.034 +**، والثروة الحيوانية ب **2.292E-006 +**. أي تُأثر القروض المصرفية تأثير إيجابي برفع قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر وبنسبة مساهمة متفاوتة بين وحداته الإنتاجية. مما يعكس الطبيعة الحساسة والمتغيرة للقطاع الفلاحي وأن لكل بعد من أبعاده مدى مساهمة متفاوتة في الرفع من إنتاجه الكلي الناتج عن زيادة القروض المصرفية.

أي أن سعي الدولة لتحقيق النمو في هذا القطاع ورفع انتاجيته من خلال توجيه وإلزام المؤسسات المصرفية على تلبية احتياجات القطاع بشكل عشوائي لن يحدث الأثر المراد من مخططات

التنمية. بل يجب عليها تكييف خدماتها المالية مع طبيعة كل بعد من أبعاده الإنتاجية. وقد يتعدى ذلك لتكييف قروض تتلاءم حتى مع أجزاء ووحدات أبعاده الإنتاجية وهذا لأجل الحصول على الأثر الفعال وتحقيق الهدف المرجو منه.

تتمثل الإجابة على السؤال الرئيسي في رفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة تساهم القروض المصرفية بنسب متفاوتة. بنسبة فعالة للإنتاج النباتي ونسبة معتبرة في الثروة الحيوانية، تساهم بمدى متفاوت في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي.

خاتمة: أظهرت نتائج الدراسة الأثر الفعلي الذي تساهم به القروض المصرفية في الرفع من مستوى إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث خلصة الدراسة لي:

- قدرت مساهمة القروض المصرفية في الإنتاج النباتي وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط ب كلما زادة القروض المصرفية الموجهة لتلبية احتياجات الإنتاج النباتي بوحدة واحدة قدرة الزيادة في إنتاج قطاع الزراعة ب 0.034؛
- قدرت مساهمة القروض المصرفية في إنتاج الثروة الحيوانية وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط ب كلما زادة القروض المصرفية الموجهة لتمويل القطاع الحيواني بوحدة واحدة قدرة الزيادة في الناتج الحيواني ب2.292^{E}-006؛
- تأثر القروض المصرفية تأثير إيجابي برفع قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر وبنسبة مساهمة متفاوتة بين وحداته الإنتاجية.

تعكس هذه الدراسة رفع مستوى الخبرة المالية التي يجب أن يتمتع بها الفلاح في إدارة القرض؛ كأن يوجه أكبر حصة في مورده المالي للإنتاج النباتي يليه تربية الحيوانات. كما تظهر التأثير المتباين للخدمات المصرفية (نوعية القروض المصرفية) الموجهة لتنمية القطاع.

الهوامش والاحالات:

[1]_**صيد الفوائد "مصطلحات اقتصادية2"**، http://www.saaid.net، آخر إطلاع يوم 12 فيفري 2018.

[2]_خالد الحاج عبد الحميد، **دراسة تقييميه لدور بنك المزارع التمويلي والإرشادي لإحداث تنمية ريفية مستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير العلوم في الزراعة، جامعة الخرطوم، 2003،ص 32.

[3]_ شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2000.

[4]_عصام محمد، حسن أحمد، **تمويل القطاع الزراعي ومهددات الإعسار في السودان**، موقع SSRN، ص 4.

[5]_بومدين زاوي، **التمويل البنكي، الدعم الفلاحي وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي، 2015 - 2016، ص 85.

[6]_هناء شيوخي، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012 – 2013، ص 23.

[7]_ Issam A.W Mohamed, **financing institutions and the demise of the Sudanese agricultural sector**, ssrn, p7.

[8]_سمير عز الدين، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3،2011 – 2012، ص 71.

_علي أسد، **المحاضرة التمويل الزراعي**، كلية الزراعة، جامعة حماه، سوريا، بتاريخ 20 – 10 - 2015، ص 2.[9]

[10]_بن سمينة دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990 – 2000)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003 – 2004، ص 26.

[11]_طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة**، العدد 31، 2015، ص 214.

[12]_وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائر 2000 – 2010**، مذكرة مقدمة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2013 – 2014، ص 42.

دعم الدولة في السياسة الفلاحية الجزائرية من خلال آلية التمويل

رحماني حسيبة، جامعة البويرة (الجزائر)، rahmanihassibabouira@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

يمثل قطاع الفلاحة مرجعا هاما في الحياة الاقتصادية للمجتمع وأي دولة تستند عليه كمجال حيوي لتطوير اقتصادها، ورغم أن الفلاحة ذات قيمة في دولة الجزائر بفضل السمات الهامة التي تميزها وميزة التنوع الحيوي للثروات، فمن المناسب التذكير أن ثمة مشاكل تواجهها مثلا مشكلة العجز الغذائي وضعف الطاقة الإنتاجية مما استوجب الأمر التركيز على إصلاح برامج هذا القطاع، ولهذا عملت الجزائر عبر مخططات وأجهزة التنمية الرامية إلى دعم المشاريع عن طريق أسلوب التمويل لرفع الإنتاجية وتحقيق التنمية الفلاحية بكل أبعادها المستدامة.

الكلمات المفتاحية: دعم الدولة، السياسة الفلاحية، آليات التمويل

Résumé :

Le secteur agricole représente une référence importante dans la vie économique de la société et de tout pays qui en dépend en tant que zone vitale pour le développement de son économie, et bien que l'agriculture soit précieuse dans l'état d'Algérie grâce aux caractéristiques importantes qui la distinguent, il convient de rappeler qu'il y a des problèmes rencontrés, par exemple, le problème du déficit alimentaire et de la faible capacité de production Cela a nécessité de se concentrer sur la réforme des programmes, et pour cette raison, l'Algérie a travaillé à travers des plans et des agences de développement visant à soutenir les projets à travers une méthode de financement pour augmenter la productivité et réaliser le développement agricole dans toutes ses dimensions durables.

Mots clés: soutien de l'État, politique agricole, mécanismes de financement

المقدمة:

قضية الفلاحة قضية هامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقاتها بالنشاط الاقتصادي والتنمية، إذ أن طرق ووسائل استعمال الفلاحة واستغلال الأراضي هي التي تحدد بصورة رئيسية مدى اهتمام الدول بهذا القطاع في وقت غدت حاجة الفلاحة عموما في العالم لا تبشر بالخير، حيث تواجه العديد من

الصعوبات بسبب التغيير المناخي وتلك المشاكل التي تنطوي عليها عملية إدماج البيئة الاقتصادية والإنتاج غير المستدام.

وتعد الجزائر حاليا اكبر بلد إفريقي من حيث المساحة غير أن مساحات من الأراضي الزراعية والغابية أصبحت تتقلص باستمرار تاركة المجال للعمران الذي اكتسح المساحات الخضراء، مما أثر على حجم الإنتاج وأدى إلى خسائر اقتصادية خصوصا أمام تراجع أراضي غير معتنى بها مما نتج عنه وجود العديد من الأنواع النباتية مهددة بالتلف، بل أصبحت هناك مشاكل مختلفة تهدد قطاع الفلاحة الذي يحتاج لموارد تمويلية نظرا لأهميته في زيادة الإنتاج والاستغلال الأحسن للأراضي المتطلبة للمبيدات والأسمدة والآلات وغير ذلك من المتطلبات التي تحتاج إلى تغطيه كافية من أجل بلوغ تحقيق التنمية الفلاحية.

يمكن القول في هذا الصدد أن القضية والحل في الوقت نفسه هو أن قطاع الفلاحة يشكل في مجمله نظام إنمائي بالنسبة للجانب الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ضروري الاهتمام به بسياسة تضمن تنميته بالتركيز على وسائل تدعمه ماديا وبالقروض المستحقة نحو تنشيطه بصورة يضمن الاكتفاء والاستمرارية.

ومن هنا فإنه في هذه الورقة العلمية نحاول بصورة عامة تسليط الضوء على فكرة تمويل الفلاحة في الجزائر من خلال مدلول ونطاق التمويل وكذلك مختلف الأجهزة التمويلية المخصصة انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما ماهية أسلوب التمويل وهل اعتماده يلبي متطلبات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر؟

المحور الأول – أساسيات شاملة حول التمويل الفلاحي

يحتاج القطاع الفلاحي لازدهاره إلى الأموال اللازمة لاستخدامها في الزراعة وتحسين الإنتاج الزراعي، وهذا من أجل الوصول بهذا القطاع إلى تحقيق التنمية الفلاحية باعتباره العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فتعتبر طريقة التمويل حاجة ضرورية في الإنتاج لما تحتويه الفلاحة من أراضي ومباني وآلات ومكائن وحيوانات.[1]

لهذا تسعى كثير من الدول وعلى غرارها الجزائر إلى استعمال التمويل والذي يعبر عنه بالسلاح المالي للحد من المشاكل الاقتصادية المرتبطة خصوصا بالقطاع الفلاحي كانخفاض الإنتاج، الدخل وانتشار البطالة وغيرها، وبقصد علاج هذه الأوضاع تساهم الجزائر بالتمويل اللازم للنهوض بالإنتاج الفلاحي

الزراعي (كان نباتي أو حيواني)، اعتمادا على منح الفلاحين القروض لاستغلال أراضيهم واستصلاح الأراضي الصحراوية قصد تحقيق مستوى معين من الاكتفاء الذاتي،وتوفير مناصب الشغل، رفع مستوى الدخل، إثراء الإنتاج والاقتصاد الزراعي، بالإضافة إلى خلق حركة من الانتعاش في المجال الفلاحي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة[2].

ونظر أن دولة الجزائر واحدة من الدول النامية التي تتوفر على قطاع فلاحي هام يقتضي تعزيزه عن طريق تطبيق ميكانيزم التمويل بطرق تكفل تحقيق المشروعات وبلوغ الأهداف المسطرة في البرنامج التنموي، نحاول في هذه النقطة توضيح أساسيات شاملة عن التمويل الفلاحي من خلال:

أولا– مدلول التمويل الفلاحي ونطاقه:

1– مفهوم التمويل الفلاحي: ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، أما المعنى الخاص له فهو "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي"[3]، كما يعرفه البعض الاقتصاديين بأنه آلية تنفيذية تكفل الحصول على مبالغ مالية تقدم إلى أي مشروع بهدف توسيعه كما يعتبر عنصر أساسي تستمد الطاقة منه لاستمرار المؤسسة الاقتصادية، فهو ضرورة حتمية بغرض تنمية أي مشروع كان وهذا حسب المقولة الشهيرة عندهم " **إن المال هو قوام الأعمال**" « **l'argent est l'esprit dorsale**»[4].

أما بالنسبة لمصطلح التمويل الفلاحي ويستعمل مرادفا له مصطلح " الإقراض الزراعي"، هو المال اللازم للاستثمار في الفلاحة بغض النظر عن مصدره، وللدلالة نقدا على مصطلح التمويل فإنه الكيفية التي بواسطتها توفير رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي لتحسين مداخيل الفلاحين مع تحسين قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من اللوازم الزراعية والأدوات الخاصة لتدعيم النشاط والإنتاج الفلاحي.[5]، ويمكن أن يشمل مفهوم التمويل الفلاحي جانبين هامين:

أ– التمويل الفلاحي على المستوى الكلي:

يرتبط التمويل الفلاحي بتوفير الأموال لقطاع الزراعة ضمن تمويل مشاريع استثمارية للقطاعين العام والخاص في مجال استصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة وتحسين وسائل التسويق والآلات الزراعية.

ب- التمويل الفلاحي على المستوى الجزئي:

يرتبط هذا النوع من التمويل بتوفير الأموال لتطوير الإنتاج الزراعي على مستوى الفرد على شكل فروض عينة ونقدية [6].

2- أهمية تمويل القطاع الفلاحي:

لأسلوب التمويل أهمية على مستوى الاقتصاد عموما وأهمية خاصة على مستوى قطاع الفلاحة كونه عنصرا أساسيا في بقاء واستمرار المشاريع المتصلة به ويشكل البنية التحتية السليمة للاقتصاد[7]، حيث اعتمادا على هذا التمويل يكون بمقدرة الفلاحين استغلال أراضيهم وزيادة الإنتاج بزيادة عدد الدورات الإنتاجية، ويكاد يكون العامل الأساسي الأول للنهوض بالإنتاج الزراعي بل عاملا منفذا لمواجهة ظروف وكل مخاطر النشاط الزراعي.[8]

ويمكن القول أن التمويل أداة هامة للعملية الإنتاجية كما قد يكون الغرض منه غير إنتاجي يتمثل في ضمان السير العادي للمشاريع الفلاحية، ونجد هذه الآلية المالية لها فائدة من عدة نواحي في تدعيم القطاع الفلاحي ودفع عجلة التنمية يمكن أن نلخصها من خلال مايلي:

أ- دور التمويل في حل مختلف المشاكل الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على هذا القطاع لحل مشكل البطالة، قلة الإنتاج الفلاحي، انخفاض الدخل...، وهذا على أساس أن القروض سواء كانت بنكية أو مقدمة من مؤسسات مالية تساهم في تمويل المحصول خاصة الإسهام في علاج المشاكل المذكورة عل سبيل المثال.[9]

ب- للتمويل الفلاحي أهمية اقتصادية واجتماعية تتمثل في إعطاء المزارعين فرصة استغلال أراضيهم عن طريق اقتناء الأنواع المختلفة من البذور والأسمدة والمبيدات، والآلات الجديدة الخاصة بالحرث ونحوها.

ج- تسهل القروض للفلاح العمل باستمرار للتوسع في إنتاجهم مما يؤدي إلى الزيادة الإنفاق أو الاستهلاك وكلاهما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح وتثمين الأرض التي تعود فائدتها على باقي أفراد المجتمع.[10]

عموما، غالبية القروض قصيرة أو متوسطة الأجل يكون الهدف منها تغطية تكاليف الإنتاج وزيادة رأس المال في المجال الزراعي لمواجهة الاحتياطات المختلفة، بالإضافة أنها تسمح بمواجهة الظروف الاقتصادية المتعلقة بمتطلبات السوق ومختلف المتغيرات المتصلة بالتكنولوجيا والطبيعة.[11]

كما أنه لابد من الإشارة إلى أن يستدعي استخدام القروض الفلاحية في مجملها بصورة صحيحة وجيدة لتحقيق النتائج بحجم التمويل المبذول وتكون كفيلة في حل الكثير من المشاكل الزراعية.

ثانيا– نطاق التمويل الفلاحي بالجزائر وأسس نجاحه:

نجد بالنسبة لنطاق التمويل الفلاحي في الجزائر أن وزارة الفلاحة وأجهزة التمويل قد اعتمدت على تصنيف مجالات التمويل حسب القرض وتتمثل في:

1– نطاق التمويل الفلاحي: يشمل هذا النطاق الاستغلال والاستثمار الفلاحيين.

أ– تمويل الاستغلال الفلاحي:

يمثل الموارد المالية التي تخصص لمواجهة النفقات الخاصة بمدخلات الإنتاج بكل أنواعه سواء الإنتاج النباتي(بذور، أسمدة، مبيدات، ...) أو الإنتاج الحيواني(أعلاف، مواد بيطرية،...) أو نفقات مشتركة مثل: اليد العاملة، الوقود، النقل وغيرها.[12]

ب– تمويل الاستثمار الفلاحي:

يتمثل في الأموال المقترضة والمخصصة لمواجهة النفقات المختلفة التي تحتاجها الزراعة أو الفلاحة، والتي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات والمواشي أو استصلاح الأراضي وكل أنواع الإنتاج النباتي والحيواني الأكثر ملائمة للنشاط الزراعي والمراد تطويره[13].

2– أسس نجاح سياسة التمويل الفلاحي: تهدف إستراتجية التمويل إلى النهوض بالإنتاج الفلاحي واستمرارهما يتناسب مع تعزيز وتنمية فلاحة ناجعة تهدف إلى إصلاح قطاع الفلاحة والتحفيز القوي للمشاريع الاستغلال والاستثمار الفلاحي[14].

وإن السعي لتحقيق النتائج بشكل ايجابي من خلال آلية التمويل فإنه يكون انطلاقا بمراعاة أهم الأسس التي تعتبر نقاط قوة لتحقيق الفرص الإنتاجية والمالية وكذا تحقيق أهداف البرامج التنموية الزراعية سواء في الأوساط الحضرية أو الريفية[15] المتمثلة أهمها في:

– يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن حتى يتمكن الفلاح من استخدامه بشكل فعال في المشروع الذي يحتويه وتشجيعه للنهوض بإنتاجه الفلاحي.

– التزام المؤسسات المقرضة بتوضيح شروط الإقراض، ودون عراقيل حتى يتمكن كل فلاح من استغلال القرض للغرض الملائم والوقت المناسب.

– وجوب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقرضين.

– إرشاد القروض الفلاحية واستخدامها للأغراض التي صرفت من أجلها كاستخدامها في شراء الآلات والأسمدة التي تعمل على رفع الإنتاج وتحسينه.

– التزام مؤسسات التمويل المالية بعدم حصر القروض الفلاحية للفلاحين فقط، بل تقديم قروض مالية لمختلف الصناعات التي لها أهميتها الخاصة في مجال الفلاحة وهذا لكي يكون للقرض فعالية في إطار السياسة التنموية.[16]

ولهذا يجب وضع سياسة محددة تضمن تحسين الإنتاج والإنتاجية، من خلال دراسة سليمة للقروض التمويلية قبل تخصيصها ومنحها للفلاحين وهذا بغرض الوصول إلى تأمين سياسة الإقراض وتأمين حاجيات الفلاح في نفس الوقت، خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث حيث يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال يستخدمها في العمليات الفلاحية كنقل المنتوج، وشراء البذور مثلا.

المحور الثاني– إسهام الدولة في التمويل الفلاحي من خلال أجهزة مالية متخصصة:

تعتبر دولة الجزائر إحدى الدول القليلة في العالم التي لها رصيد هائل من الثروة الفلاحية ومساحات هامة من الأراضي تمكنها من تحقيق النمو، لكن بسبب جملة من المشاكل أهمها مشاكل التمويل ومختلف أعباء الاستغلال والإنتاج التي يتحملها المزارع أو الفلاح، كذلك من أجل تفعيل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية عملت الدولة على اعتماد مجموعة من الأجهزة المالية المتعددة بغرض إصلاح ودعم مختلف نشاطات القطاع.

أولا– التمويل عن طريق صناديق الدعم الفلاحي المستحدثة:

خلال الفترة 2014/2010 قامت وزارة الفلاحة في إطار برامج التجديد الفلاحي والريفي بتخصيص صناديق تمول المشاريع الفلاحية والاستثمارية عن طريق الأغلفة المالية التي تتحصل عليها من ميزانية الدولة بهدف مواكبة مستجدات التكنولوجيا ومتطلبات هذا القطاع الحيوي.

1- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA[17]: تتركز المخصصات المالية لهذا الصندوق في تنمية وضمان الاستثمارات كذلك لحماية الصحة والدخل الإنتاجي بفضل تفرع ثلاثة(03) صناديق منه وهي:

أ- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي المكلف بضمان قروض الاستثمارات ومخاطره وفقا للشروط والكيفيات المحددة في القانون. [18]

ب- صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية المكلف بنفقات مرتبطة بالوقاية والحماية والحفاظ على الثروة.

ج- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الذي يتكفل بتغطية مصاريف المنتوجات الفلاحية وفوائد الفلاحين.

2- الصندوق الوطني للتنمية الريفية[19]: يقوم الصندوق بتمويل الإعانات الموجهة إلى :

أ- مكافحة التصحر والحفاظ على المراعي وتنميتها.

ب- تنمية الإنتاج الحيواني في السهوب والمناطق الرعوية.

ج- عمليات استصلاح الأراضي وتثمينها عن طريق الامتياز.

د- دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين والذي تنفق مخصصاته بفضل:

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الراضي عن طريق الامتياز.
- صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين.

بحيث كل صندوق من هذه الصناديق يغطي التكاليف والفوائد المرتبطة بغرض إنشاءه وتخصصه.

3- التمويل عن طريق الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

تتجلى أهمية صندوق التعاون الفلاحي في العملية التمويلية للفلاحة، أن عمله في البداية اقتصر على تأمين السلع الزراعية ثم اتسعت صلاحياته لتطوير النشاطات الفلاحية الريفية والصيد البحري ليتحول إلى بنك مالي يدير صناديق الدعم الممنوحة من طرف الدولة، إلى أن تطور نشاطه فأصبح يدير مجموعة من صناديق تعاونية محليا وجهويا خصوصا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم: 99/97 المؤرخ في 30 نوفمبر 1999 الخاص بالصندوق الوطني والجهوي للتعاون الفلاحي، والذي جسد عمل هذه الصناديق لتكون بمثابة مؤسسات مالية تتكفل بمشاكل تمويل القطاع الفلاحي والقروض الممنوحة من طرف البنوك.

ثانيا– التمويل المميز عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى مشاركة تنمية القطاع الفلاحي، أنشئ هذا البنك بموجب مرسوم رقم: 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 بهدف المساهمة في تنمية القطاع وترقية البيئة الريفية اعتمادا على موارده الخاصة، خصوصا وأن هذا البنك يتميز بكونه بنك الودائع بحيث (يقرض الأموال بآجال مختلفة)، وفي نفس الوقت هو بنك التنمية (يمنح قروض تستهدف تجديد رأس مال ثابت)، ويمكن توضيح تدخل هذا البنك ودوره كممول فعال في العملية الإنتاجية من خلال ما يلي:

1– إدارة موارد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

سعيا لإنعاش قطاع الفلاحة الجزائرية تم إنشاء وزارة خاصة بالفلاحة والتنمية الفلاحية تعمل على تطوير القطاع الوطني علما أن المساعدات الفلاحية في الظروف الطارئة والتغيرات تطلب من طرف وزارة المالية كونها بمثابة الجهاز الممول لمختلف قطاعات الدولة[20].

ولقد اعتمدت وزارة الفلاحة على مجموعة من الصناديق سمح لها بتفعيل دور القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا وذلك على أساس مشاركة الدولة في دعم الفلاحيين ومنحهم قروض متنوعة الأجل (قصيرة، متوسطة، طويلة) ذات فوائد ميسورة بحيث يكون لها أثر إيجابي في تحفيز الفلاح وتجسيد طموحاته في هذا المحيط، إلى جانب تجسيد التدخل المباشر للدولة وتواجدها في حقل التنمية الفلاحية الشاملة مع تمكين المنتجين على اختلاف أنشطتهم من الاستمرار عن طريق منحهم الفرص المتمثلة في القروض بهدف بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة في الجزائر سابقا[21].

وفي هذا السياق عملت الدولة على إنشاء صناديق مخصصة لتقديم المساعدات المالية تطورت بتطور سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر في ظل تحديث طرق وإجراءات تمويل القطاع الفلاحي وكل الكيفيات المرتبطة بالعملية التمويلية خصوصا أمام إنشاء صندوق ضمان الكوارث الذي يختص بتأمين الأضرار التي لحق بالمستثمرات الإنتاجية.

2- إدارة الموارد الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كما وكيفا وتوجيهه للتصدير الذي يعد من أهم الأهداف السياسية للتمويل، يعمل البنك على تنفيذ جميع العمليات المصرفية طبقا للقوانين والتنظيمات الساري بها العمل، كما يحرص على منح القروض طبقا لسياسة الحكومة[22] وذلك باعتماده على استخدام الوسائل العقارية والمالية التجارية، بالإضافة إلى استناده على محاور يرتكز عليها لرفع الإنتاج وضمان توزيعه واستقراره[23]، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الموارد الخاصة التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- رأس مال البنك واحتياطاته والودائع.
- الاعتمادات المالية المتحصل عليه من البنوك كبنك الجزائر.
- الأموال التي تدخل من قبل الهيئات العمومية للهياكل والأعمال الفلاحية الزراعية الفرعية0
- التسبيقات المقدمة من طرف الخزينة العمومية في إطار تمويل برامج التنمية.
- الفوائد وجميع المحصلات المالية الناجمة عن مختلف أعمال البنك.

ب- نطاق تدخل البنك في مجال تمويل القطاع الفلاحي:

في ظل سياسة التمويل الجديدة ومع فترة الإصلاحات 2010/2000 اتجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تقوية تمويل القطاع الفلاحي بواسطة تكييف خدماته المالية وإعاناته للفلاحين وفقا لمتطلبات القطاع الإنتاجية والتسويقية، فركز تدخلاته في المحاور التالية:

- المحور الأول: تمويل جميع الأنشطة الزراعية وشبه زراعية والأنشطة الصناعية التي لها علاقة بالزراعة.
- المحورالثاني: مرافقة متكاملة للأنشطة والفروع الزراعية (مثل تمويل البذور، الآلات، التخزين، النقل،...).
- المحور الثالث: التكامل بين الأنشطة الصناعية والمزارعين من خلال استحداث البنك سياسة القروض الاتحادية، التي تربط البنك (BADR) بالفلاح والممون ووحدات التصنيع.[24]
- المحور الرابع: تنويع الخدمات المالية من خلال تنوع القروض التي يمنحها البنك والتي تدعمها الدولة كقرض الرفيق والتحدي وهي نوع من القروض مرتبطة بالاستثمار والاستغلال الفلاحي تمنح وفقا لشروط المنح والإجراءات القانونية الخاصة بذلك.[25]

خاتمة:

تعتبر الفلاحة تنمية قطاعية ونقطة محورية في عملية النمو، حيث تفيد تجارب العالم المتقدم من الناحية التاريخية أن عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقفة على التقدم الذي يحققه القطاع الفلاحي كونه مصدرا للمواد الخام بالنسبة للكثير من الصناعات كصناعة النسيج والصناعات الغذائية، هذا من جهة ويعتبر مستهلكا لمخرجات صناعات متعددة كالآلات، الأسمدة، الري، وغيرها من جهة أخرى، مما يعزز من قدرة هذا القطاع على الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الأخرى المرافقة له كالتعليم، الصحة، الدخل والأمن الغذائي، لهذا أولت الدولة اهتماما بتطبيق أسلوب التمويل تستهدف بواسطته دعم قدرات الفلاحين في مشاريعهم بقروض ممكنة تضمن تحقيق معدلات النمو وربح بحر الفلاحة بكل مكوناتها بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهم التوصيات:

- تفعيل تطبيق أسلوب التمويل الفلاحي بتبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية في كيفيات منح القروض لتحفيز الفلاحين وأصحاب المشاريع على انجاز وتتبع المشاريع المقررة في مجال الفلاحة.
- إعادة النظر في الضمانات المرتبطة بالقروض الممنوحة نظرا لخصوصية القطاع الفلاحي وحيويته بتأثيره على كل القطاعات الأخرى.
- الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة التي تراعي كل العناصر المرتبطة بتفعيل القروض خاصة منح القروض دون فوائد.
- مواجهة متطلبات الفلاحة من خلال الاهتمام بالمحيط البيئي وصيانة البيئة الطبيعية باعتبارها سبيلا له حصته الكبيرة في الحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية وبالتالي رفع مستوى النمو الاقتصادي.

الإحالات والمراجع:

[1]- جواد سعد العرف، المرجع السابق ص 62.

[2]- بودلال علي، القطاع الفلاحي العمومي والمشاكل المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 1999-2000، ص 58.

[3]-محمد عبد العزيز عجمية – مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص 121.

[4]- بن عزة هشام، دور القرض ألإيجاري « leasing » في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم للاقتصادية و التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 28 .

[5]- جواد سعد العارف، المرجع السابق ص 62.

[6]- مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية التجارة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2016-2017، ص 7.

[7]- محمد عبد العزيز عجمية المرجع السابق، ص122

[8]- تقرير الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2011، نيويورك 2011، ص31.

[9]- عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة الجزائر 3، سنة 2011-2012، ص90.

[10] - مجدولين دهينة، المرجع السابق ص 37.

[11]- رشا محمد سعيد أمي ستيته، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن،1999، ص 14.

[12]- حصرت وزارة الفلاحة مجالات تمويل الاستغلال الفلاحي في: (تكاليف اليد العاملة، تكاليف التكوينات، تكاليف أخرى).

(13)– سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر 2015/2014، ص143.

(14)– مشروع قانون لمالية 2020، –مشروع نجاعة الأداء–، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروي، المملكة المغربية، سنة 2020، ص 08.

(3) Conférence sur la recherche et la finance rural, transformation des résultats en politiques et actions, Rome, Fao. Fondation Ford et Fida.19-21 mars2007.

(16)– بودلال علي، المرجع السابق، ص64،65.

(17)– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 30 صادر بتاريخ 21 ماي 2014، ص11.

(18)– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 72 صادر بتاريخ 30ديسمبر 2013 .

(19)– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2011، عدد 40 صادر بتاريخ 20 جويلية 2011.

(20)– مجدولين دهينة، المرجع السابق ص 192.

(21)– محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق ص 98.

(22)– بودلال علي، المرجع السابق ص69.

(23) – جواد سعد العارف، المرجع السابق، ص 64.

(2) Banque de l'agriculture et du développement rural BADR, Financement du secteur agricole par la BADR Alger.2014 :http://www.badr-Bank.dz.

(25) – وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق استحداث مناصب شغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 2011/02/22، ص04.

قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ولاية المسيلة فرع عين الملح)

البقور حمزة، جامعة البويرة (الجزائر)، h.elbagor@univ-bouira.dz
عمار جعيجع ، جامعة البويرة (الجزائر)، ammar.djaidja@univ-bouira

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

تسعى هاته الدراسة لتسليط الضوء على تأثير حجم القروض المصرفية ككل على الإنتاج الفلاحي في الجزائر، من خلال استخراج الأثر الفعلي الذي تحدثه القروض ككل (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) على إنتاج أبعاد والحدات الإنتاجية للقطاع المتمثلة في الإنتاج النباتي؛ إنتاج التربية الحيوانية في الجزائر للفترة الزمنية من 1962 حتى 2013 \ 2011 (تربية الحيوانية) في شكل معادلة إحصائية بالاعتماد بيانات كمية (نسبية).

الكلمات المفتاحية: تمويل القطاع الفلاحي، الائتمان الفلاحي، القروض المصرفية، الإنتاج النباتي، التربية الحيوانية.

Abstract:

This study seeks to shed light on the impact of the volume of bank loans as a whole on agricultural production in Algeria, by extracting the actual impact of loans as a whole (short, medium and long-term) on the production of the dimensions and production units of the sector represented in plant production; animal husbandry production in Algeria for the period Time from 1962 to 2013/2011 (animal husbandry) in the form of a statistical equation based on quantitative (relative) data.

Key words: agricultural sector financing, agricultural credit, bank loans, plant production, animal husbandry.

المقدمة:

يعتبر التمويل من اهم العوامل الضرورية في أي قطاع ، وعليه فهذا العمل من اعقد المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في اي بلد كان ، لان مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية

ليست بالأمر الهين ، لهذا يفكر كل كل من مسير في طريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية سواء كانت الاحتياجات طويلة او متوسطة الاجل تقوم بمصادر ذاتية او خارجية.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعت التي تحتاج الى تمويل سواء كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا ،وهذا من اجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من اولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي ، تم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات واجراءات من اجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية .

تأسيسا لما سبق يمكن صياغة اشكالية بحثنا كالاتي (**هل يمكن لقرض التحدي كالية لتمويل الفلاحي في النهوض بالتنمية الريفية والفلاحية في الجزائر**

فرضيات البحث: على ضوء ما تقدم، وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث، وهذه الفرضيات تتمثل في

- تكمن اهمية قرض التحدي لتمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة لتمويل
- تختلف الضمانات المقدمة بإختلاف مبلغ القرض والغرض منه أجال التسديد
- قرض التحدي يساهم في تنمية القطاع افلاحي

اهداف البحث:

* تأطير مفاهيمي لمفهوم التمويل الفلاحي
* التعرف على قرض التحدي الممنوح للفلاح من طرف البنك.

وسنتناول هذا البحث من خلال المحاور التالية :

المحور الاول: تقديم حول التمويل الفلاحي

المحور الثاني: دراسة حالة طلب قرض التحدي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المحور الاول: التمويل الفلاحي

التمويل الفلاحي هو كيفية الحصول على رأس مال واستخدامه في القطاع الفلاحي فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخددمة في تجميع رأس المال الذي يحتاجه القطاع افلاحي وفي الاستعمالات المثلى لرأس المال في الإنتاج الفلاحي ،وعبارة رأس المال هنا تستخدم لدلالة على القيمة النقدية لما تحويه الفلاحة

او القطاع الفلاحي من ارض ومباني وآلات وحيوانات ، ويهتم التمميول الفلاحي بدراسة المؤسسة المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الارض متيسرة للفلاحة.

كما يعرف التمويل الفلاحي بأنه العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الفلاحية غير المحدودة فيهدف إلى تنمية وتطور الفلاحة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات الفلاحين

يمكن تعريف التمويل الفلاحي على أنه الدارسة الاقتصادية التي تتناول تمويل أعمال الفلاحة، وهو جزء من الإدارة الفلاحية الذي يختص بالحصول على أرس المال، كما يشمل التمويل الفلاحي استخدام الأموال في داخل وخارج المزرعة.

كما يعنى بتوفير الأموال اللازمة للنشاط الفلاحي، ومصادر الحصول عليها سواء من المؤسسات التمويلية أو غيرها، كما يهتم بالأسس المتبعة في منح التسهيلات للفلاحين كي يضمن الاستمرار والنجاح في .3 العمل الذي يوفر الاحتياجات.

1- اهداف التمويل الفلاحي: من بين اهداف التمويل الفلاحي ما يلي:

- تقديم تمويل ميسر للفلاحين .
- التركيز على المساهمة في تفعيل مهام القطاع الفلاحي والقدرة على مجابهة الظروف الاقتصادية وظروف السوق مع مراعات التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات .
- توفير مصدر دخل مناسب للفلاح يجعل منه استغلال امثل وتسيير حسن من اجل تحقيق إنتاج وفير وتطوره؛
- المساهمة في نشر الوعي الفلاحي والأساليب الحديثة في الفلاحة مع ترغيب الفلاح في العمل ▪ للنهوض بالقطاع الفلاحي.
- المحافظة على حجم نشاط فلاحي ملائم ورفع الكفاءة الإنتاجية .
- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية.
- تحقيق الأمن الغذائي .

2- أهمية التمويل الفلاحي: وتتمثل فيما يلي:

يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛

– **زيادة الكفاءة:** يمكن للتمويل أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛

– **التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة:** قد يستدعي المتغيارت التقنية الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجارء هذه التعديلات والتغيرات.

مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شارؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة .

الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزلة كل المخاطر في الفلاحة فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا

3– صيغ التمويل الفلاحي وتصنيفاته

3–1 صيغ التمويل الفلاحي: إن صيغ التمويل في القطاع الفلاحي كانت تتم عبر الصيغ التالية:

– التمويل الذاتي والذي يعد الطريقة المثلى خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين الذين غالبا ما يتجهون إلى أفارد من العائلة للاقتراض كما يتجه القليل منهم إلى مستثمرين خواص(مؤسسات صغيرة، تجار...). – قروض التموين والتي بموجبها يقدم الممون تسهيلات الدفع للزبائن التي تتوفر فيهم شروط الأمانة

–البيع المسبق للمنتج والذي يتم أساسا بالنسبة للأشجار المثمرة (الفواكه المختلفة) ،

– الشراكة مع اقتسام الإنتاج والتي تخص أساسا المزروعات السنوية وتربية الحيوانات تتم بين صاحب الأرض وصاحب المال على أن يتم اقتسام الإنتاج حسب الشروط المتفق عليها مسبقا .

3–2 تصنيفات التمويل الفلاحي

يمكن تصنيف التمويل الفلاحي وفق المعايير التالية:

3–2–1 .التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية

– القروض العقارية: والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في مزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي.

- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية .

– القروض الاستهلاكية: تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي وانما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

3-2-2.التصنيف حسب أجال القروض: ثلاثة أنواع وهي:

- **القروض القصيرة الآجل** وهي القروض التي تمنح للفلاحين لسد احتياجاتهم الفلاحية الموسمية كالبذور والأسمدة وغيرها ودفع أجور العمال والحارثة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتاروح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين

- **القروض المتوسطة الآجل** وهي التي تمنح للفلاحين لتمويل مشروعات تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح اجلها في الغالب من سنة إلى خمسة سنوات.

- **القروض الطويلة الآجل** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما انفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي والمباني...الخ، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

3-2-3 التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف :حسب هذا التصنيف يوجد للقروض عدة أصناف وهي:

قروض الفلاحات المروية، قروض الفلاحات المطرية، قروض الثروة الحيوانية ، قروض المكينة الفلاحية؛ قروض التصنيع الفلاحي؛ قروض الإسكان الريفي؛ قروض التسويق الفلاحي.

3-2-4 .التصنيف حسب الجهات المستفيدة: يضم هذا النوع من التصنيف عدد من الأنواع وهي كالتالي: قروض الأفارد، قروض التعاونيات، قروض الشركات، قروض القطاع العام.

3-2-5 **التصنيف تبعا لنوع المحصول الفلاحي**:يشمل العديد من الأصناف وهي: البستنة، المحاصيل الحقلية، الثروة " الماشية بأنواعهما الثروة السمكية، محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

التصنيفات حسب الضمانات :

قروض غير مضمونة: وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

– **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل: المحاصيل والجرارت والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الالكترونية...الخ

– **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثلا: الأرضي والعقارات.

3-2-6 التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:

– القروض الإيجابية: وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي يمكنه من إبقاء مبلغ الفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي.

– القروض المحايدة: تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة والثانية قروض التجديد ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع فائدة دون تحقيق أي فائض.

– القروض السلبية: وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين :لهذا النوع عدة أنواع وهي: قروض الأقارب أو المعارف، قروض المستثمرين الأفارد، قروض المصارف التجارية، قروض شركات الإقارض الخاصة بالمواشي، قروض مصارف الجمعيات التعاونية، قروض الوسطاء والتجار، قروض شركة التأمين.

المجور الثاني: دراسة حالة طلب قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة وتريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بمرسوم 82/206 بتاريخ 1982/03/13، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي ، واسندت إليه مهم تمويل الهياكل ونشطات الانتاج الزراعي وكل الانشطة الممهدة او المتممة للزراعة وكذالك الصناعت الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها .

تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصاديين لغرض اقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى تمويل ، وينصب نشاطها ويلمس جميع القطاعات .

مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي :

– الحفاظ على حصته في السسوق والتأقلم مع هذه اللمتغيرات

– جلب زبائن والعمل على توسيع شبكته

– تطوير جودة الخدمات والعلاقات مع الزبائن

– توسيع ادخال الاعلام الآلي في كل وسائل التكنولوجية الحديثة

1: دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي

يقوم بنك الفلاحة والتنمية بدعم مستثمرات الفلاحة عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعين والمعنويين

2-1: **تقديم ملف قرض التحدي:** يتعبر قرض التحدي ف اطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك اللتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع اطويلة ومتوسطة المدى

1-2: تعريف القرض: هو قرض استثماري ينمح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، في اطار انشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الاراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأملاك الخاصة او الاملاك الخاصة للدولة ، وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات ، لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار ، وهو موجه لإنشاء مستثمرات للفلاحة وتربي الحيوانات ، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.

2-3: المجالات التي يشملها القرض

ويمكن الاستفادة من قرض الاستثمار " التحدي " في إطار :

– أشغال إعداد ن تهيئة وحماية الأراضي (تصريف اللمياه ، إزالة الحجارة ،وضع مصدات الرياح ، التسميد ، التوصيل بالكهرباء)؛

– عمليات تطوير الري الفلاحي (تعبئة الموارد المائية ، تجهيزات الضخ الري، انجاز شبكات توزيع مياه الزراعة ، تصليح المضخات)؛

– إقتناء عناصر ووسائل الإنتاج (إقتناء المدخلات الفلاحية ، اقتلاع وتجديد الغارسات المسنة ، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية ، الإنتاج الحيواني ، عمليات التطعيم)؛

– إنشاء الهياكل القاعدية ، التخزين ، التحويل ، التوضيب والتثمين (بناء هياكل القاعدية الفلاحية ، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب ، انجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية ..)؛

– الإنتاج التقليدي (صناعة الزرابي ، الدباغة التقليدية ، صناعة منتوجات الفلين)؛

الحماية والتطوير الوراثي الحيواني ولنباتي (إنشاء هياكل إنتاج البذور والشتائل والفحول ، انشاء هياكل الحفظ المتخصص عدا التبريد).

1-3 – ملف القرض القرض:

بالنسبة لشخص طبيعي :

- طلب خطي
- شهادة ميلاد
- فواتير اولية تبين التكلفة الاجمالية للمشروع
- مستخلص الوضعية الجبائية
- رخصة بناء (بالنسبة للبناء الجاري انجازها)
- عقد ملكية او امتياز
- داسة تقنية اقتصادية منجزة من طرف مكتب متخصص معتمدة من طرف وزارة الفلاحة
- ترخيص مصالح الري متعلقة بالبئر
- اعتماد صحي في حالة ضرورة —

ترخيص مصالح البيئة (في حالة تربية الحيوانات)

- شهادة اعتماد مشروع

بالنسبة لشخص معنوي :

اضافة إلى الوثائق المطلوبة من الشخث الطبيعي عى طالب القرض تقديم :

- مزانيات جبائية لأخر ثلاث سنووات مصادق عليها من طرف محافظ الحسبات
- نسخة من القانون الاساسي
- نسخة من الإعتماد (هذا بالنسبة للتعاونيات)
- محضر اعتاد ممثل

2- مميزات قرض التحدي :

2-1 قيمة قرض التحدي

-قرض متوسط المدى من 1000.000 دج الى 100.000.000 دج

- قرض طويل المدى من 1000.000 دج الى 100.000.000 دج

2-2 – مدى القرض :

- القرض المتوسطط المدى: من 3 سسنوات إلى 7 سنوات مع التأجيل من سنة إلى سنتين

- القرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة مع التأجيل من سنة إلى 5 سنوات

3-2- آجال القرض :

-القرض المتوسط المدى: من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

- القرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

2-4- المساهمة اشخصية

على الاقل 10% من قيمة المشلاوع لمساحة اقل او تساوي 10 هكتار

- على الاقل 20% من قيمة المشروع لمساحة أقل او تساوي 20 هكتار

2-5- نسبة الإمتيازات /نسبة الفوائد

القرض المتوسط المدى :5.25% امتيازات على عاتق الزبون

0% للسنوات الخمس الاولى

1 %للسنة السادسة والسابعة

3% لسنة الثامنة والتاسعة %

2-6- الضمانات والإحتياطات: رهن قانوني للاملاك الحقيقية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على على البناء المنجز على التراب الممنوح ، رهن قانوني للمستثمرة الفلاحية المتعلقة بالملكية الخاصة

2-7- استهلاك الدين: متناقص

3- دراسة طلب قرض التحدي

السيد ب.ع تقدم للبنك الفلاحة والتنمية الريفية من اجل طلب قرض من اجل انشاء مستثمرة فلايحة لتربية الانعام –بناء اسطبل للابقار الحلوب –اسطبل خاص بالعجول التسمين (القطيع متمثل في 10 ابقار)

3-1- معلومات عن طلب القرض :

- الطبيعة القانونية :شخص طبيعي

- طبيعة الاستثمار جديد

3-2- تقديم المشروع :

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك في اطار القانون المدرج تحت رقم 108 بتاريخ 2011/02/23 ، لانشاء المستثمرات الفلاحية والحيوانية ، نقوم بدراسة تقنو اقتصادية للمشروع (مشروعة مستثمرة فلاحية لتربية الانعام) لسيد ب.ع بحيث هذاه الدراسة تعتمد على عناصر مهمة منها (تقنيات حديثة ، السوق ، التهيئة .....الخ)

علما ان مشروع المستثمرة الخاصة بالسيد ب.ع التي تقع بلدية محمد بوضياف ، دائرة بن سرور ولاية المسيلة حي المجلولة لها موقع استراتجي لانشاء مشروع المستثمرة الفلاحية تعتمد على اسس وقواعد متطورة نذكر (الري الفلاحي . البناء .عتاد .قطيع .زراعة وتهيئة ريفية) تتربع هذه المستثمرة على مساحة تقدر ب 10 هكتار 10 آر 5سنت آر، مع توفر الماء والكهرباء الريفية .

تكلفة المشروع قدرت ب 7.400.000دج

3-3 تقديم ملف القرض.

4 – مخطط التمويل

– قيمة المساهمة الشخصية :10% من المشروع وقدرت ب 7.40000 دج

- **قيمة قرض التحدي:** 90% وقدرت ب 6660000

– نوع الضمان: رهن حق الامتياز الممنوح من طرف الدلة زائد رهن العتاد الممول من المشروع.

5- تقديم المشروع

5-1 جدول رقم (1)قيمة المقتنيات :

المقتنيات	الوحدة دج	العدد	المجموع
بناء اسطبل لابقار الحلوب	2.200.000	01	2.200.000
بناء اسطبل للعجول التسمين	1.800.000	01	1.800.000
الابقار	000.340	10	3.400.000
المجموع			7.400.000

االمصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مكتب ناجي الخبير لدراسات

2-5 جدول رقم (2) تكاليف انتاج المشروع لسنة واحدة :

المبلغ دج	الكمية /العدد	السعر الوحدة دج	مشتريات
480.000,00	150ق	3.200,00	الأعلاف
150.000,00	مقدرة		المواد البيطرية
150.000,00	مقدرة		الاسمدة
576.000,00	02	24.000,00	المواد العضوية
180.000,00	450	400.00كلغ	بودرة الحليب
100.000,00	مقدرة		تكاليف غير مباشرة
1.636.000,00			**المجوع**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مكتب ناجي الخبير لدراسات

نلاحظ من خلال الجدول تكاليف الانتاج المتمثلة في الاعلاف ، المواد البيطرية والمواد العضوية وتكاليف اخرى قدرت ب1.636.000دج كتكلفة اولية لبداية المشروع .

3-5 جدول رقم (3) مداخيل المستثمرة :

المجموع	الكمية	السعر الوحدة دج	
2.250.000	10	000.225	العجول .
450.000	10715	42	الحليب
240.000	08	30.000.00	فضلا الابقار (Fumier)
2.940.000			**المجموع**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مكتب ناجي الخبير لدراسات

يمثل الجدول اعلاه مداخيل المستثمرة عند بداية انتاجها وتتمثل في العجول والحليب وفضلات الابقار وقدرت مجموع هذه المداخيل ب 2.940.000 دج.

4-5 جدول رقم (4) مداخيل المستثمرة المقدرة لخمس سنوات قادمة بنسبة 10%

القيمة دج	السنة
2.940.000	السنة الاولى
3.234.000	السنة الثانية
3.557.400	السنة الثالثة
3.913.140	السنة الرابعة
3.304.454	السنة الخامسة

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مكتب ناجي الخبير لدراسات

– فوائد المشروع (المستثمرة الفلاحية):

للحصول على قيمة الفائدة لسنة واحدة من الانتاج من خلال القانون الاتي :

فوائد السنة الاولى=مداخيل السنة الاولى – تكاليف السنة الاولى

1.304.000 = 1636000-2940000

تحصل المستثمر خلال سنة واحدة على فائدة قدرت ب 1.304.000 دج

الخاتمة :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين اهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك ابرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة اخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة .

حاولنا من خلال هذا البحث ابراز مدى اهمية التمويل للقطاع الفلاحي في انعاش الإقتصاد ودفع عجلة التنمية والتطرق الى ألية من آليات تمويل هذا القطاع التي تعد من اصعب المشاكل التي يواجهها ،من خلال ما مرت به البلاد منذ إستقلالها ،وصولا الى الرامج التنموية المتبعة في السنوات الاخيرة .حيث قام هذا البرنامج بمساعدة اللفلاحين وهذا من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم والنهوض بقطاع الفلاحة وتطويره وتحقيق الأكتفاء والأمن الغذائي،

اختبار فرضيات البحث

– تكمن اهمية اتمويل في نجاح السياسة المتبعة لان نجاح المسير في اختيار التمويل المناسب الذي يحقق اكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد لنجاح سياسة التمويل المنتهجة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

– إن عدم تشابه الضمانات المقدمة وهذا بإختلاف القروض ليس كطويل الاجل كالقصير الأجل وهذا من خلال المدة والمدة التأجيل اختلافهم واضحا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

– قرض التحدي اختيار مناسب لكثير من المسيرين للمستثمرات ويحقق عوائد جد حسنة من خلال دراستنا في مستثمرة ب.ع وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

النتائج

– قرض التحدي يعتبر من أدوات لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية التي لها نتائج جد حسنة

–إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي هذا القطاع الإستراتيجي بكل الوسائل وتحويله الى قطاع رئيسي. وإعطائه الأولوية.

– يمثل التمويل الفلاحي احد ماصدر نهوض وتطور القطاع الزراعي .

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض الى الزبائن الطالبة للقرض.

التوصيات :

على أساس الملاحظات أعلاه، يمكن أيضاً تلخيص أهم ما يمكن التوصية به في هذا المجال

اقامة برامج ومراكز نوعية وتأهيل لشباب وتشجيعهم

– تقديم تحفيزات للمستثمرات والمشرايع الناجحة

–زيادة تفعيل أليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي اكثر من الحكومة

الإحالات والمراجع:

1: جواد سعد العارف ، الاقتصاد الزراعي ، دار الراية لنشر والتوزيع ، ط1، عمان الاردن ، 2010،

2: وليد حميدي باشا ، دور السياسة الاتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (2000-2010) مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ن باتنة 2013-2014

3: احمد نعيمي ، عزاوي عمر ، انعكسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة واثره على السياسات الزراعية ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"22-2003/04/23 جامعة ورقلة

4: شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجازئر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2013

5: توفيق تمار ،أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الناشطة في القطاع الفلاحي والنشاط غير زراعي في المناطق الريفية –قروض الفلاحية في ولاية المسيلة نموذجا .مجلة افاق العلوم الادارة والاقتصاد العدد 04، 2018،

6: وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة فرع عين الملح

7: خليل خميس ، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 1 التاسع ، .1011، جامعة ورقلة

8: زبيري رابح ، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية ، مجلة العلوم الانسانية ، ، .العدد الثالث ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة

تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق

خامت سعدية، جامعة البويرة (الجزائر)، s.khamet@univ_bouira.dz
خيثر الهواري، المركز الجامعي بتيسمسيلت (الجزائر)، khiterhouari@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تصدير المنتجات الزراعية في الجزائر، باعتبار التصدير شكلا من أشكال التسويق الزراعي الدولي، وذلك لما له من أهمية كبيرة في تصريف فائض الإنتاج، والحصول على العملة الصعبة وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، نظرا للإمكانيات الطبيعية الكبيرة للجزائر في هذا المجال، ومن خلال دراسة تحليلية لبعض المعطيات بهذا الخصوص، توصلت الدراسة إلى مدى ضعف استغلال الجزائر لإمكانياتها، من خلال مساهمة جد ضعيفة للصادرات من المنتجات الزراعية في الصادرات الكلية.

الكلمات المفتاحية: التصدير، التسويق الزراعي، التسويق الدولي.

ABSTRACT:

This study aims to examine the reality of the export of agricultural products in Algeria, considering that export is a form of international agricultural marketing,This is because of its great importance in discharging excess production, obtaining hard currency and thus achieving a balance in the balance of payments and the trade balance, Given the great natural potential of Algeria in this field, and through an analytical study of some data in this regard.

The study found the extent of Algeria's exploitation of its potential, through a very weak contribution of exports of agricultural products to total exports.

Keywords: export, agricultural marketing, international marketing.

المقدمة:

تعتبر التنمية مقصدا تسعى لتحقيقه كل البلدان في العالم، وبصفة خاصة التنمية الاقتصادية التي تتحقق بعدة عوامل من أهمها تنمية الصادرات، حيث يعد التصدير أداة تحقق من خلالها الدولة (ممثلة في

مؤسساتها) مداخيلا بالعملة الصعبة، لذا يعد من الأشكال المفضلة للمؤسسات لدخول الأسواق الدولية، بالمقابل يظهر دور القطاع الزراعي كقطاع هام لتنويع الاقتصاد الجزائري والنهوض به، وبصفة ذات أهمية أكثر يعتبر تنويع الصادرات خارج المحروقات مسعى الدولة الجزائرية في ظل انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمي، من خلال التصدير من المنتجات الزراعية، وضرورة بناء قاعدة مؤسساتية ذات قدرات انتاجية في مجال المنتجات الزراعية وقادرة على المنافسة في السوق الدولي، وفرض نفسها هناك، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تصدير المنتجات الزراعية في الجزائر كشكل من أشكال الدخول للسوق الدولي؟

وكمحاولة للإجابة على هذه الاشكالية يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- **ف1: يعد مستوى تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية ضعيفا ولا يرقى للمستوى المطلوب؛**
- **ف2: يعود ضعف الصادرات الزراعية الجزائرية إلى ضعف الإنتاج الزراعي.**

ولدراية الموضوع واختبار الفرضيات تم الوقوف على النقاط التالية:

أولا: مفهوم التصدير، كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي؛

ثانيا: واقع تصدير المنتجات الزراعية في الجزائر؛

ثالثا: تحديات الزراعة الجزائرية وآفاق تطويرها.

أولا: مفهوم التصدير، كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي

1. **مفهوم التسويق الدولي:** هناك عدة تعريفات للتسويق الدولي، فقد عرّف على أنه أداء الأنشطة التجارية التي تساعد على تدفق منتجات المؤسسات إلى المستهلكين في أكثر من دولة واحدة،[1] فهو يشمل جميع الأنشطة الخاصة بتحديد احتياجات المستهلكين في أكثر من سوق واحدة، ثم العمل على إشباع تلك الاحتياجات بإنتاج المنتجات التي تتلاءم معها،[2] بينما عرفته الجمعية الأمريكية للتسويق على أنه عملية دولية لتخطيط وتسعير وترويج وتوزيع المنتجات لخلق التبادل الذي يحقق أهداف المؤسسات والأفراد،[3] يعتبر هذا التعريف شاملا فهو يمتد من عملية تخطيط إلى تسعير وترويج وتوزيع المنتجات من سلع وخدمات، لتحقيق أهداف المؤسسة والأفراد، وهو نفس ما ذهب إليه كوتلر فليب في تعريفه للتسويق الدولي أنه لا يعدو كونه عبارة عن نشاط تسويقي مبتكر للبحث عن المستهلك القانع في سوق تتميز بالتفاوت والتعقيد، والوصول إلى هذا المستهلك وإشباع رغباته،[4] وعليه فالتسويق الدولي لا يختلف عن

التسويق المحلي كثيرا، فقط الاختلاف في البيئة (السوق الدولي)، الذي يمتاز بالتعقيد أكثر، لذا يمكن القول أن التسويق الدولي هو مجموع الأنشطة التسويقية من تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع للسلع والخدمات في أكثر من سوق دولي التي تمتاز بالتعقيد، من خلال اكتشاف حاجات ورغبات المستهلكين والعمل على إشباعها، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة والأفراد.

2. **أشكال دخول الأسواق الدولية:** من الأشكال الأكثر شيوعا لدخول الأسواق الدولية ما يلي:[5]

- ✓ **التصدير:** ويعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية، وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية بغرض تحقيق أهداف المؤسسة.
- ✓ **الاتفاقيات التعاقدية:** وهي عبارة عن ارتباط طويل الأجل بين مؤسسة دولية ومؤسسة في دولة أخرى مضيفة، يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا وحق المعرفة من الأولى إلى الثانية دون أي استثمارات لأصول مادية من طرف المؤسسة الأم، ومن أكثرها شيوعا:

- التراخيص وهي طريقة بسيطة لدخول الأسواق الدولية، حيث أن مانح الترخيص يدخل في اتفاق مع المرخص له في دولة أجنبية، يسمح له باستخدام عملية إنتاجية أو علامة تجارية أو براءة اختراع مقابل مبلغ أو امتياز معين.
- عقود تسليم المفتاح: وهو عقد يتم بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، يقوم خلالها الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، ليتم تسليمه بعدها للطرف الثاني، ويتميز هذا النوع بأن تقوم الدولة المضيفة بدفع أتعاب الطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع، كما تتكفل بتكلفة الحصول على التجهيزات والآلات والنقل والبناء.
- عقود التصنيع: اتفاقية بين مؤسسة دولية وأخرى محلية يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف الثاني نيابة عن الأول بإنتاج منتج معين، ويتحكم الطرف الأجنبي بإدارة عمليات المشروع.
- عقود الإدارة: ترتيبات قانونية يتم بمقتضاها أن تقوم المؤسسة الدولية بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين، في دولة مضيفة لقاء عائد.

- صفقات التعاقد من الباطن: اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف بموجبها (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة أو مكونات أساسية خاصة بسلعة ما للطرف الأول الذي يقوم باستخدامها في عمليات انتاج سلعة في شكلها النهائي.

✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر**: ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروع للتسويق، البيع، التصنيع والإنتاج...وهو نوعان الاستثمار المشترك والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

✓ **التحالفات الإستراتيجية** ويقصد بها إحلال التعاون محل المنافسة، والتي تؤدي إلى التعاون والسيطرة على المخاطر والتهديدات والمشاركة في الأرباح.

✓ **مفهوم التصدير**: يعتبر التصدير تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمون في البلد، كما تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد،[6] حيث يختلف مفهوم التصدير عن مفهوم التسويق الدولي، فالمؤسسة التي تنتهج استراتيجية التصدير لا يعني أنها دخلت مفهوم التسويق الدولي بمفاهيمه الواسعة، فالتصدير بأنواعه (مباشر وغير مباشر) ما هو إلا استراتيجية محدودة ضمن التسويق الدولي، تضمن انتقال المنتجات من سوق داخلية إلى أخرى خارجية.[7]

وهناك نوعان من المصدرين حسب مستوى نشاط المؤسسة وهما:[8]

- **المصدر السلبي (العرضي)**: يخص المؤسسات التي تعتبر التصدير ما هو إلا تصريف الفائض الحاصل في الإنتاج، أو هو نشاط غير متوقع للمؤسسة، وذلك قد يكون عن طريق الحد الأدنى من تلبية الطلبات الدولية التي تتعامل معها حسب الطلب أو بالمناسبات.

- **المصدر الإيجابي (النشيط)**: يخص تلك المؤسسات التي لديها رغبة وعزيمة مؤكدة لاختراق الأسواق الدولية، وذلك قد يكون عن طريق التلبية المنتظمة للطلب على منتجات المؤسسة في الأسواق الدولية، قصد توسيع أنشطتها، ويعتبر التصدير بالنسبة لهذه المؤسسات نشاطا رئيسيا وهام ويتم تخصيص هياكل خاصة به في شكل مصالح وأقسام.

وعليه فالمصدر الإيجابي النشيط هو المرغوب حيث تسعى هذه المؤسسات إلى اختراق الأسواق الدولية وتوسيع أنشطتها من خلال خلق الطلب على منتجاتها في السوق الدولي

والحفاظ عليه، عكس المصدر السلبي الذي يكتفي بالتصدير فقط عند وجود فائض للإنتاج، فنشاطه التصديري غير مستمر.

➢ هناك نوعين من التصدير وهما:

- **التصدير المباشر**: ويخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب، فتفض التكفل المباشر بعملية التصدير،[9] حيث يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، ويستخدم التصدير المباشر على نطاق واسع لأنه يمثل بالنسبة للمؤسسة طريقة سهلة وسريعة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية والهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف،[10] كما تتميز بإعطاء فرصة أوسع للمؤسسة بالاحتكاك بالأسواق الأجنبية، وتتطلب زيادة أكثر في الاستثمارات، وأرباح أكبر ومخاطر أكبر،[11] ويتم التصدير المباشر عن طريق قسم التصدير المحلي، فرع الجمعيات الدولية، ممثلي المبيعات المتجولين، الوكلاء أو الموزعين الأجانب.[12]
- **التصدير غير المباشر**: تعد الطريقة الأكثر شيوعا لدخول الأسواق الدولية، إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة عملية التصدير بنفسها، وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية،[13] وهو طريقة شائعة للاستخدام، حيث لا تتولى المؤسسات المنتجة عملية التصدير للأسواق الخارجية، وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد، تطبقه المؤسسات حديثة العهد بالتصدير، لأنها تتضمن أقل مخاطرة، والوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي،[14] ويعتمد التصدير غير المباشر على الوسطاء المستقلين المتمثلين في:التاجر المصدر، وكالة التصدير المحلية، المنظمة التعاونية، مؤسسة إدارة التصدير.[15]
- للتصدير مزايا تجعله مفضلا عن الأشكال الأخرى لدخول السوق الدولي بالنسبة للمؤسسات تتمثل في:[16]
- التصدير يجنب المؤسسة تكاليف انشاء عمليات التصنيع في دولة أجنبية؛
- يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا؛
- يعد التصدير طريقة مناسبة للحصول على الخبرة الدولية؛
- لا يتطلب التصدير رأس مال كبير مقارنة بالبدائل الأخرى.

➢ كما للتصدير حدود وعيوب، تتمثل في:[17]

- قد لا يكون التصدير من الدولة الأم ملائما إذا كان هناك مواقع لتصنيع المنتج بتكلفة أقل في الخارج؛
- في حالة ارتفاع التكاليف الخاصة بالنقل، تصبح طريقة التصدير غير اقتصادية وخاصة للمنتجات كبيرة الحجم؛
- من أهم عيوب التصدير حواجز التعريفة الجمركية التي تعيق المؤسسات عن عملية التصدير.

3. **أهمية الصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية:** يبرز دور وأهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية، وذلك لعجز الموارد المحلية لتمويل التنمية، ويتمثل دورها فيما يلي:[18]

- **توسيع القاعدة الاقتصادية:** يؤدي ضيق السوق المحلي وضعف القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع إلى ضيق النشاط الاقتصادي، لذلك يتم اللجوء إلى توسيع السوق المحلي بمختلف الوسائل من إعادة توزيع الدخل وتخفيض الضرائب وغيرها، فالأسواق العالمية تمثل مجالا لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي، فهي تعتبر عاملا أساسيا في توسيع القاعدة الاقتصادية في المجتمع عن طريق جذب المزيد من العملات الأجنبية، كما تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج الذي يخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي، وينتج عن هذا زيادة في الدخل الوطني وزيادة في فرص العمالة.
- **توفير رؤوس الأموال:** تسهم التجارة الخارجية في توفير رؤوس الأموال الإنتاجية (آلات، معدات...الخ) التي تستخدم في المشروعات، مما يؤدي على ارتفاع الدخل الوطني.
- **تدعيم النمو الاقتصادي:** تشجيع الصادرات يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد من خلال التحسين في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة في مختلف جوانبها.
- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتدعيم مركز العملات المحلية بين العملات الأجنبية:** حيث صاحب زيادة الواردات في الدول النامية بمعدل أكبر من زيادة صادراتها ظهور عجز في موازين مدفوعاتها، مما يؤدي إلى إضعاف مركز العملة المحلية من حيث قابليتها للتحويل، وتدعيم مركز العملة المحلية لا يكون إلا بمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، لذا فتنمية الصادرات أهم وسائل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وإيقاف تدهور قيمة العملة في المجال الدولي.

4. **مفهوم التسويق الزراعي الدولي:** هناك عدة تعريفات له، حيث يعرف التسويق الزراعي على أنه "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها، من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"،[19] شمل هذه التعريف كافة الجهود من إنتاج المنتجات الزراعية إلى استهلاكها، وفي نفس السياق عرفت الأمم المتحدة

التسويق الزراعي أنه" العملية التي يتم بواسطتها جلب الغذاء من مناطق إنتاجه إلى المستهلكين الذين يتناولونه"،[20] اعتبر هذا التعريف أن التسويق الزراعي موجه للمستهلك النهائي بشكل أساسي، وهناك من عرفه بالأخذ بالاعتبار شكل المنتج، أنه "انجاز الأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها وبأي شكل كان إلى المستهلك الأخير"،[21] اعتبر هذا التعريف أن المنتجات الزراعية في التسويق الزراعي تشمل عمليات تغيير أشكال المنتجات في طريقها إلى المستهلك النهائي، بين ذهب آخرون إلى اعتبار التسويق الزراعي علم قائم بذاته وأنه مجموعة من العلوم والقوانين والنظريات المتصلة بنقل ملكية المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك.[22]

فالتسويق الزراعي يشمل جميع الوظائف والخدمات المرتبطة بعملية انتقال المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية من منتجها الأولي إلى مستهلكها النهائي، مرورا بما يمكن أن يجري عليها من عمليات تصنيعية أو تجهيزية،[23] كما يوضحه الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): قنوات تسويق المنتجات الزراعية في صورتها المجهزة وغير المجهزة

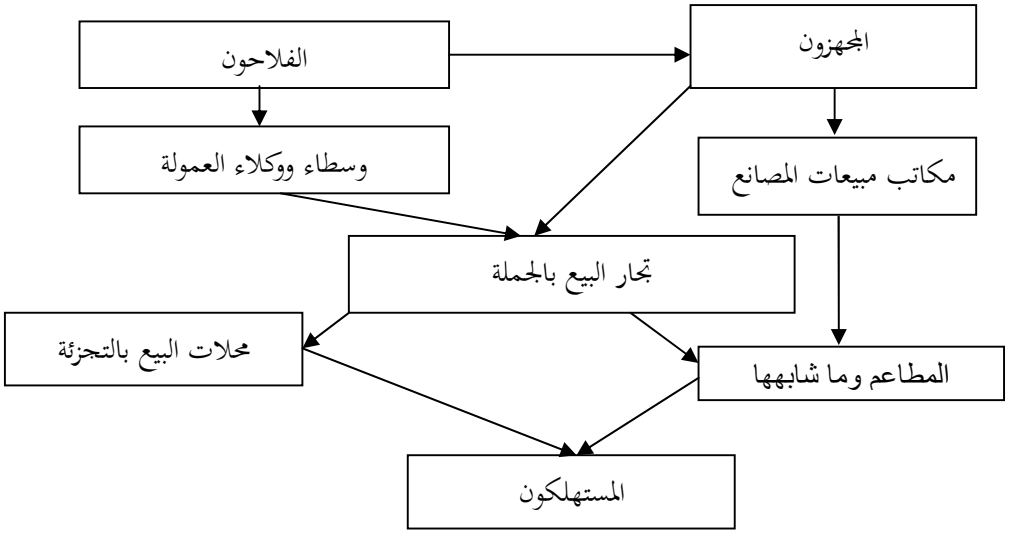

المصدر: سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص 170.

وبناء على ما سبق يمكن اعتبار التسويق الزراعي مجموع الأنشطة التجارية والجهود التي تتضمن عملية انتقال المنتجات الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية، في شكلها الطبيعي أو مرورا بما يمكن أن يطرأ عليها من عمليات تصنيع أو تجهيز، من منتجها الأولي إلى مستهلكها النهائي.

5. **خصائص التسويق الزراعي في السوق الدولي**: لقد تم وضع سياسة التبادل الدولي للمنتج الزراعي في ظل قوانين المنظمة العالمية للتجارة، حيث يهدف اتفاق الزراعة لمنظمة التجارة العالمية الذي تم ابرامه في إطار جولة أورغواي التفاوضية (1986-1993)، إلى إقامة نظام للتجارة في مجال المنتجات الزراعية مستند إلى قوى السوق، وقد تم التوصل إلى التزامات منظمة تتمثل في:[24]

- الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي، والمنافسة في التصدير، وقد تم وضع اتفاق الزراعة أربعة عناصر رئيسية للإصلاح الزراعي في عالم التجارة الحرة؛
- تحويل جميع الإجراءات الحدودية غير الجمركية إلى تعريفات جمركية مثبتة، وتخفيض الحواجز الجمركية بنسبة 36%؛
- تخفيض مستوى الدعم المقدم للإنتاج الزراعي سواء اتخذ شكل دعم لسعر السوق، أو مدفوعات مباشرة للمنتجين، أو دعم للمدخلات ويلزم أن تقدر دول الأعضاء تدابير الدعم الداخلي كميا باستخدام (المقياس الكلي للدعم)؛
- تخفيض مستوى دعم الصادرات الزراعية بنسبة 21% من حيث حجم الصادرات المدعمة، وتخفيض نسبة 36% من مصروفات الميزانية على هذه الصادرات (14 % و24% على التوالي في حالة البلدان النامية.
- وعليه يعد اتفاق الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة يمس كل ما له علاقة بالقطاع الزراعي، سواء على مستوى المؤسسات أو الحكومات، مما يلزم المؤسسات الراغبة في التوجه للسوق الدولي عن طريق التسويق الزراعي فهم هذا الاتفاق وما ينبثق عنه من امتيازات والتزامات.

ثانيا: واقع تصدير المنتجات الزراعية في الجزائر

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر من القطاعات المهمة بالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تملكها، وتعد الصادرات من المنتجات الزراعية من أهم الوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لما تساهم في تحقيقه من توازن في ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل الوطني، وللوقوف على واقع تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية لا بد من التعريج أولا على الامكانيات التي تمتلكها الجزائر وواقع استغلال هذه الامكانيات في الواقع.

1. **الامكانيات الزراعية للجزائر:**

تعتبر الجزائر ذات إمكانيات كبيرة في ما يخص الإمكانيات الطبيعية الخاصة بالزراعة، والمساحة الشاسعة، وتنوع المناخ، وفرة اليد العاملة، ويبين الجدول رقم (1) نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية في الجزائر.

الجدول رقم (1): المساحة المزروعة نسبة إلى المساحة الكلية في الجزائر (ألف هكتار)

المساحة الكلية	المساحة المزروعة	النسبة%
2381741.10	8461.87	0.35

المصدر: معد اعتمادا على: معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 35، السودان، 2015، ص 6.

بالنظر للمساحة الشاسعة للجزائر تبقى المساحة المزروعة جد منخفضة قدرت ب 0.35%، والتي تعد غير كافية حتى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، مما يدعو إلى أهمية توسيع استغلال الأراضي الزراعية واستصلاحها.

عند الحديث عن الإمكانيات الزراعية تظهر أهمية المورد البشري ومدى تواجده في الأرياف، التي تعتبر مراكز لتطوير قطاع الزراعة في الجزائر، والجدول رقم (2) يبرز عدد سكان الريف نسبة إلى العدد الإجمالي للسكان.

الجدول رقم (2): عدد سكان الريف نسبة إلى العدد الكلي للسكان في الجزائر

السنوات	عدد السكان الكلي	عدد سكان الريف	النسبة%
2015	39500000	9792000	24.78
2019	41000000	11000000	26.82

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 35، السودان، 2015، ص 3.

Omar bessaoud et al, rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, 2019, p6.

حيث تعتبر نسبة السكان في الريف مهمة جدا لتطوير قطاع الزراعة في البلاد، وقد تم تسجيل نسبة منخفضة لسكان الريف في الجزائر، والتي لا تتعدى نسبتهم 25% من مجموع عدد السكان سنة 2015، ويعود ذلك إلى الهجرة من الأرياف التي تعاني منها الجزائر خاصة في سنوات العشرية السوداء، وخلال سنوات تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر، وهذا ما يدعوا إلى تشجيع الهجرة المعاكسة نحو الأرياف عن طريق تطوير القطاعات الإستراتيجية فيها كالتعليم والصحة، والعمل على دعم سكان الأرياف من

خلال برامج تشجع السكان على البقاء والعمل في الزراعة، في سبيل تطوير والنهوض بهذا القطاع، كما يمكن ملاحظة ارتفاع هذه النسبة إلى حدود 27% من العدد الكلي للسكان سنة 2019.

وفي ذات السياق، تبرز أهمية توفير اليد العاملة، في القطاع الزراعي، التي تعتبر ذات أهمية كبيرة، باعتبار المورد البشري هام جدا في النهوض بهذا القطاع الهام، والجدول رقم (3) يبرز نسبة القوى العاملة في الزراعة نسبة إلى العدد الكلي لليد العاملة في الجزائر.

الجدول رقم (3): عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي نسبة إلى عدد القوى العاملة الكلية في الجزائر (ألف نسمة)

القوى العاملة الكلية	القوى العاملة في الزراعة	النسبة %
11453	2550.60	22.27

المصدر: معد اعتمادا على: معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 35، السودان، 2015، ص 3.

لا تتعدى في الجزائر نسبة العاملين في القطاع الزراعي 22.5% من مجموع اليد العاملة، لذا من المهم جدا تشجيع القوى العاملة على التوجه لهذا القطاع الهام، وذلك عن طريق وضع تحفيزات وامتيازات للعاملين فيه.

1. واقع الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية:

حتى يتم تحليل الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية، لا بد من الوقوف أولا على الصادرات والواردات الجزائرية بشكل عام وتطورها خلال الفترة 2014-2019، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4): الصادرات والواردات الجزائرية (2014-20219)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات الكلية	58580	51702	46727	45957	46330	41934
الصادرات الكلية	60054	34668	28883	34763	41797	35823
الميزان التجاري	4306	17034-	17844-	11194-	4532,89-	6110,5-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Ministere des finances, direction general des douanes, statistiques du commerce exterieure de l'algerie, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

الشكل رقم (2): تمثيل بياني لتطور الصادرات والواردات الجزائرية الكلية (2014-2019)

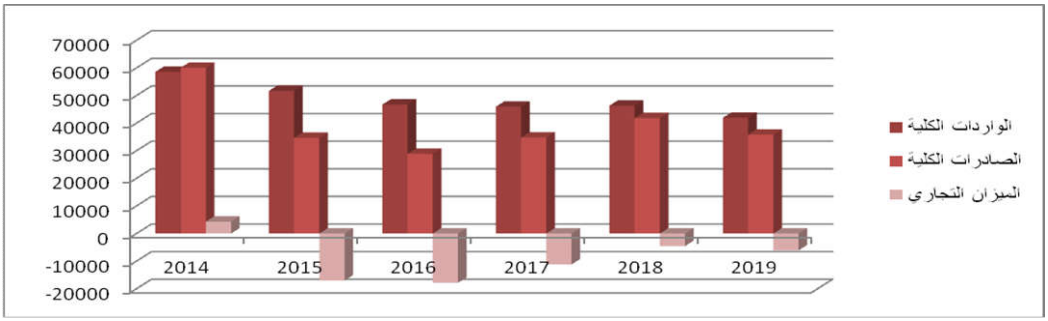

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4).

بشكل عام تم تسجيل عجز في الميزان التجاري الجزائري بدء من سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات بداية من سنة 2014، مما شكّل أزمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري الريعي، ليتم تسجيل بعدها انخفاض في قيمة الواردات في إطار تنفيذ توصيات الحكومة بتقليل الاستيراد، ونتيجة لذلك تم تحقيق انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري إلى غاية 2019.

الجدول رقم (5): الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر خلال (2014-2019)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات الزراعية	11005	9316	8224	8437	8573	8072
الصادرات الزراعية	323	235	327	348	373	407,86
الميزان التجاري	10682-	9081-	7897-	8089-	8200-	7664,14-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Ministere des finances, direction general des douanes, statistiques du commerce exterieure de l'algerie, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

الشكل رقم (3): تمثيل بياني لتطور الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2014-2019)

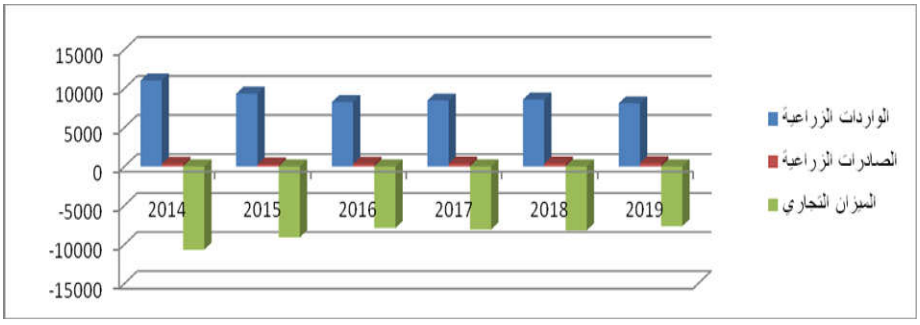

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5).

فيما يخص المنتجات الزراعية (الغذائية) تم تسجيل عجز في الميزان التجاري لها، نتيجة ارتفاع قيمة الواردات الزراعية مقابل انخفاض قيمة الصادرات منها، مع ملاحظة انخفاض قيمة العجز نتيجة انخفاض قيمة الواردات في إطار مساعي الحكومة للتحكم في الاستيراد وليس نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات.

الجدول رقم (6): تطور قيمة الواردات الزراعية نسبة للواردات الكلية في الجزائر (2014-2019)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات الكلية	58580	51702	46727	45957	46330	41934
الواردات الزراعية	11005	9316	8224	8437	8573	8072

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Ministere des finances, direction general des douanes, statistiques du commerce exterieure de l'algerie, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

الشكل رقم (4): تمثيل بياني لقيمة الواردات الزراعية نسبة للواردات الكلية خلال الفترة (2014-2019)

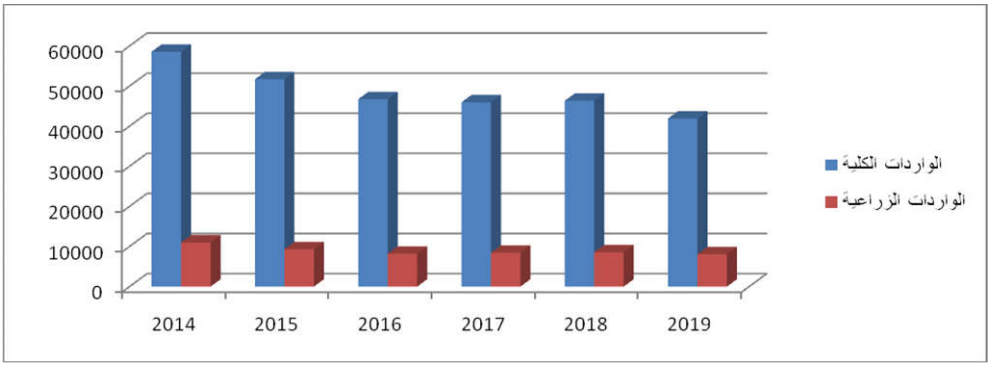

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (6).

فيما يخص نسبة مساهمة الواردات الزراعية من المنتجات الغذائية إلى الواردات الكلية للجزائر فهي في حدود 18% إلى 19 % خلال سنوات الدراسة، وهي نسبة كبيرة نوعا ما بالنظر للامكانيات التي تملكها الجزائر لتطوير هذا القطاع.

الجدول رقم (7): تطور قيمة الصادرات الزراعية نسبة للصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات الكلية	60054	34668	28883	34763	41797	35823
الصادرات الزراعية	323	235	327	348	373	407,86

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Ministere des finances, direction general des douanes, statistiques du commerce exterieure de l'algerie, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

الشكل رقم (5): تمثيل بياني يظهر تطور قيمة الصادرات الراعية مقارنة بالصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (2014-2019)

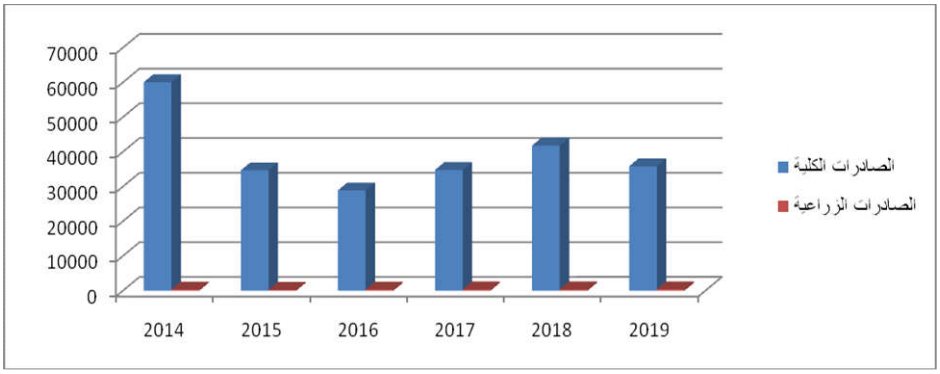

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (7).

مع انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية الكلية بانخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2015-2019، تم تسجيل مساهمة ضعيفة جدا من الصادرات الزراعية من المنتجات الغذائية في الصادرات الكلية، حيث لم تصل نسبة المساهمة 2% طيلة 12 سنة (2007-2019)، ويبرز الجدول رقم (8) هذه النسبة في كل سنة من سنوات الدراسة.

الجدول رقم (8): نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية للجزائر (مليون دولار أمريكي)

السنوات	متوسط 2007 -2011	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة المساهمة	0.62	1.49	1.74	0.68	1.13	1.00	0.89	1.1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 35، السودان، 2015، ص 196.

Ministere des finances, direction general des douanes, statistiques du commerce exterieure de l'algerie, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019.

ثالثا: تحديات الزراعة الجزائرية وآفاق تطويرها:

1. تحديات تصدير المنتجات الزراعة الجزائرية:

سبب ضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من المنتجات الزراعية الغذائية، ضرورة أن المنتجات الزراعية الجزائرية الطازجة هي التي بإمكانها الحصول على امتيازات تفضيلية، كالنضج المبكر بأشعة

الشمس، والقرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية، لكن هذه الامتيازات واجهتها صعوبات في عملية التصدير، تتمثل في:[25]

- التعريفات الباهظة المطبقة من قبل مجهزي السفن الأجانب، الذين يتعاملون بتعريفات خاصة بالصادرات انطلاقا من الجزائر، والتي تعتبر أكثر التعريفات المعمول بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- الصعوبات المواجهة على مستوى الموانئ والمطارات الجزائرية التي لا تتوفر على أماكن مجهزة لتصدير المنتجات الطازجة، كمخازن التبريد، ما يعرقل عمليات تصدير المنتجات الزراعية؛
- باستثناء الصعوبات البيئية، فإن المجال الفلاحي لازال يعاني من مختلف العراقيل الداخلية، تخص طريقة التنظيم والانقطاع المستمر عن الأسواق الدولية، كغياب أو نقص نماذج التنظيم المتبادل (تعاونيات الإنتاج، التموين، الجمع والتوزيع)، بالإضافة إلى نقص الضبط في قطاع البيع بالجملة للفواكه والخضروات، مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج تبعا لكل إنتاج مفرط دوريا مما يؤثر على الأسعار.

2. **مخطط " FLAHA " للنهوض بقطاع الزراعة في الجزائر:** تحت شعار تحدي لتحقيق الأمن الغذائي بنموذج جديد للنمو، أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برنامجا وطنيا تسعى من خلاله لتحقيق النمو في ثلاث قطاعات هامة من القطاع الزراعي الجزائري، تتمثل في الزراعة والثروة الحيوانية، قطاع الغابات، الصيد وتربية الأحياء المائية، كما قامت الوزارة بتحديد أهداف سياستها بالأرقام، تمثلت هذه الأهداف في:[26]

- متوسط نمو زراعي بـ 5%؛
- قيمة الإنتاج الزراعي 4300 مليار دولار؛
- معدل تشجير 13%؛
- تخفيض الواردات بـ 2 مليار دولار؛
- زيادة الصادرات 1.1 مليار دينار؛
- خلق مليون وخمس مائة ألف (1500000) منصب شغل.

عمدت الجزائر من خلال هذا المخطط إلى وضع أهداف تخص مجالات مختلفة من القطاع الزراعي، كتحقيق نمو في الإنتاج الزراعي، وبالتالي التحقيق الاكتفاء الذاتي مما يؤدي إلى تخفيض الواردات من المواد

زراعية والغذائية، والعمل على زيادة الصادرات، مما يساعد في خلق مناصب شغل عن طريق ما توفره هذه الأنشطة الإنتاجية الزراعية والتصديرية في فتح مناصب عمل.

الخاتمــة:

تعد الصادرات من أهم ما يمكن أن تعتمد عليه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك نظرا لآثار الاقتصادية الإيجابية التي تنجم عنها، النمو والزيادة في الدخل القومي، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، والتوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي تدعيم مركز العملة المحلية وإيقاف تدهور قيمتها، إضافة إلى توسيع القاعدة الاقتصادية، وتوسيع الإنتاج لتلبية الطلب الأجنبي، وبالتالي زيادة فرص التشغيل، وتحسين الدخل الفردي، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، في حين تعد الصادرات الزراعية ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ما تحققه من تنويع اقتصادي، يضمن الاستغلال الأمثل للموارد، وبناءا على ما سبق يمكن الوصول إلى ما يلي:

- ✓ رغم الإمكانيات في القطاع الزراعي للجزائر التي تفوق إمكانيات العديد من الدول العربية والدول العالم، إلاّ أن استغلالها يبقى محدودا جدا، ويبقى على السلطات الجزائرية العمل على الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات في سبيل النهوض بالقطاع الزراعي خاصة مع تهاوي أسعار المحروقات، والتوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق تنويع مداخيله من جهة، والعمل على تقليل الواردات من جهة أخرى في ما يخص المواد الزراعية والغذائية، عن طريق إنتاجها محليا وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتوجه للتصدير.
- ✓ تم إثبات الفرضية الأولى حيث يعد مستوى تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية ضعيفا ولا يرقى للمستوى المطلوب، وقد أثبتت الاحصائيات ذلك
- ✓ تم إثبات جزئي للفرضية الثانية حيث يعود ضعف الصادرات الزراعية الجزائرية إلى ضعف الإنتاج الزراعي وقلته نتيجة ضعف استغلال الامكانيات الطبيعية والبشرية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، كما يعد كمل من نقص التجهيزات الملائمة في الموانئ كغرف التبريد للمنتجات الزراعية الطازجة والتعريفات الباهض من طرف مجهزي السفن للتصدير إضافة إلى مشاكل أخرى تشكل أسبابا لضعف قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية.

بناء على ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة أن تقوم الجزائر بنهضة حقيقة في المجال الزراعي إذا ما أرادت تحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تمتاز بها الجزائر في المجال الزراعي من المساحة الشاسعة وتنوع المناخ وقرب الأسواق الأوربية والإفريقية، بالإضافة للقوة العاملة الهامة الموجودة؛
- ✓ دعم الأرياف وتطوير الحياة المعيشية فيها، وذلك لدفع السكان على البقاء في الأرياف، وتشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف، من خلال توفير كل متطلبات الحياة ومختلف المرافق؛
- ✓ تشجيع المؤسسات العاملة في مجال الزراعة والمنتجات الغذائية على تسويق منتجاتها خارج الوطن، وتدعيمها لتصريف منتجاتها في الأسواق الدولية، عن طريق عمليات التصدير، سواء باستخدام التصدير المباشر أو غير المباشر؛
- ✓ ضرورة اعتماد المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي على مزيج تسويقي يتلاءم والسوق الدولي الذي توجه له منتجاتها، وذلك بامتلاكها المعلومات الكافية عن السوق ومختلف متغيراته، خاصة البيئة الخارجية التي تمتاز بالتعقيد، وهنا يبرز دور الدولة لتوفير نظام معلومات متكامل وإتاحته لمختلف المؤسسات لتسهيل عمليات تصدير منتجاتها للخارج، خاصة وأن معظم المؤسسات الجزائرية إما متوسطة، أو صغيرة أو مصغرة، وهي ذات خبرة محدودة في السوق الدولي مع ضعف إمكانياتها المادية؛
- ✓ تشجيع الفلاحين والمؤسسات العاملة في الزراعة على إقامة التعاونيات الزراعية، في تصدير وتصريف فائض إنتاجها.

الإحالات والهوامش:

[1] رماس محمد أمين، سياسة التسويق الدولي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التكنولوجيات الحديثة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص 15.

[2] قرينات اسماعيل، أهمية المزيج التوسيقي الدولي في أداء النشاط التسزيقي الدولي للمؤسسات، مذكرة ماجستير، جاعمة البليدة، 2005، ص 17.

[3] رماس محمد أمين، سياسة التسويق الدولي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التكنولوجيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] قرينات اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[5] المرجع نفسه، ص ص:37-38.

[6] حين نوارة، استراتيجية التصدير وإجراءات التنمية في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى ، ص 02.

[7] اسماعيل قرينات، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[8] رماس محمد أمين، دراسة اختراق المؤسسة الجزائرية للأسواق الدولية، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 128.

[9] المرجع نفسه، ص 129.

[10] بهلول مقران، علاقة الصادرات بنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص 8.

[11] رماس محمد أمين، دراسة إختراق المؤسسة الجزائرية للأسواق الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[12] محمود جاسم الصميدعي، استراتيجية التسويق، ط2، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 276.

[13] اسماعيل قرينات، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[14] بهلول مقران، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[15] رماس محمد أمين، دراسة إختراق المؤسسة الجزائرية للأسواق الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[16] غول فرحات، التسويق الدولي، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 192.

[17] المرجع نفسه، ص 192.

[18] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص26.

[19] محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 17.

[20] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص 168.

[21] المرجع نفسه، ص 167.

[22] عبد الحق بن تفات، دور التسويق الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 185.

[23] سليمان دحو، المرجع نفسه، ص 169.

[24] المرجع نفسه، ص 208.

[25] بنيني محمد، تصدير المنتجات الطازجة، منشور المركز الوطني للسجل التجاري، وزارة التجارة، الجزائر، 2015، ص ص:20، 21.

[26] www.minagri.dz: ministère d'agriculture du développement rural ; plan d'action FLAHA 2019 ; 2016 .

سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي

معمري نارجس ، جامعة البويرة (الجزائر)، n.mameri @univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

عملت الجزائر على تطوير القطاع الفلاحي نظرا لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي والتخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، قدرته على تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الأمن الغذائي. لذاك قامت الجزائر بتخصيص صناديق دعم متنوعة تم برمجتها وفقا لأهداف مخطط التنمية الفلاحية الذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة فيها لهذا المخطط، بالإضافة إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي باعتبارها رؤية جديدة للحكومة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي في إطار الخطة الخماسية للتنمية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية الريفية، التنمية الفلاحية، التجديد الفلاحي، التجديد الريفي.

Abstract :

Algeria has worked to develop the agricultural sector in view of its role in supporting the national economy, increasing domestic product and getting rid of economic and social problems, its ability to improve the standard of living and achieve food security. Therefore, Algeria has allocated various support funds that have been programmed according to the objectives of the agricultural development plan that works to support and assist farmers and provide them with the necessary funds to achieve the desired goals for this scheme, in addition to the policy of agricultural and rural renewal as a new vision of the Algerian government to revive the agricultural sector within the framework of the five-year plan For development.

Key words: Agricultural Sector, Rural Development, Agricultural Development, Agricultural Renewal, Rural Renewal.

المقدمة:

يشكل القطاع الفلاحي من أهم مرتكزات ودعائم أي اقتصاد، وهو أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوة العاملة، فضلا عن أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع.

تتميز السياسات الفلاحية المنفذة في الجزائر في العقود الماضية بعدم الاستمرارية، فقد اتسمت فترة الستينات بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج، أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة، وتحرير النظام وانسجام الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات ورغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع، حيث أن الألفية الجديدة تشهد العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع ومساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد.

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا وطرحها في التساؤل الآتي:

كيف يتم تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي؟

يمكن معالجة إشكالية البحث من خلال المحاور التالية:

أولا– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛

ثانيا– وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛

ثالثا– الآليات الحديثة في تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أولا– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كمسعى لتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية بغية الرقي إلى مستوى يتواءم ومتطلبات المنافسة الدولية.

1. مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى رقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[1]

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أساسه إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

كما يمكن حصر أهم أهدافه فيما يلي:[2]

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه؛
- الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية؛
- إبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير؛
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار؛
- تحسن ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

2. محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يتمحور هذا المخطط حول سلسة التدابير في مختلف الميادين من بينها ما يلي:[3]

أ. **المحور الأول:** البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكييف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي التكييف، النقل، التخزين
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

ب. **المحور الثاني:** برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛

- برنامج الحماية وتنمية المناطق السهبية؛
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء

3. طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: حسب ما ورد في المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 فإن هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير، وهي بذلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية عبر ما يلي:

أ. دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها: في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل التصدير؛

ت. تكييف أنظمة الإنتاج: هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاميان الاقتصاديين الأساسيين، ويستمد هذا النظام ميزاته في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين. ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه؛

ث. استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان، هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع؛

ج. البرنامج الوطني للتشجير: إضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود فإن أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية، وكذا توفير مناصب شغل.

ح. استصلاح الأراضي بالجنوب: تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية. أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص

للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب سستواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

ثانيا– وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

ترتكز برامج التنمية الفلاحية على مجموعة من وسائل التأطير المالية والتقنية معدلة للبعض ومحفزة للبعض حتى تصبح متلائمة ومتطلبات إنجاز الأهداف المحددة:[4]

1. الآلية المالية: فهي متعددة ومتكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج، والمكلف بها الصندوق الوطني لتعاضد الفلاحي وصناديق الجهوية، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين وتسيير الصناديق العمومية وكذلك المهام المتعلقة بالقرض والتأمينات الفلاحية.

أ. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة. ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

– المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق؛

– المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق؛

– مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جوان 2000 والمحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق

وطرق دفع المساعدات، وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط. ومن المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق:

- **إيرادات الصندوق:** يتحصل الصندوق على موارده من:
  - ✓ تخصيصات ميزانية الدولة؛
  - ✓ الموارد شبه الجبائية
  - ✓ موارد التوظيف؛

✓ الهبات والوصايا؛

✓ كل الموارد الأخرى والمساهمات والإعانات الأخرى عن طريق التشريع.

- **نفقات الصندوق** :يستخدم الصندوق موارده في تدعيم العمليات الفلاحية التالية:

✓ الإعانات التي تتضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمر دودية الفلاحية؛

✓ الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية؛

✓ الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها؛

✓ الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛

✓ الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

✓ تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعية الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل؛

✓ تسويق الإنتاج وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛

✓ التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.

ب. دوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1998 التمويل برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، وذلك لزيادة مساحة الأرض الصالحة

للزراعة من جهة وخلق مناصب عمل من جهة أخرى، هذا الصندوق تقوم بتسييره مؤسسة عمومية اقتصادية هي العامة للامتيازات الفلاحية[5] (GCA*) أنشأت من طرف مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 23 ديسمبر 1997

ت. القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار[6] انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001، ولهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA**) مدعوا للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاثة هي:[7]

– هيئة للإقراض؛

- التأمين الاقتصادي؛
- محاسب للصناديق العمومية.

ومن أجل القيام بدوره تم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية، وبما أن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برنامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج. هذه الأشكال الجديدة التي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق تعد ضمان للحصول على القروض.

2. الآلية التقنية: تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي. تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية وسيرها، ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة: التكوين، الإرشاد، الإعلام والاتصال.

أ. في مجال التكوين: يهدف إلى تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ولوزارة التكوين المهني، فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والأقسام الفرعية

والمندوبيات الفلاحية وكذا أبناء الفلاحين وهذا لتحقيق ما يلي:[8]

- تحسين ورفع مستوى التأطير التقني؛
- تحديد المعارف المتعلقة بالقطاع؛
- تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع في مجال التحليل والتلخيص؛
- تكوين الفلاحين حسب احتياجات القطاع وطلباتهم.

ب. في مجال الإرشاد والدعم التقني: تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين، باشتراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية؛

ت. في مجال الإعلام والاتصال: حيث يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية مختلفة عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية لضمان:

- تسيير فعال وشفاف ومسئول؛

- تحسين صورة القطاع والتعريف بقدراته؛
- نشر وشرح برامج القطاع؛
- تثمين التجارب الناجحة؛
- تدعيم الاتصال والإعلام المباشر عن طريق التجمعات المحلية؛
- تسهيل الاستقبال وتحسين الاتصال بالمستثمرين الفلاحين.

ثالثا– الآليات الحديثة في تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

سنحاول تقديم الآليات الحديثة أو البرامج التكميلية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك من خلال: (9)

1. توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى أبعاد ريفية: شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية

ابتداء من شهر جوان 2002 في توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى التنمية الريفية في السياق الوطني الراهن لبلادنا، فهي ناتج التحول الاقتصادي والاجتماعي، نابعة من ضرورة التكيف مع متطلبات هذا التحول والحد من آثاره السلبية، أو غير المرغوب فيها، وبعث صورة أخرى للعالم الريفي، في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى بعث الحياة في المجالات الريفية خاصة في المناطق المعزولة، وقد تطور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والنفسية والتنظيمية التي تم حصرها والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا أو في تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (التكامل الاقتصادي والاجتماعي): يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مسعى يرمي إلى تأمين التوافق بين الإستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية والقاعدية، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والأوساط الريفية وخصوصياتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا في:(10)

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي، الغابي والرعوي؛

– مراقبة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة لرد الاعتبار للمهن الريفية، خلف أنشطة اقتصادية جديدة؛

– تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛

– القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها والتشجير المفيد الاقتصادي، وهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية؛

– تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد والتي مازالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

أ. **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR***)**: فضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية، تم الشروع في عمليات شملت طرق تنموية مكيفة مع تنوع الأوساط ومع مؤهلات ومعوقاتها الخاصة، وذلك بوضع مشاريع ريفية جوارية تخدم الوسط الريفي، التي تعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية والأساسية، قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

– **تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:** قصد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد، حيث ترجع المبادرة به إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي تقوم بها الإدارة اللامركزية، والذي يهدف إلى التحسين الدائم لمداخلهم انطلاقا من ظروف معيشتهم.[11]

– **أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:** يهدف المشروع الجواري للتنمية الفلاحية إلى:[12]

- إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا؛
- الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية؛
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها؛
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماع؛
- تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

ب. الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية: تتمثل الميادين التي يشملها المشروع في:[13]

- تحسين الأمن الغذائي للأسر؛
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية؛
- رفيق الريفية التقليدية والمؤسسة الصغيرة في الوسط الريفي والميزات الطبيعية الإيجابية وكذا الأملاك في هذا الوسط؛
- السير الدائم للموارد الطبيعية؛
- يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي مخولة عن طريق موارد الدولة؛
- إنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي الآبار، ورشات تخص الإنتاج، وحدات تربية الحيوانات، المؤسسات

الصغيرة للإنتاج وتأدية الخدمات التي تدعم عن طريق الصناديق العمومية.

3. برنامج التجديد الفلاحي والريفي

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة ركائز أساسية: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي ودعم القدرات البشرية والدعم التقني.

أ. التجديد الفلاحي: يرتكز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. ثم أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي وهما: نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، ويتمثل الثاني في عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.[14]

ولتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عمليا تم اعتماد ثلاثة برامج عملية تتمثل في:

- إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية؛
- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع؛

– إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، تعزيز ودعم التعاضدية الريفية والجوارية والمنظمات المهنية.

ب. سياسة التجديد الريفي: التجديد الفلاحي والريفى خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009، وتؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تبعته السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك للنمو الاقتصادي. الشامل.

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية بتحديد الشروط التي ينبغي توفير ها من أجل: ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 05 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج من ناحية تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم و تقليص التفاوت والاختلالات من جهة أخرى. لقد وافق برامج سياسات التجديد الفلاحي والريفي خلال سنة 2009 تطبيق جملة من الإجراءات تمحورت على وجه الخصوص حول:

– نظام التمويل الذي تجسد من خلال دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مرافقة الاستثمارات الكبر للقطاع

انجاز مخازن الحبوب وتجهيزات الري والبيوت البلاستيكية المقببة وتطوير مختلف صيغ القروض المسيرة؛

– ترقية المهنة والمهن المشتركة عن طريق إعادة تنشيط المنظمات الموجودة أو تأسيس لجان مهنية مشتركة على الصعيد الوطني والمحلي في فروع الحبوب والحليب والتمور والبطاطا وزراعة الزيتون؛

– تأهيل المؤسسات العمومية الملحقة بالقطاع في مجال مهام إنتاج البذور والشتائل والفحول وتثمين المنتوجات المحلية.

ت. برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية:

– عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

– الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

– تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

– تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ث. سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي 2012–2017

هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتم تأسيس شراكة بين القطاع العام والخاص، وتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حكومة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية. كما توجد دعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:[15]

– التجديد الفلاحي من خلال انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج الميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول والفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي؛

– التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة

بالنسبة للفلاحين، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

- حماية الأحواض المائية؛
- تسيير وحماية الإرث الغابي؛
- محاربة التصحر؛
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي.
- التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي؛

– دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول2017 حيث حددت أهدافه في:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة 2002-2008 إلى 8.33% لسنوات 2012-2017؛
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدبجة لـ 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

الخاتمة:

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر زيادة في الفعالية والتطور من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء كسياسة تحت برنامج الإنعاش الاقتصادي، هادفا بذالك إلى الحث على الاستثمار في كل جهات الوطن مع احترام تنوعها وخصوصياتها كما أنه يستجيب إلى انشغالات بمحمل الفلاحين، وبعد ذلك ظهر المخطط التكميلي الذي سمي بالمخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وكل الإصلاحات لم تحقق المردودية المنتظرة وبقيت الدولة تعاني من تبعية غذائية فواصلت الدولة في رفع التحدي ووضعت سياسة جديدة وهي سياسة التجديد الريفي الذي يهدف إلى تحديد الرؤية اتجاه العالم الذي يفسر ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية قوية، حيث تلقى الدعم الفلاحي أهمية بالغة ومبالغ ضخمة تخصص لها، خاصة ما جاء بها المخطط الخماسي 2012-2017.

النتائج:

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى بعض النتائج التالية:

- اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية

الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على الدعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية، واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتمام لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون استثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة صناديق التي أنشأت لهذا الغرض؛

- تعد الفترة التي اعتمد فيها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فترة انتعاش القطاع الفلاحي، إذ يميز الطرح الذي جاء به هذا المخطط ذلك التمفصل بين مختلف البرامج ومختلف أجهزة البرمجة والمتابعة والتقييم لمشاريع التمويل وأجهزة الإسناد المحلية التي تشرف عليها مختلف الهيئات؛
- إن إستراتيجية التنمية الريفية هي في المحصلة إستراتيجية تضمن التركيب المتلائم لمفاهيم التنمية السائدة، إستراتيجية تقترح فهما جديدا للعالم الريفي تدعمه أدوات تدخل ومقاربات تقوم على ترقية الفضاءات الريفية وتدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية والبحث عن التآزر بين مختلف الموارد المتاحة الإنسانية منها والمادية والمالية؛
- ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب السابقة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

الإحالات والهوامش

[1]: بوجيهي محمد، تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 08.

[2]: حنفاوي أمال، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

[3]: كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 08.

[4]: نفس المرج السابق، 20.

[5]: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنشورة رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص 07.

[*] GCA : Générale des Concessions Agricoles.

[**] CNMA : CNMA: Caisse Nationale des Mutualité Agricole.

[6]: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

[7]: دعاء خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر -دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000_07 السياسية والعلاقات الدولية-، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 89.

[8]: نفس المرجع السابق، ص 92.

[9]: كتفي سلطانة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[10]: محمد أحمد، أثار مخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التنمية الريفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول واقع وأفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الجزائر، يوم 21 فيفري 2008، ص 22.

[***] PPDR : Projet de Proximité du Développement Rurale.

[11]: كتفي سلطانة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[12]: سعيد سمير، أثار الزراعة الوطنية على تنمية الفلاحية والريفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول واقع وأفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يوم 22 جوان 2011، ص 10.

[13]: دعاء خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[14]: بوعزبز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 419.

[15]: برنامج التنمية الخماسي 2014 -2017، اجتماع مجلس الوزراء.

-

تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق

بوراي زينب، جامعة البويرة (الجزائر)، z.bourai@univ-bouira.dz
بن سالم سعاد، جامعة البويرة (الجزائر)، S.bensalem@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات المتبعة من طرف الدولة لدعم وتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، عبر استعراض الجهود المبذولة في إطار برامج ومخططات بالإضافة الى تقديم بعض أليات التمويل المقترحة في ظل وجود أو إلغاء الدعم الفلاحي التي تتناسب وطبيعة القطاع الفلاحي الجزائري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن إنكار أن قطاع الفلاحة عرف تحسنا ملحوظا لكنه غير كاف، كما أن الجهود التي بذلتها الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب للنهوض بالقطاع الفلاحي، وتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بباقي القطاعات.
الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي الجزائري، التمويل، مخطط الدعم الفلاحي.

Abstract:
This study aims to identify the policies followed by the state to support and finance the agricultural sector in Algeria, by reviewing the efforts made in the framework of programs and plans in addition to presenting some of the proposed financing mechanisms in light of the presence or abolition of agricultural support that are appropriate to the nature of the Algerian agricultural sector,and this study reached that it is undeniable that the agriculture sector witnessed a noticeable improvement, but it is not sufficient, and that the efforts made by Algeria did not rise to the level required for the advancement of the agricultural sector, and the financing of the agricultural sector in Algeria is very little compared to the rest of the sectors.
Key words: Algerian agricultural sector, financing, agricultural subsidy scheme

المقدمة:

يشكل القطاع الفلاحي أهم دعائم الإقتصاد، نظرا للدور الذي يلعبه لرفع معدلات الإنتاجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليل فواتير استيراد المنتوجات الفلاحية خاصة تلك منها الغذائية وفتح أفاق مستقبلية للتصدير أيضا، ونظرا للأهمية الكبيرة لهذا القطاع تولي الدول المتقدمة والنامية على وجه الخصوص اهتماما كبيرا بهذا القطاع، والجزائر كغيرها من الدول تعمل جاهدة للإهتمام بهذا القطاع من خلال مختلف السياسات والمخططات التي تبنتها وخاصة بعد سنة 2000 للنهوض والإرتقاء به.

إن تفعيل القطاع الفلاحي يتطلب توفير العديد من المقومات، ولعل أهمها عنصر التمويل، إذ أن هذا القطاع بحاجة كبيرة لمصادر تمويلية تتناسب وخصوصية هذا القطاع وتلبي احتياجاته في الوقت المناسب.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسات المتبعة من طرف الدولة لدعم وتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي

المحور الثاني: الإمكانيات المتاحة وجهود الدولة الجزائرية في تمويل القطاع الفلاحي

المحور الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي

1- مفهوم الفلاحة:

لقد حظي هذا المفهوم باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في هذا المجال باعتباره نشاط يكتسي أبعادا عديدة جعلت مفهومه يختلف بين مختلف المهتمين، فكلمة الفلاحة (agriculture) مشتقة من كلمتين (agri) وتعني التربة و كلمة (culture) بمعنى الرعاية أو العناية ومنه تصبح العناية بالأرض[1].

فتعرفها الجمعية الاقتصادية الريفية الفرنسية:" أنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية " ، كما **تعرف بأنها:** " علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة"2. فالفلاحة بالمفهوم الحديث لم تعد تقتصر على أعمال المتعلقة بالأرض فقط بل أصبحت تتعدى ذلك الى أنشطة تابعة تكيفا وتطور وتنوع الانتاج الزراعي (نباتي، حيواني، سمكي) ، وبهذا فهي تشمل العديد من الثروات النباتية، الحيوانية، الغابية، الحشرية(النحل، دودة القز، ...) ، البحرية ويعتبر هذا المفهوم الواسع المتبع من طرف منظمة الأغذية والزراعة العالمية(FAO)[3].

أما المشرع الجزائري **فعرف الفلاحة:** " يعتبر كل ذو طابع فلاحي، كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي أو حيواني وتكاثره، ويعتبر ذو طابع فلاحي كل نشاط يستند الى الاستغلال أو هو امتداد له، لا سيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذ المنتجات من الاستغلال"[4]

2-أنواع الفلاحة:

بما أن الفلاحة نشاط اقتصادي يراد به تغطية حاجات المجتمع ، فهي تسعى بذلك الى تحقيق استدامة في الانتاج ، وبالتالي فالنشاط الفلاحي يأخذ أشكال وأنواع عديدة لعل أبرزها [5]:

1.2- الفلاحة البدائية: وتعرف أيضا بالفلاحة الأولية البسيطة ، والتي بدورها تضم نوعين آخرين هما الفلاحة البدائية المتنقلة والفلاحة البدائية المستقرة ، حيث تنتشر الفلاحة البدائية المتنقلة بين القبائل المتأخرة على الحواف الغابات الاستوائية والتي تعتمد على تساقط المطر وعلى الأدوات بدائية جدا في الانتاج ، أما الفلاحة البدائية المستقرة فهي تنتشر في المناطق المدارية التي تعرف بكثافة سكانية كما تعتبر أكثر تطورا من الأولى من حيث استخدامها لبعض الأدوات.

2.2- الفلاحة الواسعة: يظهر هذا النمط الانتاجي بجانب توفر رؤوس الأموال من معدات ومستلزمات وكذا الخبرات الفنية، فمع قلة اليد العاملة وشساعة مساحة الأراضي يتم استخدام الآلات المتطورة على نطاق واسع في مختلف مراحل العملية الإنتاجية، بالإضافة الى استخدام وسائل الري الحديثة ، والمخصبات الكيميائية، فضلا عن التوسع في انشاء الطرق وخطوط السكة الحديدية لتسهيل نقل منتجات نحو الخارج ، كون هذه الفلاحة تتميز بالفائض في الانتاج لاسيما انتاج القمح، الشعير، الذرة، القطن.

3.2- الفلاحة الكثيفة: يظهر هذا النوع في المناطق المزدحمة بالسكان والتي تقل فيها مساحة الأرض مقارنة بعدد السكان، ويرتكز هذا النمط الإنتاجي على تحسين إنتاجية الأراضي المزروعة من خلال اتباع نظام الدورات الزراعية الذي يسمح بتحقيق أكثر من محصول في السنة وفي نفس الوقت لا يؤدي الى إجهاد الأرض ويحافظ على خصوبتها، إضافة إلى تكثيف استخدام الأسمدة، كما لا تحتاج الى آلات متطورة نظرا لصغر المساحات ووفرة اليد العاملة.

4.2- الفلاحة المختلطة: وفيها يتم الجمع بين الانتاج الحيواني والنباتي معا في نفس المزرعة ، مما يسمح باستقرار مداخيل المزارعين والتخفيف من آثار الجفاف التي تتعرض لها المحاصيل في الزراعة، وكذا التقليل

من آثار تذبذب أسعار المنتجات الزراعية، وينتشر هذا النمط الفلاحي بقوة في أوربا خصوصا، شمال شرق الولايات المتحدة الامريكية، جنوب البرازيل، جنوب الشيلي،.... .

5.2– الفلاحة الذكية مناخيا: ظهر هذا النوع من الفلاحة كنتيجة للممارسات الفلاحية الغير سليمة والمضرة بالمناخ، والتي هي عبارة عن وسيلة لتحديد أي نظم الانتاج والمؤسسات التمكينية والسياسات هي أنسب للرد على تحديات تغير المناخ في مواقع محددة وترتكز هذه الفلاحة على ثلاث ركائز هي:

- زيادة الاستدامة في الإنتاجية الفلاحية و تحسين الدخل.
- التكيف مع التغيرات المناخية.
- الحد أو التقليل من انبعاث الغازات احتباس الحراري حيثما كان ذلك ممكنا[6].

4– أهمية القطاع الفلاحي:

يلعب القطاع الفلاحي أهمية كبيرة من خلال ما يوفره من متطلبات ضرورية لحياة الانسان، وباعتباره منطلق النمو للعديد من الاقتصاديات الدول وتتعاظم أهميتها بصفة خاصة للدول النامية المعتمدة على الزراعة لمساهمتها ودورها في مختلف مجالات الحيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية من حيث مدخلاتها ومخرجاتها ، ونذكر من أهمها[7]:

- توفير الاحتياجات الغذائية.
- توفير المواد الأولية وتحقيق التكامل القطاعي.
- توفير الشغل واليد العاملة.
- مكافحة الفقر.
- مصدر للعملة الصعبة والتمويل.
- المساهمة في الناتج المحلي والنمو.
- المساهمة في التوازن بين الريف والحضر.
- الدور السياسي والتوازن البيئي.

5– موارد القطاع الفلاحي:

القطاع الفلاحي باعتباره نشاط اقتصادي فهو يتطلب موارد متنوعة تعمل على تغذية وتحريك مختلف أنشطة، ومن بين هذه الموارد [8]:

1.5– الموارد الطبيعية: هي عبارة عن العوامل متصلة بالطبيعة لايمكن التحكم فيها وإنما التكيف معها كالأرض، الماء، المناخ وغيرها ، هذه العناصر تمتزج فيما بينها وتدخل في عملية الانتاج الفلاحي كما أن لها دور كبير في مختلف العمليات الفلاحية ،وبالتالي فهي تؤثر بشكل كبير على المحاصيل الفلاحية وخاصة المنتجات النباتية.

2.5– الموارد الرأسمالية: تسمى أيضا بالموارد الاقتصادية ، فهي تشكل أهمية كبيرة في طور القطاع الفلاحي عن طريق تبني واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تهدف الى تطوير الانتاج الفلاحي كما ونوعا، من خلال تقديم الخدمات الفلاحية الضرورية إضافة الى توفير المستلزمات من بذور محسنة وأسمدة وإمكانيات ومعدات وغيرها، أما الخدمات الفلاحية فتتمثل في الخدمات الوقاية المزروعات وخدمات الصحة الحيوانية والبحوث والإرشاد الفلاحي والخدمات الخاصة بالأسعار والتسويق والإئتمان الفلاحي كل هذا يحقق التنمية المستهدفة للقطاع الفلاحي.

3.5– الموارد البشري: يعد السكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة، وتضم الجهود البشرية كالتنظيم والعمل فبالرغم من احلال الآلة محل اليد العاملة مما أدى الى تراجع استغلال اليد البشرية في عملية انتاجية ، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها كليا ، لأن هناك بعض النشاطات الفلاحية تتطلب اليد العاملة كتسيير الآلات والنشاطات كالرعي.

المحور الثاني: الإمكانيات المتاحة وجهود الدولة الجزائرية في تمويل القطاع الفلاحي

أولا–الامكانيات والموارد المتاحة للفلاحة في الجزائر:

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يتوفر عليها ومدى استغلالها، والتي تأهله ليلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني، وسنتطرق إليها فيمايلي:

1–الإمكانيات والموارد الأرضية: بمساحة تقدر بـ 2.381.741 كم^2 تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة الكاملة، فشساعة المساحة أدت الى تنوع الخريطة التضاريسية ، وتنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ الشبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب، وعلى أساس هذا الاختلاف تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها [9]، ويمكن توضيح مختلف الموارد الطبيعية وتطورها خلال السنوات الأخيرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: تطور الموارد الزراعية الطبيعية(الأراضي) في الجزائر خلال الفترة 2010– 2015

البيان / السنوات	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	المساحة المتروكة (ألف هكتار)	أراضي المحاصيل الدائمة		الأراضي الزراعية المروية	
			مساحة	التغير	مساحة	التغير
2010	41,374	-	909	0.33 %	985.2	11.41 %
2011	41,388	3246.51	919	1.10 %	987.0	0.18 %
2012	41,398	3152.33	924	0.54 %	1,042.9	5.66 %
2013	41,432	3043.45	939	1.62 %	1,089.5	4.47 %
2014	41,431	3065.54	970	3.28 %	1,136.3	4.29 %
2015	41,456	3093.66	1,000	3.14 %	1,215.3	6.95 %
2016	41,360	3046.33	1,013	1.31 %	1,260.5	3.72 %
2017	41,335	-	1,013	-0.08 %	1,306.4	3.64 %

المصدر: أطلس بيانات العالم https://ar.knoema.com/

من خلال الأرقام أعلاه يظهر مجموعة من الملاحظات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مساحة الأراضي المزروعة ترتفع بنسبة بطيئة ثم تنخفض سنة 2016 .
- مساحة الأراضي المتروكة تنخفض بنسبة لا بأس بها.
- تتغير مساحة أراضي المحاصيل الدائمة بشكل متذبذب اذ تبقى ترتفع وتنخفض بشكل متذبذب.
- نسبة الأراضي الزراعية المروية هي ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الكلية.

2–الموارد المائية: تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، تعود بالأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري، كما أ ن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، إذ تقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 20 مليار م3 ، منها 13 مليار م 3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7 مليار م 3من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م 3 بالشمال و 5 مليار م 3 في الجنوب)، ونحو 75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد، ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها الى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1.2– مياه الأمطار: يقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بحوالي 12,5 مليار م^3 ، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس شمال البلاد، وتتركز بمقدار90% في المنطقة التلية وحدها، ولا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10% من مياه الأمطار، بينما تعود الى المناطق الصحراوية

سوى كميات ضئيلة، و ويتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار مابين 95 و 100 مليار م3 ، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م 3 منها يتعرض للتبخر، ما يمثل نسبة 80 %إلى 84% ، والباقي المتمثل في 16 مليار م 3 يوزع إلى 3,5 مليار م 3 فقط تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، بسبب انحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال، بينما 12,5مليار م3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5,2 مليار م 3 في السدود، و 7,3 مليار م 3 تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

2.2– المياه السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م/3 السنة و 13 مليار م/3 السنة، حيث أ نها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية(الشمال)على 11,1 مليار م 3 وأحواض الهضاب العليا على 0,7 مليار م3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار م3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، فبلغ عددها حوالي 70 سد سنة 2103بقدرة استيعابية فاقت 7 مليار م^3 .

3.2– المياه الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، ونحو 90 ألف ينبوع و 23 ألف بئر عميق، كما قُدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بنحو7 مليار م 3 في السنة، وهي موزعة بين الشمال (2مليار م ^{3} / لسنة)، والجنوب (5مليار م ^{3} / لسنة)بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90% (1,8مليار م^3/ السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية(75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، كما تستفيد الجزائر من مخزون مائي في المناطق الجوفية التي تتقاسمها مع دول الجوار يقدر بحوالي 40 ألف مليار م3 ، نسبة60 % منها في الجزائر، أي ما يعادل حوالي 24 ألف مليار م 3 سنويا.[10]

3– الموارد البشرية: بالنسبة لحجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي فإن الملاحظ أن هذه التقديرات تختلف بين عديد الجهات المعنية بإحصاء اليد العاملة (وزارة الفلاحة، البنك المركزي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ...) وذلك يعود بشكل رئيسي الى ارتباط النشاط الفلاحي بشكل أساسي بعامل الموسمية واختلاف آليات الإحصاء، وقد قدم البنك المركزي الجزائري عبر مختلف تقاريره السنوية إحصائيات تظهر

درجات التقلب ارتفاعا وانخفاضا في إجمالي اليد العاملة بالقطاع الفلاحي[11]، والجدول يوضح تطور عدد العمالة في القطاع الفلاحي:

جدول رقم02: تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000 –2018

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة	
		العدد	النسبة %
2000	5726	873	15.25
2001	6229	1312	21.06
2002	6653	1328	19.96
2003	6684	1412	21.13
2004	7798	1617	20.74
2005	8044	1380	17.16
2006	8869	1609	18.14
2007	8594	1170	13.61
2008	9146	1252	13.69
2009	9472	1242	13.11
2010	9735	1136	11.67
2011	9599	1034	10.77
2012	10170	912	8.97
2013	10788	1141	10.58
2014	10239	899	8.78
2015	10594	917	8.66
2016	10845	865	7.98
2017	10858	1102	10.15
2018	11048	1143	10.28

المصدر: زكريا جرفي،أثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري، مجلة الباحث الاقتصادي،المجلد 7 العدد11، 2019، ص 265

من خلال الجدول يلاحظ بأن هناك تقلبات انخفاضا وارتفاعا في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي إذ بعدما تجاوز معدل التشغيل 20 % خلال الفترة 2001-2004 ،انخفض معدل التشغيل الى ما دون 9 % خلال فترة 2005 فما بعدها ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلا 10,15% ويستمر في الارتفاع بشكل بطيء، حيث كان الانخفاض نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسات جديدة تهدف الى ترقية النشاطات غير فلاحية بمناصب الدائمة، بالإضافة الى فوارق في مستوى المداخيل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

4- الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولا خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة الى أخرى بمعدل زيادة سنوية يقدر بـ 176 مليون دولار[12].

إن الجزائر تملك أراضي صالحة للزراعة وموارد مائية هامة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية، واحداث تنمية فلاحية مستدامة في هذا القطاع إذا استغلت هذه الأراضي والمياه بطرق حديثة وبتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية الضرورية.

ثانيا: سياسة دعم وتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل أداة مهمة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح بإقتناء مستلزمات عملية الإنتاج وكذلك الإستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها، لذا اتنهجت الجزائر سياسة تنموية تفتح المجال لتمويل ودعم القطاع الفلاحي من خلال ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

1- سياسة الدعم والتمويل ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

بعد العودة التدريجية للأمن والإستقرار السياسي والمالي وغلق برنامج التعديل الهيكلي، شُرع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 كسياسة فلاحية جديدة تسمح بإستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المدى الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الإقتصادية الداخلية (إقتصاد السوق)، والخارجية (توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو إقتصادي فعال للقطاع الفلاحي يحد من الفجوة الغذائية ويزيد في إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي[13].

1.1- التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR):

سمي في الأول بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، حيث شُرع في تنفيذه سبتمبر 2000، من خلال محاولات للنهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي

2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية، ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، هذا لكون المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب 1/2 فقراء الجزائر، وهذا لإنخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، حيث يسعى هذا المخطط إلى تجسيد مجموعة من الأهداف كالأتي[14]:

- تثمين وضمان أحسن استغلال للموارد الفلاحية المختلفة؛
- ضمان حماية واستدامة الموارد الطبيعية من تكثيف الإنتاج الفلاحي سعيا لتحقيق الأمن الغذائي؛
- التوسع في الإنتاج الفلاحي وتطبيق الإنتاج المناسب، بالإعتماد على الخصوصيات الطبيعية لكل منطقة؛
- تشجيع التصدير للخارج؛
- تشجيع العمل في الفلاحة والتوسع في استصلاح الأراضي؛
- تحسين مداخيل سكان الأرياف ومستوياتهم المعيشية؛
- إعادة الإعتبار للإمكانيات الطبيعية والفلاحية لأقاليم الوطن المختلفة.

ونظرا للتحديات الكبرى التي تواجه الفلاحة في الجزائر والمرتكزة على اشكاليات معقدة، فإنه يتعين:[15]

- تطوير أنظمة الإنتاج والإهتمام بالعمليات القبلية والبعدية للإنتاج الفلاحي(تنمية الفروع، تطوير الصناعات الغذائية....)؛
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية بإعادة تنظيم الملكية حتى يمكن تنظيم الإستغلال وتنمية الإستثمارات؛
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث التمويل والتأطير والتموين من أجل قطاع فلاحي منافس وقادر على مواجهة المتغيرات الداخلية والرهانات الخارجية.

2.1- المخصصات المالية للقطاع الفلاحي ضمن PNDAR:

ان المخصصات المالية للقطاع الفلاحي تتضمن مجموعة من البرامج لدعم الإنعاش الاقتصادي كما يلي[16]:

- القطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

خصص له غلاف مالي أولي قدر بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج، حيث تم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، والغلاف المالي المخصص للقطاع

الفلاحي يقدر ب65.4 مليار دج، أي ما نسبته 12.45% من إجمالي الإستثمارات العمومية، وجسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقسم إلى قسمين: برنامج خاص بدعم القطاع الفلاحي وبرنامج خاص بدعم الصيد البحري، واستفاد كذلك القطاع الفلاحي في إطار هذا المخطط من 55.89 مليار دج وزعت على الصناديق المسؤولة عن تمويل المشاريع الفلاحية.

- القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009:

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الإقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بإنتعاش وازدهار الإقتصاد الوطني الجزائري، وجاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدر ب4202 مليار دج، حيث تم تخصيص 312 مليار دج للقطاع الفلاحي في إطار الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما تم مسح 41 مليار دج من ديون الفلاحين سنة 2009.

- القطاع الفلاحي ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، وهو ما أثار حفيظة المتتبعين من حيث قوامه وعبئه المالي وجدواه، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من مبلغ 1000 مليار دج تجسيدا لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهو ما يمثل نسبة 4.71% من اجمالي الإستثمارات العمومية.

- القطاع الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو 2015-2019:

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، هذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج.

مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي:

استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019

البرامج	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	**65.4**	**12.45**	**312**	**7.42**	**1000**	**4.71**	**1000**	**4.5**	**2400**	**4.95**
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21100	95.5	45641.7	95
المجموع	525	100	4202.7	100	21412	100	22100	100	48041.7	100

المصدر: أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية 2018/2000، ص 128

من الجدول يتضح أن مخصصات القطاع الفلاحي تجاوزت سقف 2000 مليار دج حتى سنة 2019، وبنسبة لا تتجاوز5% من اجمالي الإنفاق على الإستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى كرفع معدل النمو اقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والتشغيل العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن اقتناع الحكومة بالدور الهام الإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي، جعل حجم الإنفاق الفلاحي في البرنامج الأخير تجاوز 2000 مليار دج بعدما كان لا يتعدى 100 مليار في البرنامج الأول.

3.1- الصناديق الخاصة بالدعم الفلاحي:

أ- أجهزة تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

بالإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي من خلال ميزانية التجهيز والإستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم انشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهي[17]:

-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: تم انشاء هذا الصندوق بمقتضى المادة 94 من القانون رقم 99-11، حيث تتكون ايرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتوجات شبه الجبائية ومنتوجات التوظيف والهبات، أما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج والإنتاجية وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق والتخزين وعمليات الري وحماية الثروة النباتية والحيوانية، وكذا مداخيل الفلاحين ودفع الفروق في الفائدة المتعلقة بالقرض الفلاحي[18]؛

– صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: يقوم بدعم كل الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، والحملات التحسيسية في هذا المجال، كما يقوم بتقديم التعويضات لعمليات إتلاف وحرق الحيوانات المذبوحة أو الهالكة وكذا إتلاف المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي؛

– صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب: يقوم بتقديم الإعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية والرعوية ودعم مداخيل المربيين والزراعيين من خلال تقديم إعانات لتغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكثيف أنظمة الإنتاج، تقديم الإعانات لأعمال الحفاظ على المراعي وتطويرها ولتنظيم الإقتصاد الرعوي؛

– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز: يقوم بتقديم الدعم لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاج الحيواني وتثمين المنتجات الفلاحية، كما يدعم المشاريع ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي مثل إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، مراكز توضيب الفواكه والخضار وتحويلها.

ب– الصناديق الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي:

لقد بدأ تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي ابتداء من سنة 2008، والذي يرتكز أساسا على تحقيق تنمية مستدامة من خلال تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية.في سنة 2012 تم دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية

تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302 ويكون مدير المصالح الفلاحية هو المسؤول عنه[19].

-**الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:** تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 12-12، وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302، وتندرج ضمنه 03 صناديق وهي:

– الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي FNDIA؛

– صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛

- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحيFNRPA.

- الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR: تم انشاؤه بموجب القانون رقم 12-12، وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302، وتندرج ضمنه 03 صناديق وهي:

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتيازFDRMVTC؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛
- الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغليين الفلاحيين FSAEPEA.

2- دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي:

1.2- التمويل المباشر من بنك BADR للقطاع الفلاحي:

في أكتوبر 2002 وبناء على اتفاقية موقعة بين بنك BADR ووزارة الفلاحة، أهلت البنك وبقرار سياسي بتمويل الإعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، حيث قدم البنك تمويلات ضخمة لفائدة مختلف الإستثمارات الفلاحية قدرت في ديسمبر 2005 بأكثر من 32 مليار دج[20]، وفي ظل برنامج التجديد الفلاحي والريفي تم إعادة توجيه مهام بنك BADR بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: ملخص لأنواع القروض الفلاحية

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	6-24 شهر	%0	لا توجد
الرفيق الفدرالي	استغلالي	10-1000 مليون	6-24 شهر	%0	لا توجد
التحدي	استثماري	1-100 مليون	3-7 سنوات 8-15 سنة	0% < 5سنوات 1% < 7سنوات 3% < 9سنوات 5.25% < 10سنوات	10% < 10 مليون 20 %> 10مليون
التحدي الفدرالي	استثماري	1-200 مليون	3-7 سنوات 8-15 سنة	0% < 5سنوات 1% < 7سنوات 3% < 9سنوات 5.25% < 10سنوات	10% < 10 مليون 20 % < 10مليون
الإعتماد الإيجاري	استغلالي	/	5-10 سنوات	/	لا توجد
السكن الريفي	تمويلي	1-3 مليون	حتى 20 سنة	1-3 %	10%

المصدر: أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية 2018/2000، ص 130

2.2- القروض الفلاحية المدعمة من قبل الدولة:

سمحت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي ولكن تحت وصاية بنك BADR بحكم أنه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بشتى أنواعها.[21]

أ- القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANGEM: هي تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من أجل الإستثمار وتوسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة، ويوجه لكل شاب بطال تجاوز 18 سنة، أما التمويل فيكون بمقدار 70% يتكفل بها بنك BADR و29% دعم للفلاح من قبل الدولة، وهو يتكفل ب1%، قيمة القرض 1 مليون دج كحد أقصى ولمدة 8 سنوات على الأكثر، كما يستفيد الفلاح من دعم كامل لمعدلات الفائدة.

ب- القرض المدعم تحت برنامج وكالة CNAC: قرض إستثماري طويل الأجل، يستفيد منه الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف BADR ولا يتجاوز الإستثمار 10 مليون دج، ويتكفل البنك ب 70% والدولة ب29% في حالة كان القرض أقل من 5 مليون دج، و28% في حالة القرض أكثر من 5 مليون دج.

ج- القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANSEJ: هو قرض طويل موجه إلى تمويل كامل للمشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروع الذي عليه أن يشغل شخصين على الأقل.

وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المدعمة:

الجدول رقم 05 : ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
ANGEM	مختلط < 18 سنة	1 مليون	8 سنوات	%0	%1	%29
CNAC	استثماري 30-50 سنة	1 مليون	8 سنوات	%0	%1 <5 سنوات %2 >5 سنوات	%29 %28
ANSEJ	استثماري 19-35 سنة	10 مليون	8 سنوات	%0	%1 <5 سنوات %2 >5 سنوات	%29 %28

المصدر: أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية 2018/2000، ص 131

3- أليات التمويل المقترحة في ظل وجود أو إلغاء الدعم الفلاحي:

هناك مجموعة من أليات التمويل التي تتناسب وطبيعة الفلاح الجزائري وخصائص القطاع الفلاحي في الجزائر حتى يمكن الدفع بعجلة الإنتاج للتطور دون الإعتماد بدرجة كبيرة على الدعم الفلاحي نذكر منها[22]:

1.3- تطوير أليات عمل التعاونيات الفلاحية لدعم الفلاحين:

إن مسألة التغلب على كل النواقص والعقبات المتعلقة بالتمويل الفلاحي في الجزائر وترشيد استخدامه في المجال المناسب، مرتبط ارتباطا وثيقا بالإكثار من التثقيف والتعليم والإرشاد التعاوني والتدريب وتنمية الروح التعاونية والجماعية بين الفلاحين، لأن ذلك أمر ضروري إذا ما أريد لبرنامج التمويل الفلاحي النجاح في تحقيق أهدافه المرجوة، خاصة في ظل المساحات الفلاحية الصغيرة التي تغلب على الفلاحة الجزائرية، وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار الفلاحين يمثلون الأغلبية، وهم يفتقرون إلى الإمكانيات المناسبة لتطوير وتحديث انتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير مؤسسات تجمعهم أمرا حيويا لحماية وزيادة مداخيلهم الزراعية.

2.3- العمل على فرض نظام جبائي زراعي عادل وفعال واتاحة المجال للإستثمار الأجنبي:

في هذا الإطار ينبغي على الدولة أن تقوم بدراسة مسحية دقيقة لطبيعة ومكونات التربة لإجمالي المساحات الزراعية، وتوعية الفلاحين لإستغلال أراضيهم وتزويدهم بخطط إنتاج يشرف عليها فرق من المختصين في المجال الزراعي، وهنا إذا لم يستجب الفلاحون لذلك ولم يستغلوا أراضيهم الفلاحية، تفرض عليهم ضرائب عدم الإستغلال، ويخير الفلاح قبل دفعها بتأجير الأرض للتعاونيات لمدة يحددها المختصون حسب طبيعة استغلال هذه الأراضي، و يتم ابراز دور الضريبة كحافز لحسن استغلال الأراضي ورادع لإساءة استخدامها، فالمنتجون الأكفاء سوف ينعمون بحوافز ضريبية وبالإستفادة من الخبراء في تبصيرهم بأفضل السبل لإستغلال مواردهم، أما ملاك الأراضي غير الأكفاء في الفلاحة فسوف تنبههم الضريبة إلى ضرورة تصحيح أوضاعهم ومن ثم إعادة تخصيص مواردهم في مجالات تتناسب وإمكانياتهم، أو يمكنهم بيعها أو تأجيرها لمن هو أحق بخدمتها.

3.3- الإعتماد على صيغ التمويل الإسلامية للقطاع الفلاحي:

إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتوليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلم....الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تتجه الأموال

المكتنزة أو المدخرة إلى الإستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة، ومن أهم صيغ التمويل الإسلامية للقطاع الفلاحي مايلي[23]:

أ–التمويل بالمزارعة: عرفها المالكية بأنها الشركة في الزرع، وعرفها الحنابلة بأنها: دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها، والزرع بينهما وهي أنواع:

– أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم أخر بكل العمل؛

– أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الأخر بكل العمل؛

– أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثان، والعمل من ثالث؛

– الإشتراك في الأرض والمدخلات والعمل.

ب– التمويل بالمساقاة: هي المعاملة على أصول ثابتة، بأن يسقيها مدة معينة بحصة من ثمرها، وقد عرفها "عدنان خالد التركماني" بقوله أنها: "ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية، على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.

3– التمويل بالمغارسة: وهي أن يدفع أرضا إلى غيره ليغرس فيها على أن يكون المغروس بينهما شراكة، سواء اشترط كون حصة من الأرض للعامل أيضا أم لا، وسواء كانت الأصول من المالك أم العامل.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي عرضنا فيها أهم الإمكانيات التي يحوز عليها القطاع الفلاحي في الجزائر، وكذا مختلف الجهود التي تبذلها الدولة من مخططات وبرامج وسياسات، تسعى من خلالها للارتقاء بالقطاع الفلاحي، و خلصنا إلى أنه لا يمكن إنكار أن قطاع الفلاحة عرف تحسنا ملحوظا لكنه غير كاف، وفي هذا الإطار وجب الإشارة إلى أن هذه الجهود التي بذلتها الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب للنهوض بالقطاع الفلاحي، كما أن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بباقي القطاعات.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن ادراج بعض التوصيات كالأتي:

– يمكن للقطاع الفلاحي الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية إذ أن هذه الأخيرة تتميز عن غيرها بأنها صيغ تمويلية موافقة للشريعة الإسلامية وبدون فوائد ربوية، الأمر الذي ينعكس على الفلاح بالإيجاب في الرفع من الطاقات الإنتاجية وزيادة الكمية المنتجة؛

– العمل على فرض نظام جبائي زراعي عادل وفعال وإتاحة المجال للاستثمار الأجنبي؛

– توفير التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة، سريعة وسهلة؛

– تطوير آليات عمل التعاونيات الفلاحة لدعم الفلاحين، خاصة في ظل المساحات الفلاحية الصغيرة التي تغلب على الفلاحة الجزائرية، وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار الفلاحين يمثلون الأغلبية، وهم يفتقرون إلى الإمكانيات المناسبة لتطوير وتحديث انتاجهم.

الإحالات المراجع:

[1]– لخميسي الواعر، دور السياسات الدعم الفلاحي في تمويل القطاع الفلاحي للفترة (2000-2016)، دكتوراة في ادارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 3.

[2]– محمد خميسي الزوكة، جغرافيا الزراعة، دار المعرفة الجامعية، ط3 ، مصر، ص ص 17-19.

[3]– بن لاعة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحيةعلى تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر ، ماجستير في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2013، ص 3.

[4]– جريدة الرسمية المادة 02-03 المرسوم التنفيذي رقم 96- 63 المؤرخ في جانفي 1996.

[5]– هبول محمد،السياسات الزراعية واشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3،2019، ص ص 14-15.

[6] – retaraved from food and agriculture organisation , website:www.fao.org,laste time seen 14-03-2020,14:05.

[7]– هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-8 .

[8]– لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[9]– صادق هادي، عماري عماري، القطاع الفلاحي في الجزائر مفارقة ووفرة الموارد والإمكانيات، مجلة الحقوق وعلوم الانسانية– العدد الاقتصادي، 30(2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص ص 281-282 .

[10]– سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل للتنمية المستدامة، دكتوراة في التجارة الدولية وتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قالمة، 2015، ص ص 160- 162 .

[11]– صادق هادي، عماري عماري، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[12]– نفس المرجع السابق، ص 283.

[13] – غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 10، 2010، ص201.

[14] – فوزي بوسدرة وعبد الصمد سعودي، انعكاس القطاع الفلاحي على معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر للفترة (2001-2018)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05 العدد 02، 2019، ص ص 363-364.

[15] – أحمد سواهلية، أدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني– دراسة حالة الجزائر، مجلة البديل الإقتصادي المجلد 05 العدد 01، 2018، ص324.

[16] – زكريا جرفي، أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر– دراسة قياسية 2018/2000، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 05 العدد 02، 2019، ص ص 127-128.

[17] – غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص203.

[18] – شعابنة ايمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، 2017، ص310.

[19] – زكريا جرفي وموسى رحماني، أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري – دراسة قياسية للفترة 2018/2000، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 07 العدد 11(مكرر)، 2019، ص269.

[20] – محمد لمين علون وحليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الإقتصاد الجزائري، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، العدد 03، 2016، ص139.

[21] – زكريا جرفي،مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

[22] – مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017 ، ص ص 417-420.

[23] – كروش نور الدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08 العدد 04، 2019، ص ص 527-528.

أنواع القروض الاستثمارية الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر– بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنموذجا –

عيسى دراجي، المركز الجامعي بتيسمسيلت (الجزائر)، aderradji1@gmail.com
مركان محمد البشير، جامعة غرداية (الجزائر)، morkane.mohammed@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

إن القطاع الفلاحي هو العصب الحساس للشعوب والأمم، حث يعتبر من أهم القطاعات التي تحقق الأمن والاكتفاء الغذائي الذاتي وتنهض باقتصاد البلد. فالبنوك تعتبر الوسيلة المحركة لهذا القطاع، والذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين وتمويلهم بالأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة، خاصة على المدى المتوسط والطويل، والذي لا يتحقق إلا من خلال نوع خاص من القروض والقروض الاستثمارية، هاته الأخير يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنحها للقطاع الفلاحي، وتتعدد وتتنوع بتعدد الفئات الناشطة في القطاع الفلاحي.

كلمات مفتاحية: قطاع فلاحي، تمويل، قروض استثمارية.

Abstract:

The agricultural sector is the nerve of peoples and nations, as it is considered one of the most important sectors for ensuring food security and self-sufficiency and advancing the country's economy. Banks are the main driver of this sector, which works to support and help farmers and finance them with the funds necessary to achieve the desired objectives, especially in the medium and long term, which are only achieved by a special type of loans and investment loans, the latter provided by the Agricultural and Rural Development Bank to the agricultural sector. They are numerous and varied depending on the number of groups active in the agricultural sector.

Keywords: Agriculture sector, financing, investment loans.

المقدمة:

وجب على الدول الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتوفير العناية التامة له، وذلك لكي تحقق الاكتفاء الغذائي الذاتي لها وتضمن الأمن والرخاء الغذائي لشعبها، فالقطاع الفلاحي هو العصب الحساس في اقتصاديات دول العالم. ويمكن القول إنه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدول فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بالأهمية البالغة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة. يعتبر التمويل الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع، فالبنوك تعتبر من أهم مصادر التمويل للقطاع الفلاحي، سواءا بإيعاز ودعم من طرف الدولة أو باعتباره إحدى النشاطات التي تمولها البنوك، وذلك من خلال مجموعة الصيغ التمويلية المتعددة والمتنوعة والتي من أبرزها نجد القروض الاستثمارية.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أكبر البنوك العمومية التجارية الموجودة في الجزائر، والذي نتيجة لخبرته وتنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية تضم بنوك وطنية عمومية وخاصة وبنوك أجنبية، وذلك بتبنيه استراتيجيات تنافسية تميزه عن باقي البنوك التي تنشط في محيطه. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر رائدا في مجاله (أي المجال الفلاحي والريفي) وفي مجالات أخرى كالصناعية والاستثمارية والحرفية وغيرها، وذلك من خلال تكتيكاته ومساهماته التمويلية الفعالة للمجالات السابقة الذكر، لاسيما المجال الفلاحي والريفي الذي يتم تقديم وتسخير مختلف الصيغ التمويلية له، والتي من أبرزها نجد القروض الاستثمارية.

وعليه: **ما هي أهم القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار دعمه وتمويله للقطاع الفلاحي في الجزائر؟**

أهمية وأهداف البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى التطرق إلى أهم القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار دعمه المالي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

-التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وبأهم أهدافه المسطرة.

-عرض أهم الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

-عرض أهم القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي.

وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى النقاط التالية:

المحور الأول: لمحة موجزة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المحور الثاني: القروض الاستثمارية الموجهة للقطاع الفلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المحور الأول: لمحة موجزة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري عمومي تأسس في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206، بعد إقرار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ومن بين مهامه الأساسية تمويل أنشطة القطاع الفلاحي[1]. فهو بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.

وفيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي. وفي هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية، والحرفية، وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف. وكما قلنا فقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري[2].

كان يتألف في البداية من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري لصالحه، تمتلك حاليا أكثر من 300 وكالة و39 مديرية جهوية، وتضم تعداد من الإطارات والموظفين عددهم 7000 يشتغلون على مستوى الهياكل المركزية والجهوية وكذا المحلية، فكثافة شبكة هذا البنك مهم بالنسبة لهذه الإطارات[3]، كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل المرتبة الأولى في الجزائر حسب BANKERS ALMANACH (Edition 2001)، وأيضا المرتبة 13 إفريقيا والمرتبة 668 على المستوى العالمي من مجموع 4100 بنك مصنف[4].

كما أنه أصبح بمرور الوقت وخاصة منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 والمؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض بنك عام أو شامل يمول كل القطاعات أو النشاطات، وهو الآن يعتبر شركة ذات أسهم "SPA" ذات رأس مال يقدر ب 33 مليار دج ويوجد مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش– الجزائر العاصمة[5].

ولبنك الفلاحة والتنمية الريفية 26 شركة تابعة من أهمها نذكر: الجزائر استثمار، شركة توظيف القيم المنقولة، شركة القرض التأجيري الجزائر إيجار، بنك البركة، شركة تسيير بورصة القيم[6].

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط والطويل نجد[7]:

-توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.

-تحسين نوعية وجودة الخدمات.

-تحسين العلاقات مع العملاء.

-الحصول على أكبر حصة من السوق.

-تطوير العمل البنكي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

-المحافظة على المركز الأول من حيث عدد الوكالات في الجزائر.

-رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.

-توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

-تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ثالثا: الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي

سنتناول في هذه النقطة مختلف الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي، والتي تتنوع بتنوع فئات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستهدفهم البنك.

ففئات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستهدفهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخدماته هم:

1- فئة الفلاحين: الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي[8]:

-فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والعملة الصعبة.

-فتح حساب دفتر الادخار.

-استقبال الإيداعات لأجل ومنح أذونات الخزينة وكراء صناديق الادخار.

-منح قروض الاستغلال وقروض الاستثمار ومنح القروض الفلاحية وقروض الإيجار.

-خدمة البدر نت.

-منح قروض السكن الريفي.

-توفير ومنح البطاقات المغناطيسية ما بين البنوك الخاصة بالسحب.

-توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالدفع.

-خدمة التأمين على الأشخاص وخدمة تأمين السلع والسكن ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.

-خدمة التأمين الفلاحي.

-منح قروض الاستغلال لتمويل المؤسسات الاقتصادية والتي تنشط في كل ما يخص المنتوج الفلاحي.

-منح قروض الاستغلال الموجهة لتمويل وحدات تجهيز وتصدير التمور.

2- فئة الصيادين البحريين ومربين المائيات: الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي[9]:

-فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.

-استقبال الإيداعات لأجل ومنح أذونات الخزينة وكراء صناديق الادخار.

-خدمة البدر نت.

-تمويل الاستثمارات.

-تمويل دورة الاستغلال (قصيرة الأجل).

3- فئة المؤسسات والتعاونيات الفلاحية: الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي[10]:

-فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.

-استقبال الإيداعات لأجل ومنح أذونات الخزينة وكراء صناديق الادخار.

-منح قروض الاستغلال وقروض الاستثمار وقروض الإيجار.

-خدمة التحويلات المالية الدولية.

-خدمة البدر نت.

المحور الثاني: القروض الاستثمارية الموجهة للقطاع الفلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: أنواع قروض الاستثمار التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي

من أهم أنوع قروض الاستثمار التي يمنحها البنك للقطاع الفلاحي نجد[11]:

1. قروض الاستثمار **"التحدي"** للمؤسسات الفلاحية والفلاحين (هذا النوع من قروض الاستثمار عوض البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة PNDA)[12]. وهي قروض استثمار متوسطة وطويلة الأجل مدعمة جزئيا من طرف الدولة، مخصصة وموجهة للأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية وتربية الماشية، أو لمشاريع ذات طابع فلاحي تقع على أراضي فلاحية غير مستغلة ذات ملكية خاصة أو ملكية الدولة في المجال الخاص ومتنازل عنها لصالح الخاص[13]. وتمنح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يملكون دفتر مواصفات وأعباء مصادق عليه من طرف الهياكل المؤهلة والمختصة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بما في

ذلك الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، أما المشاريع ذات الطابع الفلاحي المراد إنجازها على الأراضي الغير فلاحية فهي معفاة من التصديق والتحقيق من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية[14].

ومن بين المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذا النوع من القرض نجد[15]: أشغال إعداد تهيئة وحماية الأراضي؛ عمليات تطوير السقي الفلاحي؛ امتلاك عوامل ووسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات؛ إنجاز البنى التحتية ومنشآت التخزين والتحويل والتعبئة والتغليف والتقييم؛ الإنتاج الحرفي؛ حماية وتطوير مجمعات الجينات الحيوانية والنباتية. أما بالنسبة للمجالات المعنية بهذا القرض فهي[16]: إنشاء وتجهيز وتحديث الأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية وتربية المواشي؛ تعزيز القدرات الإنتاجية الموجودة الغير كافية؛ المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف وتجهيز ورفع مستوى المنتجات الزراعية والحيوانية والتي تتطلب حاجات تمويلية على المدى المتوسط.

2. قروض استثمار لتمويل استثمارات الصيادين البحريين ومربيين المائيات. وهي موجهة للمشاريع الاستثمارية التي تستجيب لمعايير الأهلية والربحية والملائمة.

3. قروض استثمار لتمويل أنشطة الفلاحين. وهي قروض طويلة ومتوسطة الأجل تمنح للفلاحين الذين هم بحاجة إلى أموال من أجل السيرورة في مزاولة نشاطهم الإنتاجي الفلاحي والحيواني وتعزيز تطويره.

4. قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات والتعاونيات الفلاحية. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف أنشطتها الفلاحية.

5. قروض استثمار موجهة للفلاحين والمؤسسات والتعاونيات الفلاحية وحتى الصيادين البحريين ومربي المائيات لاقتناء المركبات النفعية. وهي قروض موجهة لتمويل وتعزيز مختلف نشاطاتهم لاقتناء المركبات النفعية.

ثانيا: ملف طلب قروض الاستثمار التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي

وهي تختلف باختلاف أنواع قروض الاستثمار كالتالي:

1- قروض الاستثمار "التحدي":

ويتكون ملف القرض من[17]:

1. طلب الحصول على قرض.

2. دفتر أعباء حظي بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

3. شهادة ضمان اعتماد بالنسبة إلى التعاونيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي).

4. محضر لتعيين ممثل عن الشركات والتعاونيات (في حالة طالب القرض شخص معنوي).
5. شهادة ميلاد (في حالة طالب القرض شخص طبيعي).
6. عقد التنازل أو عقد ملكية بالنسبة إلى الأراضي التابعة للقطاع الخاص.
7. دراسة "تقنو–اقتصادية" للمشروع تم إعدادها من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
8. فواتير شكلية.
9. رخصة بناء خاصة بالمباني المجهزة للاستغلال.
10. اعتماد صحي للمباني المرشحة لاستغلالها في تربية المواشي.
11. الحصول على ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر آبار.
12. دراسة قبلية للمشروع.

2-قروض استثمار لتمويل أنشطة الفلاحين:

ويتكون ملف القرض من[18]:

1. طلب القرض.
2. دراسة "تقنو–اقتصادية".
3. الميزانية وحساب النتائج للثلاثة دورات (سنوات) الأخيرة في حالة مؤسسة تزاول نشاطها من قبل.
4. الميزانية وحساب النتائج وحساب الاستغلال التقديريين ل 5 سنوات قادمة في حالة مؤسسة جديدة.
5. خبرة الإنجازات على الموقع.
6. فاتورة شكلية.
7. امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).
8. الوضعيات الجبائية والشبه جبائية.
9. عقد الملكية، أو الامتياز، أو الإيجار، ورخصة البناء.
10. ترخيص مصالح الري أو المصالح الأخرى.

3-قروض استثمار لتمويل استثمارات الصيادين البحريين ومربيين المائيات:

ويتكون ملف القرض من[19]:

1. طلب القرض.
2. دفتر الأعباء.
3. ترخيص مديرية الصيد البحري والموارد المائية من أجل استيراد الأجهزة.
4. دراسة "تقنو-اقتصادية".
5. فاتورة شكلية.
6. امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).
7. خبرة وتقييم الممتلكات في حالة وجود اقتراح حيازي.

4-قروض استثمار لتمويل أنشطة المؤسسات والتعاونيات الفلاحية:

ويتكون ملف القرض من[20]:

1. طلب القرض.
2. دراسة "تقنو-اقتصادية".
3. الميزانية وحساب النتائج للثلاثة دورات (سنوات) الأخيرة في حالة مؤسسة تزاول نشاطها من قبل.
4. الميزانية وحساب النتائج وحساب الاستغلال التقديريين ل 5 سنوات قادمة في حالة مؤسسة جديدة.
5. خبرة الإنجازات على الموقع.
6. فاتورة شكلية.
7. امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (إن وجدت).
8. فاتورة شكلية تقديرية للأشغال الباقي إنجازها.
9. الوضعيات الجبائية والشبه جبائية.
10. عقد الملكية، امتياز، ايجار.

5-قروض استثمار موجهة لاقتناء المركبات النفعية للقطاع الفلاحي:

ويتكون ملف القرض من[21]:

1. طلب القرض.
2. شهادة تثبت ممارسة النشاط على الأقل سنتان في نفس العنوان الحالي.
3. عقد ملكية المحل أو عقد كراء لمدة على الأقل تساوي مدة القرض.
4. الوضعية المالية المثبتة لمستوى الدخل الذي يغطي أقساط القرض.
5. رخصة سياقة "صنف ب" ذات أقدمية أكثر من سنة وغير منتهية الصلاحية، أو شهادة تثبت العمل كسائق موزع.
6. شهادة الإقامة بمكان تواجد البنك.
7. مستخرج الضرائب صافي.
8. أحدث وآخر ميزانيتين أو الوضعيات المحاسبية.
9. شهادة الحرفي (بالنسبة للحرفيين).
10. شهادة تثبت مزاولة نشاط دائم مع تشغيل ثلاثة أشخاص على الأقل (بالنسبة للحرفيين).

خاتمة:

يلعب القطاع الفلاحي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي، فهو الجهاز العصبي للاكتفاء والأمن الغذائيين أي نظام اقتصادي، ولهذا وجب التكفل والاعتناء به، خاصة من الجانب التمويلي، فالبنوك هي من أهم الأجهزة في الدولة المخولة بدعم وتمويل القطاع الفلاحي عبر مختلف الصيغ التمويلية الممنوحة له، خاصة على المدى الطويل والمتوسط والذي يستلزم نوع خاص من الصيغ التمويلية، والذي يكون عن طريق القروض الاستثمارية.

ففي الجزائر حاولت الدولة منذ الاستقلال دعم القطاع الفلاحي بمختلف أشكاله، وهذا ما حتم عليها تبني استراتيجية شاملة ورشيدة ومستدامة، فقد أوكلت مهام تمويل القطاع الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ سنة 1982، هذا الأخير تخصص في تمويل القطاع الفلاحي بمختلف الصيغ التمويلية ولمختلف الفترات والمدد، والتي من أبرزها القروض الاستثمارية المتعددة والمختلفة لشتى الأنشطة الفلاحية ولمختلف الفئات الناشطة فيه.

وتبعا لبحثنا هذا استخلصنا جملة النتائج التالية:

-القطاع الفلاحي هو عصب حياة الأمم والشعوب.

-القطاع الفلاحي هو مفتاح الأمن والاكتفاء الغذائيين.

-يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام وتطور وازدهار القطاع الفلاحي.

-يعد البنك مصدر التمويل الأساسي للقطاع البنكي.

-من أهم صيغ التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الأكثر فعالية واستدامة نجد القروض الاستثمارية.

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك الوحيد في الجزائر الذي يستهدف القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى.

-يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي صيغ تمويلية عديدة ومتنوعة، من أبرزها القروض الاستثمارية الممنوحة للاستثمار في القطاع الفلاحي على المدى المتوسط والطويل الأجل.

-القروض الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي عديدة ومتنوعة بتنوع الفئات الفلاحية المستهدفة والناشطة في القطاعي الفلاحي.

-يعتبر قرض الاستثمار "التحي" من أحدث القروض الاستثمارية التي تمول القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إلا أنه وبالرغم من كل ما سبق ذكره من امتيازات مالية ممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي، فهذا الأخير يعاني من مشاكل لابد من تخطيها وتفاديها بمساعدة أفراد المجتمع وبدعم الدولة والبنوك الممولة للقطاع الفلاحي خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وعليه نوصي بما يلي:

-الاعتماد على الارشاد الفلاحي لتحسين المنتوج الفلاحي.

-إقامة برامج وتدريبات نوعية لتأهيل الشباب وتشجيعهم على العمل في القطاع الفلاحي.

-تحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي.

-توفير التمويل اللازم من قبل البنوك للقطاع الفلاحي واعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم اهمال الملفات.

-حل مشكل العقارات التي تعد مشكل على حساب القطاع الفلاحي وذلك من خلال الحد من استغلال الأراضي الصالحة للزراعة للبناءات والعمران بصفة عامة.

-الاهتمام بالتربة واقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة.

-زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب الفلاحية

–التخفيف من تكاليف واجراءات منح القروض الاستثمارية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسريع وتسهيل معاملات الحصول على القروض الاستثمارية الزراعية.

–ضرورة تبسيط الأمور القانونية الخاصة بالقطاع الفلاحي من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الإحالات والمراجع:

[1] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص 56.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 191.

[3] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، شوهد بتاريخ 2020/02/20. www.badr-bank.dz

[4] BADR info, N° 27, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, Mars 2002, p 01.

[5] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[6] نفس المرجع.

7 BADR infos, N° 16, Revue Bimestrielle D'information, Banque BADR, ALGERIE, 2000, p p: 32-33.

[8] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[9] نفس المرجع.

[10] نفس المرجع.

[11] **تحضير ملف القرض**، دليل متوفر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، اصدار 2003، ص ص: 2-3.

الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[12] حسب تصريح السيد مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، بتاريخ 2020/02/10.

[13] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[14] **أفضل 10 أجوبة لتساؤلاتكم**، قروض الاستثمار "التحدي"، مطوية متوفرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

[15] الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، شوهد بتاريخ 2020/01/20. www.onta.dz

[16] الموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

[17] **كيف تُكَوِنْ ملف قرض استثمار "التحدي"**، مطوية متوفرة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

[18] **تحضير ملف القرض**، دليل متوفر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت، اصدار 2003، ص 2.

[19] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[20] نفس المرجع، ص 3.

[21] نفس المرجع، ص ص: 3-4.

تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات والإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر دراسة تقييمية

حسين عماري، جامعة البويرة (الجزائر)، moulayb@ymail.com
مولاي بوعلام، جامعة البويرة (الجزائر)، rahmamajda@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى محاولة رصد تقارير عن واقع تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات والامكانات في الجزائر، بحيث يعد قطاع الفلاحة بشكل كبير في مجال التمويل الفلاحي على توفير شبكات أمان قائمة على السوق، وتمويل استثمارات طويلة لدعم النمو الاقتصادي المستدام، بحيث ومن خلال البحث تبين لنا أن

أسواق التمويل الفلاحي مقيدة بمجموعة متنوعة من العوامل التي تشمل عدم وجود أدوات كافية لإدارة المخاطر، يتطلب تطوير الفلاحة وتسويقها خدمات مالية يمكنها أن تدعم استثمارات فلاحية أكبر وبنية تحتية ذات صلة بالفلاحة، و يتمثل أحد التحديات المهمة في معالجة المخاطر النظامية من خلال خفض تكاليف التشغيل في التعامل مع الفلاحين، كما يساهم القطاع الفلاحي بحوالي 12٪ في المتوسط.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي ، مخاطر التمويل ، الإمكانات الزراعية.

Abstract:

This intervention aims to try to monitor reports on the reality of agricultural sector financing between the challenges and capabilities in Algeria, so that the agricultural sector is largely considered in the field of agricultural finance to provide safety networks based on the market, and financing long investments to support sustainable economic growth ,and through research we found

Agricultural finance markets are constrained by a variety of factors that include the lack of adequate risk management tools. The development and marketing of agriculture requires financial services that can support larger agricultural investments and related infrastructure, and one of the important challenges is to address systemic risks by reducing operating costs in Dealing with farmers, and the agricultural sector contributes about 12% on average.

Key words: Agricultural financing, financing risks, agricultural potential

المقدمة:

تُعتبر الفلاحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتي تلعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير البلدان، وقد ازدادت أهميتها على الرغم من حقيقة أن الدراسات التجريبية أظهرت أن البحث والتطوير لهما أكبر تأثير على إنتاجية العمل والحد من الفقر بين جميع أنواع الزراعة، للفلاحة سجل قوي كأداة للحد من الفقر. ونجاح الزراعة كأساس للنمو موثقة بشكل جيد.

وبذلك يعتبر القطاع الفلاحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعيا.

أولا– الإشكالية

بالنظر لأهمية المسألة الفلاحة التي تطرح نفسها في العديد من برامج التنمية في الجزائر والنقاشات المطروحة على المستوى الإقليمي و الدولي و أمام التي تواجهنا، أمام تطوير القطاع الفلاحي والنهوض به ، ومنه تبرز إشكالية بحثنا المتمثلة في:

ما هي التحديات و الامكانات التنمية في إطار الفلاحة بالجزائر؟

ثانيا– أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في وصف و تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، و توضيح الرؤية حول المشاكل التي تواجهها السلطات، من خلال التزايد في الدور المناط للاستثمار في النشاط الفلاحي، بتوفير الظروف المناسبة لذلك من اجل استغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر، والتعرف على قدرات القطاع الزراعي في الجزائر، و ابراز متطلبات هذا القطاع في التنمية الاقتصادية،إضافة إلى:

- عرض أهم المؤشرات الإحصائية في القطاع الفلاحي من خلال البيانات، و ذلك من أجل تقديم صورة معّبرة عن حقيقة القطاع الفلاحي في الجزائر.
- تحليل النتائج الاقتصادية المتوصل إليها، و تحديد النقائص والاختلالات الموجودة في القطاع.

ثالثا– أهداف الدراسة

إن من أهم الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا البحث تتمثل في:

- عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين غير الجادين بالاتجار في أراضي المناطق الفلاحية.
- زيادة المرونة من خلال الإنتاج الذكي للمناخ ، وتنويع المخاطر والوصول إلى الأدوات المالية

- تسهيل انتقال المزارعين غير التجاريين من الزراعة وتيسير دمج المزارع والأصول والإنتاج (تمويل التغيير الهيكلي)

المحور الأول :الإطار النظري للتمويل الفلاحي:

التمويل الفلاحي يعني بشكل عام دراسة وتحليل الجوانب المالية المتعلقة بالأعمال الفلاحية، تشمل الجوانب المالية القضايا المالية المتعلقة بإنتاج المنتجات الفلاحية والتخلص منها.

I. تعريف التمويل الفلاحي:

يعرف موراي (1953) التمويل الفلاحي بأنه "دراسة اقتصادية لاقتراض المال من قبل المزارعين وتنظيم وتشغيل وكالات الإقراض الفلاحية و الفائدة المجتمعية على الائتمان للفلاحة[1]. "

حدد تاندون ودنديال (1962) التمويل الفلاحي بأنه "كفرع فلاحي للاقتصاد الذي يتعامل والموارد المالية المتعلقة بالوحدات الفلاحية الفردية. "[2]

II. أهمية التمويل الزراعي:

تكمل أهمية التمويل الزراعي في مايلي[3]:

1) يفترض تمويل الزراعي أهمية حيوية في الزراعة الاقتصادية والاجتماعية لتنمية البلاد على المستويين الكلي والجزئي.

2) يلعب دورا حفازا في تعزيز الأعمال الزراعية وزيادة إنتاجية الموارد، عندما يتم دمج البذور المحتملة الجديدة مع المدخلات المشتراة مثل الأسمدة والمواد الكيميائية لوقاية النباتات، حسب الاقتضاء ستؤدي النسب إلى إنتاجية أعلى.

3) يساعد استخدام المدخلات التكنولوجية الجديدة المشتراة من خلال التمويل الزراعي على الزيادة الإنتاجية الزراعية.

4) زيادة الأصول الزراعية والبنية التحتية لدعم المزرعة على نطاق واسع تزيد أنشطة الاستثمار المالي من مستويات دخل المزرعة، مما يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للجماهير الريفية.

5) يمكن أن يقلل تمويل المزارع من الاختلالات الاقتصادية الإقليمية وهو جيد بنفس القدر الحد من اختلافات الأصول والثروة بين المزارع.

III. التطورات الديموغرافية الرئيسية في السوق الجزائرية :

تقع الجزائر في شمال إفريقيا ، ويحدها البحر الأبيض المتوسط، بين المغرب وتونس، تقدر مساحتها بـ:2.381.741 كيلومتر مربع إجمالي الأراضي. تغطي الصحراء أكثر من أربعة أخماس البلاد. يساهم

قطاع الفلاحة بنحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ويعمل به ما لا يقل عن 20 في المائة من السكان في المناطق الريفية. فالجزائر لديها حوالي 8.4 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

حتى يناير 2019 ، قدر عدد سكان الجزائر بحوالي 42.57 مليون نسمة. أكثر من 70 في المئة من السكان يعيشون في المدن. الجزائر العاصمة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 4 ملايين نسمة هي أكبر مدينة في البلاد. ويعمل نصف سكان الجزائر على الأقل في الصناعة و قطاعات الخدمات4.

الجزائر غنية بالموارد الطبيعية. يعتبر قطاع النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، تمثل ما يقرب 60 في المئة من عائدات الميزانية، و 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 95 في المئة من عائدات التصدير.

تمتلك الجزائر عاشر أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم وهي سادس أكبر احتياطي مصدر للغاز.

تحتل المرتبة 16 في احتياطيات النفط. مكّنت صادرات المحروقات الجزائر من المحافظة استقرار الاقتصاد الكلي، وجمع احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، والحفاظ على انخفاض الديون الخارجية

كانت أسعار النفط العالمية مرتفعة. لكن بعد انخفاض أسعار النفط، تعهدت الجزائر بمواصلة انخفاضها

لجهود التنويع الاقتصاد الجزائري وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية خارج قطاع الطاقة.

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات ذات الأولوية للحكومة في جهودها لتنويع القطاع الاقتصاد. لتعزيز التنمية والإنتاج الفلاحي ، فإن الحكومة الجزائرية تخصص الأراضي العامة للاستخدام الفلاحي للقطاع الخاص بشروط تساهلية لتشجيع إقامة مزارع زراعية حديثة خاصة الحبوب والألبان.

المحور الثاني:التحديات ومخاطر التمويل الفلاحي

I. المزايا و التحديات وفرص السوق في الجزائر:

هناك منافذ محتملة للمصدرين للحصول على حصة والمشاركة في السوق الجزائرية[5]

الجدول رقم (01):يوضح مزايا وتحديات للمصدرين الأمريكيين والمشاركة في سوق الجزائر

مزايا	التحديات
الجزائر لا تزال غير مستكشفة ومتطورة إلى حد كبير في سوق.	عدم وجود معرفة شاملة بالسوق والإجراءات الإدارية.
تريد الحكومة تكثيف منتجات الألبان والحبوب لتنتج، هناك رغبة قوية في بناء حديث لمرافق الانتاج.	الولايات المتحدة في وضع غير مؤاتٍ جغرافيًا بسبب الجزائر لقربها من أوروبا. بالإضافة إلى ذلك ، لا يوجد شحن مباشر الخطوط ، مما يجعل العبور عبر أوروبا ضروريًا.
يهتم المزارعون الجزائريون بالوراثة الأمريكية ويعيشون ماشية.	تناقش الولايات المتحدة والهيئات التنظيمية الجزائرية خمسة (05) بروتوكولات صحية. كالشهادات الصحية معلقة الإتفاق
سمعة الزراعة والأعمال التجارية الزراعية الأمريكية جودة وموثوقية التوريد	التكلفة العالية نسبيًا للمنتجات الغذائية والزراعية الأمريكية مقارنة بالواردات من دول أخرى. الاتحاد الأوروبي، فالجزائر توفر اتفاقية الشراكة وصولاً تفضيليًا.
البنية التحتية والاستثمار والتحديث إنشاء قنوات التوزيع ومحلات البيع بالتجزئة فرص في التصنيع الزراعي والغذائي القطاعات	قطاع تسويق الأغذية والتجزئة له تاريخ تاريخي بين الاتحاد الأوروبي والفرنسيين لا تزال شبكة التوزيع التقليدية سائدة تخضع المنتجات عالية القيمة لرسوم جمركية عالية.
توسيع الصناعات المحلية وقطاع التصنيع سريع ولا يزال يعتمد على المواد الخام المستوردة (صناعة المشروبات والتعليب والبسكويت).	استراتيجية الحكومة الجديدة هي الحد من الواردات للحد من التأثير من انخفاض أسعار النفط. تقوم الحكومة بالاستيراد تدابير مراقبة الواردات.

scource : nabila hales, report about assessments of commodity and trade issues,2019,p:4.

II. المساعدة الفنية في البرنامج: إنشاء مزارع فلاحية وتربية جديدة في الجزائر

يهدف المشروع إلى دعم وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ برنامج "إنشاء مزارع فلاحية وتربية جديدة ."(PCNEA) ويهدف أيضًا إلى تشجيع التدريب والاندماج في الفلاحة لـ Jeunes Entrepreneurs Agricoles et Ruraux (JEA & JER) (رواد الأعمال الزراعيين والريفيين الشباب) لمكافحة بطالة الشباب ، خاصةً أولئك الحاصلين على دبلوم .

تشمل المساعدة الفنية مجالات التدخل التالية[6]:

- تحديد الاحتياجات التدريبية المتعلقة ببرنامج إنشاء مزارع جديدة.
- وضع وتنفيذ برنامج تدريبي.
- تقييم وتجديد البرنامج.

مع النتائج التالية:

- تحسين مستوى المعرفة والمؤهلات المهنية للمشاركين (المدير) وموظفي التوجيه والإشراف على المستوى المحلي.
- تعزيز القدرات المؤسسية لشركة BNEDER كمقاول مفوض مسؤول عن قيادة PCNEAE.
- تكييف النظام التعليمي في ضوء الدروس المستفادة من المساعدة الفنية ل.BAD / MADR
- تركيب شبكة موثوقة من JEA / JER ، وتطوير أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وتعزيز روح المبادرة الخضراء.

III. المخاطر المشتركة التي يواجهها المستثمرون والممولون

بعض الأمثلة على أنواع المخاطر التي يواجهها المستثمرون، في حالة التمويل الخارجي، تؤثر هذه المخاطر أيضًا على الممول، مما يعني أنها تؤثر على قدرة المستثمر على السداد[7].

الجدول رقم (02):يوضح أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الزراعية:

أنواع المخاطر	أمثلة
مخاطر الإنتاج	– تتعطل الآبار بسبب عدم كفاية المياه الجوفية. – نفوق الماشية أو السرقة. – تدمير مزارع الأشجار غير الناضجة من الحيوانات أو الآفات أو النار. – الأحداث المناخية الكبرى (الجفاف والفيضانات والصقيع). – انتشار الآفات والأمراض الجديدة.
مخاطر العملاء	– مرض أو وفاة أفراد الأسرة. – ضعف مهارات الإدارة الزراعية والتجارية والمالية.
مخاطر السوق	– تقلبات الأسعار الدورية والموسمية للسلع الزراعية. – التدخل السياسي في أسواق السلع (التغيرات في الضرائب والرسوم الجمركية والحصص). – انخفاض الطلب على المنتج بسبب التغييرات. في تفضيلات المستهلكين، وظهور بدائل منتجات جديدة، وما إلى ذلك.
مخاطر الاقتصاد الكلي والسياسات	– تخفيض قيمة العملة مما يؤثر على ربحية المنتج. – أسعار فائدة ومعدلات تضخم عالية ومتقلبة.

scource: frank hollinger, agricultural finance revisited, 2004, p:7.

IV. قطاع الفلاحة في وجود الثروة الرئيسية و التدابير الحافزة:

تم تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالفواكه والخضروات واللحوم في حين تم توسيع الحبوب وإنتاج الحليب وصيد الأسماك .تنتقل الجزائر أيضًا تدريجياً من مستورد صافٍ للسلع الزراعية إلى اقتصاد مُصدِّر من خلال التركيز على الترويج للسلع المعينة ذات الميزة النسبية ، مثل التمور والزيتون .يعمل القطاع الفلاحي على رفع المعايير إلى مستوى المعايير الدولية ، ويجري إنشاء إطار جديد للصادرات.

بدأ تحرير سياسة الاقتصاد الجزائري في عام 1994 ، وأدى إصلاح اللوائح المتعلقة بالاستثمار إلى تحقيق نتائج ملحوظة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من الانخفاض الواسع للاستثمار في الخارج في إفريقيا، فقد تلقت الجزائر تدفقاً ثابتاً من الاستثمار تصل إلى أكثر من 100 مليار دولار[8].

1- . الثروة الرئيسية للزراعة الجزائرية :

- تنوع واسع في البيئات الزراعية والمناخية ؛
- اللجوء الطفيف للمواد الكيميائية ؛
- السوق الكبير (محلي وقريب من الأسواق الخارجية: حوض البحر المتوسط ، البلدان الأفريقية) ؛
- إمكانية طرحها في السوق:
- مجموعة واسعة من المنتجات ؛
- منتجات ذات جودة عالية حتى العضوية .

2- التدابير الحافزة:

- تقديم ائتمان موسمي ، المبلغ الذي منحه لمزارعي الحبوب تجاوز 17 مليار دينار؛
- تخصيص قروض مدعومة تصل إلى 01 مليون دينار لكل هكتار لتطوير الأراضي وإنشاء مزارع لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات؛
- تخصيص قروض مدعومة تصل إلى مائة مليون دينار (100 مليون دينار) لأصحاب الامتياز الذين يعملون بأرباح تزيد عن 10 هكتارات وأي مستفيد آخر من "ائتمان الاتحاد" ؛
- وضع خطة ضمان للقروض المصرفية للمزارعين .

المحور الثالث: مساهمة و إمكانات التنمية الزراعية في الجزائر

I. مساهمة الزراعة في الجزائر

كانت الحكومة الجزائرية غير قادرة على تأمين علاقات مستقرة مع الشركاء الدوليين بسبب عدم قدرتهم على إنتاج مستويات وخصائص ثابتة من المنتج، لكن كان هناك تغيير، والجزائر كانت تُظهر للصناعة الزراعية أنها تستحق أن تحصل على عقود مثلها مثل البلدان الأخرى[9]

تساهم الزراعة في الجزائر بنحو 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين تستخدم 20٪ من سكان الريف في جميع جوانب زراعة المحاصيل على 8500000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة .معظم الجزائر صحراوية قاحلة) الصحراء (وأراضي شبه قاحلة ، مع هطول أمطار منخفضة وغير موثوقة ،

ويمكن زراعة القليل من المحاصيل هنا .و يتراوح جبال الأطلس في صحراء شمال منفصلة الصحراء وارتفاع من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتزرع معظم المحاصيل على الأراضي في سفوح وعلى طول الساحل .لذلك فإن معظم الأراضي الصالحة للزراعة ، أي 3.5٪ فقط من إجمالي مساحة الجزائر ، تقع تحت مناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث الجفاف شائع وهطول الأمطار غير موزعة وغير موثوق بها على مدار العام، تعتمد الزراعة الجزائرية في الغالب على هطول الأمطار بدلاً من الري ، وغالبًا ما تكون مشاريع الري محدودة النطاق .أكثر المحاصيل شيوعا هي الحبوب (القمح والشوفان والشعير) والبقول[10].

الشكل رقم 01:يوضح القيمة السوقية للأعمال الزراعية الجزائرية (مليون دولار أمريكي)

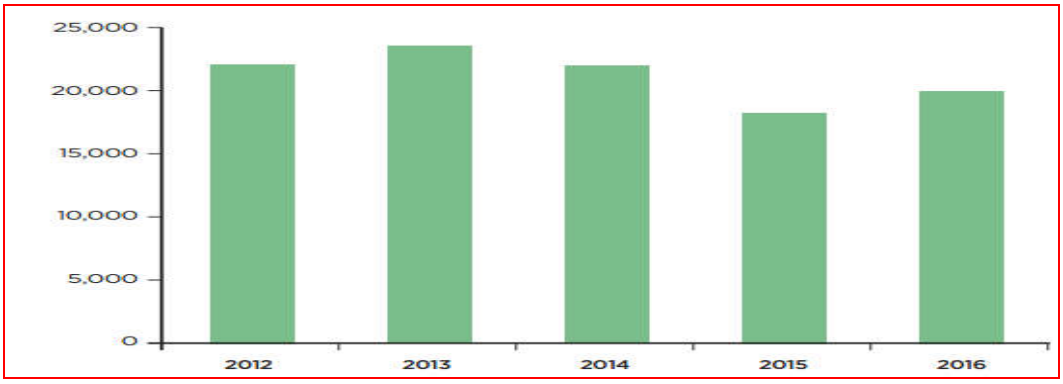

Source : Seltem IYIGUN, Agro food in North Africa:a strategic sector at nature's mercy ,2016 ,page:4.

على الرغم من أن الإنتاج الزراعي قد أحرز تقدماً منذ طرح تقرير الحد من الفقر ، فقد أعيق أداء القطاع منذ عام 2016 بسبب القيود المفروضة على الواردات – والتي ما زالت البلاد تعتمد عليها – وانخفاض النفقات العامة .في عام 2016 ، نمت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 1.8 ٪ ، بانخفاض عن 6 ٪ في عام 2015 ، وفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية.

في الواقع ، مع انخفاض عائدات المحروقات إلى النصف تقريبًا منذ عام 2014، تقلصت احتياطيات العملات الأجنبية كنتيجة لذلك، كان على الجزائر تشديد بدل الاستيراد .في أوائل عام 2017، على سبيل المثال، في محاولة لإبطاء واردات الأغذية، زادت الحكومة ضريبة القيمة المضافة (VAT)المطبقة على بعض الحبوب ومنتجات الأعلاف الحيوانية من 7 ٪ إلى 9 ٪ .وشملت هذه الحبوب مثل الذرة والشعير ، والسلع التي أثقلت تقليديا على فاتورة استيراد المواد الغذائية .الحبوب بشكل عام تشكل حصة مهمة من هذا القانون .في عام 2016 ، استوردت البلاد ما قيمته 2.7 مليار دولار من الحبوب (القمح، الذرة والشعير) ، بانخفاض 21 ٪ مقارنة بعام 2015 على خلفية انخفاض أسعار

الحبوب العالمية، من حيث الحجم كان الانخفاض أقل أهمية، حيث انخفض بنسبة 3.3 ٪ إلى 13.2 مليون طن.

حافظت واردات الحبوب على هذا الاتجاه في عام 2017 ، حيث انخفضت بنسبة 0.72٪ إلى 2.11 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2017 من 2.13 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2016. ومع ذلك ، فقد زادت فاتورة استيراد المواد الغذائية الإجمالية خلال نفس الفترة بنسبة 6.4٪ إلى 6.5 مليار دولار ، ارتفاعا من 6.11 مليار دولار ، وفقا لمركز البيانات والإحصاءات الجمركية .كان الارتفاع مدفوعًا بشكل رئيسي بزيادة قدرها 58.2٪ في قيمة استيراد منتجات الألبان والخضروات (27.8٪) والسكر والحلويات (22.1٪) والشاي والقهوة (8.9٪).

في أكتوبر 2017 ، أعلنت الحكومة أنها تخطط لخفض إجمالي فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار في نهاية عام 2017 إلى 30 مليار دولار في عام 2018. ومع ذلك، فإن التفاصيل المتعلقة بما إذا كانت هذه التعديلات ستطبق على واردات المواد الغذائية وما زال يتعين تنفيذها كشف النقاب عنها في وقت النشر .هذه الخطوة ، بالإضافة إلى التقلبات في العرض التي شهدتها بعض القطاعات منذ عام 2015 على خلفية الجهود الحكومية للحد من الواردات ، يمكن أن تساعد في التركيز المباشر نحو الحاجة إلى تحفيز أنشطة التنقيب والإنتاج المحلية[11].

II. الإمكانات و النهظة الزراعية في الجزائر:

تعتبر الفلاحة محرك الاستثمار الخاص، ويعتبر تطوير القطاع الفلاحي جزءًا لا يتجزأ من مساعي الحكومة الجزائرية لتنويع الاقتصاد، بحيث كان تشجيع استثمارات القطاع الخاص والاكتفاء الذاتي في محاولة لخفض فاتورة الاستيراد في البلاد من بين أكثر القضايا شيوعًا فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي في عام 2016[12].

1. الأرقام الرئيسية:

من النتائج المتحصل عليها مابلي[13]:

- **10** ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يأتي من الفلاحة
- **41.4مليون** هكتار من الأراضي الزراعية (17.4 ٪ من الأراضي)
- **8.5مليون** هكتار من الأراضي الزراعية المستخدمة(UAL)
- **95** ٪ **من احتياجات المعدات الزراعية** تأتي من الواردات

- **25٪** من السكان العاملين في هذا القطاع
- زيادة في الإنتاج الزراعي منذ إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR) وسياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي.

2. الزراعة المتنوعة:

- تهدف خطة العمل الحكومية الجديدة – 2015-2019، التي تعطي الأولوية لتطوير الزراعة المحلية وتعزيز المنتجات الزراعية ، إلى الأهداف التالية:
- الاستثمار في سلامة الأغذية وتحسين الجودة وتنويع وترويج المنتجات المحلية بتمويل سنوي قدره **300 مليار** دينار (3 مليارات يورو) مخصصة للزراعة ؛
- تطوير الري للوصول إلى الهدف المتمثل في **2 مليون** هكتار من الأراضي المروية حديثًا ؛
- تعزيز **ميكنة** الإنتاج للتعويض عن النقص في العمالة الزراعية ؛
- تلبية الاحتياجات الكبيرة في **10 مجالات ذات أولوية**: حبوب، الحليب، اللحوم الحمراء والدواجن،بطاطا، زيتون، الطماطم للمعالجة،نمو الفاكهة،
- دعم تطوير النشاط الزراعي الصناعي (إنشاء أعمال جديدة ، تطوير العلاقات مع قادة العالم من ذوي الخبرة التكنولوجية والسوقية ، وتحسين بيئة الأعمال)
- تطوير البنية التحتية
- تعزيز نقل الدراية والبحث والتطوير.

الشكل 02: يوضح الميزانية المخصصة للزراعة والطاقة الكهرومائية في السنة (جدول أعمال التنمية بآلاف)

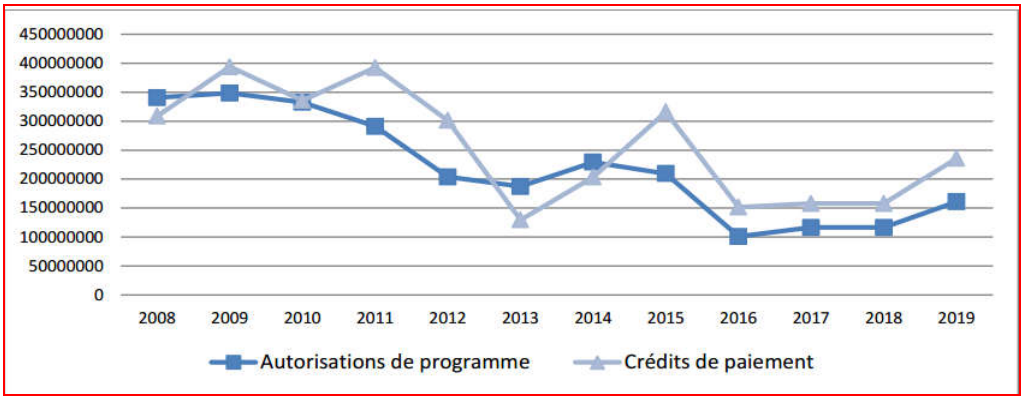

source : omar bessaoud, projet d'appui a l'initiative enpard mediterranee, 2019,page :22.

يوضح فحص قوانين التمويل خلال الفترة 2008-2019 أن ائتمانات الدفع الممنوحة للزراعة والطاقة الكهرومائية تمثل في المتوسط 12.5 ٪ من إجمالي ميزانية الاستثمار السنوية بين عامي 2008 و 2012 ، والتي يشهد على الفوائد التي تمنحها الدولة لهذين القطاعين. يعلن مستوى 5.09٪ الممنوح في عام 2013 عن انخفاض نسبي في مبالغ أرصدة الدفع الممنوحة للقطاعين على مدار فترة الخمس سنوات 2014-2019: انخفضت الأسعار إلى 6.77٪ على أساس سنوي خلال الفترة المنقضية [14].

الشكل 03 :يوضح أول المنتجات الزراعية الجزائرية المنتجة لكل منتج في عام 2017 (بملايين الدولارات الأمريكية)

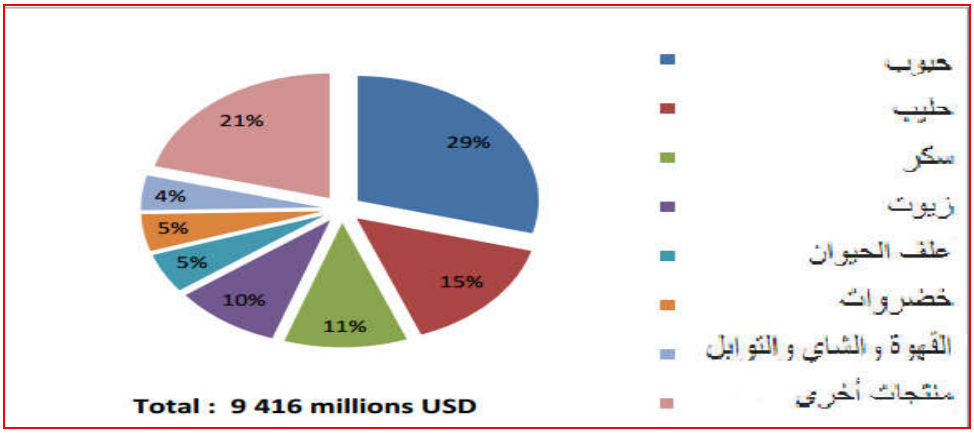

source : omar bessaoud, projet d'appui a l'initiative enpard mediterranee, 2019,page :58.

الجزائر هي واحدة من أكبر الدول المستوردة للحبوب في العالم. في عام 2017 ، تجاوزت فاتورة الحبوب الجزائرية (القمح والذرة) 2.75 مليار دولار ، أو 29 ٪ من إجمالي وارداتها الزراعية.

كما أنها مستورد رئيسي للحليب ومنتجات الألبان مقابل 1.41 مليار دولار ، أو 15 ٪ من وارداتها الزراعية.

بحيث ، تستورد الجزائر[15]:

- السكر: مليار دولار، (11 ٪)
- النفط: 899 مليون دولار (10 ٪)
- العلف الحيواني (بما في ذلك وجبة فول الصويا): 482 مليون دولار (5 ٪)
- الخضروات: 450 مليون دولار
- القهوة والشاي والتوابل: 424 مليون دولار

تمثل فئات المنتجات السبع هذه حوالي 80٪ من الواردات الزراعية الجزائرية في عام 2017 لذلك تعتمد الجزائر اعتمادًا كبيرًا على الأسواق الدولية وخاصة الموردين الأوروبيين لتزويد السكان بالمنتجات الغذائية، المتنامية تتجاوز فاتورة الغذاء لعام 2017 (الحبوب والسكر والزيت ومنتجات الألبان) 6 مليارات دولار.

الخاتمة:

النتائج:

- تغطي الصحراء أكثر من أربعة أخماس البلاد.
- يساهم القطاع الزراعي بحوالي 12٪ في المتوسط
- يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (تقديرات 2016) ما لا يقل عن 20٪ من السكان في المناطق الريفية.
- الجزائر لديها حوالي 8.4 مليون هكتار من أرض صالحة للزراعة.
- تم تخصيص حوالي 51 في المائة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة للمحاصيل الحقلية، معظمها من الحبوب والبقول، 6 في المائة لزراعة الأشجار، و3 في المائة من المحاصيل الصناعية.
- تمثل واردات الجزائر من السلع الزراعية والغذائية، حوالي 17.6 في المائة من إجمالي الواردات (46.7 مليار دولار) في 2016.
- الجزائر هي واحدة من أكبر مستوردي القمح ومنتجات الألبان في العالم.

التوصيات:

- تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز وتوسيع الزراعة البيئية الموارد (الأرض والمياه) ؛
- الترويج لسوق أراضي شفافة وآمنة لحقوق الامتياز أو تأجير الأراضي الزراعية للزراعة المكثفة والحديثة ؛
- تنفيذ نظام فعال لتمويل المحاصيل والتأمين من خلال تعزيز وتنشيط البنوك والوكالات الزراعية لضمان زيادة تعبئة المدخرات الريفية
- تعزيز وتطوير نظام المعلومات ومراقبة الأنشطة لتحسين الصناعة
- المعرفة والأداء وتوجه الإنتاج للحد من الاعتماد على الغذاء وتوسيع الصادرات؛

- تحسين وتنشيط أسس نظام التدريب والبحوث والإرشاد للمزارعين.
- تحسين نظام الحوافز للزراعة لإعطاء الأولوية للإنتاج الزراعي المستهدف، خاصة في مجال المنافسة مما سيساهم بشكل كبير في زيادة الصادرات غير النفطية.
- إنتاج وتوافر بعض المنتجات الزراعية الأساسية مثل الفول والشعير والبطاطس

الملاحق:

أهم المنتجات الزراعية المستوردة من الولايات المتحدة في الجزائر:

قمح، حبوب ذرة، زيت الصويا، منتجات الألبان، وجبة فول الصويا، أرز، الحيوانات الحية، نبضات، زرع البذور، شجرة الجوز، جميع الاخرين.

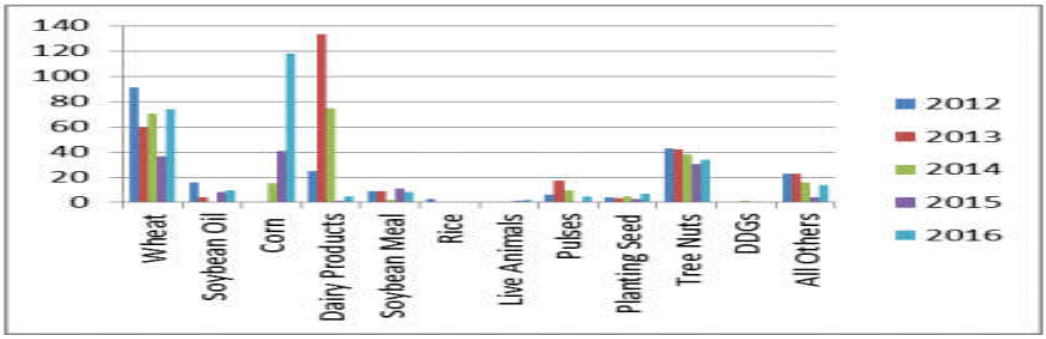

الإحالات والهوامش:

[1] subba reddy, s. and p. raghuram, ***agricultural finance and management***, oxford & ibh publishing company private ltd, new delhi, 2005, february 11, 2018.
[2] ghosal, sn., ***agricultural financing*** , asia publishing house, bombay, 1966.
[3] johi, s.s. and c.v.moore.,***essentials of farm financial management***, today and tommorow's, new delhi, 1970.
[4] nabila hales, ***report about assessments of commodity and trade issues***, report number: ag2019-0012, algiers, december 31,2019, page:3.
[5] nabila hales, ***report about assessments of commodity and trade issues***, report number: ag2019-0012, algiers, december 31,2019, page:4.
[6] johannes buschmeier, ***agriculture and finance consultants***, bonn local, germany, 2018. available on the site: https://www.afci.de/projects/technical-assistance-programme-creation-new-agricultural-and-breeding-farms-algeria. data of view 28/02/2020.
[7]frank hollinger, ***agricultural finance revisited***, financing agricultural term investments, january 2004, p:7.

[8]*embassy of people's democratic republic of algeria in pretori***a,** agriculture sector, http://www.embassyofalgeria-rsa.org/index.php/en-gb/economy/algeria-economic-and-invest-opportunities/124-agriculture-sector

[9] khaled and masahiro, ***the challenge of agriculture in algeria***, graduate school of biosphere science, agricultural fisheries research, hiroshima university, 65 – 71.

10 guy arnold routledge taylor , *the resources of the third world*, francis group london and new york 1997.

[11] oxford business group bloomberg terminal research homepage , ***algeria adopts measures to boost investment and increase production in agriculture***, agriculture chapter from the report: algeria 2017, ,avialable from web, https://oxfordbusinessgroup.com/overview/new-approach-adopting-measures-boost-sector-investment-and-increase-production-and-self-sufficiency data of view 01/09/2019.

[12] jaime perez-seoane de zunzunegui, oxford business group, ***algeria economy infographic going strong***, 19 jan 2017, ,avialable from web, https://oxfordbusinessgroup.com/blog/jaime-perez-seoane-de-zunzunegui/economic-snapshots/algeria-economy-infographic-2016-going, data of view 08/09/2019.

13 amine bensemmane,sipsa-sima & filaha innove**, *agriculture in algeria,*** algeria: at the heart of a high-potential market undergoing an agricultural renaissance,2019, ,avialable from web, https://en.sima-sipsa.com/exhibitors/agriculture-in-algeria data of view 09/09/2019.

[14] omar bessaoud, projet d'appui a l'initiative enpard mediterranee,***rapport de synthese sur l'agriculture en algerie***, janvier 2019,page :23.

[15] omar bessaoud, projet d'appui a l'initiative enpard mediterranee ,***rapport de synthese sur l'agriculture en algerie***, janvier 2019,page :58.

تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر

مرباح طه ياسين، جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، Tahayass55@gmail.com
يحياوي عبد الحفيظ، جامعة الجلفة(الجزائر)، hafidhyahiaoui@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

إن التنمية تختلف باختلاف الزمان، المكان والقطاع الذي تستهدفه، وهو ما يؤدي إلى تعدد نماذجها وإلى اختلاف صيغها بناءا على تعدد القطاعات واختلاف مستوياتها، ولما كانت هذه الصيغ تسعى لإعطاء صبغة الاستدامة للتنمية، ظهرت التنمية الريفية كأحد أهم وأبرز هذه القطاعات المستهدفة.

ونظرا للأهمية التي تحظى بها التنمية الريفية، سنحاول في هذه الورقة البحثية التعرف على سير برامج التنمية الريفية، كونها مؤشرًا هامًا يعتمد في الحكم على مدى نجاح، أو فشل البرامج التنموية، لما لهذه البرامج من دور في تحقيق تقدم المناطق الريفية، أي سنحاول تحليل أبعاد برامج التنمية الريفية والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج، بالاقتصار على تحليل مفهوم التنمية الريفية وشرح أبعادها واليات تحقيها، وقياس أثرها الذي يعكس دور هذه البرامج في تفعيل الفضاءات الريفية، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية.

الكلمات الدالة: التنمية، التنمية الريفية المستدامة، النشاطات الزراعية، برامج التجديد الفلاحي.

Abstract:

Development differs according to the time, place and sector you are targeting, which leads to a multiplicity of its models and different formulas based on the multiplicity of sectors and their different levels, and since these formulas seek to give the character of sustainability for development, rural development emerged as one of the most important and most prominent of these targeted sectors.

Given the importance of rural development, we will try in this research paper to identify the progress of rural development programs, as it is an important indicator that depends on judging the extent of success or failure of development programs, because of these role in achieving the progress of rural areas, i.e. we will try to analyze the dimensions of Rural development

programs and the economic and social repercussions of these programs, by analyzing the concept of rural development and explaining its dimensions and mechanisms to achieve it, and measuring its impact that reflects the role of these programs in activating rural spaces, in a way that leads to achieving the society's economic goals, whether economic or social.
Key words: development, sustainable rural development, agricultural activities, agricultural renewal programs.

المقدمة:

تعتبر التنمية الريفية كأحد أهم أقطاب التنمية المستدامة، سعت الجزائر من خلالها لرفع التبعية الغذائية الملازمة لها منذ الاستقلال، ولتحقيق التنافسية والريادية في مجال الإنتاج الفلاحي، وللقضاء على الفقر الحرمان في الأوساط الريفية، وهذا من خلال صياغة برامج تنموية تتوافق وما تملكه من موارد هذا من جهة، ومن خلال إيجاد أفضل وأسرع بالطرق التي تمكنها من الحصول على أفضل النتائج وبأقل التكاليف، بحيث تسمح لها تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

1- إشكالية البحث:

في ظل ازدياد أهمية التنمية الريفية وتعاظم دورها في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وفي ظل مسعى الجزائر لتطوير وتنمية المناطق الريفية المعبر عنها بالبرامج والسياسات التنموية، تتجلى إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

- ما هي أهم برامج ومشاريع التنمية الريفية التي اتبعتها الجزائر؟ ما علاقتها بمقاربات ونماذج التنمية المستدامة؟ وهل حققت هذه البرامج التطلعات والنتائج المرجوة منها؟

2- أهمية البحث:

تتجلى أهمية دراستنا في البحث في برامج التنمية الريفية الساعية لتطوير وتنمية المناطق الريفية وفي البحث في تطوير القطاع الفلاحي، من خلال دراسة وتحليل أهم برامج التنمية الريفية وتقييم النتائج المحققة، وتقديم البدائل المثلى الممكنة التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تطوير هذا القطاع في الجزائر ليحقق فعالية ونجاعة أكبر.

هذا إضافة إلى أن أهمية الموضوع تتجلى وتظهر من خلال بعض النقاط التي نذكر منها:

- اعتبار التنمية الريفية المستدامة أحد أولويات السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة، وهذا لما تلعبه من دور في زيادة الإنتاج الفلاحي ورفع المستوى المعيشي للأسر الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي؛

- اعتبار التنمية الريفية المحرك الرئيسي للاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتجددة، وللتخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة للأقاليم الريفية وللتحرر من التبعية الغذائية للخارج، والقضاء على الفقر في الريف؛
- تطور مشاريع التنمية الريفية وصياغتها ضمن نماذج جديدة للتنمية المستدامة .

3– أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعريف بالتنمية الريفية وبعلاقتها بالبرامج والمقاربات التنموية الشاملة؛

2- معرفة مراحل تطور التنمية الريفية في الجزائر؛

3- تشخيص برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر، كأنموذج وكمشروع للتنمية الريفية المستدامة، ودراسة مدى فعاليته في تحقيق الأهداف.

4- البحث في أفضل السياسات المطبقة لتحقيق لتنمية الريفية المستدامة.

اولا: واقع التنمية الريفية في الجزائر(برنامج التجديد الفلاحي)

تندرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتشمل السياسة الفلاحية القائمة على أساس اقتصادي، يتمثل في المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة.

1– تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[1]

فسياسة التجديد الريفي تعتبر سياسة إقليمية، أي تتبنى هذه السياسة مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحق بالمدينة كما كان ينظر إليه من قبل من خلال تحديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها، وترمي إلى ضمان

شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية أو التي بها عوائق طبيعية، رافعة شعار" لا توجد أقاليم بلا مستقبل...، توجد فقط أقاليم بدون مشاريع."[2]

2- الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي :تهدف سياسة التجديد الريفي إلى مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها في ما يلي:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية، بتحسين ظروف التشغيل، وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف.
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، وذلك بتحسين ظروف الحياة، وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يتأتى من خلال تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة، وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونًا رئيسيا في الاقتصاد الريفي .
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي، وقطاع السياحة .

هكذا يتبين لنا أن سياسة التجديد الريفي تطمح إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع أخذ خصوصياتها وإمكانياتها وتحدياتها، وهذا ما يسمح بالمساهمة في تحقيق شروط أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة .بالرغم من هذا المخطط التنموي والجهود المبذولة لتطوير الفضاء الريفي، وإخراجه من عزلته. [3]

3- دعائم إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي: تتمثل أهم دعائم التجديد الفلاحي في:

- التجديد الفلاحي من خلال انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي.
- التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين، والمتمثلة في خمس برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها :
  - حماية الأحواض المائية؛
  - تسيير وحماية الإرث الغابي؛
  - محاربة التصحر؛
  - حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي؛
  - التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

- دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

ومن هنا، نجد أن هذا البرنامج بني على ثلاث **مبادئ أساسية** تتمثل في:[4]

- الريف مستقبل وقدرات للاكتشاف والتثمين؛
- التنمية الكاملة والشاملة والمستدامة ، والتي يجب ان تشمل جميع المناطق بالتساوي؛
- البحث عن الطاقات والقدرات كل الفضاءات والقطاعات، وقولبتها في الشكل الاقتصادي.

4- الخطوات التمهيدية لانطلاق برنامج التجديد الفلاحي: لقد مر برنامج التجديد الفلاحي بالعديد من المراحل، قبل أن يعلن عن المشروع في تنفيذه سنة 2007، بدءا من مرحلة التشخيص إلى مرحلة المصادقة عن المشروع، وهذه المراحل كما يلي:[5]

4-1- **المرحلة الأولى(2002-2003)**: تمثلت في مرحلة التشخيص والاستشارة (دراسات ميدانية، سبر آراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وامال السكان..)، مع تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

4-2- **المرحلة الثانية(2003-2004)**: تم فيها صياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لسنة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

4-3- **المرحلة الثالثة (2004-2005)**: حيث تضمنت هذه المرحلة:

- التنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؛
- انجاز الولايات للاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الريفية المستدامة؛
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية، للاستفادة منها في المراحل المقبلة.

4-4- **المرحلة الرابعة(2006)**: والتي تم فيها:

- عرض سياسة تجديد الريفي، وذلك من خلال الرهانات، المفاهيم، المبادئ، الإجراءات، المقاربات، أداوت التنفيذ والمتابعة، التقييم والبرمجة؛
- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، وكذا تم تنصيب 48 خلية لتنشيط التنمية للولايات ابتداءا من مارس؛
- تم عقد ندوة الحكومة والولاية في جوان 2006؛
- انجاز وثيقة التجديد الريفي في أوت 2006.

4-5- **المرحلة الخامسة(أكتوبر 2006)**: تم خلال هذه المرحلة المصادقة على سياسة التجديد الريفي، وذلك من خلال تعليمة الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي، إذ تمت صياغة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2005-2015) كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي، وقد تم عرض هذه الإستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003، حيث تم خلالها عرض الأسس العامة لهذه السياسة، أما الثانية فتمت في فيفري 2006، وذلك في الصيغة النهائية لسياسة التجديد الريفي، وبعد الفترة التجريبية (2003-2005)، والتي تم فيها اختبار طرق هذه السياسة ومناهجها ومدى نجاعتها عبر 48 ولاية، حيث تم ذلك خضم قيام كل ولاية بإعداد استراتيجياتها الخاصة، في ظل التشاور حسب خصوصياتها المحلية.

وقد تمركزت محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، حول أربعة محاور هي:

- إقامة شراكة محلية بين مختلف الفاعلين في التنمية الريفية؛
- المساعدة على استحداث أنشطة اقتصادية تجديدية؛
- تثمين متوازن وإدارة مستدامة لموارد الإقليم وثرواته؛
- تضافر القوى الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق العمليات.

وبهذا فلم يكن برنامج التجديد الريفي كسابقيه من البرامج والسياسات السابقة من حيث الظهور، فقد مر بعدة فترات ومراحل ابتداءا من سنة (2003 الفترة التجريبية) إلى غاية 2009 ، وهي فترة تعميم السياسة، وبالتالي يمكن ايجاز المراحل السابقة في ثلاث مراحل:[6]

- **مرحلة(2004-2006)**: والتي بدأت أولا بعرض الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية .بعد مرحلة تجريبية (2003- 2005)، ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الريفي تم في 15 مارس 2006 وبموجب مرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من 18 قطاعا و 3مؤسسات وطنية، واللجان الولائية.
- **مرحلة (2007-2008)**: والتي تم فيها تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه

الفلاحي 08 /16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

- **مرحلة (2009–2014)**: والتي بدأت مع خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية ، وبالتالي تم تعميم البرنامج، ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي والريفي.

مرحلة (2015–2019) : إن المسعى الذي اعتماده في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019 ، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب للتصدير،وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي [7]:

- المحور الأول : المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية ؛
- المحور الثاني : مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير احسن العوامل ووسائل الانتاج، مع اعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية ؛
- المحور الثالث : تقوية الحماية وحفاظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات ، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للادارة ؛
- المحور الرابع : تقوية آليات الدعم والتاطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية ؛
- المحور الخامس : متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية، وادارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني .

ومن الأهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي [8] :

- انتاج : 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب ؛
- تطوير الري الفلاحي بزيادة مليون هكتار من المساحة المسقية ؛
- تهيئة 13 غابة بمساحة اجمالية مقدرة ب 172000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة اجمالية مقدرة ب 413000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية ؛
- إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار ؛
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5% ؛
- إنشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي .

ثانيا : واقع سياسة التجديد الفلاحي: سنلقي في هذا الاطار نظرة على بعض المؤشرات تستخدم لمعرفة وضعية القطاع الفلاحي، وهي كالتالي:

الجدول رقم(01): مساهمة المناطق الطبيعية في الإنتاج الفلاحي الوحدة%

طبيعة المناطق	المناطق السهلية والساحلية	الهضاب العليا	المناطق الصحراوية والواحات	المناطق الجبلية
مساهمة الإنتاج الفلاحي	% 42,3	%23,1	%17,5	%17,1

المصدر: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 245.

وبفضل جهود الفلاحين من أجل تحسين مستثمراتهم الفلاحية والتكيف مع الأوضاع الحالية، تم حدوث تغييرات على الأراضي الفلاحية، وهي كالتالي :

- تقليص الأراضي المستريحة بنسبة 11 % .
- زيادة في المساحات التشجير بنسبة 82 %.
- انخفاض في المراعي الطبيعية بنسبة 30%.
- زيادة في المساحات المسقية بنسبة 99%.

الجدول رقم(02): حجم المستثمرات ونسبة مالكيها

حجم المستثمرات	نسبة المالكين	نسبة من المساحة المستغلة
من 0,1 إلى 10 هكتار	70	25
متوسط 10- 50 هكتار	22,6	52

أكبر من 50 هكتار	1,9	23
Hors sol	5,5	0

المصدر: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 245.

الجدول رقم (03) : تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2007-2017

الوحدة :مليون دولار

السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المواد الغذائية	صادرات	92	121	113	305	357	314	402	323	239	327	349
	واردات	4827	7796	5863	6027	9805	9023	9572	11005	9329	8224	8438

المصدر :التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصاد والنقدي للجزائر، بنك الجزائر 2018.

الجدول رقم(04): نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج قطاع المحروقات/ الوحدة مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المواد الغذائية	92	121	113	305	357	314	402	323	239	327	349
صادرات خارج المحروقات	1312	1954	1066	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930
النسبة المئوية	7,01	6,19	10,6	18,83	16,68	15,33	18,6	11,49	11,61	18,36	18,08

المصدر:التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصاد والنقدي للجزائر، بنك الجزائر 2018.

الشكل رقم 4-1: تطور صادرات وواردات المواد الغذائية / الوحدة : مليون دولار

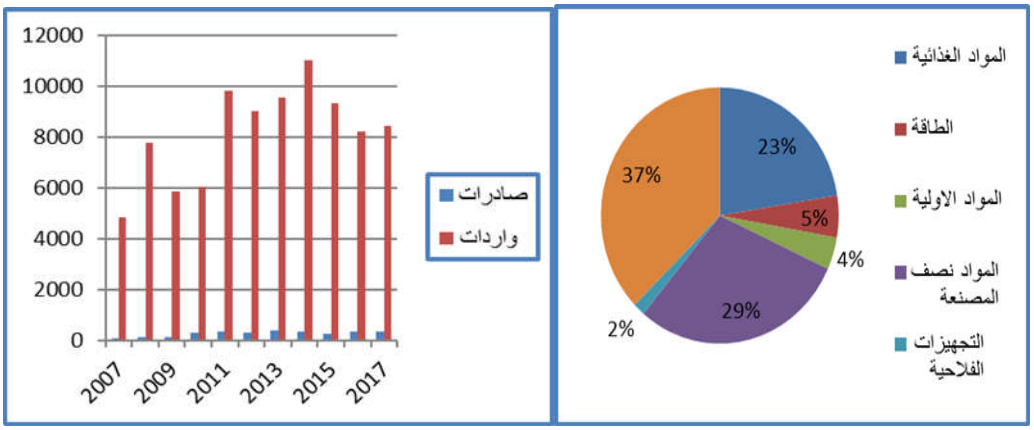

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين رقم 03-04.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم صادرات المنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغ اقصاها 18.89 سنة 2010، وهذا يدل على اهمية هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى، لكنها تبقى ضعيفة امام وارداتها وهذا ما يؤدي الى اتساع الفجوة الغذائية لعدم الصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وما

يزيد من حدة التبعية هو تركيز الواردات لمنطقة جغرافية واحدة والمتمثلة في الاتحاد الاوربي ، فقد بلغت الواردات من الاتحاد الأوربي سنة 2017 بـ 44.37% ، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 18.38%، وهذا يؤثر سلبا على عائداتنا البترولية التي تتم بطبيعة الحال بالعملة الدولار بينا معظم الواردات الى الجزائر هي بعملة الاورو، مما يزيد من الضغوطات على الاحتياطي من العملة الصعبة

ثالثا : تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2000–2017): وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة2000-2017 تمثل نحو 10.42 في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، والجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي:

الجدول رقم 5: تطور القيمة المضافة الفلاحية من الناتج الداخلي الخام للفترة (2000–2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة	8,40	9,75	9,22	9,81	9,44	7,69	7,54	7,57	6,59	9,34
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
القيمة المضافة	8,47	8,11	8,77	9,85	10,29	11,59	12,30	12,26		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على :

- محمد باشوش،**واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد6، 2016، ص17.- إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2000-2017) بلغت 6.59 في ادنى مستوياتها سنة 2008 ، في حين تبقى القيم الاخرى في حالة ثبات بنسبة تقريبية تقدر ب 10.41، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وعلى الرغم من المبالغ المرصودة لإنعاش هذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا انه لا يزال بعيد كل البعد عن الأهداف المرجوة .

3. **مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل**: من بيانات الجدول الآتي يتضح لنا أن هناك تراجع في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل، ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العمل من هذا القطاع على قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم[9].

الجدول رقم 6: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب العمالة للفترة (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة (%)	21.92	21.71	21.22	21.72	21.34	19.95	19.92	19.12	18.21
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة (%)	17.41	16.52	15.76	14.69	12.48	13.56	13.07	12.73	12.82

المصدر: احصائيات البنك الدولي تحديث2020 .

من الملاحظ أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد عمال القطاع، حيث أن النسبة ترتفع مع زيادة التوظيف والعكس، فالقطاع الفلاحي لا يزال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، فزيادة مستويات الأمطار يقابله تزايد في معدلات التشغيل الموسمي والعكس.

خاتمة :

لقد استهدفت هذه الدراسة موضوع برامج التنمية الريفية في الجزائر ما بين التطلعات والنتائج (برنامج التجديد الفلاحي أنموذجا)

حيث أن موضوع العلاقة بين برامج التنمية الريفية من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط، بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا، وتبرز أهميته من خلال اثر هذه البرامج تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكننا القول بأن دراسة موضوع بحثنا، ساقتنا إلى القول بأنه وبالرغم من أن سياسة التجديد الريفي ومشاريع التنمية الريفية هي خطوة مهمة لأنها وضعت الأعوان الإداريين وممثلي سكان الريف جنبا إلى جنب، من خلال التشاور والتبادل بين مختلف الأطراف والأعوان المساهمين التي بدأت تدريجيا، وبالتالي أعطى هذا البرنامج فكرة حول دور مشاركة المجتمع الريفي في تحقيق التنمية الريفية، إلا أن هذا البرنامج لم يشهد تقدما في مشاريعه، نظرا لعدة أسباب ونقائص يمكن تلخيصها في ما يلي:

- نقص التنسيق ما بين الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية (الإدارة المحلية من جهة والمواطنين المنتخبين والمنظمات الريفية من جهة أخرى).
- إن كلمة الاندماج لم تتجسد على أرض الواقع، حيث ظلت المشاريع الجوارية فارغة من محتواها، لأن مشاركة سكان الريف تمت في المراحل الأولى في صيغة المشاريع بينما لا يشارك في بقية المراحل
- لا تزال الجزائر تشكو في كثير من الأوضاع الإدارية كالازدواجية والتداخل في المسؤوليات والمركزية السائدة والإجراءات البالية وارتفاع التكاليف في قطاع الخدمات وانخفاض مستوى استخدام التكنولوجية.
- لا يزال مشكل العقار قائما، مما يؤدي إلى عرقلة الفلاحين غير المالكين للأرض الفلاحية، وبالتالي عدم الحصول على الدعم والقرض.
- انخفاض اليد العاملة الفلاحية باستمرار، واتجاهها نحو القطاعات الأخرى، نظرا لتوفر المزايا فيها على غرار الفلاحة.
- بقاء مشكل التمويل من طرف البنوك، خاصة النشاطات ذات العائد الكبير (وبالتالي فالمناطق المهمشة والفقيرة لا يستفيدون من هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وجهت لها هذه المشاريع)
- التأخر الكبير في تحديث نظم الإنتاج، وعدم كفاية وفعالية خدمات الدعم والمساندة من طرف الدولة لتحسين وتقديم المشورة الفنية والتكوين، التسيير، والإرشاد الفلاحي، وتنظيم العلاقات المستثمرات الفلاحية مع الأسواق.
- نقص التدريب والتأهيل في اليد العاملة الفلاحية وانتشار معدلات الأمية في أوساطهم وخاصة الفئة العمرية45 سنة فما فوق، وهذا ما يؤثر سلبا في انخفاض الدخل الفردي، وبالتالي العزوف عن العمل في الزراعة، وهذا ما أدى إلى انخفاض في الإنتاج الفلاحي،

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، فإننا سنحاول وضع بعض التوصيات التي يمكن من خلالها تفعيل دور برامج التنمية الريفية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك وفق ما يلي:

- يجب أن تتسم البنية التقنية والأطر المخططة لبرامج التنمية الريفية بالمرونة لأنه من شأنها خلق مزايا، كتغليب الطابع الإنساني في العلاقات بين الإدارات والمؤسسات العاملة في ميدان التنمية
- دعم المؤسسات الزراعية الريفية ورفع الكفاءة الإنتاجية لها وتنويع النشاطات الزراعية لصغار المزراعين وذلك في ظل الدعم الذي يجده القطاع الزراعي من قبل الدولة .

- تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية .
- خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي، واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي، هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية.
- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها، مع العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الإعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية .
- ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية

الإحالات والمراجع :

(1) : طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص الاقتصاد الدوالي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص 152

[2] : برنامج سياسة التجديد الريفي، 2006 .

[3] : هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2014، ص242

(4) : بكدي فاطمة، التنمية الزراعية و الريفية المستدامة وذروها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر جوان 2013، ص 193

(5) : ليازيد وهينة، برنامج التجديد الريفي في الجزائر ، الملتقى الوطني الثاني حول واقع وافاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الاغواط، 2009 ص 06

[6] : MADR 2012, Le renouveau agricole et rural en marché « Algérie », Revue et perspectives, Mai2012, P07.

[7] نسمن فطيمة، **الفلاحة الجزائرية بين التبعية و الاكتفاء الذاتي** ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي ، الجزائر، العدد2، 2017، ص174 .

[8] المرجع السابق، ص ص 174-175 .

[9] محمد خميسي بن رجم،هجيرة بلعورة، **القطاع الفلاحي مستقبل الجزائر لاقتصاد ما وراء البترول**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي في الدول النامية بين الخيارات والدول المتاحة،، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 2و3 نوفمبر 2016، ص6.

القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر

محمد يوسفي، جامعة مستغانم، (الجزائر)، yousfimohamed2014y@outlook.fr

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

لقد أصبح رهان النهوض باقتصاد الوطني يعتمد على توفير اليات تمويل فعالة من شانها انجاح هذه النهضة، لهذا يعتبر عنصر التمويل الشريان الرئيسي لإنجاح اي مشروع أو سياسة استثمارية كانت، وهو ما ينطبق على القطاع الفلاحي والريفي، لذى فقد عمدة الدولة الى استحداث بعض الصيغ التمويل التي تساهم بشكل مباشر في تمويل الناشطين (فلاحين والمربين) في القطاع الفلاحي من خلال ما يسمي بالقروض المدعمة (قرض التحدي والرفيق) والتي يعول عليها كثيرا في تمويل مختلف النشاطات التي لها علاقة بالوسط الفلاحي والريفي بالدرجة الاولى بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة وهو مسعى الدولة .

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على القروض المصرفية المدعمة الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي والريفي مركزا في ذلك على كل من قرض التحدي والرفيق باعتبارهما صيغتين جديدتين لقت استحسان من طرف الناشطين في هذا القطاع والتي يعول عليها في حل معضلة التمويل التي يعاني منها الكثي من الفلاحين بالدرجة الاولى .

Résumé:

Le pari de promouvoir l'économie nationale dépend de la mise en place de mécanismes de financement efficaces pour le succès de cette renaissance, car c'est l'élément principal du financement de l'artère principale pour le succès de tout projet ou politique d'investissement, qui s'applique au secteur agricole et rural, de sorte que le maire de l'Etat a perdu à l'élaboration de certaines formules Moyle, qui contribue directement au financement des activistes (paysans et éducateurs) dans le secteur agricole par le biais des prêts dits subventionnés (défi et prêt complémentaire) qui sont très fiables dans le financement de diverses activités qui sont liées à l'environnement agricole et rural en premier lieu pour assurer la réalisation d'un développement global, qui est très fiable dans le financement de diverses activités qui sont liées à l'environnement agricole et rural en

premier lieu pour assurer la réalisation d'un développement global, qui est L'effort de l'État.

Grâce à ce document, nous allons essayer de mettre en évidence les prêts bancaires subventionnés destinés à financer le secteur agricole et rural, en mettant l'accent sur le défi et le prêt Rafiq comme deux nouvelles formules qui ont été bien accueillis par les militants de ce secteur et qui sont fiables pour résoudre le dilemme de financement qui souffre. Beaucoup d'entre eux sont des agriculteurs en premier lieu.

المقدمة:

يعتبر ممارسة النشاط الفلاحي من اقدم النشاطات الاقتصادية المنتجة، ولقد تطور هذا النشاط واصبح من اكثر المواضيع التى تهم البشرية نظرا لطبيعته كمصدر لتوفير الغذاء، وبحكم المنافسة التى يتعرض لها من الانشطة الاقتصادية الاخرى لاسيما النشاط الصناعي، الذي استقطب جل اليد العاملة واهتمام السلطات العليا في الدول، فان الجزائر وكغيرها من الدول التى تعيش هذا الوضع والذي تسعي الى تغييره من خلال انتهاج عدة مخططات من شانها دعم القطاع الفلاحي والنهوض به من اجل ان يسترجع مكانه وتكون له مساهمة في دفع عجلة التنمية خارج قطاع المحروقات، وللوصول الى هذا الهدف لابد من وضع سياسة رشيدة كونه يختلف عن باقي القطاعات الاخرى خاصة مع التحولات التى عرفتها التوجهات الاقتصادية للبلاد في العشرية الاخيرة .

ولعل من ابرز المشاكل التى اصبح يعاني منها القطاع الفلاحي والفلاح بشكل خاص هو مشكلة نقص التمويل الذي يعد عنصر اساسي في انجاح اي سياسية استثمارية في اي مجالا كان ،لهذا تطلب الامر اتخاذ تدابير لحل هذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية اللازمة، لأنه في كثير من الاوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة الى اموال يقوم باستخدامها في العمليات الانتاجية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا كشراء البذور والاسمدة والمبيدات التى تعرف اسعارها ارتفاعا محسوسا، كذلك تشغيل اليد العاملة وكذا نقل وتخزين المحاصيل و.....، كلها تتطلب ايجاد موارد مالية معتبرة .

في ظل هذا الوضع وتماشينا مع الاصلاحات التى كرستها الدولة في القطاع الفلاحي بداية من سنة 2008 من خلال القانون التوجيه الفلاحي وكذا الانتقال في استغلال العقار الفلاحي من اسلوب الانتفاع الى حق الامتياز في سنة 2010، فقد رافق هذه التحولات اجراءات تمويلية جديدة تمثلت في استحداث قروض فلاحية مدعمة جديدة تستجيب لمتطلبات الممارسين لهذا النشاط لاسيما الشباب

الطموح والفلاحين الصغار من خلال اصدار نوعين من القروض وهما قرض التحدي وقرض الرفيق والذين يعول عليهما في حل مشكلة التمويل وتطوير القطاع الفلاحي ككل في ظل الاستراتجية العامة التي سطرتها الدولة لتتماش وسياسة الدعم الفلاحي المنتهجة، وعليه فالإشكال الذي يطرح نفسه هو : **إلى أي مدي تساهم القروض الفلاحية المدعمة في تحقيق التنمية الفلاحية بالجزائر** ؟.وعليه تم تقسم الاجابة على هذه الاشكالية في ثلاثة محاور رئيسية كما يلي :

- ✓ المحور الاول :ماهية التمويل الفلاحي.
- ✓ المحور الثاني : دراسة لقرض التحدي والرفيق في اطار سياسة دعم القطاع الفلاحي.
- ✓ المحور الثالث :اثار منح القروض الفلاحية في انعاش القطاع الفلاحي وتطويره.

المحور الاول :ماهية التمويل الفلاحي .

أولا – مفهوم التمويل الفلاحي : يعتبر التمويل من اهم الوسائل الضرورية للعملة الانتاجية، والتمويل هو عبارة عن اتفاق مالي او سلعي بين المؤسسة الممولة والنشاط من هذا التدفق المالي او السلعي، كما يكون الغرض منه هو الاستثمار اي التوسع في النشاط مهما كان نوع هذا النشاط سواء كان انتاجيا او غير انتاجي كما قد يكون الغرض من التمويل هو التسيير اي العمل والمحافظة على القدرة الانتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل اي ضمان التسيير العادي لها، اذا كان النمو الاقتصادي قد ارتبط في غالبية انحاء العالم بالتقدم الصناعي إلا ان هذا التقدم يفترض مسبقا اعداد وتجهيز القطاع الفلاحي وعلى اساس ان هذا القطاع هو الذي يمد القطاع الصناعي بأدوات التنمية من فائض رؤوس الاموال والعمالة والقدرة التصديرية والمواد الاولية اللازمة للصناعة والمواد الغذائية، كما انه سوف يمثل السوق الاولية للقطاع الصناعي، ولذلك فان اقتصاديات التنمية الحديثة لم تعد تقوم على النمو المتوازن او غير المتوازن بين القطاعين او تصاغ في عبارة بينهم بقدر ما تقوم على السياسة التكاملية بين القطاعين[1].

1–تعريف التمويل الفلاحي :ان التمويل يعتبر حاجة ضرورية للانجاز المشاريع الانتاجية في وقتها لان التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لانجازها فتتوجه الى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الاخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات لنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

-التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال اراضيهم وكذلك استصلاح الاراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء انواع مختلفة من المبيدات والاسمدة والالات الخاصة باستصلاح الاراضي وتهيئتها وتدعيم الرس لاستغلال الاراضي في اكثر من دورة انتاجية خلال السنة[2].

2-انواع التمويل الفلاحي:لقد نصت المادة 86 من القانون رقم 16/08 المتعلق بالقانون التوجيه الفلاحي[3] على ان ادوات التمويل الفلاحي تتمثل في القرض البنكي والتمويل التعاضدي ودعم الدولة خاصة عن طريق الصناديق الخاصة، وعليه بالنظر الى انواع التمويل الموجود في الواقع الفلاحي فنجد ما يلي:

أ-التمويل الذاتي : ان هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة اي امكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه او اللجوء الى مصادر خارجية وهو دليل على قدرية المستثمر في حالة صعوبة المصادر الاخرى وتعذرها على تمويله.

ب-القروض البنكية : وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة اة يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا او بعد وقت معين لتسهيلات في صورة اموال نقدية او اي صورة اخري وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد او اقراض العميل لأغراض استثمارية او تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل او يتعهد البنك نيابة عن العميل لدي الغير، ولعل من بين هذه القروض البنكية الموجه للقطاع الفلاحي (القرض الفلاحي)[4].

ثانيا-مفهوم القرض الفلاحي:

1-تعريف القرض الفلاحي : يعرف القرض الفلاحي على انه هو:"قرض يعمل على نقل ملكية مال او شيء مثلي اخر من المقرض الى المقترض على ان يعمل هذا الاخير على تطوير وتنمية الاعمال الفلاحية وتنمية حصيلتها، على ان يرد مبلغ القرض في نهاية العقد الى المقرض"[5].

-**و يعرف ايضا** على انها :"هي قروض تطلقها البنوك المتخصصة الغير التجارية في الغالب وهي عبارة عن سلف للفلاحين لمدة قصيرة او متوسطة وهذا هو الشائع، فمن النادر ما تكون طويلة الاجل، وهذه القروض يكون الهدف منها تمويل المحاصيل الفلاحية في خالة القروض القصيرة الاجل، او تمويل الفلاحين بالمعدات والابنية وكل ما تحتاجه عملية الانتاج الفلاحي، وتقوم بها البنوك العمومية في الغالب لأنها قروض تدخل ضمن سياسة الدولة لتدعيم التنمية الفلاحية وتطوير القطاع الفلاحي"[6].

-كما **يعرف بأنه** :"هو عبارة عن اموال يستدينها الفلاح من البنك مع التعهد بردها اليه، ودفع فوائد عنها الى ان يحين موعد ردها وتقوم البنوك بمنح الائتمان الفلاحي بغرض تحقيق التوسع الافقي

والراسي في القطاع الفلاحي وتحقيق على معدلات التنمية في المجتمع ومما لاشك فيه ان الائتمان الفلاحي يحتل اهمية خاصة في الدول النامية ويرجع ذلك الى الاهمية التى يحتلها القطاع الفلاحي كمصدر رئيسي للانتاج واستيعاب قوة العمل ي هذه الدول كما يعتبر نظام الائتمان الفلاحي الاداة الاقتصادية التى ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام حيازة الاراضي الفلاحية والانتاج الفلاحي والتنمية الفلاحية من الناحية الاقتصادية "[7].

2–شروط القرض الفلاحي : حتى يتم قبول طلب القرض لابد من ان تتوفر في المقترض مجموع من الشروط التى تطلبها هيئات القرض ونذكر من اهمها ما يلي[8]:

- ✓ –ان يكون طالب القرض فلاحا او مستثمر فلاحي او جمعية فلاحية او مستثمرة فلاحية .
- ✓ –تقديم وعرض المشروع الفلاحي المراد تمويله مرفق بالدراسة التقنية والاقتصادية له.
- ✓ –القيام بالاستغلال الفلاحي الفعلي على اسس ثابتة اي المقصود هو البيان المالي المحاسبي الثابت.

ان عملية منح القرض الفلاحي تتم وفق مراحل تبدأ من تقدم طالب القرض الى البنك او الصندوق او المؤسسة المالية المانحة للقرض الفلاحي ثم تأتي مرحلة دراسة طلب القرض المرفق بكل الوثائق الثبوتية المطلوبة من طرف الهيئة المقرض ليتم في الاخير اصدار قرار النهائي اما بالقبول او بالرفض.

3–انواع القرض الفلاحي : تنقسم القروض الفلاحية الى ثلاثة انواع مهما كان اجل تسديدها، سواء كانت موسمية او لأمد قصير او متوسط او بعيد المهم ان يأتي تسديدها في الاجال المتفق عليه[9]ا.

أ–القروض النقدية : تتمثل في مبالغ نقدية تدفعها جهات معينة (البنوك والمؤسسات المالية والصناديق المختص بقطاع الفلاحة)، مباشرة للفلاح او بواسطة المتعامل عن طريق تمويل مصاريف الاستغلال، الاستثمار او التجهيز على حساب الفلاح.

ب–القروض العينية : تتمثل في تزويد الفلاح بلوازم الاستغلال والاستثمار بأشياء عينية منقولة تمنح من طرف التعاونيات والدواوين وبعض الشركات الفلاحية، تتم عادة هذه المنح بتسليم البذور، الاسمدة ،الاشجار، النباتات ،مشاتل نقل البقول، الكتاكيت والبيض للتفقيص .

ج–قروض الخدمات : تتمثل في تقديم الخدمات الفلاحية كالحرث، الزرع، معالجة النباتات، الحصاد، الدرس وقطف الثمار، والتى كانت تقوم هذه الخدمات، والشركات الفلاحية للاحتياط والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات وغيرهما كالمؤسسات المختصة في مختلف الانجازات لغرض ايجار العتاد او تقديم اليد العاملة المتخصصة، ان القاسم المشترك بين هذه القروض الثلاثة هو تأجيل الدفع .

ثالثا–الهيئات المانحة للقرض الفلاحي في الجزائر :

من اهم المؤسسات المالية والبنوك التى تمنح القروض الفلاحية لصالح الفلاحين في الجزائر نذكر[10]:

- –البنك الوطني الجزائري (B.A.N) من سنة 1962 الى غاية 1982.
- –بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R) ابتداء من مارس 1982 الى يومنا هذا وهو يعد بنك الفلاحة.
- –الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (C.N.M.A).
- –الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (F.N.D.R.A).
- –الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (C.R.M.A).
- –(بنك الخليفة، بنك بدر، بنك القرض الشعبي الجزائري)، فقد قامت هذه البنوك الثلاثة الاخيرة بإمضاء عقود مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي، هذه البنوك تسير في طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي خاض اشوطا كبيرة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي.

لقد كان غياب القرض الفلاحي احد معوقات الاستثمار في القطاع الفلاحي وقد انطلق العمل به منذ موسم 2001/2000، ويتكفل كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمهام اساسية لإنجاح البرامج وذلك حسب ثلاثة اسس وهي هيئة الاقراض والتامين الاقتصادي ومحاسب لصناديق العمومية.

–و تختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي [11]:

- ✓ **–القروض قصيرة المدي** : تسمي بقروض الموسم الفلاحي .
- ✓ **–القروض متوسطة الاجل** : هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الارض والالات ...
- ✓ **–القروض طويلة الاجل** : تصل الى 25 سنة وهي خاصة بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة.

المحور الثاني : دراسة قرض التحدي والرفيق في اطار سياسة دعم القطاع الفلاحي.

في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم اعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها اكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الاطار تم تطوير العديد من القروض كان من بينها قرض الرفيق وقرض التحدي من اجل تمويل الفلاحين والناشطين في مجال الفلاحي بصفة عامة[12].

اولا–دراسة نظرية قرض الرفيق :

1–تعريف قرض الرفيق[13]: ويعرف ايضا بأنه :هو عبارة عن قرض موسمي مدته سنة واحدة اي لموسم فلاحي واحد فقط يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اذ يعد هو البنك الوحيد الذي ابرم اتفاقية مع وزارة الفلاحة وقد تم المصادقة ليها في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بالأمر رقم 12/08، ومن مميزات قرض الرفيق ان معدل الفائدة فائدة فيه معدوم اي 0% والذي تتحمله الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كاملا 5.25% ويستفيد منه كل المستغلون الفلاحون في نظر القانون رقم 16/08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الفلاحون والمربون بشكل فردي او منظم في اطار التعاونيات، الجمعيات او الفدراليات، وحدات المصالح الفلاحية ومخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وهو يغطي الفعاليات الفلاحية التالية [14]:

- ✓ –اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بالنشاط الفلاحي (البذور، الشتلات، الاسمدة، المبيدات).
- ✓ –اقتناء الاعلاف للحيوانات المخصصة للتربية كل الانواع ووسائل السقي ومنتجات الادوية البيطرية.
- ✓ –اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.
- ✓ –تقوية قدرات الاستغلاليات الفلاحية في مجال نظام الري والمعدات الفلاحية في اطار القرض الايجاري، يضاف الى ذلك بناء او اعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى

  المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستكية.
- ✓ –اعادة تعمير الاسطبلات.

2–شروط الحصول على قرض الرفيق : لقد حددت الوزارة الوصية على القطاع شرطين وهما [15]:

- ➢ –كل مستفيد يسدد قرضه في مدة سنة له الحق في الاستفادة من ضمان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتسديدها للفوائد المترتبة عليه، وبالتالي له الحق في الاستفادة من قرض في الموسم القادم.

- -كل مستفيد لا يسدد في مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة لستة اشهر في حالة تعرضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف الوزارة، وبالتالي يفقد امكانية الحصول على قرض اخر.

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شهر اوت من سنة 2008 بإنشاء قرض الرفيق وهو قرض دون فائدة قصير الاجل موجه لتدعيم الانشطة الفلاحية كالحبوب والدواجن وبعض الخضر كالبطاطا، وهذا القرض مرن فهو لا يستوجب الحيازة على عقد ملكية للأراضي للاستفادة منها.

وخلال سنة 2011 استفاد حوالى 8000 فلاح من قرض الرفيق بقيمة مالية اجمالية قدرة ب 7.5 مليار د ج من القروض بصيغة الرفيق ،بالإضافة الى منح 45 مليار د ج للديوان المهني الجزائري للحبوب بالإضافة الى 23 مليار د ج لشركة برودا وهي شركة تسيير المساهمات للإنتاج الحيواني من اجل انشاء ثلاثة مذابح، بنفس الصيغة.

وفي عام 2013 تم الاقرار على رفع مدة الاعفاء من السداد ومدة الاستفادة من التسيير في اسعار الفائدة من ثلاث الى خمس سنوات، وبالتالي فان البنك يتوقع ان يعرف عام 2014 اقبالا كبير على قرض الرفيق فالى غاية سبتمبر 2013 تم معالجة حوالى 15.300 ملف مقارنة ب 8000 ملف عام 2008[16].

3-مجالات التى يشملها القرض[17]: وفقا للمرسوم رقم 02/08 المؤرخ في 2008/07/24 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008 [18]فان المجالات يمكن استخدام القرض الرفيق فيما يلي:

- -اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتاتل ،اسمدة مواد الصحة النباتية).
- -عوامل ووسائل الانتاج (مزروعات موسمية).
- -تحسين نظام السقي (التجميع والاستعمال المقتصر للمياه).
- -اقتناء اغذية الحيوانية (كل الاصناف) ووسائل الشرب والادوية البيطرية.
- -اقتناء العتاد الفلاحي في اطار قرض البيع والايجار.
- -بناء او تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء واقامة البيوت البلاستكية المتعددة القبب.
- -اعادة تعمير او تعمير الاسطبلات والحظائر الحيوانية .

- -اقتناء المونتاجات الفلاحية لتخزينها في اطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

4-المستفيد من القرض : ان القرض الرفيق يختص به بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو يمنح للفلاحين والمربي المواشي والاغنام والموالين بصفة فردية سواء كانوا منخرطين في تعاونيات او تجمعات او وحدات الخدمات الفلاحية او ممارسين لأنشطة تخزين المنتجات الفلاحية [19].

5-الوثائق المكونة لملف القرض :

- ✓ -طلب خطي (يوضح فيه مبلغ القرض).
- ✓ -شهادة عدم الدين من (CRMA).
- ✓ -عقد ملكية الارض او عقد اداري او عقد كراء او عقد عرفي مسجل.
- ✓ -بطاقة هوية المستثمر (من الغرفة الفلاحية).
- ✓ -بطاقة الفلاح او مربي (من الغرف الفلاحية) زائد شهادة الاستغلال.
- ✓ -دراسة التقنية اقتصادية (من مكتب معتمد).
- ✓ -شهادة الوضعية اتجاه الضرائب زائد (CASNOS + CNAS).
- ✓ -عقد تامين شامل لكل الاخطار بالإضافة الى عقد الفواتير الشكلية.
- ✓ -شهادة صحية بالنسبة للمواشي تسلم من قبل البيطري.
- ✓ -وكالة او كفالة في حالة وجود ملك على الشيوع (ملك غير مقسم).
- ✓ -عقد ضمان (رهن) للأملاك المنقولة او الثابتة او عروض تحارية.

6-تطور عدد المستفدين من قرض الرفيق ما بين 2009 و2015.

الموسم الفلاحي	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
عدد المستفدين	5609	7978	8251	8744	9910	17000

المصدر: - قريد مصطفي، فرحات عباس، تقييم سياسة تمويل المستثمرات الفلاحية المنتجة للحبوب في الجزائر خلال الفترة 1987 -2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2016/1 ،جامعة المسيلة، ص 16

من خلال الجدول والمعطيات المذكورة فيه يمكن القول ان هذا النوع من القروض الفلاحية عرف تطور ملحوظ في السنوات الاخيرة وهذا ما يجعلنا نؤكد ان هذا القرض ستكون له الاضافة في تطوير وتنمية قطاع الفلاحة مستقبلا .

ثانيا–دراسة نظرية لقرض التحدي: يعتبر القرض في اطار التحدي من القروض التى يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة المدى.

1–تعريف قرض التحدي[20]:يعرف قرض التحدي على انه : هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من اجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الاراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة او الاملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل او متوسط المدى[21].

ويعرف ايضا بأنه :"هو شكل من اشكال قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة المدة ،معدل الفائدة فيه معدوم اي 0% خلال 3 سنوات الاولى و1% خلال السنة الرابعة والخامسة، ليرتفع الى 3% في السنة السادسة والسابعة، ثم يستقر عند المعدل العادي المطبق على القطاع الفلاحي بعد السنة الثامنة، حدد سقفه بمليون دينار لكل هكتار للمستثمرات التى لا تتعدي مساحتها 10 هكتارات، ومائة مليون دينار للمستثمرات الفلاحية التى تفوق مساحتها 10 هكتارات، وهو قرض موجه للمستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي، وللمشاريع الفلاحية الموطنة على مساحة غير مستغلة، سواء المملوكة ملكية خاصة او مالكة لحق الامتياز "[22].

فيما يخص الضمانات المقدمة للاستفادة من هذا القرض فهي نفسها المحددة في التعليمة الوزارية رقم 09/69 المتضمنة التوجيهات العامة لمنح القروض.

2–شروط الحصول على قرض التحدي : لقد وضعت الوزارة الوصية على القطاع شرطين وهما :

- –بالنسبة للأراضي غير المستغلة والمملوكة ملكية خاصة يجب ان تخلو من جميع اشكال النزاع.
- –يجب ان تفوق نسبة تغطيتها 60% من طرف صندوق الضمان الفلاحي بالنسبة للمشاريع التوسعية.

–بالإضافة الى قرض الرفيق تم كذلك انشاء قرض التحدي لتمويل الاستثمارات الفلاحية، وقد استفاد حوالى 50 مستثمر من صيغة التحدي عام 2011، ثم حوالى 320 مستفيد في عام 2012 اي ما يفوق ست مرات عدد المستفيدين في سنة 2011.

–كما استفاد قطاع الدواجين بقرض بقيمة 13 مليار د ج خصص للمستثمرين الخواص والعموميين فيما سيستفيد فرع تربية الابقار من 5 مليارات د ج كقروض مدعمة من خلال وحدات انتاج الحليب سنة 2013، بالإضافة الى تمويله في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشاريع للشباب المستثمر بقيمة 22.7 مليار د ج سنة 2012 اي ما يفوق 12000 ملف جديد حظي بالموافقة خلال السنة 2014 مقابل 10000 سنة 2011 مضيفا ان النشاطات الفلاحية تمثل 40% من القيمة الاجمالية.

-وخلال نفس السنة قام البنك بتمويل مختلف الانشطة الفلاحية حيث بلغ قيمة التمويل الموجهة للتخزين والتبريد في اطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك حوالى 4 ملايير د ج سنويا، وقام البنك ايضا بدعم انشطة تصبيرة الطماطم حيث قام بتمويل 13 معصرة يستفيد منها حوالى 3.000 فلاح منتج للطماطم في الشرق الجزائري فضلا عن تمويله لمشاريع مخازن القمح الجديد ومشروع مصنع انتاج الحاصدات بسيدي بلعباس[23].

3-الفئات المستفيدة من القرض[24]:

- ✓ -الاشخاص الطبيعيين او المعنويين، مرفوقين بسجل الاعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول
  لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ -ملاك الاراضي الخاصة غير المستغلة واصحاب المستثمرات الفلاحية او الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.
- ✓ -المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين او منظمين في تعاونيات او مجموعات مكونة قانونيا.
- ✓ -المؤسسات الاقتصادية العامة او الخاصة الناشطة في مجال الانتاج الفلاحي، او التحويل او توزيع المنتجات الفلاحية .
- ✓ -المزارع التجريبية والنموذجية.

4- مجالات التى يشملها القرض[25]:

- ❖ **-اشغال تهيئة وحماية الاراضي** : وفيها الصرف والتطهير، اشغال التوجيه وازالة الحجارة ،وضع موصدات الرياح، التعديل، اشغال التسوية وتهيئة الاراضي، فتح الاراضي الفلاحية، جلب الطاقة الكهربائية .
- ❖ **-تطوير السقي الفلاحي** : وفيها تجنيد معدات الري وتهيئة وانجاز الابار الجديدة، استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، حفر الآبار انجاز احواض لتخزين المياه، تجهيز مضخات المياه، انشاء شبكات توزيع المياه ،انشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف ،تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

- **-وسائل الانتاج واكتساب المؤهلات** : وفيها الحصول على المواد الاولية (البذور، نباتات ،اسمدة)، الانتاج الحيواني منتجات صيدلانية، اشغال التهيئة، اعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية، قلع النباتات التى عمرة طويلا، عمليات تطعيم النباتات ،اقتناء العتاد الفلاحي، اقتناء وسائل النقل الخاصة ،اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.
- **-انجاز منشات التخزين والتحويل والتعبئة والتغليف والتقييم** : وفيها انجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية الكائنة بالقرب او على المزارع، انجاز منشات تخزين المنتجات الفلاحية ،بناء او تهيئة المنشات الخاصة بمنتجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في الفلاحة والصناعات الغذائية.

5-محتوى ملف القرض[26]:

- ✓ -طلب خطي من طرف الزبون، زائد الفاتورة.
- ✓ -نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الاقامة، شهادة الميلاد.
- ✓ -شهادة من صندوق التامين على حوادث العمل.
- ✓ -شهادة اداء المستحقات.
- ✓ -مستخرج ضريبي.
- ✓ -نسخة من السجل التجاري.
- ✓ -شهادة تخصص الزبون.
- ✓ -شهادة الخبرة الميدانية.
- ✓ -عقد التامين متعدد الاخطار المهنية.
- ✓ -اثبات فتح الحساب الجاري لدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

6-قيمة القرض : تتراوح قيمة قرض التحدي الممنوح كما يلي :

- ➢ -القرض المتوسط المدي من 1 مليون دج الى 10 مليون دج .
- ➢ -القرض طويل المدي من 10 مليون دج الى 100 مليون دج .

7-معدل الفائدة : المعدل عادي للقرض طويل الاجل هو 5.25 %بينما الامتيازات التى تمنح للمستفيد فهي من 0 %الى 3% حسب عدد السنوات[27].

لقد قرّرت مصالح البنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يكون قرض التحدي بدون فوائد خلال السنوات الثلاث الاولى من عمر المشروع لتحدد النسبة ب 1 % بداية من العام الرابع، وترتفع إلى 3 %

في العامين السادس والسابع من عمر المشروع، وبداية من العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم وكغيره من المستفيدين بدفع الفوائد الناتجة عن القرض، لأنه تجاوز آجال التسديد.
-وتمت الإشارة إلى أن كل مستفيد من القرض سدد الديون المترتبة عليه، فإنه سيكون بإمكانه الاستفادة من قرض آخر في إطار محاولته لتوسيع المشروع، وسيكون بإمكان الأشخاص المعنويين والطبيعيين الاستفادة من القرض بشرط أن يكونوا حائزين على دفتر أعباء صادر عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وأن يكون ذلك في إطار ملكية خاصة أو في إطار تنازل.

المحور الثالث :اثار منح القروض الفلاحية في انعاش القطاع الفلاحي وتطويره.

ان للقرض الفلاحي اثار ايجابية على تطوير قطاع الفلاحية في البلاد لكن لا تزال توجد العديد من الصعوبات والمشاكل التى تحول دون تحقيق الاهداف المرجوة منه، لذلك وجب العمل على ايجاد حلول جادة لإنجاح سياسة الاقراض الفلاحي تحقيق قفزة في مجال الانتاج الفلاحي بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة والمساهمة في الدخل الخام خارج قطاع المحروقات من جهة اخرى، وكل هذا سوف نعرضه في هذا المحور كما يلي :

اولا–الاثار الايجابية للقروض الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي :

للقرض الفلاحي دور فعال في التنمية وذلك بإنتاجيته وربحه الوفير ولا يكون القرض الفلاحي مربح ومنتج إلا إذا كان موظف تبعا للتقنيات المكيفة للمحيط الريفي، ولذلك يجب أن نكيف القرض دائما بميزات خاصة بالقطاع وهذا يعتبر الشرط الأول الذي يعطي ميزة فعالة للقرض .إن استعمال الائتمان يجب أن يؤدي بالضرورة إلى تطور المعرفة الاقتصادية والسياسة لمستعملي القرض، ولذلك يجب أن نلفت الانتباه إلى:

- ❖ -تحسين القابلية للمنافسة مثال: استعمال آلات الحلب يمكن تقليص اليد العاملة واقتصاد وقت العمل.
- ❖ تطوير طرق الاستغلال، لان الهدف الأساسي هو تقليص أقصى للتكاليف لتخفيض أسعار العائد وربح السوق مثال ذلك :تربية الدواجن البيوض في بطاريات، استعمال الرش المحوري، السقي بالتقطير....
- ❖ رفع الإنتاج بإدخال مضاربة جديدة، مثال ذلك :إنتاج مكبر زراعي بلاستيكي، وهذا يتطلب تمويل ضخم في هذه الحالة الفلاحين يتوجهون إلى البنك لطلب قرض طويل أو متوسط الأجل.

- يضمن متابعة النشاط مثل ذلك:يسمح بمتابعة استغلال القروض البنكية وذلك لتمكين بالنسبة للوارثين الذين يريدون إعادة تسيير أعمال المزرعة وشراء نصيب الوارثين الآخرين الذين يفضلون البيع من أجل التصفية[28].
- -زيادة الكفاءة اذ يساعد القرض الفلاحي على تحسين الكفاءة في العمل الفلاحي من خلال شراء كميات افضل من وسائل الانتاج المتاحة.
- -التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، وهذا قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة او الظروف التسويق المتغيرة الى اجراء تعديلات رئيسية في الفلاحة، كتبديل ادوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الاسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدره رئيسي لإجراء هذا التعديلات والتغيرات[29].
- -يعد القرض الفلاحي من اهم العوامل التى دفع بالاستثمار الفلاحي الى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية لصفة خاصة، بحيث توفير المال اللازم للاستثمار هو احد اولى العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية بحيث ان هناك عدة مشاريع ذات اهمية بالغة اصبحت مجرد دراسات واقتراحات عند افتقارها للأموال اللازمة لتمويلها.
- -و للقرض الفلاحي اهمية اقتصادية بالغة، حيث اعتمادا على هذه التمويل يكون بمقدرة المزارعين استغلال اراضيهم احسن استغلال، عن طريق قدرتهم على شراء الانواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات السلالات الجيدة والتى يعود استعمالها على الفلاح بنتائج جيدة، كما انه ونتيجة للتمويل الفلاحي يستطيع الفلاح استعمال مختلف الاسمدة والمبيدات الحشرية والالات المختلفة التى غالبا ما يكون الفلاح عاجز ماليا على استعمالها، حيث اثبت مختلف الدراسات الحديثة في الميدان الفلاحي ناجعة استعمال مثل هذه الوسائل الانتاجية الحديثة بدل تلك الوسائل التقليدية التى غالبا ما تكون نتائجها ضعيفة.

ان عملية تقديم القروض بدون مراقبة استعمالها قد يؤدي الى تحويل جزء كبير من هذه القروض الى استعمالات خارجة عن النطاق المحدد لها او حتى خارج القطاع ذاته في كثير من الاحيان كالاستهلاك او الاستثمار في مجالات اخرى غير فلاحية، لذا فان التوعية والتوجيه الخاص بالإرشاد في الاستعمال الامثل للقروض الفلاحية سواء كان على المستوي الدولى او الاقليمي قد اهتمت به معظم المنظمات المتخصصة في هذا المجال[30].

وللوصول الى الاهداف المرجوة من عملية منح القروض لتمويل القطاع الفلاحي يجب وضع سياسة معيشة تهدف الى تحسين الانتاج والزيادة في الانتاجية وذلك عن طريق استخدام اساليب الانتاج الحديثة في هذا القطاع والتى غالبا ما تكون ذات مردودية عالية.

ثانيا–الصعوبات التي تواجه انجاح سياسية التمويل الفلاحي :

- ❖ –مشكلة التسويق للمنتجات الفلاحية وعدم دعم مبادرات التصدير للمنتجات الفلاحية المنتجة محليا من خلال التحفيزات والدعم .
- ❖ –نقص الادارة والتسيير للمستثمرات الفلاحية مما اثر على مردودية في المنتجات الفلاحية.
- ❖ –البيروقراطية تتحدى ‘‘التحدي’’ والنصوص التشريعية لتحدث شللا في إقلاع المشاريع الفلاحية[31].
- ❖ –نقص حمالات التحسس والتوعية في اوساط الفلاحين من خلال عقد ندوات ومؤتمرات وطنية ومحلية ودولية في المجال الفلاحية بالإضافة الى المعارض والصالونات التى تعتبر فرص للالتقاء اهل الاختصاص وتبادل الخبرات والاطلاع على اخر لمعدات والتقنيات المستخدمة في مجال الفلاحة[32].
- ❖ –طبيعة الاراضي الفلاحية :ان اجمالي المساحة الفلاحية في الجزائر لا تتجاوز 8 مليون هكتار ولا تمثل

سوى 3% من مساحة الجزائر وتتوزع ما يلي :

- ✓ 7.3 مليون هكتار اراضي صالح للحرث وتتضمن الاراضي التى تزرع بالتناوب .
- ✓ 452.000 هكتار اراضي مخصصة للزراعات الدائمة وتتمثل خاصة في الاشجار المثمرة.
- ✓ 47.000 هكتار تغطي مساحة زراعة الكروم.
- ✓ 36.000 هكتار تتمثل في المروج والمراعي الطبيعية.

وفي ظل ظاهرة غزو الاسمنت المسلح للأراضي الفلاحية سوف يكون اثار جد سلبية في تقليص المساحات الصالحة للفلاحة[33].

- ❖ –الوازع الديني عند اغلب الفلاحين الجزائرين نظرا لرفضهم للمعاملات الربوية مما ادي الى محدودية النتائج المحققة ميدانيا في تمويل القطاع الفلاحي، في ظل غياب طرق تمويل اسلامية في القطاع الفلاحي بالجزائر تستجيب لرغبات هؤلاء الفئة من الفلاحين.

- ❖ -عدم وجود عقود الملكية للأراضي الفلاحية وهذا يخلق مشكل عند طلب القرض من البنك وهذا نظرا ان اغلب الاراضي التى منحت في الماضي كانت في اطار تطبيق حق الانتفاع لمجموعة من المستثمرين، ومع حدوث النزاعات تم تقسيم تلك الاراضي دون اثبات ذلك على الورق، وبالتالي العقد الذي يمنح البنك يمثل الاراضي الكبرى، في حين ان الواقع يقول ان تلك الاراضي مقسمة وهي لا تحمل ختم الموثق.
- ❖ -قلة مردودية الاراضي الممولة بهذه القروض والتى تعود للعديد من العوامل اهمها مشكلة الري وهذا كون ان العامل المناخ يلعب دور مهم في هذا اذ تشهد البلاد جفاف نظرا لقلة التساقطات الامطار في العديد من المناطق مما يؤثر على المردودية من حيث الانتاج في كم والنوعية ايضا[34].
- ❖ -نقص الكبير في المكننة والعتاد والتجهيزات الحديثة المخصصة للفلاحة، اذ ان العتاد الفلاحي الموجود في البلاد غير كافي لخدمة الاراضي خاصة بالنسبة للفلاحين الصغار منهم نظرا لارتفاع اسعار العتاد لأنه يستورد ولا يصنع محليا اذ ان الاحصائيات اقرت انه يوجد 4920 الة حصاد في مقابل 3081519 هكتار مما يعني ان كل 1 حاصدة تغطي 400 هكتار، اذ بلغ عدد الجرارات في سنة 2001 بـ 78178 جرار في مقابل 7377363 هكتار مما يعني ان كل 1 جرار يغطي 150 هكتار وهذا رقم يدل على نقص الكبير للمكننة في البلاد وقد بلغ عدد الجرارات 102055 والحاصدات 9521 في سنة 2012 مما يسجل نقص يقدر في الجرارات بـ -3.4 % والحاصدات بـ -25.9 %.
- ❖ -كذلك ارتفاع اسعار المبيدات والاسمدة والبذور العديد من المنتجات الفلاحية مما يؤثر على حجم المساحات المزروعة من جهة ومن جهة قلة المنتج وتعرضه لتلف بسبب الامراض وقلت المردودية الناجمة عن غلاء الاسمدة المستعملة في تدعيم المحاصيل للحصول على محصول ذو مردودية من حيث الكم والنوعية اذ تم تسجيل انخفاض من 605.540 طن في سنة 1986 الى 178.000 طن سنة 1995، حيث ارتفعت اسعار الاسمدة من 163 د ج للقنطار سنة 1991 لتصل الى 2.889 د ج للقنطار سنة 1996 ووصلت الى 7.000 د ج للقنطار في سنة 2016 [35].

ثالثا–الحلول الممكنة لإنجاح سياسية التمويل الفلاحي لتطوير القطاع :

- ➢ -تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي الى زيادة الانتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل

الفلاحي، فزيادة الانتاج اذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع اعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي الى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض.

- -اخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار اي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لان امكانية الفلاح محدودة واسعار المحاصيل متغيرة.
- -منح الائتمان يجب ان يؤسس على الحيازة وليس على الملكية، ذلك لان الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض[36].
- -على المؤسسة المقرضة ان تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الاقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- -يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم ان يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسة الاقراض يمكن لهم ذلك عن طريق اتباع اساليب الانتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الانتاج الفلاحي وادخال مختلف تقنيات الانتاج او عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.
- -يجب على الفلاحين القيام بعملية التامين على المحاصيل الفلاحية لدي المؤسسات المختصة.
- -يجب تحديد قيمة القروض على اساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الانتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج الى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.
- -يجب استخدام القروض الفلاحية في الاغراض التى صرفت من اجلها منا ان وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وانما يجب امتدادها الى متابعة استخدامها في الاغراض التى منحت من اجلها، وعلى البنوك التأكد من ان استخدام القرض الممنوح سوف يعطي ايراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح[37].
- -منح الاولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية.
- -ادخال التكنولوجيا في شتى المجالات وذلك لرفع مستوى الانتاج والانتاجية.
- -الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية .
- -توجيه المساعدات مباشرة الى المنتجين الحقيقتين وحسب طبيعة النشاط الصحراوي[38].
- -تحفيز الفلاحين على اتباع الاساليب الحديثة في القيام بالعمليات الانتاجية، وهذا ما يساعد على زيادة الوفرة الانتاجية والتقليل من مخاطر التمويل الفلاحي، خصوصا ان الواقع يقول ان

اغلب فلاحينا لا يزالون متمسكين بالطرق التقليدية في الانتاج الفلاحي وهذا لقلة الارشاد والاعلام الفلاحي.

- -تنويع التمويل للإنتاج الفلاحي يؤدي الى تقليل المخاطر التى تحوط بالبنك، وتنويع الانتاج في حد ذاته يقلل من مخاطره.
- -دعم جهاز التسويق الفلاحي بهدف المحافظة على الاسعار التى تضمن للفلاح تسويق منتجاته في احسن الظروف حتى يستطيع الوفاء بمختلف التزاماته، وذلك بتوفير وسائل الانتاج النقل الطرق المخازن المختلفة المكيفة والغير مكيفة.
- -يجب ان يكون اجل القرض يتناسب مع عمر المشروع المراد تمويله او عمر الشيء الذي يستعمل لأجله، فمثلا اذا مول البنك صفقة شراء الة تمتلك في خمس سنوات هنا القرض يجب ان يكون متوسط الاجل وتمتد مدته الى 5 سنوات على الاقل وليس العكس حتى لا يدفع الفلاح ثمن شيء ليس موجود[39].
- -يجب ان يهيأ المناخ المناسب لاستخدام التمويل، حتى يؤدي الى زيادة الانتاج الذي يترتب عنه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الانتاج اذا صاحبها نظام سليم للتسويق، مع اعداد طرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي الى تحقيق الوفرة.
- -ان امكانيات الفلاح محدودة واسعار المحاصيل متغيرة، لذلك يجب ان يأخذ الفلاح بعين الاعتبار عند اختياره لمصدر التمويل سعر الفائدة مناسب .
- -كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاح القيام بعملية التامين على المحاصيل الفلاحية لدي مؤسسات التامين المختصة[40].

الخاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية التى تناولت فيها القروض المصرفية المدعمة ودورها في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر نجد ان ارادة الدولة في تطوير القطاع الفلاحي والريفي موجودة ودليل على ذلك هو الاصلاحات التي مست جميع الجوانب المتعلقة به بداء بالجانب القانوني من خلال سن قانون التوجهي للأراضي الفلاحية وكذا اعادة تنظيم طريقة استغلال العقاري الفلاحي بالانتقال من حق الانتفاع الى حق الامتياز واعادة تفعيل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من اجل ضبط وادارة العقار الفلاحي كل هذا في اطار سياسة دعم انعاش التنمية الفلاحية والريفية، وتم كذلك ايضا رصد الموارد المالية من اجل تمويل القطاع بالاعتماد على الية القروض الفلاحية بشتى انواعها ولاسيما المدعمة منها (قرض الرفيق وقرض

التحدي) الذين اعتبار تحفيزا للفلاحين الشباب المصممين على رفع رهان الاستثمار في الفلاحة في المناطق الهضاب العليا والصحراوية على الخصوص ،وعليه نخلص الى بعض النتائج التى تم استخلاصها من هذه الدراسة كما يلي:

- ✓ -نقص المراقبة والمرافقة للفلاحين الناشطين في مختلف شعب الانتاج الحيواني والزراعي .
- ✓ -تأثير المناخ سلبا على تطوير الانتاج الفلاحي من الناحية الكمية والنوعية نظرا لانخفاض نسبة التساقط.
- ✓ -رغم التطور الذي سجله القطاع إلا انه لا يزال يساهم في الناتج المحلى الخام بنسبة ضعيفة بالمقارنة مع قطاع المحروقات.
- ✓ -وجود العديد من المشاكل التى لا تزال تعترض سبيل الفلاح للحصول على التمويل اللازم واستغلاله في

ظل ارتفاع اسعار التجهيزات والعتاد الفلاحي وكذا اسعار البذور والاسمدة والمبيدات المستعملة.

-اما التوصيات التي يمكن ان نخرج بها من هذه المداخلة هي:

- ✓ -تسهيل شروط وملف الحصول على القروض الفلاحية لاسيما قرض الرفيق والتحدي.
- ✓ - استحداث واعتماد طرق التمويل الاسلامية من اجل تغطية شاملة والاستجابة لكل الطلبات المسجل من طرف الفلاحين الذين يريدون المعاملات الربوية .
- ✓ -المرافقة والمراقبة المستمرة لاستغلال التمويل من طرف الفلاحين المستفيدين من اجل تفادي التلاعب.

-العمل على وضع استراتجية وطنية للتسويق المنتجات الفلاحية من اجل تحفيز الفلاحين على توسيع المساحات المغروسة و بالتالي الرفع من الانتاج.

الإحالات والهوامش:

[1]-عيدوني العياشي، لطرش فيروز، التمويل الفلاحي الواقع والافاق، مداخلة ملقاة في الملتقي الدولى الثالث حول : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و29 فيفري 2014، جامعة المدية، ص 3،4.

[2]-شوسخس هناء، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2013/2012، ص 23، 24.

[3]-القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/3 المتعلق بقانون التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46.

[4]- شوسخس هناء، المرجع السابق، ص 25.

[5]-شريفي زهرة امال، القرض الفلاحي، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2001، ص 11.

[6]-قلمين محمد هشام ،ين مسعود ادم، دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر...، مداخلة ملقاة في الملتقي الدولى الثالث حول : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و29 فيفري 2014، جامعة المدية، ص 4.

[7]-عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة متجستير في العلوم الاقصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 135.

[8]-شريفي زهرة امال، المرجع السابق، ص 19.

[9]-مهيدي الطيب ،القروض الفلاحية (تحليل وتعليق وجيز)،مجلة الموثق، العدد 10 / ماي 2000، ص 45، 46 .

[10]-غزازي عمر، سلاوتي حنان، اهمية التمويل الفلاحي في انعاش الاقتصاد الوطني، مداخلة ملقاة في الملتقي الدولى الثالث حول : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و29 فيفري 2014، جامعة المدية، ص 6 .

[11]-غزازي عمر، سلاوتي حنان، المرجع السابق، ص 7.

[12]- احمد علاش، زهية فرامطية، القروض الفلاحية واشكالية عدم السداد –حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 4 العدد7 / 2017، جامعة الجلفة، ص 74.

[13]-انظر الموقع التالي : http://www.elmouwatin.dz/?%D9%82%D8%B1%D8%B6-%D8%B1%D9%81%D9%8A%D9%82-RFIG

[14]-شعابنة ايمان، مدي فعالية الدعم في اطار سياسة التجديد الفلاحي،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 16 2017، جامعة ورقلة، ص 312.

[15]- شعابنة ايمان، المرجع السابق، ص 312.

[16]- قريد مصطفي، فرحات عباس، تقييم سياسة تمويل المستثمرات الفلاحية المنتجة للحبوب في الجزائر خلال الفترة 1987 -2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2016/1 ،جامعة المسيلة، ص 14.

[17]-بن حركات عائشة، القرض الرفيق وافاق تطويره في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015/2014، ص 34،35.

[18]-الأمر رقم 08 ـ 02 بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008.

[19]-بوشريط حسناء، النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 450.

[20]- انظر الموقع التالي :https://www.djelfa.info/ar/economie/5736.html

[21]- -معوش ايمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014، ص 112.

[22]- قريد مصطفي، فرحات عباس، المرجع السابق، ص 15.

[23]- قلمين محمد هشام ،ين مسعود ادم، المرجع السابق، ص 16.

[24]- معوش ايمان، بورحلة نسيمة، المرجع السابق، ص 112.

[25]- معوش ايمان، بورحلة نسيمة، المرجع السابق، ص 112، 113.

[26]- معوش ايمان، بورحلة نسيمة، المرجع السابق، ص 114.

[27]- معوش ايمان، بورحلة نسيمة، المرجع السابق، ص 115.

[28]- شويخس هناء، المرجع السابق، ص 25.

[29]––عيدوني العياشي، لطرش فيروز، التمويل الفلاحي الواقع والافاق، مداخلة ملقاة في الملتقي الدولى الثالث حول : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و29 فيفري 2014، جامعة المدية، ص 3.

[30]– عيدوني العياشي، المرجع السابق، ص 3.

[31]–انظر الموقع التالي : https://www.echoroukonline.com

[32]– شويخس هناء، المرجع السابق، ص 52، 54.

[33]–غزازي عمر، سلاوتي حنان، اهمية التمويل الفلاحي في انعاش الاقتصاد الوطني، مداخلة ملقاة في الملتقي الدولى الثالث حول : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 28 و29 فيفري 2014، جامعة المدية، ص 7.

[34]– قلمين محمد هشام ،ين مسعود ادم، المرجع السابق، ص 17.

[35]– احمد علاش، زهية فرامطية، المرجع السابق، ص 76، 77.

[36]– شويخس هناء، المرجع السابق، ص 30 ص 50.

[37]– قريد مصطفي، فرحات عباس، المرجع السابق، ص 11.

[38]– غزازي عمر، سلاوتي حنان، المرجع السابق، ص 5.

[39]– قلمين محمد هشام ،ين مسعود ادم، المرجع السابق، ص 7 ،8 .

[40]– احمد علاش، زهية فرامطية، المرجع السابق، ص 68.

واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال هيئات الدعم (CNAC- - FGAR- ANDI- ANSEJ- ANGEM)

فاطمة الزهراء بوطورة ، جامعة سطيف، (الجزائر)، fatmaboutora1986@gmail.com
نوفل سمايلي، جامعة تبسة (الجزائر)، nawfel.smaili@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال وضع البرامج والسياسات والمخططات للمساهمة في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي من خلال وكالات التشغيل التي تسعى إلى دعم هذا القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، حيث وكزت الدولة على استحداث برامج تنموية تسعى من خلالها إلى تحسين معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات عن طريق تأسيس وكالات داعمة للمشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لما له من تأثير إيجابي في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي وكذا توفير مناصب الشغل لمختف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للأفراد وتحقيق الأمن الغذائي مع تقليل حجم الواردات ومن ثمة المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، وكالات التشغيل، التنمية الاقتصادية، الأمن الغذائي، الجزائر.

Abstract :

This research paper aims to highlight the role that the agricultural sector plays in Algeria by setting programs, policies and plans to contribute to the development of the agricultural sector through employment agencies that seek to support this sector and achieve self-sufficiency and ensure the achievement of comprehensive economic development, as the state has focused on developing programs Development through which it seeks to improve the livelihood of the population and resurrect employment and provide conditions for stability of activities by establishing agencies that support investment projects in the agricultural field because of its positive impact in increasing the contribution of agricultural output to the local product as well as providing positions Filled the hidden special social groups in rural areas, it also provides the nutritional needs of individuals

and achieving food security while reducing the volume of imports and there is an effective contribution to the achievement of economic development goals.
Key words: Agricultural Sector, Employment Agencies, Economic Development, Food security, Algeria.

المقدمة:

يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس في اقتصاديات معظم الدول لما له من تأثير على مختلف القطاعات الأخرى، حيث تعد الفلاحة المصدر الرئيسي للغذاء والصناعة الغذائية مما دفع بالكثير من الدول العربية إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله من بين أهم أولويات في خططها الإستراتيجية وسياساتها التنموية سعيا إلى محاولة الرفع من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال خلق مجالات جديدة لثروات إضافية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية حاولت النهوض بالقطاع الفلاحي في إطار سعيها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية والعمل على تنمية المناطق الريفية، قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لدعم القطاع من خلال آليات الدعم من خلال إنشاء العديد من وكالات وهيئات الدعم لاستحداث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة كقطاع إستراتيجي لتعزيز ودعم المشاريع الاستثمارية في مجال الفلاحة ومن ثمة المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص تشغيل والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحصول على مداخيل بعيدا عن قطاع المحروقات.

1- إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتضح إشكالية موضوع البحث، المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي: **كيف ساهمت هيئات الدعم (CNAC- ANSEJ- ANGEM - FGAR- ANDI) في تمويل وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؟**

2- أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من خلال أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر في تنمية وتفعيل الاقتصاد الوطني في الجزائر .والتعرف على آليات الدعم الفلاحي في الجزائر ومختلف البرامج والخطط الداعمة والإجراءات المقدمة من طرف الدولة وأساليب وصيغ التمويل التي تعمل على تفعيل وتطوير المشاريع الفلاحية في الجزائر

3- أهداف الدراسة: تتعدد أهداف الدراسة ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- التعرف على مختلف هيئات ووكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة في الجزائر.

- توضيح أهم الصيغ والآليات التمويلية للقطاع الفلاحي في الجزائر.

4- منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بحيثيات هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على الرؤية الوصفية والتحليلية في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية، من خلال دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودور مختلف الهيئات والوكالات الداعمة للمشاريع الفلاحية بهدف تنمية وتطوير القطاع الفلاحي بالجزائر. وعليه يمكن معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاور الآتية:

أولا- التمويل الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تتمثل مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في القطاع الفلاحي في العناصر التالية:

1- تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية. أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق، الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل والضمان الإجتماعي.[1]

2- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: يقوم الصندوق بالمهام التالية:[2]

- التأمين عن البطالة؛
- التكوين التحويلي؛
- مراكز البحث عن الشغل؛
- مراكز دعم العمل الحر؛
- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات؛
- جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل وجهاز لإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و55 سنة.

3-حصيلة إنجازات الوكالة: وتتلخص حصيلة نشاطات الصندوق منذ نشأتها إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018 في الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم (01): حصيلة نشاطات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منذ النشأة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	النسبة
الزراعة	**19698**	**17366**	**2332**	**%13,72**
الحرف	**12938**	**10041**	**2897**	**%9,01**
الأشغال العمومية	**8295**	**8097**	**198**	**%5,78**
الهيدروليك	**332**	**316**	**16**	**%0,23**
الصناعة	**11203**	**8762**	**2441**	**%7,80**
الصيانة	**833**	**814**	**19**	**%0,58**
الصيد	**451**	**449**	**2**	**%0,31**
المهن الحرة	**989**	**540**	**449**	**%0,68**
الخدمات	**30714**	**25445**	**5269**	**%21,40**
نقل البضائع	**45848**	**45150**	**698**	**%31,95**
نقل المسافرين	**12192**	**12041**	**151**	**%8,49**
المجموع	**143493**	**129022**	**14471**	**%100**

المصدر: النشرية الاقتصادية رقم: 33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، على الرابط الإلكتروني: **Http**// www.mdipi.gov.dz

من معطيات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 30 جوان 2018 قد بلغ 143493 مشروع ممول، حيث يمثل قطاع الزراعة بنسبة 13,72%، ثم تليها القطاعات المهمشة كالمهن الحرة والصيد على التوالي بنسبة 0,31% و0,68%. وهي قطاعات ذات قدرة منخفضة على خلق مناصب عمل مقارنة مع القطاع الفلاحي الذي ساهمت ندرة اليد العاملة المؤهلة في تخفيض حجم الاستثمار فيه.

نجد أيضا من الجدول أعلاه أن حجم المشاريع الممولة في قطاع الزراعة تقدر ب19698 ممول من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018، حيث قدر حجم المشاريع للذكور ب 17366 ممول أي بنسبة 88.16 % من إجمالي المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، في حين بلغت نسبة المشاريع الممولة للإناث في قطاع الزراعة من طرف الصندوق ب 11.83% وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة المشاريع الممولة للذكور وهذا راجع لصعوبة البيئة والمناخ في معظم المشاريع الفلاحية والتي لا تتناسب وطبيعة المرأة والتي تواجه فيها صعوبة كبيرة مقارنة بالذكور بالإضافة إلى ارتفاع طموحات وتطلعات المرأة وتوجهاتها في مجال المشاريع الاستثمارية الصناعية والخدماتية مقارنة بالمشاريع ذات الطابع الفلاحي.

ثانيا– التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

إن الهدف الرئيسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو التخفيض من حدة البطالة في أوساط الشباب، وذلك من خلال تشجيع هؤلاء الشباب أصحاب المشاريع على إنشاء مؤسسات مصغرة.

1– تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة، وجاء فيها ما يلي:

"عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في24 جوان 1996م، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتدعى في صلب النص "الوكالة".[3]

وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناءا على تقرير من مجلسها التوجيهي.[4]

2– مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 على الأهداف والمهام المخولة للوكالة القيام بها وعدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ وهو المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم 96-296.

وقد أسندت الوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المهام التالية:[5]

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف تحت تصرفها؛
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم؛
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار؛
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى؛

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛

- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛

- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب وتعبئة القروض؛

- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛

- تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل.

- كذلك يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه أن تقوم بما يأتي:

- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب ذوي المشاريع الاستثمارية بواسطة هياكل متخصصة؛

- تنظم تدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردها المرسوم التنفيذي رقم03-288 فتمثلت أساسا في: تعديل البند الذي ينص على « تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم» وعوضت بما يلي"تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها"[6]، وحيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة إلا مرة واحدة وهي في حالة إنشاء المؤسسة المصغرة، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية إنشاء المؤسسات المصغرة أو عند أي عملية توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة، وهذا ما سوف نلاحظه بشيء من التفصيل في عملية تمويل الوكالة للمؤسسات المصغرة والمزايا والإعانات التي تقدمها لهم، وقد كلف الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[7]

كان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب العديد من المشاريع الممنوحة منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 تمثل أبرزها في الجدول رقم الآتي:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الممنوحة حسب القطاع إلى غاية 31 ديسمبر 2018

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	النسبة
الزراعة	55232	52653	2579	%14,76
الحرف	42772	35452	7320	%11,43
الأشغال العمومية	33144	32400	744	%8,85
الهيدروليك	545	521	24	%0,15
الصناعة	25586	21931	3655	%6,84
الصيانة	9699	9534	165	%2,59
الصيد	1131	1115	16	%0,3
المهن الحرة	10323	5661	4662	%2,76
الخدمات	106992	89429	17563	%28,58
النقل المبرد	13385	12996	389	%3,58
نقل البضائع	56530	55821	709	%15.10
نقل المسافرين	18986	18505	481	%5,07
المجموع	374325	335018	38307	%100

المصدر: النشرية الاقتصادية رقم: 33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، على الرابط الإلكتروني: //**Http** www.mdipi.gov.dz

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم (02) السابق حصيلة المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية30 جوان 2018، حيث بلغ إجمالي المشاريع الممنوحة 374325 مشروع، كما تبين من خلال الجدول أن الزراعة تمول بنسبة 14,76%، تليها بعض القطاعات الأخرى المدعومة بنسب متوسطة كقطاع الحرف بنسبة 11,43% وقطاع الصناعة بنسبة 6,84%، إلا أن هناك قطاعات أخرى مهمشة كقطاع الصيد والصيانة على التوالي بنسبة 0,3% و2,5%.

من خلال الجدول رقم (02) يقدر مجموع المشاريع الزراعية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية30 جوان 2018ب 55232 مشروع وذلك بنسبة 14.76% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مختلف القطاعات، حيث قدر حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة في مجال الزراعة للذكور ب52653 مشروع أي بنسبة 95.33% في حين بلغ حجم المشاريع الممولة للإناث ب2579 مشروع وهو مايعادل 4.66% من إجمالي المشاريع الممولة في القطاع الزراعي من وكالة ANSEJ وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة المشاريع الممولة للذكور من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وذلك بسبب تحول اهتمامات

الشباب نحو المشاريع الفلاحية مقارنة بالإناث بالإضافة إلى عامل السن الذي يعتبر محدود ب 35 سنة في حين يصل إلى 50 سنة وأكثر بالنسبة لأصحاب المشاريع المؤهلة للتمويل من طرف وكالة CNAC.

ثالثا– التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

تزايد اهتمام دول العالم الثالث في الآونة الأخيرة بالمؤسسات المصغرة، والتي تعتبر ركيزة أساسية من أجل تحريك عجلة التنمية وبذلك بناء اقتصاديات قوية تحميها من مختلف المخاطر.

1– نشأة الوكالة ومهامها: تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير الأول المكلف بالتشغيل والمتابعة العملية لجمل نشاطها.[8]

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:[9]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم، والتي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريع وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص كإنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز، وتقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض، وكذلك تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتي التحسين ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

2– حصيلة إنجازات الوكالة: حققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جملة من الإنجازات الهامة منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 أهمها عدد القروض المصغرة الممنوحة والتي قدرت ب 877526 قرض يتوزع على الجنسين تتمثل هذه الحصيلة فيما يلي:

2-1– توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط: تتوزع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب سبعة قطاعات رئيسية والجدول رقم (03) يبين هذا التوزيع:

حققت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جملة من الإنجازات الهامة منذ نشأتها الى غاية 31 ديسمبر 2018 أهمها عدد القروض المصغرة الممنوحة والتي قدرت ب 877526 قرض تتوزع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب سبعة قطاعات رئيسية والجدول رقم (03) يبين هذا التوزيع[10]:

الجدول رقم (03): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط الى غاية 31 ديسمبر 2018

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة%
الفلاحة	**120630**	**%13,75**
الصناعات الصغيرة	**345701**	**%39,39**
البناء والأشغال العمومية	**75141**	**%8,56**
الخدمات	**176702**	**%20,14**
الصناعات التقليدية	**154705**	**%17,63**
التجارة	**3827**	**%0,44**
الصيد البحري	**820**	**%0,09**
المجموع	**877526**	**%100**

المصدر: معطيات من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط الإلكتروني: **Http//** www.Anjem.dz

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم (03) السابق حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 877526 قرض، كما يتبين من الجدول أن هناك قطاعات أقل شأنا من سابقتها كقطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعات التقليدية والتي قدرت نسبهم ب 13,75 % و8,56% و17,63% تواليا، وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الوكالة في تطوير التنمية الفلاحية عن طريق القروض المصغرة غير أنها مولت بشكل كبير الصناعات الحرفية والنقل الصناعات الصغيرة أكثر من القطاع الفلاحي التي يتطلب تمويلا أكبر من القطاعات الأخرى.إلا أن هناك بعض القطاعات شبه مهملة كقطاع التجارة والصيد البحري والتي قدرت نسبهم ب 0,44% و0,09% تواليا من إجمالي القروض الممنوحة.

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 في مجال الزراعة يقدر ب 120630 مشروع وهو مايعادل 13.75% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة في مختلف القطاعات وهي نسبة مقبولة مقارنة بقطاعات أخرى كقطاع الصيد البحري وذلك راجع لنجاح المشاريع المصغرة في مجال في القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة خاصة في مجال تربية المواشي والنحل، وإنتاج البذور وإقامة مشاتل الزهور ونباتات الزينة.

رابعا– التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

في إطار دعم الإستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك من أجل ترقية الاستثمار المحلي وتدعيم الأنشطة المنشأة من طرف البطالين.

1– نشأة الوكالة ومهامها: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI، من 1993 إلى غاية 2001، والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تعنى الوكالة بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، حيث تعتبر بمثابة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتولى في مجال الاستثمارات، والاتصال مع الإدارات والهيئات، المعنية بالمهام الآتية:[11]

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وتعليمهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
- تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال مرحلة الإعفاء؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنك للمعطيات الاقتصادية والذي يوضع تحت تصرف أصحاب المشاريع؛
- تجميع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، ونشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات؛
- تحديد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية لمعالجتها؛
- تشكيل مجموعات من الخبراء لمعالجة مسائل خاصة مرتبطة الاستثمار؛
- تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدف الوكالة؛
- إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة وتطويرها؛
- استغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والمتعلقة بالتجارب المماثلة في البلدان الأخرى.

2- حصيلة إنجازات الوكالة: حققت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار جملة من الإنجازات من بداية سنة 2017 إلى غاية 30 جوان 2018 أهمها عدد المشاريع المصرح بها والتي قدرت بـ2027 قرض نهاية السداسي الأول من سنة 2018، تنقسم المشاريع الصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب ستة قطاعات مختلفة، تختلف أهميتها من قطاع إلى آخر، حيث أن هذه المشاريع خلقت العديد من مناصب الشغل حسب كل قطاع في إطار دعم الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك من أجل ترقية الإستثمار المحلي وتدعيم الأنشطة المنشأة من طرف البطالين. تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI، من 1993 إلى غاية 2001، والوكالة الوطنية لدعم الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تعنى الوكالة بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، حيث تعتبر بمثابة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حققت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار جملة من الإنجازات من بداية سنة 2017 إلى غاية 30 جوان 2018 أهمها عدد المشاريع المصرح بها والتي قدرت بـ2027 قرض نهاية السداسي الأول من سنة 2018، تنقسم المشاريع الصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب ستة قطاعات مختلفة، تختلف أهميتها من قطاع إلى آخر، حيث أن هذه المشاريع خلقت العديد من مناصب الشغل حسب كل قطاع، والجدول رقم (04) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): توزيع المشاريع المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب قطاعات النشاط إلى غاية 30 جوان 2018

	قطاع النشاط	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	المجموع
المشاريع المصرح بها	S1/2017	364	1298	322	205	108	94	2916
	S1/2018	408	1179	162	113	63	102	2027
	النسبة S1/2018	%20,13	58,16 %	%7,99	5,57%	3 ;13%	5,03%	100%
	التطور في S1/2018	%12,09	%-9,17	%-49,69	%-44,88	%-41,67	8,51%	30,49%
القيمة بالمليون دج	S1/2017	39467	794139	126099	232442	28863	20079	1283487
	S1/2018	53566	481294	203686	51224	38441	19904	848114
	النسبة S1/2018	6,32%	56,75%	24,02%	6,04%	4,53%	2,35%	100%
مناصب الشغل	S1/2018	5884	59923	2744	12573	2479	2158	94888
		5175	46636	10427	6244	3015	2339	73836
	النسبةS1/2018	7,01%	63,16%	14,12%	8,46%	4,08%	3,17%	100%

المصدر: النشرية الاقتصادية رقم:33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، على الرابط الإلكتروني:**Http//www.mdipi.gov.dz,**

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم (04) السابق حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بداية سنة 2017 إلى غاية 30 جوان 2018 حيث بلغ عددها الإجمالي 2027 مشروع بحجم استثمار إجمالي قدر ب 848114 مليون دينار جزائري، كما يتبين من خلال الجدول أن المشاريع ضئيلة الدعم فكانت تنحصر في قطاع السياحة بنسبة 5,57%، وقطاع الصحة بنسبة 3,31%، وأخيرا قطاع الزراعة بنسبة 5,03%.

يتبين من خلال الجدول رقم(04) حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بداية سنة 2017 إلى غاية 30 جوان 2018، حيث قدر عدد المشاريع الصرح بها في مجال الزراعة ب 102 مشروع من إجمالي 2027 مشروع ممول أي بنسبة 5.03% في حين يبلغ حجم المشاريع الممولة في قطاع الزراعة والذي أدى إلى خلق 2158 منصب شغل أي بنسبة 3.17% مما يدل على تشجيع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار في القطاع الفلاحي لما له من تأثير إيجابي في تنمية المناطق الريفية وخلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

خامسا– التمويل الفلاحي عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

انطلقت فكرة إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل كان مطروحا هو مشكل الضمانات مع البنوك، وهذا المشكل عرقل الكثير من المستثمرين الذين يتراجعون لخوفهم من خسارتهم في مشروعهم وكذا الضمانات المقدمة.

1– نشأة ومهام الصندوق: تم إنشاء صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان عام 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، والمتضمن قانونه الأساسي وتطبيق لأحكام المادة 14 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 17 رمضان 1442 الموافق لـ12 ديسمبر 2001 " تنشأ مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وتدعى في صلب النص "الصندوق".[12]

ويتولى الصندوق المهام التالية:

- إنشاء المؤسسات؛
- تحديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسة؛
- أخذ مساهمات؛

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛

- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزام البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه، وفي هذا الإطار يمكنه أن يكلب أي وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار في مصلحة الصندوق؛

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق زيادة على المهام المذكورة في المادة أعلاه، يكلف الصندوق بما يلي:[13]

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنوك والمؤسسات المالية؛

- القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛

- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسليم شهادات الضمان الخاصة بالتمويل؛

- اتخاذ كل التدابير والتحريات المعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة؛

- إعادة إتقاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية؛

- القيم بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

2- حصيلة إنجازات الوكالة: لقد حقق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الإنجازات الهامة منذ نشأته إلى 30 جوان 2018، ويمكن إيجاز أهم هذه الإنجازات في الجدول رقم (05) الآتي:

الجدول رقم (05): توزيع المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة حسب طبيعة النشاط إلى غاية 30 جوان 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	مقدار الضمان	النسبة	عدد الوظائف	النسبة
الصناعة	213	%19	8.657.174.140	%13	3521	%19
الأشغال العمومية	69	%06	1.486.413.600	%02	651	%03
الزراعة والصيد	577	%51	43.316.887.954	%65	10948	%58
الصحة	57	%05	3.061.552.440	%05	961	%05
الخدمات	209	%19	9.908.624.492	%15	2811	%15
المجموع	1125	%100	66.430.652.626	%100	18892	%100

المصدر: النشرية الاقتصادية رقم: 33 من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، على الرابط الإلكتروني:

Http//www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول رقم (05) والذي يمثل توزيع المشاريع المصرح بها من طرف وكالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط وعدد الوظائف التي وفرتها هذه المشاريع، يتضح أن عدد القروض المصرح بها قد بلغ 1125 قرض يتركز أغلبيتها في قطاع الزراعة والصيد بنسبة 51%، يليها قطاع الخدمات والصناعة على التوالي بنفس النسبة 19%، وهناك قطاعات أقل شأنا من سابقاتها كالأشغال العمومية والصحة على التوالي بنسبة 5% و6%.

يتضح من الجدول رقم (05) والذي يبين توزيع المشاريع المصرح بها من طرف وكالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط وعدد الوظائف التي وفرتها هذه المشاريع منذ نشأتها إلى غاية30 جوان 2018، أن عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 577 مشروع أي بنسبة 51% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة في مختلف القطاعات مما أدى إلى ارتفاع حجم الضمان بالوكالة للمشاريع الزراعة والصيد البحري ب43.316.887.954 مقارنة بحجم الضمانات في القطاعات الممولة الأخرى وهذا راجع لنجاح المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي نتيجة لزيادة الوعي والإرشاد الفلاحي من طرف الوكالة عن طريق مراكز التكوين والتوعية في العديد من مناطق الوطن خاصة في مناطق الجنوب.

خاتمة

من خلال ماسبق يمكن القول أن القطاع الفلاحي يعد من أهم القطاعات الإستراتيجية والحساسة في الاقتصاد الوطني وذلك لما يلعبه من دور حيوي وفعال وأيضا لعلاقته المباشرة مع مختلف القطاعات في الدولة لذا قامت الجزائر بالعمل على ترقية هذا القطاع والنهوض به في ظل التغيرات الاقتصادية الوطنية

والدولية التي تواجهها بأبعادها المختلفة، من خلال تفعيل الموارد القادرة بالنهوض بالفلاحة الوطنية وترشيد استعمالها اعتمادا على مجموعة من البرامج والخطط الإستراتيجية لضمان خلق اقتصاد جديد بعيدا عن البترول.

أولا– نتائج الدراسة: من خلال ماسبق يمكن عرض النتائج التالية:

– يعد القطاع الفلاحي أحد أهم الأقطاب في التنمية الاقتصادية من خلال استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية المناطق الريفية وتنويع الصادرات، لذا قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات والسياسات الفاعلة للنهوض بهذا القطاع في الجزائر.

– بالرغم من استحداث الجزائر للعديد من وكالات وهيئات الدعم لتمويل ودعم المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لكن يبقى التمويل من المشاكل الأساسية التي تواجه إنشاء أو توسيع هذه المؤسسات، حيث تفتقد في معظمها إلى الضمانات اللازمة حتى تتحصل على قروض من مصادر التمويل الخارجي بما فيها البنوك.

– يلعب المناخ السياسي واستمرار وجود الدولة الريعية دورا هاما في عرقلة التنمية الفلاحية، بالإضافة إلى الجمود الإداري والبيروقراطي الذي يصنف ضمن المشاكل المتراكمة التي يعرفها القطاع منذ الاستقلال.

– بالرغم من تقديم مختلف الوكالات (CNAC- ANSEJ- - FGAR– ANDI ANGEM) للدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة في مجال القطاع الفلاحي ألا أن مساهمتها في خلق مناصب شغل وتحقيق تنمية اقتصادية لم يحقق النتائج المرجوة بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.

ثانيا– توصيات الدراسة: من خلال النتائج السابقة يمكن ذكر بعض التوصيات لهذه الدراسة كمايلي:

– ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي والاعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلان المكتوبة والمرئية لتحسين المنتوج الفلاحي.

– العمل على تقوية ومساعدة القطاع الفلاحي والحفاظ عليه ومحاولة إدماجه بالاقتصاد الوطني من خلال إنشاء المؤسسات الفلاحية في المناطق المختلفة خاصة الريفية منها.

– ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من حلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

– ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي بالجزائر كقطاع إستراتيجي والعمل على دعمه بمختلف الوسائل وتحويله إلى قطاع أساسي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– العمل على إقامة هيئات خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات الفلاحية والإشراف وتقديم التوجيه الفلاحي اللازم لضمان تحقيق تنمية متوازنة بين نوعية المشاريع الاقتصادية في الجزائر.

الإحالات والهوامش:

[1] – المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، **يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية**، العدد 44، ص: 06.

[2] – المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، الجريدة الرسمية، العدد 44، **مرجع سابق**، ص: 06.

[3] – المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية**، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، ص: 12.

[4] – المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52، **مرجع سابق**، ص: 12.

[5] – المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52، **مرجع سابق**، ص: 13-12.

[6] – المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، **المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296، الجريدة الرسمية**، العدد 54، الصادرة في 10 سبتمبر 2003، ص: 06.

[7] – المادة 04،03 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد 52، **مرجع سابق**، ص: 12.

[8] – المواد 03،02،01 من المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص: 08.

[9] – المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، **الجريدة الرسمية**،العدد 06، مرجع سابق، ص ص: 08-09.

[10] – المواد 03،02،01 من المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية**، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص: 08.

[11] – المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، **يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص ص: 08-09.

[12] – المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، **يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية**، العدد 74، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص: 13.

[13] – المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية، العدد 74، **مرجع سابق**، ص: 14.

المحور الثالث:

استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الفلاحي

التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر

رزيق حنان، جامعة البويرة (الجزائر)، mbadis.badis@yahoo.com
باديس نعيمة ، جامعة البويرة (الجزائر)، rezighanane18@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

يعاني قطاع الزراعة بالجزائر عدة مشاكل ومعوقات تحول دون تطوره وإصلاحه بالشكل الأمثل رغم توفره على عدة ركائز ودعائم تساهم في تحقيق نهضة نوعية له، ونجد ارتفاع لقيمة الواردات الزراعية من ناحية المواد الأولية أو الغذائية، الأمر الذي يتطلب تفعيل القطاع من خلال الأخذ بمفاهيم وفلسفة التنمية المستدامة التي تعمل على تعظيم الإنتاج وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأجيال، من ناحية نوعية وجودة المنتجات الزراعية والمتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، وذلك من خلال توفير كل مقومات تحقيق تنمية زراعية مستدامة وعلى رأسها الاهتمام بالجانب التكنولوجي بالقطاع.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الحديثة، التنمية المستدامة، التنمية الزراعية المستدامة.

Résumé :

Le secteur agricole en Algérie souffre de plusieurs problèmes et obstacles qui empêchent son développement et une réforme optimale malgré sa disponibilité sur plusieurs piliers et supports qui contribuent à réaliser une renaissance qualitative pour lui, et nous constatons une augmentation de la valeur des importations agricoles en termes de matières premières ou de denrées alimentaires, ce qui nécessite d'activer le secteur par l'introduction de concepts et de philosophie de développement durable Cela fonctionne pour maximiser la production et répondre aux besoins actuels et futurs des générations, en termes de qualité et de qualité des produits agricoles et des exigences de santé humaine et animale, en fournissant tous les ingrédients pour parvenir à un développement agricole durable, au premier rang desquels figure l'aspect technologique Secteur.

les mots clés: La nouvelle technologie, Le développement durable, Développement agricole durable.

مقدمة:

من المسلم به اليوم غزو التكنولوجيا جميع مجالات الحياة فمع التطور الكبير الذي يشهده العالم والوتيرة المتسارعة للابتكارات والاختراعات المتجددة يوما بعد يوم في جميع المجالات أصبح من البديهي أن نرى التكنولوجيا تبسط تفرعاتها وأدواتها في شتى جوانب الأنشطة البشرية بما فيها النشاط الزراعي أو القطاع الفلاحي ككل، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى الى تطوير قدراتها الفلاحية والزراعية عن طريق البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيات المتاحة لهذا القطاع للوصول الى التنمية الزراعية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

يتأثر العائد الزراعي او المنتوج الفلاحي بمدى استغلال واستخدام التكنولوجيا الحديثة تماشيا مع العصر الحديث عصر التكنولوجيا لما تسهله من عمليات زراعية واستغلالا أمثل للأراضي الخصبة او ربما استغلال حتى تلك الغير صالحة باستصلاحها تكنولوجيا ومنه تكون اشكالية الدراسة: ما هو دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية لابد من المرور للإجابة عليها للتوصل الى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وهي:

- ✓ ماهي التكنولوجيا الزراعية وماهي أهدافها؟
- ✓ ما هو مفهوم التنمية الزراعية المستدامة؟
- ✓ ما هو موقع الجزائر من التكنولوجيا الزراعية العالمية وما مدى استغلالها في الزراعة الجزائرية؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التنمية الزراعية المستدامة، وكيفية تحقيقها بالقطاع الزراعي في الجزائر، وهذا من خلال التركيز على مقومات ودعائم التنمية الزراعية المستدامة، وبالأخص دور التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في ذلك، إضافة إلى جملة الركائز الأخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتكنولوجيا الحديثة ومختلف مفاهيمها، إلى جانب تأثيرها على قطاع الزراعة من خلال مساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة للقطاع، وقد تم التعرف على مفهوم التنمية الزراعية المستدامة أهدافها ومقوماتها، والتركيز على أهمية اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الزراعة بالجزائر والمشاكل والمعوقات التي تحول دون مواكبة التكنولوجيا الحديثة ودمجها في الزراعة بالجزائر.

وللوصول الى الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية وتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث عناوين رئيسية هي:

- ✓ أولا: التكنولوجيا الزراعية.
- ✓ ثانيا: أحدث تقنيات الزراعة الحديثة.
- ✓ ثالثا: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر.

أولا: التكنولوجيا الزراعية

الزراعة بالإضافة الى انها اول نشاط قام به الانسان مند القديم هي اليوم أحد أهم القطاعات التي يقاس بها تطور الشعوب فهي تعبر عن رفاهية الانسان بعد تحقيقه الامن الغذائي وهي بالتأكيد من الأنشطة التي تأثرت بالتطور العلمي والتكنولوجيا الحديثة.

1. تعريف التكنولوجيا الزراعية:

درج الكثيرون على تعريف التكنولوجيا من خلال الترجمة الحرفية للكلمة والرجوع الى أصولها اللاتينية وهكذا فان معاجم اللغة تقول ان كلمة تكنيك تعني أسلوب أداء المهنة وتكنولوجيا تغني العلم الذي يدرس تلك المهن أو الصنائع، وهكذا فان التكنولوجيا هي ذلك الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية[1].

وتعرف المؤسسة البريطانية الشهيرة بريتانيكا التكنولوجيا الزراعية بأنها تطبيق الأدوات التكنولوجية الحديثة في التحكم في عمليات النمو والإنتاج النباتي والحيواني[2].

مع مرور الوقت أصبح لكلمة تكنولوجيا مفهوم حديث أكثر شمولا فهي مجموع الوسائل التي يستخدمها الانسان لبسط سلطته على البيئة المحيطة به لتطويع مافيها من مواد وطاقة لخدمته واشباع احتياجاته المتمثلة في الغذاء والكساء ومجموع السبل التي توفر له حياة رغدة متحضرة أمنة، هذه الوسائل تشمل على معارف وأدوات ومجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق انجاز معين تشكل أسس وقواعد التكنولوجيا[3].

بالنسبة للتكنولوجيا الزراعية انطلاقا مماسبق هي تلك التكنولوجيات الموجهة لقطاع الزراعة فالجرار مثلا يعتبر في حد ذاته انجاز التكنولوجيا فقد استخدمت في صناعته معارف ومهارات وأيضا آلات وأدوات وهو في نفس الوقت أداة فالنسان يستخدمه في تحقيق انجاز تكنولوجي آخر هو اعداد وتهيئة الأرض للزراعة في وقت قصير.

2. أسس وقواعد التكنولوجيا الزراعية:

تمر العملية التكنولوجيا بأربع خطوات متتالية للوصول الى تحقيق الإنجاز المطلوب والذي يعطي للعملية المعنى الموضوعي لكلمة تكنولوجيا:

1.2. البحث العلمي: يقصد بالبحث ذلك النشاط الإبداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية بهدف زيادة مخزون المعرفة واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي وتحقيق عائد مجزي[4].وتشمل البحوث الهادفة توفير معلومات أساسية عن المشكلة على سبيل المثال في حالة استصلاح واستزراع كساحة من الأرض يجب اولا توفير معلومات أساسية عن العوامل التي تؤدي الى ملوحة أو قلوية التربة مثل حركة الماء في التربة وطبيعة التربة وتركيبها ومكوناتها... وهكذا فان البحث العلمي هو الحصول على معلومات ومعارف تشكل الأساس السليم للعملية التكنولوجيا.

2.2.التطوير: وهي الخطوة الثانية باتجاه التكنولوجيا المقصود بها وضع المعارف والمعلومات المكتسبة من البحث العلمي مع الاستعانة بالأدوات المناسبة في صورة مجسدة مثل ممارسة تنفيذ خطة متكاملة لاستصلاح واستزراع الأراضي أو التربة الفعلية لصنف القمح العالي الغلة والحصول على بذوره[5].

3.2.التبني والاقرار: وهي بداية الممارسة الفعلية لما توصل اليه التطوير عن طريق تلك الوسائل الكفيلة بتحقيق المطلوب منها ونشر الوعي بشأنها لدى الفلاحين للحصول على أكبر فائدة ممكنة.

4.2.التكييف: وهو اجراء التعديلات اللازمة على مشروع البحث بما يتوافق مع الظروف والواقع وبما يتناسب معها للوصول الى انجاز الهدف من البحث. وهذه التعديلات أو التصحيحات التي تظهر الحاجة اليها والتي تنبثق إما من خلال ممارسة الإنتاج أو من بحوث ميدانية جديدة والتي يؤدي تطبيقها الى تعزيز الإنجاز ودفع عجلة التكنولوجيا.

3. أهمية التكنولوجيا الزراعية:

تكمن أهمية التكنولوجيا الزراعية في توفير جهد الانسان وتيسير استثمار مساحات أوسع من الأراضي بالإضافة الى أنه أصبح من الممكن اليوم مع وجود تقنيات المراقبة الروبوتية والحساسات إضافة السماد أو المبيد بالقدر اللازم في المنطقة المطلوبة من الأرض المزروعة وبالتالي توفير الكثير من الأسمدة التي كان المزارع يستخدمها كليا في جميع الأراضي المزروعة.

وتنعكس فائدة التكنولوجيا الزراعية بشكل أساسي على[6]:

- ✓ زيادة إنتاجية المحاصيل

- ✓ التقليل من استهلاك المياه والأسمدة والمبيدات الزراعية وبالتالي الحصول على منتجات أرخص
- ✓ الحفاظ على البيئة من خلال تقليل تفاعل المبيدات الكيميائية مع التربية والمياه الجوفية
- ✓ سلامة العمال في المجال الزراعي

ثانيا: أحدث تقنيات الزراعة الحديثة

تلعب التقنيات الحديثة دورا مهما في القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة لسكان العالم من خلال التكنولوجيا المساهمة في ابتكار هذه التقنيات بالإضافة الى استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوت وذلك لجعل الزراعة أكثر إنتاجية وربحية وأقل ضررا على البيئة وبالتالي تحقيق استدامة الزراعة.

1. الزراعة الذكية:

التي عرفت على انها نظام يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة في زراعة الأغذية بطرق مستدامة ونظيفة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية لا سيما المياه ومن أبرز سماتها اعتمادها على نظم إدارة وتحليل المعلومات لاتخاذ العمليات الزراعية كالري،ومكافحة الآفات ومراقبة التربة ومراقبة المحاصيل[7]. وتتميز المزارع الذكية بقدراتها في توفير انتاج زراعي أكثر إنتاجية واستدامة باستخدام ذو كفاءة في استخدام الموارد.

2. الزراعة الذكية وانترنت الأشياء:

تعتبر تكنولوجيا (IoT) من ابرز التقنيات المستخدمة في الزراعة الذكية و هي ببساطة عملية ربط أي جهاز بجهاز اخر عبر الانترنت من الهواتف المحمولة الى الأجهزة المنزلية و الآلات المستخدمة في المصانع و الحقول الزراعية بحيث يمكن تشغيلها و التحكم بها وارسال و استقبال البيانات منها عن طريق الانترنت[8].

3. الزراعة الدقيقة:

هي زراعة تعتمد على التكنولوجيا والأقمار الصناعية ونظام التموضع العالمي (GPS) وأنظمة المعلومات الجغرافية لفهم المتغيرات المختلفة المتعلقة بالعملية الزراعية مثل تحديد كميات الري المناسبة والأسمدة والتنبؤ بفترات الحصاد وكمياته[9].

ومن التطبيقات الأخرى الهامة لإنترنت الأشياء في الزراعة الذكية استعمال الطائرات المسيرة بدون طيار لرصد المحاصيل وتقييمها وتصوير الأراضي الزراعية ورسم الخرائط وقياس مكونات الهواء إضافة الى رش المحاصيل بالمبيدات بشكل سريع وأمن وارسال البيانات بشكل فوري الى برمجيات تقوم بتحليلها وتوجيه المزارعين الى تنفيذ الإجراءات الأفضل[10].

4. تقنيات التكنولوجيا الحيوية:

ان التكنولوجيا الحيوية هي التطبيق المعلوماتي الصناعي للتكنولوجيات التي يتم تطويرها واستخدامها في العلوم البيولوجية وخصوصا تلك التي تتصل بالهندسة الوراثية[11].

وتعتمد التقنيات الحيوية الحديثة على دراسة المادة الوراثية للكائنات الحية والاستفادة منها من خلال استخلاصها وتحويرها ومن ثم انتاج مواد مستخلصة جديدة وهو ما يعرف بالهندسة الوراثية[12].ساهمت هذه التقنيات في تحسين جودة الثمار والنباتات التي يتم انتاجها عن طريق زراعة البذور المحسنة والنباتات المهجنة للحصول على أصناف أكثر مقاومة للأمراض وأفضل من حيث كمية الإنتاج وثمار أكبر حجما[13].

ثالثا: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

تماشيا مع المتطلبات الجديدة في جميع انحاء العالم المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية قطاع الزراعة في الجزائر هو الاخر مطالب بالسير نحو تحقيق مبادئالتنمية المستدامة في القطاع الزراعي بالاستخدام جميع مقوماته المتاحة.

1. ماهية التنمية الزراعية المستدامة:

ظهر مفهوم الزراعة المستدامة لأول مرة في التقرير الرائد حول التنمية المستدامة المعروف بتقرير براند لاند سنه 1987 حيث ينص على أن التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية تستجيب لمتطلبات وحاجيات الأجيال الحالية بدون اقصاء الأجيال المستقبلية من حقها في اشباع حاجياتها، من هذا الأساس يمكن القول أن التنمية الزراعية المستدامة هي تلك التي تطبق مبادئ التنمية المستدامة.

1.1. تعريف التنمية الزراعية المستدامة:

تعرف التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة، وترتيب استغلال الري وزيادة الإنتاجية وهي ما تمثل تنمية زراعية رأسية[14].

وتعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها التنمية الزراعية التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود وتأمين الإنصاف الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للزراعة ونظم الأغذية، بهدف ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع اليوم وفي المستقبل[15].

2.1. أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

ونجد أهمها[16]:

- ✓ **تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء:** إن المجتمعات الإنسانية تخضع لقانون التطور المتواصل في الطلب على السلع الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية، الأمر الذي يترتب عليها الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية، وأي عجز في تلبية الطلب سيترتب عليه مزيدا من الواردات الزراعية من الدول الأخرى.
- ✓ **تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموع مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي، وانسجاما أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها، وعدد السكان الذين يقطنونه والقوى البشرية العاملة فيه، ويفترض أن تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **أن يساهم في رفع مستوى الحياة لأكبر قطاع جماهيري:** الحياة في الريف يسودها الفقر والتخلف بأشكاله، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وتسرب اليافعين من مقاعد الدراسة، الأمر الذي يجعل الريف متخلفا وفق المقاييس الإنسانية أو التنمية البشرية،وعليه فان مهمة إنعاش القطاع الزراعي ستكون لها الأثر على تنمية القوى البشرية في هذا القطاع، فيزداد عطائها الإنساني وتتحقق بذلك إرادة التنمية.
- ✓ **تأمين متطلبات الصناعة التحويلية الخفيفة:** تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية العصب الحساس لتنمية الاقتصاديات النامية، وعلى اعتبار أنها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لإمداد الصناعات التحويلية بما تحتاجه من مصادر أولية لازمة.
- ✓ **التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة:** أمام التلوث أصبح الهواء عرضة لملوثات إشعاعية وغبارية متنوعة، والمياه أيضا أصبحت عرضة للتلوث الأمر الذي يجعل البيئة غير صالحة للحياة، لذا فان التنمية الزراعية سيكون من أهم وظائفها إصلاح ذلك العطب بالبيئة.

2. التكنولوجيا ركيزة أساسية للتنمية الزراعية المستدامة

تعد التكنولوجيا إحدى الدعائم والركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الزراعية المستدامة، حيث نجد أن التقنية الزراعية المتطورة من العناصر الرئيسية لتطوير القطاع الزراعي لما لها من دور حيوي في زيادة الإنتاجية والعنصر البشري معا.

إن بناء قاعدة مادية وتكنولوجية وخلق مرتكزاتها يعتبر الأساس المتين في بناء الزراعة المتطورة، ولما كانت المكننة الزراعية واحدة من تلك الركائز في القطاع الزراعي وتحتل نسبة عظمى من استثماراته، وجب التعامل معها بأساليب علمية صحيحة من حيث تقدير الحاجة الضرورية لها والطرق الصحيحة لاستغلالها، لأن المسألة الهامة لا تكمن في كثرة وجود المكامن لأنها بذلك ستتحول إلى عبء ثقيل على كاهل الاقتصاد الوطني، وإنما تكمن في الاستخدام الأمثل الذي يؤدي إلى خفض التكاليف الزراعية عموما في وحدة المنتج، وإلى رفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الرفاه العام للفرد والمجتمع[17].

إضافة إلى التكنولوجية هناك مجموعة من الدعائم الواجب توفرها لتحقيق تنمية زراعية مستدامة وهي[18]:

- الأراضي الزراعية والتي يعد استخدامها للأغراض النباتية والحيوانية ركيزة أولى لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، فهي العنصر الأول لقيام الزراعة.
- الموارد المائية بكل أشكالها سطحية أو جوفية، والتي تعد من العوامل الحاسمة في تنمية القطاع الزراعي، علما أن هذا المورد يعتبر من أكثر الموارد عرضة للشح وسوء الاستخدام، لذا ينبغي المحافظة عليه من خلال تقنين استخداماته الزراعية وترشيدها للأغراض المدنية.
- القوى العاملة في القطاع الزراعي فأي توسع في الأراضي الزراعية سيرافقه الحاجة إلى مزيد من هذه القوى، في الأجل القصير خصوصا أما في الأجل الطويل وعلى افتراض مكننة القطاع الزراعي وارتفاع إنتاجية العاملين سيكون من الضروري تقليص أعداد العاملين في الزراعة لصالح تحويلهم إلى قطاع الصناعات التحويلية والخدمات.
- الحيازات الزراعية وحجمها ونوعها يعكس مدلولات ذات أهمية كبرى، فكلما كان حجم المزرعة كبير يعني ذلك زيادة فرص الاستفادة من وفرات الحجم أو من مزايا الإنتاج الكبير، الأمر الذي

ينعكس أثره على كلفة وحدة المنتوج، ونجد أن أفضل الحيازات لصالح المجتمع هي الحيازات الرأسمالية الكبيرة الحجم.

- التوسع العمودي والذي يتجه العالم إليه أكثر من التوسع الأفقي، وذلك بإدخال وسائل الري الحديثة وطرق الإنتاج المتقدمة ووسائل الوقاية والتسميد والعمل الميكانيكي، الذي من شأنه رفع مستوى إنتاجية الوحدة الواحدة من الأرض، حيث نجد أن الدول المتخلفة مازالت إنتاجيتها متدنية لاستخدامها الوسائل التقليدية في الإنتاج.

1.2. اعتماد التكنولوجيا في الزراعة الجزائرية:

إن العملية التكنولوجية تنطوي أساس على وجود بحث علمي كخطوة أساسية لجمع المعلومات والمعارف، ويعطي للعملية التكنولوجية التجدد المطلوب وقوة الاندفاع، باعتبار المعلومة المكتسبة من البحث العلمي ركيزة التكنولوجيا الحديثة، ووجود بحث علمي كفء وقادر أساس نجاح التكنولوجيا الحديثة، وهو أمر ينطبق على التنمية الزراعية أكثر من التنمية الصناعية لسبب بسيط وهو أن الزراعة أكثر ارتباطا بالبيئة المحلية من تربة ومياه مناخ[19].

لقد أولت الجزائر أهمية للتكنولوجيا في المجال الزراعي، منذ صدور القانون 98-11 المتعلق بتوجيه البحث العلمي والتكنولوجي، من خلال البرامج الوطنية للبحث وكذا البرامج القطاعية والبرامج في إطار الشراكة، فقد ارتفع عد الباحثين في المجال على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات، فبالنسبة للقطاع الزراعي تم التركيز على المشاكل التنموية للقطاع خاصة في مجال الغذائية والتنمية الريفية والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى البحوث في مجال الغابات فقد تطور عدد الباحثين من 193 باحث سنة 2000 إلى239 باحث عام 2006 بكل التخصصات الفلاحية وبنسبة نمو 23%، كما انتقلت عدد البحوث من808 في 2004 إلى 1456 بحث عام 2006، بنسبة زيادة 80% [20].

2.2. دعائم هامة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة:

إضافة إلى الجانب التقني والاهتمام بالتكنولوجيا للنهوض بالقطاع الزراعي بالجزائر وتشجيع البحث العلمي نجد جملة هامة من مقومات التنمية الزراعية بالجزائر لابد من معرفتها[21]:

أ- الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية في الجزائر مابين 16.507% و17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب23817100 هكتار، والأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية بأي بلد.

ب– الموارد المائية: اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية بالجزائر ب20مليار م3، وتعتمد الزراعة بالجزائر على الزراعة المطرية، حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستعمل اعتمادا على الأمطار، إلا أن سقوطها ينحصر في الغالب بشهر نوفمبر ومارس، مما يتطلب اللجوء إلى الري.

ج– الموارد البشرية: تعد الجزائر من الدول التي تعتمد في إنتاجها الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية لازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات أو تعذر مكننة بعض العمليات.

د– الموارد النباتية والحيوانية: توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرها يحسن مستوى معيشة السكان ويحقق الأمن الغذائي والاستقرار، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على تنمية الإنتاج الحيواني والنباتي من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيز الضرورية.

3. معوقات استخدام التكنولوجيا في الزراعة الجزائرية:

هي تلك المشاكل المتعلقة بمستلزمات الإنتاج، حيث نجد أن الجزائر تبذل مجهودا في اقتناء المعدات والآلات الزراعية، حيث تستورد ما يفوق عن 300مليون دولار سنويا من العتاد الفلاحي، كما نجد من جانب آخر أن نوعية البذور المعتمدة تؤثر على الإنتاج والإنتاجية، حيث نجد أن الإنتاج الزراعي عموما يعاني من عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي، حيث أن المستورد منها قد يكون غير ملائم أو نوعيته رديئة، كما نجد ضمن المشاكل في هذا الإطار مشاكل انخفاض درجة الخصوبة للأراضي والتي تعاني عدة مناطق من هذا الأمر، أي نقص في العناصر الغذائية الرئيسية كالأزوت والفسفور، فاستهلاك الأسمدة منخفض في الجزائر، فضلا عن وجود مشاكل ترتبط بالإرشاد والبحث الزراعي.

معوقات اخرى:

يعاني قطاع الزراعة من عدم توازن العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، ومن جانب آخر نجد أن التسويق الزراعي بالجزائر يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، ومشاكل تتعلق بالصادرات التي تتميز بالعشوائية وتذبذب الإنتاج لاعتماد الأمطار خاصة، وفي الجزائر تقتصر قرارات على فترات حصول الفائض الذي يدفع على البحث عن أسواق للتصدير، ومن جانب آخر يعاني القطاع من مشاكل تتعلق بالتسيير الإداري للزراعة رغم توفر الإمكانات البشرية المؤهلة لكنها غير مستغلة وغير

مسخرة لتفعيل أنشطة التنمية، إضافة إلى مشاكل تتعلق بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع.

خلاصة:

ترتكز التنمية الزراعية المستدامة على تحسين الأمن الغذائي والتغذية بالتركيز على زيادة جودة الأغذية وتنوعها، وهي تقوم أيضا على إدارة الموارد الطبيعية وتوجيهها بما يساهم في تلبية كل الاحتياجات البشرية باستمرار في الحاضر وفي المستقبل، ومنه تضم صيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل الأجيال الحالية والمستقبلية.

تعد الزراعة مصدر رئيسي للدول في توفير الغذاء وتحقيق عيش كريم، وتحقيق فرص عمل وتخفيض البطالة بها، ونجد أن الدول النامية هي دول زراعية بالدرجة الأولى، ومنه فالقطاع الزراعي له أهمية بالغة لدى اقتصاديات الدول المتقدمة وكذا النامية، إلا أن الفارق بينهما هو الاهتمام والتركيز الكبير وتفعيل هذا القطاع من قبل الدول المتقدمة عكس ما هو بالدول النامية التي لم تتمكن من النهوض بهذا القطاع لوجود عدة مشاكل وعراقيل وافتقارها لاستراتيجية واضحة وشاملة تأخذ بالاعتبار الركائز الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من عدة مشاكل وصعوبات في القطاع الزراعي، تضم مشاكل مرتبطة بالجانب البشري أي العمالة بالقطاع التي نجدها منخفضة نظرا لعدم توفير حوافز في هذا القطاع، وما يرتبط بالجانب التسييري للقطاع، وكذا عدم تفعيل البحث العلمي والتكنولوجي بالقطاع لما يحققه من نتائج وآثار ايجابية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة، حيث تحقق زيادة في الإنتاج والإنتاجية وتقليص التكاليف ووقت الإنتاج، وتحقيق العائد الاقتصادي بما يتضمنه من مؤشرات محلية ودولية، والوصول إلى المستويات المطلوبة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، ومشاكل تخص الموارد المائية والمادية المهدرة والغير مستغلة بالشكل الأمثل.

تتوفر بالجزائر عدة مقومات لتحقيق تنمية مستدامة بقطاع الزراعة، إلا أنه لا يتم استغلالها بشكل أمثل وخدمتها وتسييرها بالشكل المطلوب، لذا لابد للجزائر النهوض بهذا القطاع لما يحققه من تنمية اقتصادية، وأن تسعى جاهدة إلى التخلص من كل المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

الإحالات والمراجع:

1.محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت 1990،ص.54

2.مجلة بريتانيكا الالكترونية اطلع عليه يوم 17 مارس 2020.

www.britannica.com/technology/agricultural-technology

3.محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة، مرجع سبق ذكره ص.54

4.د. قطاف ليلى، دور وأهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الإنتاج الأنظف لأجل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 25، ص.100

5.محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص.57

6.ماهي التكنولوجيا الزراعية موقع الكتروني اطلع عليه يوم 17 مارس 2020

ماهي-التكنولوجيا-الزراعية/www.arageek.com

7.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة موقع الكتروني اطلع عليه يوم 17 مارس 2020

www.fao.org/biotechnology/ar

8.زاهر هاشم، الزراعة الذكية، تقنيات المستقبل لتحقيق الأمن الغذائي، لغة العصر، مجلة الاهرام عدد 222 جوان 2019، ص.43

9.ماهو المقصود بالزراعة الدقيقة أو PercisionFarming، مقال في مجلة حقول نت، مجلة الكترونية اطلع عليه يوم 17 مارس 2020

http://hoqool.net/library/articles/what-is-precision-farming/

10.الزراعة الذكية، مرجع سبق ذكره.

11.علي إبراهيم علي عبيدة واحمد عبد الفتاح محمود، اساسيات التقنية الحيوية، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، 2016.

12.المرجع السابق.

13.طرق الزراعة الحديثة، موقع الكتروني اطلع عليه يوم 17مارس 2020

https://sotor.com/طرق-الزراعة-الحديثة

14.غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص.8

15. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المعني بالأمن الغذائي والتغذية،التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، نقلا عن الموقع:
http://www.fao.org, 13 :44 ,16/03/2020.

16. سالم عبد الحسن رسن، التنمية الزراعية المستدامة خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد13، العدد2، 2011، ص ص63-.64

17. سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص.65

18. سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص ص64-.65

19. محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب للنشر، الكويت، 1990، ص.84

20. غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.28

21. غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص17-28.

المحور الرابع:
مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي

مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر

فوغالي شريفة ، جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، chdoc2018@gmail.com
لزهر شين ، جامعة الجزائر 03، (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى بيان أثر البحث العلمي والتطوير في مجال الفلاحة بالجزائر. حيث يعتبر التطور العلمي الذي حققته البلدان المتقدمة في هذا المجال تحديا مفروضا على البلدان النامية، كونها تعتمد على القطاع الفلاحي بشكل كبير من أجل تنمية اقتصادها.

وقد توصلت الدراسة الى أن مساهمة البحث العلمي والتطوير في تفعيل القطاع الفلاحي لا تتحقق الا بتوفير الانفاق اللازم والعدد المناسب من الباحثين الفلاحيين، الأمر الذي تفتقر إلية الدولة الجزائرية، والذي تسعى إليه جاهدة من خلال الإجراءات والإصلاحات المتتالية في هذا المجال لكن بخطى متباطئة. بالإضافة الى التنسيق بين المعاهد والمخابر المعنية بهذه البحوث والفلاحين.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، البحث العلمي، البحث العلمي الفلاحي، التنمية الفلاحية.

Abstract:

This research paper aims to show the impact of scientific research and development in the field of agriculture in Algeria. As the scientific development achieved by the developed countries in this field isconsidered a challenge imposed on the developing countries, as they depend heavily on the agricultural sector for the development of their economy.

The study concluded that the contribution of scientific research and development to activating the agricultural sector could only be achieved by providing the necessary tunnels and the appropriate number of agricultural researchers, which lacks the Algerian state, and which it strives for through successive procedures and reforms in this field, but at a slow pace. In addition to coordination between institutes and laboratories concerned with this research and farmers.

Key words: agriculture, scientific research, agricultural scientific research, agricultural development.

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم أساسيات اقتصاد البلدان النامية، لذلك تقوم معظمها بالاهتمام بهذا القطاع أكثرمن القطاعات الأخرى.فهو يلعب دورا مهمافي التنمية الاقتصادية بالحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة، فضلا عن الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والتبعية للدول المصدرة.

وعلى غرار الدول النامية يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من عدة مشاكل في الإنتاج والإنتاجية بسبب عدة عوامل منها الطبيعية،الاقتصادية والسياسية مما جعلها تعتمد بصفة كبيرة على الاستيراد لتلبية حاجياتها من الغذاء.الامر الذي دفعبها للاهتمام بهذا القطاع كاستراتيجية للتنمية، وذلك بسعيها للتحول من نمط الفلاحةالتقليدي الى نمط الفلاحة الحديث معتمدة على البحوث العلمية في تطوير هذا القطاع وإيجاد الحلول التقنية والاقتصادية له، ومن هنا تتجلى أهمية الدور الفاعل للبحث العلمي في تطوير قطاع الفلاحة.

الإشكالية الرئيسية :

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر عدّة سياسات واصلاحات، كما تلقى دعما ماليا وماديا من طرف الدولة لم يشهده منذ الاستقلال ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي كان الهدف الاساسي منها يتمثل في زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني والخروج من التبعية الغذائية التي تشهدها البلاد .ومن بين الأمور التي أولتها الدولة اهتماما كبيرا في هذا السياق البحث العلمي بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي. فجاءت الدراسة لطرح التساؤل التالي:

كيف يساهم البحث العلمي في تطوير قطاع الفلاحة في الجزائر؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تشخيص وتحليل دور البحث العلمي ومساهمته في تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، وللإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور البحث العلمي في القطاع الفلاحي وتفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

- معرفة مدى اهتمام الدولة بالبحث العلمي والتطوير

- تسليط الضوء على أهمية البحث العلمي في تفعيل قطاع الفلاحة

1. البحث العلمي والتطوير:

يمثل البحث العلمي والتطوير استثمار بالغ الأهمية بالنسبة لأي بلد، فهو جوهر عملية التنمية ومنهج التطور لكل المجتمعات.

1.1 تعريف البحث العلمي والتطوير:

هو عبارة عن مجوعة الآليات التي يتم اعتمادها والأعمال والمشاريع الابتكارية والإبداعية، التي يجرى تنفيذها بطريقة منظمة وتكاملية، بهدف زيادة المخزون المعرفي والثقافي للبشر بما فيها معرفة الإنسان والمجتمع واستخدام هذه المعارف لبناء تطبيقات جديدة وتحسين حياة البشر وزيادة النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية.[1]

كما عرفه KOUILSKY F كالآتي:"البحث العلمي هو المحرك والدافع الأساسي للتطور. وهو مصدر الارتقاء لمجتمعنا، بحيث يلعب دورا في التجديد الصناعي والنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التقدم الاجتماعي والثقافي."[2]

2.1 أهمية ودور البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي المدخل الأساسي لتنمية المجتمعات إذ لا يمكن الحديث عن التنمية وغض النظر عن دور البحث العلمي فيها، ذلك كونه يمثل القاعدة التي تنطلق منها كل مشاريع التنمية وبكافة قطاعاتها المختلفة،من خلال التطبيق العملي للدراسات والأبحاث العلمية.

كما أن لكل بحث أهمية وكثيراً ما يتم تقسيمها إلى[3]:

- **الأهمية النظرية:**تمثل هذه الدراسة امتداداً لجهود الباحثين ممن تناولوا في بحوثهم ودراساتهم موضوع (البحث) ودور ذلك في تشكيل إضافة معرفية لما كتب في هذا الصدد. فيمكن ان يكون هذا البحث مرجعا للدراسات اللاحقة لما يثيره من قضايا وتساؤلات يمكن ان تؤخذ بعين الاعتبار.
- **الأهمية التطبيقية:** وتتجلى في النتائج التي يسفرها البحث الحالي التي يمكن توظيفها في صالح المجتمع وحل المشكلة موضوع البحث.

3.1 البحث العلمي والتطوير في الجزائر:

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات في مجال البحث العلمي والتطوير سعيا منها لترقيته وتفعيل دوره أكثر في مختلف القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يواكب التطورات التكنولوجية.ففي سنة 1971قامت بإنشاء أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، وظهرت أول معالم سياستها البحثية .وبما

أن الأهداف المرجوة لا يمكن تحقيقها دون توفير بنى أساسية متطورة تعمل على ترجمة السياسات المرسومة والاستراتيجيات وتحويلها إلى خطط ومشاريع بحثية قابلة للتنفيذ فإن الجزائر أنشأت مجموعة من الهيئات يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر

الهيئة	تاريخ الانشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحال
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
كتابة الدولة للباحثين	1991	وزارة الجامعات	1992
كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث	1992	وزارة التربية	1993
كتابة الدول للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي	1999
وزارة منتدبة للبحث العلمي	2000	وزارة التعليم العالي	2012
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2012	وزارة التعليم العالي	ليومنا هذا

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خمسون سنة في خدمة التنمية1962- 2012 ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ص:89

ويمكن تحديد واقع البحث العلمي في الجزائر بحسب التطور الذي عرفه هذا الأخير فيمايلي:

الفترة الممتدة من 1998 – 2002:

- إصدار القانون التوجيهي رقم 98-11 مرفق ببرنامج خماسي حدد هذا القان ونالبرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتدابير والطرق والوسائل الواجب توفيره التحقيق أهداف برامج هذه الفترة.[4]

في أفريل 1999:

- القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05،وكذا المرسوم التنفيذي 99/244 المؤرخ في 31 أكتوبر1999، المحدد لقواعد إنشاء المخابر البحثية وتنظيمها وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي.[5]

الفترة الممتدة من2008 –2012

- صدور القانون08 – 05 المكملوالمتمملللقانونالتوجيهيوالمؤرخفيالفترةالخماسيةالممتدةمن2008 – 2012 الذي وضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية .ولتحقيق تلك الأهداف شدّد هذا القانون على ضرورة القيام بعدد من الإجراءات الجديدة والتي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر ومنها رفع ميزانية البحث العلمي نحو ثلاثة أضعاف ووضع استراتيجية للتعاون في مجال البحث العلمي.[6]

في جويلية 2019

- توقيع على اتفاقية بين وزارتي التعليم العالي والفلاحة وتنصيب لجنة قطاعية دائمة بهدف التنسيق الثنائي وتطوير البحث العلمي في الميدان الفلاحي والزراعي بهدف تعزيز تواصل الجامعة مع محيطها وتعزيز العلاقة بين مراكز ووحدات البحث العلمي مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

2. القطاع الفلاحي في الجزائر:

1.2 تعريف القطاع الفلاحي:

توجد العديد من المحاولات الخاصة بإيجاد تعريف موحد للفلاحة، بحيث تم تعريفها على أنها مجموع الأنشطة المنتجة التي يقومبها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان.[7]

كما تعرف الفلاحة أيضاً على أنها علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، علم لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة.وفن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.[8]

2.2 أهمية القطاع الفلاحي:

تبنت الجزائر استراتيجية فلاحيةً تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، وتعمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

فالقطاع الفلاحي يحظى بأهمية بالغة ومكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، ويعود ذلك لأسباب عدة نذكر منها:[9]

- توفير الاحتياجات الغذائية؛
- توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة؛
- تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا؛
- تقليص أو سد الفجوة الغذائية؛
- ترقية مجال الصناعات الغذائية؛
- المساهمة في عملية التشغيل والقضاء على البطالة.

3.2 القطاع الفلاحي والتنمية في الجزائر:

إنلقطاع الفلاحة أهمية بالغة، تكمن في مساهمته الفعالة في تحريك وتنشيط عجلة الاقتصاد، سواء من خلال ما يوفره من مناصب شغل أو في مساهمته في تركيب الناتج المحلي الإجمالي

1.3.2مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي:

يوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة الممتدة من 2009 الى 2018:

الجدول رقم (02): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة (%)	10.1	9.0	8.6	9.4	10.7	11.1	12.1	12.7	12.4	12.4

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 12.7 % والمحققة في 2016. كما أن هذه المساهمة شهدت تذبذبا على طول الفترة المدروسة، فانخفضت من 10.1% في 2010 لتصل الى 8.6 %في 2011، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل أقصاها في 2016 لتعود الانخفاض الى 12.4 %لكل من 2017 و2018.

تعتبر هذه المساهمة ضئيلة مقارنة مع المقومات الفلاحية التي تمتلكها الجزائر، وربما ضعف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تخلفه وعدم مواكبته التطورات الحاصلة في مجال الفلاحة، ناهيك عن عجز الدولة عن إيجاد استراتيجيات طويلة الأمد تساعد على إيجاد حلول للمشاكل التي تعيق نهوضه.

2.3.2مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل:

استطاع القطاع الفلاحي في الجزائر استيعاب نسبة كبيرة من العمالة، فقد أعطت احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات المتعلقة بالشغل للفترة الممتدة من 2010 الى 2015 النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): العمالة الكلية والقوى العاملة بالقطاع الفلاحي (2010 – 2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العمالة (ألف نسمة)	15.651	16.052	16.456	16.859	17.137	17.369

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2017 وأعداد متفرقة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة 2010 – 2015 نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة في ارتفاع مستمر، حيث ارتفعت من 15.651 ألف نسمة في 2010 لتبلغ 17.369 ألف نسمة في 2015.يعود هذا الامر للاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع من خلال التسهيلات والدعم المادي الممنوح للفلاحين والمزارعين.

3. دور البحث العلمي في تطور القطاع الفلاحي:

يقوم البحث العلمي بدور هام وحيوي في خدمة وتنمية القطاع الفلاحي، وفي بحث المشكلات التي تعترض سير وتطور الفلاحة بشتى أنواعها، للوصول إلى حلول مثلى، والمبنية على أسس علمية موضوعية. مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية. ويمكن لهذا التعاون العلمي أن يطور النشاط الفلاحي ويلبي احتياجاته من خلال المرور بثلاثة خطوات أساسية:[10]

الخطوة الأولى(التخطيط):يجب أن تبنى خطط التنمية الناجحة على ما يلي:

- أسس موضوعية؛
- أن تعتمد على دراسات علمية وبحوث ميدانية تمهيدية؛
- تحدد الإمكانات المتوافرة؛
- تبيين الجدوى الفنية والاقتصادية من المشاريع المقترحة ومدى صلاحية إقامتها في موقع معين، وفي مرحلة معينة؛
- تحدد أفضل التقنيات الملائمة في هذا المجال، وفقا للظروف والإمكانات المحلية.

ويعتمد نجاح مثل هذه المهمة على توفر أمرين أساسيين:

– توفر خبرات علمية محلية عالية التأهيل وبخبرة عملية متمرسة، لتشارك في إيجاد الحلول الموضوعية المثلى، بدأب وتفرغ علمي وإخلاص دون تبعية لمورد أو صانع أجنبي.

– توفر المرجعيات والوسائل العلمية الحديثة والتوثيق العلمي، والإمكانات البحثية المخبرية والميدانية.

ويمكن لهذين البندين أن يتوافران في الدرجة الأولى لدى الجامعات.

الخطوة الثانية (التنفيذ):إن اختيار الحلول المثلى ، والتجهيزات والأساليب الأكثر ملاءمة لواقعنا وظروف الاستثمار لدينا، ودفع الخسائر التي يمكن أن تنجم عن الاختيار الخاطئ، وما يرافق ذلك من تكاليف وضياع للوقت، هي في كثير من الأحيان، احدى مهام البحث العلمي ، لأنها غالباً ما تستلزم إجراء الدراسات النظرية المستفيضة والبحوث الميدانية والقياسات المخبرية الدقيقة .

الخطوة الثالثة(الاستثمار):لا يَقل دور التعاون العلمي الذي يمكن أن تقدمه الجامعات في مرحلة الاستثمار عن أهميته في مرحلتي التخطيط والتنفيذ . سواء في تذليل العوائق أو في مجال البحث عن وسائل وطرائق تحسين الإنتاج وتنمية المهارات.

1.3البحث العلمي الفلاحي: يعتبر البحث العلمي الفلاحي أحد أهم الوسائل التي يعتمدها القطاع الفلاحي في إيجاد حلول للمشاكل والعقبات التي تواجهه،كما يعد من أنجع الطرق التي تضاعف من المحاصيل الزراعية وتعمل على معالجة انخفاض الإنتاجية بشكل فعال، وهو بذلك يساهم في دفع عجلة التنمية الزراعية.

2.3مهام البحث الفلاحي وتوجهاته الاساسية:

– السهر على النهوض بالبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة وربط الصلة بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من جهة والإرشاد الفلاحي والمنتجين من جهة أخرى.

– تنمية البحث الفلاحي

– اعداد برامج البحث الفلاحي والميزانيات اللازمة لتنفيذها

– السهر على التنسيق والتكامل بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي في خدمة الإنتاج الفلاحي والتنمية.

– الامن الغذائي وجودة وسلامة المنتوجات الفلاحية (النباتية والحيوانية).

– المحافظة والتصرف المستديم في الموارد الطبيعية.

– تنمية الزراعات ذات القيمة المضافة العالية للتصدير.

– التحكم في فوائض الإنتاج لبعض المواد.

3.3 البحث العلمي وتطور القطاع الفلاحي على المستوى العالمي:

يستطيع البحث العلميفي البلدان النامية معالجة معظم التحديات التي تواجه الفلاحة وإدارة الموارد الطبيعية. غير أن الكثيرة منها ليست لديها موارد كافية لتنمية قدراتها على الابتكار بصورة أفضل.

وإذا أردنا ان نكون أكثر تحديداً نقول إن نشاطات مؤسسات البحوث الزراعية فيها غالباً ما تتأثر سلباً جرّاء ندرة الاستثمارات وضعف الادارة المالية، ذلك إلى جانب القيود والمحددات في استراتيجيات نقل التكنولوجيا. ففي عام 2008، على سبيل المثال، لم يزد ما أنفقته البلدان ذات الدخل المنخفض عن 3% من النفقات العالمية العمومية في مجال البحوث والتنمية الزراعية والتي بلغت نحو 31.7 مليار دولار حيث ارتفع الإنفاق العمومي العالمي على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية خلال الفترة من 2000 إلى 2008 بنحو 5.6 مليار دولار (+22%). وكانت الصين (+ 2.1 مليار دولار) والهند (+ 0.6 مليار دولار) هما المحرك الرئيسي لهذا النمو، بينما في البلدان المتوسطة الدخل فقد بلغ انفاقها 46% في 2008 من الإنفاق العمومي العالمي على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية وذلك مقابل 39% في عام 2000.[11]

4.3 البحث العلمي والتطور الفلاحي في الجزائر:

تتولى مؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي الإشراف الإداري والمالي على مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والنهوض بالبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة في هذا المجال، وذلك بربط الصلة بين مؤسسات البحث من جهة والإرشاد الفلاحي والمنتجين من جهة أخرى. بالإضافة إلى إعداد برامج البحوث الفلاحية والميزانيات اللازمة لتنفيذها ومتابعة إنجاز هذه البرامج وتقييمها مع السهر على التنسيق والتكامل بين مؤسسات البحث والتعليم العالي في الميادين الفلاحية مع الحرص على جعل مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي في خدمة الإنتاج الفلاحي والتنمية.

كما تجدر الإشارة الى أن مستوى التبعية الغذائية أدى بالدولة إلى وضع عدة برامج متتالية تختص بالتطور الفلاحي منها[12]:

المحاضرة (الندوة) الوطنية للتنمية الزراعية، هذه المحاضرة التي أقيمت في شهر جوان من سنة 1995 بالجزائر العاصمة والتي مكنت من تقديم برنامج التطوير الخماسي (1996–2002) الذي كان أحد محاوره الأساسية تدعيم دور المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية لقيادة البحث على أحسن ما يرام.

وقد صودق خلالها على برامج تتعلق أساسا ببرنامج الزراعة والتغذية والموارد المائية والتهيئة العمرانية والتقنيات المتقدمة. وقد استهدفت في المجال العلمي:

- معرفة الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه) والأنواع النباتية والحيوانية وحمايتها وتثمينها؛
- تحسين إنتاجية أنظمة الإنتاج وتنمية التكنولوجيات الملائمة؛
- تحسين السلالات وحماية الصحة النباتية والحيوانية؛
- تطور الإنتاج وعوامله ومحاربة الجفاف عن طريق ترشيد طرق الري وتطوير وسائله وتحديثه.

لكن بالرغم من الجهود المبذولة ودعم الدولة للبحث في مجال الفلاحة تبقى نسبته ضئيلة جدا. فحسب تصريح لمدير البحث العلمي بالوزارة، بلغ إحصاء 300 باحث دائم في المجال الفلاحي، وهو رقم ضعيف، مقارنة بعدد الباحثين في نفس المجال بالدول الأجنبية، حيث تحصي فرنسا مثلا 14 ألف باحث دائم في المجال الفلاحي، مع العلم أن القطاع الفلاحي يعول عليه ليكون قاطرة التنمية المحلية وكسب معركة الأمن الغذائي.

أيضا حسب آخر الاحصائيات المقدمة من معهدASTI سنة 2020 والتي تخص الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، والموضحة في الجدول الموالي[13]:

جدول رقم (04): الانفاق على البحوث الفلاحية وعدد الباحثين الفلاحيين

السنوات	2009	2010	2011	2012
الانفاق على البحوث الفلاحية(مليون دولار)	76.9	71.0	82.9	91.6
الانفاق على البحوث الفلاحية كنسبة من الناتج المحلي (%)	0.18	0.18	0.21	0.21
عدد الباحثين الفلاحيين	510.3	529.1	562.8	593.4
عدد الباحثين الفلاحيين لكل 100 ألف فلاح	15.5	15.9	16.8	17.6

source: Copyright 2020. ASTI (Agricultural Science and Technology Indicators). ASTI database. International Food Policy (IFPRI).Research Institute http://www.asti.cgiar.org/ Retrieved : 17/3/20 20:44

نلاحظ من خلال الجدول أن النفاق على البحوث الفلاحية تراوح بين 71 ملين دولار كأدنى قيمة والتي سجلت في 2010، و91.6 مليون دولار كأعلى قيمة والمسجلة في 2012. والواقع أن هده القيم ضئيلة جدا إذ لم تتعدى نسبتها 0.21% من قيمة الناتج المحلي، وهذه النسب لا تؤدي الي النهوض بالقطاع وتنميته والإلمام بالمشاكل والعقبات التي تواجهه، حيث كم البحوث العلمية في مجال الفلاحة لم يصل للحد الذي يمكنه من تفعيل هذا القطاع والنهوض به.

كما يمكن ملاحظة ضعف البحث العلمي أيضا في القطاع الفلاحي من خلال مقارنة عدد الباحثين الفلاحيين بعدد المزارعين، حيث قدر عدد الباحثين الفلاحيين في سنة 2009 ب 15.5 لكل 100 ألف فلاح ووصل أقصاه 17.6 في 2012 لكل 100 ألف فلاح وهذا العدد ضئيل جدا ما يعدم استفادة او اعتماد القطاع الفلاحي على مخرجات البحث العلمي لحل المشاكل التي تواجهه أو لزيادة انتاجيته.

الخلاصة:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم خاصة النامية منها. لذلك يتوجب الاهتمام بهذا القطاع والعمل على تفعيله بشتى الأساليب. ويمكن القول إن البحث العلمي له دور فعال في تحسين وتفعيل القطاع الفلاحي، إضافة لكونه عامل تطور اقتصادي واجتماعي.

إن البحث العلمي الفلاحي له دور خاص في تنمية الإنتاج والإنتاجية، لكن بتوفر الشروط اللازمة فالنقص في الانفاق على البحوث العلمية والنقص في عدد الباحثين الفلاحيين يؤثر سلبا على دور البحث العلمي في هذا المجال ويجعله معدوما الى حد ما. ولكي يبرهن العلم على فعاليته يجب أن يبنى على قاعدة سليمة تتوافر على البيئة المناسبة والإمكانات المادية والبشرية اللازمة.

من خلال استعراض الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر ولا زلتفي مجال البحث العلمي والتطوير، تتوضح لنا أن هناك إرادة واضحة لتطوير البحث العلمي في الجزائر، في المقابل لا يمكن تجاهل التقلبات التي تميزت بها منظومة البحث العلمي من وصاية لأخرى، علماً بأن كثرة الهياكل تؤدي إلى تداخل الصلاحيات.

التوصيات:

- توفير التمويل الضروري للبحث العلمي الفلاحي
- خلق وتقوية العلاقة بين المعاهد الجامعية المتخصصة في القطاع الفلاحي والفلاحين.
- العمل على خلق وتعميق التنسيق بين مؤسسات ومعاهد البحث والاتجاه نحو ترشيد جهود البحث وتجنب ازدواجية العمل مع توفير آفاق مهنية مستقرة.
- ضرورة خلق قواعد بحث قوية لتلعب دورها في زيادة الإنتاج الفلاحي.
- ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية وتطوير البحث الفلاحي.

الإحالات والمراجع:

[1]: محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، مداخلة قدمت إلى: الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الجزائر، جامعة الاغواط، 09-10 مارس 2004، ص163.

[2]:برناوي راضية .تقييم الإنتاج العلمي في القطاع الزراعي في الجزائر ومشروع تأسيس رصيد وطني للمعلومات في البحث الزراعيCybrarians Journal-، ع 24 (ديسمبر 2010).متاح في: http://www.journal.cybrarians.orgتاريخ الاطلاع: 13.03.2020

[3]: أحمد جاسم مطرود الرماحي، أهمية البحث العلمي، شبكة جامعة بابل، نظام التعليم الالكتروني.متاح في:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&depid=3&lcid=77406=تاريخ الاطلاع: 13.03.2020

[4]: 20-عبد المجيد بن نعيمة، التعاون الجزائري الخارجي في مجال البحث العلمي"، جامعة وهران، ص17 ، أنظر في: Http : //www.swissinfo.ch/ara/detail.c ، تاريخ الاطلاع .03.03.2020

[5]:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 05 -08مؤرخفي16 صفر عام 1429 الموافق ل 23 فيفريسنة2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق ل 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2002 -1998، الجريدة الرسمية، العدد10، ص 7.

[6]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانونرقم15-21مؤرخفي 18ربيعالأولعام1437، الموافق ل 30 ديسمبر 2015والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية، العدد71، ص 7.

[7]: خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000-2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة، الجزائر، 2011 / 2010، ص 19.

[8]: عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 16 -15 نوفمبر، 2011، ص 08.

[9]: زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 / 2006، ص34-35.

[10]:محمد نضال الريس، دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي، منتدى طلاب وخريج مشروع تنمية مهارات التفكير والادارة -جامعة المنيا، https://miniapathways.yoo7.com/t7-topic، تاريخ الاطلاع 03.03.2020.

[11]: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة www.fao.org/research-and-extension/ar

[12]:برناوي راضية .مرجع سبق ذكره.

[13]: Copyright 2020. ASTI (Agricultural Science and Technology Indicators). ASTI database. International Food Policy (IFPRI).Research Institute http://www.asti.cgiar.org/ Retrieved : 17/3/20 20:44

دور معايير المحاسبة والتدقيق في الرقابة على النشاط الزراعي

واكر مريم، جامعة الشلف، (الجزائر)، m.ouaker@univ-chlef.dz
واكر حنان، جامعة الشلف، (الجزائر)، h.ouaker@univ-chlef.dz
محمد مداحي، جامعة البويرة، Meddahi26@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على أهمية الاسترشاد بمعايير المحاسبة في عمليتي القياس والافصاح المحاسبي عن الأنشطة الزراعية بما يتوافق والممارسات المحاسبية الدولية في المجال من جهة، والدور الرقابي الذي تفرضه معايير التدقيق في المراقبة الدائمة عن الالتزام التام بالمتطلبات التي تستوجبها معايير المحاسبة الدولية في معالجة المعاملات والأنشطة الزراعية وكيف يمكن أن تساهم في تحقيق الرقابة على النشاط الزراعي على مستوى المؤسسات الزراعية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الدولية، معايير التدقيق الجزائرية، النشاط الزراعي، المنشآت الزراعية.

Abstract

This research paper aims to shed light on the importance of guiding accounting standards in the processes of accounting and accounting disclosure for agricultural activities in line with international accounting practices in the field on the one hand, and the supervisory role imposed by auditing standards in permanent monitoring for full compliance with the requirements required by international accounting standards in addressing Agricultural transactions and activities and how they can contribute to achieving oversight of agricultural activity at the level of agricultural institutions on the other hand.

Key words: international auditing standards, Algerian auditing standards, agricultural activity, agricultural facilities.

مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي والدفع بعجلة النمو الاقتصادي كأحد البدائل المتاحة للنشاط الأساسي للدول الريعية واعتمادها المفرط على العائدات النفطية دون غيرها في عمليات التنمية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويعتبر تقييم السياسات والأنشطة الزراعية المتخذة أحد المحركات الأساسية للوقوف على النتائج المحققة ومدى ومطابقتها للأهداف المسطرة، وتصحيح الانحرافات والاختلالات لهذه السياسات في الوقت المناسب.

وفي ذات السياق تعتبر محاسبة النشاط الزراعي إحدى أهم الأدوات التي تساعد في عملية التقييم لدى المؤسسات الزراعية وتوضح الطرق الواجب اتباعها عند تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها بما يتلاءم والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة والمتطلبات التي تقتضيها معايير المحاسبة الدولية في المحاسبة عن الأنشطة الزراعية من جهة أخرى، ما يمكنها من التعرف على الوضعية المالية الحقيقية لها من خلال قوائمها المالية وتحقيق الرقابة وضمان المتابعة المستمرة لأنشطتها على حد سواء.

غير أن هذا الأداء المحاسبي يعتبر غاية ملحة ومأمولا يرجى تحقيقه في المؤسسات الزراعية يختلف كثيرا عن الواقع المعمول به في هذا النوع من المؤسسات، ولتحقيق ذلك يمثل التدقيق المحاسبي النشاط الأمثل الذي من شأنه توفير الحلول المناسبة في استرجاع العمل المحاسبي وفق الطرق القاعدية والمتطلبات المسلمة التي توضحها المعايير المحاسبية.

الإشكالية

في ضوء ما سبق ذكره، تتجلى أهمية موضوع المداخلة الذي يسعى في مضمونه الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:**ماهو دور معايير المحاسبة والتدقيق في الرقابة على النشاط الزراعي؟**

ومن أجل معالجة معمقة ونوعية لهذا التساؤل لابد من إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- **ماذا يتضمن مفهوم محاسبة النشاط الزراعي؟**
- **كيف تتم المحاسبة عن عمليات النشاط الزراعي؟**
- **ماهي معايير التدقيق التي عالجت النشاط الزراعي؟**

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الزراعي في الجزائر باعتباره القوة البديلة لقطاع المحروقات ومساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية، بالإضافة إلى خصوصية العمل في هذا القطاع التي أفرزت العديد من المشاكل في تقييم المعاملات والمعالجة السليمة للبيانات المالية لدى المؤسسات الزراعية، ما يستوجب متابعة مدى التطبيق الأمثل لها التحري عن أفضلها بحيث تعكس الوضع المالي الحقيق للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف خصوصية معاملات المؤسسات الزراعية ومدى افتقارها إلى ممارسات سليمة في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي عن الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها من جهة، والإشراف والرقابة والالتزام في مجمل أنشطتها من جهة أخرى.

نموذج الدراسة

تتمثل متغيرات دراستنا لموضوع " **دور معايير المحاسبة والتدقيق في الرقابة على النشاط الزراعي" في:**

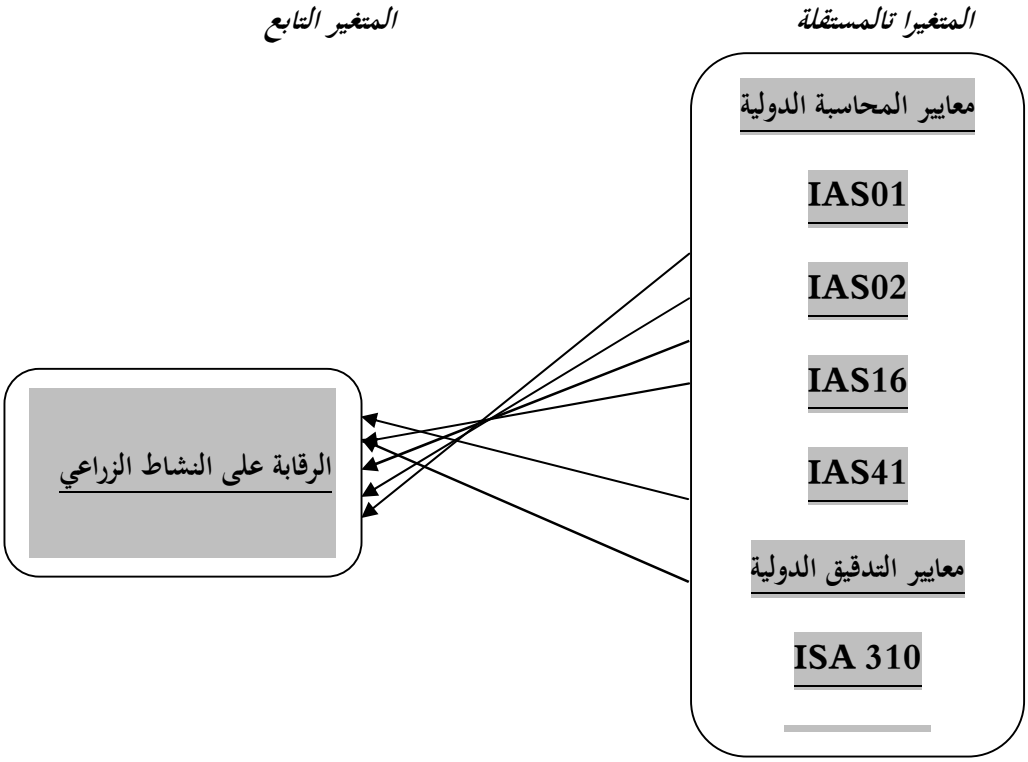

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم تقسيم موضوع المداخلة إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:التحليل المفاهيمي لمحاسبة النشاط الزراعي؛**
- **المحور الثاني:المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي؛**
- **المحور الثالث:معايير التدقيق ذات العلاقة بالنشاط الزراعي.**

المحور الأول:التحليل المفاهيمي لمحاسبة النشاط الزراعي

ولأن النشاط الزراعي يعتبر من أهم الأنشطة التي تساهم في توافر جميع الاحتياجات الغذائية ولما للنشاط من خصائص مميزة تجعل من مصير منتجاته الزراعية بشقيها النباتي والحيواني مرتبطا بما هو موجود من موارد طبيعية، كان من الضروري متابعة هذا النشاط داخل المؤسسات الزراعية وتسجيل وتبويب مختلف العمليات التي تقوم بها لتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه الموارد الطبيعية.

أولا: مفهوم النشاط الزراعي

يمثل النشاط الزراعي مجموع الممارسات التي تشمل مجال واسع من الإنتاج الزراعي عن طريق التربية النظامية للموارد المتاحة (الحيوانية والنباتية).

1. تعريف النشاط الزراعي

يعرف النشاط الزراعي على أنه "إدارة المنشأة للتحول الحيوي وحصاد الأصول الحيوية بغرض بيعها أو تحويلها إلى منتج زراعي أو إلى أصول حيوية إضافية".[1] ويقصد بعملية التحول الحيوي عمليات التكاثر والنمو والضمور التي تؤدي جميعها إلى تغيرات نوعية وكمية للحيوان والنبات، وتنعكس في زيادة أو انخفاض قيمة الموجودات الحية.[2]

تعني "الأنشطة الزراعية" الاستخدامات والممارسات الزراعية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ إنتاج أو تربية أو زيادة المنتجات الزراعية؛ تناوب وتغيير الزراعة والمحاصيل الزراعية.[3]

ومن أمثلة النشاط الزراعي ما يلي:[4]

- تربية المواشي والأسماك والدواجن؛
- مزارع تربية الخيول (مثل تربية الخيول أو الماشية)؛
- زراعة الكروم والبساتين والمزارع؛
- زراعة الأزهار.

2. خصائص النشاط الزراعي

يتميز النشاط الزراعي عن غيره من الأنشطة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص يمكن تحديد أهمها في الآتي:[5]

- **صعوبة تقدير الإنتاج الزراعي:** حيث يتأثر النشاط الزراعي(سواء كان للإنتاج الحيواني أو النباتي)بمجموعة من العوامل الطبيعية، الظروف المناخية، العوامل الوبائية التي تؤثر على المنتجات الزراعية ولا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها، ما يترتب على ذلك صعوبة تقدير كمية الإنتاج

للفترات المستقبلية ويعيق الإدارة من وضع خطة شاملة لعملية الإنتاج ومتابعة النتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية للانحرافات الواردة؛

- **إمكانية تغيير تبويب المنتجات الزراعية:** قد تؤدي المرونة المتوافرة في النشاط الزراعي إلى تغيير أصل ثابت إلى أصل متداول أو تغيير أصل متداول إلى أصل ثابت، وبالتالي تتأثر عملية الإفصاح في الميزانية؛
- **صعوبة تمويل النشاط الزراعي:** تؤثر المخاطر الكثيرة التي يتعرض لها النشاط الزراعي كليا على عملية التمويل، فيقابل المزارع بالرفض عند طلب القرض أو تطلب عليه فائدة كبيرة مقابل الحصول على التمويل اللازم، وذلك لأن الضامن الوحيد لاسترجاع الأموال المقدمة هو الإنتاج الحيواني والنباتي الذي قد يتعرض للتلف أثناء مرحلة النمو أو مرحلة النقل والتخزين، أو انخفاض أسعار المنتجات الزراعية؛
- **تعدد المنتجات الزراعية:** يتميز النشاط الزراعي بكثرة المنتجات المصاحبة للمنتج الرئيسي، ومثال ذلك إنتاج القمح والشعير وما يصاحبه من إنتاج الأعلاف، وتربية الأبقار وانتاج اللحوم وما يتبعه من إنتاج الحليب.

ويتميز النشاط الزراعي كذلك بـ:[6]

- **التأثر بالعوامل الموسمية:** تتأثر الأنشطة الزراعية كذلك بالموسم المعاش، فقد تزدهر بعض الأنشطة في موسم الصيف ويكثر الطلب عليها ويقل في فصل الشتاء والعكس؛
- **ارتباط النشاط الزراعي بالمعيشة الريفية.**

ثانيا: محاسبة النشاط الزراعي

لا تختلف المحاسبة عن العمليات التي تقوم بها المنشأة الزراعية من حيث الأسلوب أو القواعد المتبعة عند إعداد البيانات الماليةعن تلك المتبعة في أيمنشأة أخرى، فهي تضم أرصدة حسابات الأصول والخصوم بعد إجراء قيود التسوية اللازمة واعداد الحسابات الختامية وصولا إلى تحديد النتيجة.

1. تعريف المحاسبة الزراعية

يمكن تعريف المحاسبة الزراعية على أنها تطبيق للأسس والمبادئ والفروض والإجراءات المحاسبية في الوحدات التي تمارس نشاطا أو أنشطة محاسبية، وتشمل المحاسبة الزراعية الفروع الآتية:[7]

- ✓ **المحاسبة المالية الزراعية:** وهي تطبيق للأسس والمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عيلها في المؤسسات الزراعية بهدف التعرف على المركز المالي الحقيق لها وقياس نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ **محاسبة التكاليف الزراعية:** وهي تطبيق للأسس والمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عيلها في المؤسسات الزراعية بهدف قياس تكلفة النشاط الزراعي والرقابة عليه وترشيد قرارات الإدارة.

2. أهداف المحاسبة الزراعية

للمحاسبة الزراعية أهداف متعددة تتمثل أساسا في:[8]

- حصر وتسجيل عناصر المصروفات والإيرادات المرتبطة بالأحداث الإقتصادية الخاصة بالمنشآت الزراعية؛
- تحديد نتائج الأحداث الإقتصادية الخاصة بالمنشآت الزراعية من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية.

3. أهمية المحاسبة عن النشاط الزراعي

إن معظم منظمات الأعمال أو الوحدات العاملة في النشاط الزراعي هي وحدات أعمال صغيرة ومستقلة تديرها العائلات فقط، وكثيرا ما ينظر إليها على أمه غير مجبرة على تقديم بيانات مالية ذات غرض عام، غير أن قيام هذه المنشآت الزراعية بالبحث عن رأس المال والمساعدات الخارجية من المؤسسات المالية والهيئات الحكومية أدى إلى زيادة أهمية البيانات المالية بوصفها مصدر للمعلومات التي تخدم المستثمرين والمؤسسات المالية وأداة لاتخاذ القرارات على مستوى إداراتها شأنها شأن أي مؤسسة أخرى تهدف إلى تحقيق الربح.[9]

المحور الثاني:المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي

تلبية لحاجة البيئة المحاسبية المحلية لضبط الأنشط الزراعية ومختلف المعاملات لدى المنشآت الزراعية وفي ظل غياب البديل المحلي، يمثل الرجوع إلى المعايير الدولية للمحاسبة البديل الوحيد المحتم الرجوع إليه دون غيره لتنظيم العمل المحاسبي وتوفير البيانات المالية حول الأعمال المنجزة على مستوى المنشآت الزراعية.

أولا: معايير المحاسبة الدولية

كان لنمو الأسواق المالية وتحرير التجارة الدولية، بالإضافة إلى تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات سواء عن طريق إنشاء فروع لها في مختلف دول العالم أو سيطرتها على الشركات التابعة، وما تبعه

من مشاكل بسبب اختلاف طرق القياس الأثر الأول في ظهور معايير المحاسبة الدولية كمرجعية عالمية متفق عليها في تنظيم العمل المحاسبي.

1. تعريف معايير المحاسبة الدولية

تعرف معايير المحاسبة الدولية على أنها مجموعة من الأسس والضوابط والإرشادات التي تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة أو خاصة، وذلك طبقا للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها والمقبولة عموما.[10]

يشير المعيار المحاسبي إلى القواعد المحاسبية الإرشادية التي يرجع إليها المحاسبون لدعم اجتهاداتهم المهنية، وتأتي أهمية المعايير الدولية للمحاسبة من خلال:[11]

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحديد الطرق الملائمة للقياس؛
- تمكين المستخدمين من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم.

2. أهداف معايير المحاسبة الدولية

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، ومن بين أهم الأهداف والدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية مايلي:[12]

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد القوائم المالية بما يحقق المصلحة قبول دولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا؛
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد القوائم المالية؛
- توفير الوقت والمال في توحيد القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات؛
- العديد م الدول النامية لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي وبالتالي فإن تبني المعايير يساهم في توفير المال والوقت؛
- تسهيل العمليات الدولية والتسعير، وجعل الأسواق المالية أكثر كفاءة خاصة بعد زيادة ونمو الأنشطة الإقتصادية الدولية؛
- تسهيل عملية الحصول على التمويل اللازم من الأطراف الخارجية في حالة عدم كفاية الموارد المالية المحلية؛

– تحسين مستوى مهنة المحاسبة على المستوى العالمي.

ثانيا: المحاسبة عن النشاط الزراعي وفق معايير المحاسبة الدولية

مع زيادة الحاجة إلى أسس وقواعد محاسبية تناسب النشاط الزراعي وفي مواجهة التحديات التي طرحت نفسها في قياس الأنشطة الزراعية، أصدر لجنة معايير المحاسبة الدولية*(**IASC**) المعيار المحاسبي الدولي**IAS 41**الذي يعتبر بمثابة المرجعية الأساسية التي يستند عليها في عملية القياس* والإفصاح المحاسبي* لنشاط المنشآت الزراعية.

الجدول رقم (01): معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي

اسم المعيار ورقمه	رقم ومضمون الفقرة التي تخص موضوع البحث
IAS 01 عرض القوائم المالية	**الفقرة 13**: ومضمونها أن الكثير من المنشآت تقدم استعراضا ماليا خارج قوائمها المالية يوضح أداء المنشأة ومركزها المالي، وقد يشمل العوامل والمؤثرات الرئيسية التي تحدد الأداء المالي بما في ذلك التغيرات في البيئة.
IAS 02 المخزون	**الفقرة 14**: قد ينتج عن عملية الإنتاج أكثر من منتج واحد يتم انتاجه بشكل متزامن، كما هو الحال عندما تنتج منتجات مشتركة أو عندما يوجد منتج رئيسي ومنتج فرعي. **الفقرة 20**: يقاس المخزون الذي يتكون من منتج زراعي حصدته المنشأة من أصولها الحيوية، عند الإثبات الأولي بقيمته العادلة مطروحا منها تكاليف البيع عند نقطة الحصاد.
IAS16 العقارات والآلات والمعدات	**الفقرة 03**: ينطبق هذا المعيار على النباتات المثمرة، وعلى العقارات والآلات والمعدات المستخدمة في تطوير أو المحافظة على هذه الأصول. **الفقرة 06**: النباتات المثمرة هي النباتات الحية التي تستخدم في إنتاج أو توريد منتجات زراعية، النباتات الحية التي من المتوقع أن تثمر لأكثر من مرة خلال الفترة، والنباتات التي

*هي هيئة خاصة مستقلة يوجد مقرها في مدينة لندن ببريطانيا، تأسست سنة 1973 من طرف الهيئات والمنظمات المحاسبية لعشرة 10 دول (ألمانيا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، ايرلندا، اليابان، المكسيك وهولندا)، ولقت اعترافا دوليا واسعا والتحقت بها العديد من الهيئات والمنظمات المهنية، وقد أصدرت اللجنة حتى 2001سنة واحد وأربعون 41 معيارا، وبعدها خضعت اللجنة لإصلاحات عامة وتم تغييرها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وأصبح اصداراته تسمى بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS بعدما كانت تصدر اللجنة من قبل معايير المحاسبة الدولية IAS.

***القياس المحاسبي هو الوحدة النقدية التي يتم على اساسها اثبات العمليات المالية حيث ان النقود هي اساس التبادل ومستودع القيمة . ويفترض المحاسب أن قيمة وحدة النقد تظل ثابتة خلال الفترات المحاسبية.**

*يقصد بالإفصاح؛ العلانية الكاملة، أما في مجال المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات وتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

	هناك احتمال بعيد من بيعها كمنتجات زراعية بخلاف مبيعات الخردة. **الفقرة 22**: تتم المحاسبة عن النباتات المثمرة بنفس طريقة البنود المشيدة داخليا للعقارات والآلات والمعدات قبل وجودها في الموقع. **الفقرة 80 (ب)**: في فترة التقرير وعندما يطبق معيار الزراعة لأول مرة، لا تلزم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 28* منمعيار المحاسبة الدولي **IAS 08**. **الفقرة 80 (ج)**: قد تختار المنشأة قياس النباتات المثمرة لفترة التقرير التي طبقت فيها المنشأة المعيار **IAS 41** بالقيمة العادلة ويجب عليها إظهار الفروقات بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الأرباح في بداية أسبق فترة معروضة.
IAS 41 الزراعة	يعتبر هذا المعيار بمثابة الإطار الشامل الذي ينظم المحاسبة لدى المنشآت الزراعية والأنشطة التابعة لها، وعليه سوف يتم التطرق إليه بالتفصيل باعتبار أن كل فقرات المعيار تقدم المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي، ويتضمن المعيار النقاط التالية: **الهدف**: هدفالمعيار هو وصف المعالجة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي؛ **النطاق**: يطبق هذا المعيار عندما ترتبط الأصول الحيوية، المنتج الزراعي عند نقطة الحصاد والمنح الحكومية بالنشاط الزراعي، كما يقدم كذلك الحالات التي لا تستدعي تطبيق المعيار، ويقدم المعيار كذلك بعض الأمثلة عن الأصول الحيوية، المنتج الزراعي والمنتجات التي هي نتاج التصنيع بعد الحصاد؛ **التعريفات**: يقدم المعيار تعريفات للمصطلحات التالية: – **النشاط الزراعي**: وهو إدارة المنشأة للتحول الحيوي وحصاد الأصول البيولوجية؛ – **المنتج الزراعي**: وهو المنتج المحصود من الأصول الحيوية للمنشأة؛ – **الأصل الحيوي**: حيوان حي أو نبات؛ – **التحول الحيوي**: عمليات النمو، التدهور، الإنتاج والتكاثر للأصل الحيوي؛ – **الحصاد**: إنهاء العمليات الحيوية للأصل الحيوي. **الإثبات والقياس**: يقدم المعيار في هذه الفقرة شروط إثبات الأنشطة الزراعية وطرق قياسها وفق القيمة العادلة؛

*تتطلب هذه الفقرة عندما يكون للتطبيق الأولي لمعيار دولي للتقرير المالي أثر مالي على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو كان من الممكن أن يكون له مثل هذا الأثر لولا أنه من غير العملي تحديد مبلغ التعديل، أو قد يكون له أثر على الفترات المستقبلية، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن: عنوان المعيار الدولي للتقرير المالي، طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية، وصف مقتضيات التحول ومبلغ التعديل.

	المكاسب والخسائر: يتطلب المعيار إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن الإثبات الأولي للأصل الحيوي والمنتج الزراعي وفق القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع؛ **المنح الحكومية**:يجب أن يتم إثبات المنحة الحكومية غير المشروطة المتعلقة بأصل حيوي مقاس بالقيمة العادلة منها تكاليف البيع ضمن الربح والخسارة وذلك عندما تصبح المنحة الحكومية مستحقة التحصيل؛ **الإفصاح**: يجب على المنشأة ان تفصح عن الربح والخسارة الناتجة عن الإثبات الأولي للأصول الحيوية والمنتجات الزراعية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع.

المصدر: من عداد الباحثين بالإعتماد على معايير المحاسبة الدولية المذكورة في الجدول.

يوضح الجدول أعلاه جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا للإعتناء بالقطاع الزراعي من خلال جملة الإصدرات المتتالية لتوضيح المعالجة المحاسبية للمعاملات في المنشآت الزراعية إلى غاية إصدار معيار خاص بها متمثلا في المعيار المحاسبي الدولي **IAS 41**الذي يعتبر المرجعية الأساسية في ضبط المعاملات المحاسبية للأنشطة الزراعية.

المحور الثالث:معايير التدقيق ذات العلاقة بالنشاط الزراعي

بهدف الحصول على معلومات محاسبية صادقة ودقيقة ومعالجة مشاكل الإفصاح المحاسبي حول أنشطة المنشآت الزراعية من جهة و الرفع من كفاءة وفعالية عملية الرقابة على النشاط الزراعي، تمثل معايير التدقيق الدولية البديل المناسب لتحقيق ذلك والوصول إلى معلومات دقيقة عن الوضع الحقيقي للمنشآت الزراعية.

أولا: معايير التدقيق الدولية

تعتبر معايير التدقيق الدولية من أهم الضوابط التي لابد من توظيفها من أجل ضمان الرقابة على الأنشطة الزراعية ومواجهة تحديات فشل العديد من مشاريع الأنشطة الزراعية، وتوحيد وجهات النظر المحلية والعالمية في الأنشطة ذات الشأن في ظل غياب معايير محلية توضح وتضمن الممارسة السليمة والرقابة التامة على أعمال المنشآت الزراعية.

1. تعريف معايير التدقيق الدولية

تعرف معايير التدقيق الدولية على أنها القواعد والإجراءات الجوهرية الخاصة بتدقيق القوائم المالية التي يتعين تطبيقها في أكثر من دولة واحدة لكل التنظيمات المحلية والدولية.[13]

أو هي القرائن والقواعد التي توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية، وبالتالي فإن المعايير الدولية للتدقيق تمثل أنماطا لما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي لممارسي المهنة عبر العالم.[14]

2. خصائص معايير التدقيق الدولية

على الرغم من أن معايير التدقيق الدولية غير إلزامية التطبيق، إلا أنها مطبقة على مستوى العديد من الدول نظرا للخصائص التي تتميز بها ومساهمتها بشكل كبير في تبسيط إجراءات العمل لدى مزاولي المهنة، وتتمثل هذه الخصائص في:[15]

- **التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني**: الأمر الذي يساهم في التقليل من التفاوت بين عمل المدققين وتوفير الموضوعية قدر الإمكان عند عملية التدقيق؛
- **إستخدام لفظ "إرشادات"**: وتوفير قدر جيد من المرونة وترك المجال مفتوحا أمام الهيئات المهنية للاسترشاد بتلك المعايير وإتاحة الفرصة لتكييفها حسب الظروف البيئية لكل دولة؛
- **العمومية والشمول**: تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولا من غيرها باعتبارها صادرة من تجمع دولي قوي يضم العديد من دول العالم، وبالتالي فهي تمثل الإطار العام لمهنة التدقيق ما يجعلها تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي.

ثانيا: تدقيق النشاط الزراعي وفق معايير التدقيق الدولية

إن تدقيق البيانات المالية للمنشآت الزراعية يساهم بشكل كبير في الرقابة على الأنشطة لدى هذا النوع من المنشآت وحماية الأموال المستخدمة وضمان أن إدارة الأداء تسير في الإتجاه الصحيح.

الجدول رقم (02): معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي

اسم المعيار ورقمه	رقم ومضمون الفقرة التي تخص موضوع البحث
ISA 310 معرفة طبيعة عمل المنشأة	**ملحق المعيار**: أشار ملحق المعيار إلى أن المعرفة بطبيعة العمل تؤخذ بعين الإعتبار متطلبات ومشاكل البيئة؛
ISA 1010 إعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية	يعتبر هذا المعيار بمثابة الإطار الشامل الذي يوضح الأمور البيئية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تدقيق البيانات المالية والأنشطة التابعة لها، وعليه سوف يتم التطرق إليه بالتفصيل باعتبار أن كل فقرات المعيار تقدم الكيفية المناسبة لتدقيق البيانات في حالة وجود أمور بيئية ذات أهمية، ويتضمن المعيار النقاط التالية: **الفقرة 01، 02، 03**: أصبحت الأمور البيئية ذات أهمية متزايدة للعديد من المنشآت، ومن أجل ذلك وجب على المدقق الأخذ بهذه الأمور عند تدقيق البيانات؛ **الفقرة 07**: لا يستطيع المدقق كشف حالات عدم التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة البيئية؛ **الفقرة 08، 09**: تعتمد الحاجة لأخذ الأمور البيئية بعين الاعتبار عند تدقيق البيانات المالية على اجتهاد المدقق فيما إذا كانت هذه الأمور تنشأ مخاطر لأخطاء جوهرية في البيانات المالية، كما أن استنتاج المدقق أن عمليات المنشأة منفقة مع الأحكام والقوانين البيئية يتطلب مهارات فنية لخبراء بيئيين، وبالمثل أعطى معيار التدقيق الدولي **ISA 620** "الاستفادة من عمل خبير" الحق للمدقق في ذلك؛ **الفقرة 10، 11**: تحدد هذه الفقرات الأمور البيئية وتأثيرها على البيانات المالية، عواقب خرق الأنظمة البيئية وبعض الأمثلة حول الأمور البيئية التي تؤثر على البيانات المالية؛ بالإضافة إلى هذه الفقرات التي تقدم الأمور البيئية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تدقيق البيانات المالية وما إلى ذلك، يطرح المعيار كذلك بيانات توضيحية وإرشادات حول تطبيق معيار التدقيق الدوليISA 310، لأن مستوى معرفة المدقق تتطلب أن تكون كافية لتمكينه من تحديد والحصول على فهم للحوادث والمعاملات والممارسات المتعلقة بالأمور البيئية التي قد يكوم لها تأثير مهم على البيانات المالية وعلى عملية التدقيق.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية المذكورة في الجدول.

يوضح الجدول أعلاه جهود الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC** لتعزيز الرقابة على القطاع الزراعي من خلال جملة الإصدرات المتتالية الممارسات الضرورية التي ينبغي الالتزام بها عند تدقيق منشآت القطاع الزراعي إلى غاية إصدار معيار خاص بها متمثلا في المعيار التدقيق الدولي **ISA 1010** الذي

يعتبر المرجعية الأساسية التي يستند إليها المدقق عند تنفيذ الرقابة على منشآت القطاع الزراعي ومتابعة مدى التقيد في ضبط المعاملات المحاسبية للأنشطة الزراعية وفق أساسها السليم.

وتجدر الإشارة إلى أنه النظر إلى معايير التدقيق التي تقدم تفاصيل توضيحية عن الأمور البيئية على أنها مرتبطة بالنشاط الزراعي باعتبار أن المنشآت العاملة في هذا المجال (أي المنشآت الزراعية) تمثل المؤثر الأول والأساسي في البيئة الذي يحوي مدخلاتها ومخرجاتها على حد سواء.

بالإضافة إلى معايير التدقيق السابقة الواجب الاستعانة بها عند تدقيق البيانات المالية للمنشآت الزراعية، يرى الباحثان أنه قد تكون معايير التدقيق التالية ضرورية لبعض المنشآت:

✓ معيار التدقيق الدولي ISA 250 مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية

قد يكون من المناسب ومن الضروري استخدام متطلبات معيار التدقيق الدولي **ISA 250** من طرف مدقق الحسابات عند تدقيق البيانات المالية للمنشآت الزراعية لأن عدم التزامها بالقوانين والأنظمة التي تفرض عليها قد يؤثر بشكل أساسي على البيانات المالية –باعتباره ذو أثر جوهري–ومن بين هذه القوانين تلك المتعلقة بالبيئة وحمايتها، وينتج عن عدم الالتزام بها عقوبات مالية وغرامات على عاتق تلك المنشآت.

✓ معيار التدقيق الدولي ISA 560 الأحداث اللاحقة

يتم تطبيق هذا المعيار عند ظهور أحداث بين نهاية الفترة وتاريخ تقرير المدقق تستوجب التعديل، وبإمكان مدقق البيانات المالية للمنشآت الزراعية استخدام هذا المعيار باعتبار أن المحاصيل الزراعي قد تمتد لأكثر من فترة مالية باعتبار أنها مرتبطة بدورة الإنتاج الزراعي التي قد تكون فصلية أو موسمية حسب نوع النشاط، وبالتالي تكون حدث لاحق يستوجب التعديل في البيانات المالية لهذه المنشآت.

وبالتالي يجب على المدقق إنجاز الإجراءات المصممة للحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تؤكد أن كافة الأحداث لغاية التقرير والتي قد تتطلب إجراء التسوية والإفصاح عنها في البيانات المالية قد تم تشخيصها.

✓ معيار التدقيق الدولي ISA 620 الاستفادة من عمل خبير

يوفر تطبيق معيار التدقيق الدولي 620 الاستفادة من عمل خبير إمكانية الاستفادة من أعمال خبير ذو أهمية في الممارسة المهنية للتدقيق على مستوى المنشآت الزراعية، حيث يضع مجموعة من الإرشادات والتوجيهات التي توضح للمدقق كيفية استخدام أعمال الخبير و والواجبات التي يجب القيام بها عند الاستعانة بخبير يختاره للقيام بمهمة تتطلب خبرة خاصة غير المحاسبة والتدقيق والتي تمكنه من الحصول

على أدلة إثبات أكثر موضوعية لإبداء الرأي الفني المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

ومن الخبراء التي يسمح معيار التدقيق الدولي ISA 620 للمدقق بالاستعانة به عند تدقيق البيانات المالية، الخبير في النشاط الزراعي للقيام بعملية التدقيق على الوجه الكامل، فقد تكون هناك حاجة تامة إلى خبير لقياس المستوى الأمثل للصناعات الكيماوية للأنشطة الزراعية مثلا، الأوقات المناسبة لجني المنتجات الزراعية....

الخاتمة

يخضع النشاط الزراعي كأي نشاط إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والقوانين والتعليمات المحلية التي تنظم عمله من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي يجب الالتزام بها من أجل ضمان الممارسات السليمة لدى المنشآت الزراعية، ولغرض تشخيص عدم الالتزام بالاتفاقيات والقوانين المنظمة للأنشطة الزراعية وآثارها السلبية على مستقبلها ومستقبل المنشآت الزراعية، تمثل معايير المحاسبة والتدقيق الآليات الكفيلة بمتابعة الممارسات لدى إدارة تلك المنشآت واستنتاج الأثر الإيجابي أو السلبي على الالتزام بها من عدمه.

ومن خلال دراستنا لموضوع "**دور معايير المحاسبة والتدقيق في الرقابة على النشاط الزراعي**"، تم التوصل إلى **النتائج** التالية:

- تتميز الأنشطة الزراعية بمجموعة من الخصائص التي تؤثر على عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي في البيانات المالية وتفرض العديد من المشاكل المحاسبية؛
- تمثل معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي الذي يستند إليه المهنيون عبر العالم باعتبارها تحظى بالقبول العام لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛
- بذل كل من الاتحاد الدولي للمحاسبين ولجنة معايير المحاسبة الدولية الكثير في الجهود من أجل توضيح الأسس السليمة للمعالجة المحاسبية للممارسات لدى منشآت الأنشطة الزراعية والرقابة عليها؛
- تشهد المحاسبة عن الأنشطة الزراعية وفق المقاييس الدولية تأخرا كبيرا بالمقارنة مع الجهود الدولية من جهة وجهود الإتحادات الدولية؛

- يساهم تطبيق معايير التدقيق الدولية عند تدقيق البيانات المالية للمنشآت الزراعية في التأكيد على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة وتحقيق الرقابة على المنشآت من جهة أخرى بما يضمن التحقيق الفعلي للأهداف التي تصبو إليها.

الإحالات والمراجع:

[1]معيار المحاسبة الدولي رقم 41، 2016، ص 02.

[2] القاعدة المحاسبية رقم 11، 1998، ص 01.

[3]https://static1.squarespace.com/static ،تاريخ الاطلاع، 2020/03/18، 12.30، ص 01.

[4]Pwc ,A practical guide to accounting for agricultural assets, p03.

[5] وعد هادي عبد الحساني، تدقيق النشاط الزراعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بحث تطبيقي مقدم لنيل شهادة محاسب قانوني، جامعة بغداد، 2016، ص 35.

[6]سنان زهير محمد جميل، المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية وايراداتها في المنشآت الزراعية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 82، جامعة الموصل، ص 228.

[7]https://www.ahmeddahan.com/2018/03/blog-post_35.html ،تاريخ الإطلاع، 2020/03/18، 15.37.

[8]محمد عبد الرحمان إدريس سبيل، محاسبة التكاليف الزراعية ودورها في تجنب الإعسار المالي في المشاريع الزراعية السودانية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة شندي، السودان، 2013، ص 53.

[9] منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص 339.

[10]إبراهيم مسلم، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة الجلفة، 2016، ص 147.

[11] وليد عمر البشير إبراهيم، مدى توافق الممارسة المحاسبية في النشاط الزراعي في السودان والمعيار الدولي رقم 41، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الإقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2016، ص 71.

إبراهيم مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 148.[12]

[13]نور الهدى بهلولي، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف، 2017، ص 38.

[14]عمر علي عبد الصمد، محاضرات في التدقيق المحاسبي، مطبوعة مقدمة لطلبة الليسانس والماستر تخصص مالية ومحاسبة، محاسبة، مالية المؤسسة، جامعة المدية، 2018، ص 45.

[15] نور الهدى بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

مساهمة التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي – حالة الجزائر–

محمد لمين أقناروس، جامعة البليدة 02، (الجزائر)، algerialamine@gmail.com
محمد سفير، جامعة البويرة (الجزائر)، rifas8403@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

يلعب التأمين الفلاحي دورا فعالا في تنمية القطاع الفلاحي وذلك لما يوفّره من تعويضات ماليّة عند وقوع الخطر والتي تمكن من التخفيف من حدة الخسائر وبالتالي المساهمة في تثبيت دخل الفلاحين ضمان تحديد الإمكانيات الاستثمارية واستقرار القطاع الفلاحي بصفة عامة.

فبالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى يتميز القطاع الفلاحي ببعض الخصائص كالتعرض إلى مخاطر عديدة التي من شأنها أن تلحق أضرارا بليغة بالإنتاج الفلاحي مما يؤثر سلبا على مداخيل الفلاحين فمن الضروري وضع آليات للحد من الانعكاسات السلبية للمخاطر التي تواجه الفلاحين مما يستوجب تدخل السلطات بتطوير نظام التأمينات الفلاحية التي من شأنها أن تسير هذه المخاطر وتحول دون تكبد المنتجين لخسائر مادية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: الأخطار الفلاحية – التأمين الفلاحي – الانتاج الفلاحي.

Résumé:

L'assurance agricole joue un rôle actif dans le développement du secteur agricole, dans qu'il offre des compensations financière en cas de danger et ce qui permet de Réduire la gravité des pertes, donc elle contribuer à l'installation des revenus des agriculteurs et assurer le renouvellement des 'investissements et la stabilité du secteur agricole en général .

Par rapport à d'autres secteurs économiques, le secteur agricole se caractérise par certaines caractéristiques, comme des nombreux risques ce qu'elle cause des graves dommages à la production agricole, ce qui affecte négativement sur le revenus des agriculteurs, donc il est nécessaire de mettre en place des mécanismes pour réduire les répercussions négatives des risques qui confrontes les agriculteurs, ce qui nécessite l'intervention des autorités pour développé le système d'assurance agricole et giré les risque et éviter que les producteurs subissent des pertes importantes .

Mots clés : Risques agricoles - assurance agricole - production agricole.

المقدمة :

يعتبر القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية، الا أن هذا القطاع واجه تقلبات شديدة على المستوى الإنتاجي نظرا لتعرضه لكثير من الأخطار والكوارث الطبيعية مما يحتم انخفاض الإنتاج والعائد المتوقع منها، وبدوره يؤدي إلى انخفاض المداخيل الزراعية للمنتجين الزراعيين، والحد من حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، وقد يدفع بعضهم للخروج من حلقة الإنتاج وبالتالي ضعف الدور التنموي الذي يقوم به قطاع الزراعة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن البحث والسعي وراء الوسائل التي من شأنها حماية المزارعين عن طريق تبني آليات فاعلة في تسيير المخاطر الزراعية أسفر عن ظهور التأمين الفلاحي. هذا الأخير الذي قدم إلى سوق التأمين بالجزائر نوعا جديدا من المنتجات،

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية بحثنا كالتالي:

ما أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح الفرضية التالية:

للتأمين الفلاحي أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية وبالتالي على القطاع الفلاحي بالجزائر .

ولاختبار صحة الفرضية وللإجابة على اشكالية الموضوع نقسم البحث إلى محورين هما:

المحور الأول : ماهية التأمين الفلاحي .

المحور الثاني : واقع التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر.

المحور الأول : ماهية التأمين الفلاحي :

1-مفهوم التامين الفلاحي:

هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة واللايقين بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين.

أما التعريف القانون للتامين الزراعي فهو اتفاق أو عقد لمدة معينة بين المزارع وجهة التأمين يتم بموجبه دفع التعويض المناسب أو مبلغ التامين من قبل جهة التأمين عن خسائر المؤمن له (المزارع) في حال تحقق المخاطر التي سببت هذه الخسائر وذلك مقابل قسط يؤديه المؤمن له (المزارع) إلى هذه الجهة . [1]

2-مخاطر القطاع الفلاحي:

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية، وسنوضح مجموعة من الأخطار التي يتعرض لها الفلاحون :[2]

- البرد
- الجفاف
- السيروكو
- العواصف
- الثلج
- الفيضانات
- الحرائق
- هلاك الحيوانات
- النقل
- الجليد

3– أهمية التأمين الفلاحي :

* يعطى الفلاحين الإحساس بالأمان والثقة.
* يوفر بعض الحماية من مخاطر الانتاج.
* يشجع المزارعين على زيادة الاستثمار فى التكنولوجيا الجديدة.
* يوفر مناخ مشجع للتمويل المصرفى الريفى.
* دعم الدولة للتامين يتوافق مع شروط منظمة التجارة الدولية .
* يؤدى الى تحسين الاداء وتبنى شروط الإنتاج الفلاحي الصحيحة .
* يعفى الحكومة من التعويضات العشوائية عند وقوع الكوارث الفلاحية
.* يشجع الزراعات التعاقدية مما يطور وينوع القطاع الفلاحي .

4–دور التأمين الفلاحي :

يقوم التأمين الفلاحي بدورا هام في إدارة المخاطر المناخية، ومن بين أدواره نجد[3]:

- المحافظة على الإرث الفلاحي والريفي.
- ضمان الحد أدنى من الدخل.
- الحفاظ على ديمومة النشاط.
- ضمان الملاءة المالية للفلاح وللبنك.
- ضمان الأمن الغذائي.

- استقرار الاقتصاد الوطني.

5- الطلب على التأمين الفلاحي :

ان الطلب على التأمين الفلاحي يشهد ازديادا ملحوظا وذلك لأسباب عدة وفي مقدمتها بحسب (Roberts, 2005): [4]

* ارتباط المخاطر الزراعية بالتغيرات المناخية وهي المرشحة للاستمرار.

* الزراعة التجارية في تطور مستمر.

* تحرير التجارة عالميا يمنع الدعم المباشر على الزراعة ويمنع الحماية بفرض الضرائب ولكنه لا يمنع التامين ودعم أقساط التأمين .

* تعرض الزراعة لمخاطر جديدة وبخاصة الأمراض التي تقلل الإنتاجية .

* الاهتمام المتزايد بالزراعة يجعل التامين أحد مكونات العملية الإنتاجية الزراعية .

6-أسباب العزوف على التأمين الفلاحي :

يمكن إرجاع عزوف الفلاحين في الانخراط في برامج التأمين الفلاحي إلى عدة أسباب من أهمها[5]:

* نقص ثقافة التأمين لدى الفلاحين .

* نقص توعية وتحسيس الفلاحين بأهمية تأمين المحاصيل .

* المستوى المرتفع لأقساط التأمينات .

* عدم توفر المنتوجات (التأمينية) الملائمة لمختلف أنشطتهم .

* بطئ عملية التعويض .

* ضعف قيمة التعويضات .

المحور الثاني : واقع التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر:

1- مفهوم التنمية الفلاحية :

هي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد افلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.[6]

2- أهداف التنمية الفلاحية :

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.

- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء نباتية أو حيوانية.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

3–أهمية التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية :

من أهمية التامين الفلاحي على التنمية الفلاحية نذكر :[7]

- يؤهل الفلاح للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين.
- يمكن التأمين بغرض درء المخاطر وتقليل الخسائر من نقل وتوطين التقنية ويوفر الخبرة الفنية المدربة.
- يعمل التأمين الفلاحي علي إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح واستقراره.
- يساعد علي التوسع الفلاحي والاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلى رفع الدخل القومي.
- يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته.
- يساعد علي توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعاً من الاستقرار في الأقطار التي تعتمد على الفلاحة.
- يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الإعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث.
- حفظ كرامة الفلاح عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح.
- يهيئ فرصة حقيقة للشراكة بين الفلاحين والقطاع الخاص من جهة والحكومية من جهة أخرى.

4-التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2012-2015:[8]

من الجدول رقم 01 نلاحظ أن رقم أعمال التأمين الفلاحي في تزايد مستمر، مما يدل على استجابة الفلاحين وإقبالهم على هذا المنتوج التأميني ، والذي كان ولا زال يعاني من نقص الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري.

الجدول رقم 01: نمو رقم أعمال التأمين الفلاحي في سوق التأمينات الجزائري من 2012 لـ 2015 :

Unité : milliers de dinars

السنة	رقم أعمال التأمين الفلاحي	نسبة النمو %
2012	2.244.563	38.00
2013	2.792.676	24.40
2014	2.929.593	04.90
2015	3.739.369	11.40

المصدر: من اعداد الباحثان، بناء على : Note de conjoncture du marché des assurances /http://www.cna.dz

شكل رقم 01 : تطور رقم أعمال التامين الفلاحي في الجزائر للفترة 2012-2015

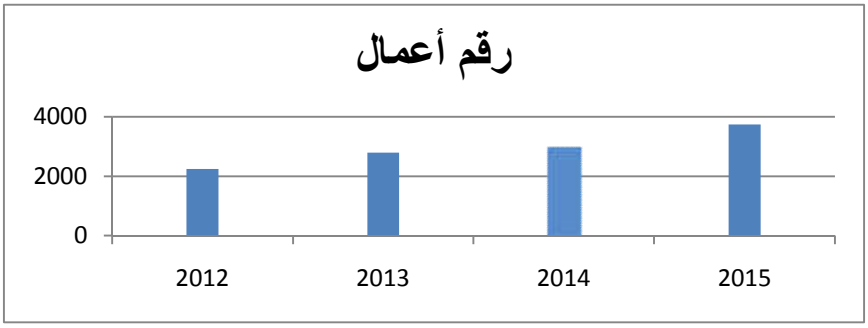

المصدر :من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم 01 .

5- تحليل رقم أعمال فرع التامين الفلاحي :

من خلال هذه النقطة، سنتطرق الى تبيان حصة شركات التامين الخاصة من الشركات العامة من رقم أعمال فرع التأمينات الفلاحية

الجدول رقم 02 : رقم أعمال فرع التامين الفلاحي

Unité : milliers de dinars

السنة	رقم أعمال التأمين الفلاحي شركات تأمين عمومية	رقم أعمال التأمين الفلاحي شركات تأمين خاصة
2012	2.180.227	60.938
2013	2.684.362	108.314
2014	2.755.322	174.271
2015	3.496.181	243.188

المصدر: من اعداد الباحثان، بناء على: Note de conjoncture du marché des assurances

نلاحظ أن شركات التامين العمومية أخذت حصة الأسد من رقم أعمال التامين الفلاحي في كل سنوات الدراسة.

إن سوق التأمينات الفلاحية يقع تحت هيمنة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي يحوز على حصة الأسد من هذا المنتوج بالرغم من فتح السوق أمام منافسة الشركات ذات الرأسمال الخاص التي لم يتعد نصيبها العشر من رقم الأعمال الإجمالي لسوق التأمينات لكل الأنشطة خلال سنة 2015 .

يمكن تفسير هذان على صعوبة تقبل تأمين أخطار القطاع الفلاحي لجسامتها أو لعدم القدرة على قياسها في ظل الظروف المناخية المتقلبة وبالتالي تتكفل شركات الدولة في تغطيت هذه المخاطر.

الشكل رقم 02: حصة شركات التامين العامة والخاصة من رقم أعمال التامين الفلاحي

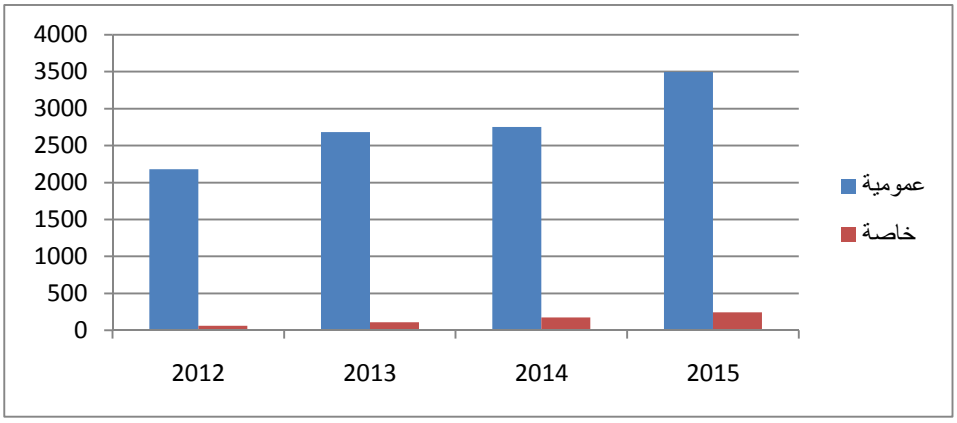

المصدر :من إعداد الباحثان بناء على الجدول رقم 02 .

كل من حصة الشركات العمومية أو الخاصة في تزايد وبنسب معتبرة ، دليل على تطور فرع التامين الفلاحي في الجزائر.

6-تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر من 2009-2015 [9]:

سنوضح من خلال هذه النقطة علاقة التامين الفلاحي بانتاج القطاع الفلاحي ومدى تأثير قطاع التامين على القطاع الفلاحي.

الشكل رقم 03 : أهم الانجازات المحققة خلال الفترة من 2009 الى 2015 :

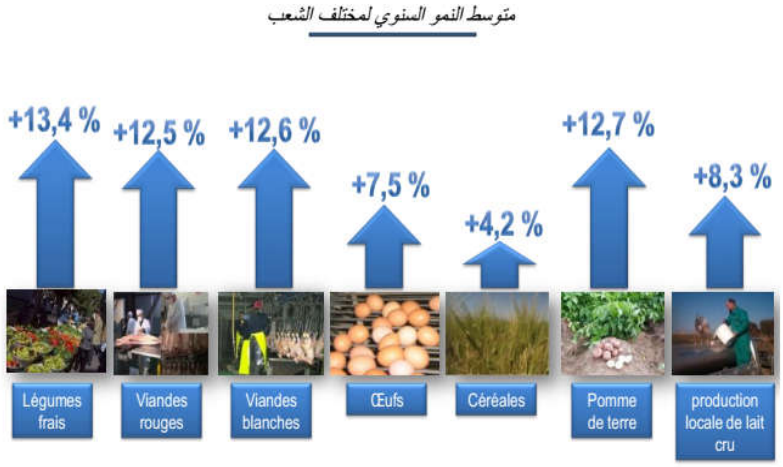

Source :http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Poles_agricoles.pdf

التامين الفلاحي أعطي أثر ايجابي على حصيلة المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2009 – 2015 وبزيادات معتبرة .

الشكل رقم 04 : رقم أعمال الانجازات المحققة خلال الفترة من 2009 الى 2015 :

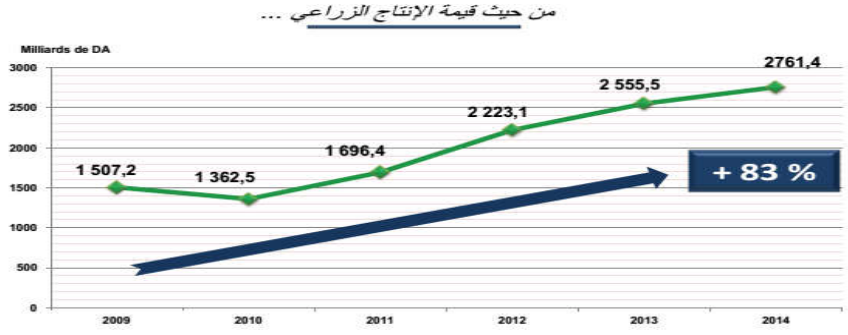

Source :http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Poles_agricoles.pdf

نلاحظ أن الإنتاج الفلاحي في ازدهار وتطور عبر السنوات .

يمكن تحليل النتائج المتحصل عليها أن التامين الفلاحي قد أعطى أثر ايجابي فيما يخص تأمين أخطار القطاع الفلاحي.

خلاصة :

إن للتأمين الفلاحي دور مهم وأساسي في دعم الانتاج الفلاحي بصفة خاصة ودعم الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها ومن أهمها أنه يعطي للفلاح أو المستثمر في القطاع الأمان ويخلق له جو من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة القدرة الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية ، والحفاظ على الثروة المستغلة، كما يساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية والمحافظة على استقرار وزيادة الانتاج للقطاع الفلاحي الجزائري.

النتائج:

المستثمرون عامة والفلاحون بشكل خاص مجبرون على اتخاذ القرارات في محيط خطر، لأن الفلاحة غالبا ما تتم في محيط مفتوح، ويتم التعامل مع كائنات حية هي الحيوانات والنباتات، فالفلاحون لا يعرفون بشكل أكيد نتائج قراراتهم، إذ أنهم معرضون لمصادر خطر متعددة فهذا الأخير يقترن عادة بتهديد غير متوقع .تتعدد مصادر الخطر الفلاحي غير أن من أكثرها أهمية وانتشارا بين الفلاحين هو خطر السوق وبشكل أكثر دقة خطر السعر، ومن أهم الوسائل التي تم تناولها بشكل كبير من قبل المهتمين بتسيير هذا النوع من المخاطر الفلاحية.

التوصيات:

يمكن طرح بعض التوصيات المهمة للتامين الفلاحي لاجل تنمية الاقتصاد :

* الارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات.
* المشاركة في تنمية الوعي التأميني للفلاحين.
* تنمية أسواق التأمين الفلاحي وزيادة منتوجاتها .
* الاهتمام بالتأمين الفلاحي.
* من الضروري وضع آليات للحد من الانعكاسات السلبية للمخاطر المحدقة بالفلاحين مما يستوجب تدخل السلطات العمومية الملزمة

بتطوير نظام التأمينات الفلاحية التي من شأنها أن تسير هذه المخاطر وتحول دون تكبد المنتجين لخسائر مادية معتبرة .

الإحالات والمراجع:

[1] علي جدوع الشرفات، التأمين الزراعي، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص 23 .

[2] www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu%20tic/Communication13.pdf Séminaire national sur la vulgarisation 2011 , l'appui-conseil et les bonnes pratiques agricoles, Le rôle des Assurances Agricole dans le développement de la politique du renouveau Agricole et Rural, p10, 01/03/2020,

[3] www.minagri.dz/pdf/ateliers/commu%20tic/Communication13.pdf Séminaire national sur la vulgarisation, l'appui-conseil et les bonnes pratiques agricoles, Le rôle des Assurances Agricole dans le développement de la politique du renouveau Agricole et Rural, p8 , 02/03/2020.

[4] التأمين الزراعي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2009، ص 02 .

تاريخ الاطلاع:2020/03/05 http://akhbarelyoum-dz.net/ar/200243/200292/173569

[6]- أ. عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013 ، الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات و التحديات الدولية الاقتصادية، الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 07 .

[7]الإرشاد السوداني - رفع الوعي عبر نشر ونقل الثقافات الزراعية بشقيها للمستفيدين . يوم الاطلاع على الموقع: 2020/03/155 http://extension.sudanagri.net/posts/365761

[8] conseil national des assurances /http://www.cna.dz

[9]http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Poles_agricoles.pdf Ministère de l'Agriculture , du Développement Rural et de la Pêche

المحور الخامس:

مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

دور القطاع الفلاحي في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر 2010-2019

عمر طاهري، جامعة الجلفة، (الجزائر).
محمد العقاب، جامعة الجلفة، (الجزائر)، mohamedelaguab18@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضعية القطاع الفلاحي، ومكانته في الاقتصاد من خلال رصد تطورات هذا القطاع ومساهمته في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال متابعة تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي، ومساهمته في ترقية الصادرات، بالإضافة إلى تحليل مختلف مؤشرات البطالة والتشغيل، ودور القطاع الفلاحي في معالجة مشكل البطالة.

الكلمات المفتاحية:القطاع الفلاحي، البطالة، التشغيل.

Abstract:

This study aims to analyze the situation of the agricultural sector, and its position in the economy by monitoring the developments of this sector and its contribution to economic activity, by following the development of the agricultural sector's contribution to the gross domestic product, its contribution to export promotion, in addition to analyzing various indicators of unemployment and employment, and the role of The agricultural sector in dealing with the problem of unemployment.

Keywords: The agricultural sector, The unemployment, Employment.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات على صعيد النشاط الاقتصادي، وذلك لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستغلالٍ للامكانيات الطبيعية والبشرية، حيث أنه يساهم في تأمين الأمن الغذائي وتحقيق عوائد مالية هامة بالنسبة للاقتصاد، فضلا عن توفير فرص العمل والحد من انتشار الفقر والجوع عبر العالم.

لذلك يشير الخبراء إلى أن قطاع الفلاحة يعد من الخيارات الاستراتيجية في تكوين الثروة، وبديلاً تنموياً للتنويع في الاقتصاديات التي تعتمد على النفط والغاز، والجزائر كغيرها من البلدان النفطية سعت جاهدة إلى ترقية هذا القطاع مع بداية الألفية الجديدة خاصة مع تحسن وضعها المالي نتيجة إلى انتعاش

أسعار الطاقة في الأسواق الدولية، حيث قامت بمجموعة من الاصلاحات تهدف من خلالها إلى تشجيع ودعم التنمية في مختلف الأنشطة الزراعية والحيوانية، سعياً منها لإيجاد بدائل للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير مناصب الشغل ، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب عن الإشكالية التالية :

ماهو الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول هذا البحث وفق المحاور التالية:

المحور الأول:الإطار النظري للبطالة

المحور الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

المحور الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل وخلق وفرص العمل

المحور الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

1-1 مفهوم البطالة

تعد البطالة كظاهرة اجتماعية اقتصادية من الظواهر التي أخدت حيزاً كبيراً من الأعمال العلمية التي أثارت اهتمام المفكرين على اختلاف مذاهبهم الفكرية، حيث تناولت هاته الأعمال هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، إلا أنها ما زالت تتربع على رأس المشاكل الاقتصادية، وما تلبث بالظهور بحسب الدورة الاقتصادية لمختلف الدول، سواءً كانت نامية أو متقدمة رغم التباين بين هاته الدول على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

فالبطالة بشكل عام هي التوقف بشكل غير طوعي أو قصراً عن العمل نظراً لعدم وجوده، وتعرفها المنظمة الدولية للعمل (ILO) بأنها حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن بدون جدوى.

ويمكن تعريف البطالة على أنها عدم الحصول الفرد على عمل خلال أسبوع الإسناد، وكان يبحث عن عمل خلال فترة الأسابيع الأربعة الماضية المنتهية بأسبوع البحث ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الاسناد (المسح).(طارق و ايهاب، 2017، ص13)

كما يمكن تعريفها بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وخبراته، وذلك نظراً لحالة سوق العمل، ويستبعد هذا حالات الاضطراب أو حالات المرض أو الإصابة.(طارق و ايهاب، 2017، ص 14)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها: عدم توفر فرصة عمل لكل شخص يتوفر فيه شرط سن العمل المحدد بـ 18 سنة، راغب وباحث عنه، عند مستوى الأجور السائدة في تلك اللحظة، لكن لا يجد منصب العمل.

2-1 أنواع البطالة:

هناك العديد من المعايير والتصنيفات التي يعتمدها الباحثون في تصنيف أشكال البطالةأهمها ما يلي:

- **البطالة الاحتكاكية:** وهي نوع من أنواع البطالة التي تظهر لفترة محدودة من الزمن نتيجة تغيير العمال لعملهم، بحثاً عن ظروف عملٍ مناسبة، أو لتحقيق دخل أفضل، وتحدث في الفترة التي يتخلى العامل طواعية عن عمله والحصول على عمل جديد.

- **البطالة الهيكلية:** تحدث هذه البطالة نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد، وإحداث وظائف أو أعمال جديدة في نفس الوقت، كما أنها تنتج عن تعارض طبيعة بين طبيعة الطلب وطبيعة العرض في السوق. (الزيود، 2010، ص 24)

- **البطالة الدورية:** ويحدث هذا النوع من البطالة عند تراجع الطلب وتراجع النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى كبح جزء كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي يتفشى هذا النوع من البطالة .

– البطالة الموسمية: يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات من الشباب والكبار في مواسم معينة كماهو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذ >ي يليه وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على السكان والخدمات وغيرها.(عبد الرؤوف ، 2015، ص 26)

- **البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة وهذه الفئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج.(عبد الرؤوف ، 2015، ص 25)

- **البطالة التكنولوجية:** ويحدث هذا النوع من البطالة عند تسريح العمال بسبب حلول الالات محل العمال.

1-3 الآثار المترتبة عن البطالة

أ-الآثار الاجتماعية:

قد تكون البطالة سبباً في الكثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية مثل ضعف الانتماء أو فقدانه والعداء ضد المجتمع، وتأخر سن الزواج وانتشار الانحرافات السلوكية، والتفكك الأسري والطلاق.

كما أن البطالة قد تؤدي إلى ارتفاع سن الزواج مما يؤثر على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية ولهذأ آثاره الخطيرة على الفرد والمجتمع، كما أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني وإثارة الاضطرابات داخل المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات البطالة نظراً لأن لأشخاص العاطلين أكثر احتمالية للاتجاه نحو السلوك الانحرافي والاجرامي.(عبد الرؤوف ، 2015، ص 32)

ب-الآثار الاقتصادية للبطالة:

من الآثار الاقتصادية المترتبة عن البطالة نذكر ما يلي(القريشي، 2007، ص 200):

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.

- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع، لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل.

- تكلفة إعالة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعلانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

-خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء التعطيل عن العمل.

المحور الثاني: واقع ومكانة القطاع الفلاحي في الجزائر

يحتل قطاع الفلاحة أهمية كبيرة نظراً لكونه يعد من البدائل التنموية المطروحة، خاصة مع الصدمات المتكررة للعائدات النفطية وتأثرها السلبي على الاقتصاد الوطني، كما يستمد أهميته لظروف الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الزراعية والتي تهدد بمشكلة الأمن الغذائي للجزائر، وفيما يلي دور ومساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

1-1 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي:يمكن معرفة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي وذلك برصد تطورات ناتج القطاع الفلاحي بما يشتمل عليه هذا القطاع من منتجات زراعية، غابية، والثروة الحيوانية والسمكية، والجدول الموالي يوضح مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

الجدول (01): يوضح مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي	161734.4	199416.64	207821.72	209415.56	213343.00	166894.00	158401.88
الناتج الفلاحي	13644.41	16242.60	18334.02	20573.39	21966.60	19718.00	19476.73
نسبة المساهمة %	%8.4	%8.15	%8.8	%9.8	%10.3	%11.8	%12.3

اعداد الباحثين اعتماداً على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الاعداد 37-35-34-33.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الناتج الفلاحي بلغ سنة 2016 ما مقدراه 19476.73 مليون دولار بعدما كان 13644.41 مليون دولار سنة 2013 أي بنسبة قدرها 142 %، وهذا يرجع للإصلاحات والتدابير لسياسة التجديد الفلاحي التي نفذتها وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، والمتعلقة أساساً بالأمن الغذائي، وذلك من خلال رفع قيمة الدعم الموجه لهذا القطاع، والعمل على عصرنة جهاز الإنتاج، وعلى الرغم كل الجهود المسخرة في الرفع من مقدرات القطاع الفلاحي إلا أن مساهمته في الناتج تبقى محتشمة جداً مقارنة بالإمكانيات المادية والطبيعية التي تحوزها الجزائر، حيث لم تتعد نسبة المساهمة في إجمالي الناتج 12 % سنة 2016 على أكثر تقدير.

1-2 مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

يعكس هذا المؤشر حجم الصادرات المحققة من الناتج الفلاحي، وهو يعبر عن الاكتفاء الذاتي الداخلي، وتحقيق فائض من هذا الناتج وبالتالي إمكانية تصديرها وتحقيق عوائد مالية مهمة بالعملة الصعبة والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات للفترة 2010-2016:

الجدول(02): مساهمة الناتج الفلاحي في الصادرات الكلية الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الكلية	45189.34	45189.34	76711.64	65181.08	62884.29	34796	29992.1
الصادرات الفلاحية	208.51	208.51	208.51	568.51	647	648.1	771.2
النسبة المئوية %	%0.46	%0.46	%0.27	%0.87	%1.02	%1.86	%2.57

المصدر: بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الاعداد 37-34-33-32-31.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصادرات الكلية شهدت تطوراً ملحوظاً ما بين سنوات 2010-2013 حيث قفزت من 45189.3 مليون دولار إلى 65181.08 مليون دولار، أي بنسبة قدرها 144 %، لتتهاوى قيمة الصادرات ابتداءً من سنة 2014 بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة 46 %، كما نلاحظ أن الصادرات الفلاحية انتقلت من 208.51 مليون دولار

لتحقق 771.2 مليون دولار سنة 2016، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي لم يتعد 2.57 % من مجموع الصادرات الكلية، وهي نسبة ضعيفة تعكس الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد أساساً على صادرات قطاع المحروقات، حيث تتمثل معظم المحاصيل الموجهة للتصدير في الفواكه الطازجة والمجففة، التمور، السكر الخام والزيوت النباتية.

المحور الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل وخلق وفرص العمل

يعمل القطاع الفلاحي على توفير المدخلات الأساسية للقطاعات الأخرى كالصناعة وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى أنه قطاع مهم يعمل على استقطاب اليد العاملة، وفي هذا الجزء سنتناول دور هذا القطاع في التشغيل وخلق فرص العمل.

1-1 حجم البطالة في الجزائر

مشكلة البطالة تعكس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، والواقع الذي تعيشه البلاد، وهو من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة، لذلك فمن المهم عرض الأرقام والاحصائيات عن التشغيل والبطالة في الجزائر، يوضح الجدول الموالي حجم القوى النشطة وحجم البطالة ومعدلها:

الجدول(03): حجم القوى العاملة النشطة، معدل البطالة وإجمالي عدد المشتغلين في الجزائر(الوحدة بالآلاف)

السنة	حجم القوى العاملة النشطة	إجمالي عدد المشتغلين	عدد البطالين	معدل البطالة
2010	10 812	9 735	1 076	%10,0
2011	10 661	9 599	1 062	%10,0
2012	11 423	10 170	1 253	%11,0
2013	11 964	10 788	1 175	%9,8
2014	11 716	10 566	1214	%10,6
2015	11 932	10 594	1337	%11,2

من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Ons, activite, emploi & chômage en septembre 2015, n°726.

نلاحظ أن حجم القوى العاملة النشطة في تزايد مستمر من 10812 ألف شخص سنة 2010 إلى 11932 ألف شخص سنة 2015، بزيادة قدرها 1120000 شخص وهي زيادة معتبرة في حجم القوى العاملة النشطة في ظرف 5 سنوات فقط، أما إجمالي عدد المشتغلين فنلاحظ أنه ينمو بوتيرة بطيئة نوعاً ما مقارنة بنمو حجم القوى العاملة النشطة، حيث بلغ سنة 2010 إجمالي عدد المشتغلين 10594 ألف شخص مقارنة بـ 9735 ألف، أي بزيادة قدرها 859 ألف،أما معدلات البطالة فنلاحظ أنها في تزايد من 9.8 % سنة 2013 إلى 11.2% سنة 2015 فيعود إلى إجراءات التقشف

التي اعتمدتها الحكومة جراء انخفاض أسعار البترول وتراجع مداخيل الدولة، على اعتبار أن القطاع العام من أكبر القطاعات التي تستقطب هذه الفئة من السكان.

1-2 القوة العاملة في القطاع الفلاحي من مجموع القوى العاملة:

من المؤشرات التي تساعد في فهم الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه قطاع الفلاحة، فبالإضافة إلى دوره التنموي، فهو يساعد على مكافحة البطالة والفقر والحد من الجوع، ويعمل على الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن وتحول اليد العاملة البسيطة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى، ويمثل الجدول الموالي تطورات عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة الكلية:

الجدول(04): القوة العاملة في القطاع الفلاحي نسبة إلى القوة العاملة الكلية

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القوة العاملة الكلية	14968	15285	11423	11964	11454	11931	12117
القوة العاملة الفلاحية	3175	2442.6	2476.5	2528.9	2550.6	4959.8	2545
النسبة المئوية	%21.2	%15.9	%21.6	%21.1	%22.2	%41.5	%21

من اعداد الباحثين اعتماداً على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الاعداد 33-35-37.

نلاحظ أن هناك تراجع في القوة العاملة الكلية من 15285 ألف سنة 2011 إلى 12117 ألف نسمة سنة 2016، كما نلاحظ أن هناك تفاوت في القوة العاملة الفلاحية عبر مختلف السنوات حيث قدرت سنة 2015 بـ 4959.8 ألف نسمة سنة 2015 أي بنسبة قدرها 41.5%مقابل 2442.6 ألف نسمة سنة 2011 بنسبة قدرها 15.9 %، ويرجع ذلك إلى أن القطاع الفلاحي قطاع غير مستقر أساساً نظراً لحساسيته للظروف المناخية والتقلبات الموسمية وكمية تساقط الأمطار، حيث يتميز القطاع الفلاحي بشكل عام في الجزائر على بدائيته ولا يعتمد على الفلاحة المصنعة، ولذلك فإن عدم الاستقرار هذا يدفع الكثير من الشباب والفلاحين الموسميين بالهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أخرى تدر عليهم مداخيل أفضل مقارنة بالفلاحة إلى قطاعات كالأشغال والبناء أو القطاعات الصناعية الأخرى الأكثر استقراراً.

1-3 القوى العاملة في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى

الجدول(05): يوضح العاملين في القطاع الفلاحي (كنسبة مئوية من مجموع العاملين) مقارنة ببقية القطاعات الأخرى

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

الخدمات%	59.27	59.69	60.20	60.47	59.86	59.18	60.11
الصناعة%	31.07	31.17	31.15	31.18	30.75	30.73	30.69
الفلاحة%	9.66	9.15	8.66	8.34	9.39	9.30	9.21

من اعداد الباحثين اعتماداً على: بيانات البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

والشكل التالي يوضح تطور عدد العاملين كنسبة مئوية من مجموع العاملين في مختلف القطاعات

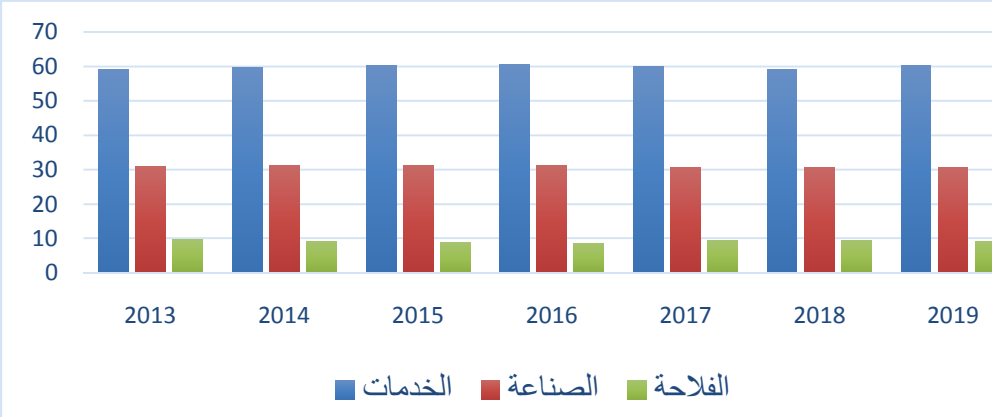

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قطاع الخدمات في الجزائر يمثل أكبر وعاء يستقطب اليد العاملة حيث بلغت 60.11 % سنة 2019، و 30.69 % في قطاع الصناعة من إجمالي عدد العاملين، بينما في القطاع الفلاحي لم تتجاوز 10 %، هذا التباين في عدد العاملين في مختلف القطاعات يعبر عن الاختلالات الموجودة في النشاط الاقتصادي.

الخاتمة

يمثل القطاع الفلاحي جزءً هاما من النشاط الاقتصادي لأي دولة، إذ يمكن لهذا القطاع أن يمثل دور قاطرة التنمية المنشودة لا سيما للدول النفطية كالجزائر، بالإضافة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع وتأمين الغذاء، كما أنه يعتبر مورداً للقطاعات الأخرى كالصناعة، كما أن دور هذا القطاع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل يتعدى هذا الدور إلى الجانب الاجتماعي والإنساني كالحد من الفقر والجوع وتوفير فرص عمل خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة في العيش كمورد أساسي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

إن جملة النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية يمكن عرضها كالتالي:

– مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف على الرغم من كل الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر.

– أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات لم يتعد 2.57 % من مجموع الصادرات الكلية، وهي نسبة ضعيفة تعكس الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد أساساً على صادرات قطاع المحروقات.

– أن حجم القوى العاملة النشطة ينمو بمعدل سريع ويقابله نسبة نمو بطيئة في إجمالي المشتغلين مع تزايد معدلات البطالة.

– هناك تفاوت في القوة العاملة الفلاحية خلال سنوات الدراسة مقارنة بعدد القوة العاملة الكلية،ويرجع ذلك أساسا لاعتماد القطاع على الظروف المناخية وكمية تساقط الأمطار خلال السنة الفلاحية.

– أن عدد العاملين في القطاع الفلاحي لا يتجاوز 10 % من عدد المشتغلين مقارنة بقطاعي الصناعة والخدمات.

إن النهوض بالقطاع الفلاحي يتطلب البحث الدائم عن الاصلاحات المحفزة لليد العاملة والعمل على استقرارها لهذا وبناءً على النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– العمل على تنمية المناطق الريفية، من خلال تحسين جودة الحياة فيها، وضمان التمدرس، الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي لهاته الفئة من السكان.

– استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة والري، فاتباع أساليب زراعية جديدة ومبتكرة من شأنها انقاذ المحاصيل الزراعية في سنوات الجفاف.

–العمل على تشجيع استصلاح الأراضي في خاصة في الجنوب.

قائمة المراجع:

1. طارق عامر عبد الرؤوف . (2015). أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجتهها (الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
2. عبد الرؤوف طارق ، وعيسى إيهاب. (يناير، 2017). البطالة مفهومها – أسبابها- خصائصها اتجاهات عربية
3. وعالمية. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار العلوم للنشر.
4. محمد اسماعيل الزيود. (2010). دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية. عمان، الأردن: دار جليس الزمان.
5. مدحت القريشي. (2007). اقتصاديات العمل. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
6. البنك الدولي https://www.albankaldawli.org
7. الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعيةhttp://www.aoad.org

قطاع الفلاحة في الجزائر والافاق: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر

عدة لويزة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، (الجزائر)، Louiza94@outlook.com
طالبي بدر الدين، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، (الجزائر)، talbi.bad@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

لطالما كان القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتجية التي تساهم وبنسبة كبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك عن طريق التقليل من البطالة بتوفير مناصب الشغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلي ذلك مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وعليه ونظرا لهذه الأهمية البالغة تسعى الدولة الجزائرية لتوجيه اهتمام كبير لهذا القطاع منذ الاستقلال وهذا ما ستوضحه الورقة البحثية حيث سنعرض فيها برامج الإصلاحات القطاع ألفلاحي من خلال الفترة 2000- 2019 واقعا وأفاقا بالإضافة إلى إدراج دراسة قياسية لإبراز اثر هذه الإصلاحات الفلاحية على النمو هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من2006 الى2019

الكلمات المفتاحية :الإصلاحات الفلاحية، دالة الإنتاج الفلاحي، الاكتفاء الذاتي، نمو النتاج الزراعي، التجديد الفلاحي

Résumé :

Le secteur agricole à toujours été l'un des secteurs stratégiques les plus importants qui contribuent dans une large mesure à stimuler la croissance économique ،par réduisant le chômage en créant des emplois et en atteignant l'autosuffisance ،en plus de sa contribution au produit intérieur brut et à la valeur ajoutée

Par conséquence ،et en tenue compte de cette importance ،l'État algérien cherche à orienter son intention envers ce secteur depuis l'indépendance ،et c'est ce que le document de recherche clarifiera ،dans lequel nous présenterons les réformes du secteur agricole au cours de la période 2000-2019 réalité et perspective ،en plus de l'inclusion d'une étude standard pour mettre en évidence l'impact de ces réformes agricoles sur la croissance. Au cours de la période de 2006 à 2019

Mots clés: les réformes agricoles ،la fonction de production agricole ، l'autosuffisance ،la croissance de la production agricole ،le renouvellement agricole.

مقدمة:

من أهم القطاعات الاقتصادية نذكر القطاع الزراعي لما يحققه من امن غدائي ويساهم بشكل كبير في دعم الدخل الوطني، فنجد انه منذ استقلال البلاد عرف اهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية وذلك من خلال البرامج الإصلاحية المتعددة والمتنوعة وذلك لأجل تحسين ظروف العاملين من جميع النواحي سواء اجتماعية أو اقتصادية، وزيادة الإنتاج المحلي سواء نباتي أو حيواني والعمل على المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية وتنميتها، حيث تعتبر هذه البرامج أساس تصحيح الاختلال والانحرافات التي يمكن إن تصيب القطاع وسبب الرئيسي في تعثره، ولذلك قمنا بإدراج تقييم لهذه البرامج منذ بداية الألفية الثالثة وفي هذا السياق جاءت الدراسة لطرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة برامج الإصلاحات الفلاحية منذ بداية الألفية الثالثة في تطوير القطاع ألفلاحي ؟

وللإجابة على هذا الإشكال سنقسم بحثنا على شكل التالي إلى محورين أساسيين: الأول سيتطرق لبرامج إصلاحات القطاع ألفلاحي خلال الفترة 2000- 2019، والمحور الثاني يعرض الدراسة القياسية لنتائج هده الأخيرة على نمو القطاع ألفلاحي في الجانب النباتي خلال الفترة2006 الى2019

البرامج الإصلاحية لقطاع الفلاحة في الفترة الممتدة من(2000 – 2019) واقع وأفاق:

بعد الاستقلال وبداية الألفية الثالثة عرف القطاع الفلاحي بالجزائر العديد من التغيرات والإصلاحات الجذرية سواء كانت على مستوى مواردها البشرية أو وسائلها المالية والمادية المستعملة وتمثلت في مجموعة من المخططات نذكر منها:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(2000الى 2004

هو عبارة عن إلية تعمل على ترقية التاطير المالي والنظامي والتقني من اجل الوصول إلى فلاحة عصرية وذلك عن طريق المحافظة والاستغلال العقلاني والأفضل للموارد الطبيعية والقدرات الموجود والعمل على استصلاح الأراضي الفلاحية حيث تضمن هذا الأخير مجموعة من التوجيهات التالية[1]

[1] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال 1980-2009، اطروحة الدكتوراة، جامعة بسكرة، 2014

-العمل على ديمومة تحسين مستوى الأمن الغذائي للبلاد وذلك لضمان تغطية حاجيات السكان من المواد الغذائية حسب المعايير الدولية مع الاستعمال العقلاني والمستدام للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات وذلك لأجل تصديرها مع توفير مناصب الشغل وتحسين مدا خيل وظروف المعيشة الفلاحين كما احتوى هدا الأخير 9 برامج فلاحية تنموية 5 منها تخص تحسين المستوى وعصرنه المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي على التوالي:

برامج إعادة التأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية -

-برامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية

-برامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج

-برامج تثمين الانتاج الفلاحي من حيث التكييف التحويل التخزين والتسويق--

-برامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية

أما ما يخص 4 برامج المتبقية فهي من اجل حماية وتنمية المحيط الطبيعي وتوفير مناصب الشغل:

-البرنامج الوطني للتشجير

-التشغيل الريفي

-برامج حماية المناطق السهبية

-برامج حماية والتنمية والواحات

توسع هذا المخطط في سنة 2002 وذلك بسبب إدماج الدعم العالم الريفي وعليه اتخذ تسمية الجديدة (برنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية) ومع تبنيه هذا البرنامج الجديد حددت أهداف جديدة تتمثل في تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي- تثمين كل الموارد المتاحة- وحماية البيئة

بالإضافة إلى أهداف أخرى كتحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية ودعم السكان الفقراء الموجدين في الأرياف لأجل تحسين حالتهم المعيشية حيث يقوم هذا الأخير على أربع محاور رئيسية وهي كالتالي:

-إنتاج وإنتاجية الفروع المدعمة عن طريق صندوق الوطني للتخطيط والتنمية الفلاحية

-تكثيف الأنظمة الزراعية -مشاريع الدعم الاستصلاح الأراضي بواسطة الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب -القيام بعمليات التشجير عديدة حيث ارتفعت نسبة التغطية في المنطقة الشمال من 11%إلى

14%ولتحقيق هذه المخططات استعملت عدة آليات حيث تم إنفاق مايقدر ب 400 مليار دينار جزائري في الفترة من 2000الى 2007 حيث تمول هذه الأخيرة من أجهزة مالية متعددة:

-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية-صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز- القرض الفلاحي ألتعاضدي حيث استفاد هدا الأخير من 55.89 مليار دينار الجزائري على شكل أعانة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية موزعة على الصناديق الثلاث كالأتي:

جدول 01 :هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة 2001 الى2004

	الوحدة 10^9دج				
	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.007	0.07	0.07	0	0.21
الصندوق الوطني لضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.75	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: الجزائر رئاسة الحكومة برنامج الدعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004 ص 32

من قراءة الجدول نلاحظ أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية انه هو الممول الكبير للقطاع الفلاحي بالإضافة إلى دلك الوضع النظام التاطير متعدد الإشكال خاص بالبرنامج الفرعي حيث تهدف هده الأخيرة إلى جعل المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي

ومن أهم القوانين التي صدرت في الفترة العشرية الأولى للألفية الثالثة هو قانون التوجه الفلاحي تحت رقم 08 -16 المؤرخ في03 أوت 2008 حيث يعتبر هدا الأخير الأول مند الاستقلال الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة والريف ومن أهدافه:[2]

-مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين المستوى الغذائي -ضمان تطوير التاطير والأدوات القطاع الفلاحة ودلك للحفاظ على القدرات الإنتاجية والى الزيادة التنافسية مع ضمان الاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي -وضع إطار تشريعي من اجل جعل التطوير المستدام للفلاحة اقتصاديا واجتماعيا

مواصلة دعم الدولة المستمر للتنمية الفلاحية والنباتية والحيوانية

كما احتوت هده الأخيرة على أحكام تخص العقار الفلاحي تعمل على تحديد نمط استغلال الأراضي المستصلحة من طرف الدولة من اجل ترك لها الأولوية في التحكم في هدا المورد وتحسين بنية

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مسار التجديد الفلاحي والريفي عروض وافاق، ماي 2012

المستثمرات الفلاحية بإنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار بحيث تلغي تجزئة الاراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها ودلك لتشتت قطعها

سياسة التجديد الفلاحي والريفي من 2008 إلى 2014:

جاءت هده السياسة لأجل تأكيد على الهدف المتمثل في الدعم الدائم للأمن ا لغدائي الوطني مع تشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل الذي ظهر 1962 والدي بدا قيد التنفيذ مند عام 2008 حيث يرتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر ب أوت 2008 حيث جاء فيه تحديد المعالم والإطار العام الذي يهدف إلى تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد ولأجل تحقيق التنمية المستدامة حيث تقوم على تحقيق التوافق الوطني يحول الأمن الغذائي لأجل ضمان سياسة الوطنية وتماسك الاجتماعي بالإضافة إلى تحرير الطاقات والمبادرات وعصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة الموجودة داخل الاقتصاد الوطني ومن أهداف هده السياسة[3]

-التحسين المستدام للامنا لغدائي –التنمية المتوازنة للاقاليم الريفية -مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية وكما تزامنت هده الأخيرة مع النهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005الى 2009 الذي كان مثابة إمداد البرنامج السابق للإنعاش الاقتصادي حيث تم الإنفاق عليه حوالي 4202.7 مليار دج حيث يتضمنه مايعادل1216 مليار دج من البرنامج السابق[4] وبالإضافة إلى بداية البرنامج الخماسي من 2010 الى 2014بمبلغ يقدر 1214 2مليار دج حيث بلغ نصيب القطاع الفلاحي من البرنامجيين 300 مليار دج و1000 مليار دج ما يقدر بنسبة 7.14% و4.71% على الترتيب ودلك لآجل تحقيق الأهداف الكبرى المتمثلة في[5] :

-رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة الى% 8 سنويا

-حصة الصناعة من 5% الى 10% في القيمة المضافة سنويا

-تقليص نسبة البطالة الى اقل من 10% لخمس سنوات القادمة

وفي اطار هدا البرنامج من2010 الى 20014 انفق مبلغ 1000 مليار دج وموزعة بمتوسط يقدر ب 220 مليار دج حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي مبلغ 185.3 مليار دج

[3] مرجع سبق ذكره زهير عماري،

[4] Ministère de l'agriculture et du développement rurale 2016

[5] هيشر احمد تيجاني، مدى مساهمة القطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك المتغيرات حساب النتاج وحساب الاستغلال الفترة 1974-2012

توزع كالأتي[6] 42 مليار دج لسياسة التجديد الريفي 18% و160 ملياردج 69 % و28 مليار دج لتقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية 13% حيث تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة محاور أساسية المحور الأول يتمثل في التجديد الريفي والدي يعمل على تحسين مستوى المعيشي للأرياف وتنويع النشاطات الاقتصادية وتحسين المداخل بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والتثمين التراث الريفي المادي والغير المادي، المحور الثاني يهتم بمردود القطاع الفلاحي من حيث ضمان المر دودية لتحقيق الأمن الغذائي لأجل دلك خصص لها برنامج التكثيف والعصرنة لرفع انتاجه وتحقيق التكامل بين فروعه ،المحور الثالث لأجل تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية من اجل عصرنه مناهج ادارةالفلاحة وتعزيز الإرشاد الفلاحي والبحث والتكوين وكل ماهو مرتبط بالعنصر تقني والبشري الجدول التالي يوضح برنامج التكثيف والعصرنة

جدول 02 برنامج التكثالحؤيف والعصلانة من2004 الى 2008 وافاق 2014

		الوحدة قنطار	
الرقم	البرامج	الى2008 المتوسط الانتاج السنوي 2004	الهدف عند 2014
01	الحبوب	343000000	53671000
02	البقول الجافة	504000	872000
03	الحليب	1900000	3240000
04	البطاطس	20000000	33626000
05	زيت الزيتون	2254000	3873000
06	لحوم الحمراء	2800000	4083000
07	لحوم البيضاء	1900000	3240000
08	التمور	500000	8895000
09	البذور والفسائل	إنشاء مخزون استراتجي تلبية80% من الاحتياجات	
10	السقي	تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي تعميم أنظمة الاقتصادية المياه في الأراضي الزراعية المسقية	

Source MADAR projet de programme quinquennal de developpement 2010-2014 mars 2009 P07

وتتوافق هده الأفاق مع الأهداف المسطرة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:[7]

[6] وزارة الفلاحة و التنمية الريفيةمرجع سبق ذكره

[7] عبدلي ادريس، جمال جعفري، الاصلاحات الفلاحية في الجزائر واقعها، افاقها واثرها على تطور الانتاج الفلاحي، ملتقى جامعة الجزائر 2017

- تامين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار(قانون الامتياز) –مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي –دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة
- –تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي –تنظيم مهنة الفلاحة وفتح الأفاق المستقبلية للتصدير

وتزامنت هده الاخيرة مع قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابع لأملاك الدولة الخاصة رقم 10-03 في 15 اوت 2010 [8] الدي يحدد شروط والكيفيات ونظرا لأهميته خاصة بعد تحويل الاراضي عن وجهتها كما انه متمم لقانون 2008 ويستبدل تشريع 1987 ليشمل تطبيقه الاراضي حيث تقدر ب 2.5 مليون هكتار من بين 8.5 مليون هكتار أي 30% معناه سيتم تحويل عقد الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق الحق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق ادارة الاملاك الدولة [9]

مخطط عمل الفلاحة يقوم على ثلاث محاور 2015– 2019

شكل رقم 01 ركائز مخطط عمل الفلاحة 2015 –2019

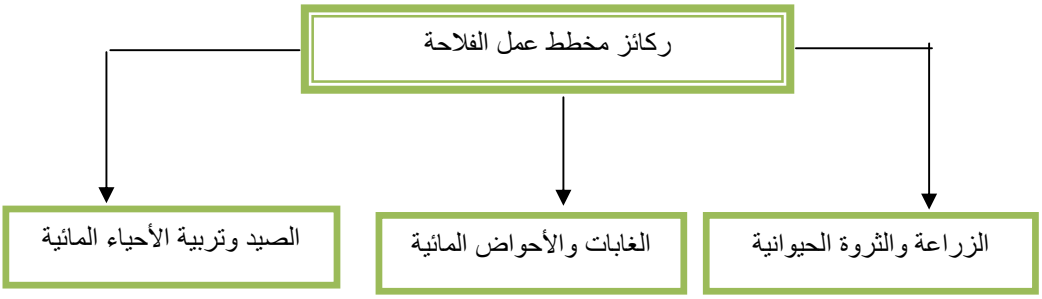

المصدر من اعداد الباحثين

من المخطط المحور الأول يعتمد على الزراعة والثورة الحيوانية ودلك بتعديل وتحديث الهياكل القطاع الفلاحي وشجع الكفاءات ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية أما المحور الثاني يقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغذائي وتشجيع السياحة البيئية والمحور الثالث والاخير على دعم البرامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات وزيادة في تصدير الأسماك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن الصيد ومن أهداف هدا المخطط:

[8] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مرجع سبق ذكر

5%متوسط القطاع الفلاحي -انتاج تقدر ب 4300 مليار دج- 13% بيئة التشجير وتخفيض الواردات 2 مليار دولار- الصادرات 1.1مليار دولار-توفير 1500000 منصب الشغل حيث يتوقع تحقيق في 2020:رفع الانتاج حوالي 200 الف طن -الاحتفاظ 80 الف منصب شغل -خلق 40 الف منصب تحقيق رقم اعمال يقدر 110 مليار دج

تطور الناتج الفلاحي خلال 2000 الى2016

تطور المساحة الفلاحية بالجزائر 2000الى 2012

نتيجة للتشريعات المطبقة على العقار ألفلاحي وبالإضافة إلى برامج التنمية الفلاحية والريفية عرفت الجزائر تطور ملحوظ خلال الفترة 2000- 2012 حيث انتقلت مساحات فلاحية من 40.9 مليون هكتار في 2000 الى 42.5 مليون هكتار2012

جدول 04تطور المساحات الفلاحية بالجزائر من 2000 الى 2012

البيان	2000	2005	2009	2011	2012
المساحة الفلاحية الاجمالية	40.9	42.47	42.47	42.44	42.5
النسبة المؤية للمساحة الفلاحية	17.2	17.83	17.83	17.82	17.8
المساحة الفلاحيةالمستغلة	8.2	8.42	8.42	8.45	8.45
نسبة المساحة الفلاحية المستغلة	20.1	19.83	19.83	19.90	19.80
المساحة المسقية	489.090	803.880		987.005	1.042.920
نسبة المساحة المسقية	5.97	9.54		11.72	12.42

المصدر عمران سفيان سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتجية لكسب رهن الغدائي المستدام بالجزائر الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغدائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية جامعة شلف يومي 23و24 نوفمبر2014 ص12

من قراءة الجدول نجد زيادة المساحة الفلاحية المستغلة من8.2 مليون هكتارسنة 2000 الى 8.45 مليون سنة 2012 والمسقية حيث انتقلت من 489000 الف هكتار الى 1.042.920 الف هكتارسنة 2012

متوسط النموالسنوي لمختلف الشعب الانتاجية من 2009 الى 2014

جدول 05 متوسط النمو السنوي لمختلف الشعب الانتاجية من 2009 الى 2014

المنتجات	الخضر	الحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البيض	الحبوب	البطاطا	الحليب
نسبة النمو	13.4	12.5	12.6	7.5	4.2	12.7	8.3

المصدر وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري الأقطاب الفلاحية

نلاحظ ان النسبة النمو السنويا لخضر الطازجة 13.4% تليها اللحوم البيضاء 12.6% الحمراء 12.5%واخيرا الحبوب 4.2% بالرغم من أهميتها البالغة

نمو الانتاج الفلاحي بالجزائر 2019 :

حقق الإنتاج الفلاحي الوطني ارتفاعا كبيرا من حيث القيمة 6.1% سنة2019، أد انتقل من 3281 مليار دج في 2018 إلى 3482 مليار دج، حسب ما كشف عنه المدير المركزي للإحصائيات الفلاحية وأنظمة المعلومات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

كما صرح ايضا بان هذا النمو في قيمة الإنتاج يعودالارتفاع الكبير في الكميات المنتجة وارتفاع أسعار بعض المنتجات الفلاحية.

وارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية إلى 12.4% بنهاية 2019.

وأفاد السيد بدني أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام هي 12% تجعل منه " قطاع انتاجي هام في تنمية الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الانتاجية الأخرى مثلا، ذكر المسؤول الزيادة في انتاج اللحوم البيضاء انتقل من5.4مليون قنطار في 2018 إلى5.6مليون قنطار في 2019، والقمح الصلب من 31.78 مليون قنطار في 2018 الى32.1 مليون قنطار في 2019، والبطاطامن 46.5 مليون قنطار إلى 50.2 مليون قنطار .

وحسب السيد بدني بلغت نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج الفلاحي المحلي 73 %عبر مساحات فلاحية مستغلة تقدر ب8.6 مليون هكتار. ان الاحصائيات خلال يناير ونوفمبر 2019 تراجع واردات المنتجات الفلاحية بقيمة 767.2 مليون دولار مقارنة بسنة 2018 ، منها 512,4 مليون دولار للمنتجات الغذائية تتمثل في بودرة الحليب التي عرفت انخفاضا بقيمة 105 مليون دولار والحبوب ب 353 مليون دولار، مقابل زيادة ب 10 مليون دولار في واردات اللحوم الحمراء. وارتفعت صادرات المنتجات الفلاحية بنسبة 12 %.

وخلال الخماسي المنتهي (2015-2019)، بلغ معدل النمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.1%بحيث نمت الخضروات ب 3%واللحوم البيضاء ب4.18%و اللحوم الحمراء ب 1.4%و البقوليات ب8%و الزيتون ب12.5%و التمور ب4%الى جانب الطماطم الصناعية ب8.6%.

وبلغ معدل النمو حوالي 10.3% منها 12%للقمح الصلب و11.8% الشعير مقابل 3%للقمح اللين 12.3% لمادة الخرطال.

ان الكميات المنتجة سنة 2019 رفعت الكميات المجمعة إلى 27.14 مليون قنطار مقابل كميات مجمعة ب 27.06 مليون قنطار في 2018. والكميات المجمعة القمح الصلب 20 مليون قنطار و3 مليون قنطار من القمح اللين في 2019.

وبخصوص الولايات الرائدة في زراعة الحبوب كل من ولايات: تيارت وسيدي بلعباس وتيسمسيلت وسطيف وتلمسان وباتنة وغليزان وسعيدة ومعسكر وسوق اهراس تمثل 53 % من إنتاج الحبوب على المستوى الوطني ,بالاضافة ولايتين رائدتين في منطقة شرق الوطن :أم البواقي وميلة.

في هذا الاطار تعمل على دعم المناطق الجنوبية بالطاقات المتجددة وتو فير الامكانيات اللازمة من كهرباء ومياه لإنعاش النشاط الفلاحي خصوصا بالحبوب إلى جانب دعم الفلاحين المحليين بتقليص الكميات المستوردة من المواد الفلاحية، وتشجيع المحولين للاستثمار في زراعة الحبوب والذرة.

من جانبها، عرفت واردات الحبوب خلال11 شهرا الاولى من 2019 تراجعا بقيمة 353 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018.

الجزء الثاني :دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي 2006 إلى 2019

في هدا الجزء سنقوم بدراسة الآثار القياسية والفعلية ؤللاصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر خلال2006الى 2019على النمو الإنتاج ألفلاحي ودلك عن طريق تقدير دالة القطاع الزراعي مع إدخال عامل الوهمي المتمثل في الاصلاحات الفلاحية بحيث سياخد النموذج شكل دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس لمجموعة من المتغيرات حسب المعادلة التالية

المنتجات الفلاحية بمختلف انواعه y_tا

1. مساحة الاراضي الزراعية k_t
2. اليد العاملة في القطاع الفلاحي l_t
3. المتوسط السنوي لتساقط الإمطار R_t
4. متغيرة وهمية تمثل اثرالاصلاحات الفلاحية f_{2008}
5. مرونات االنتاج الفلاحي للأراضي المزروعة، اليد العاملة ،والإمطار المتساقطة ∂, β, α

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-33.10968	65.70484	-0.503915	0.6252
LOG(L)	0.172907	0.244608	0.706875	0.4958
LOG(K)	2.677194	3.837470	0.697646	0.5013
LOG(RAINFALL)	0.270833	0.119554	2.265371	0.0469
D2008	0.392396	0.130470	3.007563	0.0132

R-squared	0.888707	Mean dependent var	18.79426
Adjusted R-squared	0.844189	S.D. dependent var	0.360940
S.E. of regression	0.142473	Akaike info criterion	-0.798123
Sum squared resid	0.202986	Schwarz criterion	-0.562106
Log likelihood	10.98592	Hannan-Quinn criter.	-0.800637
F-statistic	19.96318	Durbin-Watson stat	1.148074
Prob(F-statistic)	0.000093		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

بعد إدخال اللوغاريتم وإجراء التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى تحصلنا النتائج التالية

قبل القيام بدراستنا هده المجموعة من النماذج القياسية بها العوامل العديدة عدد آلات الزراعية كمية الأسمدة إلا أنها كانت متناقضة تماما للنظرية الاقتصادية كما أن المتغير الذي يخص سنوات قبل الإصلاحات المطبقة لم يكن لها أي اثر على المعادلة لهدا قمنا بحذفها

تحليل النتائج

وألان سنقوم بتحليل نتائج المعادلة في النموذج المقدر أعلاه فنلاحظ إن الإنتاج الفلاحي بالجزائر يتأثر بصفة كبيرة بالظروف المناخية متمثلة في سقوط الأمطار وتكون العلاقة طردية حيث كلما ارتفعت نسبة الإمطار ب 1% يؤدي إلى زيادة ب0.27% من الإنتاج الفلاحي كما إن هده المتغيرات لها دلالة معنوية عند مستوى5% وهده النتيجة توافق واقع الحال مع نسبة القطاع الفلاحي الذي لازال رهن الظروف المناخية وقلة تقنيات الري حيث المساحة المسقية 2019هي 2 مليون هكتار من المساحة الفلاحية المستغلة8.6 مليون هكتار

ما يخص المرونة الإنتاج الفلاحي بالنسبة لليد العاملة فانه ارتفاع بنسبة 1 %يؤدي الارتفاع0.17% غير ان المعنوية مرفوضة في بعض المستويات فالبرغم من الارتفاع نسبة اليد العاملة إلى إن مساهمتهم الفعلية في القطاع الفلاحي يبقى ضئيل بالنسبة للقطاعات الأخرى حيث بلغت مساهمتها 2008 12.6%لتنخفض في 2013 الى10.6% وتصل 2019 إلى 10.4% ولدلك تبقى اغلبية المستثمرات الفلاحية تعاني من النقص وعدم التأهل

بالنسبة للاراضي الفلاحية يبلغ مساحتها الإجمالية 2019 والمستغل منها8.5مليون هكتار فهي تمثل مدخل رئيسي في عملية الإنتاج فارتفاع مرد وديتها تعتمد بصفة كبيرة على نوع الاراضي المستعملة حيث ارتفاع بنسبة 1% تؤدي الى زيادة ب2.67% كما هو موضح في النموذج أعلاه غير انه دلالته المعنوية غير المقبولة بالرغم من تنوع القوانين الخاصة بالعقار الفلاحي ابتداء من حق الانتفاع الدائم إلى قانون الامتياز حيث تبقى كثير من الاراضي الزراعية الخصبة الغير المستغلة وهدا يعود لاسباب العديدة ومن بينها حالات النزاع

فيما يخص المتغير الوهمي الذي أدخلناه في النموذج والمتمثل في عامل الإصلاحات الفلاحية فهي ذات دلالات إحصائية وهدا يدل على إن هده الأخيرة التي قامت بها الجزائر من الألفية الثالثة لها اثر ايجابي على إنتاج الزراعي وخاصة بداية سنة 2008 لوحظ ارتفاع في مستوى الإنتاج ب0.93 نقطة حيث ارتفعت نسبة الحبوب والدي يعتبر مادة غذائية هامة سنة إلى41.2 مليون قنطار سنة2019 بلغ متوسط االنمو للحبوب 26% اللحوم البيضاء 4.18%و الحمراء 1.4% والخضر 3%والبطاطس 12.750.2 مليون قنطار الحليب المخفض ب 105 مليون دولار

الخاتمة

يعتمد تطوير القطاع الفلاحي على استمرارية البحث عن الإصلاحات الزراعية بحيث تكون متوافقة والبيئة المحفزة على تطوير حيث تأهيل هدا القطاع دو أولوية هامة لكون هدا الاخير يعتمد عليه في تنوع المحاصيل والمنتوجات والخروج مما يعرف باقتصاد الريع إلى الدائم

بالرغم من تعاقب الكثير من السياسات الزراعية مند الاستقلال بالإضافة الى الإصلاحات التي ظهرت مند الألفية الثالثة إلى إن هدا القطاع يبقى بعيد على المستوى المرغوب فيه من حيث الاكتفاء الداتي او دعم الاقتصاد الوطني

إن مجمو عة النتائج المتحصل عليهابعد هده الدراسة تعرضها في النقاط التالية :

-عرف القطاع الفلاحي مند الاستقلال 1990 سياسات عديدة مختلفة وأحيانا متناقضة مما جعل القطاع الفلاحي في تدبدب دائم وضعف تسيير ومن بينها:

التسيير الذاتي ،الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة الخاصة بالمزارع الاشتراكية 1981الى صدور قانون 1983 والدي ينص على الحيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح

-قانون الاستثمار1987 يتضمن ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية الخاصة بأملاك الدولة وإبراز حقوق وواجبات المنتجيين وفي نفس الفترة تم إرجاع جزء من الأراضي المؤمنة إلى المالكين لأصليين في اطارالثورة الزراعية تحت قانون التوجه الفلاحي 1990

-جاء مخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000- 2004 إلى تطوير وزيادة في القطاع ودلك عن طريق برنامج إنعاش الطموح مع معافاة الوضعية المالية يهدف إلى تحفيز ودعم المستثمرين في المجال الفلاحي وتثمين الموارد بالإضافة إلى حماية البيئة وتحسين الخدمات الفلاحية

-ولأول مرة سنة 2008 عرفت الجزائر قانون التوجه الفلاحي الذي يؤطر ويوجه المستقبل الفلاحي القريب والمتوسط وبصدور قانون الامتياز 2010 الذي ألغى جميع قوانين 1987

-كما ن تطبيق هده السياسة 2008- 2014 أكد على هدف الأساسي المتمثل في التدعيم الدائم للأمن الغداء الوطني مع التأكيد على ضرورة التحول الفلاحة إلى محرك نمو اقتصادي شامل بالنسبة لليد العاملة فهي قليلة مقارنة باليد العاملة الكلية في القطاعات الأخرى وعدم تميزها بالدقة كما إن القطاع لازال يؤثر بالظروف المناخية بالإضافة إلى تأثير الموجب للإصلاحات الفلاحية على المرد ودية والانتاج

جاء مخطط عمل الفلاحة 2015 -2019 من اجل توسع النطاق وتحقيق أهداف سنة 2020 وزيادة الإنتاج الذي عرفه مسار القطاع الفلاحي خلال الفترة 2008- 2019 وبقاء تحقيق اكتفاء الداتي وخصوصا على الحبوب يعتمد على استيراد بضفة كبيرة

وفي الاخير نلقي بعض التوصيات من اجل تطوير القطاع الفلاحي المتمثلة في استغلال العقلاني والرشيد للموارد الجزائرية فهي تملك من المياه والاراضي الزراعية مايؤهلها لتحقيق الاكتفاء الداتي واستصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب وإعادة النظر في منظومات البحث والتطوير العلمي وتعزيز المراقبة الداخلية والخارجية ،استخدام وسائل الري لمحاربة الجفاف والتعمق في اصلاحات العقار ما يتعلق بقضايا العروش والشياع

الإحالات والمراجع:

1. -جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية دراسة شاملة لتوثيق السيسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الاول من الالفية الثالثة**
2. -الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية ،ديسمبر 1987
3. -جميلة لرقيم، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الامن الغدائي**، رسالة الماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية 1997
4. -حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية في الجزائروماامدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث الدراسات، 2014
5. -زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال 1980-2009**، اطروحة الدكتوراة، جامعة بسكرة، 2014
6. -طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة،الجزائر، 2015
7. -عبدلي ادريس، جمال جعفري، **الاصلاحات الفلاحية في الجزائر واقعها، افاقها واثرها على تطور الانتاج الفلاحي**، ملتقى جامعة الجزائر 2017
8. -غردي محمد، بنير نصر الدين، **تطور السياسات الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد العاشر 2016
9. -فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي والتبعية، اطروحة الدكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية** ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري قسنطينة2008
10. -هيشر احمد تيجاني، **مدى مساهمة القطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك المتغيرات حساب النتاج وحساب الاستغلال الفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2016
11. -وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مسار التجديد الفلاحي والريفي عروض وافاق، ماي 2012

تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر "ولاية برج بوعريريج نموذجا"

حروزي خالد، جامعة البويرة، (الجزائر)، k.herouzi@univ-bouira.dz
شدري معمر سعاد، جامعة البويرة، (الجزائر)، Chedrisouad@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية والموسومة بعنوان: **تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر -ولاية برج بوعريريج نموذجا-**، إلى إبراز الأهمية التي تتعين على الدولة الجزائرية أن توليها لتنشيط قطاع الفلاحة باعتباره أحد أهم القطاعات القادرة على تخفيض نسب البطالة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، خاصة في ظل ما تمتلكه الجزائر من طاقات بشرية، وما تزخر به من مقومات طبيعية (أرض، مناخ)، وقد خلصت الدراسة إلى:

يعد توجه المستثمرين نحو الاستثمار الفلاحي ضئيل جدا في الجزائر مقارنة مع ما تمتلكه هذه الأخيرة من مقومات (أرض، عمالة، مناخ)، حيث أن أغلب الاستثمارات في هذا القطاع تعد استثمارات عائلية وحسب؛

تعد الطرق التقليدية للاستثمار الفلاحي أحد أكبر الأسباب المساهمة في انخفاض إنتاجية هذا القطاع في الجزائر، ما يستوجب ضرورة التوجه نحو الأساليب الحديثة للاستثمار في هذا القطاع؛

يعد قطاع الفلاحة أحد أهم القطاعات التي تتماشى مع ما تستهدفه التنمية المستدامة من حماية للإنسان، البيئة، والاقتصاد؛

الاستثمار في قطاع الفلاحة وتنشيطه سيساهم في امتصاص نسبة معتبرة من البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، التنمية المستدامة، البطالة، سياسة التشغيل

ABSTRACT:

This paper, entitled Revitalization of: the agricultural sector and its role in achieving sustainable development, and reducing the unemployment crisis in Algeria -Wilaya of Bordj Bou-Arreridj a typical- aims to highlight the importance that the Algerian state has to attach to the revitalization of the agricultural sector as one of the most important Sectors that are able to

reduce unemployment and contribute to sustainable development, especially in light of Algeria's human potential and its natural assets (land, climate), the study concluded:

Investors are directed toward agricultural investment in Algeria Very little in comparison with the assets of the latter (land, labor, climate), as most investments in this sector are only family investments;

The traditional methods of agricultural investment are one of the biggest reasons contributing to the decrease in the productivity of this sector in Algeria. What is necessary is to move toward modern methods of investment in this sector;

The farming sector is one of the most important sectors in line with aims of sustainable development of the protection of human beings, the environment and the economy;

Investment in the farming sector and its revitalization will contribute to absorbing a significant proportion of unemployment in Algeria.
key words: Agriculture, Sustainable Development, unemployment, Operating Policy.

مقدمة:

يعد قطاع الفلاحة قطاع استراتيجي يقوم على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على اعتبار أنه يمثل البعد البيئي من خلال المحافظة على الموارد البيئية من ثروة نباتية وحيوانية والاستغلال العقلاني للموارد المالية وحمايتها، وكذا تنميتها من خلال استصلاح الأراضي بما يحقق النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي والذي يساهم تقليص فاتورة الواردات الفلاحية وانعكاساته الايجابية على البعد الاجتماعي من خلال توفير مناصب شغل والتقليص من أزمة البطالة.

والجزائر تعتبر من الدول القلائل في العالم التي تمتلك مقومات كبيرة تسمح لها بالنهوض بقطاع الفلاحة كقطاع محوري ورئيسي يساهم في خلق القيمة الاقتصادية، تحقيق التنمية المستدامة، وتقليص نسب القوى البشرية العاطلة، وعلى غرار العديد من القطاعات الاقتصادية التي تسعى الجزائر لتنشيطها والنهوض بها، فقد عملت الدولة على توفير الأرضية الاقتصادية الملائمة للنهوض بقطاع الفلاحة وتنشيطه ليشكل أحد القطاعات الإستراتيجية من خلال ما تقدمه لهذا القطاع من إعانات مالية ومادية، وما توفره من تحفيزات وامتيازات جبائية غير أن النتائج المحققة في هذا القطاع لم تكن مرضية إلى حد كبير.

جاءت هذه الورقة البحثية للتطرق إلى واقع قطاع الفلاحة في الجزائر من خلال إظهار أهم السياسات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالقطاع، وأهم المشاكل التي لا يزال يعاني منها، مع محاولة تقديم

حلول عملية لترقية القطاع الفلاحي ليشكل مصدر التنمية المستدامة في الجزائر، والمساهم الأكبر في تخليصها من أزمة البطالة.

الإشكالية:

نظرا للأهمية التي يحتلها قطاع الفلاحة كمولد للقيمة الاقتصادية، ومساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية، ومن خلال ما تزخر به الجزائر من قدرات ومقومات بشرية وطبيعية:

❖ **ما هي أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الفلاحة في الجزائر؟ وما هي أهم الحلول للنهوض بالقطاع ليشكل مصدر للتنمية المستدامة، ومساهم في التقليص من أزمة البطالة؟**

وللخوض في هذا الموضوع بصفة أكثر تفصيلا يمكن طرح التساؤل التالي:

-هل يشكل تنشيط القطاع الفلاحي عاملا هاما في تحقيق التنمية المستدامة؟

-هل هناك تأثير ايجابي للقطاع الفلاحي في تقليص حجم البطالة؟

-هل هناك تحفيز للنهوض بالقطاع الفلاحي في ولاية برج بوعريريج؟

تقودنا هذه الأسئلة إلى الانطلاق من الفرضيات التالية:

-تنشيط القطاع الفلاحي من شأنه أن يحقق الأمن الغذائي للمجتمع والرفع من نسبة العمالة مما يحقق أبعاد التنمية المستدامة؛

-هناك تأثير إيجابي للقطاع الفلاحي على تقليص حجم البطالة من خلال خلق مناصب شغل؛

-رغم احتواء الولاية على مساحة فلاحية معتبرة إلا انها تحتاج إلى دعم الدولة كونها تفتقر إلى تحفيزات فلاحية.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، حيث جاءت هذه الدراسة لتوجه الاهتمام نحو القيمة الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها قطاع الفلاحة، ومدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة والتقليص من أزمة البطالة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

❖ إظهار العلاقة الطردية بين تحسين القطاع الفلاحي وتقليص البطالة وتحقيق التنمية المستدامة؛
التطرق إلى أهم الآليات والسياسات التي استحدثتها الجزائر لتشجيع قطاع الفلاحة؛

- ❖ الوقوف على أهم المشاكل التي تحول دون النهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر؛
- ❖ الوقوف على مدى مساهمة قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؛
- ❖ استعراض مدى قدرة قطاع الفلاحة في التقليص من أزمة البطالة في الجزائر.

محاور الدراسة:

- ❖ **المحور الأول:** قراءة اقتصادية لواقع قطاع الفلاحة في الجزائر؛
- ❖ **المحور الثاني:** مقاربة نظرية لمفهومي التنمية المستدامة والبطالة وعلاقتهما بالقطاع الفلاحي؛
- ❖ **المحور الثالث:** دراسة تحليلية لواقع قطاع الفلاحة لولاية برج بوعريريج، وأثر النهوض به على تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من أزمة البطالة.

المحور الأول: قراءة اقتصادية لواقع قطاع الفلاحة في الجزائر

لا خلاف في أن الجزائر قد ارتكزت ولعقود على قطاع المحروقات كقطاع محوري وأساسي في الاقتصاد الجزائري، ولكن وفي ظل تراجع أسعار النفط، وتعالي الأصوات المهددة بقرب نفاذ هذه الثروة، فإنه يتعين على الجزائر التوجه نحو تنشيط قطاعات اقتصادية بديلة أكثر ديمومة وأكثر استقراراً، ما يجعل قطاع الفلاحة القطاع الأبرز للتعويض التدريجي لقطاع المحروقات على اعتبار ما تزخر به الجزائر من عقار فلاحي، وما تمتلكه من قدرات بشرية (يد عاملة)، ناهيك عما يتميز به هذا القطاع من استدامة، غير أنه وقبل الحديث عن السياسات المنتهجة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع، وأهم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في مجال الفلاحة، يتعين علينا أولا تحديد وضبط المجال الفلاحي من خلال تحديد المجال المفاهيمي لمصطلح الفلاحة.

- يعتبر نشاط فلاحي حسب المادة 45 من قانون التوجيه الفلاحي (08-16): " كل النشاطات التي تتعلق بالتحكم وباستغلال دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني، التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيرورة هذه الدورة، وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الإنتاج ولاسيما منها تخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتوضيبها وتحويلها وتسويقها، عندما تكون هذه المواد متأتية حصرا من المستثمرة".[1]

- كما يعرف النشاط الفلاحي حسب المادة 03 من القانون (10-03) بأنه: " كل نشاط يستند إلى الاستغلال أو هو امتداد له لاسيما خزن المنتوجات النباتية والحيوانية، وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال".[2]

ومن خلال ما جاء في قوانين الجمهورية الجزائرية، يتضح جليا أن النشاط الاقتصادي الممارس يعتبر فلاحيا فقط إذا ارتبط بـ: **"استغلال"** لنشاط ذو طابع نباتي أو حيواني وما يرتبط به من تخزين وتوضيب وتسويق لهذه المنتجات، غير أن ممارسة الأنشطة سالفة الذكر من تخزين وتوضيب وتسويق للمنتجات الفلاحية دون ارتباطها بعملية الاستغلال فإنه لا يجعل من النشاط الممارس نشاطاً فلاحياً.

وسنحاول من خلال هذا المحور استعراض الإمكانيات الفلاحية للجزائر، وأهم السياسات المنتهجة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع.

أولا-السياسة العامة المنتهجة من طرف الجزائر للنهوض بقطاع الفلاحة:

انتهجت الجزائر ومنذ الاستقلال العديد من السياسات التي ترمي للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر على غرار ميثاق الثورة الزراعية المعلن عنه سنة 1971، وعلى ضوء ما عرفته الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة من دعم للمشاريع التنموية وما قدمته من تسهيلات استثمارية، إعانات مالية، وامتيازات جبائية لمختلف القطاعات التنموية، سنحاول التطرق لأهم ما وجهته الدولة نحو قطاع الفلاحة بغرض تنشيطه والنهوض به.

1-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج بغية إنعاش وتنشيط الاقتصاد الوطني بعد الركود الذي عرفه سنوات التسعينات، وقد كان القطاع الفلاحي ضمن القطاعات التي استهدفها البرنامج، والجدول الموالي يبين قيمة الغلاف المالي الذي خصص لإنعاش قطاع الفلاحة:

الجدول (01): الأغلفة المالية الموجهة لتحقيق الإنعاش الفلاحي 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تمويل قطاع الفلاحة والصيد البحري (الوحدة: مليار دج)	10,60	20,30	22,50	12,00	65,40

المصدر: رابحي بوعبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة "دراسة حالة الجزائر 2001-2014"، مجلة معارف، العدد 19، الجزائر، 2015، ص 290.

الشكل التالي يوضح كيفية تمويل قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2001-2004

شكل رقم 01: تمويل قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2001-2004

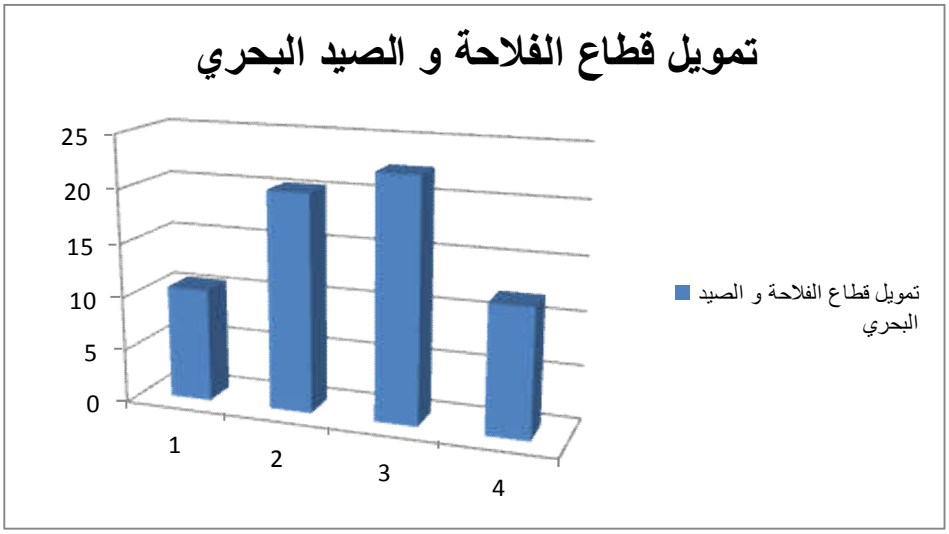

المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم 01

حيث يظهر لنا هذا الشكل وجود تذبذب في تمويل القطاع الفلاحي خلال سنوات الدراسة و الذي وصل إلى ذروته في العام 2003 ثم عرف انخفاضا في العام 2004، حيث هدف برنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الفلاحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نوجز أهمها[3]:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف وحماية المناطق السهبية من التصحر؛
- دعم إنتاج الحبوب والحليب؛
- دعم الصناعة الفلاحية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الفلاحة؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة فيما يخص المواد واسعة الاستهلاك، فضلا عن ترقية الصادرات الفلاحية.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء هذا البرنامج استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد شمل هذا البرنامج العديد الأنشطة الاقتصادية، على غرار القطاع الفلاحي والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ: (312) مليار دينار جزائري، وهذا بغرض تحقيق الأهداف آتية الذكر[4]:

- ترقية المستثمرات الفلاحية والأنشطة الريفية؛
- المحافظة على السهوب، حمايتها والعمل على تنميتها؛
- محاربة التصحر؛
- تشجيع عملية تربية المواشي.

3-برنامج توطيد النمو (2010-2014):

استكمالا لمشروع الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي جاء برنامج توطيد النمو للاستمرار في دعم عملية الاستثمار والعمل على تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد رصدت الدولة الجزائرية مبلغ (1000) مليار دينار جزائري لترقية القطاع الفلاحي، حيث يرمي هذا البرنامج في جانبه الفلاحي إلى تحقيق الأمن الوطني الغذائي المستدام، وهذا من خلال تحقيق ما يلي[5]:

- زيادة الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية لبلوغ نسبة تغطية محلية تقدر بـ: 75% من الاحتياجات؛
- التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (ري، تسميد، ماكينات وآلات)؛
- تنظيم وتطوير شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتحسين الخدمات الفلاحية؛
- تعميم شبكات الري الزراعي لـ: 1.6 مليون هكتار؛ بحلول سنة 2014؛
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي؛
- التنمية المتوازنة والمستدامة للمناطق الريفية.

4-البرنامج الفلاحي للخماسي (2015-2019):

يحتوي هذا البرنامج على أكبر دعم مالي لقطاع الفلاحة مقارنة بالبرامج السابقة، حيث يقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج والموجه لترقية قطاع الفلاحة بـ: (1377) مليار دينار جزائري، وفيما يلي أهم ما يستهدفه هذا البرنامج[6]:

- بلوغ حجم إنتاج يقدر بـ: (67,3) مليون قنطار من الحبوب، إنتاج (157) مليون قنطار من الفواكه والخضار، وتحقيق (10,2) مليون قنطار من التمور، إضافة إلى تغطية (172) ألف هكتار من الغابات؛
- تحقيق إنتاج لحوم يقدر بـ: (6,4) مليون قنطار لحوم حمراء، وما يعادل (5,8) مليون قنطار من اللحوم البيضاء؛
- محاولة إنتاج (4,3) مليار لتر من الحليب؛
- محاولة استحداث (1,5) مليون منصب شغل.

فضلا على ما سلف ذكره حول برامج التنمية الفلاحية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة 2001-2019، والتي مثلت الدعم المالي والرؤية الاقتصادية للجزائر حول هذا القطاع، فقد قدمت الدولة مجموعة من التحفيزات الجبائية الرامية إلى توجيه الاستثمار نحو القطاعات الفلاحية وزيادة فعاليتها، وفتح آفاق استثمارية أكثر إنتاجية في قطاع الفلاحة، وهو ما توضحه المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة[7]:

- تعفى بصورة دائمة من الضريبة على الدخل الإجمالي، الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛
- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية، التي سيتم تحديدها عن طريق التنظيم وذلك ابتداءً، على التوالي، من تاريخ منحها وتاريخ بدأ نشاطها؛
- كما تستفيد من إعفاء دائم، بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي، المداخيل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

من خلال ما سبق ذكره، سواءً بالنسبة للأغلفة المالية الموجهة لقطاع الفلاحة أو من خلال الإعفاءات والتحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين في القطاع، يتضح جليا سعي الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع الفلاحة، إذا فما هي الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر والتي تشكل حجر الأساس للنهوض بقطاع الفلاحة؟ وما هي النتائج المحققة بعد تنفيذ سياسات الدولة الرامية لترقية القطاع الفلاحي؟

2-استعراض قدرات قطاع الفلاحة في الجزائر:

تعد الجزائر من الدول القلائل في العالم التي تمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الفلاحة، الأمر الذي تؤكده الأرقام والاحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية ضمن المشروع العالمي للأمن

الغذائي (2030)، حيث توضح الأرقام المقدمة حجم الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في مجال الفلاحة، خاصة فيما يتعلق بالعقار الفلاحي، والذي يعتبر أساس النهوض بالقطاع الفلاحي في أي دولة.

الجدول (02): مساحة الأراضي الفلاحية المتوفرة في الجزائر، والمساحة المستغلة إلى غاية 2016

الأراضي الفلاحية المستغلة (الوحدة: 1000 هكتار)													
مساحة المحاصيل المستديمة				مساحة المحاصيل الموسمية				مساحة الغابات		مساحة المراعي		المجموع	
1.044,00				4.399,00				4.090,98		32.910,65		42.444,63	
مطرية		مروية		مطرية		مروية		مطرية		مطرية		مطرية	مروية
550,00		494,00		3.648,00		751,00		4.090,98		32.910,65		41.199,63	1.245,00
مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة
242,00	308,00	390,26	103,74	1.406,67	2.241,33	459,61	291,39	2.209,13	1.881,85	3.447,80	29.462,85	7.305,60	33.894,03	849,87	395,13

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الإحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متوفرة على الموقع الالكتروني للمنظمة: www.aoad.org، تاريخ الاطلاع: 2020-03-05.

تعبر معطيات الجدول أعلاه، عن حجم العقارات الفلاحية المتوفرة في الجزائر والتي تعد حجر الأساس لأي دولة تهدف إلى الاستثمار والنهوض بكافة الأنشطة المرتبطة بالقطاع الفلاحي من زراعة، تربية المواشي والدواجن، الصناعة الفلاحية، وغيرها من الأنشطة الفلاحية، حيث أن مجموع الأراضي المهيأة للاستثمار الفلاحي في الجزائر (مستغلة وغير مستغلة) يمثل ما نسبته 19% من إجمالي الأراضي الفلاحية في الوطن العربي بأكمله،[8] رغم هذا، ورغم ما سخرته الدولة الجزائرية من أغلفة مالية للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال عديد البرامج التنموية، وما قدمته وتقدمه من تحفيزات وامتيازات جبائية للمستثمرين الفلاحيين، إلا أن حجم الاستغلال لا يزال ضئيل نسبياً، الأمر الذي تؤكده نسبة استغلال الأراضي الفلاحية والتي تمثل 19% من إجمالي الأراضي الفلاحية التي تتوفر عليها الجزائر.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الأراضي الفلاحية المستغلة تتمثل أساسا في الغابات والأراضي الرعوية وهذا بنسبة 69% من إجمالي الأراضي الفلاحية المستغلة، ما يوحي بقلة الاستثمار في المجال الزراعي (محاصيل مستديمة، محاصيل موسمية).

كل ما سبق يدعو إلى ضرورة استحداث سياسات أكثر نجاعة وأكثر فعالية للتوجه نحو تنشيط القطاع الفلاحي والنهوض به ليشكل القطاع المحوري في الاقتصاد الجزائري، خاصة في مجال الزراعة وتربية المواشي نظرا لحجم الأراضي الفلاحية التي تمتلكها الجزائر (زراعية، رعوية).

الجدول (03): تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2016
البيان	تطور الإنتاج النباتي (الوحدة: **1000** طن)					
القمح والشعير	4 455,00	3 658,00	5 023,00	4 797,00	3 375,00	2 856,00
البقوليات	72,32	78,82	84,29	95,83	94,00	88,00
الخضر	8 640,00	9 596,00	10 420,00	11 866,00	12 297,00	13 480,00
الفواكه	2 705,00	2 983,00	3 867,00	4 231,00	4 205,00	4 692,00
المجموع	**15 872,32**	**16 315,82**	**19 394,29**	**20 989,83**	**19 971,00**	**21 116,00**
	تطور الإنتاج الحيواني (الوحدة: **1000** رأس)					
الأبقار	1 747,00	1 790,00	1 843,00	1 909,00	2 049,00	2 081,00
الأغنام	22 668,00	23 989,00	25 194,00	26 572,00	27 807,00	28 136,00
الماعز	4 287,00	4 411,00	4 595,00	4 910,00	5 129,00	4 935,00
الجمال	313,00	318,00	340,00	344,00	354,00	379,00
الخيول	43,00	44,00	46,00	45,00	42,00	45,00
المجموع	**29 058,00**	**30 552,00**	**32 018,00**	**33 780,00**	**35 381,00**	**35 576,00**

المصدر: العمراوي سليم، انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2001-2019"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، 2019، ص 250، بتصرف.

تهدف الجزائر من خلال النهوض بقطاع الفلاحة أساسا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي، سواءً من الإنتاج النباتي (حبوب، بقوليات، خضر، فواكه، تمور ...إلخ) أو من الإنتاج الحيواني ومشتقاته (لحوم، ألبان)، ولتحقيق هذه الأهداف أنفقت الجزائر مبالغ مالية معتبرة من خلال مختلف البرامج التنموية التي أطلقتها خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، غير أن الإنتاج الفلاحي لا يزال يعرف الكثير من التذبذب وهو ما يتضح جليا من خلال النتائج المذكورة في الجدول رقم (03) لمختلف المنتجات الفلاحية، فضلا على المبالغ التي لا تزال تتحملها الجزائر سنويا لاستيراد مختلف المنتجات الفلاحية (نباتية، حيوانية)، ما يؤكد ضعف الإنتاج الفلاحي في الجزائر، الأمر الذي يتطلب فتح آفاق استثمارية أكبر للنهوض بالقطاع وتنشيطه ليشكل القطاع المحوري والركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري على

اعتبار ما يتميز به هذا القطاع من ديمومة واستقرار، وما يستهدفه من تنمية مستدامة، تحقيق الأمن الغذائي، فضلا على ما يوفره من مناصب شغل تساهم في التقليص من أزمة البطالة في الجزائر.

المحور الثاني: مقاربة نظرية لمفهومي التنمية المستدامة والبطالة وعلاقتهما بالقطاع الفلاحي

تقوم السياسة اقتصادية لأي دولة من مفهوم التنمية المستدامة كأحد أهم المتغيرات التي تحقق التوازن بين مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية داخل المجتمع، وكذا مفهوم البطالة كأحد أكبر المشاكل التي تعترض أغلب دول العالم ما يجعل هذه الأخيرة تضع ضمن أولوياتها تفعيل العديد من السياسات الاقتصادية والتشغيلية للتقليص من حدة الظاهرة لما لها من أثار سلبية خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يلي تحليل نظري للمفهومين:

أولا: التنمية الفلاحية المستدامة:

لم تعد التنمية الاقتصادية متغير مستقل بذاته، بل أضحت متغيرا يرتبط بعديد الجوانب الاجتماعية، البشرية والبيئية، فحتى التنمية الفلاحية اتسعت لتشمل الجانبين البيئي والاجتماعي، وفيما يلي التعرض لمختلف الجوانب المرتبطة بالتنمية الفلاحية المستدامة وتحليل مدى توافق قطاع الفلاحة مع مختلف أبعادها وجوانبها.

1. تعريف التنمية الفلاحية المستدامة:

تعرف التنمية الفلاحية المستدامة بأنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وتوجيه التغيرات المؤسسية والتقنية نحو تلبية المتطلبات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية، فمثل هذه الاستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة الموارد الأرضية والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية وعدم تدهور البيئة، كما يجب أن تكون ملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا"[9] فالتنمية الفلاحية المستدامة حسب هذا التعريف تقوم على العدالة في توزيع الموارد الفلاحية بين الأجيال المتعاقبة وفق استراتيجية تساهم تحقيق الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

وتعرف التنمية الفلاحية المستدامة بأنها: "التوازن بين استهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها، وهي تعتمد على عناصر أساسية هي المجتمع والبيئة والاقتصاد مع أخذ الآثار البيئية لأي نشاط بشري يضر بصحة الإنسان وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار"[10]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية الفلاحية المستدامة هي: "ذلك النوع من التنمية الهادفة إلى ضمان حق الأجيال القادمة بالاعتماد الموارد المستدامة من أراضي ومياه وموروثات نباتية وحيوانية التي تحافظ على توزان البيئة وعدم تدهورها.

2. دور القطاع الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة:

تقوم التنمية الفلاحية المستدامة على إطار تفاعلي يتسم بالترشيد للموارد والكفاءة في استغلال الفرص والمحافظة عليها من خلال الاندماج والترابط الوثيق بين عناصر أساسية تتمثل في مختلف أبعاد التنمية المستدامة:

أ-تحقيق البعد الاقتصادي للقطاع الفلاحي:

تؤثر الفلاحة على مختلف القطاعات الإنتاجية مثل [11]: خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، و تقليص فاتورة الاستيراد بتحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير الحد الادنى من الاحتياجات الغذائية، ودعم التنمية الصناعية التي تقوم على تحويل المواد الفلاحية كصناعة الطماطم المصبرة وغيرها، مما يؤدي إلى انعاش التجارة الخارجية وتمويل التنمية.

ب-تحقيق البعد الاجتماعي للقطاع الفلاحي:

تهدف التنمية الفلاحية الاجتماعية إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي مما يوفر تحسين الظروف المعيشية من خلال زيادة الدخل للفرد والمجتمع، كل ذلك يساهم في تقليص معدلات الفقر مع تحقيق التوازن بين الريف والمدن، فزيادة النمو الاقتصادي ب: 1% يقابل زيادة العمالة الفقيرة بحوالي 30%.

ج-البعد البيئي:

يساهم القطاع الفلاحية وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية كالحد من التلوث بزيادة الغطاء النباتي و المساحات الخضراء و الحد من التصحر بزيادة التشجير مما يساهم في مكافحة الاحتباس الحراري، و التقليل من التأثيرات السلبية للتصحر و الاحتباس الحراري.[12]

وتأسيسا على ما سبق، ومن خلال ما تستهدفه التنمية المستدامة من حماية للبعد البيئي والاجتماعي (البشري) في ظل ممارسة الأنشطة الاقتصادية، نجد أن قطاع الفلاحة أحد أكثر القطاعات تماشيا مع ما تستهدفه التنمية المستدامة، فإذا كانت أغلب السياسات المنتهجة في القطاعات الاقتصادية الأخرى (صناعة، سياحة ...) تسعى جاهدة للتقليل من آثارها السلبية تجاه البيئة، الإنسان، والمجتمع

كتوجه لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فإن قطاع الفلاحة لا يقتصر على هذا وحسب، بل يعد النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يساهم في تحقيق القيمة الاقتصادية والمساهمة في تنمية ودعم القدرات البيئية والاجتماعية بنفس الوقت.

ثانيا: رؤية نظرية حول مفهوم البطالة:

رغم أن البطالة تعد من المفاهيم التقليدية، والتي وردت في الأدبيات الاقتصادية قبل النظرية الكلاسيكية، إلا أن الأدبيات الحديثة لا تخلو منها باعتبارها أحد أكبر المشاكل التي تواجهها أغلب دول العالم على اعتبار أنها تتجدد باستمرار نتيجة ارتباطها بعديد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (النمو الديموغرافي، درجة النشاط والركود الاقتصادي، التأهيل المهني...).

1-تعريف البطالة:

وردت العديد من التعاريف حول مفهوم البطالة سواء من طرف الباحثين أو الهيئات التي تعنى بالشغل كحق أساسي لكافة الأفراد عبر العالم، وفي الآتي نوجز أهمها:

-تعرف البطالة بشكل عام على أنها: "توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده"،[13] وعلى هذا فإن التوقف الطوعي للفرد عن العمل دون مبررات موضوعية يسقط عنه صفة العاطل أو البطَّال.

-كما تعرف البطالة من طرف منظمة العمل الدولية بأنها: "العاطل عن العمل أو البطَّال هو كل إنسان قادر على العمل، راغب فيه، يبحث عنه، يقبله عن مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"،[14] ويعد هذا التعريف أحد أدق ما قُدم لتوضيح مفهوم البطالة، فالعاطل عن العمل هو فقط من تتوفر فيه الشروط سالفة الذكر من مقدرة على العمل، ورغبة فيه، وبحث عنه، وقبوله عند مستوى الأجر السائد في البلد أو المنطقة التي يقطن فيها الفرد، مع كل هذا دون جدوى الحصول على عمل، وهنا يمكن القول أن عدم توفر أي شرط من هذه الشروط يسقط صفة البطالة عن الفرد ويخرجه من قوى العمل المحتسبة في البلد أو المنطقة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن البطالة هي: "ظاهرة اجتماعية واقتصادية سلبية نابجة عن الاختلال في قوى سوق العمل (عرض العمل، طلب العمل)، حيث تلازم صفة البطالة كل فرد توفرت فيه شروط العمل التي أقرتها منظمة العمل الدولية من قدرة، رغبة، بحث، قبول بمستوى الأجر السائد، دون الحصول على فرصة العمل".

وتعتبر البطالة أحد أسوأ وأكبر المشاكل التي تواجهها الدول نظرا لآثارها السلبية اجتماعيا واقتصاديا، ففضلا عما تولده من آفات ومشاكل اجتماعية، فقد أضحى ينظر لها من المنظور الاقتصادي الحديث على أنها معطل للمحرك الأساسي للاقتصاد في أي دولة وهو المورد البشري، ناهيك عما تساهم به من استنزاف للخزينة العمومية للدولة من خلال ما تتحمله الدولة من نفقات موجهة لفئة البطالين كل سنة، ما يجعل الدول أمام ضرورة وضع سياسات تشغيل ناجعة للاستفادة من الموارد البشرية والتقليص من أزمة البطالة.

2-أنواع البطالة:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة في المجتمع، وبناءً على هذه الأسباب تم تحديد أنواع البطالة، والتي تتمثل أساسا في:

- **البطالة الظاهرة:** أكثر أشكال البطالة وضوحاً، وتعني وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل دون وجود وظائف ومناصب شغل شاغرة، ويعبر عنها اقتصاديا بوجود اختلال في سوق العمل نتج عنه فائض في عرض العمل مقارنة بالطلب عليه،[15] وهذا النوع من البطالة هو ما يتطلب من الدولة وضع سياسات تشغيل بغرض احتواء الفائض المعروض من العمل.
- **البطالة الهيكلية:** يظهر هذا النوع من البطالة بسبب التغيرات الهيكلية التي تطرأ على الاقتصاد الناتجة عن التطور التكنولوجي، ما يجعل المؤسسات تطلب يد عاملة مؤهلة للعمل في ظل التغيرات الهيكلية الحديثة،[16] وهنا يقع على عاتق كل من الفرد، المؤسسات، والدولة مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والعمل على تحديث مهارات العاملين باستمرار من خلال تحيين المناهج التعليمية وإقامة الدورات التدريبية للعاملين إلى غير ذلك.
- **البطالة الاحتكاكية:** يحدث هذا النوع من البطالة بسبب الحراك المهني فالفترة بين ترك الشخص للعمل إلى حين حصوله على منصب عمل آخر يطلق عليها البطالة الاحتكاكية،[17] وتعد حركة طبيعية لقوى العمل لا يُلمس أثرها بشدة في الاقتصاد والمجتمع.
- **البطالة الموسمية:** يحدث هذا النوع من البطالة بسبب الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الموسمي (سياحة، زراعة، صناعة موسمية)،[18] حيث تظهر البطالة الموسمية خلال مواسم معينة من السنة، وكلما كان هناك تنوع موسمي للأنشطة في المجتمع كلما قلَّ هذا النوع من البطالة.

– **البطالة المقنعة:** تظهر البطالة المقنعة عندما يكون عدد العاملين أكبر من احتياجات العمل،[19] ويعد هذا النوع من البطالة نوع حديث ظهر مؤخرا بسبب لجوء الدول في بعض الأحيان إلى تشغيل أعداد أكثر في مناصب عمل أقل لأسباب اجتماعية، فمن المنظور الاجتماعي فإن هذا النوع لا يعتبر بطالة، أما من المنظور الاقتصادي فأطلق عليه مصطلح البطالة المقنعة على اعتبار أن هذا النوع من العمل وفي أغلب الأحيان لا يولد القيمة المضافة للاقتصاد، ناهيك عما تتحمله خزينة الدولة سنويا من تكاليف جراء هذه السياسة التشغيلية.

3–سياسة التشغيل:

يقودنا الحديث عن البطالة عادة إلى الحديث عن سياسة التشغيل كمجموعة من الحلول والآليات التي تستخدمها الدول للحد من تفشي ظاهرة البطالة، حيث تتولى الدول عموما مسؤولية التخفيض من نسب البطالة سواءً بطريقة مباشرة من خلال التوظيف أو بطريقة غير مباشرة من خلال دعم قطاعات اقتصادية إضافية، وتعد الطريقة الثانية الطريقة الأنجع من المنظور الاقتصادي لما لها من أثر على تحقيق القيمة الاقتصادية المضافة.

وتعرف سياسة التشغيل بأنها: "الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة".[20]

4–البطالة والتشغيل في الجزائر:

تعد البطالة من المشاكل التي تواجهها الجزائر، فرغم ما تقوم به الدولة من سياسات تشغيلية للتقليص من حجم البطالة، غير أن الأرقام لا تزال تشير إلى معدلات مرتفعة من البطالة، حيث قدم الديوان الوطني للإحصاء مجموعة من الاحصائيات حول معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011–2015، والجدول الموالي يلخص ذلك:

الجدول (04): معدل البطالة في الجزائر، ومعدل تشغيل القطاع الفلاحي 2011–2015

السنوات	2.011	2.012	2.013	2.014	2.015
%معدل البطالة الإجمالي	10,00	11,00	9,80	10,60	9,90
معدل تشغيل القطاع الفلاحي %	11,70	9,00	غير متوفر	8,80	8,70

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، متوفرة على الموقع الالكتروني: www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 09-03-2020.

يندرج ضمن معدلات البطالة المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، كل الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل، والقادرين عليه، والراغبين فيه، والباحثين عنه، دون جدوى الحصول على عمل، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 60% من القوة العاطلة عن العمل تتمثل في أشخاص يبحثون عن العمل منذ أكثر من سنة كاملة دون جدوى، ما يدل على أن البطالة الظاهرة والتي تعد من أخطر أنواع البطالة الناتجة عن اختلال بين قوى سوق العمل (عرض، طلب) هي أكثر أنواع البطالة انتشارا في الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في كل 100 عامل يوجد 18 شخص (18%) يعملون في القطاع العام ضمن عقود ما قبل التشغيل لبرنامج الوكالة الوطنية للتشغيل لمدة تزيد عن 03 سنوات،[21] حيث يعد برنامج الوكالة الوطنية للتشغيل برنامج اجتماعي أكثر منه اقتصادي الأمر الذي يقودنا للحديث عن البطالة المقنعة التي تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة نسب العمالة والتشغيل لأسباب اجتماعية دون لمس زيادة في القيمة الاقتصادية المضافة، ما يجعل نسب البطالة في الجزائر من المنظور الاقتصادي أكبر من النسب المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، ما يتطلب من الدولة توجيه قوة العمل نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة قصد خلق القيمة بدل الاعتماد على برامج التشغيل الاجتماعية.

أما عن نسب التشغيل في القطاع الفلاحي المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، فيعد القطاع الفلاحي الأقل تشغيلا من بين القطاعات الأربعة التي شملتها الدراسة (الخدمات، الأشغال العمومية والبناء، الصناعة، الفلاحة)، ما يتطلب من الدولة استحداث سياسات اقتصادية أكثر نجاعة للنهوض بالقطاع الفلاحي ليشكل المصدر الأساسي للقيمة الاقتصادية المضافة في الجزائر، والمساهم الأكبر في التقليل من أزمة البطالة، ومنه الموائمة بين كل أبعاد التنمية المستدامة (اقتصاديا، بيئيا، اجتماعيا).

المحور الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع الفلاحة لولاية برج بوعريريج، وأثر النهوض به على تحقيق التنمية المستدامة والتقليص من أزمة البطالة

يرتبط النشاط الاقتصادي لولاية برج بوعريريج عادة بالأنشطة الصناعية والتجارية على اعتبار ما تتوفر عليه الولاية من مصانع وشركات، وما تعرفه من حركة تجارية، وفي خضم هذا، جاءت هذه الورقة البحثية لتسدل الستار عن قطاع آخر هو قطاع الفلاحة من خلال استعراض الإمكانيات المتوفرة في الولاية للنهوض بقطاع الفلاحة، وأهم النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في هذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بخلق القيمة الاقتصادية، تحقيق التنمية المستدامة، والتقليص من نسب البطالة.

الجدول (05): مساحة الأراضي الفلاحية ولاية برج بوعريريج:

(الوحدة: 1000 هكتار)						
مساحة الأراضي الفلاحية في ولاية برج بوعريريج	مساحة الأراضي الفلاحية المملوكة لمديرية الفلاحة	مساحة الأراضي الفلاحية المملوكة للخواص	مساحة الأراضي المستغلة سنويا	مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب سنويا	الأراضي المستغلة في أنشطة فلاحية أخرى	الأراضي غير المستغلة
392,25	245,75	146,50	110,13	78,27	31,87	282,12

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الفلاحة لولاية برج بوعريريج.

ولشرح هذا الجدول قمنا بإعداد الشكل التالي:

شكل رقم 02: مساحة الأراضي الفلاحية لولاية برج بوعريريج

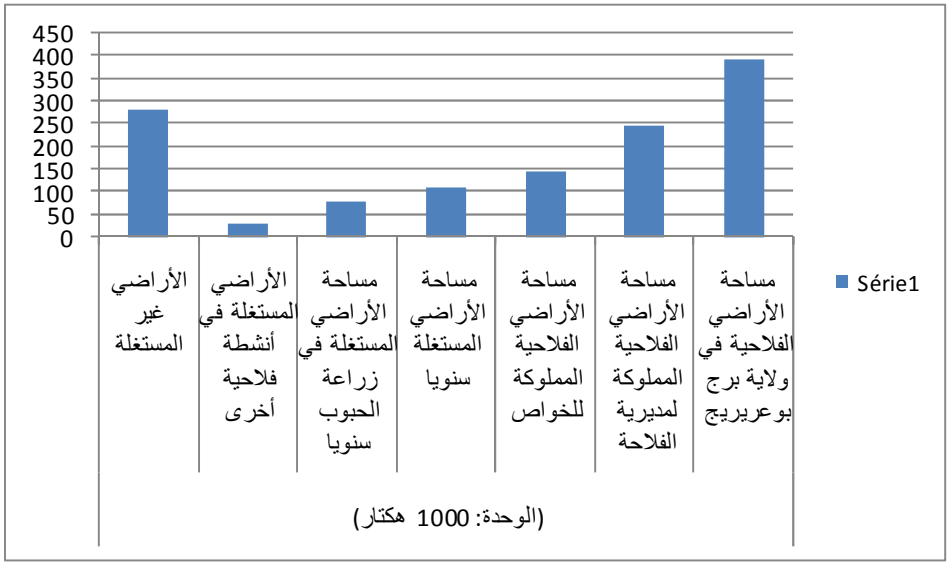

المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم 05

يتضح من خلال ما قدمته مديرية الفلاحة لولاية برج بوعريريج من معلومات، والموضحة في الجدول أعلاه حجم العقار الفلاحي غير المستغل، حيث أن نسبة الأراضي المستغلة سنويا لا تتجاوز 28% من المساحة الاجمالية، في حين تبقى 72% من الأراضي الفلاحية سنويا بدون استغلال، وللوقوف على أهم

المشاكل التي تحول دون الاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي في ولاية برج بوعريريج، وأهم الإجراءات الممكن اتباعها للنهوض بالقطاع الفلاحي في الولاية تم إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة العقار الفلاحي لمديرية الفلاحة لولاية برج بوعريريج حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة التي يتمحور حولها موضوع الورقة البحثية:

- ما هو تفسير 72% من الأراضي الفلاحية غير المستغلة سنويا في ولاية برج بوعريريج؟ وما هي أهم المشاكل التي تشكل عائقا أمام النهوض بقطاع الفلاحة في الولاية؟
- ما هو حجم اليد العاملة المشتغلة في قطاع الفلاحة في ولاية برج بوعريريج؟ وما هي آثار النهوض بالقطاع على معدلات البطالة في الولاية؟

وفيما يلي أهم ما تقدم به رئيس مصلحة العقار الفلاحي لمديرية الفلاحة لولاية برج بوعريريج من إجابات حول الأسئلة المقدمة له:

بالنسبة إلى الأراضي الفلاحية غير المستغلة، والمشاكل التي تواجهها الفلاحة؛ فإن مشكلة استغلال الأراضي الفلاحية لا تعد مشكلة تواجهها ولاية برج بوعريريج وحسب، بل تعد مشكلة تواجهها كل ولايات الوطن بنسب متفاوتة، فحسب احصائيات سنة 2019، فإنه لا توجد أي ولاية في الجزائر تجاوزت نسبة استغلال 40% من إجمالي العقار الفلاحي المتوفر لديها، كما أن مشكل الاستغلال لا يرتبط بالأراضي الفلاحية الموضوعة تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وإنما يمتد للأراضي المملوكة للخواص، والتي تتجاوز نسبة عدم الاستغلال فيها سنويا 60% من إجمالي الأراضي الفلاحية في ولاية برج بوعريريج، وقد أرجع رئيس مصلحة العقار الفلاحي بولاية برج بوعريريج أسباب نقص التوجه نحو الاستثمار الفلاحي إلى:

-في ظل خيارات الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين، فإن أغلب المستثمرين في الجزائر ككل، وليس في ولاية برج بوعريريج فقط، يفضلون الاستثمار في القطاعات الصناعية، الخدمية، التجارية، وغيرها من القطاعات الاقتصادية على حساب القطاع الفلاحي؛

-نقص الفكر المقاولاتي في مجال الفلاحة، الأمر الذي تؤكده الاحصائيات المقدمة سنويا من طرف مركز تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وخلال الخمس (05) سنوات الأخيرة فإن نسبة 1.70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة في ولاية برج بوعريريج هي مؤسسات ناشطة في مجال الفلاحة؛

-الاستمرار في طرق الاستثمار التقليدي في مجال الفلاحة بعيدا عن الأساليب الحديثة، وبعيدا على التكنولوجيات الحديثة في مجال الفلاحة، انعكس سلبا على حجم الأراضي المستغلة سنويا، وانعكس سلبا أيضا على حجم الإنتاج الفلاحي؛

-تواجه الجزائر مشكلة النزوح الريفي، وهو ما يؤثر بشدة على الإنتاج الفلاحي عبر كافة الولايات بما فيها ولاية برج بوعريريج، على اعتبار أن أغلب الاستثمار الفلاحي في الجزائر هو استثمار عائلي.

أما بخصوص اليد العاملة المشتغلة في قطاع الفلاحة في ولاية برج بوعريريج، فالقطاع وحسب إحصائيات 2019، يشتغل به 4376 شخص منهم 472 شخص يمتلكون بطاقة فلاح، و1038 شخص يعملون ضمن الأنشطة الفلاحية المرتبطة بتربية المواشي والدواجن، في حين يشتغل 2866 شخص ضمن الصناعة الفلاحية وذلك من خلال 23 مصنع ينشط ضمن هذا النشاط، حيث يختص 19 مصنع منها في صناعة مشتقات الحبوب والعجائن، أما 04 مصانع فتنشط في مجال صناعة وتوضيب الأعلاف الحيوانية.

وتعد نسبة العمالة المشغلة في هذا القطاع في ولاية برج بوعريريج ضئيلة جدا مقارنة مع قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات ومؤسسات البناء والأشغال العمومية، ففي حالة التوجه نحو الاستثمار الفلاحي في ولاية برج بوعريريج فإن القطاع لا يزال قادرا على استيعاب أضعاف اليد العاملة المشغلة حاليا ما يساهم في التقليص بشكل كبير من أزمة البطالة، فالبرنامج الفلاحي للخماسي الأخير 2015-2019 كان يهدف إلى بلوغ 25000 عامل في قطاع الفلاحة في ولاية برج بوعريريج، غير أن النتائج كانت بعيدة جدا عن الأهداف وذلك لعدة أسباب أهمها انهيار أسعار البترول خلال هذا الخماسي الأمر الذي انعكس سلبا على الأغلفة المالية الموجهة لعديد القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي.

من خلال ما سبق، فإن القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال يعاني من الكثير من المشاكل، ولا يزال يتطلب الكثير من الجهود لتنشيطه والنهوض به ليشكل القطاع الأساسي والمحوري في الاقتصاد الجزائري، والمساهم الأول في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها والتقليص من نسب البطالة، الأمر الذي يتطلب من الدولة ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في النهوض بقطاع الفلاحة خاصة وأن الجزائر تزخر بكافة المقومات الفلاحية للنهوض بالقطاع من عقار ومناخ ويد عاملة، إضافة إلى ضرورة استحداث سياسات أكثر فعالية لتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب نحو الاستثمار الفلاحي خاصة في

ظل إلغاء قاعدة الاستثمار 49/51 في أغلب القطاعات الاقتصادية وتركيزها فقط على إنتاج السلع والخدمات ذات الطابع الاستراتيجي (المحددة حسب التنظيم)، وهذا حسب ما جاء في المادة 109 من قانون المالية لسنة 2020،[22] فضلا على ضرورة تهيئة الأرياف بغية التقليص من ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، والعمل على تشجيع المستثمرات الفلاحية العائلية، وهو الأمر الذي تشجعه أغلب الدول الرائدة في مجال الفلاحة، فالزراعة الأسرية تشكل 88% من عدد المزارع عبر العالم، كما توفر 80% من غذاء الأرض.[23]

الخاتمة:

في خضم ما تعرفه أسعار النفط من تدهور منذ أكثر من أربع سنوات، وفي ظل ما تمتلكه الجزائر من قدرات فلاحية، وتحقيقا لمبدأ العدالة في استغلال الثروات بين الأجيال، فقد أضحى لزاما على الدولة الجزائرية مجابهة كافة المشاكل والمعوقات التي تحول دون تفعيل القطاع الفلاحي في الجزائر والنهوض به ليشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل ما وقفنا عليه من خلال هذه الدراسة من إمكانيات طبيعية تزخر بها الجزائر، والتي لا تتوفر في الكثير من دول العالم.

نتائج اختبار الفرضيات:

- ❖ توصنا إلى أن تنشيط القطاع الفلاحي من شأنه أن يحقق الأمن الغذائي للمجتمع والرفع من نسبة العمالة مما يحقق أبعاد التنمية المستدامة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- ❖ يقوم القطاع الفلاحي بزيادة العمالة وتحقيق الدخل للفرد والمجتمع مما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- ❖ رغم احتواء الولاية على مساحة فلاحية معتبرة إلا انها تبقى غير مستغلة مما يؤثر سلبا على تقليص حجم البطالة واستدامة القطاع الفلاحي نظرا لنقص التحفيزات من طرف الدولة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج، نوجز أهمها:

- ❖ يعد توجه المستثمرين نحو الاستثمار الفلاحي ضئيل جدا في الجزائر مقارنة مع ما تمتلكه هذه الأخيرة من مقومات (أرض، عمالة، مناخ)، حيث أن أغلب الاستثمارات في هذا القطاع تعد استثمارات عائلية وحسب؛
- ❖ تعد الطرق التقليدية للاستثمار الفلاحي أحد أكبر الأسباب المساهمة في انخفاض إنتاجية هذا القطاع في الجزائر، ما يستوجب ضرورة التوجه نحو الأساليب الحديثة للاستثمار في هذا القطاع؛

- ❖ يعد قطاع الفلاحة أحد أهم القطاعات التي تتماشى مع ما تستهدفه التنمية المستدامة من حماية للإنسان، البيئة، والاقتصاد؛
- ❖ الاستثمار في قطاع الفلاحة وتنشيطه سيساهم في امتصاص نسبة معتبرة من البطالة في الجزائر.

التوصيات والاقتراحات: من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن التوصية بما يلي:

- ❖ ضرورة استحداث سياسات أكثر فعالية بغرض توجيه المستثمرين نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ❖ ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في النهوض بقطاع الفلاحة؛
- ❖ العمل على مواجهة ظاهرة النزوح الريفي وتشجيع المستثمرات الفلاحية العائلية؛
- ❖ الاستثمار في القوى العاطلة عن العمل وتوجيهها نحو العمل والاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ❖ التحفيز على إقامة الشراكات في المجال الفلاحي بين المستثمرين الجزائريين والمستثمرين الأجانب، خاصة في ظل إلغاء قاعدة الاستثمار 49/51، واقتصارها على النشاطات الاقتصادية الاستراتيجية والمحددة حسب التنظيم.

الإحالات والمراجع:

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46 لسنة 2008، القانون 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، المادة 45، ص،ص 10،11.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 76 لسنة 2010، القانون 10-03 المتضمن شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، المادة 03، ص 03.

3 العمراوي سليم، انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2001-2019"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، 2019، ص 250.

[4] World Bank, a public expenditure review, report 36270, 2007, p 2.

5 العمراوي سليم، مرجع سابق، ص،ص 252،253.

6 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تقرير السياسة الحكومية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2015، ص 04.

7 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية لسنة 2020، المادة 36، ص،ص 13،14.

8 الموقع الالكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: www.aoad.org، تاريخ الاطلاع 2020-05-03

9 محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص50

10 محمد سمير أبو سليمان وآخرون، البيئة والتنمية الزراعية المستديمة، مركز البحوث الزراعية، مصر، 2007، ص12 .

11 أبو السعود محمد فوزي، نعمة الله أحمد رمضان و عايد عفاف عبد العزيز"الموارد واقتصاداتها"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع مصر، ص 62.

12 القريشي محمد صالح تركي،"علم اقتصاد التنمية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 288.

13 طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائصها، اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 10.

14 نفس المرجع ص 12.

[15] عجاس سهام، واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة، –دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل–، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 06، الجزائر، ص 231.

[16] C. Gonzalez, et all, Une Modélisation du lien entre croissance et emploi, note de conjecture, INSEE, France, 2001, p 21.

17 خالد محمد الزواوي، البطالة في المجتمع العربي: المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 19.

18 عجاس سهام، مرجع سابق، ص 232.

19 نفس المرجع، ص 232.

20 رابحي بوعبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة "دراسة حالة الجزائر 2001–2014"، مجلة معارف، العدد 19، الجزائر، 2015، ص 288.

21 الموقع الالكتروني للوكالة الوطني للتشغيل: www.anem.dz، تاريخ الاطلاع: 09-03-2020.

22 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 81، المؤرخ في 30-12-2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، المادة 109، ص 39.

23 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحويل الغذاء والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، طبع تحت وصاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، القاهرة، مصر، 2019، ص 15.

دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر –دراسة قياسية الفترة –2018–2000

زكريا جرفي، جامعة بسكرة، (الجزائر)، zakodjorfi@gmail.com
آمنة سفيان، جامعة سطيف 01، (الجزائر)، amina.sefianel@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

ان انتهاج الجزائر لسياسة فلاحية ترتكز على الدعم والتمويل كان بهدف تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، حيث أكدت الدراسة على المساهمة الفعالة للقطاع الفلاحي في تلبية حاجيات السكان ودعم اليد العاملة في القطاع من أجل التخفيف من البطالة ولو بشكل بسيط.

إذ تعتبر المخصصات المالية التي منحتها الدولة في إطار الإصلاحات الفلاحية التي تبنتها منذ سنة2000 عن طريق الصناديق التي أنشأتها لتمويل تنفيذ إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية،أحد أهم الآليات للتغلب على النقائص المسجلة خلال هذه المرحلة،والمساهمة في التقليص من حجم البطالة ولو بشكل بسيط، وهو ما سنحاول تحديده من خلال دراسة أثر دعم القطاع الفلاحي على البطالة خلال الفترة 2000-2018.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الفلاحية، الدعم الفلاحي، البطالة، نموذج قياسي، الجزائر

Abstract:

Algeria's adoption of a agricultural policy based on support and financing was aimed at achieving agricultural and rural development, as the study emphasized the effective contribution of the agricultural sector in meeting the needs of the population and supporting the labor force in the sector in order to reduce unemployment, even in a simple way.

As the financial allocations granted by the state in the framework of the agricultural reforms that it adopted since the year 2000 through the funds it established to finance the implementation of the agricultural and rural development strategy, is one of the most important mechanisms to overcome the shortcomings recorded during this stage, and contribute to reducing the size of unemployment, even in a simple way, which is What we will try to determine by examining the impact of the agricultural sector support on unemployment during the period 2000-2018.

Key words: Agricultural reforms, agricultural subsidies, unemployment, a econometric model, Algeria.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي الجزائري أحد أهم القطاعات في عملية التنمية الإقتصادية في بلادنا، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، لذا هدفت السياسات الفلاحية المنتهجة، انطلاقا من التسيير الذاتي والثورة الزراعية إلى غاية سياسة التجديد الفلاحي والريفي مرورا بمخطط التنمية الفلاحية والريفية، إلى دفع عجلة التنمية الفلاحية والريفية خاصة بالأقاليم الريفية، والتي تجعل القطاع الفلاحي صمام أمان من خلال التأثير على الناتج الداخلي الخام والرفع من الإنتاج والإنتاجية النباتية والحيوانية التي تسمح بتقليص فاتورة استيراد الغذاء وتحقيق إكتفاء ذاتي، والمساهمة في خلق مناصب شغل والتقليص من البطالة الريفية.

وكنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب الارتفاع الذي سجله سعر النفط المتواصل مع بداية القرن الواحد والعشرون، قامت الدولة بدعم القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تنمية القطاع وتحفيز العمالة الفلاحية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص وخريجي الجامعات على استزراع الأراضي الجديدة، وذلك من خلال سياسة مالية توسعية منذ سنة 2001، ممثلة في عدة برامج تنموية وقد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة التي مست كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والهدف من هذا هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي والتشجيع على العمل الريفي، لذا سنحاول الاجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- **هل ساهمت الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر؟**

ولغرض الإحاطة بجميع جوانب البحث فقد تناولنا ذلك في المحاور التالية:

- **المحور الأول: أهم الإصلاحات الفلاحية في الجزائر؛**
- **المحور الثاني: قياس أثر دعم القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر للفترة 2000–2018.**

المحور الأول: أهم الاصلاحات الفلاحية في الجزائر

لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بمراحل وإصلاحات مختلفة، من الجدير التطرق إلى أهمها، حتى يتسنى لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بمراحل وإصلاحات مختلفة، من الجدير التطرق إلى أهمها، حتى يتسنى لنا معرفة واقع الفلاحة الجزائرية ماضيا وحاضرا، وإمكانية النهوض بهذا القطاع الحساس، وذلك من خلال التكفل بمشاكله وتذليل العقبات، بالقيام بجملة من الإجراءات والبرامج تحت مسمى **السياسة الفلاحية** التي تمثل مجموع البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن[1]، وتتنوع السياسة الفلاحية بتنوع القوانين والتدابير المنظمة، إذ تتمثل أهم البرامج الفلاحية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال ما يلي:

1.1 برنامج التسيير الذاتي (1963-1971)

إن الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 كان وضعا صعبا بعدما دمر الاستعمار هياكل الاقتصاد في البلاد، حيث ترك المعمرين المزارع والأراضي التي كانوا يشتغلون بها ثم هاجروا إلى فرنسا، في تلك الظروف اتخذت الحكومة أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "**دون مالك**" وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي، وتوجت هذه العملية في أول أكتوبر من سنة 1963 بإصدار المرسوم رقم 63-388 والمتعلق بإقامة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر، حيث هدف هذا البرنامج إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف الفلاحين[2].

وتم إنشاء هذا النظام المسير ذاتيا حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار وذلك عندما شرع الفلاحون والعمال بتشغيل الوحدات الزراعية التي تركها الأوروبيون صيف 1962، ومن أهم خصائص نظام التسيير الذاتي هو انه ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من اجل الحماية واستقلال الأملاك الشاغرة، لكن تم تدعيمه أكثر بصدور الأمر رقم **68-653** بتاريخ 30-12-1968 الخاص بتشكيل هيئات التسيير كالجمعية العامة التي تضم كل عمال المزارع[3].

ومن ناحية التمويل الفلاحي أثناء هذه المرحلة تميز بتشابك أجهزة وهياكل التمويل، فخلال الفترة الممتدة من 62-66 أسندت مهمة تمويل القطاع للخزينة العمومية بمساعدة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية (CCSAP)، وفي سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح

الزراعي (ONRA) الذي أسندت له مهمة تحقيق برنامج الإصلاح الزراعي وتمويل القطاع المسير ذاتيا، وبعد إنشاء البنك المركزي أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بدلا من الخزينة، وفي سنة 1966 اسندت له صلاحية التدخل المباشر في منح القروض السنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط على أن يتولىالديوان الوطني للإصلاح الفلاحي هذه القروض، وكانت هذه الأخيرة تأخذ شكل إعانات، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المنوطة به لعدم وضوح أسلوبه[4]، وفي نهاية 1968 تم إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي وتكليف البنك الوطني الجزائري بالحلول محله في مهمة تقدير القروض للقطاع الفلاحي[5].

2.1 الثورة الزراعية (1971–1979)

لقد كان هناك سلبيات في الفترة السابقة حيث تميزت بارتفاع سكان الأرياف وانتشار البطالة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما دفع بالسكان إلى النزوح تجاه المدن، وأمام هذا الوضع تم إطلاق مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها**" وأطلق عليها الثورة بدلا من الإصلاح، لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرد تطويرها[6]، ويعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي وظهر هذا النظام نتيجة عدة أسباب من بينها التوزيع غير المتساوي للأرض، والظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي، وكان يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، من خلال ضم أراضي العرش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية وتحديد الملكية الزراعية الخاصة وتأميم ممتلكات المتغيبين، كما يهدف لتحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج، وأولى أهمية بالغة إلى الأرض، إلا أن هذا العنصر وحده لا يكفي بمجرد عملية تأميم وإعادة التوزيع، بل يهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف، وهو تشريع ينظم ملكية الأرض وطرق ووسائل استغلالها والحصول على إراداتها.

ومنه تم سن العديد من القوانين ضمن مخطط الثورة الزراعية واصلاح سنة 1975، والتي من بينها قانون التعاون الفلاحي الذي نص على تحديد 10 أنواع من التعاونيات الفلاحية (كالتعاونية الزراعية للاستغلال المشترك) وقانون الرعي[7]وفق الأمر رقم **75–74** المؤرخ في 17-06-1975 الذي ينص على تنظم ملكية تربية الماشية وحيازة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لإعادة تنظيم مناطق السهوب، ولقد عرفت سياسة التمويل والقرض الفلاحي في هذه المرحلة عدة اصلاحات وفي جميع الميادين كانت الطرق والاجراءات التنفيذية تختلف حسب نوع التمويل تمويل الاستغلال، وتمويل الاستثمار وحسب القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص، إذ انه وبعد إصلاح 1975 تم إدخال مبادئ وإجراءات جديدة في طرق التمويل وهي إدخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع ومسؤولي البنك، مع ضمان

استقلالية التسيير ومنح المسؤولية الكاملة للمزارع، تدخل لجنة الدائرة للفصل في التباين بين تقديرات المزرعة وتقديرات البنك، انتقال نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة من 500 دج لكل مزرعة إلى 2.000 حتى 10.000 دج حسب مبلغ القرض الممنوح للمزرعة.

إلا أن العوائق التي واجهت هذا الإصلاح كانعدام الخبرة بالإجراءات المصرفية لدى التعاونيات للثورة الزراعية وتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخلها، وتوجيه قروض الاستغلال لدفع أجور العمال أدى ذلك إلى القيام بإصلاح ثان في 1978 والمتضمن إعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي الاشتراكي[8]، وجهت لهذه السياسة انتقادات هو أن لها نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة، كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها، وهيمنة الطبقة البرجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية،في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون.

3.1 مرحلة الاصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980-1999)

بعد صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنة 1983 تواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع إلى غاية سنة 1987، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية[9] رقم **87-19** الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي.

وفي سنة 1990 تم استرجاع الملاك الأصليين لمزارعهم حسب قانون التوجيه العقاري[10]رقم **90-25**، والذي يرمي إلى حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي وكذا ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ومراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها، وأيضا إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1996 وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي هذه المرحلة قامت الدولة بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي وخاصة الزراعي،بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي منها إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA والذي باشر مهامه في فيفري1991وخصصتلهالدولةمبلغاقدره380مليوندج[11].

4.1 الاصلاحات الفلاحية الحديثة (2000–2018)

اتخذت الدولة مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، من خلال اصلاحه وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث وضعت الدولة عدة آليات تمحورت في برامج تنموية ومجموعة من الصناديق الداعمة.

1.4.1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000–2008

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[12].

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى:[13]

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين طرف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- تحسين المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

وقد تمحور تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول أربعة محاور هي[14]:

- تدعيم إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- تكييف أنظمة الإنتاج القائمة وتوجيهها بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج؛
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب؛
- إطلاق المخطط الوطني للتشجير، الذي يهدف إلى توسيع نسبة الغطاء الغابي من 11% إلى 14% في المناطق الشمالية للبلاد.

سنة 2002 تم توسيع المخطط السابق وأصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لإدماج دعم العالم الريفي، وقد حدّدت أهداف أوسع مع هذا الأخير لإدخال تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة. كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين عم في وضع صعب[15].

2.4.1 سياسة التجديد الفلاحي والريفي2009-2014

تنطلق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قانون التوجيه الفلاحي الذي يحمل رقم 08-16 والصادر بتاريخ3 أوت2008[16].

شُرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا، فباشرت من خلال هذه السياسة العمل على رفع الإنتاج الفلاحي من خلال توفير مختلف الاحتياجات الواجبة وخاصة منها المالية حيث قدر مبلغ الدعم المخصص لتغطية البرنامج الخماسي بحوالي 1000مليار دينار أي 13.5 مليار دولار يغطي الفترة 2009-2014 وهذا لتكملة الجهود السابقة[17].

كما يتضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز إنتاجية الرأسمال من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي (المكننة الفلاحية الأسمدة وغيرها). وهذا من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة[18].

كما انبثق في ظل سياسة التجديد الفلاحي القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15أوت 2010 والذي يحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام. وقد جاء هذا القانون لإعطاء نفس جديد لطريقة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدلة بعدما كانت تستغل في إطار التشريع الصادر عام 1987، ليشمل مجال تطبيقه الأراضي الخاضعة لقانون 87-19 والتي تقدر بـ 2.5 مليون هكتار، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، أي بمعنى يتم تحويل عق حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد[19].

أ. أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى[20]:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي عبر الإنتاج الفلاحي الوطني؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم، ولأدوات قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي، والاستعمال الرشيد لمياه الري؛
- وضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وأن يكون ذلك مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، كما يضمن ترقية المشاركة الإرادية لمختلف الشركاء في جهود الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن كذلك قاعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ب. ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي[21]:

سياسة التجديد الفلاحي: تقوم على ثلاث محاور رئيسية:

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة: تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح.
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض دون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

سياسة التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية:

- تحديث القرى والمداشر، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية...الخ).
- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الاعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.
- حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين (PRCHAT): وتتمثل في:

- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.
- تحديث المناهج للإدارة الفلاحية.
- تعزيز القدرات المادية البشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.
- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

ج. الصناديق الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي

سنة 2012 تم دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 302-140 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 302-139 ويكون مدير المصالح الفلاحية هو المسؤول عنه.[22]

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA؛**
- **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛**
- **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.**

الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:

- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC؛**
- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛**
- **الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA.**

3.4.1 إصلاح قطاع الفلاحة خلال البرنامج الخماسي 2015-2018

محاور التنمية الفلاحية والريفية في إطار البرنامج الخماسي[23]:

- **المحور 1**: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية الغابية والصيدية؛
- **المحور 2**: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير عقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتكوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة تثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية؛
- **المحور 3**:تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات والأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير متعدد الاستعمال وتقوية التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛

- **المحور 4**: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم الاستثمار وتحسين الإنتاجية؛
- **المحور 5**:إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عير عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

المحور الثاني: قياس أثر دعم القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر للفترة 2000-2018

محاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في مدى تأثير تطبيق الدعم الفلاحي على البطالة، قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات **المستقلة** هي: نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية، وسبب اختيار هذه المتغيرات يعود في الأساس للتأصيل النظري من جهة وللدراسات السابقة من جهة، أما المتغيرة **التابعة** والتي تعبر لنا عن البطالة في الجزائر، ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، أظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي أنه يوجد على الأقل متغير يؤثر على البطالة في الجزائر وفق النموذج المقدر، وأن متغيرة الدعم الفلاحي ليس لها معنوية إحصائية، لذا نقوم بحذف هذه المتغيرة، فنحصل على النموذج التالي:

$$LTCH=b_0+b_1*LDEPa + b_2*LCREa + \mu \ldots\ldots(1)$$

حيث:

LTCH: لوغاريتم معدل البطالة (المتغير التابع)؛

LDEPa: لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحية؛

LCREa: لوغاريتم القروض الفلاحية؛

$\mathbf{b_{0-2}}$: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛

$\boldsymbol{\mu}$: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

☚ وظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 01: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للبطالة

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 03/21/20 Time: 23:15
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.970153	0.274845	14.44506	0.0000
LDEPA	-0.190741	0.062712	-3.041558	0.0078
LCREA	-0.236063	0.038243	-6.172639	0.0000

R-squared	0.922970	Mean dependent var	2.622051
Adjusted R-squared	0.913341	S.D. dependent var	0.382617
S.E. of regression	0.112634	Akaike info criterion	-1.385401
Sum squared resid	0.202984	Schwarz criterion	-1.236279
Log likelihood	16.16131	Hannan-Quinn criter.	-1.360164
F-statistic	95.85564	Durbin-Watson stat	2.302318
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

LTCH=3.97-0.19***LDEPA** -0.23***LCREa**

T_c (14.44) (3.04) (6.17)

R^2= 0.923 F=95.85 DW=2.30 n=19α=0.0000

1.2. الدراسة الاقتصادية للنموذج:

من خلال إشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل من الانفاق والقروض الفلاحية لها علاقة عكسية مع البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما نشير إلى أن معلمات النموذج كلها معنوية، ما يؤكد على أن المتغيرات المفسرة تؤثر حقا على البطالة، غير أنه تأثير ضعيف لا يتعدى 0.19 إذا ما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة، و0.23 إذا ما زادت القروض الفلاحية بوحدة واحدة، ما يؤكد على ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التقليص من البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2.2. الدراسة الاحصائية للنموذج:

- **معامل التحديد: R^2=0.923**والتي تدل على أن 92.3% من التغيرات الحاصلة في البطالة سببها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة،ومنه النموذج له قدرةتفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئيا.

1.2.2.اختبار المعنوية:

اختبار معنوية المعالم:

- **اختبار ستودنت T test**: من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعلمات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية $T_{tab(17,0.05)}=2.11$ $(T_c>T_{tab})$، حيث أن $n=19$ ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمعلمات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والبطالة.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- **اختبار فيشر F test**: والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية $\alpha_1=k, \alpha_2=n-k-1$، حيث $k=3$ و$n=19$، وبالتالي:

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية $(F_{tab}=<F_c 3.11=09.02)$،أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

2.2.2.تشخيص النموذج:

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

لدينا قيمة $d^*_{cal}=2.30$ وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين $d^*_1=0.97$ - $d^*_2=1.68$ عند $k'=3$ و$n=19$ فهي تقع في مجال عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation LM test)، حيث:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 03/21/20 Time: 23:18
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

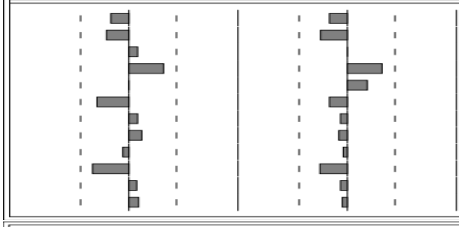

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.168	-0.168	0.6245	0.429
		2	-0.212	-0.247	1.6764	0.432
		3	0.089	0.004	1.8747	0.599
		4	0.334	0.329	4.8346	0.305
		5	0.002	0.193	4.8347	0.436
		6	-0.296	-0.171	7.5223	0.275
		7	0.090	-0.066	7.7905	0.351
		8	0.126	-0.082	8.3668	0.398
		9	-0.051	-0.037	8.4720	0.487
		10	-0.342	-0.259	13.646	0.190
		11	0.077	-0.062	13.943	0.236
		12	0.097	-0.044	14.475	0.271

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.782288	Prob. F(2,14)	0.4764
Obs*R-squared	1.909911	Prob. Chi-Square(2)	0.3848

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/21/20 Time: 23:24
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-PAC) لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.562210	Prob. F(2,16)	0.5808
Obs*R-squared	1.247574	Prob. Chi-Square(2)	0.5359
Scaled explained SS	1.363901	Prob. Chi-Square(2)	0.5056

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/21/20 Time: 23:26
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 أي أن F ليست معنوية، ومنه نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

3.2.2.جودة واستقرارية النموذج:

جودة النموذج:

لدراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

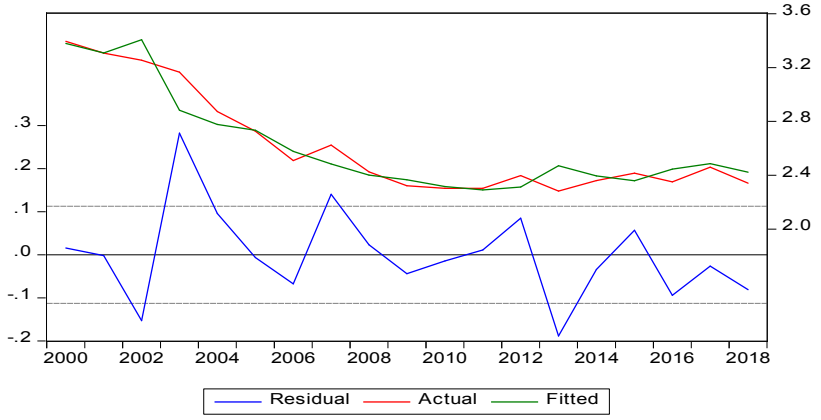

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، واستعماله للتنبؤ.

التوزيع الطبيعي:

من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

الشكل رقم 02: التوزيع الطبيعي للبواقي

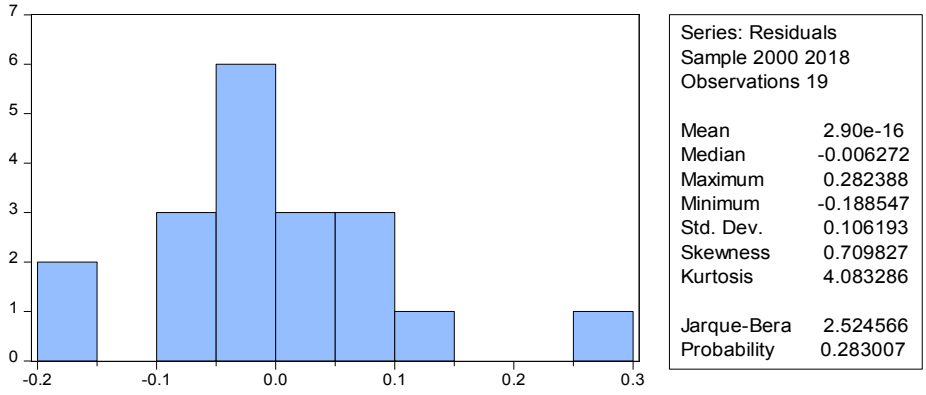

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وجدنا أن نتيجة الاختبار Jarque-Bera كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.28 اقل من χ2=5.7، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

اختبار الاستقرارية:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات التالية: المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي **CUSUM of Squares**، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: نتائج اختبار استقرارية النموذج

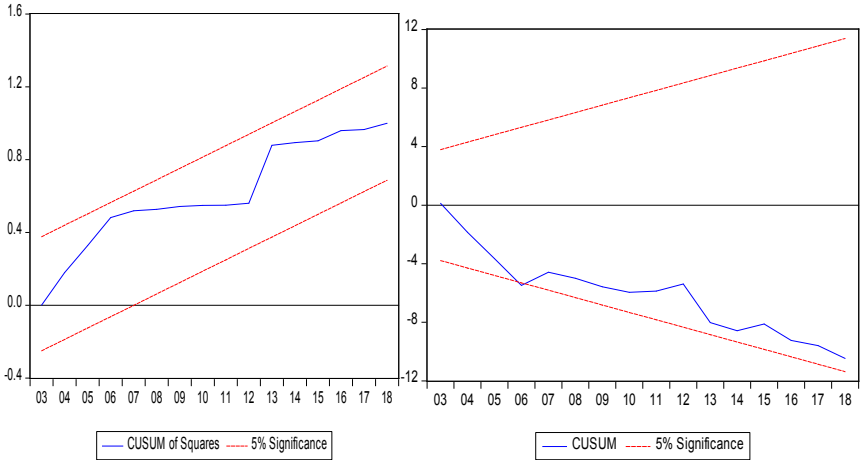

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Testداخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

الخاتمة:

بما أن الجزائر تمتلك من المقومات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي تسمح لها بالاستفادة من القطاع الفلاحي، رسمت خططا تنموية تهدف لتحقيق تنمية فلاحية وريفية وبحرية على المدى البعيد، فبدأت بمخطط التنمية الفلاحية سنة 2000 وتضيف له الطابع الريفي سنة 2002، ثم تنتهج سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008، ووضع القطاع ضمن اهتمامات برامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأتها الجزائر سنة 2001، والمراهنة أيضا على قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي برفع الإنتاج وتخفيض البطالة بدعم اليد العاملة في القطاع.

ومن الدراسة القياسية وجدنا أن البطالة استجابت للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي لكنها استجابة ضعيفة لم ترقى لمستوى الدعم والتمويل المقدم منذ سنة 2000، كما أنه بالرغم من استحداث ما يقارب 0.5 مليون منصب عمل فلاحي دائم خلال الفترة 2000-2018 أصبحت مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الكلية لا تتعدى 10% بعدما كانت تتجاوز 20% سنة 2001، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

الإحالات والمراجع:

[1]عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 305.

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 55.

[3]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، التسيير الذاتي في الفلاحة. الجريدة الرسمية رقم 15 (1969)، المرسوم التنفيذي رقم 68-653 مؤرخ في 03 شوال 1388 الموافق لـ 30 سبتمبر 1968.

[4]زروق صدوقي، دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية –دراسة حالة ولاية البليدة-. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 71.

[5]الجلالي عجة، أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، من تأميم الملك الخاص الى خوصصة الملك العام. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 39.

[6]سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية قالمة-. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص 276.

[7]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون الرعي. الجريدة الرسمية رقم 50 (1975)، الأمر رقم 75-43 مؤرخ في 07 جمادى الثاني 1395 الموافق لـ 17 جوان 1975.

[8]بوزيد سايح،تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007/2006، ص ص 13،14.

[9]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون المستثمرات الفلاحية. الجريدة الرسمية رقم 50 (1987)، قانون رقم 87-19 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 الموافق لـ 08 ديسمبر 1987.

[10]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون التوجيه العقاري. الجريدة الرسمية رقم 49 (1990)، قانون رقم 90-25 مؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 18 نوفمبر 1990.

[11]محمد غردي، نصرالدين بن نير، تطور السياسة الفلاحية واهم النتائج المحققة منها. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 10، ديسمبر 2016، ص 299.

[12]جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص 105.

[13]فاروق أهناني، رابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، ص 366.

[14]خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)، مجلة الحقيقة، العدد 31، ص 93.

[15]المرجع نفسه، ص 93.

[16] محمد هبول، تقييم سياسة التجديد لفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جانفي 2019، ص 308.

[17]سليمان بلعور، لخميسي الواعر، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، سبتمبر 2018، ص 318.

[18]المرجع نفسه، ص 318.

[19]المرجع نفسه، ص 319.

[20] محمد هبول، المرجع السابق، ص 309.

[21] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013بين الانجازات والعقبات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي: 23- 24نوفمبر 2014، ص7.

[22]زكريا جرفي، موسى رحماني، أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري -دراسة قياسية للفترة 2018/2000-، مجلة دراسات، المجلد 7، العدد11، جويلية 2019، ص 270.

[23] زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020، ص 82.

محددات الطلب على العمل في القطاع الفلاحي الجزائري –دراسة قياسية للفترة 1970–2018

سمير يحياوي، جامعة البويرة، (الجزائر)، zakodjorfi@gmail.com
حمادي خديجة، جامعة البويرة، (الجزائر)، ham1khadidja@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة إستعاب القطاع الفلاحي للعمالة من بلد إلى آخر حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الأساسية التي يتحدد بموجبها الطلب على العمل في القطاع الفلاحي في الجزائر، لمعرفة أسباب تراجعه وإمكانية زيادته، لأن المعرفة المسبقة بهذه المحددات سيساهم بشكل كبير في رسم السياسة الاقتصادية، وتخطيط اتجاهات القوة العاملة والحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى البحث عن السياسات المناسبة لزيادة فرص العمل وإعادة تنظيم سوق العمل .

الكلمات المفتاحية: الطلب على العمل، مناصب الشغل، العمالة، القطاع الفلاحي.

abstract:

The agricultural sector is considered a basis for providing employment, especially since it requires only minimal skills compared to other work activities, and it usually accommodates workers who do not find jobs in other activities. The rate of the agricultural sector's absorption of employment varies from one country to another according to the prevailing economic systems.

The study aims to identify the main variables according to which the demand for work in the agricultural sector is determined. To find out the reasons for its decline and the possibility of increasing it, Because prior knowledge of these determinants will contribute greatly to shaping economic policy, Planning workforce trends and reducing the problem of unemployment, to searching for appropriate policies to increase job opportunities and reorganize the labor market.

Keywords: Demand for work, jobs, employment, the agricultural sector.

مقدمة:

يعد قطاع الفلاحة ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني، ويعتبر أحد الموارد الهامة للدخل الوطني حيث يقع على عاتقه تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وبالتالي تدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني ، فضلا عن مساهمته في توفير فرص العمل.

انطلاقا من هذه الأهمية أولت الجزائر اهتماما أساسيا لتطوير هذا القطاع من خلال إعادة تكييف السياسات الوطنية ضمن خطط إستراتيجية ومبادرات تنموية عديدة، إلا انه تميز باختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية والموارد الطبيعية في عدة فترات مما ترتب عنه انخفاض حجم الناتج الزراعي وبالتالي حجم العمالة.

تستمد الدراسة أهميتها في كونها تتطرق إلى البرامج الاقتصادية المختلفة التي طبقتها الحكومة لزيادة حجم الطلب على العمل في القطاع الفلاحي، فالطلب على العمل يدرس إمكانيات توظيف أكبر نسبة من السكان النشطين، كما يعتبر حلقة مهمة في تفسير البطالة التي غالبا ما يكون سببها النقص في خلق مناصب عمل جديدة.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة المتغيرات التي تؤثر على الطلب على العمل والتي أشارت إليها النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى متغيرات نحاول دراسة تأثيرها عليه والمتمثلة في المتغيرات الصورية، التي تعبر عن السياسات والبرامج الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة، ويتم قياس أثر هذه المتغيرات باستعمال نموذج ذو طابع حركي يدخل عنصر الزمن في تقدير العلاقات متمثل في نموذج التعديل الجزئي، محاولين بداية إظهار الجانب الاقتصادي لهذا النموذج انتهاءا بتفسير النتائج المتولدة عن استعماله، لإعطاء لمحة عن أهم العوامل الداخلة في تفسير الطلب على العمل خلال فترة الدراسة.

وفي ضوء ما سبق ولدراسة الموضوع نطرح الإشكال الرئيسي التالي:

من أجل استغلال قدرة القطاع الفلاحي في توظيف مزيد من العمال وخفض معدل البطالة في الجزائر ماهي أهم محددات الطلب على العمل في هذا القطاع؟

وللإجابة على هذا الإشكال ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الطلب على العمل في مرحلة التخطيط المركزي

المحور الثاني: الطلب على العمل في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

المحور الثالث: بناء النموذج القياسي للطلب على العمل

المحور الأول:الطلب على العمل في مرحلة التخطيط المركزي

تم خلال هذه المرحلة تشكيل مميزات وخصائص الاشتراكية التي ترى أن العمل حق لكل مواطن، من خلال تطبيق مخططات تنموية مكنت من زيادة الطلب على العمل، الذي يستدل عليه من تزايد حجم العمالة ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

أولا: الطلب على العمل في الفترة 1970–1979

يتوفر قطاع الفلاحة على طاقات هامة غير مستغلة وجهت الدولة الاهتمام نحو استغلالها، ومعالجة الصعوبات التي تعيق هذا الاستغلال لزيادة فرص العمل، إلا أن النتائج المحققة في هذا المجال كانت دون التوقعات مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4–2): تطور حجم الطلب على العمل في القطاع الفلاحي خلال الفترة (1970–1979)

الوحدة:100 عامل

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الطلب على العمل	9544	9125	8747	8734	8803	8817	8055	8000	9700	9692
نسبته من الإجمالي	48.13	45.44	42.6	40.03	38.4	36.15	32.04	30.2	33.93	32.11

Source : Revue Algérienne du travail, **L'emploi en Algérie**, op cit, p57.

انتقل الطلب على العمل من 954400 سنة 1970 إلى 969200 سنة 1979، بزيادة قدرها 14800 عامل بمتوسط بلغ 1644 عامل سنويا، كما قدر معدل النمو السنوي المتوسط بـ0.17% فقط ليحتل بذلك القطاع المرتبة الأخيرة من حيث مساهمته في الطلب على العمل الإضافي المحقق خلال هذه الفترة بنسبة 1.43%، وقد سجل تناقص في الطلب على العمل خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني، وانخفاض نصيب القطاع من الإجمالي إلى 32% سنة 1979.

يرجع ذلك إلى إستراتيجية التصنيع التي كانت تهدف إلى إحداث نقلة نوعية، من خلال تحويل العمل شيئا فشيئا من القطاع الفلاحي التقليدي باعتباره يتوفر على فائض من الأيدي العاملة إلى القطاع الصناعي بمختلف فروعه[1]، حيث تناقصت حصته من الاستثمارات مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا ما تؤكده لنا نسب الاستثمارات المخصصة له التي قدرت بـ 17% في المخطط الثلاثي و14.5% في المخطط الرباعي الأول و15% خلال المخطط الرباعي الثاني وهي نسب قليلة نسبيا بالمقارنة مع الاستثمار الصناعي.

بلغت معدلات النمو السنوية المتوسطة للطلب على العمل -1.66% خلال المخطط الرباعي الأول و-2.17% خلال المخطط الرباعي الثاني، يرجع هذا الانخفاض إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن المتولدة عن الفترة الاستعمارية، التي تطورت بشكل كبير نتيجة الأثر المشترك لعاملين أساسيين هما[2]:

1- ضعف وانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب تخلي المزارعين عن أراضيهم.

2- استقطاب القطاع الصناعي للأيدي العاملة بسبب ارتفاع مستويات الدخل به.

أضف إلى ذلك وجود عدد من السكان الناشطين بالقطاع يمارسون نشاطات ثانوية غير فلاحية، بالإضافة إلى التشغيل الموسمي المرتبط بالظروف المناخية وعدم تجدد اليد العاملة ذات الكفاءة، لأن الفئة الشغيلة وصلت إلى سن الشيخوخة، وتفضيل الفئات الشبابية للنزوح باتجاه المدن، في الوقت الذي كان الهدف من إنشاء القرى الاشتراكية ربط السكان بأراضيهم، غير أن ذلك ساهم في النزوح نحو المدن الكبرى والانصراف إلى نشاطات غير فلاحية تتميز بالسهولة[3].

ثانيا: الطلب على العمل في الفترة 1980-1989

حرصت الدولة من خلال المخططين الخماسيين على تنمية القطاع الفلاحي لأنه يتضمن موارد طبيعية متنوعة، إلا أن بعض التنظيمات ذات الطابع المركزي عرقلت تنمية القطاع، وحالت دون تحقيق النتائج المرجوة خاصة فيما تعلق بزيادة حجم العمالة به مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-8): تطور حجم الطلب على العمل في القطاع الفلاحي خلال الفترة (1980 -1989)

الوحدة: 1000 عامل

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1987	1988	1989
الطلب على العمل	969	963	960	960	960	999	724	785	975
نسبته من الإجمالي	30.7	29.36	28.05	26.92	25.84	25.77	18.25	18.09	22

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**، النشرة 1991، ص07.

والموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

Et: ONS, L'ALGERIE en quelques chiffres 1984, p06.

نتج عن تطبيق المخططين الأول والثاني انتقال الطلب على العمل من 969000 سنة 1980 إلى 975000 سنة 1989، بزيادة قدرها 6000 عامل بمتوسط بلغ 667 عامل سنويا، حيث جاء معدل النمو السنوي المتوسط ضعيفا إذ قدر بـ0.07%، أما مساهمته في الطلب على العمل الإضافي المحقق خلال هذه الفترة فكانت ضئيلة حيث بلغت 0.47% فقط.

فقد القطاع خلال المخطط الخماسي الأول 9000 منصب عمل، بالإضافة إلى تحويل معظم العمال الدائمين إلى مؤقتين رغم إعادة هيكلته، ويرجع هذا الانخفاض في عدد العمال إلى انخفاض مردودية الأراضي والعوامل الطبيعية من جفاف وكذا انخفاض المستوى المعيشي للفلاحين بالمقارنة بعمال القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى مفهوم ملكية العقار الفلاحي(أراضي تابعة للبلدية، أراضي عرشية، أراضي حبوس، تسير ذاتي،.....)، مما جعل الكثير من الفلاحين يتوجهون نحو قطاعات أخرى[4].

عمل المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) على إحداث قفزة كبيرة في القطاع الفلاحي، لأن النتائج المسجلة في مجال التشغيل خلال المخطط الخماسي الأول لم تكن في مستوى الأهداف المسطرة، حيث سجل ارتفاعا في حجم الطلب على العمل قدر سنة 1985 بـ 33000 منصب جديد، إلا أنه بدأ في التراجع ابتداءا من سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول ليرتفع مرة أخرى سنة 1989 بفضل عاملين أساسيين هما[5]:

1- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ابتداء من سنة 1988، بما في ذلك تطوير الأراضي الجديدة مع منح تسهيلات ائتمانية، وتزويد الفلاحين بالمعدات وإعادة تنظيم الأراضي الفلاحية.

2- وضعية سوق العمل الحساسة في المناطق الحضرية التي لم تعد تشجع على الهجرة من الأرياف إلى المدن التي تتميز بمعدل بطالة مرتفع.

رغم الارتفاع في حجم الطلب على العمل خلال المخطط الخماسي الثاني إلا أن الحصة النسبية للقطاع الفلاحي من إجمالي العمالة المطلوبة قد انخفضت باستمرار من 30.7% سنة 1980 إلى 22% سنة 1989.

المحور الثاني: الطلب على العمل في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

اتفقت الجزائر مع المؤسسات المالية العالمية في بداية التسعينات من القرن الماضي على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، التي أثرت سلبا حجم العمالة، وللخروج من هذه الوضعية عملت الجزائر منذ سنة 2001 على وضع نمط تنموي جديد يكون هدفه تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف، من خلال تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى:

أولا: مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق:

يعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات استيعابا للأيدي العاملة خلال فترة الستينات من القرن الماضي، إذ استحوذ على نصف العمالة على المستوى الوطني، إلا أن نصيبه تراجع تدريجيا حتى وصل إلى 23.81% سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-15): تطور حجم الطلب على العمل في القطاع الفلاحي خلال الفترة (1990-2000)

الوحدة: 1000 عامل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الطلب على العمل	1000	1040	1055	1035	1023	1084	1154	1144	1180	1185	1185
نسبته من الإجمالي	24.3	24.55	24.62	24.22	23.65	24.06	24.87	24.42	24.37	24.19	23.81

Source : CNES, **Evaluation des dispositifs d'emploi**, op cit, p 28.

Banque d'Algérie, **Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002**, op cit.

انتقل حجم الطلب على العمل في قطاع الفلاحة من 1000000 سنة 1990 إلى 1185000 سنة 2000، بزيادة قدرها 185000 عامل وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 18500 عامل، وقدر معدل النمو السنوي المتوسط بـ1.71%، ليحتل بذلك القطاع المرتبة الثالثة بعد قطاعي الإدارة والخدمات حيث بلغت حصته 21.5% من إجمالي الطلب على العمل الإضافي.

شهد نصيب القطاع الفلاحي من الطلب على العمل الإجمالي استقرارا مع وجود انخفاض طفيف في بعض السنوات، بسبب تزايد الاعتماد على أساليب إنتاجية أكثر كثافة رأسمالية، لأن برامج الإصلاح الاقتصادي شجعت على تبني هذا الاتجاه، فضلا عن ذلك فقد عملت هذه البرامج على القضاء على الترتيبات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بحماية الفلاحين من تأثير العوامل الطبيعية في مداخيلهم، من دون أن تستبدلها بترتيبات تتوافق مع آليات السوق، واكتفت في هذا الشأن بملاحظة ارتفاع مداخيل العاملين في الفلاحة عن طريق ارتفاع أسعار منتجاتهم في اتجاه الأسعار العالمية، وهو اقتراح غير متكامل في ظل ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج في الاتجاه نفسه[6].

إن عملية تحرير الأسعار التي كانت تهدف إلى إزالة الموانع بين توازي الأسعار في الداخل والخارج، ساهمت في رفع أسعار المدخلات بأكثر من عشرة أضعاف ما بين سنتي 1990 و1996، بالإضافة إلى إجراء خوصصة الأراضي الفلاحية التي كادت تكون شبه كاملة مع نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وتخلي الدولة عن تدخلها في هذا المجال جعلت تكاليف إنتاج بعض المحاصيل الزراعية يرتفع، مما أدى إلى عزوف الفلاحين عن إنتاجها لأنها قليلة الربح، والنتيجة هي انخفاض الطلب على العمل وهدر مناصب

الشغل حتى ولو كانت مؤقتة، إضافة إلى الحالة الأمنية المتدهورة التي كانت تسود في الأرياف مما جعل هروب أكثر الفلاحين إلى المدن وهجر أراضيهم خلال العشرية السوداء، كما أن الحرق والنهب خاصة في الأرياف القريبة من الغابات جعل الإنتاج الفلاحي يتقلص بشكل كبير، أضف إلى ذلك الجفاف الذي عرفته الجزائر في هذه السنوات[7].

كما عانى القطاع من مشاكل التمويل نظرا لارتفاع سعر الفائدة على القروض والشروط الصعبة التي حددتها البنوك، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمار به، وهذا ما يوضح عدم إعطائه الاهتمام الكافي حتى يحافظ على حصته من إجمالي الطلب على العمل ويقوم بدور فعال في الحد من تفاقم مشكلة البطالة.

ثانيا: مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي

استفاد القطاع الفلاحي من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، تمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبالغ المخصصة لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، الذي كان يسعى إلى المشاركة الفعالة للفلاحين كهدف أساسي وتحديث القطاع من أجل تحسين وضمان الأمن الغذائي[8]، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل به حيث يعتبر من القطاعات المعول عليها لتخفيض معدل البطالة، وقد شهد الطلب على العمل خلال الفترة (2001-2014) تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-22): تطور حجم الطلب على العمل في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: 1000 عامل

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الطلب على العمل	1312	1412	1617	1381	1610	1171	1252	1242	1136	1034	912	1141	899
نسبته من الإجمالي	21.6	21.13	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	11.7	10.8	9	10.6	8.8

Sourse : ONS, **Activité**, **Emploi et chômage en septembre 2014**, op cit, p 13.

انتقل الطلب على العمل من 1312069 سنة 2001 إلى 899000 سنة 2014، أي تراجع بـ413000 عامل بمتوسط سنوي بلغ 31769 عامل، وقدر معدل النمو السنوي المتوسط بـ-2.87%، كما تراجع نصيب القطاع من إجمالي الطلب على العمل تدريجيا من 21.06% سنة 2001

إلى 8.8% سنة 2014، بالرغم من اهتمام الحكومة بالقطاع الذي ما فتئ يتزايد مع توالي البرامج المنفذة حيث سجل تضاعف في حجم المبالغ المرصودة له بأكثر من أربع مرات بين البرنامج الأول والثاني، كما تعدى معدل التضاعف ثلاث مرات بين البرنامجين الثاني والثالث، وبلغ إجمالي تخصيصات البرامج الممولة للقطاع الفلاحي 1324.4 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 10.5% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج الثلاث[9].

رغم الانخفاض الذي شهدته هذه المرحلة بصفة عامة إلا أن الفترة (2001-2004) عرفت ارتفاعا متتاليا في حجم الطلب على العمل خاصة سنة 2004، حيث بلغ 1617000 عامل بنسبة 20.7% من حجم الطلب على العمل الإجمالي لنفس السنة، بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 إلى جانب المشاريع المحققة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث تم تخصيص برامج تكوين قصيرة المدى لفائدة الشباب المستثمرين في معظم أنشطة القطاع من تربية المواشي والنحل إلى استصلاح الأراضي، وابتداءا من سنة 2005 شهد الطلب على العمل تراجعا كبيرا حيث انخفض نصيب القطاع من الطلب على العمل الإجمالي تدريجيا إلى أن وصل إلى 11.5% سنة 2010، 9% سنة 2012 و8.8% سنة 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى هجرة الأيدي العاملة إلى قطاعات أخرى خاصة قطاع الخدمات والتجارة، وتفضيل الأفراد العمل في الوظائف الحكومية والاستقرار في المدن، بسبب نوعية الهياكل القاعدية الاجتماعية وارتفاع الأجور بها[10]، إذ تعتبر كتلة الأجور التي تدفع في القطاع الفلاحي أضعف كتلة على غرار معدل الأجر، ويرتبط ذلك بنمط العمل السائد وهو العمل الموسمي الذي تبحث عنه المستثمرات الفلاحية لضعف تكلفته[11].

كما ساهمت عدة عوامل في ترك الفلاحين لأراضيهم واتجاههم إلى نشاطات أخرى نذكر منها:

1- عدم توفير التسهيلات الكافية لمنح القروض والدعم في الوقت الملائم لقيام المستفيد باستغلاله في النشاط الفلاحي، ففي بعض الأحيان يتم الموافقة على تدعيم نشاط معين لصالح أحد الفلاحين، فيباشر هذا الأخير بتنفيذ المشروع وقد يلجأ إلى الاستدانة من الآخرين ريثما يصله الدعم، وفي النهاية يتفاجأ بانتهاء صلاحية القرارات المتعلقة بدعم النشاط الذي يزاوله، مما يجعله في دوامة من الديون وهذا ما يدفعه للتخلي عن هذا النشاط.

وجود مشكلة العقار التي انعكست سلبا على نفسية ومردودية الفلاح، بالإضافة إلى توجيه الدعم واستغلاله في نشاطات أخرى غير فلاحية، بسبب نقص المتابعة التي أدت إلى وجود اختلالات في تنفيذ البرامج المختلفة الموجهة للقطاع.

ثالثا:الطلب على العمل في الفترة 2015-2018

شهد الطلب على العمل خلال الفترة (2015-2018) تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-22): تطور حجم الطلب على العمل في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة:1000 عامل

السنوات	2015	2016	2017	2018
الطلب على العمل	917	865	1102	1067
نسبته من الإجمالي	8.65	7.97	10.15	9.7

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، http://www.mf.gov.dz

انتقل الطلب على العمل من 917000 سنة 2015 إلى 1067000 سنة 2018، أي ارتفع بـ150000 عامل بمتوسط سنوي بلغ 37500 عامل، وقدر معدل النمو السنوي المتوسط بـ3.86%، كما تراجع نصيب القطاع من إجمالي الطلب على العمل تدريجيا خلال السنوات 2015،2016 و2018.

يعود هذا التراجع إلى عزوف الشباب عن العمل في مجال الفلاحة في ظل عدم تأمين العمال وكذلك عدم ديمومة العمل، حيث يرتفع الطلب على العمال في موسم الغرس والحصاد فقط بالإضافة إلى اعتماد الفلاحين على الآلات الحديثة وهو الأمر الذي انعكس سلبا على حجم العمالة بالقطاع.

المحور الثالث: بناء النموذج القياسي للطلب على العمل

تعددت النماذج المفسرة للطلب على العمل واختلفت من بلد إلى آخر، نظرا لاختلاف الخلفية النظرية المعتمدة في تصميمها إلا أنها تتشابه في كثير من الحالات، فأغلبية هذه النماذج أعطت أهمية بالغة للإنتاج والأجور كمتغيرات تفسيرية.

أولا: صياغة النموذج:

بناءا على النظرية الاقتصادية استخدمت الدراسة المتغيرات المتوفر بياناتها قصد الوقوف على أهميتها ودورها في تحديد الطلب على العمل في القطاع الفلاحي، ويمكن صياغة النموذج المراد تقديره بالشكل التالي:

$$\log(ld_t) = a + b_1 log(Q_t) + b_2 \log(w_t) + b_3 \log(ld_{t-1}) \quad (1)$$

حيث:

ld_t: الطلب على العمل في الفترة الحالية.

Q_t : القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج بالقيمة الحقيقية.

w_t : متوسط الأجر الحقيقي.

ld_{t-1} : الطلب على العمل في الفترة السابقة.

سنقوم من خلال هذه الدراسة بإضافة بعض المتغيرات الاقتصادية للنموذج، حسب الخصوصيات التي يتمتع بها القطاع، نلفت الانتباه أن هذا التحليل سيأخذ بعين الاعتبار العامل الديناميكي للمتغيرات الداخلية.

إن النموذج المراد تقديره عبارة عن نموذج انحدار ذاتي يحتوي على الطلب على العمل في الفترة السابقة كمتغير تفسيري، فهو عبارة عن نموذج تعديل جزئي (Partial Ajustement Model) الذي يمكن من خلاله قياس سرعة تكيف مستويات الطلب على العمل مع التغير الحاصل في المتغيرات التابع لها، كما يمكن تقدير المرونة في الأجلين القصير والطويل، حيث يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات مفادها أن هناك مستوى مرغوب فيه للطلب على العمل يتمثل في القيمة التوازنية طويلة الأجل (ld*).

كما يفترض أن تعديل مستوى الطلب على العمل الفعلي إلى المستوى المرغوب خلال فترة معينة يتم بصفة جزئية، نظرا لوجود تكاليف لتحقيق هذا التعديل بالإضافة إلى وجود جمود في سوق العمل، فالتغيرات في حجم العمالة بشكل سريع يمكن أن تولد تكاليف مرتفعة لا يمكن تحملها، أضف إلى ذلك لا يمكن ضمان استقرار الطلب في نفس المستوى الحالي في الفترات القادمة، أمام هذه الوضعية تتصرف المؤسسات بشكل حذر في التوظيف تجنبا لتسريح العمال خلال فترات الركود، يمكن التعبير على الافتراضات السابقة بالمعادلة التالية:

$$\log(ld_t^*) = \beta_0 + \beta_1 \log(Q_t) + \beta_2 \log(w_t) + \varepsilon_t \qquad (2)$$

إن المعادلة (2) غير قابلة للتقدير لأنها تحتوي على المستوى المرغوب للطلب على العمل وهو متغير غير مشاهد، فلابد من تحويلها إلى معادلة قابلة للتقدير تحتوي على متغيرات مشاهدة، من خلال إيجاد العلاقة التي تربط المستوى الفعلي مع المستوى المرغوب التي يعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$\log(ld_t) - \log(ld_{t-1}) = \lambda(\log(ld_t^*) - \log(ld_{t-1})) \quad (3)$$

تعبر λ عن معامل التعديل الذي يأخذ قيما أقل من الواحد، مما يدل على عدم إمكانية تعادل الطلب على العمل الفعلي مع المستوى المرغوب لأسباب عديدة، منها البطء في سلوك المتغيرات

الاقتصادية، وجود فجوات إبطاء زمني أو لقيود مؤسسية، وبدمج المعادلة (2) مع المعادلة (3) نحصل على المعادلة التالية:

$$\log(ld_t) = \beta_0\lambda + \beta_1\lambda \log(Q_t) + \beta_2\lambda \log(W_t) + (1-\lambda)\log(ld_{t-1}) + \lambda\varepsilon_t \quad (4)$$

يمكن كتابة المعادلة الأخيرة بالشكل التالي:

$$\log(ld_t) = \beta_0^* + \beta_1^* \log(Q_t) + \beta_2^* \log(w_t) + \beta_3 \log(ld_{t-1}) + \mu_t \quad (5)$$

حيث:

$$\beta_0^* = \beta_0\lambda \qquad \beta_1^* = \beta_1\lambda \qquad \beta_2^* = \beta_2\lambda \qquad \beta_3 = (1-\lambda) \qquad \mu_t = \lambda\varepsilon_t$$

المعادلة (5) تعبر عن نموذج التعديل الجزئي للطلب على العمل القابل للتقدير، لأنه يحتوي على متغيرات مشاهدة للفترة (t) والفترة (t−1) وهو نموذج قصير الأجل، يمكن من خلال تقدير معلماته الحصول على قيمة λ وبالتالي الحصول على المعلمات السلوكية طويلة الأجل كما يلي:

$$\beta_i = \frac{\beta_i\lambda}{\lambda} \quad (6)$$

إن التغير في أحد المتغيرات المفسرة بنسبة واحد بالمائة يؤدي إلى تغير الطلب على العمل بقيمة $\beta_i\lambda$ بالمائة في الأجل القصير، وإلى تغيره بقيمة β_i بالمائة في الأجل الطويل مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، وبما أن التعديل يكون غير كامل فإن المرونة طويلة الأجل تكون أكبر من المرونة قصيرة الأجل، ويلاحظ عموما أن التغير في المتغيرات التفسيرية لا تحدث آثاره بصورة مباشرة وفورية على الظواهر الاقتصادية، وإنما يحتاج الأمر إلى فترة زمنية حتى يمكن لهذه المتغيرات أن تمارس آثارها كاملة، فالأجل الطويل يسمح بإمكانية التغلب على كثير من القيود المؤسسية والسوقية، وبالتالي تعديل أكبر جزء من الفجوة بين الطلب على العمل الفعلي والمرغوب.

ثانيا: تقدير النموذج:

بعد تقديم أهم المتغيرات الاقتصادية المفسرة للطلب على العمل، سنعتمد في تقدير معلمات المعادلة السلوكية على طريقة المربعات الصغرى العادية، ونظرا لضرورة تشخيص النموذج للتأكد من الحصول على أفضل مقدرات خطية غير متحيزة يمكن الاطمئنان على دقة نتائجها، فقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار الكشف عن المشاكل القياسية، باستخدام اختبارات مضاعف لاجرانج للكشف عن مشاكل الارتباط الذاتي، عدم التجانس، وعدم التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي.

وقد جاءت نتائج التقدير كما يلي:

$$\text{Log}(ld_t) = 4.638 + 0.019 \log(Q_t) - 0.128 \text{Log}(w_t) + 0.116 \text{ pnda} + 0.582 \text{ Log}(ld_{t-1}) + \varepsilon_t \quad (7)$$

(3.826) (0.505) (−3.088) (2.628) (5.815)

R^2=0.792 $\overline{R^2}$=0.771 F=37.206 n=48

LM(2)= 6.553 ARCH(1)=6.805 JB=0.788

Pnda: متغير وهمي يعبر عن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية لأن إشارة المعلمات المقدرة تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتؤكد النتائج المتوصل إليها تراجع دور القطاع الفلاحي في زيادة فرص العمل، هذا ما تبينه المرونة الضعيفة للقيمة المضافة والأجور الحقيقية، حيث أن زيادة الإنتاج بـ 1% مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بـ0.019%، كما يتضح أن معلمة الإنتاج غير معنوية إحصائيا لذا فقد تم إزالتها من النموذج مع إعادة التقدير حيث تم الحصول على النتائج التالية:

$$\text{Log}(ld_t) = 4.744 - 0.103 \text{ Log}(w_t) + 0.119 \text{ pnda} + 0.599 \text{ Log}(ld_{t-1}) + \varepsilon_t \quad (8)$$

(4.050) (−2.759) (2.569) (6.563)

R^2=0.751 $\overline{R^2}$=0.734 F=44.436 n=48

LM(2)=4.462 ARCH(1)= 1.759 JB=3.886

يؤدي ارتفاع الأجر الحقيقي بـ1% مع ثبات المتغيرات الأخرى إلى انخفاض الطلب على العمل بـ0.10%، إذن فهو غير مرن بالنسبة للأجور في الأجل القصير، تجدر الإشارة إلى أننا قمنا بمحاولات عديدة لقياس أثر الإصلاحات المختلفة التي عرفها القطاع، ابتداءا من الثورة الزراعية سنة 1971 وصولا إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، من خلال إدخال متغيرات صورية تمثل هذه الإصلاحات إلا أننا لم نصل إلى نتائج مقبولة، حيث كانت المعلمات المقدرة غير معنوية ما عدا البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية pnda، حيث يتضح من خلال معلمته أن الطلب على العمل قد حقق نموا قدره 12.63%[12] خلال فترة تطبيقه، كما تشير مرونة الطلب على العمل بالنسبة للعمالة في الفترة السابقة إلى وجود علاقة طردية بينهما، حيث يؤدي ارتفاع الطلب في الفترة السابقة بـ1% مع ثبات المتغيرات الأخرى إلى ارتفاعه في الفترة الحالية بـ0.559 %.

يمكن القول عموما أن الطلب على العمل لم يصل بعد إلى المستوى المرغوب نظرا للمشاكل التي يعاني منها القطاع، متمثلة أساسا في تراجع المردودية، مما انعكس سلبا على حجم الإنتاج، كما أن التكاليف المرتبطة به تشهد ارتفاعا متواصلا متمثلة خصوصا في الأسمدة والأجهزة الفلاحية، بالإضافة إلى

عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية وتفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية، وهي مشكلة تؤثر بشكل مباشر على حجم العمالة في القطاع، الذي أصبح يعاني من النقص في اليد العاملة على المستوى الكمي والنوعي، عموما يمكن القول أن التراكمات والسياسات الارتجالية المطبقة أنتجت مشاكل عديدة تتطلب إصلاحات جذرية.

إن قيم المعلمات المتحصل عليها تعبر عن مرونات قصيرة الأجل بالنسبة للمتغيرات التفسيرية المقدرة في النموذج، يمكن الحصول على تقدير لقيمة المعلمة λ أي معامل التعديل من معلمة الطلب على العمل المؤخر $Log(ld_{t-1})$، وبناءا عليها نستطيع الحصول على مرونات الأجل الطويل.

تأخذ λ القيمة 0.401 حيث ($1-\lambda=0.599$)، مما يعني أن 40.1 % من الفجوة بين الطلب على العمل الفعلي والمرغوب يتم تغطيتها في السنة الأولى، وهي قيمة منخفضة نسبيا تشير إلى وجود عقبات (تم الإشارة إليها سابقا) تحول دون جعل الطلب على العمل الفعلي على مسار الطلب على العمل المرغوب، كما أن الجمود الذي يعاني منه سوق العمل الجزائري يجعل الطلب على العمل في الأجل القصير أقل قدرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على العوامل المؤثرة فيه.

تمثل المرونات في الأجل الطويل القيم المقدرة للمعلمات السلوكية لنموذج التعديل الجزئي طويل الأجل، الذي يفترض أن الطلب على العمل الفعلي سيتم تعديله بحيث يقترب جدا من الطلب على العمل المرغوب، ويكتب النموذج طويل الأجل بالصيغة التالية:

$$\log(ld_t) = 11.830 - 0.256\log(W_t) + 0.296\ pnda + \varepsilon_t \quad (9)$$

إن المرونات في الأجل الطويل أكبر من نفس المرونات في الأجل القصير، وقد جاء ذلك وفق ما كان متوقعا.

يتبين من قيمة معامل التحديد أن نسبة 75 % من التغير في الطلب على العمل في القطاع الفلاحي مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، ويعزى الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، كما تتميز معلمات المتغيرات المستقلة بمعنوية إحصائية مثلما يوضحه اختبار student، لأن القيمة المطلقة للقيم المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة 1.96، ويؤكد اختبار فيشر على وجود علاقة بين الطلب على العمل والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج، $(F = 44.436 > F_{0.05}(3.44) = 2.79)$ وبالتالي النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية.

لقياس وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي، تم الاستعانة باختبار Breusch- LM Godfrey، والذي من خلال تقدير قيمته LM(2)=4.462 اتضح أنه أصغر تماما من القيمة

الحرجة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05 ($\chi^2_{0.05}(2) = 5.991$)، أي نقبل فرضية العدم، هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

يشير اختبار Arch-Lm إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ Homoscedasticity في النموذج المقدر، لأن قيمته المقدرة بـ 1.759 أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية DF=1 ونسبة معنوية 5 بالمائة ($\chi^2_{0.05}(1) = 3.841$).

يشير اختبار (Jarque-Bera إلى أن قبول فرض العدم أي أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا بدرجة حرية 2 χ^2 التقدير، لأن قيمته أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع محل النموذج في ($\chi^2_{0.05}(2) = 5.991$<JB=3.886. ومستوى معنوية 0.05)

خاتمة:

خلصنا من خلال دراسة تطور الطلب على العمل في القطاع الفلاحي خلال المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى النتائج التالية:

- البرامج والسياسات التي استهدفت الطلب على العمل في الجزائر كانت طموحة جدا، وقد ساهمت في زيادته بشكل كبير إلا أنها انطوت على ثلاثة عيوب رئيسية، جعلتها تفشل في تحقيق هدف الوصول إلى حجم الطلب على العمل المرغوب وهي: تكلفتها العالية، تغطيتها المنخفضة وتأثيرها المحدود.
- انخفاض مستمر للنصيب النسبي للقطاع الفلاحي من الطلب على العمل الإجمالي طيلة فترة الدراسة، فبعدما كان يستوعب حوالي نصف العمالة سنة 1970 انخفضت هذه النسبة إلى 8.8% سنة 2014.
- بالرغم من الاهتمام الذي حظي به القطاع الفلاحي واتضح هذا جليا من خلال حجم الاستثمارات التي خصصت له، إلا أنه بقي يعاني من نفس المشاكل لأكثر من أربعة عقود والمتمثلة في انخفاض مردودية الأراضي، العوامل الطبيعية (الجفاف)، انخفاض المستوى المعيشي للفلاحين بالمقارنة مع عمال القطاعات الأخرى، وجود مشكل العقار الفلاحي مما شجع على الهجرة نحو المدن.
- الطلب على العمل غير مرن بالنسبة للأجور الحقيقية، مما يعني أن سياسة الأجور قد تكون غير فعالة في زيادة الطلب على العمل.

في ضوء ما ورد سابقا، تقترح الدّراسة جملة من التوصيات تتعلق بزيادة الطلب على العمل تتمثل في:

- ضرورة دفع عجلة التنمية الفلاحية حتى يتم تحقيق أقصى كفاءة من استخدام الموارد المتاحة بصفة خاصة عنصر العمل، لذلك يعتبر النهوض بإنتاجية العامل الزراعي وزيادة الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، من العوامل الرئيسية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما تعتبر زيادة الإنتاج ضرورة حتمية وهدفا لابد منه لزيادة الطلب على العمل.
- يمكن أن يساعد الاهتمام بالقطاع الفلاحي أيضا على رفع حصانة الاقتصاد الجزائري ضد الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة بالاعتماد على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا، فالتنويع الاقتصادي يعد مطلبا أساسيا للتقليل من أثر الصدمات الخارجية خاصة صدمات أسعار النفط.
- التخطيط الأمثل للطلب على العمل يتطلب توفير قاعدة متكاملة من البيانات الأساسية عن قوة العمل مع تبيان خصائصها المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية، بالإضافة إلى نشرها بشكل مستمر.

الإحالات والهوامش:

[1]- سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2013، ص149.

2 - Moundir LASSASSI, Naceredine HAMOUDA, 50 Ans d'indépendance quelle évolution de la situation du marche de travail en Algérie ?, Les cahiers du cread, Algérie, n0100, 2012, pp 112-113.

[3]- عيسى آيت عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، انعكاسات وآفاق اجتماعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 143.

[4]- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص168-169.

5 -Arezki IGHEMAT, Le marche du travail en Algérie, Centre d'étude et de recherche sur les professions et les qualifications, Algérie, 1991, pp 9-10.

[6]- محمد سمير الهباب، **برامج التكيف الهيكلي للزراعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية تجارب عربية والدروس المستفادة**، ندوة عن **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 2005، ص 119.

[7]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 226.

8 -CNES, Projet de rapport sur la conjoncture économique et social de premier semestre 2004, Algérie, 25eme Session plénière, Décembre 2004, p 60.

[9]- نبيل بن فليح و محمد طرشي، **دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول: **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص ص 7-8.

[10]- عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري، **سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد خاص (**أزمة البطالة في الدول العربية**)، المجلد العاشر، العدد الثاني، يوليو2008، ص 42.

[11]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الجزائر، الدورة 25، ديسمبر 2004، ص 125.

[12]- تم الحصول على القيمة 11.07% باستخدام الصيغة التالية:100× (1-exp(0.119-)، وهي الطريقة التي يتم حساب من خلالها أثر المتغيرات الوهمية على الظاهرة المدروسة في حالة دالة لوغاريتمية، وتعتبر أكثر دقة بالمقارنة مع استخدام معلمة المتغير الوهمي مباشرة(11.9 %)، مع أنهما تعطيان نتائج متقاربة.

المحور السادس:

تسويق المنتج الفلاحي في الجزائر

واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا – دراسة حالة منتج البطاطس بولاية وادي سوف–

براهيم حاكمي، جامعة زيان عاشور. الجلفة، b.hakmi@mail.univ-djelfa.dz
كمال بن حامد، جامعة زيان عاشور. الجلفة، k.benhamed@mail.univ-djelfa.dz
مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية و علوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة MQEMADD

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تملك الجزائر كل المؤهلات التي تسمح لها أن تكون أهم منتج زراعي عالمي، فرغم هاته المؤهلات إلا أن الجزائر بقيت من أكثر الدول المستوردة لبعض المنتجات الزراعية خصوصا القمح الذي تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين له، وبالرغم من الزيادة الملحوظة في حجم إنتاج بعض المزروعات وخصوصا الخضروات، إلا أنها لم تكن لها مساهمة معتبرة في إجمالي الصادرات، حيث بقيت هذه المساهمة ضعيفة جدا، ورغم كل الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ الاستقلال. فالملاحظ من خلال هذه الدراسة أن ضعف مساهمة المنتجات الزراعية في صادرات الجزائر لم تكن بسبب ضعف في الإنتاج، فلقد حققت الجزائر في السنوات الأخيرة حجم إنتاج معتبر خصوصا في شعبة البطاطس، لكن هذا الضعف راجع إلى عدم وجود إستراتيجية تسويقية مناسبة لتسويق هذه المنتجات بالشكل الذي يخدم المنتجين والمصدرين ويعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري عموما، لذا سعينا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية في الجزائر، وتوضيح أهمية ودور التسويق الزراعي الخارجي في ترقية هاته الصادرات، من خلال التطبيق الفعّال للأنشطة التسويقية الزراعية الخارجية .

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التسويق الزراعي، التسويق الزراعي الخارجي، المنتجات الزراعية، الصادرات الزراعية، الجزائر.

Abstract:

Algeria has all the qualifications that allow it to be the most important global agricultural product. Despite these qualifications, Algeria remains one of the most importing countries for some agricultural products, especially wheat, which Algeria is one of the largest importers, and despite the noticeable increase in the volume of production of some crops, especially Vegetables, however, they did not have a significant contribution to total exports, as this contribution remained very weak, despite all the efforts made by successive governments in Algeria since independence. It is

noticed through this study that the weak contribution of agricultural products to Algerian exports was not due to a weakness in production. Algeria has achieved in recent years a significant production volume, especially in the potato division, but this weakness is due to the lack of an appropriate marketing strategy to market these products in a way that serves Producers and exporters benefit the Algerian economy in general, so we sought through this study to identify the reality and prospects of marketing agricultural products in Algeria, and to clarify the importance and role of external agricultural marketing in promoting these exports, through the effective application of agricultural marketing activities External.
Key words: agricultural sector, agricultural marketing, external agricultural marketing, agricultural products, agricultural exports, Algeria.

مقدمة:

يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، ولهذا أعطت له كل الدول أهمية بالغة عبر مر الزمن، فالجزائر أيضا من الدول التي أولت أهمية بالغة بالقطاع الزراعي، وذلك بتطبيق مجموعة من السياسات والبرامج التي تدعم القطاع الفلاحي، وبرز الاهتمام الكبير بهذا القطاع خصوصا في السنوات الأخيرة بعد تدهور أسعار النفط، ومحاولة جعله كبديل عن المحروقات التي تعد أهم رافد للاقتصاد الوطني.

إن المتتبع لتطبيق هذه الإصلاحات و السياسات رغم زخمها، والأرصدة المالية الضخمة الموجهة لها إلا أن لم تحقق المطلوب، وبالأخص مادة القمح التي بقيت الجزائر من أكبر المستوردين له، إلا أنه كانت هناك بعض النتائج الإيجابية في بعض المنتجات الزراعية الأخرى مثل مادة البطاطس التي انتقل حجم الإنتاج الوطني لها من 26 مليون قنطار سنة2009 إلى 46 مليون قنطار سنة 2017 بحسب تقارير وزارة الفلاحة الجزائرية، وتساهم ولاية وادي سوف بحوالي 12 مليون قنطار سنويا، وبالرغم من هذا الإنتاج الوفير إلا أن قيمة صادرات الجزائر من هذا المنتج بقيت ضعيفة، حيث بلغ حجم تصدير الجزائر من البطاطس سنة 2017 حوالي 817 طن حسب نفس المصدر السابق، ولم يكن هذا راجع إلى عدم كفاية تغطية الإنتاج للسوق المحلي، بل جل المشاكل التي يعاني منها منتجو البطاطس هو عدم إمكانية تسويقها بالشكل الذي يضمن الربح للمنتج و وسيط البيع.

على ضوء ما سبق عرضه تتبلور معالم مشكلة الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو واقع و آفاق التسويق الزراعي الخارجي في تنمية الصادرات الزراعية بالجزائر؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الورقة البحثية التي تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول التسويق الزراعي؛

المحور الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؛

المحور الثالث: واقع ومعوقات التسويق الزراعي الخارجي لمنتج البطاطس بولاية الوادي.

المحور الأول: عموميات حول التسويق الزراعي.

أولا– مفهوم التسويق الزراعي الخارجي: قبل تعريف التسويق الزراعي الخارجي لا بدا من التطرق أولا لتعريف التسويق الزراعي الذي وردت فيه عدة تعاريف للتسويق الزراعي تصب في مجملها في تعريف المفهوم العام للتسويق ، مع إدخال خصوصية المنتج الزراعي ومن بين أهم هذه التعاريف ما يلي:

يعرف التسويق الزراعي بأنه إجمالي الأنشطة والعمليات المرتبطة بتوصيل المنتجات الزراعية إلى المستهلك، كعمليات إضافة منافع مكانية ، زمنية وشكلية، حيث يمثل نظام مرن يهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية و الخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية.[1]

كما يعرف بأنه جميع النشاطات التجارية المتعلقة بتدفق السلع من المنتج إلى المستهلك ، حيث حددت هذه النشاطات في الدراسة الكاملة لظروف وأوجه المنافسة التي يمكن أن تواجهها السلعة المعروضة، ودراسة القرارات المتعلقة بالسلعة عن طريق إدخال تحسينات على السلعة نفسها، والتغليف إذ أنه يجب أن تقدم السلعة بشكل يغري المستهلك، والأسعار و أثرها على المستهلك، وطرق التوزيع والبيع وعرض السلع، والخطة الإعلانية، والتنسيق بين جميع الأنشطة والوظائف التسويقية المتداخلة مع بعضها البعض.[2]

إن التسويق الزراعي المحلي والخارجي متشابهان في كون كل منهما يهتم ويعمل على إشباع رغبة المستهلكين بطريقة أفضل من طريقة المنافسين، فالأنشطة التسويقية الخارجية لها وسائل أدوات تختلف عن تلك المستعملة محليا وذلك البيئة الخارجية المعقدة، فالتسويق المحلي والخارجي للمنتجات الزراعية يختلفان في النقاط التالية: [3]

الاختلافات الداخلية بين بيئتي السوقين، الشيء الذي يتطلب ممارسات مختلفة للوسائل التسويقية؛

الأسواق الخارجية تتطلب العمل عبر الحدود وعلى هذا فلها قضا ومشاكل مختلفة؛

لكل منهما منهج وأدوات مستقلة .

ثانيا– أهداف التسويق الزراعي: من أهم أهداف التسويق الزراعي ما يلي:[4]

1. **تركيز وتجميع الإنتاج الزراعي**: هو عملية تجميع المواد الأولية الزراعية والمنتجات الاستهلاكية في نقطة محلية من المنتجين الزراعيين، و ذلك لهدف القيام بوظائف التسويقية اللازمة لتوصيل هذه السلع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك.
2. **الموازنة بين العرض والطلب**: و تعني التحكم في العرض حتى يتوازن مع الطلب من حيث الزمن والكمية ودرجة الجودة أي إيجاد تعادل بين قوتي الطلب والعرض، لتفادي إغراق الأسواق بمنتجات معينة في أوقات معينة، أو اختفائها من الأسواق في فترات أخرى مما ينتج عنه تقلبات كبيرة في الأسعار، أو يتسبب في أضرار مالية بالمنتج الزراعي، لذا تبرز أهمية التسويق الزراعي في القيام بعملية التوفيق بين العرض والطلب.

ثالثا– إستراتيجيات التسويق الزراعي: تتمثل إستراتجيات التسويق الزراعي فيما يلي:[5]

1. **إستراتيجية السلعة**: ترتبط هذه الإستراتيجية بتحويل الخام من المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية ذات منافع وفوائد مطلوبة للمستهلكين المستهدفين وأذواقهم وتحقق لهم اكبر إشباع ممكن لحاجاتهم ورغباتهم، حيث يجب أن تميز بأفضل المواصفات الشكلية(اسم العلامة، العبوة ولونها وحجمها وبطاقة البيان...الخ)والموضوعية (الخصائص والمواصفات المادية)، ومن بين أنواع التطوير ذات الأهمية في التسويق الزراعي ما يلي:

- ✓ إتباع أساليب جديدة تم اعتمادها بعد إجراء الدراسات الميدانية لتحديدها؛
- ✓ إتباع وسائل تكنولوجية لتصنيع بعض المنتجات الزراعية ومن خلال التقليل من استخدام الأسمدة والمبيدات؛
- ✓ تقديم الجديد من العلامات السلعية المعدلة أو التي تطرح لأول مرة في الأسواق باعتماد وسائل إنتاجية تصنيعية متطورة؛
- ✓ إنشاء مؤسسات جديدة لتوزيع وتصنيع الأغذية كالتعاونيات أو استخدام منافذ توزيع جديدة؛

2. **إستراتيجية التسعير**: هي القيام باستخدام عدد من الإستراتيجيات السعرية، فمثلاً قد يقوم مصنع معين بتقديم سلعة غذائية بجودة عالية وبيعها بأسعار مرتفعة، في حين يقوم مسوق آخر باستخدام إستراتيجية تسعير مفادها وضع سعر معقول وجودة جيدة، وقد يبحث المستهلك من الطبقة الوسطى عن سلع ذات جودة أقل وبأسعار تتفق مع إمكاناتهم الشرائية.
3. **إستراتيجية التوزيع** : تتضمن هذه الإستراتيجية توزيع المنتجات الزراعية وبيع بعضها من خلال محلات تقليدية وبيع الأخر من خلال محلات أو منافذ غير متخصصة لبيعها أصلاً، فمثلا يمكن أن

يكون المزيج التوزيعي للعديد من المنتجات الزراعية أفضل إستراتيجية للمستهلكين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود خاصة إذا كان الهدف الأساسي هو بيع اكبر كمية ممكنة من السلع الغذائية في الأسواق المستهدفة محلياً وخارجياً.

4. **إستراتيجية الترويج** : لا يمكن إغفال تأثير المزيج الترويجي الفعال على المستهلكين في الأسواق المستهدفة حيث يقلل الترويج المسافة بين المنتجين والمستهلكين، حيث يزود الترويج المستهلك بالبيانات والمعلومات الخاصة بمكونات السلعة وفوائدها وأماكن وجودها وفي الوقت المناسب.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التسويق الزراعي يشمل جميع الأنشطة المرتبطة بعملية تدرج المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية من المنتج الأول إلى المستهلك النهائي و الوسيط الذي يدخلها في عمليات تصنيعية أو تجهيزية وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي :

الشكل رقم (01) قنوات التسويق المنتجات الزراعية .

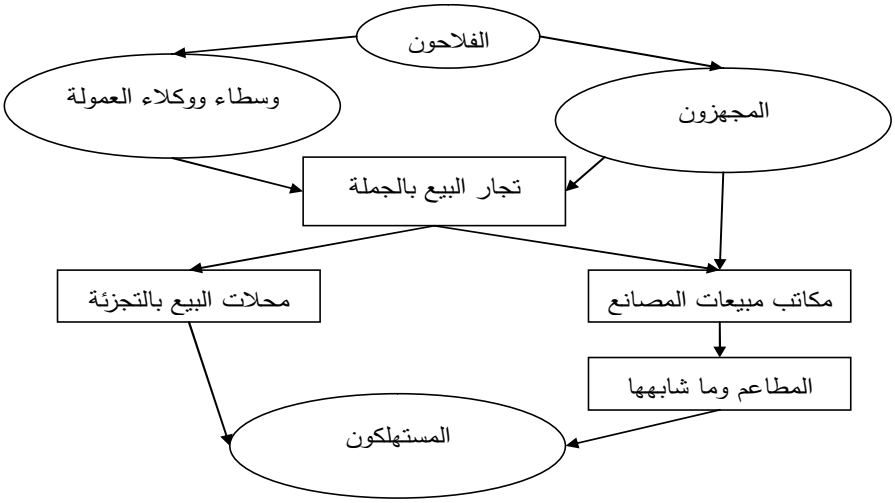

المصدر:محمد إسماعيل ومحمد الحمد القنيبط، التسويق الزراعي،الرياض، دار المريخ للنشر، 1995، ص11

المحور الثاني : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

أولا– القطاع الفلاحي و موقعه في الاقتصاد الجزائري

1. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام معدلات لا بأس بها حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 346171,4 مليون دج عام 2000 إلى 2034533 مليون دج خلال عام

2016 وهو ما يمثل نسبة نمو تعادل 587,72 % ، فبالرغم من أن بعض السنوات شهدت انخفاض في قيمة الناتج المحلي الزراعي إلا أن المؤشر العام عرف اتجاها تصاعديا[6]. فعلى سبيل المثال يمكن توضيح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2010-2016) من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام ونمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الفلاحي (مليون دج)	1015258,8	1183216	1421623	1640006	1771426	1936379	2034533
معدل نمو القيمة المضافة (%)	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	7.6	2.1

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018 ، ص ص 112،111.

من خلال الجدول السابق يتضح أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي جد ضعيفة مقارنة بالمؤهلات الطبيعية و البشرية و الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر، فبالرغم من ما صرفته الدولة الجزائرية ولازالت تصرفه إلى أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي لم تتجاوز 10 % باستثناء سنة 2011 التي تخطت هذه العتبة بنسبة 1.6 % ، وهذا راجع لعدم وجود إرادة سياسية حقيقية ترافق الفلاح وتراقبه بصرامة خلال كل مراحل الإنتاج و التسويق محليا وخارجيا وبهامش ربح مقبول لهم كي يستطيعوا الاستمرار و التوسع في الإنتاج الفلاحي.

2. **تطور مساحة الأراضي المزروعة:** تمثل نسبة مساحة الأراضي المزروعة نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي مساحة الجزائر، والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (02) مساحة الأراضي المزروعة بالجزائر في الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساحة الأراضي المزروعة (ألف هكتار)	8435.03	8445.49	9032.70	8461.87	8465.04	8488.03
النسبة من المساحة الكلية%	3.54	3.55	3.79	3.55	3.55	3.56

المصدر: خديجة العرابي، عزيز دحماني، دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر -زراعة التمور نموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد01، العدد 04، جامعة أدرار، الجزائر سبتمبر2017، ص 29.

إن الملاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأراضي المزروعة في الجزائر بقيت شبه ثابتة رغم إطلاق الدولة الجزائرية لعدة برامج لاستصلاح الأراضي الفلاحية ، وربما تكون نسبة الأراضي الزراعية فعلا قد اتسعت لكن تقلصها راجع إلى النهب والاستيلاء على الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى بنايات.

3. **صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر:** بقيت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات عموما وصادرات المنتجات الزراعية بصفة خاصة و هو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03) صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر في سنتي 2010-2011

السنوات	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية
2010	208.51	0.72
2011	208.51	0.65
2012	840.03	2.01
2013	561.05	2.01

المصدر: فوزي بن ساعد،دور القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الجزائرية للفترة(2000-2014)، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، جامعة المسيلة، 2016، ص 49.

من خلال الجدول السابق يتضح أن أكبر قيمة للصادرات الزراعية كانت سنة 2012 حيث قدرت ب 840.03 مليون دولار مقارنة ب 208.51 مليون دولار سنة 2010، وهذا بزيادة قدرها 631.52 مليون دولار بنسبة قدرها 75.13 %، أما في سنة 2013 فنلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية انخفضت بنسبة 33.21 % عن ما كانت عليه سنة 2012، وعلى العموم يمكن القول أن الصادرات الزراعية خلال هذه الفترة تميزت بالتذبذب لعدة أسباب منها الاحتكار والبروقراطية وعدم توفر متطلبات الخاصة بعملية التصدير...إلخ.

ثانيا- إصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر:

يشكل القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الجزائري ، فمن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح الشعير) حيث تغطي هذه الفلاحة نسبة% 45 من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات والكروم والخضر والبقول. إلا أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتقلب من سنة إلى أخرى .وعموما فان الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة[7].فالدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات بهدف دعم القطاع الفلاحي هي: [8]

1) **مرحلة التسيير الذاتي:** بعد الاستقلال قامت السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج التسيير الذاتي، الذي ينص على أن الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة، تعد كأساس للاستقلال الزراعي، واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم

تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من من طرف لجان التسيير الذاتي.

2) **الثورة الزراعية:** نظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي، قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها"، وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض هي: الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور، وكذا مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض إضافة إلى حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

3) **قانون استصلاح الأراضي:** يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

4) **قانون المستثمرات الفلاحية:** بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد طرحت جملة من الإصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها إصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال إصدار قانون يمنح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل أو الحجز للأراضي الفلاحية بغية تحقيق إنتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي .

5) **التنمية الزراعية في فترة التسعينات:** بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينيات، كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي، من خلال قوانين متعلقة بإعادة الأملاك المؤممة، وقوانين تحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، كما تم الاعتماد على الدعم المباشر للفلاحين المنتجين فقط بتخفيض نسبة الفوائد على القروض، وتقديم الدعم اللازم لهم بإنشاء صناديق متخصصة لذلك مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين.

6) **المخطط الوطني للتنمية الريفيةPNDA سنة2000** : جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث كان الهدف النهائي لهذا البرنامج رفع مداخيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي لزراعة الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة...إلخ .وقد صرفت الدولة

في هذه المرحلة غلاف مالي يفوق أربع مرات ما صرف في الفترة 1995-1998 من خلال الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة.

7) **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) 2001-2004**: كان من هدف هذا البرنامج توسيع الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف، والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات الزراعية وزيادة التشجير خاصة الأشجار المثمرة.

8) **البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) 2005-2009**: استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من خلال هذا البرنامج بدعم مالي قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتي قدرت ب 337,2 مليار دينار بما يعادل 8% من إجمالي المبلغ المخصص لهذه المرحلة ، وكانت كلها في تعزيز دعم هاذين القطاعين الحساسين.

9) **برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014**: حيث تضمن هذا البرنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية ب 1000 مليار دينار جزائري، ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي، فنسبة مساهمته في الناتج الخام بقيت جد ضعيفة.

ثالثا- سياسات وبرامج دعم زراعة منتج البطاطس في الجزائر:

وجهت الدولة الجزائرية عدة برامج لدعم منتج البطاطس والتي يمكن تلخيصها كما يلي:[9]

1) الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA):

- ✓ دعم آلات الغرس، بمبلغ 1 مليون دج بشرط أن يكون الفلاح مالك أو مستغل لقطعة أرض تفوق 5 هكتارات؛
- ✓ دعم إنتاج الشتلات بشرط أن تكون مراقبة ومتحصلة على شهادة مراقبة من المركز الوطني للتصديق ومراقبة البذور؛
- ✓ دعم الإنتاج في البيوت المحمية حسب نوع هاته الأخيرة ، حيث تتحصل البيوت المحمية متعددة القباب على دعم 1.5 مليون دج للهكتار ، و البيوت المحمية النفقية تتحصل على دعم 1 مليون دج للهكتار، إضافة إلى دعم المواد الطاقوية من كهرباء ومازوت.

2) الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDIA):

نظرا لعدم تحقق النتائج المرجوة و النقائص الموجودة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فإنه تقرر بعد سنة 2005 إجراء مزيد من التدابير و الإصلاحات لدعم البطاطس خصوصا فيما تعلق بالدعم الخاص بالمواد الطاقوية حيث قسم هدا الدعم حسب ثلاث مناطق، ففي المناطق الساحلية والشبه الساحلية حيث يدعم الكهرباء ب 170 دج للهكتار و المازوت ب 140 دج للهكتار، وفي منطقة الهضاب العليا فقد أقر دعم الكهرباء ب 320 دج للهكتار و المازوت ب 200 دج للهكتار ، أما في المناطق الجنوبية فكان دعم الكهرباء ب2500 دج للهكتار و المازوت ب 260 دج للهكتار.

3) الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA):

مكن هذا الصندوق الفلاحين من الاستفادة م الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك و البذور والشتائل عن طريق المساهمة في مصاريف التخزين:

منحة التخزين في التبريد للبذور والشتائل المقدرة ب 0.75 دج / كلغ لمدة لاتفوق 06 أشهر ، وذلك بعد الحصول على شهادة ضمان نهائية من المركز الوطني للمراقبة و التصديق على البذور والشتائل؛

منحة موجهة للتخزين و التبريد للبطاطس الموجهة للاستهلاك مقدرة ب 1.80 دج /كلغ للبطاطس الموضبة في أكياس و 1.50 دج / كلغ للبطاطس غير الموضبة.

المحور الثالث: واقع ومعوقات التسويق الزراعي الخارجي لمنتج البطاطس بولاية الوادي.

أولا– تطور حجم إنتاج البطاطس بولاية الوادي:

تعد سنة 1990 أول سنة لتجربة زراعة البطاطس بولاية الوادي،حيث كانت هناك بعض التجارب الفردية من بعض المزارعين بمساحات مصغرة ، وقد شهدت الفترة (1991-1995) تضاعف مساحات زراعة البطاطس لتبلغ 15 هكتار في المجموع ، ومع دعم الدولة المقدم لبعض المزارعين سنة 1995في شكل هبات لمعدات السقي بواسطة الرشاش انتقل حجم إنتاج البطاطس من 60 إلى 300 قنطار في الهكتار، وتنتشر زراعة البطاطس في ولاية الوادي في أربعة مناطق رئيسية هي: قمار، الدبيلة، الرباح[10]، فقد انتقلت نسبة مساهمة ولاية الوادي في الإنتاج الوطني للبطاطس من 11.89 % سنة 2007 إلى الضعف بنسبة 26.49 % سنة 2013 ، وتدل هذه النسبة على مدى ازدياد الاهتمام بشعبة البطاطس، والتطور الكبير لحجم إنتاجها لتصبح ولاية الوادي من بين أكبر الولايات المنتجة لها في الوطن، و الجدول الموالي يوضح تطور إنتاج البطاطس في ولاية الوادي :

الجدول رقم (04) حجم إنتاج البطاطس في ولاية الوادي خلال الفترة (2007-2014)

السنة	الإنتاج (مليون قنطار)	المساهمة في الإنتاج الوطني للبطاطس (%)
2007	1.8	11.89
2008	2.71	12.48
2009	3.56	13.61
2010	6.21	18.81
2011	7.23	18.70
2012	11.18	26.49
2013	11.73	23.79
2014	10.90	23.30

المصدر: محمد يوسف عمامرة ، بوعلام بوعمار، Vincent Lagarde، دراسة تحليلية لإنتاج ودعم زراعة البطاطس بوادي سوف للفترة (2007-2014) باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 10، 2016، ص ص 41 .42

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال التمثيل البياني رقم 01 أن حجم إنتاج البطاطس قد حقق منحى تصاعدي من سنة 2007إلى غاية سنة 2013 حيث قدر حجم الإنتاج ما يقارب 12 مليون قنطار أي بزيادة تلامس 10 مليون قنطار عن ما كانت عليه سنة 2007 وهذا راجع إلى عدة عوامل منها التحفيزات التي قدمتها الدولة للفلاحين المنتجين لهذه الشعبة ، لينخفض حجم الإنتاج بحوالي 8.33 % سنة 2014 متأثرا بعدم قدرة الفلاحين على تسويق الإنتاج الفائض من سنة 2013، إلا أنه بحسب إحصاءات 2016 قد سجل حجم إنتاج قدره 11.2 مليون قنطار مما جعلها تحافظ على ريادتها في هذا المجال.

ثانيا– أهم المؤسسات المصدرة والدول المستوردة لمنتج البطاطس من ولاية الوادي

1) أهم المؤسسات المصدرة لمنتج البطاطس بولاية الوادي .

تعد ولاية الوادي من الولايات النموذجية التي حققت قفزة نوعية في مجال إنتاج البطاطس خلال السنوات الأخيرة، لكن هذه الوفرة في الإنتاج، ستضع الفلاحين أمام معضلة تسويق المنتج الفائض، في ظل مشكلة ارتفاع تكلفة النقل وغياب أماكن التخزين ومصانع التحويل الغذائي. فعندما تصبح أسعار المنتجات في السوق لا تغطي تكاليف الإنتاج سيدفع الكثير من الفلاحين إلى ترك محاصيلهم للتلف في المزارع هروبا من خسائر مضاعفة، وهذا ما سيؤدي إلى تحطيم الفلاحة وإفشال المنتجين والعودة للاستيراد، لذا بدأت الضرورة الملحة لتسويق منتج البطاطس[11] ، خصوصا بعد أن احتلت ولاية الوادي المرتبة الأولى وطنيها في إنتاج البطاطس في الموسم (2013-2014) تليها على الترتيب كل من ولايات: عين الدفلى، مستغانم، معسكر [12]، حيث كان إنتاج هاته الولايات يغطي نسبة كبيرة من السوق المحلية في الشمال، مما جعل من التوجه نحو تصدير منتوج البطاطس ملاذ مهم لتصريف الفائض بالأسعار التي تخدم الفلاحين و الجدول التالي يوضح أهم المؤسسات المصدرة للبطاطس من حيث الكمية بولاية الوادي سنة 2016

الجدول رقم (05):أهم المؤسسات المصدرة للبطاطس من حيث الكمية بولاية الوادي سنة 2016

المؤسسة المصدرة	الكمية بالكغ	النسبة المئوية
ميرتيراف للخدمات العامة	90005	%65.22
السيد انترناسيونال لخدمات	23000	%16.67
تريعة الطيب	25000	%18.11
إجمالي قيمة البطاطس المصدرة	138005	%100

المصدر: التقارير الإحصائية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي سنة 2016.

2) أهم الدول المستوردة لمنتج البطاطس المنتجة بولاية الوادي

تشير أرقام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية إلى أن المنتجات الزراعية سجلت خلال موسم2016 فائضا في الإنتاج، وخاصة البطاطس التي سجلت فائضا 600 ألف طن على المستوى الوطني[13]، لذا كان ولابد التشجيع على تصدير الفائض إلى الخارج و الجدول التالي يوضح أهم الدول المستوردة لمنتج البطاطس.

جدول رقم(06) أهم الدول المستوردة لمنتج البطاطس من ولاية الوادي سنة 2016

الدولة	الكمية بالكغ	النسبة المئوية
تونس	80000	%57.97
دبي	35005	%25.36
اسباني	23000	%16.67
إجمالي قيمة البطاطس المصدرة	138005	%100

نفس المصدر السابق

نلاحظ أن قيمة منتج البطاطس المصدرة ضعيف جدا بالنسبة لحجم الإنتاج المحقق سنة 2016 من البطاطس بولاية الوادي والذي بلغ 11.2 مليون قنطار، حيث تمثل نسبة حجم البطاطس المصدرة 0.01% من حجم الإنتاج المحقق لهذه السنة. أما إذا قارنا هذه القيمة بنسبة الفائض المسجل وطنيا الذي قدر ب 600 ألف طن فهي لا تمثل شيئا.

ثالثا– معوقات التسويق الخارجي لمنتج البطاطس:

كشف رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين عن منع دخول منتج البطاطس الجزائرية إلى كل من فرنسا وكندا وروسيا وقطر، بسبب عدم مطابقتها للمعايير، واحتوائها على مواد كيماوية ، وهو ما أدى بمسؤولين فرنسيين إلى إتلافها وحرقها، في حين فضلت روسيا إعادة إرسالها إلى الجزائر، وكشف نفس المصدر أن كمية المواد الفلاحية الجزائرية المصدرة خلال الأربعة أشهر من السنة الجارية بلغت 20 مليون دولار، وهو رقم منخفض مقارنة مع الإحصائيات التي كانت الجمعية تتوقعها، وهذا راجع إلى إعادة معظم المحاصيل المصدرة للخارج إلى الجزائر، حيث أعادت روسيا البطاطس المصدرة بسبب احتوائها على كمية عالية من مبيدات البسيتيسيد. كما أكد أن قطر منعت البطاطس الجزائرية من دخول أسواقها إثر إخضاعها لتحليل كشف احتواءها على مواد كيماوية غير صحية، في حين فضلت فرنسا حرق كميات من البطاطس الجزائرية قبل 4 أشهر، بدل إعادتها للجزائر، وهذا بحجة أنها فاسدة نتيجة احتوائها على نسبة عالية من الكيماويات[14]. وتتمثل أهم عوائق ومشاكل التسويق الخارجي فيما يلي[15]:

1) يشتكي المصدرون غالبا من التأخيرات البيروقراطية التي تسمح لهم بالاستجابة بسرعة لزبائنهم كتأخر الترخيص والموافقة من السلطات المختصة وهو ما يهدد عقودنا مع زبائننا الأجانب؛
2) انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجي خاصة من حيث الدعاية والإشهار،مما يساهم في خفض الطلب الخارجي؛
3) غياب إستراتيجية تسويقية ما بين المصدرين،وهذا واضح من خلال غياب التنسيق وروح التعاون بين المصدرين من أجل توحيد المواصفات، ووجود حالة من التنافس العشوائي المصلحي في الغالب؛

4) عدم اهتمام المصدرين بما فيه الكفاية بضرورة إنشاء أقسام خاصة بتسويق المنتجات وترويج الدعاية اللازمة لها، وأخرى لفحص الجودة والنوعية ، ودعمها بالمهارات الوطنية ذات الخبرة والاختصاص؛

5) عدم وجود تنسيق ما بين المنتجين و المصدرين فيما يخص أهمية توريد منتجات مطابقة للمواصفات من حيث خلوها من الإصابة الحشرية وإجراء عمليات التوضيب والفرز الأولية؛

6) الشروط الزراعية والفنية المتشددة في بعض الدول وخاصة دول الإتحاد الأوربي؛

7) النقص الحاد في المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب والأصناف المرغوبة فيها، وحجم العبوات وطرق التغليف والاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية في البلد المراد التصدير له؛

8) ارتفاع تكاليف النقل والشحن؛

9) اعتماد الكثير من المؤسسات الجزائرية على الوسطاء الأجانب لضعف إطلاعها على السوق ،وهو ما أدى إلى عدم احتكاك المؤسسة بالمستهلك الأصلي لمعرفة رغباته وميولاته؛

10) ضعف المعالجة الكيماوية في زراعة البطاطس، حيث يتم المبالغة في استخدام 5 أنواع من الأسمدة والمبيدات الحشرية الممنوعة في الخارج وهو ما يجعل هذه المواد غير قابلة لدخول السوق الأوروبية والأمريكية وحتى أسواق دول عربية تعتمد معايير عالية في استيراد الخضر والفواكه، داعيا الحكومة إلى الاستعانة في هذا المجال بالمهندسين الفلاحيين واستحداث مخابر للتحاليل لإنجاح البروتوكولات التقنية [16].

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة اتضح أن هناك مجهودات لترقية الصادرات رغم عدم وجود صرامة ومراقبة لمدى تطبيق البرامج والسياسات الداعية إلى ذلك،حيث بقيت مساهمة تصدير المنتجات الزراعية من إجمالي الصادرات جد ضعيفة خاصة إذا ما قارناها مع الدول المجاورة مثل تونس والمغرب،رغم أنه لا يمكننا مقارنة ما تملكه الجزائر من مؤهلات بما تملكه هذه الدول، إلا أنه لا يمكن إغفال ما تحقق من إنتاج وفير لبعض المنتجات الفلاحية التي وجد الفلاحون مشاكل كبيرة في التوجه إلى تسويق الفائض من الإنتاج إلى الأسواق الدولية، وهذا راجع أساسا إلى عدم الاهتمام الكافي والتطبيق الفعال لأنشطة التسويق الزراعي الخارجي الذي يعد حتمية لدخول الأسواق الخارجية وتنمية الصادرات الزراعية .ولتحقق ذلك نقترح ما يلي:

- لابد من القيام ببحوث ودراسات تسويقية لجمع بيانات كافية عن الأسواق الخارجية عن أنواع ومواصفات المنتجات الزراعية المطلوبة والفترة المناسبة للتصدير؛
- دراسة المنافسين في السوق الدولية ومحاكاة وتطوير الاستراتيجيات والسياسات التسويقية التي يتبعونها في تسويق هاته المنتجات لاكتساب تنافسية مهمة في السوق؛
- الترويج الفعال للمنتجات الزراعية الوطنية في المعارض الدولية، والابتعاد عن مبدأ المهم المشاركة، لأنها تعد محطة لاكتشاف الفرص التسويقية التي يمكن اقتناصها؛
- التكثيف من الإرشاد التسويقي لإعلام المنتجين بنوعية ومواصفات المنتجات المطلوبة في الأسواق الدولية؛
- حث السفارات على التعريف بالمنتج الزراعي الوطني ومميزاته لدى المصدرين؛
- تعزيز خدمة النقل بمختلف أشكاله خصوصا بالنسبة للمنتجات الزراعية الحساسة؛
- الحد من البيروقراطية، و تفعيل دور البنوك في مرافقة المصدرين في تمويل عمليات التصدير.

الإحالات والمراجع:

[1] نورالدين حامد، رقية شرون، صونيا اسمهان كلاش،**التسويق الزراعي بين النظري والتطبيق دراسة حالة مؤسسةAGRODAT لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – العدد 07، ديسمبر 2017، ص 32.

[2] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2016، ص168.

[3] إيمان عاشور، كريم بيشاري، **التسويق الزراعي الخارجي و أهميته في تنمية الصادرات الزراعية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد04، العدد06، جانفي 2018، ص 28.

[4] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[5] مريم عزوني، عبد الصمد بودي، **توظيف إستراتيجيات التسويق الزراعي لترقية المنتج الفلاحي في الجزائر، شركة المراعي السعودية نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 05، العدد 2019،01، ص 757.

[6] جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018 ، ص 111.

[7] ربيع بوعريوة، **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، يومي 25/24 ماي 2017، جامعة بومردس، الجزائر، ص 07.

[8] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، العدد 31، 2015، ص 215.

[9] غردي محمد، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ، 2012، ص3-5.

[10] لطفي مخزومي، **التحليل الاقتصادي لدالة الإنتاج (كوب – دوغلاس) لمحصول البطاطا بولاية الوادي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي)، العدد 05، 2012، ص 70.

[11] ياسين بودهان ، **وفرة الإنتاج الفلاحي من نعمة إلى نقمة بالجزائر**، مقال منشور على صفحة الجزيرة نت ، https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

[12] محمد يوسف عمامرة، بوعلام بوعمار، Vincent Lagarde، **دراسة تحليلية لإنتاج ودعم زراعة البطاطس بوادي سوف للفترة (2007–2014) باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2016،10،ص40.

[13] ياسين بودهان، مرجع سبق ذكره.

[14] إيمان كيموش، **كندا ترفض تمور الجزائر وروسيا وقطر تعيدان البطاطا وفرنسا تحرقها!**، الشروق أونلاين، القسم الاقتصادي، مقال منشور بتاريخ 7 جوان 2018،https://www.echoroukonline.com ، أطلع عليه في 2020/03/15.

[15] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص ص 269 270.

[16] إيمان كيموش، مرجع سبق ذكره.

منافع التسويق السياحي

خالد فضالة، جامعة البويرة (الجزائر)، khaleddz182@gmail.com
حمودي رابح، جامعة البويرة (الجزائر)، rabahhamoudi@gmail.com
محمد هاني، جامعة البويرة (الجزائر)، m.hani@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/1203/14

ملخص:

يلعب القطاع الفلاحي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما وفاعلا رئيسا في تحريك عجلتهما وتنميتهما، فبه تسعى الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ولا يتحقق هذا المطلب إلى من خلال تعظيم منافع هذا القطاع.

لذا نسعى من خلال هذه الدراسة للبحث في وسائل تعظيم منافع القطاع الفلاحي في الجزائر، ومن هذه الوسائل والأدوات استحدث ما يصطلح عليه بالتسويق الفلاحي، بحيث يعد هذا الأخير من الأنظمة المرنة التي تضمن وتكفل تيسير النشاط الفلاحي وتعظيم عوائده بالشكل المرغوب، وفي هذا الإطار تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:

1. مفهوم التسويق الفلاحي؛
2. فجوات ومنافع التسويق الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، الزراعة، التسويق الفلاحي، المنافع التسويقية.

Abstract:

The agricultural sector plays an important role in stimulating economic and social activity. Through this sector, the state seeks to achieve self-sufficiency and food security, by maximizing the benefits of the agricultural sector.

Therefore, we seek through this study to search for ways to maximize the benefits of the agricultural sector in Algeria, and from these methods and tools he developed what is termed agricultural marketing, so that the latter is one of the flexible regulations that guarantee and ensure the facilitation of agricultural activity and maximize its returns as desired, and in this The framework is divided into two axes:

1. The concept of agricultural marketing;

2. Agricultural marketing gaps and benefits.
Key words: agriculture, agriculture, agricultural marketing, marketing benefits.

مقدمة:

يعد الاهتمام بالقطاع الفلاحي أحد البدائل الاستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته خارج قطاع المحروقات –خاصة في ظل التدهور والتذبذب المستمر في أسعار النفط في السوق الدولية–، نهيك عن كون القطاع الفلاحي يعد من أهم قواعد وأسس التقدم الاجتماعي بل وعليه قامت الكثير من الحضارات.

وباعتبار الجزائر من الدول التي تسخر وتتمتع بمقومات فلاحية هامة يمكنها الاعتماد على القطاع الفلاحي في تكوين السياسات الاقتصادية الحالية والبرامج المستقبلية، لكن لابد لهذه السياسات أن تنشأ بقواعد متكاملة قائمة على استراتيجيات تشغيلية مكملة لها تعظم عائدها كاستراتيجيات التشغيل والتدريب في المجال الفلاحي، استراتيجيات تمويل الاستثمار وتأمين الأنشطة الفلاحية، الاستراتيجيات اللوجستية والتسويق الفلاحي، وكل نشاط يساهم في تعزيز قوة القطاع.

ان المنتج الفلاحي كغيره من المنتجات الموجهة للسوق المحلي أو الدولي تحتاج إلى أنشطة تسويقية خاصة بها تتلاءم مع خصائصها ومميزاتها، خاصة وأنها تعد من المنتجات الأساسية التي تلبي احتياجات ورغبات استراتيجية لدى المستهلك الجزائري والمتمثلة في الغذاء واللباس والدواء وعناصر أخرى مختلفة.

لذا جاء هذا البحث من أجل الإجابة على السؤال: **كيف يساهم التسويق في تعظيم عائد القطاع الفلاحي؟**، وذلك من خلال تسليط الضوء على العناصر التالية:

1. مفهوم التسويق الفلاحي

1.1. تعريف التسويق الفلاحي

2.1. خصائص التسويق الفلاحي

3.1. مكونات التسويق الفلاحي

2. فجوات ومنافع التسويق الفلاحي

1.2. فجوات التسويق الفلاحي

2.2. منافع التسويق الفلاحي

وهذا بهدف الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات الهامة في تطوير النشاط التسويقي في القطاع الفلاحي لتعظيم منافعه الاقتصادية للفاعلين في هذا القطاع بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

1. مفهوم التسويق الفلاحي

1.1. تعريف التسويق الفلاحي

تعددت التعاريف والآراء حول التسويق الفلاحي وامتزجت بين مصلحي الزراعة والفلاحة، لكن المقصد يبقى واحد، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف من أدبيات الدراسة:

يعرف على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية والسلوكية المعنية بإيصال المنتجات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك النهائي، وينطوي على ذلك خلق منفعة مكانية عن طريق النقل، وزمانية عن طريق التخزين، وشكلية بالتصنيع وتغيير الشكل[1].

ويقصد به أيضا جميع الأنشطة المتعلقة بنقل المنتجات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك النهائي بهدف تعظيم المنافع وتقليل التكاليف[2].

نلاحظ أن التعريفين السابقين يلخصان التسويق الفلاحي في الأنشطة التي تعد همزة الوصل بين المنتج والمستهلك بغض النظر عن طبيعتها والتي تخلق منافع اقتصادية مختلفة.

كما تختلف النظرة إلى التسويق الفلاحي باختلاف الفاعلين ومتأثرين بأنشطته، ومن وجهات النظر التالية يمكن تعريفه على أنه[3]:

- بالنسبة للمنتجين (الفلاحين): هو الوسيلة التي بواسطتها يستطيع المنتج تصريف منتجاته وتحويلها إلى دخل نقدي يمكنه من تغطية التكاليف الانتاجية مع الحصول على أرباح اضافية.
- بالنسبة للمستهلك: يعبر التسويق مصدر للحصول على السلع الغذائية والاحتياجات الأسرية التي يرغب في شرائها.
- بالنسبة للمجتمع: فهو نظام متكامل يتم من خلاله وبواسطته تزويد المجتمع بالاحتياجات الغذائية وغيرها، اضافة إلى ذلك فهو يوفر فرص العمل لكثير من افراد المجتمع.
- بالنسبة لمؤسسات المصرفة للمنتجات الفلاحية: يقصد به الأنشطة المتعلقة بحفظ وتعبئة، ونقل وتخزين وفرز ونقل ملكية وتصريف المنتجات الفلاحية.

أما هذا التعريف فانه يركز على تقسيم الانشطة والمنافع بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالأنشطة التسويقية.

مما سبق يمكن تعريف التسويق الفلاحي على أنه مجمل الأنشطة التسويقية التي تساهم بشكل أو بآخر في انسياب المنتجات الفلاحية بمختلف أشكالها من المنتج إلى المستهلك في المكان والزمان المناسبين.

2.1. خصائص التسويق الفلاحي

نظرا للطبيعة الخاصة والمميزة للمنتجات الفلاحية فإن التسويق الفلاحي يتميز عن تسويق المنتجات الأخرى غير الفلاحية بمجموعة من العوامل والخصائص، وهذه الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

– التغير المستمر في كميات الإنتاج من سنة لأخرى وذلك لأسباب: الطقس، والمناخ، كميات الأمطار، العوامل البيئية الأخرى، والسياسات والتشريعات الحكومية؛

– تغير شروط تسويق وبيع المنتجات الفلاحية لأسباب ترتبط بالكميات المنتجة، وبالظروف السياسية للبلد، والأسعار التي تباع بها؛

– يفرض التطور التكنولوجي المستمر تعديلات ملموسة في النوعيات المرغوبة من المنتجات الفلاحية، وكمياتها وأسعارها؛

– طبيعة المنافسة السائدة التي يمكن أن تسود في السوق، وما إذا كانت احتكارية أو تصل إلى المنافسة الكاملة؛

– التنوع في مجال تسويق المنتجات الفلاحية، والذي يؤدي إلى زيادة الجهد التسويقي وتنوعه وتعقد البيئة التنافسية؛

– صغر حجم المؤسسات الفلاحية، وتعدد أساليبها المستخدمة في عملية تسويق المنتجات الفلاحية؛

– ضعف عملية التنسيق عند وضع أسعار المنتجات الفلاحية داخل البلد الواحد أو بين بلدان مختلفة؛

– الفجوة الكبيرة بين أهداف الفلاحين والمؤسسات التسويقية العاملة في التسويق الفلاحي مثل تجار الجملة والتجزئة؛

– عدم وصول المعلومات الكافية والدقيقة للمزارعين، عما يجري في الأسواق العالمية بالنسبة للكميات والاحتياطات الزراعية، وهذا يؤدي بالطبع إلى ضعف عمليات الانتاج وتحديد الأسعار أيضا.

3.1. مكونات (وظائف/أنشطة) التسويق الفلاحي

توجد سلسلة ذات حلقات متعدد من العمليات بين المنتجين والمستهلكين للمنتجات الفلاحية، فالمنتج الفلاحي يمر بسلسلة من الأنشطة والعمليات التسويقية التي تسهم في تحقيق أعلى قيمة ممكنة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالعملية الفلاحية والتسويقية على حد سواء، ويمكن تقسيم هذه الأنشطة والعمليات إلى الآتي[5]:

1.3.1. العمليات المتعلقة بالنقل: تتضمن هذه العمليات مجموعة من الأنشطة المرتبطة بما يلي:

أ- **التجميع**: ويقصد به تجميع المنتجات الفلاحية الجاهزة على اختلاف أنواعها في مكان معين لغرض البدء بعملية البيع، وهنا يكون التجميع بمثابة الحلقة الأولى من عمليات التسويق حيث يتم فيها تجميع المنتجات الفلاحية المتشابهة في مراكز معينة وقريبة من محل الانتاج لغرض تصنيفها ونقلها بأسلوب يساعد على تقليل التكاليف.

ب- **تصنيف المنتجات الفلاحية**: هي العملية التي يتم بواسطتها تصنيف المنتجات الفلاحية طبقا للمقاييس والخواص المتعارف عليها من حيث الشكل والحجم ودرجة النضوج...، ويتوقف تصنيف هذه المنتجات على طبيعتها مثل الحبوب، اللحوم، الخضر...، وأهم الفوائد التي تجنى من عملية التصنيف نجد:

- تقليل الأضرار عن بقاء الوحدات الرديئة والفاسدة؛
- تسهيل اجراء عملية المقارنة والتسويق؛
- تدفع المنتجين إلى تحسين منتجاتهم للوصول إلى منتجات ذات الاسعار المرتفعة؛
- تقليل الغش والتلاعب بالأسعار؛

ت- **عمليات التخزين**: لغرض حفظ المنتجات الفلاحية بالشكل المناسب يتطلب تخزينها وفقا لإجراءات وضوابط معينة، وعليه يتم اتباع عمليات بواسطتها تحفظ المنتجات الفلاحية بصورة جيدة إلى غاية تسليمها للمستهلك النهائي، وتعتبر عملية التخزين من العمليات الضرورية التي يتبعها الفلاحون بعد تجميع منتجاتهم وتهيئتها للبيع، اذ بواسطة هذه العملية يمكن المحافظة على المنتجات الفلاحية وحمايتها من التلف لأسباب مادية قبل نقلها للسوق، كما أن عمليات التخزين تساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب...، وتقوم عمليات التخزين على وسائل مختلفة مثل المستودعات المكيفة.

ث- **النقل**: وهي العملية التي يتم بواسطتها نقل المنتجات الفلاحية إلى الأسواق، وتعتبر خدمات النقل من الخدمات الضرورية للمنتجات الفلاحية خاصة سريعة التلف منها، وقد تتطلب المنتجات

الفلاحية في أغلب الأحيان وسائل نقل خاصة بها كالمركبات المخصصة لنقل المواشي أو الألبان أو الفواكه...، أما في الوقت الحاضر وبعد تطور وسائل النقل والتبريد فقد تيسر للفلاح نقل منتجاته إلى أسواق بعيدة محليا أو دوليا.

2.3.1. الفرز والتقسيم والتغليف

أ- الفرز: يقصد به العمليات التي بواسطتها يتم عزل المنتجات ذات النوعيات المختلفة كفرز منتوج معين إلى أحجام مختلفة.

ب- التقسيم: هي العملية التي يتم بواسطتها تجزئة الشحنة الواحدة إلى أجزاء صغيرة تساعد تجار التجزئة على الاستجابة لطلبيات المستهلكين بناء على حاجاتهم ورغباتهم.

ت- التغليف: يقصد به وضع المنتجات الفلاحية داخل أوعية أو أغلفة مخصصة لها تساعد على المحافظة عليها ونقلها بصورة صحيحة للمستهلك النهائي، ويتوقف نوع التغليف على اختلاف المنتجات الفلاحية وطبيعتها، ومنها أغلفة كرتونية أوبلاستيكية وأخرى خشبية...، وقد تكون على شكل علب مغلقة أو مفتوحة، أوأكياس...، بحيث تساعد عملية التغليف الجيدة على زيادة الكفاءة والفعالية التسويقية وذلك وفقا لما يلي:

- تساعد على تقليل حجم المحاصيل المنقولة وتقليل تكاليفها كما هو الحال في عملية تغليف القطن، والاعلاف؛
- تسهيل عملية التخزين والنقل والبيع؛
- تقليل مقدار التلف الذي قد تتعرض له المنتجات الفلاحية؛
- تسهيل عملية التعرف على نوعية المنتجات وتاريخ ومدة صلاحيتها باستعمال التبيين الجيد؛
- تعمل على زيادة تصريف المنتجات الفلاحية وتساعد على الاعلان والتعريف بها؛

2. فجوات ومنافع التسويق الفلاحي:

يؤدي التسويق الفلاحي إلى خلق منافع متباينة وعلى مستويات مختلفة يمكن التعبير عنها اقتصاديا بالقيمة المضافة، بحيث تشمل هذه القيمة منافع مادية وأخرى معنوية، ومنافع زمانية وأخرى مكانية، وتختلف قيمة المنفعة على مستوى المنتج عن قيمتها على مستوى المستهلك، كما تختلف هذه القيمة على المستوى الكلي (الدولة).

وتبين الدراسات التسويقية أن هناك عدة أنواع من القيمة المضافة، يساهم فيها التسويق الفلاحي وهي على النحو التالي[6]:

- المدخلات: وتشمل المعدات، والأسمدة، والبذور، والأدوية، والمياه وغيرها.
- الفلاح وثقافته وخبراته السابقة.
- السوق المستهدف من المنتجات الفلاحية فعليا.

ومنه فالتسويق الفلاحي الفعال هو الذي يعمل على إعطاء القيمة المضافة للسلسلة الإنتاجية، من لحظة العملية الإنتاجية إلى غاية وصل المنتوج الفلاحي للمستهلك.

لكن هذه القيمة لا يمكن أن تتحقق وتتعاظم إلا بالتغلب على الفجوات التسويقية، وفيما يلي عرض للأهم الفجوات وكيفية التغلب عليها لخلق المنافع التسويقية:

1.2. فجوات التسويق الفلاحي

تتعدد الصعاب التي تفرض على انسياب المنتجات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك النهائي، وهذا ما يصطلح عليه بالفجوات أو الفواصل التسويقية التي تقف حائلا دون إتمام عملية المبادلة، وتصنف هذه الفجوات من الناحية التسويقية كما يلي:

1.1.2. الفجوة المكانية: عادة ما يكون كل من منتج المنتجات الفلاحية ومستهلكها في أماكن جغرافية متباعدة[7]، وهذا ما يصطلح عليه بالاختلال وعدم التوازن المكاني، مثل الطلب على التمور في الشمال الجزائري في حين إنتاجها يتم في الجنوب.

2.1.2. الفجوة الزمنية: تستهلك المنتجات في وقت معين من السنة رغم أن المنتجين يعملون طوال العام لإنتاجها[8]، وهذا ما يشار إليه بالاختلال وعدم التوازن الزمني، فكثير من المنتجات الفلاحية تنتج في فصل الصيف ويبقى استهلاكها إلى غاية فصل الشتاء.

3.1.2. فجوة الملكية (الحيازية): لا تتحقق المنافع الرئيسية لكل من المنتج والمستهلك، إلا إذا تم التبادل الحقيقي –المادي– للمنتجات والذي قد تعترضه الكثير من الفواصل المادية التي تحول دون عملية التملك، وبالتالي يعجز المستهلك عن الانتفاع بالمنتجات المعروضة[9].

4.1.2. الفجوة الإدراكية: قد يقدم المنتج العديد من المنتجات التي لا تتلاءم مع حاجات ورغبات المستهلكين، وقد يكون ذلك بسبب المواصفات، أو في التعبئة والتغليف، أو في التمييز والتبيين، كما أنه قد تصل للمستهلك بسعر لا يتلاءم مع قدرته الشرائية، وقد لا يدرك المنتج للحاجات الحقيقية

للمستهلك، ومواصفات الطلب...، وعلى العكس من ذلك يتوافر الكثير من المنتجات التي تمثل منافع حقيقية للمستهلكين لكن لا يدركونها، وبالتالي فإن فجوة الإدراك تعني عدم الإلمام من جانب كل من المنتج والمستهلك بما يمكن أن يقدمه الآخر من منافع[10].

5.1.2. فجوة القيمة: تختلف وجهات النظر بين كل من المنتج والمستهلك، وخاصة إذا تباعدت المسافات الجغرافية والثقافية فيما بينهما، إذ ينظر المنتج إلى القيمة من خلال تكاليفه ويعرضها عن طريق الثمن الذي يضعه للمنتجات، بينما ينظر المستهلك إلى قيمة المنتجات من خلال ما تقدمه من منافع مقارنة بالتضحية المبذولة للحصول عليها، وبالتالي فإن المنتج عليه أن يقيم تضحيات المستهلك ومنافعه حتى يذيب هذه الفواصل[11].

2.2. منافع التسويق الفلاحي

يقصد بالمنفعة "قدرة المنتج على إشباع حاجات ورغبات المستهلك، وهذا يعني أن المنفعة تؤدي إلى الإشباع الذي يعتبر أساس العمل التسويقي[12]".

ولهذا تسهر الادارة التسويقية في المؤسسات الفلاحية على تشتيت واذابة الفجوات التسويقية المذكورة سابقا وذلك من خلال تعزيز وتنظيم الأنشطة التسويقية، وهذا ما يساعد على تعظيم المنافع والعوائد من العملية التسويقية للمنتجات الفلاحية، وفيما يلي شكل يعرض هذه المنافع في علاقة رياضية:

الشكل رقم (01): المنافع التسويقية

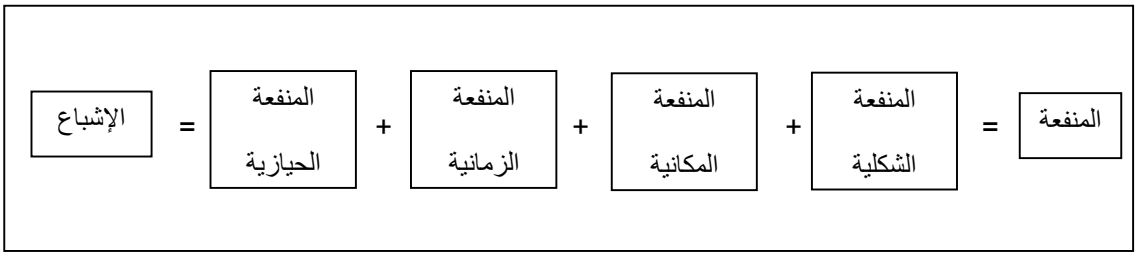

المصدر: محمد سعيد عبد الفتاح، **التسويق**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص 18.

1.2.2. المنفعة الشكلية

يصطلح عليها أيضا بمنفعة المضمون، وهي تلك المنفعة التي تخلق في المنتجات عند الانتهاء من أداء وظيفة الإنتاج، فعند تغيير المواد والسلع من هيئة إلى هيئة أخرى أو من حالة إلى حالة أخرى تصبح هذه السلعة أو تلك المادة في حلتها الجديدة أكثر قدرة وقابلية على إشباع حاجات المستهلكين ورغباتهم[13]،

فمثلا تخمير الحليب يساعد على انتاج الألبان والأجبان ومواد أخرى كثير تعطي منفعة جديدة غير التي يعطيها الحليب في شكله الأول.

2.2.2. المنفعة الزمنية

إن تخزين المنتجات في وقت قلة وانخفاض الطلب عليها إلى الوقت الذي يشتد فيه الطلب ويقوى لهو نشاط يؤدي إلى خلق منفعة جديدة في هذه المنتجات تسمى المنفعة الزمنية، فتخزين التمور مثلا في أوقات زيادة المعروض منها في الأسواق إلى غاية ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض تخلق منفعة جديدة، حيث يصبح التمر في تلك الفترة أكثر قدرة وقابلية على إشباع وتلبية احتياجات المستهلكين ورغباتهم عما كان عليه الحال قبل القيام بعملية التخزين، طالما أن الكميات التي ستعرض في الأسواق لم تكن بتلك الدرجة من الانتظام التي يمكن من خلالها تلبية متطلبات المستهلكين بشكل أفضل[14].

كما يرى الكثيرون أن وظيفة التخزين تؤدي بالإضافة إلى المنفعة الزمنية منفعة شكلية في بعض المنتجات الفلاحية، فبعض المنتجات عند تخزينها لفترة من الزمن تكتسب صفات وخصائص جديدة تجعلها أكثر قدرة على وقابلية على اشباع الحاجات مما كانت عليه قبل عملية التخزين كما هو الحال مع الموز والأخشاب والأجبان...، فالموز على سبيل المثال لا ينضج تماما ولا تكتمل صفاته وخصائصه مهما طالت فترة بقائه على الشجرة، لذا نجده يقطف وهو لا يزال أخضر اللون، ثم يتم تخزينه فترة معينة وبشروط محددة في مخازن خاصة يكتسب خلالها صفات وخصائص جديدة ما كان يمكن أن يكتسبها لو بقي على الشجرة، وبالتالي أصبحت هذه السلعة بعد التخزين أكثر قدرة وقابلية على تلبية احتياجات المستهلكين ومتطلباتهم.

3.2.2. المنفعة المكانية

بما أن عرض السلع والطلب عليها هما ليسا في حالة توازن وتطابق تام، بل هما دائما في حالة اختلال وعدم توافق، فقد أدى ذلك إلى أن تكون هناك حاجة ماسة بل ملحة إلى ضرورة إعادة التوازن والتوافق إليهما وازالة حالة الاختلال عنهما، لذا كانت وظيفة النقل هي الحل لهذه المشكلة، فعند قيام المنتج بنقل المنتجات من أماكن الفيض حيث الحاجة قليلة إلى الأماكن التي يشتد فيها الطلب ويقوى تخلق منفعة جديدة في هذه المنتجات وهذا ما يعرف بالمنفعة المكانية[15]، فنقل المنتجات الفلاحية من المناطق التي تنتج فيها بكثر إلى المناطق التي لا تنتج فيها تجعل منها أكثر قدرة وقابلية على تلبية حاجات المستهلكين عما كانت عليه في مكانها السابق.

4.2.2. المنفعة الحيازية

هي القيمة المكتسبة لتملك المستهلك للمنتجات ووجود الحق في استخدام واستهلاك المنتج وهذا يعتمد على القوة الشرائية المتوفرة لدى المستهلك حيث تمكنه من الشراء أوعدم الشراء، وهذا يعتمد على دراسة السوق في التعرف على إمكانيات السوق قبل الإنتاج[16].

وبعبارة أخرى تخلق منفعة التملك أو الحيازة التي تعني الحصول على المنتجات مع حق استخدامها أو استهلاكها عندما تنقل ملكيتها من المنتج الذي يرغب في توزيعها (من خلال وظيفة البيع) إلى المستهلك الذي يرغب في استهلاكها (عن طريق الشراء).

وعليه يمكن القول أن الوظائف والأنشطة التسويقية تساهم بشكل وبآخر في خلق منافع تسويقية متباينة بالتغلب على مختلف الفجوات والفواصل المختلفة، وفيما يلي جدول يلخص العلاقة بين الأنشطة التسويقية والفجوات التسويقية:

الجدول رقم (01): العلاقة بين الفجوات والوظائف التسويقية

الفجوات التسويقية	الوظائف التسويقية لسد الفجوات	المنافع التسويقية الناتجة
المكان	النقل – التخزين	المنفعة المكانية
الزمان	التخزين – النقل	المنفعة الزمنية
الإدراك	الإنتاج - تحمل المخاطر	المنفعة الشكلية
التملك	المعلومات التسويقية	المنفعة الحيازية
القيمة	الشراء – البيع – تحمل المخاطر	المنفعة الحيازية
	الشراء – البيع	المنفعة الحيازية
	التدريج – المعلومات التسويقية	المنفعة الشكلية

المصدر: عبد الحميد طلعت، **التسويق الفعال –كيف تواجه تحديات القرن 21**؟ –، مؤسسات الاهرامات، مصر، 2002م، ص 16.

الخاتمة

تعتبر الممارسات التسويقية في القطاع الفلاحي في الجزائر والدول النامية من أهم الرهانات والقضايا الواجب رعايتها لتعظيم عائد الأنشطة الفلاحية، خاصة وأن الجزائر تسعى للنهوض باقتصاد بديل يخرجها من ويلات تقلبات سوق المحروقات وما يترتب عنه من أزمات مالية وضغوط سياسية، وفي ظل ادراكنا للفرص التي يخلقها النشاط التسويقي في تعزيز التجارة المحلية والدولية للمنتجين الفلاحيين بمختلف

توجهاتهم الاستثمارية، فمن خلال هذه المقاربة البحثية توصلنا إلى جملة من النتائج، ورسمنا بعض الاقتراحات والتوصيات التي يعتقد أنها سبيل لتعزيز أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، وهي:

النتائج

بناء على ما تطرقنا اليه في متن الدراسة خلصنا إلى مجموعة من النتائج التي تساعدنا على بناء التوصيات والاقتراحات، وهي كما يلي:

– يعتبر تسويق الفلاحي أداة فعالة لتحريك النشاط الفلاحي وتعظيم العائد من الاستثمار في مختلف مجالاته.

– يقوم النشاط التسويقي للمنتجات الفلاحية على عدد من الوظائف والخدمات الأساسية مثل التجميع والتخزين، النقل والاتصال.

– يعمل التسويق الفلاحي على تنويع المنتجات الفلاحية من خلال خلق منافع شكلية مختلفة للمنتجات الزراعية والحيوانية.

– يعمل التسويق الفلاحي على تغطية الأسواق المحلية والأجنبية من خلال خلق المنافع الزمانية والمكانية، كما يعمل على معالجة اللاتوازنات السوقية المتعلقة بالعرض والطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية.

– يعمل التسويق الفلاحي على التنسيق بين الاحتياجات ورغبات المستهلكين وما يتطلبه الاستثمار الفلاحي.

الاقتراحات والتوصيات

في ظل النتائج المستخلصة من الدراسة وتحقيقا لأهدافها سطرت في ختامها جملة من التوصيات والاقتراحات، والتي من شأنها أن تعظم العائد والمنافع من الأنشطة الفلاحية، وهذه التوصيات كانت كما يلي:

– العمل على انتهاج الدولة لسياسات دعم القطاع الفلاحي بالشكل الذي يشجع المؤسسات الفلاحية على تبني ادارة تسويقية طموحة، والعمل على تسهيل المعاملات الجمركية والبنكية لها، لارتباط النشاط التسويقي بتعزيز التجارة المحلية والدولية.

– العمل على وضع نظام تسويقي متكامل ومنسق بين مختلف الفاعلين في النشاط الفلاحي، وذلك بالشكل الذي يسمح بتسويق المنتجات الفلاحية بشكل منتظم ومستقر يتماشى والنظام الاقتصادي للبلاد وبالشكل الذي يحفظ منافع مختلف الأطراف ذات العلاقة.

– العمل على توفير قاعدة معلوماتية لتزويد الادارة التسويقية للمؤسسات الفلاحية بالمعلومات والمستجدات المتعلقة بنشاطها التسويقي، كمواصفات الجودة ومستويات الأسعار وتقلبات السوق.

– العمل على توفير البنى التحتية التي تكفل قيام الوظائف والخدمات المكملة والتي تقوم عليها العديد من الأنشطة التسويقية مثل مراكز ومساحات العرض، تيسير وسائل التواصل والدفع، توفير وسائل الحفظ والتأمين، توفير الخدمات اللوجستية كالنقل بمختلف أشكاله.

– العمل على وضع نظام تكويني يساعد على تطوير المورد البشري في القطاع الفلاحي في مجال الأنشطة التسويقية وما يرتبط بها بالشكل الذي يزيد من كفاءة وفعالية القطاع.

الهوامش والمراجع:

[1] يوسف محمود وآخرون، **واقع التسويق الزراعي في الساحل السوري وآفاق تطويره**، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، جامعة تشرين، سوريا، 2004، ص 133.

[2] الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، **التسويق الزراعي**، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 6.(بتصرف)

[3] جميل محمد جميل الدباغ، **اقتصاديات التسويق الزراعي**، دار المرتضي، العراق، 2014، ص 2.

[4] إياد عبد الفتاح النسور، عبد الرحمان عبد الله الصغير، **قضايا وتطبيقات تسويقية معاصرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 340.

[5] سوسن ابراهيم رجب، **تشخيص معوقات التسويق الزراعي –دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في الشركة العامة لتجارة الحبوب فرع كركوك**، المؤتمر الدولي العلمي الثالث للعلوم الزراعية، ص ص 37-38.

[6] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 344.

[7] علاء الغرباوي وآخرون، **التسويق المعاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 23.

[8] علاء الغرباوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[9] عبد الحميد طلعت، **التسويق الفعال –كيف تواجه تحديات القرن 21؟** -، مؤسسات الاهرامات، مصر، 2002م، ص 15.

[10] نفس المرجع، ص 15.

[11] نفس المرجع، ص 15.

[12] زكريا أحمد عزام وآخرون، **مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 54.

[13] محمد صالح المؤذن، **مبادئ التسويق**، الطبعة الرابعة، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 31

[14] نفس المرجع، ص 32.

[15] محمد صالح المؤذن، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[16] زكريا أحمد عزام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

اشكالية تسويق المنتج الفلاحي في الجزائر ودور الوسطاء في ارتفاع اسعار المواد الفلاحية

دحماني إسماعيل، جامعة الجزائر3، dahmani.smail@univ-alger3.dz
دريسي أسماء،جامعة الجزائر3، drissi.asma@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مناقشة اشكالية تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر، فمع التطور المتنامي في الإنتاج وزيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية و العالمية، تبرز أهمية التسويق للمنتجات الفلاحية، بحيث يعتبر **الإنتاج والتسويق** عمليتان متكاملتان ومترابطتان، إلا أن التسويق الفلاحي في الجزائر يبقى محصور بين عنصرين مهمين وهما : تغطية طلب المستهلكين النهائيين من السلع الفلاحية واستعماله كوسيلة للمضاربة على الأسعار، ومن خلال هذه المداخلة سوف نحاول تسليط الضوء على مدى مساهمة تطوير نظام تسويق المنتجات الفلاحية في تنمية الإنتاجية الفلاحية

الكلمات المفتاحية: التسويق الفلاحي، التنمية الزراعية، الاقتصاد الزراعي..

Abstract:

the increasing development of production and competition in international markets, the importance of agricultural marketing appears to be a priority, production and marketing are two complementary and interdependent elements, but agricultural marketing in Algeria remains imprisoned between Two important elements**: covering consumer demand** and use this marketing as an **instrument of speculation**, through this intervention we will try to deal with the development of the marketing system of agricultural products and its participation in agricultural productivity development.

Key words: agricultural marketing, agricultural development, agricultural economics.

1- مقدمة

أولت الجزائر أهمية كبرى للقطاع الفلاحي باعتباره قطاع استراتيجي خاصة في السنوات الأخيرة بعد انهيار أسعار النفط، بحيث يمكن أن يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

يعتبر التسويق الزراعي أحد المكونات الرئيسية التي ينبني عليه دعم البنيان الإنتاجي الزراعي، بحيث يعتبر جزء مكمل ومتمم لعملية الإنتاج ولهذا لا يمكن تطوير أي سياسة لتنمية الإنتاجية الزراعية من دون الاتجاه نحو تطوير النظام التسويقي السليم الذي يمكن من وضع السلعة في أيدي المستهلكين في الشكل الذي يرغبونه وفي الوقت الذي يحتاجون أليه لهذه السلعة.

يهدف التسويق الزراعي إلى تأدية خدمة اجتماعية إنتاجية تسعى لتأمين السلعة المطلوبة في الوقت اللازم والمكان المناسب وبالكمية والنوعية المطلوبة، ثم في نفس الوقت تحقيق ربح المنتج (المزارع) مع مراعاة قرة المستهلك الشرائية.

انطلاقا من أهمية التسويق الزراعي وعلاقته بدفع عجلة التنمية الزراعية، يظهر لنا جانب مهم وهو تطوير نظام تسويق المنتجات الفلاحية، **فماهو واقع التسويق الفلاحي في الجزائر ؟**

2- تطور نظام تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر

يشكل النظام التسويقي جزءا هاما من السياسات الفلاحية، حيث تلعب سياسات توفير خدمات التسويق من نقل وتخزين دورا مهما في التنمية الفلاحية.

2-1- مفهوم التسويق الفلاحي

وردت تعاريف عديدة حول التسويق الزراعي يمكن إيرادها فيما يلي:

- يعرف التسويق الزراعي بأنه: "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[1].

من هذا التعريف نستنتج أن التسويق الزراعي هو نظام يتسم بالمرونة في تدفق السلع من المزارعين إلى المستهلكين.

- أما محمود ياسين فيقول في كتابه الاقتصاد الزراعي: " علم التسويق الزراعي هو مجموعة من العلوم والقوانين والنظريات المتصلة بنقل ملكية السلعة الزراعية والخدمات المرتبطة بها من المنتج إلى المستهلك".[2]

من هذا التعريف نستنتج أن التسويق الزراعي هو علم قائم بحد ذاته يهتم في نظرياته بالمشاكل المتعلقة بنقل ملكية السلعة الزراعية والخدمات المرتبطة بها من المنتج إلى المستهلك.

❖ كما يمكن تعريف التسويق الزراعي بأنه: " إنجاز للأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها وبأي شكل كان إلى المستهلك الأخير".[3]

من هذا التعريف نلمس نوع من الصيغة التجارية لعملية التسويق الزراعي وهذه الصيغة التجارية هي التي تضمن تدفق السلع والخدمات من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك.

كل هذه التعاريف هي عبارة عن تعاريف كلاسيكية ولكن من المهم جدا أن – ومن أجل إعطاء صورة عن التسويق الزراعي- أن نتطرق إلى النظرة الحديثة والقائمة على آليات اقتصاد السوق والتي تشهدها حاليا كل أسواق العالم.

التسويق الزراعي يجمع بين العلم والفن، فالعلم يزوده بالقوانين والمبادئ التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد الأسعار ولكن عند التطبيق العملي تظهر الحاجة إلى الخبرة والمهارة اللازمة لتحقيق نتائج إيجابية

2-2- أهمية التسويق الفلاحي

يعتبر التسويق الفلاحي مهما لكل من الفرد والمجتمع بحيث تكمن أهميته في تلبية احتياجات كل من المنتجين الزراعيين (الفلاحون) فيما يخص بيع منتجاتهم وكذا تلبية احتياجات المستهلكين من طلب على السلع الاستهلاكية

فالمنتج الزراعي (الفلاح) يهدف إلى الحصول على أعلى سعر لمنتجاته بينما يرغب المستهلك في الحصول على أفضل نوعية من السلعة تقدم له في أفضل صورة وبأقل سعر ممكن، ويقف الوسيط بينهما مؤديا لخدماته التسويقية مستهدفا بذلك أعلى فرق بين ما يدفعه المستهلك وما يحصل عليه المنتج من مدفوعات المستهلك.

على هذا الأساس تواجه المنتج الزراعي (الفلاح) مشاكل تسويقية عديدة، فمنتج سلعة معينة مثلا يجب أن يقرر إما أن يبيع محصوله فور حصاده أو يخزنه أو يقرر نقله إلى سوق الجملة أو يبيعه في السوق المحلي ولكي يتم اتخاذ قرار تسويقي فعال يتطلب الأمر معرفة السعر خلال مدة التخزين. بحيث يحاول المنتج الكفء (الفلاح) الحصول على أعلى إيراد صافي فهو يستخدم الطرق الانتاجية التي تقلل تكاليف الإنتاج وتحقق إنتاجية عالية، ثم يختار الزمان والمكان وطرق تصريف منتجاته والقنوات التسويقية التي يتحقق منها أعلى عائد صافي لما أنتج أي: نجاح الفلاح لا يتوقف فقط على نجاحه وكفاءته في عملياته المزرعية لإنتاج السلعة ولكن يتوقف أيضا على نجاحه في الحصول على أعلى سعر ممكن عند تصريفه لهذه

المنتجات وبذلك فإن قضايا التسويق الزراعي بالنسبة للفلاح تتمثل في أكفأ طرق تصريف منتجاته التي ينتجها في مزرعته.[4]

أما المستهلك فيرى أن التسويق الزراعي هو مصدر الحصول على الغذاء اللازم لإشباع رغباته واحتياجاته من المنتجات الزراعية في حدود الدخل النقدي المتاح له للإنفاق عليها، وبالتالي يهتم المستهلك بالحصول على أكبر قدر من احتياجاته في حدود مقدار محدد من الدخل، وهو يفضل أن يدفع أقل سعر ممكن لنفس السلعة وبنفس النوعي حتى يتمكن من شراء أكبر كمية ممكنة منها سعيا وراء إشباع اكبر قدر ممكن من رغباته (أي تعظيم منفعته الكلية) من دخله المحدود ومن ثم فإن نظرة المستهلك إلى التسويق الزراعي تختلف عن نظرة المنتج في أن التسويق الزراعي ما هو إلا وسيلة يتحقق من خلالها تلبية رغباته واحتياجاته من المنتجات الزراعية ويتضمن هدف المستهلك كفاءة فنية في تسيير أمور الأسرة المعيشية في استخدام السلع وفي القرارات التسويقية من حيث: ماذا وكم ومتى ومن أين يتم الشراء.[5]

ويعمل الوسطاء على اختلاف أنواعهم وطبيعة الأنشطة التي يمارسونها بين المنتج الأولى والمستهلك النهائي على سد الفجوة بين المنتج الزراعي الأولي والمستهلك النهائي، فهم ينقلون السلعة من مكان إنتاجها في المزرعة إلى أماكن وجود المستهلكين وينظمون عمليات توزيعها زمنيا ويهدفون من وراء أنشطتهم إلى تحقيق أقصى عائد ممكن لقاء خدماتهم التسويقية.

إن اهتمام المجتمع بالتسويق الزراعي يتعلق بأمرين اثنين:

- ❖ الكفاءة التي يتم بها ربط المنتج بالمستهلك.
- ❖ كفاءة النظام التسويقي في عمل التغييرات والتعديلات المطلوبة لضمان المطابقة بين ما ينتج وما يطلبه المستهلك.

2-3- تطور نظام تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر (1980 إلى يومنا)

على إثر المشاكل التي كان يتخبط فيها الديوان الوطني للخضر والفواكه OFLA والناتجة عن غياب الأساليب العلمية والعملية للتسويق، أدى كل هذا إلى عدم التحكم في السوق الوطنية للخضر والفواكه، هذا الوضع جعل الجزائر من أكبر دول العالم استيرادا للمنتجات الزراعية، وكل هذا كان كافيا لضرورة الإصلاح المتضمن حرية تسويق الخضر والفواكه سنة 1980، وهذا بناء على توصيات الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني للفلاحة "ماي 1980" وهذا في إطار التوجه الجديد للاقتصاد الوطني الذي يملي ضرورة التسيير الاقتصادي والعقلاني عوض التسيير الإداري.

أما ما تضمنه هذا الإصلاح فكان كما يلي:[6]

1. السماح للمزارعين التابعين للقطاع الحكومي بالتسويق الحر لمنتجاتهم ما عدا الحبوب والبقول الجافة التي بقيت خاضعة للديوان الوطني للحبوب.

2. تخصيص الدواوين والتعاونيات المتعددة للخدمات في تموين المزارع بالسلع والخدمات اللازمة للإنتاج.

3. قيام الديوان الوطني للخضر والفواكه والدواوين الولائية بالنشاط التجاري في مجال تجارة الجملة.

غير أنه وبعد سنتين من إصلاح 1980 ونتيجة لعدم تطبيق مبادئ حرية التسويق تم تدخل السلطات العمومية وهذا بموجب القرار الوزاري الصادر في 27 أفريل 1982 والذي يتضمن تحديد هياكل التسويق ووظائفها وكيفية سيرها وهي كالتالي:

1) الديوان الوطني للخضر والفواكه OFLA ومهمته هي استيراد وتصدير المنتوجات حسب طلب السوق.

2) التعاونيات الولائية للخضر والفواكه: ومهمتها إنشاء وتنظيم سير أسواق الجملة للخضر والفواكه بالولاية.

3) وسطاء الجمع والتسليم: ومن بين مهامه شراء المنتجات من المزارعين وعرضها بأسواق الجملة وذلك على المستوى الوطني اي دون تحديد منطقة أو جهة مزاولة النشاط التجاري.

إلا أنه تم تسجيل العديد من المشاكل التسويقية في هذا النظام بحيث تم تغيير الديوان الوطني للخضر والفواكه إلى المؤسسة الوطنية للتموين بالخضر والفواكه ENFLA سنة 1984 ثم بناء على المرسوم رقم 49/88 المؤرخ في 1988/03/01 تم تحرير سوق الجملة للخضر والفواكه ولكن في غياب المتابعة الميدانية وأدى كل هذا بالنتيجة إلى تذبذب الأسعار في السوق المحلية بحيث أصبحت المنافسة الاحتكارية هي المسيطرة على السوق وأصبح الوسطاء هم المسيطرون على السوق الوطني وبالتالي استفحلت ظاهرة المضاربة في السوق الجزائرية للمنتجات الزراعية بحيث تمكنوا من توجيه السوق حسب اتجاهاتهم.

فالخطر الذي يلاحق سوق المنتجات الزراعية هو ظهور المضاربة التي يستخدمها السماسرة في النشاطات التسويقية الزراعية على المستوى المحلي.

3- المضاربة ودور الوسطاء في ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية كأحد انعكاسات سوء تسويق المنتجات الزراعية

تعرف السوق الجزائرية للخضر والفواكه ارتفاعا ملحوظا في الأسعار خلال الآونة الأخيرة ،والذي يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن، ويبقى السؤال المطروح في هذا السياق **هل هذا الارتفاع سببه قلة الإنتاج وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي أم هناك عوامل أخرى؟**

3-1- الإنتاج الزراعي في الجزائر ونسبة تغطيته للطلب الداخلي (2013-2014)

تتربع الجزائر على مساحة تساوي 2370000 كم^2 حسب أحمد هني (2381741 كم^2) إلا أن الطبيعة الجغرافية في الغالب ليست مناسبة للزراعة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: التوزيع الطبيعي حسب صلاحية الأراضي

طبيعة الأرض	مساحتها (كم^2)	النسبة (%)
أراضي غير صالحة للزراعة[1]	1900000	80.2
مناطق الحلفة	30000	1.3
غابات	25000	1
مناطق رعي المواشي [2]	340000	14.3
أراضي صالحة للزراعة	75000	3.2
إجمالي المساحة	2370000	100

Source : M T Nadir, L'agriculture dans la planification en Algérie, OPU, 1982, p.323.

[1] هي أراضي الصحراء والجبال المتآكلة والأراضي التي بنيت عليها مبان وهياكل قاعدية.

[2] المروج الطبيعية في المناطق القاحلة والمزارع المخصصة للمواشي.

الملاحظ أن **المساحة المخصصة للزراعة** تعادل 3.2% من المساحة الكلية، والملاحظ أيضا أن نقصها يشتد إذا أخذنا بعين الاعتبار أن 50% تقريبا من هذه المساحة تترك مدة من الزمن للراحة (الأراضي السباتية) (Le Jachère: Terre au repos)، نلاحظ كذلك أن المساحة العظمى مخصصة للحبوب وتقدر بحوالي3.5 مليون هكتار أما توزيعها فيتمثل في 47.75% بالنسبة للقمح الصلب، و 24.33% للقمح اللين، و 26.27% بالنسبة للشعير، وتبقي نسبة 1.64% بالنسبة للشوفان.

كذلك المساحة المزروعة والتي تساوي 7500000 هكتار تتوزع على ثلاثة قطاعات قانونية كما يلي:

جدول رقم 02: توزيع المساحة الصالحة للزراعة حسب القطاعات

القطاع	المساحة المزروعة (مليون هكتار)	عدد المزارع	مساحة المزرعة (هكتار)
قطاع التسيير الذاتي	2.5	2000	1250
قطاع الثورة الزراعية	1.3	5000	200
قطاع خاص	3.7	750000	4.93

Source : M T Nadir, **L'agriculture dans la planification en Algérie**, OPU, 1982, p.343

يضم الانتاج الزراعي مجموعة مهمة وكبيرة من التراكيب المحصولية ولكن سوف نقتصر على أهمها والمتمثلة في: مجموعة الحبوب، مجموعة البقوليات، مجموعة الخضر والفواكه.

جدول رقم 03: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر ونسبة تغطيته للطلب الداخلي (2013-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

نوع الإنتاج الزراعي النباتي	الإنتاج		المتاح للاستهلاك		نسبة الاكتفاء الذاتي		الواردات	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الحبوب	4912.23	3435.23	12413.41	15865.74	39.57	21.65	2531.56	3641.35
البقوليات	95.83	93.7	281.72	285.82	34.02	32.78	220.35	229.38
الخضر	11866.41	12297.73	11897.6	12322.15	99.74	99.8	32.05	32.56
البطاطس	4928.03	4673.52	5002.13	4796.46	98.52	97.44	51.42	88.12
الفواكه	4231.63	4204.1	4548.83	4673.83	93.03	98.97	240.97	3892.65

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2015، المجلد السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 33، ص.02.

من الجدول نلاحظ بأن حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر يلبي إلى حد ما احتياجات السوق المحلي فيما يخص الخضر والفواكه والبطاطس، بحيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المواد الثلاثة 99.8%، 97.44%، 98.97% على الترتيب سنة 2014 وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تحقق اكتفاء ذاتي في هذه المواد .

المفروض أن ارتفاع الأسعار سببه تغطية الفجوة الغذائية من هذه المادة عن طريق الاستيراد، فالمواد الفلاحية المستوردة المفروض أن تكون مرتفعة الثمن، إلا أن الواقع في الجزائر يقول العكس فالمواد المنتجة محليا هي التي تعرف سعرا مرتفعا والسبب هو **طبقة الوسطاء**.

3-2- الهامش التسويقي للمنتجات الزراعية

إن إنتاج أي سلعة زراعية هو في الحقيقة خلق منفعة مادية استهلاكية (مع أن مواصفات السلع الزراعية والغذائية تختلف باختلاف البلدان المنتجة لها ونوعية المدخلات التي ساهمت في إنتاجها)

عمليا هناك عدة أنواع من القيمة المضافة للتسويق الزراعي وهي كما يلي[7]:

أ.المدخلات وتشمل: المعدات، الأسمدة، البذور، والماء.

ب. المزارع وثقافته وخبراته السابقة.

ت. السوق المستهدفة من الأغذية الزراعية التي يتم إنتاجها فعليا.

ومما سبق يتبين أن طبيعة التسويق الزراعي هو الذي يعمل على إعطاء القيمة المضافة للسلع الزراعية الغذائية، من لحظة إنتاجها من المزرعة حتى وصولها للمستهلك وتسويقها عبر منافذ التوزيع، بالإضافة للخدمات ما بعد الحصاد المرافقة لعملية التوزيع من نقل، تأمين، تعبئة، ترويج ....

من المعروف أن النظام التسويقي يعمل كحلقة وصل بين المزارع المنتج والمستهلك المستهدف، بحيث يعمل نظام التسويق الزراعي من خلال عدة أشكال أو منافذ كما يلي:

- **من المزارع إلى المستهلك مباشرة:** وتتم بالنسبة للسلع الغذائية من خلال ما يسمى بالأسواق الموازية (مساحة في السوق يتم نقل السلع الزراعية المنتجة ليبيعها المزارع بنفسه للمستهلكين) وهنا تكون الإيرادات كبيرة لكل من المزارع والمستهلك حيث يتم اختصار هوامش الربح التي تذهب لتجار الجملة.
- **من المزارع إلى تجار الجملة:** ثم إلى تجار التجزئة وصولا للمستهلك، وهنا تكون الأسعار التي يدفعها المستهلك عالية نسبيا بسبب أرباح تجار الجملة والتجزئة.
- **من المزارع إلى تجار التجزئة:** ومن ثم إلى المستهلك وهذا يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في أسعار السلع الغذائية للمستهلكين المستهدفين.
- **الهامش التسويقي** هو عبارة عن الفرق بين سعر الشراء المدفوع وسعر البيع المقبوض لوحدة واحدة من السلعة في بداية ونهاية المرحلة التسويقي، وفي هذه الحالة يمثل الهامش التسويقي الفرق بين السعر الذي باع به المنتج (سعر السلعة في المزرعة) والسعر الذي يشتري به المستهلك (سعر التجزئة) وهنا تحدث عملية المضاربة – في ظل غياب نظام تسويقي– بحيث تتم المبالغة في هذا الهامش مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار المواد المواد الفلاحية كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 01 الهامش التسويقي بين المنتجين والمستهلكين

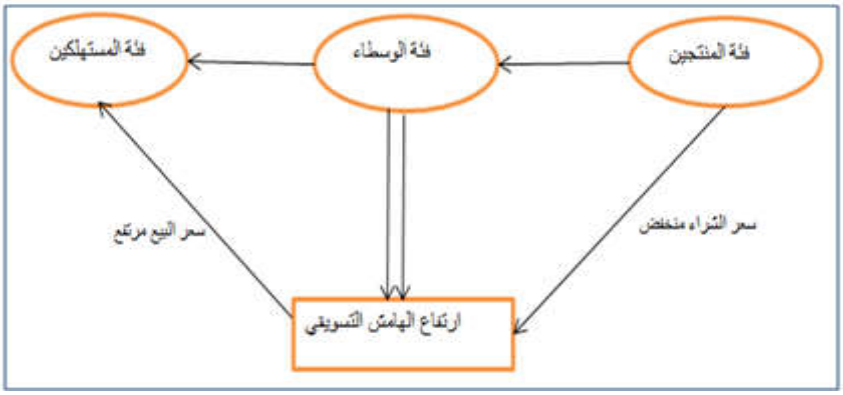

المصدر : من اعداد الباحثان

3-3- دور الوسطاء في ارتفاع أسعار المواد الفلاحية

تعتبر عملية الشراء والبع للمنتجات الفلاحية قلب العملية التسويقية فعند انتقال السلع من المنتج إلى المستهلك عبر قنوات التوزيع تتغير الملكيات وبذلك تتغير الأسعار وعليه فإن تحديد الأسعار يعتبر جزء هام من العملية التسويقية، بحيث يعتبر التسعير فرع رئيسي في مجال التسويق.

يمكن حصر العوامل التي تؤدي غلى ارتفاع أسعار المواد الفلاحية بصفة عامة في:

أ.**ارتفاع أسعار المواد الأولية**: يؤثر ارتفاع أسعار المواد الأولية والمتمثلة في (البذور، الأسمدة، مساحة الأرض المزروعة ...) على الإنتاجية الفلاحية مما يؤدي إلى التقليل من الكميات المعروضة منها في الأسواق وهو الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ب. **ظروف الطلب**: تؤثر ظروف الطلب على أسعار المواد الفلاحية وتتمثل هذه الظروف في (الدخل، أذواق المستهلكي، الصادرات ...).

ت. **قرارات الحكومة**: ويمكن أن تؤثر على الأسعار من خلال تنظيم الكميات المعروضة أو اتباع سياسة التجارة المقيدة من خلال فرض بعض الرسوم الإضافية.

إن أهم عامل لارتفاع الأسعار في السوق الجزائرية هو عامل الوسيط إذ يعتبر هذا الأخير أهم حلقة لرفع أسعار المنتجات الفلاحية في السوق (كما هو الحال لمادة البطاطا حاليا).

ث. **الوسطاء التسويقيون**: وهم أفراد أو هيئات تعمل كوسيط بين المنتج والمستهلك، مهمتها الأساسية هي عملية شراء ثم إعادة بيع المنتجات الفلاحية، أي يعتبرون كحلقة لإتمام نقل ملكية السلعة، ويمكن تقسيم الوسطاء التسويقيون إلى **ثلاثة** فئات كما يلي:

1. **التجار:** وينقسم التجار إلى قسمين هما تجار التجزئة وتجار الجملة مهمتهم شراء السلع وبيعها مقابل هامش ربحي معين.

2. **الوكلاء:** وهم عبارة عن أشخاص يعملون لحساب عملائهم من دون أن تنقل ملكية السلعة إليهم ويحصلون على عمولة حسب المهمة التسويقية التي يؤدونها.

3. **المضاربون:** وهم وسطاء يقومون بأعمال غير نظامية في السوق بهدف الحصول على الربح السريع من خلال استغلال تقلبات السعار في السوق.

ويمكن تمثيل دور الوسطاء في ارتفاع الأسعار كما يلي:

الشكل رقم 02 دور الوسطاء في ارتفاع الاسعار

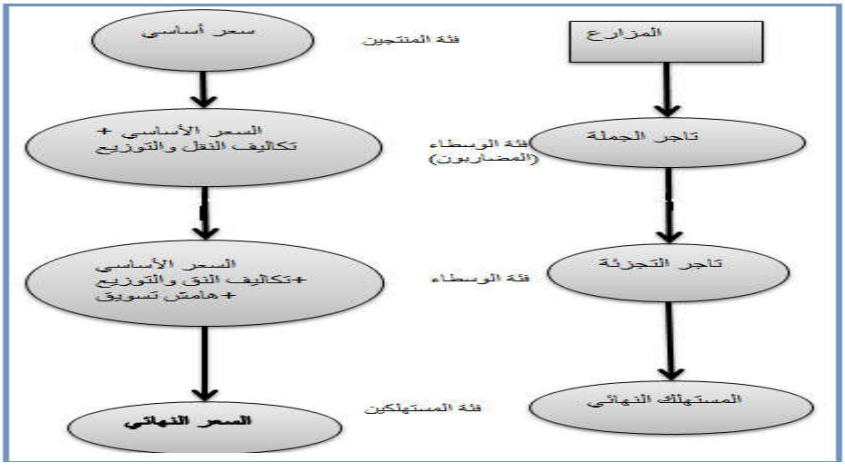

المصدر من اعداد الباحثان

4- نحو تطوير نظام تسويقي للمنتجات الفلاحية

تتجه معظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط نحو رفع مستوى معيشة سكانها عن طريق توسيع الإنتاجية الزراعية ،وهذا من خلال تطوير الأساليب التسويقية الحديثة، فالأساليب التسويقية القائمة حاليا لا تخدم الفلاح ولا المستهلك النهائي لأنها أوجدت ظروف ملائمة لظهور المضاربة من خلال الوسطاء.

4-1- مشاكل التسويق الفلاحي في الجزائر

تعتبر المعوقات التسويقية للمنتجات الفلاحية في الجزائر وكذا دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من أهم المشاكل التي يواجهها القطاع الفلاحي، ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل فيما يلي:

➢ **مشاكل التخزين:** وهي أم المشاكل التي يعاني منها التسويق الزراعي في الجزائر، فغياب أماكن التخزين يؤدي إلى تلف السلع (يضيف التخزين المنفعة الزمنية للسلع والمنتجات) بحيث يضمن استمرار تدفق السلع وتسويقها من موسم الإنتاج على مدار السنة.

➢ **مشاكل النقل:** يعتبر النقل من الوظائف التسويقية الرئيسية لذلك فإن عدم توفر شبكة نقل متطورة خاصة بالسلع الفلاحية يؤدى إلى ارتفاع تكلفة النقل مما يؤدي بالنهاية إلى ارتفاع سعر السلعة.

➢ **عدم وجود نظام معلومات تسويقية في الإنتاج الفلاحي (الإرشاد الفلاحي):** للأسف لا توجد في جميع دول جنوب حوض المتوسط معلومات تسويقية تختص بها هيئات حكومية تمكن من جمع المعلومات والبيانات التسويقية وتحليلها وتوصيلها للمزارع (الفلاح)، بحيث تمكن هذه المعلومة من ترشيد الفلاح في معظم مراحل الزرع والحصاد والتسويق مما يؤدي إلى تقوية موقفه في مواجهة الوسطاء.

بالإضافة إلى المشاكل التالية:

➢ عدم قدرة الفلاحين على فرض الأسعار العادلة لمنتوجاتهم الزراعية في ظل غياب العمل الجماعي أو عدم وجود نقابة تمثل مصالحهم في السيطرة على منافذ السوق.

➢ اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من سنة إلى أخرى مما يخلق للفلاح مشاكل لتسويق منتجاته.

➢ الفجوة الكبيرة بين أهداف الفلاحين والمسوقين الفلاحين (تجار الجملة والتجزئة).

➢ ضعف التنسيق في عملية وضع أسعار مختلف السلع الزراعية في الجزائر.

4-2- آليات تطوير نظام تسويقي للمنتجات الفلاحية

إن تطوير نظام تسويقي للمنتجات الفلاحية يشكل تحدي حقيقي للبلد كونه مهمة تتداخل فيها العديد من الجهات (منتج، وسيط، مستهلك) بحيث يصعب مراقبتها ومن أجل تطوير نظام التسويق الفلاحي في الجزائر نوجز النقاط التالية:

● **إنجاز أماكن تخزين المنتجات الفلاحية:** لأن عدم وجود مثل هذه الأماكن يؤدي بالفلاح إلى محاولة التخلي عن إنتاجه أقرب وقت وبأي ثمن (عادة ما يكون منخفض) وهي الفرصة التي يستغلها الوسطاء.

● **تقليل التكاليف التسويقية وترشيدها:** وهذا من خلال الاعتماد على التقنية والتكنولوجيا بدلا من استخدام العمالة الكثيفة ولكن بشرط ألا يؤثر على المخرجات

- **اهتمام الدولة بالإنتاج الزراعي: وهذا من خلال الإرشاد والتوعية بالمستوى العام للأسعار**
- **الرقابة على السوق:** من خلال اعتماد نقاط بيع معتمدة من طرف الدولة خاصة فيما يخص المنتجات الأساسية كثيرة الاستهلاك مثل: البطاطا والبصل والجزر ....
- **تنظيم الأسواق المحلية:** وهذا بإصدار قوانين ردعية من أجل تنظيم عمليات البيع والشراء في أسواق الجملة والتجزئة وبالتالي عدالة توزيع المنتجات الفلاحية.
- **القضاء على المنافسة الاحتكارية:** من خلال بناء نظام تسويقي مبني على التعاونيات الفلاحية التي تختص بتسويق كل المنتجات الفلاحية وهذا من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار.

الخاتمة

من خلال هذه الورقة قمنا بالتركيز على **التسويق الفلاحي في الجزائر**، وهذا باعتباره حلقة مهمة تربط بين المنتج (الفلاح) والمستهلك، وخلصت دراستنا إلى **بعض النتائج** من أبرزها ما يلي:

1. يعد الاهتمام **بالتسويق الفلاحي** من أهم الوسائل التي تساهم في تنمية الإنتاج في هذا القطاع ومن أجل نجاح عملية تطوير نظام التسويق الزراعي على الجزائر تبني سياسات حكومية صارمة من أجل تنظيم سوق المنتجات الزراعية من جهة وردع المضاربة على الأسعار التي يدفع ثمنها المستهلك النهائي..
2. يؤدي الاعتماد على الوسطاء في تسويق المنتجات الفلاحية إلى ظهور طبقة من الأشخاص الذين يحتكرون السوق (منافسة احتكارية) وفي نفس الوقت تجعل الأسعار يتحكم فيها هؤلاء الأشخاص وهدفهم تحقيق الربح السريع، وبالتالي فغياب استراتيجية تسويقية منظمة ترهن سوق المنتجات الزراعية بالانهيار وتضارب الأسعار.

وفيما يخص التوصيات، فإننا نوصي بما يلي:

1. ضرورة تطوير نظام تسويقي للمنتجات الفلاحية من خلال اعتماد تعاونيات رسمية تقوم بهذا الدور.
2. ترقية، دعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي فرغم تحفيزات الدولة المقدمة لهذا القطاع إلا أنه ما زال يعتبر القطاع الأقل جاذبية.
3. دعم الفلاحين من خلال تقديم الخدمات الفلاحية المساندة لعملية الإنتاج والمتمثلة في الإرشاد الفلاحي وإيصال المعلومات لهذه الفئة.
4. نظرا لسرعة تلف المنتجات الزراعية فإننا نوصي بأهمية توفير مخازن تبريد سواء في مناطق الإنتاج أو عند التسويق.

الإحالات والمراجع

1. محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص.18.

2. محمود ياسين، الاقتصاد الزراعي المبادئ الاقتصادية لعلم التسويق الزراعي، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1981، ص.7.

3. آيت سعيد اليوجي، دوخي عبد الرحمان الحفيظي، التسويق الزراعي، درافت، 2001، ص.4

4. صحي محمد إسماعيل، محمد الحمد القنيط، التسويق الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص.27.

5. نفس المرجع السابق، ص.30.

6. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.38.

7. هشام محمد رضوان، التسويق **الزراعي**، الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الدراسات العليا، 2010، غزة، فلسطين، ص.08.

دور اقتصاد السوق الاجتماعي في تفعيل التسويق الزراعي

باية وقنوني، جامعة البويرة (الجزائر)، ouaguenounia@gmail.com
دايمي محمد ،جامعة الجزائر01 (الجزائر)، rdamhmd16@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:

يعد التسويق الزراعي من بين أهم مجالات التسويق المعاصر، وهذا راجع لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والى اهتمامه بالعديد من الجوانب المتعلقة بالزراعة والمؤسسات التسويقية وكذلك بالمؤسسات التصنيعية التي تعتمد في مدخلاتها على مخرجات القطاع.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح مصطلح التسويق الزراعي واقتصاد السوق الاجتماعي كما تهدف إلى إبراز الإمكانيات المتاحة ضمن اقتصاد السوق الاجتماعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والتسويق الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الزراعي، اقتصاد السوق، التسويق الزراعي، الدولة.

Abstract:

Agricultural marketing is among the most important areas of contemporary marketing, and this is due to its economic, social and political importance, and its interest in many aspects related to agriculture and marketing institutions, as well as to manufacturing institutions that depend on their inputs on sector outputs.

This research paper aims to clarify the term agricultural marketing and social market economy as it aims to highlight the capabilities available within the social market economy to achieve economic goals related to agricultural production and marketing.

Key words: agricultural economics, market economics, agricultural marketing, country.

مقدمة:

بالرغم من توجه العديد من البلدان إلى الاهتمام بالصناعة، إلا أن قطاع الزراعة لا يزال يحظى بأهمية كبرى خاصة في الدول النامية، حيث يساهم هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي وتوفر المنتجات

الغذائية، ويسهم في توفير مناصب شغل لنسبة كبيرة من السكان، كما يقلص من حجم الواردات من الغذاء ويخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، من خلال الزيادة في حجم الصادرات الفلاحية.

ويتوقف نجاح القطاع الزراعي على نجاح استراتيجيات التسويق المعتمدة ، حيث يهتم التسويق الزراعي بدراسة كل الأنشطة والسياسات المتضمنة في شراء المدخلات الزراعية من قبل المزارع ، ويهتم أيضا بحركة المنتجات الزراعية من المزارع إلى غاية المستهلك.

غير أن طرق التسويق الزراعي تختلف من نظام إلى أخر، ويساهم اقتصاد السوق الاجتماعي في توسيع دائرة المنافسة والمنتجات الزراعية الموجهة لتلبية احتياجات المجتمع.

ومن خلال ما سبق يمكن صيغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

كيف يؤثر اقتصاد السوق الاجتماعي في تفعيل التسويق الزراعي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كما يلي:

- أساسيات حول التسويق الزراعي ؛
- ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي؛
- التسويق الزراعي في ظل اقتصاد السوق.

المحور الأول: أساسيات حول التسويق الزراعي

يعتبر التسويق الزراعي فرع من فروع الاقتصاد الزراعي، واحد أهم العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي، ويتميز الاقتصاد الزراعي بتعاريف مختلفة وفروع متعددة نوضحها في الأتي:

أولا– مفهوم الاقتصاد الزراعي وأهدافه:

يعرف الاقتصاد الزراعي على انه " جزء تطبيقي من علم الاقتصاد يختص بتطبيق الموارد الزراعية في إنتاج السلع الزراعية لتحقيق اكبر درجة من الإشباع لحاجات الأفراد في المجتمع "[1].

ويعرف أيضا على انه " مجموعة من الأفكار والآراء والتطبيقات الزراعية تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة المستهدفة تعظيم حجم الإنتاج ولتحقيق أكبر قدر من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعية " [2].

ويهدف علم الاقتصاد الزراعي إلى البحث في زيادة الكفاءة في العمليات الزراعية وكل العمليات المرتبطة بعملية الزراعة لتوفير الغذاء والملبس للإنسان، لكن هذا التوفير للملبس والمأكل يقتضي المحافظة على الموارد المتاحة وعدم تبذيرها، وهذا يعني تحقيق شرط الاستدامة قدر المستطاع في العمليات الزراعية،

أي تلبية حاجات الأجيال الحاضرة من المنتجات الزراعية دون المساومة في حاجات الأجيال اللاحقة، ولتحقيق هذا الهدف المنشود يجب إنتاج أكبر كمية من المنتجات في القطاع الزراعي بأقل كمية من الموارد الإنتاجية المتاحة.

وللاقتصاد الزراعي عدة فروع نبرزها في الأتي[3]:

- **فرع اقتصاديات الإنتاج الزراعي:** هو الفرع الأهم في علم الاقتصاد الزراعي، لأنه يتضمن تجسيد مباشر لأفكار علم الاقتصاد في الميدان الزراعي من خلال أن هذا الفرع يضم فرعين ثانويين هما فرع اقتصاديات الإنتاج النباتي وفرع اقتصاديات الإنتاج الحيواني، حيث يهتما بدراسة مبادئ الاقتصاد وإمكانية تطبيقها في الميدان النباتي والحيواني.
- **فرع إدارة المزارع:** يهتم بتنظيم العمل الزراعي وخصوصا اختيار أحسن المحاصيل الزراعية والحيوانات الواجب الاهتمام بها، وإنتاجها بحسب ظروف المزرعة، كما انه يقوم بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ويهتم باختيار وسائل الإنتاج الزراعي لتحسين الإنتاجية الزراعية بالإضافة إلى توزيع النشاطات الاقتصادية الزراعية بحسب الكفاءات والفعاليات المتاحة.
- **فرع اقتصاديات المواد الزراعية:** يهتم بدراسة طبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى المرتبطة بالإنتاج الزراعي، ويسمى هذا الفرع أيضا بعلم استغلال سطح الأرض أو المجال المقابل للحيازة، فهو يبحث في كيفيات الاستغلال الأمثل لسطح الأرض الزراعية، كما يسعى لتطبيق النظريات الاقتصادية لحل المشاكل المتعلقة بالأرض الزراعية فضلا عن دراسة العمل المتاح لخدمة القطاع الزراعي ورأس المال المستخدم في هذا القطاع كمورد مهم هو الآخر.
- **فرع التمويل الزراعي:** يهتم أساسا بالكيفية المثلى التي يمكن من خلالها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي، وغالبا ما يقوم التمويل على صورة تقويم، كما قد يكون هذا التمويل في صورة مواد عينية كالأسمدة والآلات، وغيرها من المواد العينية.
- **فرع الأسعار الزراعية:** تتجلى أهمية هذا الفرع في دراسة الحالات المختلفة للسوق الممكنة من البحث عن مستوى توازني للأسعار الزراعية والمرغوب فيها، وتزداد أهمية هذا الفرع إذا علمنا أنه يقوم بدراسة التغيرات السعرية الموسمية، والتي ينجم عنها صعوبة في ضبط العرض في الأمد القصير من جهة، وعدم مرونة الطلب السعرية للمنتجات الزراعية من جهة أخرى.

- **فرع التخطيط الزراعي**: يهتم باختيار أمثل التوليفات للموارد من أجل تعظيم غلة الإنتاج، في الأفق المتوسط.
- **فرع التسويق الزراعي**: وسنتطرق إلى هذا الفرع في الأتي.

ثانيا– مفهوم التسويق الزراعي وأهدافه:

يعتبر التسويق الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في العملية الزراعية، وقد يكون في المكان الذي تنتج فيه المنتجات الزراعية، أو في المدن والمناطق المجاورة لها أي داخل الدولة، كما قد يكون التسويق إلى خارج الدولة وذلك في حال وجود فائض من الإنتاج، ولا يقتصر التسويق الزراعي على المنتجات الزراعية بل يمتد إلى التصنيع الزراعي للمواد والسلع الزراعية التي يحتاجها المستهلكون طوال العام ويمتد التسويق ليشمل أيضا التعبئة والتغليف والنقل والتخزين.

ويعرف Kohls and Uhl التسويق الزراعي على أنه " أداء كامل أنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الزراعية والخدمات من مراكز الانتهاج الزراعي إلى المستهلك" [4].

وهو أيضا " إجمالي الأنشطة والعمليات المرتبطة بتوصيل المنتجات الزراعية إلى المستهلك كعمليات إضافة منافع مكانية، زمنية وشكلية، ويمثل التسويق الزراعي نظام مرن يهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[5].

ويهدف التسويق الزراعي إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تساهم في تحقيق نظام تسويقي كفء يزيد من رفاهية المجتمع كله، وبشكل عام يهدف التسويق الزراعي إلى تحقيق الأهداف التالية[6]:

- وضع نظام تسويقي يضمن توزيع المنتجات الزراعية وتسويقيا بطريقة منتظمة ومستقرة مما يساهم في استقرار القطاع الزراع؛
- توجيه الإستهلاك والإستفادة من المنتجات الزراعية بأكبر قدر ممكن؛
- تحسين وتطوير الخدمات التسويقية باستخدام الوسائل العلمية الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين والمستهلكين على حد سواء؛
- تحسين الدخول الصافية للمزارعين؛
- تنمية الصادرات الزراعية من خلال الاهتمام بالتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية.

ثالثا– وظائف التسويق الزراعي:

تعرف الوظيفة التسويقية بأنها النشاطات المتخصصة التي تؤدى أثناء القيام بالعملية التسويقية. وتوجه العديد من الخدمات والوظائف التسويقية بعضها أساسية وبعضها ثانوية، ومن أوسع التقسيمات للخدمات التسويقية وأكثرها قبولا بالنسبة للمنتجات الزراعية هو تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- **الوظائف التسويقية التبادلية (Exchange Functions):**

وهي تلك الوظائف التي تضيف المنفعة التملكية للسلعة، أي تلك المتعلقة بوظيفتي البيع والشراء فيهتم البائع بالكيفية التي يحصل عن طريقها على أعلى سعر لمنتجاته أو للسلعة التي في حوزته ومن ثم فهو يبحث عن المشتري المناسب ويكيف استراتيجياته التسويقية ويوجهها بما يخدم هذه الأغراض ويتضمن ذلك بالطبع المفاضلة بين مختلفة المنافذ التسويقية ومختلف الصور والأشكال التي يمكن أن يسوق سلعته عليها وأيضاً بين البيع في نفس الوقت أو ارتقاب سعر أفضل في المستقبل، وبذلك فإنّ البائع في النهاية يختار توليفة من مختلف الخدمات التسويقية ترتبط بشكل وثيق بقرار البيع[7].

أما المشتري فمشاكله تختلف عن مشاكل البائع، فهو يرغب في الحصول على احتياجاته بأقل سعر ممكن، ومن ثم تكون مواصفات السلعة وسعرها هي أكثر الأمور التي يوليها المشتري إهتمامه فضلا عن الكمية التي يرغب في شرائها. وتتم عمليات البيع والشراء على أساس فحص السلعة المتداولة كلها قبل إتمام الصفقة، أو على أساس فحص عينة منها إذا كانت الصفقة متماثلة الصفات مثل الحبوب، أو على أساس درجات أو رتب معينة إذا توفرت للسلعة درجات ثابتة متعارف عليها من خلال مواصفات قياسية معروفة.

- **الوظائف التسويقية الفيزيقية (Physical Functions):**

وهي جميع الوظائف التي تهدف إلى خلق المنافع المكانية والمنافع الزمنية والشكلية، حيث تتجسد المنفعة المكانية من خلال وظيفة النقل ، وتتحقق المنفعة الزمنية من خلال مهمة التخزين، أما المنفعة الشكلية فتظهر من خلال تأدية مهمة التجهيز.

- **الوظائف التسويقية التسهيلية (Facilitating Functions):**

الوظائف التيسيرية أو التسهيلية هي تلك المهام التي تساعد في تنفيذ الوظائف المذكورة سابقا، ومن خلالها يمكن تحقيق كفاءة الأداء التسويقي في المؤسسات المرتبطة بالمنتجات الزراعية، وتتمثل هذه الوظائف في المهام التالية[8]:

- **التدريج (Grading)**: ويقصد بها عمليات الفرز للمنتجات الزراعية وتقسيمها وفق مواصفات محددة في مجموعات تتجانس فيها الوحدات، وتمثل كل مجموعة رتبة معينة تختلف أسعار الوحدات فيها عن أسعار المجموعات الأخرى لاختلاف الجودة مثلا بين الرتب أو المجموعات فمن المعلوم في القطاع الزراعي أن جودة الوحدات الزراعية قد تختلف حتى في المزرعة الواحدة،بل حتى في الشجرة الواحدة كما قد تختلف الأسماك المصطادة في الشبكة الواحدة؛
- **التمويل (Finance)**: ويقصد به توفير الأموال اللازمة للقيام بالوظائف التسويقية الضرورية كالنقل والتخزين وغيرها، وهذا حتى وصول المنتجات الزراعية إلى المستهلك النهائي؛
- **تحمل المخاطر (Risk bearing)**: ويقصد بها تسيير المخاطر والتأهب لكل المخاطر المحتملة الوقوع أثناء إنجاز المهام التسويقية، وهذه المخاطر يمكن إيجازها في مجموعتين أساسيتان المجموعة الأولى: هي المخاطر الخارجة عن سيطرة المؤسسات الزراعية كالأمطار المهلكة للزرع أو الفيضانات أو الرياح وغيرها، ومجموعة ثانية التي يمكن للمؤسسات الزراعية أن تتحكم فيها إلى حد ما كالتغير في أسعار السوق أو إحجام المستهلك عن الشراء أو ظهور منافس جديد... إلى غير ذلك؛
- **المعلومات التسويقية (Marketing information)**: والتي تتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة كرصد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف للمؤسسة، مراقبة المنافسة، البحث في رغبات الزبائن فالمطلوب من المؤسسات الزراعية أن تجمع وتحلل كل هذه البيانات من أجل اتخاذ القرارات العقلانية.

رابعا– المزيج التسويقي الزراعي:

يعتمد المزيج التسويقي الزراعي على العناصر الأربعة المتعارف عليها في المزيج التسويقي مع بعض الاختلافات نظرا لخصوصية المنتوج الزراعي، وتتمثل هذه العناصر في :

- **المنتج:** ويكون في شكل سلعة قابلة للاستهلاك النهائي، أو مدخلات لتصنيع منتجات ذات علامة تجارية.
- **التسعير:** في الاقتصاد الزراعي بصفة عامة يفترض أن سعر المنتوجات يتم في السوق، بسبب هيكل المنافسة في القطاع الزراعي مرتفع، مما يعني أن المنتجين (المزارعين) لهم رقابة ضعيفة ان لم تكن منعدمة في تحديد أسعار المنتجات الزراعية، ما عدا في حالة المنتجات المجهزة[9].

- **الترويج** : لا تظهر أهمية الترويج في المنتجات الزراعية غير المجهزة مثل :الحبوب البقوليات في حين تظهر أهميته في حالة عناصر الغذاء المجهزة والموصوفة والمنتجات المعبئة مثل: الزهور، التمور، الزيوت المخصصة للأكل...الخ.
- **التوزيع**: تؤدى وظيفة التوزيع للمنتجات الزراعية من قبل المنتجين(المزارعين)، البائعين وتجار التجزئة، . بالإضافة إلى مؤسسات التسويق المتخصصة مثل :التعاونيات ، كما يعتمد توزيع المنتجات الزراعية على ثلاث منافذ، من المزارع إلى المستهلك مباشرة وتكون بالنسبة للمنتجات الغذائية، من المزارع إلى تجار الجملة ثم تجار التجزئة ثم إلى المستهلك وتكون الأسعار التي يدفعها المستهلك مرتفعة نسبيا بسبب هوامش الربح التي يأخذها كل من تجار الجملة والتجزئة ومن المزارع إلى تجار المفرق ثم إلى المستهلك.

وهناك من ينظر للمزيج التسويقي الزراعي بأنه يضم عناصر أخرى مختلفة تتمثل في[10]:

- المزارع والذي يزرع الحبوب أو الخضار أو لفواكه؛
- الخبرات السابقة والحالية للمزارع والتي قد تكون عالية، متوسطة، منخفضة أو معدومة مع اختلاف تأثير وعي المزارع من بلد لأخر؛
- المستوى التعليمي للمزارع ؛
- نوع الأرض المتاحة للزراعة والتي تحدد نوع الزراعة الممكنة والإنتاج فيها؛
- الري وهل تحتاج السلعة المراد زراعتها إلى سقي وكذلك مدى صلاحية وخصائص المياه (أمطار أو جوفية) وكمية الري وتكرارها؛
- المناخ ومدى استقراره من حيث درجة الحرارة أو البرودة أو الاعتدال الموجود في هذا البلد أو ذاك وهو ما يحدد نوعية المنتجات الزراعية الممكن الاستثمار فيه؛
- طبيعة البذور وأنواعها وأصنافها وأسعارها؛
- مستوى التكنولوجيا السائدة في الزراعة؛
- درجة فعالية الرقابة في استخدام الأسمدة في الزراعة.

المحور الثاني: ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي

ينطلق اقتصاد السوق الاجتماعي من اقتصاد السوق الرأسمالي، والذي سوف نوضح تعريفه وخصائصه في الأتي:

أولا– تعريف ومبادئ اقتصاد السوق:

نقطة الانطلاق الفعلي في العمل بنظام اقتصاد السوق ترتبط بالتكوين والتحرير الكامل لأسواق عوامل الإنتاج، وكان آخر سوق يتم تحريره حسب هذه الصيغة، هو سوق العمالة وذلك بإلغاء العمل بالقانون المطبق في بريطانيا المعروف بقانون الفقراء والذي أخذ تسمية قانون سبينهاملاند ، إذ يصبح العمال يتلقون أجورهم فقط، وتوقف بذلك الدولة تقديم المساعدات المالية لهم، والتي كانت تحسب على أساس سعر رغيف الخبز أو سعر القمح، وتقدم لهم من أجل دعم قدرتهم الاستهلاكية . وهكذا، يتم تخطي جانب التضامن الاجتماعي ليصبح العمل سلعة تخضع لأساسيات تطور السوق أساسا ليتحرر بذلك آخر سوق لعوامل الإنتاج، ألا وهو سوق العمل، وبذلك تكتمل النظم الرأسمالية حيث يتحرر السوق كهيئة في حد ذاتها، لها قوانينها الخاصة بها[11].

ويمكن تعريف إقتصاد السوق على انه الإقتصاد الذي يلعب السوق فيه دورا أساسيا وفقا لرغبات الفاعلين فيه.

وليس من الضروري أن يلتقي المتعاملون في مكان جغرافي محدد، لكن من الضروري التقاء الرغبات لتتشكل الأسواق، فالسوق هو آلية مدروسة تقوم بتنسيق عمل الناس والأنشطة الإقتصادية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب، وتتحدد بذلك الأسعار.

واقتصاد السوق هو النظام الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية التي تكون الليبرالية الاقتصادية مكونا أساسيا فيهان وفكرة الاقتصاد الحر هو عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه.

وتعتمد الليبرالية بالأساس على فكرة الحرية الفردية، ولمعرفة فكرة الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق بشكل ايجابي، فسيكون التعريف هو أن الفرد حرا، وله الحرية في أن يقوم بأي نشاط اقتصادي، أما تعريف اقتصاد السوق بشكل سلبي فهو أن على الدولة ألا تقوم بأي نشاط اقتصاديي يستطيع فرد أو مجموعة من الأفراد القيام به.

ولقد وضعت دول الإتحاد الأوربي خمسة مبادئ لاقتصاد السوق وهي[12] :

1-الحد من تدخل الحكومات في قوانين السوق؛

2-التزام الشركات في سلوكها الاقتصادي بقواعد العرض والطلب؛

3-الاعتماد في التسعير على أساس عوامل الإنتاج؛

4-السعي للعمل ضمن بيئة تجارية بعيدة عن الدعم والإغراق؛

5-اعتماد أسلوب التسعير الكامل للمنتجات.

ثانيا- نشأة ومفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:

اقتصاد السوق الاجتماعي هو أحد النماذج الاقتصادية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية وانتشرت في كثير من الدول الأوربية، حيث ارتبط به النجاح الاقتصادي الباهر في ألمانيا «المعجزة الاقتصادية الألمانية»، وهذا النموذج اقترحه الألمانيان ألفريد رماك ولودفيغ إيرهارت، ومن أسباب ظهوره[13]:

- ذهنية التزام وتمسك المجتمع الألماني بضرورة إحياء الأمة الألمانية من جديد بعد القضاء على النازية الهتلرية وتدمير البنى التحتية للمدن الألمانية ونهب المصانع بخبرائها وعلمائها من قبل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تلك الصورة المأسوية تتطلب إشراك جميع شرائح المجتمع الألماني بعملية إعادة بناء ألمانيا والاقتصاد الألماني.
- توخي الابتعاد عن ظهور الاحتكارات الرأسمالية العملاقة كما هي حاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسببت في تعميق التفاوت الطبقي وانعدام تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

ولذلك فان اقتصاد السوق الاجتماعي حسبما أراده أن يكون ارماك وايرهارت هو مزيج جزئي من الاقتصاد الاشتراكي (الرفاهية الاجتماعية) والقطاع الخاص الذي يلعب الدور الفاعل في عجلة التنمية الاقتصادية، مع امتلاك الدولة حق التدخل لمنع بروز ظاهرة الإثراء الاحتكاري على حساب الطبقات الفقيرة.

ويمكن القول إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو من حيث الجوهر محاولة للجمع بين قوانين الاقتصاد الحر كما عرفتها الرأسمالية وبين مبادئ تناقضها تتعلق بالجانب الاجتماعي في النظام الاشتراكي، حيث تحتل مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والضمانات الصحية والتعليمية المرتبة الأولى من سلم الاهتمامات.

ثالثا– سمات اقتصاد السوق الاجتماعي:

من سمات اقتصاد السوق الاجتماعي أنه يعارض الاقتصاد المنظم حكوميا وسيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج، كما يعارض الرأسمالية المطلقة التي لا تسمح للدولة التدخل في السوق والاقتصاد مطلقا.

وفي هذا النموذج تشجع الحكومة الأشخاص على إنشاء مشروعات صغيرة وتكون بمثابة شركة صغيرة يمكن أن تنجح في السوق فتكبر ويزداد عدد العاملين فيها، وذلك من خلال منح قروض صغيرة أو متوسطة بفائدة قليلة بحيث تشجع الأفراد وتتيح لهم الدخول في سوق المنافسة، ويساهم هذا النموذج في الحفاظ على السلام والأمن الاجتماعي، حتى في أحلك الظروف الاقتصادية العصيبة، وهو أمر يتجلى في ندرة الصراعات الطبقية بين العمال وأرباب العمل، ويتمثل في الشراكة الاجتماعية بين النقابات وأرباب العمل، والآلية المؤسساتية لإدارة الأزمات ضمن إطار قوانين العمل[14].

كذلك يؤمن هذا النظام للفئات الإجتماعية الفقيرة والعاملة الخدمات الأساسية، وخاصة منها الصحة والتعليم والسكن وحاجات الشرب والتحكم بمياه الصرف الصحي، وحاجات التعليم والحاجات الإجتماعية الأساسية، وتسهيل توفيرها للأفراد والمواطنين بوصفهم المستفيدين.

يقوم اقتصاد السوق الاجتماعي على إطلاق حرية المنافسة ومراقبة تطور الاحتكارات، وخلق حالة من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية عبر استمرار دور الدولة في مراقبة آليات السوق والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن تأدية مهمته بما في ذلك تسوية المشكلات الاجتماعية وتحقيق مكاسب عيانية للطبقة العاملة.

وإذ يسمي البعض هذا الخيار بالليبرالية المنظمة وآخرون يرونه الرأسمالية الملطفة، يعتقد الكثيرون أنه أشبه بمحاولة لخط طريق ثالثة بين الرأسمالية والاشتراكية تتميز باستمرار حضور الدولة والقرار السياسي في صياغة ومراقبة العلاقة بين التنافس والتضامن وبين وحشية السوق والعدالة في الحياة.

المحور الثالث: التسويق الزراعي في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي:

رغم أن اقتصاد السوق يفتح باب المنافسة والملكية الزراعية الخاصة، وتنويع المنتجات الزراعية وتوفرها في كل وقت، إلا انه يتميز بمجموعة من السلبيات في المجال التسويقي الزراعي أهمها[15]:

- التلوث البيني عند الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات لإنتاج المنتجات الزراعية كالخضار والفاكهة.
- المبالغة في الموارد المتاحة للزراعة بهدف المنافسة خاصة في بيئة زراعية تسويقية محكومة لاعتبارات سياسية بهدف السيطرة على الآخرين أولا، أو بهدف الاعتماد على الإستراد.

- لا يحصل المنافسون غالبا في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي على نفس نوعية وكمية المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية.
- قد يؤدي اقتصاد السوق والمنافسة الحرة إلى الإفراط في استخدام الآلات، مما قد يؤدي إلى البطالة والتضخم والكساد.

وقبل ظهور اقتصاد السوق الاجتماعي، كان يسود الزراعة الدولية نمطان من السياسات التسويقية الأول يقوم فيه القطاع الحكومي بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة للأداء في مرحلة من مراحل التسويق، والنوع الثاني المعتمد حاليا في غالبية الدول يقوم على انتهاج سياسات تسويقية مبنية على السوق وتحرير الأسعار وإلغاء القيود التجارية وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية والمدخلات، وانتهاج سياسة الحرية الاقتصادية، لكن وبعد ظهور اقتصاد السوق الاجتماعي، ظهر نمط زراعي أخر يقوم على تدخل جزئي للدولة من اجل تنظيم النشاط الزراعي وتلبية رغبات أفراد المجتمع، ويمكن توضيح هذا التدخل في:

- تخزين المنتجات الزراعية بهدف تامين حاجة السكان وتحقيق الأمن الغذائي، والتحكم في العرض والأسعار؛
- توفير البنى الأساسية من وسائل نقل واتصالات وسبل اتصال من اجل تسهيل عملية تسويق المنتجات الزراعية؛
- التحكم في توزيع المنتجات الزراعية عبر كامل الأسواق المستهدفة؛
- تكفل الدولة بتسويق السلع الزراعية الرئيسية؛
- تنظيم الأسواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها؛
- تحفيز التصنيع الزراعي لبعض المحاصيل؛
- الرفع من نصيب المزارع من سعر المنتج من اجل تشجيعه على الإنتاج؛
- تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في عملية التسويق .

ويمكن للدولة أيضا أن لا تتدخل في اقتصاد السوق ولكن تساعد المزارعين في[16] :

- دعم دخول المصدرين من التجار المسوقين خارجيا ولاسيما إذا كانوا هم منتجون زراعيون فعليون؛
- توفير متطلبات الإقراض بشروط سهلة جدا، وهنا يجب التأكيد على توسيع قاعدة الإقراض بشروط ائتمانية ميسرة، مع زيادة حجم مبلغ الإقراض وبفائدة ميسرة؛

- استخدام الوسائل السلسة في إجراء مكافحة الأمراض والأوبئة التي تصيب النبات والحيوان؛
- النشر اليومي والأسبوعي لتنبؤات المناخ والطقس وطرق المواصلات والاتصالات؛
- الرصد اليومي (كالبورصة) لحركة الأسواق المحلية والإقليمية إضافة إلى رصد الأسعار واتجاهاتها وتذبذبات العرض والطلب الموسمي؛
- وضع المواصفات والمقاييس بسلامة الغذاء، ووضعها تحت تصرف المهتمين بشؤون التجارة والتصدير ومنافذ الاستيراد الحدودية؛
- توفير البيئة المناسبة للمنافسة والشفافية وقواعد كسر الاحتكار، وغير ذلك من الأمور التي من شانها أن تجعل من طلب المستهلك المحلي والأجنبي ينعكس على المنتجين الزراعيين وكذا على السماسرة والتجار؛
- إجراء البحوث الزراعية لتطوير العملية الإنتاجية وتقديم الخدمات في ميادين المهنة الزراعية المختلفة (النباتية والحيوانية)؛
- نشر الزراعة الحديثة من خلال إرشاد زراعي متقدم وتدريب متواصل للإطارات الزراعية.
- الشراكة مع القطاع الخاص (المنتج والمسوق)؛
- توزيع الأدوار، حيث تتولى الوزارة الجوانب التنظيمية لا التدخل في آلية السوق؛
- دعم الزراعة في الاتفاقيات الوطنية؛
- التزام الحكومة ممثلة بالوزارة بالبيئة التشريعية والإدارية؛
- اعتماد مبدأ الاعتماد على الذات؛
- تأكيد الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لنمو متوازن.

ومن خلال هذه السياسة الزراعية المبنية على المدى المتوسط والبعيد، تستطيع الدول الرأسمالية تطوير نشاطها التسويقي الزراعي وتحديثه، لتوفير قدر كاف ومعين من المنتجات الزراعية العالية الجودة لأفراد المجتمع خلال السنوات القادمة.

الخاتمة:

تعد مسالة التسويق الزراعي من المسائل الهامة والملحة لتأثيرها المباشر على المنتج والتاجر والمستهلك، وجميع القرارات المتعلقة بالإنتاج تعتمد على التسويق والدراسات التسويقية التي هي الدليل والموجه للقرارات الإنتاجية.

ويختلف التسويق الزراعي من حيث التطبيق والمبدأ باختلاف نوع النظام الاقتصادي السائد في البلد، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- يعتبر التسويق الزراعي فرع من فروع الاقتصاد الزراعي، ويمكن تعريفه على انه أداء كامل أنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الزراعية والخدمات من مراكز الانتهاج الزراعي إلى المستهلك؛
- إن التسويق الزراعي لا يقل أهمية عن النظام التسويق العام، بل يزيد عنه أهمية وذلك لنوعية التلف الذي تتعرض له المنتجات الزراعية؛
- تنقسم وظائف التسويق الزراعي إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الوظائف التسويقية التبادلية، الوظائف التسويقية الفيزيقية، والوظائف التسويقية التسهيلية؛
- يعتمد المزيج التسويقي الزراعي على العناصر الأربعة المتعارف عليها في المزيج التسويقي مع بعض الاختلافات نظرا لخصوصية المنتوج الزراعي؛
- إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو من حيث الجوهر محاولة للجمع بين قوانين الاقتصاد الحر كما عرفتها الرأسمالية وبين مبادئ تناقضها تتعلق بالجانب الاجتماعي؛
- بعد ظهور اقتصاد السوق الاجتماعي، ظهر نمط زراعي أخر يقوم على تدخل جزئي للدولة من اجل تنظيم النشاط الزراعي وتلبية رغبات أفراد المجتمع، ويكون هذا التدخل من خلال تكفل الدولة بتسويق السلع الزراعية الرئيسية، تكفل الدولة بتسويق السلع الزراعية الرئيسية، تنظيم الأسواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها، تحفيز التصنيع الزراعي لبعض المحاصيل.

التوصيات:

- يجب الإهتمام بعملية التسويق الزراعي وإتباع الأساليب الحديثة في التسويق وعلى أسس علمية حتى نستطيع زيادة القيمة المضافة للمنتج الزراعي.
- تعزيز دور الإرشاد التسويق الزراعي فيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية.
- توفر الإرادة السياسية والدعم المجتمعي الكافي لإقامة اقتصاد سوق اجتماعي، ومن اجل ذلك يجب بناء مؤسسات السوق التي تعبر عن المشاركة في قيادة الاقتصاد الوطني لضبط عمل السوق وتوجيهها بعيدا عن الاحتكار والتحكم الطفيلي.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التسويق الزراعي واقتصاد السوق الاجتماعي.

الإحالات والمراجع:

[1] محمد أمين الششتاوي واخرون: الاقتصاد الزراعي ،كتاب الكتروني، جامعة بنها، مدينة بنها، مصر، 2013، ص 06.

[2] بن تفات عبد الحق: دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 180.

[3] المرجع السابق، ص ص 181-182.

[4] عاكف الزغبي: مبادئ التسويق الزراعي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 41.

[5] نورالدين حامد واخرون: التسويق الزراعي بين النظري والتطبيق، لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة دراسة حالة مؤسسة – AGRODAT –، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2017، ص 32.

[6] بن تفات عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[7] صبحي محمد إسماعيل، محمد الحمد القنيبط: التسويق الزراعي، دار المريخ للنشر، الرياض . المملكة العربية السعودية، 1995، ص 39.

[8] بن تفات عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[9] نورالدين حامد واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[10] هشام محمد رضوان: التسويق الزراعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسويق، كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2010، ص 11.

[11] عبد القادر مشدال: تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإإشكالية تطور الصناعة، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 12، العدد 01، ص 55.

[12] حيان سليمان: ورقة بحثية بعنوان: اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، ص 01.

[13] عبد علي عوض: عن اقتصاد السوق الاجتماعي..... وأي نمط اقتصادي يناسب العراق، متاح على الرابط: https://www.sotaliraq.com/2018/04/23/، بتاريخ 2020/03/13.

[14] عنب بلدي: اقتصاد السوق الاجتماعي، متاح على الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/9539، بتاريخ 2020/03/12.

[15] هشام محمد رضوان: التسويق الزراعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسويق، كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2010، ص 10.

[16] جميل محمد جميل: ملاحظة عن دور اقتصاد السوق الزراعية الحالية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للإنتاج والتسويق الزراعي، متاح على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=276449&r=0 ، بتاريخ 2020/03/11.

معوقات تطوير التسويق الزراعي في الجزائر

حميدي عبد الرزاق، جامعة البويرة (الجزائر)، hamidi.abdo@yahoo.fr
امال ريحاني، جامعة البويرة (الجزائر)، amel.rihani@univ-bouira.dz
ربوح منال، جامعة البويرة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/03/14

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على المفاهيم الاساسية للتسويق الزراعي، وأهميته إذ يعتبر التسويق حاليا أحد الادوات المساهمة في تطور وتقدم المجتمعات لنشاط ونجاح المزارع والشركات والمصانع في العصر الحالي، ولقد تطرقنا الى مفهوم الزراعة وأهميتها في تطوير التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل إلى غير ذلك، كما أننا سلطنا الضوء على التسويق الزراعي من خلال تعريفه، أهميته ومزيجه التسويقي، فضلا عن المشاكل المؤثرة على التسويق الزراعي والمعوقات التي يواجهها في الجزائر.
الكلمات المفتاحية: التسويق، الزراعة، المنتج الزراعي، الترويج الزراعي.

Abstract:
This research paper aims to identify the basic concepts of agricultural marketing and its importance, as marketing is currently considered one of the tools that contribute to the development and progress of societies to the activity and success of farms, companies and factories in the current era, and we have touched on the concept of agriculture and its importance in developing economic development and providing jobs, etc. We also shed light on agricultural marketing through its definition, its importance and marketing mix, as well as the problems affecting agricultural marketing and the obstacles it faces in Algeria.
Key words: Marketing, Agriculture, Agricultural Product, Agricultural Promotion.

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات ذات الاهمية الكبيرة سواءا اقتصاديا أو إجتماعيا للافراد، ومنه فالاهتمام بهذا القطاع يمكن الدولة من تحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى التصدير للخارج الامر الذي يحرر

الاقتصاد من التبعة للبترول، ولهذا تسعى الدول إلى تطوير هذا القطاع بمختلف الوسائل والآليات، وتعد الجزائر من بين الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية التي يركز عليها النشاط الزراعي حيث تمتلك الجزائر سهول وهضاب وصحراء شاسعة أين أصبحت مركز للزراعة في البيوت البلاستكية. إلا أن تسويق المنتجات الزراعية لازال في تأخر كبير في الجزائر وهذه بسبب مجموعة من المعوقات التي تحول دوردن تطور هذا القطاع في الجزائر.

من خلال ماسبق يمكن ان نطرح الاشكالية التالي:

ما المقصود بالتسويق الزراعي؟وماهي المعوقات التي أدت إلى تخلف هذا القطاع في الجزائر؟

ومن أجل الالمام بالموضوع قمنا بدراسة النقاط التالية:

- مدخل للتسويق
- ماهية الزراعة
- التسويق الزراعي
- المزيج التسويقي الزراعي
- المشاكل والمعوقات التي يواجهها التسويق الزراعي في الجزائر

1. مدخل للتسويق

يعد التسويق في عرنا الحالي من أهم الوظائف في المؤسسة حيث يحدد مدى نجاحها وبقائها في السوق

- **تعريف التسويق:**

يرجع أصل كلمة التسويق إلى الكلمة الانجليزية Marketing، وهي تتألف من مصطلحين وهما market والتي تعني السوق وing والتي تعني داخل أو ضمن، وهي كذلك كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية mercari وتعني المتجر، وكذلك من المصلح اللاتيني mercatus، والذي يعني السوق، ومنه يمكن القول أن مصطلح التسويق يعني تلك الوظائف والأعمال التي تتم داخل أو ضمن السوق.[1]

[1] أوكيل رابح، حواس مولود، التسويق وتحديات تسيير قنوات التوزيع (الجزائر:دار الخلدونية، 2018) ص 19.

عرف فيليب كوتلر التسويق على أنه عبارة عن وضعية فكرية ومجموعة من التقنيات تسمح للمنظمة بأن تستولي على الأسواق بخلقها والاحتفاظ بها وتطويرها، كما عرفه كذلك بأنه نشاط الأفراد الموجه لإشباع الحاجات والرغبات من خلال عملية التبادل.[1]

ولقد عرفته الجمعية الامريكية للتسويق AMA على أنه ذلك النشاط الذي يعمل على تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك، وأهم ما يميز هذا التعريف أنه يعتبر التسويق نشاطا مؤسسيا.[2]

كما يرى **ستانتون** أن التسويق عبارة عن " نظام كلي متكامل تتفاعل فيه مجموعة من أنشطة الأعمال المترابطة بهدف تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات التي تشبع احتياجات العملاء" .[3]

في حين يعتبر أساتذة التسويق في جامعة اوهايو أن التسويق هو " العملية التي توجد في المجتمع والتي بواسطتها يمكن التنبؤ وزيادة وإشباع الطلب على السلع والخدمات من خلال تقديم وترويج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات".[4]

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن التسويق Marketing يمثل: منظومة متكاملة من الأنشطة التي يقوم بها كافة العاملين في المؤسسة من أجل اكتشاف حاجات الزبائن، ومن ثم العمل على تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع منتجات المؤسسة بالشكل الأمثل الذي يسمح بتحقيق رضا المستهلك، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة.

- **أهمية التسويق**

تهتم معظم الدول بغض النظر عن درجات تقدمها الاقتصادي أو نظمها السياسية بإدراك أهمية دراسة وتطبيق مختلف المفاهيم التسويقية، ذلك لأن النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة يعتمد على قدرة تلك الدول على تطوير أنظمة توزيع فعالة لتسويق ما لديها من مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو سلع جاهزة في أسواقها المحلية أو الخارجية. وعلى العموم تكتسب أنشطة التسويق أهمية معينة تتبع من تغطيتها للعناصر التالية[5]:

---

[1] Kotler Philip,Dubois Bernard, Marketing Management(France : Nouveaux horizon,2edition,8oeme, 1994) p 06.

[2] هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002) ص 51.

[3] http://www.khemismiliana.com/forumdisplay.php?f=83&userid=80 consulté le 27-02-2010.

[4] عبد السلام أبو قحق ، أساسيات التسويق (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1998) ص15.

[5] عبد الله جوهر، الادارة في الشركات والمؤسسات (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014) ص 76.

- **دراسة كلا من العرض والطلب**: وهنا تلعب الدراسات الاقتصادية وأبحاث التسويق والأسواق مكانا هاما لمعرفة رغبات الزبائن المستهلكين وإنتاج وتصنيع ما يطلبونه ويرغبون بشرائه واقتنائه والحصول عليه.
- **التسويق يخلق المنافع**: من وظائف التسويق النقل والتخزين والتي تخلق المنفعة المكانية والزمانية، والتمويل والشراء والبيع يخلق منفعة التملك، والتدرج والمعلومات التسويقية تخلق المنفعة الشكلية.
- **دعم التخصص**: ويذكر التخصص هنا في بروز منشأت وشركات متخصصة في النقل والتخزين والنقل والدعاية والاعلان وتلك المساعدة في التصنننيع والتغليف وغير ذلك.
- **تطور وإرتقاء مستوى المعيشة الحضاري**: لقد أدى التطور في المنتجات والبضائع المصنعة والمنتجة إلى رفع مستوى معيشة البشر ويبرز ذلك من خلال اقتناء الاجهزة التكنولوجية من أجهزة تيليفون خلوية وأجهزة كومبيوتر وحاسبات وأجهزة تصوير ولا سيما من خلال البيع المباشر بالبريد والانترنت.

2. ماهية الزراعة

- **تعريف الزراعة**

يعود أصل كلمة زراعة في اللغة العربيّة للفعل زَرَع؛ أي ألقى البِذار في الأرض، مصطلح الزراعة مشتق من كلمتين لاتينيتين ager أو agri تعني التربة أو الارض و cultura تعني الزراعة أي زراعة التربة.

الزراعة هي علم تطبيقي يشمل جميع جوانب إنتاج المحاصيل بما في ذلك البستنة وتربية الماشية ومصايد الأسماك والغابات ، إلخ.[1]

تُعرَّف الزّراعة بأنّها (عمليّة إنتاج الغذاء، والعلف، والألياف، والوقود عن طريق تربية النّباتات والحيوانات). ترتبط الزّراعة بتطوّر الجنس البشريّ وتَحوُّله من حياة التّنقل، والاعتماد على الصّيد، وجمع النّباتات البريّة لتأمين غذائه إلى حياة الاستقرار، وهي حاليّاً المهنة الأكثر شيوعاً؛ إذ تُوظّف 42% من العمّال في العالم.

تعرف الزراعة بأنها فن وعلم وإقتصاد لإنتاج المحاصيل والماشية أغراض اقتصادية.

- **أهمية الزراعة**

للزراعة أهمية كبيرة للمجتمع والفرد، نذكر منها:[1]

[1] wizardsolution.yolasite.com/resources/AGRON-4111.pdf , consulte le 10 - 02- 2020.

- ✓ تساهم الزراعة الكبيرة ب12%من الدخل الوطني الخام، ولا تزال الزراعة توفر سبل العيش و الدعم لعدد كبير من سكان البلاد.
- ✓ يوفر هذا القطاع فرص العمل لعدد كبير من المواطنين في الدولة حيث بلغت نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي سنة 2016 حوالي20 %من اجمالي القوى العاملة.
- ✓ تشكل الزراعة عنصرا مهما في التصدير وتوفر المواد الخام لعدد كبير من الصناعات (المنسوجات ، الحرير ، السكر ، الأرز ، مطاحن الدقيق ، منتجات الألبان).
- ✓ المناطق الريفية هي أكبر الأسواق للسلع الاستهلاكية المنخفضة السعر والمتوسطة السعر ، بما في ذلك السلع الاستهلاكية المعمرة والمدخرات المحلية الريفية وهي مصدر مهم لتعبئة الموارد.
- ✓ يعمل القطاع الزراعي كجدار في الحفاظ على الأمن الغذائي وفي نفس الوقت ، الأمن القومي كذلك.
- ✓ تلعب القطاعات الحليفة مثل البستنة وتربية الحيوانات ومنتجات الألبان ومصايد الأسماك دورًا مهمًا في تحسين الأوضاع الاقتصادية العامة والصحة والتغذية للجماهير الريفية.
- ✓ للحفاظ على التوازن الإيكولوجي ، هناك حاجة للتنمية المستدامة والمتوازنة للزراعة والقطاعات المتحالفة معها.

3. التسويق الزراعي

- **تعريف التسويق الزراعي:**

لقد وردت عدة تعاريف للتسويق الزراعي، وإن كانت في مجملها تصب في تعريف المفهوم العام للتسويق، مع إدخال خصوصية المنتوج الزراعي، وخصوصية السوق.

حيث يتضمن التسويق الزراعي أنشطة بيع وشراء المنتجات الزراعية كمفهوم تقليدي، غير أن هذا المفهوم تغير نتيجة عدة عوامل منها: فائض ووفرة في المنتوج الزراعي، ارتفاع العمران وزيادة مستويات الدخل مما

[1] أنظر:

wizardsolution.yolasite.com/resources/AGRON-4111.pdf consulte le 10 - 02- 2020.

http://aoad.org/ASSY37/StatBook37_Ch1_T3.htm

http://aoad.org/ASSY37/StatBook37_Ch1_T6&T7.htm

ترتب عنه تغير في شكل الطلب لتسويق الخدمات، زيادة الترابط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تغير شكل ودرجة التدخل الحكومي في النشا الزراعي.[1]

التسويق الزراعي هو نظام معقد يتطلب التنظيم والإدارة .المشروع الزراعي لا يعتمد على نفسه ، لذلك هناك تبادل مستمر للموارد والمعلومات بينها وبين البيئة التسويقية المحيطة .تعتمد حقيقة وجودها ومزيد من البقاء على تأثير البيئة .لمواصلة عملها ، تضطر المؤسسة الزراعية ، من جهة ، إلى التكيف مع التغيرات في بيئة التسويق الخارجية ، ومن ناحية أخرى للتأثير عليها بفضل قدراتها من خلال تطوير حملات تسويق زراعية مختلفة .يتضمن نظام التسويق الزراعي مجموعة من أهم علاقات السوق وتدفق المعلومات التي تربط المشروع الزراعي بأسواق منتجاته[2]

كما يعرف التسويق الزراعي على أنه فرع تطبيقي من فروع الاقتصاد الزراعي ، والذي يهتم بالأنشطة التسويقية التي تجرى على المنتجات الزراعية منذ لحظة إنتاجها وحتى وصولها لمستهلكها النهائي. ونظراً للطبيعة الخاصة للمنتجات الزراعية فإن التسويق الزراعي يحظى بأهمية كبيرة جدا.

كما يعرف أيضا التسويق الزراعي بأنه إجمالي الأنشطة والعمليات المرتبطة بتوصيل المنتجات الزراعية إلى المستهلك الفجائي كعمليات إضافة منافع مكانية، زمنية وشكلية. حيث يمثل نظام مرن يهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبكة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية.[3]

كما يقصد بالتسويق الزراعي: ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن إستهلاكها بالاوضاع و الاسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية.[4]

---

[1] نور الدين حامد وآخرون، التسويق الزراعي بين النظرية والتطبيق–دراسة حالة مؤسسة AGRODAT لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (الجزائر: عدد07، ديسمبر2017) ص 32.

[2] https://jgdb.com/business/marketing/types-of-marketing/what-is-agricultural-marketing CONSULTE LE 13-03-2020

[3] نور الدين حامد وأخرون، مرجع سبق ذكره ص 32.

[4] بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الرائد العربي، العدد87، مأخوذة من الموقع الالكتروني Alhakawati.net.arabic. consulte le 13-03-2020.

- **أهداف التسويق الزراعي**

يهدف التسويق الزراعي إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تساهم في تحقيق نظام تسويقي كفء يزيد من رفاهية المجتمع كله. وبشكل عام تتلخص أهم الأهداف التي تقوم بها الدراسات التسويقية الزراعية فيما يلي:[1]

- ✓ وضع النظام الذي يعمل على توزيع المحاصيل الزراعية وتسويقها وهي من أهم الاسس التي يبنى عليها رخاء الزراعة وضمان الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ العمل على زيادة الاستهلاك من المحاصيل الزراعية لاسيما إذا كانت التغذية والملبس والسكن في الآمة في حالة غير كافية.
- ✓ الوصول بالإيراد أو الربح الزراعي إلى الدرجة القصوى، وهذا الهدف يعد من أهم أغراض دراسة التسويق الزراعي لأنه يزيد دخل المزارع .
- ✓ تحسين الدخول الصافية للممزارعين.

- **أهمية التسويق الزراعي**

على الرغم من الاهمية الكبيرة للتسويق الزراعي بالنسبة للمنتجين الزراعيين والمستهلكين وكذلك بالنسبة للاقتصاد القومي ، إلا أنه يكتسب أهمية خاصة في حالة السلع الزراعية النباتية وذلك للأسباب التالية:[2]

- للحفاظ على مستوى أسعار المنتجات الزارعية موسمية لذا فتنظيم العرض هام جدا.
- صعوبة التنبؤ بحجم الإنتاج المناسب الذى لا يؤثر على مستوى الأسعار.
- يجد المزارعون صعوبة فى تحديد سعر المنتجات الزراعية وتحديد التكاليف خاصة صغار المزارعين.
- السلع الزراعية غير متجانسة ومتباينة وتنتج فى أماكن مختلفة وبعيدة عن المستهلكين وتنتج فى مواسم مختلفة.

4. المزيج التسويقي الزراعي

يعتمد المزيج التسويقي الزراعي على العناصر الأربع المتفق عليها، وهناك من يضيف بعض العناصر الأخرى.

[1] http://hama-univ.edu.sy/newsites/agricultural/wp-content/uploads/2018/10/8.pdf, consulte le 12-03-202.

[2] وليد يحي سلام وأخرون، التسويق الزراعي (مصر: وزارة التربية والتعليم، 2011/2010) ص 7.

- **سياسة المنتج**

وتعنى هذه السياسة بجودة المنتج الزراعي ووظائفه، خواصه وفوائده إضافة إلى طريقة تغليفه والضمانات التي يقدمها وكذلك مستوى خدمة ما بعد البيع.

على عكس ما يشير إليه المفهوم الظاهري للتسويق الزراعي فإن هذا المصطلح لا يشير فقط إلى المنتجات النباتية بل يشمل الحيوانية أيضا.

ومن النادر أن يلاحظ التوازن في الإنتاج الزراعي مقابل الحيواني إلا في البلدان الزراعية المشهورة في العالم، ففي فرنسا تشكل المنتجات الحيوانية فيها 55 % من الإنتاج الزراعي الكلي، مقابل 45% للفواكه والخضروات والمنتجات الزراعية الأخرى.

ويفترض بنا التعرف بدقة على ما تعنيه المنتجات الزراعية فبالإضافة إلى المنتجات الحيوانية والخضر والفواكه، فهي تشمل كذلك المنتجات الجافة كالقمح والشعير والأرز والعدس وكذلك المنتجات الزراعية الصناعية كقصب السكر والمواد الأولية لإنتاج الزيوت باختلاف أشكالها كالزيتون وببذور القطن وزهرة الشمس، كذلك ما يستخلص في صناعة الخل مثلا، وحتى منتج البطاطا مثلا فإنه يدخل ضمن المنتجات الزراعية ولا يمكن اعتباره من صنف الفواكه والخضروات وإنما يعد من المحاصيل الزراعية وهناك منتجات أخرى كذلك مشابهة لهذا المنتوج.[1]

- **خصائص المنتج الزراعي**

أهم ما يميز المنتج الزراعي:

التباين في فترات الانتاج: الذي يلاحظ من المنتجات الزراعية التباين الواضح في فترات الانتاج، وهذا التباين يظهر أيضا في الصنف الواحد من المحاصيل وذلك أن طول الفترة وقصرها قد ينعكس بالسلب أو الايجاب على الفلاح نفسه أو على الجهة المسوقة للمحصول. فالخضروات تمتاز دورتها الانتاجية بكونها فصلية على أقل تقديروهذه الفترة القصيرة نسبيا قد تمكن الفلاح من الاستفادة من المحصول أو مجموعة المحاصيل هذه في تحقيق إيراد سريع نسبيا، على الاكتفاء بالانتاج الفصلي وعند غالبية الفلاحين لا يعد ظاهرة سليمة أمام الإمكانات المتاحة في الزراعة، كإستخدام الزراعة المغطاة في زراعة محاصيل ربيعية وصيفية في موسم الخريف أو الشتاء، وهنا تظهر أهمية التخزين في تسويق المنتجات الزراعية.[2]

---

[1] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات–دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر(بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2015–2016) ص164.

[2] أبي سعيد الديوه جي، مبادئ التسويق الزراعي(عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2001) ص 39.

تباين المخرجات الزراعية في دول العالم:

تمتاز المخرجات الزراعية للدول المتقدمة بالزيادة المنتظمة ومن سنة إلى أخرى وبنسب تفوق الزيادة في عدد السكان أو الطلب، على الجانب الأخر الملاحظ أن إنتاج المنتجات الزراعية في الدول النامية والفقيرة لا يتزايد بنسب تعادل نسب زيادة السكان فيها، وقد يكون السبب الكامن وراء هذا الاختلاف أن الدول المتقدمة تستخدم تكنولوجيا زراعية متقدمة ومتطورة باستمرار، بينما الدول النامية والفقيرة لا تستطيع تطوير إنتاجها الزراعي إلى الحد الذي يعادل الزيادة السكانية الكبيرة، الأمر الذي يؤدي سلبا على مستوى المعيشة السائدة فيها والذي يتطور من سيء إلى أسوأ.

التركيز الجغرافي لإنتاج بعض المنتوجات الزراعية:

وخاصة المحاصيل الحقلية كالقمح، القطن ألارز(الولايات المتحدة الأمريكية) وكندا بالنسبة للقمح، والقطن بالنسبة لمصر، والأرز بالنسبة للفيتنام، والبن بالنسبة للبرازيل، والشاي بالنسبة للصين.. وغيرها. إلا أن هناك بعض التغييرات في مجال التركيز الجغرافي لبعض المنتجات الزراعية من وقت لأخر، وبناءا عليه يتم تعديل نظام التسويق والأنشطة المرتبطة به وفقا للتركيز الجغرافي والتغيرات التي تعدل خاصية التركيز الجغرافي لإنتاج بعض السلع الزراعية وخاصة الأساسية منها.[1]

سريعة التلف: من خصائص المنتجات الزراعية أنها تمتاز بسرعة تلفها وسرعة تأثرها حتى بدرجات الحرارة الاعتيادية مما يتطلب نقها وتخزينها وفق إجراءات وترتيبات تصون وتحفظ قيمتها الغذائية من التلف والعطب، وتختلف قدرة المنتج الزراعي على المقاومة من منتج إلى أخر فمثلا المحاصيل البستانية فهي تحتاج إلى ضرورة البيع السريع والحفظ أو التصنيع وعلى العكس فإن القمح والشعير والعدس تقاوم أكثر من الخضروات والمحاصيل البستانية إلا أنها تحتاج إلى حماية وتخزين بعد حصادها.

- **التسعير:**

يعتبر السعر عنصرا مهما من عناصر المزيج التسويقي، وهو يمثل قيمة ما يدفع لشراء منتج وتتميز أسعار السلع الزراعية بخصائص تختلف عن السلع الاقتصادية الاخرى منها:

- ✓تتعرض الاسعار للتذبذب لتغير ظروف الانتاج الطبيعي.
- ✓ضعف مرونة الطلب السعرية.

[1] محمد عبيدات، التسويق الزراعي (الاردن: دار وائل للنشر، 2000) ص54.

✓ضعف العلاقة بين السلع الزراعية وحجم المنتج لتعذر استجابة العرض لتغيرات السعر قصيرة الأمد.

تحدد أسعار السوق من تفاعل العرض والطلب للوصول إلى السعر المتعادل. ويعد السعر المتعادل سعر السوق الذي تتساوى فيه قوة العرض مع قوة الطلب، وأما السعر الذي يحدد في المزادات العلنية، فهو مثال واضح لتفاعل العرض والطلب وتحديد السعر، وتتوقف طريقة تحديد الأسعار في الأسواق على وجود البائعين والمشترين في السوق من حيث العدد وحجم التعامل ونوعية السلع المعروضة. فضلاً عن ذلك، فإن أسعار المنتجات الزراعية في السوق تتأثر بالأساليب والقواعد والسياسات التي تتبعها المؤسسات في البيع والشراء وما يتصل بتحديد الأسعار أو بكمية المنتجات أو بالمفاضلة بين السلع. وتعدّ السياسة السعرية لتسويق المنتجات الزراعية سياسة اقتصادية واجتماعية، لأنها تعتمد على وضع البرامج التسويقية التي تسعى لتحقيق هدف معين في مدة زمنية معينة، فقد تستهدف رفع أسعار المنتجات الزراعية أو تخفيضها أو تخفيض التكاليف التسويقية أو رفع الكفاءة التسويقية أو زيادة دخل المنتج الزراعي. وفي الواقع فإن من أهم أهداف السياسة السعرية هو زيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي. كما أن لكل مشروع زراعي سياسة اقتصادية تسويقية تعتمد على الرقابة المستمرة للإدارة والمراجعة الدائمة للكميات المنتجة في ضوء تغيرات الطلب والأسعار[1].

- **التوزيع**: هي المرحلة التي يتم فيها توزيع المنتجات الزراعية بعد وصولها إلى الأسواق المركزية، فالمواد الأولية، وتؤدى وظيفة التوزيع للمنتجات الزراعية من قبل المنتجين (المزارعين)، البائعين، تجار التجزئة والجملة ، بالاضفة إلى مؤسسات التسويق المتخصصة مثل التعاونيات

تتعدد مسالك وقنوات التوزيع منها ما هو بسيط(من المنتج الى المستهلك مباشرة)و منها ما هو شديد التعقيد(من المنتج الى التاجر المحلي ومنه إلى تاجر الجملة ومنه إلى تاجر التجزئة و منه إلى المستهلك)ويتوقف ذلك على طبيعة المنتج، ويعتبر كل فرد في القناة التسويقية عميلا يجب أن يقتنع بمزايا المنتج حتى يمكنه أن يقنع المستهلك النهائي. ويمكن تلخيص قنوات التوزيع في[2]:

[1] http://ag-eco.blogspot.com/p/blog-page.html consulte le 15-02-2020.

[2] وليد يحي سلام، التسويق الزراعي (مصر: وزارة التربية التعليم، 2010-2011) ص119.

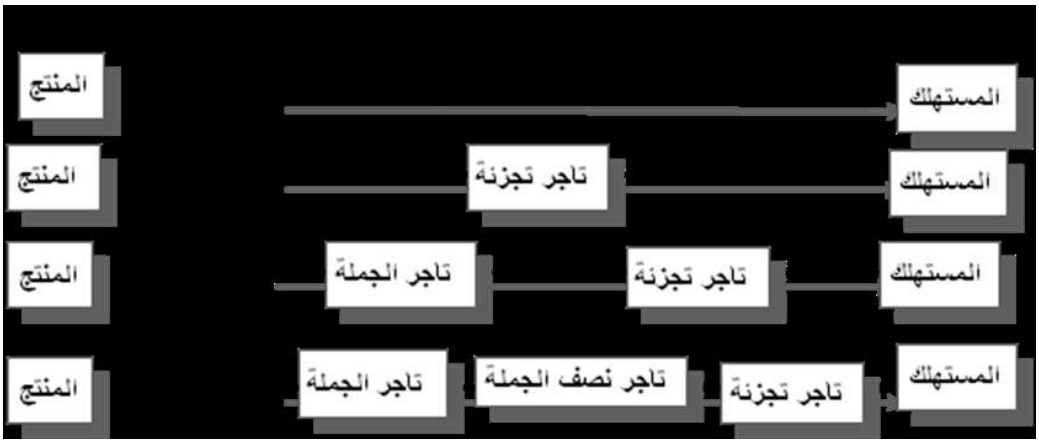

المصدر: وليد يحي سلام، **التسويق الزراعي** (مصر: وزارة التربية التعليم، 2010-2011) ص119.

في السنوات العشر الأخيرة انتشرت قناة تسويقية أكثر كفاءة وهي من(المنتج- سوبر ماركت- مستهلك) و ذلك بسبب انتشار السوبر ماركت الذي أدى بشكل كبير– إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال جعل المسلك التسويقي اقل ما يمكن مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتج النهائي.

- **الترويج:** يعتبر الترويج هو الجسر الذي يربط بين السلع, والمستهلك، ولا تظهر أهمية الترويج في المنتجات الزراعية غير المجهزة مثل الحبوب والبقوليات ..إلخ بالرغم من أنه توجد بعض الاشهارات للبقوليات كبقوليات قاريدوا Garedo، حيث أنها تقدم مجموعة من الإعلانات مدفوعة الأجر في القنوات التلفيزيونة وهذا لان هذه البقول تتميز بأنها معبئة، لكن على العموم فإن الحبوب والبقوليات ليس في حاجة أصلا للترويج لان المستهلك يحتاجها في غذائه اليومي ويبحث عنها لما لها من فوائد صحية. كما نلاحظ أن أهمية الترويج تتزايد وتظهر في حالة الأغذية المجهزة والموصوفة brandedfood، والمنتجات المعبئة مثل الزهور والتمور، الزيوت المخصصة للاكل....إلخ.

طرق الترويج للمنتجات الزراعية والغذائية: تتعدد طرق الترويج ولكن يمكن تلخيص أهم الطرق الترويجية فيما يلي:

المنشورات: يجب أن يتأكد المسوق من توفر جميع المعلومات المفيدة وفي نفس الوقت المختصرة عن المنتج فيها، وأهم هذه المنشوارت.

- بروشوارت

- رسائل إخبارية
- نشرات إعلانية
- ملصقات

الأنشطة الترويجية

- الرعاية الرسمية لنشاط أو لحدث، مثال عمى ذلك رعاية بعض مصانع الاغذية أو شركات المشروبات الغازية لمباريات كرة القدم.
- المشاركة في أنشطة اجتماعية.
- الاشتراك في المعارض(هام جدا خاصة في الترويج للمنتجات الغذائية في الأسواق الأجنبية).
- هدايا مجانية مثل إقليم أو ميدالية تحمل اسم المصنع او المزرعة.
- كوبونات وعينات مجانية.
- مسابقات فعلية بغرض التعريف بالمنتجات * المشاركة في المؤتمرات. *. الإعلانات
- الإعلان في جريدة أو مجلة. *. الإيميل مباشر
- إعلانات خارجية مثل لوحات الإعلان أو الإعلانات على الحافلات
- إعلان إذاعي أو تلفازي.

5. المشاكل والمعوقات التي يواجهها التسويق الزراعي في الجزائر

يحتوي العالم العربي على أراضي زراعية كبيرة إلا أن المستخدم منها للزراعة لا يتجاوز 20 % من أراضيه الزراعية، إن النظام التسويقي الزراعي المستخدم في لدول العربية بدائي، حيث أنه يستخدم في كل قطر على حدة، وحتى يتم تطبيق نظام تسويقي زراعي فعال وشامل فإنه يجب أخذه على مستوى العالم العربي ككل لكل سلعة، وبالتالي يتم تبرير تكلفة مختلف عناصر النظام التسويقي المراد من نقل وتأمين ودراسات وتخزين..إلخ.ومن صفات النظام التسويقي الزراعي في العالم العربي ما يلي:[1]

- ✓ عدم القدرة على التركيز فيه لتشتت الاستراتيجيات في الأقطار أو عدم وجودها في معظم الأقطار العربية.

[1] https://www.researchgate.net/publication/325922721_altswyq_alzray CONSULTE LE 12àé-6 -2020 .

- ✓ عدم القدرة على شراء واستخدام التكنولوجيا الزراعية التي تؤدي إلى زيادة الانتاج، لان البلد الواحد لا يمكنه توفير آفة الأموال اللازمة لها.
- ✓ الخدمات المرافقة للتسويق الزراعي في العالم العربي هي غير مكتملة أو غير حديثة لأن التكاليف البشرية والمالية كبيرة، وبالتالي لا يستطيع كل قطر بمفرده تحمل نتائجها وتكاليفها الاقتصادية والإدارية.
- ✓ إن حجم التبادل الزراعي في الوطن العربي لا يتجاوز 10% مما ينعكس سلبا على الاستثمارات الزراعية.
- ✓ لا يوجد لدى العديد من الدول العربية نظام تسويقي زراعي فعال لتصريف منتجاتها الزراعية المتوفرة مما يزيد من المشكلة الزراعية في الوطن العربي.

ومن المشاكل التي يعاني منها التسويق الزراعي: [1]

- ✓ أصبح دراسة وتحليل المشاكل التسويقية الزراعية من أكثر المهمات صعوبة التي يعترض لها الاقتصاديين العاملين في الزراعة.
- ✓ تتطلب علوم التسويق الزراعي الإلمام بالمعلومات الكافية والمعرفة الواسعة في الاقتصاد الزراعي والعلوم الأخرى مثل الرياضيات والإحصاء وغيرها من العلم.
- ✓ من المشاكل التي تواجه التسويق الزراعي الرئيسية هي دراسة ومعرفة المنتجات المرغوبة عند المستهلكين وكيفية تسويقها بشكل مميز يجذب المستهلك.
- ✓ دراسة الأسعار للمنتجات الموجودة في السوق من حيث القدرة الشرائية للمستهلك تعتبر من المشاكل المهمة أيضاً.
- ✓ كيفية إيصال المنتج بالسعر المناسب إلى الأسواق وبأسعار جيدة تتناسب مع الجهد والوقت والتكلفة لتناسب الدخل وزيادته أيضاً تعد مشكلة في التسويق لأنها تحتاج إلى تنظيم وتنسيق وتخطيط بشكل مميز وواضح.

---

[1] أنظر:

http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle .Consulte le 12-2-2020.

سليمان دحو، مرجع سبق ذكره،ص268،269.

طارق فيصل التميمي، مرجع سبق ذكره.

- ✓ من المشاكل التي تواجه التسويق الزراعي هي عدم القدرة على تخفيض التكاليف التسويقية إلى أدنى المستويات لتحقيق الربح.
- ✓ عدم وجود إنجاز كافي عند مرحلة التسليم في البضائع وعدم وجود دقة في المواعيد لتصنيع والإنتاج بسبب تدخل المواسم في التسويق الزراعي يعتبر مشكلة كبيرة.
- ✓ عدم وجود نقابة للمزارعين، وبالتالي لا يستطيعون السيطرة أو فرض الأسعار المناسبة لهم.
- ✓ لا يستطيع المزارعين تعديل برامج إنتاجهم بما يتناسب مع تغير أذواق المستهلكين في وقت قصير، خصوصا بنوع البذار أو كميات المياه التي يحتاجونها.
- ✓ عدم القدرة على اختيار أفضل الموردين للأسمدة والبذور بما يتناسب مع حاجاتهم وذلك لضعف المعرفة التسويقية والزراعية.
- ✓ عدم قدرة المزارع على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد السعر أو وقت معين للبيع.
- ✓ عدم وجود مخازن مناسبة للاحتفاظ بالمنتوجات لحين بيعها.
- ✓ احتكار الإنتاج من طرف فئة معينة تتوفر على إمكانيات المالية والمادية للتخزين مما يجعلها تسيطر على الأسواق وتفرض الأسعار التي تريد ومنه تؤثر بالسلب على كل من الفلاح والمستهلك.
- ✓ يعتبر النقل من أهم الوظائف التسويق الزراعي، إلا أن وسائل النقل مازالت بدائية وتقليدية مما يكون له آثار سلبية على القيمة الغذائية(من خلال التلوث بمختلف الشوائب مثلا) أو قيمتها الاقتصادية،(ارتفاع التكلفة مما يؤدي إلى ارتفاع السعر على المستهلك)
- ✓ غياب إستراتيجية تسويقية ما بين المصدرين، وهذا واضح من خلال غياب التنسيق وروح التعاون بين المصانع من أجل توحيد المواصفات، ووجود حالة من التنافس العشوائي المصلحي في الغالب.

خاتمة:

إن التسويق الزراعي لا يقل أهمية عن النظام التسويقي العام، بل يزيد عنه أهمية وذلك نظرا لخصائص الزراعة خاصة خاصية التلف الذي تتعرض له المنتجات الزراعية لذلك يجب العناية بإعدادها وتجهيزها وتخزينها في الوقت المناسب والظروف الملائمة وذلك لتسهيل عملية إيصالها للمستهلك، وتعزيز دور الارشاد التسويقي الزراعي فيما يتعلق بتسويق هذه المنتجات، كما أنه يجب على السلطات المعنية أن تعمل على تفعيل دور التسويق الزراعية وهذا عن طريق محاولة إزالة المعوقات التي تواجهه في الجزائر.

قائمة المراجع:

1. Kotler Philip,Dubois Bernard, **Marketing Management**(France : Nouveaux horizon,2edition,8oeme, 1994) p 06.
2. أبي سعيد الديوه جي، **مبادئ التسويق الزراعي**(عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2001 .
3. أوكيل رابح، حواس مولود، **التسويق وتحديات تسيير قنوات التوزيع** (الجزائر:دار الخلدونية، 2018) .
4. بن تفات عبد الحق، **دور التسويق الزراعي في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الرائد العربي، العدد87، مأخوذة من الموقع الالكتروني**
5. **Alhakawati.net.arabic. consulte le 13-03-2020**.
6. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات-دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**(بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2015-2016) ص164.
7. عبد السلام أبو قحق ، **أساسيات التسويق** (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1998).
8. عبد الله جوهر، **الادارة في الشركات والمؤسسات** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014) .
9. محمد عبيدات، **التسويق الزراعي** (الاردن: دار وائل للنشر، 2000) .
10. نور الدين حامد وآخرون، **التسويق الزراعي بين النظرية والتطبيق-دراسة حالة مؤسسة AGRODAT لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (الجزائر: عدد07، ديسمبر2017) .
11. هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002) .
12. وليد يحي سلام وأخرون، **التسويق الزراعي** (مصر: وزارة التربية والتعليم، 2011/2010).
13. وليد يحي سلام، **التسويق الزراعي** (مصر: وزارة التربية التعليم، 2010-2011) ص119.
14. http://ag-eco.blogspot.com/p/blog-page.html consulte le 15-02-2020.
15. http://aoad.org/ASSY37/StatBook37_Ch1_T3.htm
16. http://aoad.org/ASSY37/StatBook37_Ch1_T6&T7.htm
17. http://hama-univ.edu.sy/newsites/agricultural/wp-content/uploads/2018/10/8.pdf consulte le 12-03-202
18. http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle .Consulte le 12-2-2020.
19. https://jgdb.com/business/marketing/types-of-marketing/what-is-agricultural-marketing CONSULTE LE 13-03-2020
20. https://www.researchgate.net/publication/325922721_altswyq_alzray CONSULTE LE 12àé-6 -2020 .

21. wizardsolution.yolasite.com/resources/AGRON-4111.pdf , consulte le 10 - 02- 2020.
22. wizardsolution.yolasite.com/resources/AGRON-4111.pdf , consulte le 10 - 02- 2020.
23. www.khemismiliana.com/forumdisplay.php?f=83&userid=80 consulté le 27-02-2010.

المحور السابع:
عرض تجارب ناجحة في مجال القطاع الفلاحي

أثر برامج استصلاح الأراضي الفلاحية على تطور الإنتاج الزراعي في منطقة وادي سوف – دراسة تحليلية خلال الفترة 2007–2017.

فاطمة الزهراء بن صغير، جامعة تبسة، (الجزائر)، bs.fatimaelzahara@gmail.com
صبرينة زعموم، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجامعي القليعة ، statistique91@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على أهمية برامج استصلاح الأراضي الفلاحية على تطور الإنتاج الزراعي في منطقة وادي سوف من خلال عرض تحليلي خلال الفترة 2007-2017، مستعرضين أهم برامج استصلاح الأراضي الفلاحية في المنطقة مستخلصين في الأخير الآثار المترتبة عنه و المتمثلة في تطور الإنتاج الزراعي للمنطقة في مختلف المحاصيل الزراعية خاصة البطاطا مما جعل منطقة واد سوف قطبا فلاحيا بامتياز.

الكلمات المفتاحية: استصلاح الأراضي الفلاحية، واد سوف، الإنتاج الزراعي.

Abstract:

This research paper aims to identify the importance of agricultural land reclamation programs on the development of agricultural production in the oued Souf region through an analytical presentation during the period 2007-2017, reviewing the most important agricultural land reclamation programs in the region, extracting in the last the implications resulting from the development of agricultural production The region has various agricultural crops, especially potatoes, which made the Oued Souf region an excellent pole.

Key words :Agricultural land reclamation, oued souf, agricultural production.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية المناطق الريفية. كذلك الاستغلال الأمثل للإمكانيات الطبيعية

و البشرية ، لذا انتهجت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات والقرارات القانونية من أجل تنمية المناطق الريفية ودعم المناطق النائية لتعزيز الفلاحة نظرا لأهميتها الاقتصادية و من أجل ضمان الأمن الغذائي، بداية بالثورة الزراعية و التي تتمثل في "إصلاحات جذرية أدخلتها الدولة الجزائرية على القطاع الزراعي سنة 1972 تحت شعار – الأرض لمن يخدمها – بهدف النهوض بالقطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي"[1]، ومن بين البرامج التي اتخذتها الدولة على عاتقها برامج الاستصلاح الفلاحي كبرنامج حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح و برنامج الامتياز الفلاحي و الدعم الفلاحي.

وكباقي ولايات الجنوب استفادت ولاية وادي سوف من برامج الاستصلاح الفلاحي منذ 1983م، حيث أن هذا النشاط الفلاحي أحدثا تغييرا إيجابيا في المحاصيل الزراعية التي أدت بمساهمات ثرية مكنت الدولة من تغطية حاجيات الجزائريين في بعض المزروعات (البطاطس، القمح، الشعير، الطماطم)، وقد أصبحت قطبا فلاحيا، من خلال تحقيقها خلال المواسم الفلاحية الأخيرة إنتاجا كبيرا من المحاصيل[2].

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية : **ما هو أثر برامج استصلاح الأراضي الفلاحية على تطور الإنتاج الزراعي في منطقة وادي سوف ؟.**

وللإجابة على إشكالية البحث المطروحة يمكن تقسيم البحث إلى أربع محاور أساسية :

1-الموقع الجغرافي لمنطقة سوف

2-الطبيعة المناخية ونوعية التربة لولاية وادي سوف

3-برامج الاستصلاح الزراعي في إقليم وادي سوف

4- تطور النشاط الفلاحي في ولاية وادي سوف

الموقع الجغرافي لمنطقة سوف: تقع سوف في منطقة سوف في الجنوب الشرقي الجزائري[3]. في جنوب حوض الشطوط وشرق تقرت وواد ريغ ، وهي تكل كتلة ضخمة من الكثبان الرملية تمتد أكثر بعيدا جدا بالجنوب في المجال الشايع الممتد ما بين ورقلة وغدامس ويطلق عليه العرب اسم صحراء العرق[4]، ويحد وادي سوف من الشمال بسكرة والحوش وسيدي محمد بن موسى والفيض والزرايب والميته وبودخان، ومن

جهة الشرق نقرين فركان ونفطة ونفزاوة ومن الجنوب واحات طرابلس وغدامس الليبي وغربا تقرت وتماسين وورقلة[5].

مدينة وادي سوف تقع على بعد 500 كلم جنوب شرق العاصمة و350 كلم غرب قابس (تونس)، تتربع هذه المنطقة الرملية على المساحة 44.580.80 كلم [2]، حيث تتميز بوجود رمال متجاورة تصل حتى 100م أحيانا في الارتفاع [6]

منطقة الوادي سوف تقع على ارتفاع متوسط بـ20 م، تحت مستوى سطح البحر، وتشمل 12 دائرة كما يمثل لنا الشكل التالي:

شكل 01: الحدود الجغرافية لولاية الوادي وأهم الدوائر الحكومية التي تشملها

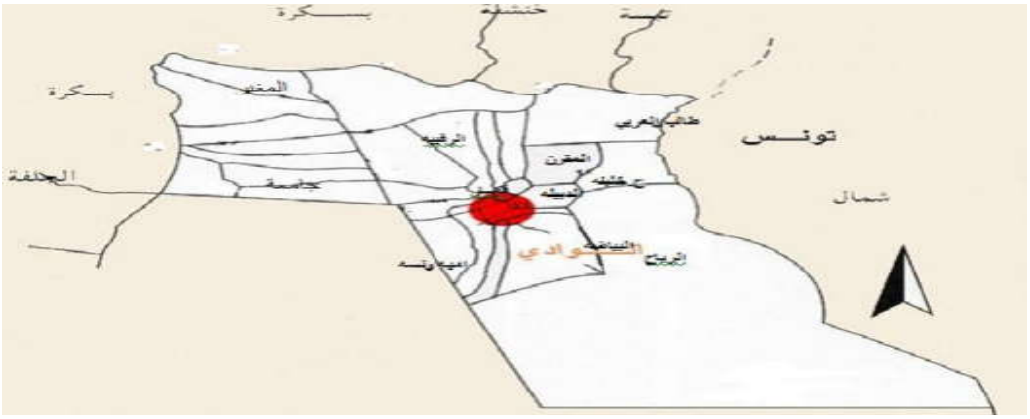

المصدر: دار الثقافة لولاية الوادي، 2019.

2-الطبيعة المناخية ونوعية التربة لولاية الوادي وسوف: يسود المناخ الجاف منطقة الوادي سوف ، وذلك نتيجة للعديد من العوامل كالموقع الجغرافي والارتفاع على مستوى سطح البحر... وما يزيد قسوة المناخ الأشعة الشمسية الشديدة التي ترسلها الشمس خلال الجو الصافي عديم الغيوم الذي يسود المنطقة، كما تزداد شدة الحرارة تحت تأثير الإشعاعات والانعكاسات التي تنتج عن الرمال الحارة، وهذا تتميز سوف بمدى حراري واسع، فليالي الشتاء باردة يتكون خلالها السقيع بينما تكون ساعات النهار مرتفعة الحرارة، كما تتميز بقلة تساقط الأمطار حيث لا تتعدى 100 مم في السنة[7].

أما تربة سوف فهي من نوع تربة رملية، تحتوي على 20% من حبيبات الطين والسلت (الطمي) وعلى 80% أو أكثر من حبيبات الرمل. كما أنها تفتقر من العناصر المعدنية، هذا بالإضافة إلى أن قدرتها على الاحتفاظ بهذه العناصر ضعيفة جدا، لذلك فإن هذه الأراضي ماهي إلا هيكل لتثبيت النبات ولا تفي باحتياجاته من العناصر الغذائية، لذا لا تنمو فيها سوى النباتات المتأقلمة مع هذه الظروف، وهذه الأراضي لا تصبح صالحة للزراعة إلا عند استصلاحها مع استمرار زراعتها تتحول إلى أراضي منتجة[8]

3-برامج الاستصلاح الزراعي في إقليم وادي سوف:عرفت ولاية وادي سوف عدة مشايع استصلاحيه فلاحية، ابتداء من سنة 1983 بمشاريع حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، ثم الامتياز الفلاحي وأخير الدعم الفلاحي في إطار الوطني للتنمية الفلاحية، ومن بين أهم المشاريع الفلاحية التي حازت عليها الولاية في إطار هذه المخططات نجد الأتي[9]:

3-1-حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح: صدر هذا القانون في سنة 1983 وينص على أن لكل فرد لديه رغبة العمل في المجال الفلاحي، يملك قطعة أرض في إطار حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، وقد استفاد من أصل 30 بلدية مكونة لإقليم الولاية 18 بلدية من هذا المشروع، فحسب معطيات الجدول رقم 01 قدر إجمالي المساحة الموزعة ب13852هـ استفادة منها حوالي 3135 فلاح، وأكبر مساحة وزعت في بلدية حاسي خليفة ب 2842هـ على 731 مستفيد وأقل مساحة وزعت 19.6هـ على 41 وقدر متوسط نصيب المستفيدين ما بين 1.94هـ/للفرد في بلدية تغزوت و7.9هـ/للفرد في بلدية الواد.

جدول رقم (01): المساحة الموزعة في إطار عملية حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح

البلدية	المساحة	عدد المستفيدين	متوسط نصيب المستفيدين (هـ/للفرد)
الرياح	691	181	3.81
النخلة	190	84	2.26
العقلة	19.6	54	3.12
البياضة	91	41	2.21
قمار	2329	451	5.16
ورماس	188	72	2.61
تغزوت	66	34	1.94
الدبلية	747	324	2.30
رقيبة	865	324	2.30
حساني عبد الكريم	403	102	3.95
حاسي خليفة	2842	731	3.88
الطريفاوي	691	137	5.04
المقرن	842	193	4.36
سيدي عون	743	158	4.70
الواد	1305	100	7.90
كوينين	326	129	2.52
اميه ونسة	183	56	3.26
واد العلندة	381	74	5.14
المجموع	13852	3135	3.78

المصدر : زهير صيفي، الاستثمار في صلاحيات الجماعات المحلية في الجزائر الدينامكية الفلاحية في اقليم وادي سوف –الجزائر، مجلة الفلاحة، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر ، 2015، ص 57

3-2-الامتياز الفلاحي : صدر هذا القانون في سنة 1989، ينص على تمليك الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي في إطار مشاريع خدمة الأرض والاستصلاح الفلاحي ، وينص كذلك هذا القانون على ان الدولة تتكفل بـ 70% من تكاليف المشروع وتمنح هذه المشاريع خاصة للشباب البطال وتساهم في تسييرها العامة للامتيازات الفلاحي، وعلى مستوى ولاية واد سوف تم توزيع 980هـ على 237 مستفيد مقسمة على 6 بلديات ويختلف حجم الاستفادة من بلدية لأخرى وتراوحت مابين 25 مستفيد إلى 50 مستفيد،فمن خلال ما يوضحه لنا الجدول رقم 02 تعتبر بلدية الواد من أكثر المستفدين من هذا البرامج حيث تم حيزاتها على 200 هـ وبلغ عدد المستفدين فيها إلى 50 مستفدين لتلها فيما بعد كل من بلدية

النخلة وسيبي مروان بحيازتهما على نفس المساحة والمقدرة ب160هـ ب40 مستفيد . ومن جهة فإن الأراضي الموزعة في هذا المشروع يمكن للفلاح تملكها بعد مرور 25 سنة من الخدمة.

جدول رقم (02): برنامج العامة للامتياز الفلاحي لولاية الواد

البلدية	اسم المحيط	المساحة هـ	عدد المستفيدين
النخلة	صحن العلوشة	160	40
سيدي مروان	صحن الحلفاء	160	40
الوادي	وزيتن	200	50
كوينين	نعيمة	100	25
ورماس	شوشة الحمراء	100	25
البياضة	العراعير	100	25
طريفاوى	الصحن الأسود	160	32
المجموع	07	980	237

المصدر:زهير صيفي، الاستثمار في صلاحيات الجماعات المحلية في الجزائر الدينامكية الفلاحية في اقليم وادي سوف –الجزائر، مجلة الفلاحة، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر ، 2015، ص57

3-3-برنامج الدعم الفلاحي: تأسس هذا القانون في 2000/07/08، حيث يمكن لأي فلاح أن يستفيد من قطعة أرض ويستصلحها، ويقيم عليها مشروعه المدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وفي إطار هذا القانون تم استصلاح 11 محيط تتراوح مساحة كل محيط ما بين 40 إلى 100هـ، وزعت على 300 مستفيد ينتمون إلى 11 بلدية وقد تم تجهيز محيطين ولم تنطلق الأعمال بهما، بينما بقيت المحيطات الأخرى لم تنته الأشغال بهم . كما يوضحه لنا الجدول رقم (03).

جدول رقم (03): برنامج التنمية الفلاحية من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

البلدية	اسم المحيط	المساحة (هـ)	عدد المستفيدين
طريفاوي	الصحن الأسود	50	24
حاسي خليفة	شوشة لحمادي	50	24
النخلة	بقام	50	24
البياضة	التزايكة	40	20
قمار	الفولية شرقا	100	24
كوينين	العرق الشرقي	50	24
واد العنلدة	الزملة	48	24
ورماس	الشوشة الحمراء	40	20
الرقيبة	الفولية غربا	40	20
سيدي عون	شوشة النعجة	48	24
تغزوت	بقوزة	40	20
11		456	300

المصدر: زهير صيفي، الاستثمار في صلاحيات الجماعات المحلية في الجزائر الدينامكية الفلاحية في اقليم وادي سوف –الجزائر، مجلة الفلاحة، جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر ، 2015، ص58

4– تطور النشاط الفلاحي في ولاية الوادي سوف:

4–1 توزيع الأراضي الفلاحية في وادي سوف

جدول رقم (04): توزيع الأراضي الفلاحية لولاية وادي سوف خلال الفترة 2007–2015:

الأراضي	المحاصيل العشبية		أراضي في الراحة		الكروم		أشجار مثمرة		مراعي		أراضي غير منتجة		المجموع	
السنة	2007	2015	2007	2015	2007	2015	2007	2015	2000	2015	2007	2015	2007	2015
المساحة هـ	14641	46539	1854	8170	291	215	37141	40511	1444180	1444181	93769	65819	1591876	1605435
النسبة %	0.9	2.9	0.1	0.5	0.0	0.0	2.3	2.5	90.7	**90**	5.9	4.1	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات المحافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية بورقلة--CDARS-، 2018

يوضح الجدول أعلاه تطور توزيع الأراضي الفلاحية لولاية الوادي سوف خلال الفترة 2007-2015، حيث نلاحظ هناك تطور في مجموع الأراضي الفلاحية إذ بزيادة قرها 6.14 %وصلت خلال عام 2015 إلى1605435 ويرجع السبب في هذه الزيادة إلى زيادة المساحات الفلاحية أراضي غير منتجة65819هـ وأراضي في راحة8170هـ بالإضافة إلى هذا نجد زيادة أيضا كل من المحاصيل العشبية

بالدرجة الأولى والتي وصلت إل 46539 هـ والأشجار المثمرة بـ 40511 هـ وقد ظلت المراعي تتصدر الصدارة الأولى حيث زادت بكمية طفيفة خلال عام 2015 إلى 1444181هـ وهي تساهم بنسبة 90 % من إجمالي المساحة الزراعية ، وتعود هذه المساحة الكبيرة المخصصة للمراعي نتيجة لتربية المواشي التي يمارسه سكان المنطقة بكثرة.

4-2- تطور الإنتاج الفلاحي في الوادي سوف: شهدت ولاية الوادي سوف تطورا ملحوظا في الإنتاج الفلاحي كما يوضحه لنا الشكل أدناه:

شكل رقم (02): تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي سوف خلال الفترة 2007-2017.

الوحدة قنطار

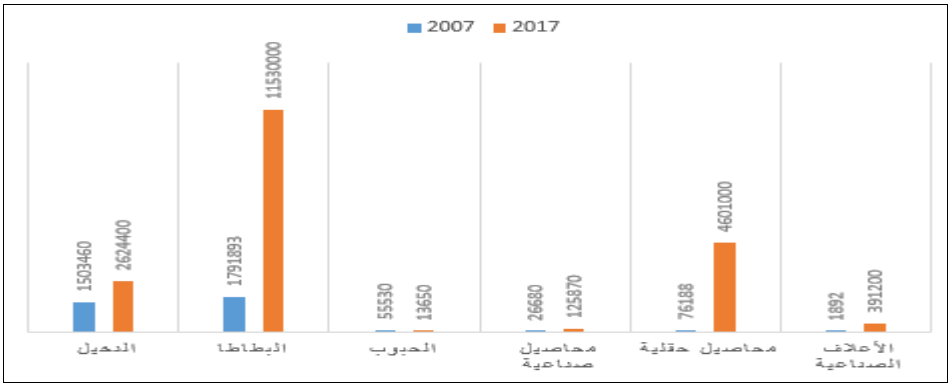

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات المحافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية بورقلة-CDARS-، 2018.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تنوع المحاصيل الزراعية على مستوى إقليم وادي سوف، مما يدل هذا على مدى إمكانية تطوير أي نوع من المزروعات في هذه المنطقة، وهذا ما أثبتته فعلا الإحصائيات السنوات الأخيرة إذ نجد ولاية الوادي سوف تصنف من بين أحسن الأقطاب الفلاحية على مستوى الوطني، حيث أصبحت من بين الولايات المصدرة لمنتوج البطاطا، وهذا ما نلاحظه في الشكل أعلاه مدى تطور إنتاج البطاطا حيث تصدرت المرتبة الأولى بإنتاجية تقدر بـ 11530000 قنطار، أما في المرتبة الثانية نجد إنتاج التمور والذي وصل إلى 2624400 قنطار خلال عام 2017 بعدما كان يقدر بـ 1503460 قنطار. و يعد إنتاج التمور أو ممارسة فلاحة النخيل من أقدم النشاطات الفلاحية على

مستوى ولاية وادي سوف، حيث تتميز واحات النخيل بإنتاج البعلي الذي يعدا أفضل أنواع التمور دقلة نور وهو الذي ينتج بالغوط (منخفض أراضي) وهو نمط زراعي، أما في المرتبة الثالثة نجد المحاصيل حقلية والمتمثلة في زراعة الطماطم والبصل والفلفل ... إلخ بإنتاجية قدرت بـ 4601000 قنطار ، في حين لم تستثني الفلاحة في المنطقة تطوير كذلك كل من محاصيل الفلاحية والأعلاف الصناعية والحبوب، ويعود هذا التطور في المنتوج الفلاحي إلى حسن استغلال إمكانيات المنطقة وقرب المياه من سطح وتسميد الرمال واستعمال تقنية mini-pivot على مساحة نصف هكتار [10]. كل هذا جعل ولايات الوادي سوف تتصدر القائمة الأولية في منتوج الفلاحي ويعود هذا إلى اقبال العديد من الشباب إلى عالم الاستثمار الفلاحي وخلق استثمارات بإمكانياتهم الذاتية إلى جانب استحداث جملة من الإجراءات المتاحة الذي جعلت منها قطبا فلاحيا بامتياز.

الخاتمة

من خلال تحليل ومناقشة نتائج دراستنا تبين لنا أن برامج الاستصلاح الزراعي في إقليم وادي سوف حولت هذه المنطقة إلى قطب فلاحي فعال في الخريطة الإنتاجية على مستوى الجزائر، و ذلك نظرا لما حققته الزراعة من قفزة نوعية في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية كمحاصيل التمور و المحاصيل الفلاحية والأعلاف الصناعية والحبوب، و المحاصيل الحقلية والمتمثلة في زراعة الطماطم والبصل والفلفل، كما أنها احتلت المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج البطاطا بنوعيها الموسمي وغير الموسمي متصدرتا مقدمة الولايات المنتجة لهذا الصنف من الخضر، و ذلك راجع إلى المجهودات الكبيرة التي قامت بها الحكومة جنبا إلى جنب مع فلاحي المنطقة.

وفيما يلي جملة من التوصيات تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي:

- توسيع الاستثمارات الأجنبية ليشمل القطاع الفلاحي على غرار قطاع الطاقة و الصناعة و هذا في ظل وجود أراضي خامة غير مستغلة خاصة في الصحراء و ما فيها من مياه جوفية قادرة على تطوير إنتاج

الحبوب على غرار إنتاج البطاطس الذي كنا نقوم باستيرادها قبل 5 سنوات و الآن نقوم بتصديرها و تعتبر بطاطس واد سوف من أحسن منتجات البطاطس في العالم وفقا لشركة الإماراتية التي قامت بتصديرها.

- منح مساحات زراعية إضافية للمستثمرين لاستغلالها و توفير الطاقة الكهربائية والمسالك الفلاحية.
- تبني سياسة حكيمة في مجال الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج.
- توفير قروض مالية للمستثمر، مع تكوين لجان رسمية لمتابعة المستثمرة.
- إعطاء ضمانات من طرف الدولة للمستثمر حين يحدث تكدس للإنتاج وانخفاض سعر المحصول.

الإحالات والمراجع:

[1] https://www.echoroukonline.com/الثروة-الزراعية/ 17/03/2020

[2] D.S.A, (2014), Les statistiques du production de légumes de la wilaya d'Eloued.

[3]احمد بن الطاهر، منصوري، الدر المرصوف في تاريخ سوف، الجزء الأول ، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص23.

[4]إبراهيم العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تعليق الجيلاني العوامر، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص ص 48-49.

[5]عثمان زقب، الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947 وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث. والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر، 2006، ص 15.

.[6] الدليل الاحصائي لولاية الوادي، 2016.

[7]يوسف حليس ، الموسوعة النباتية لمنطقة سوف، انتاج وليد للطباعة، الوادي،2007،ص252.

[8]نفس المرجع، ص 252.

[9]زهير صيفي، الاستثمار في صلاحيات الجماعات المحلية في الجزائر الدينامكية الفلاحية في اقليم وادي سوف –الجزائر، مجلة الفلاحة، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2015، ص ص 56.

[10] نفس المرجع، ص 59.

التوجه نحو الإستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر – إشارة لتجارب عالمية رائدة–

فضيلة بوطورة، جامعة تبسة، (الجزائر)، fadila.boutora@gmail.com
علاء الدين الوافي، جامعة تبسة، (الجزائر)، louafiallaeddine95@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للإستثمار الزراعي في دعم سياسة التنويع الإقتصادي بالجزائر، وكذلك معرفة واقع بعض التجارب العالمية الرائدة في المجال الفلاحي، وبينت هذه الدراسة أن الإستثمار الزراعي يلعب دورا محوريا في دعم التوجه نحو سياسة التنويع الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليص الواردات ورفع الصادرات وبناء إقتصاد متنوع، وقد توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف تحسينات كبيرة في التكنولوجيا الزراعية، وتتمثل زيادة إستخدام أجهزة الكمبيوتر والآلات الأكثر تطورا والتربة العلمية وتحليل المحاصيل، كما زادت الهندسة الوراثية للبذور من غلة المحاصيل وهذا ما جعلها من بين المنتجين الأكثر إنتاجية في العالم، وإن نموذج الإنتاج الذي يتطور في البرازيل ينبغي أن يسود في المستقبل وهو نموذج "النظم المتكاملة"، والذي يسمح بإستخدام المناطق الزراعية بشكل مكثف على مدار السنة، وإن من أهم عوامل النجاح في التجربة الصينية حرصها على تذليل العقبات أمام المستثمرين وهذا ما ساعد على زيادة الإنتاجية للدولة في مجال المشروعات الزراعية، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة تبني التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من آثار إيجابية كتخفيض التكاليف والوقت، وضرورة عقد إتفاقيات مع الدول الرائدة في مجال القطاع الفلاحي للإستفادة من تجربتها بالتركيز على أهم النقاط الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الزراعي، التنويع الإقتصادي، تجارب عالمية رائدة في المجال الفلاحي.

abstract:

This study aims to know the effective role of agricultural investment in supporting the policy of economic diversification in Algeria, as well as the reality of some of the world's leading agricultural experiences, and this study showed that agricultural investment plays a central role in supporting the trend towards economic diversification policy from While working to

achieve self-sufficiency, reducing imports, raising exports and building a diversified economy, the study found that the United States of America knows significant improvements in agricultural technology, namely the increased use of computers, more sophisticated machines and scientific soils. Crop analysis, the genetic engineering of seeds has increased crop yields, making it one of the most productive producers in the world, and the production model that is developing in Brazil should prevail in the future, the 'integrated systems' model, which allows intensive use of agricultural areas on Throughout the year, one of the most important factors of success in the Chinese experience is its keenness to overcome obstacles for investors and this helped to increase the productivity of the state in the field of agricultural projects, and in the end the study recommended the need to adopt Modern technology due to its positive effects such as reducing costs and time, and the need to conclude agreements with leading countries in the field of agriculture to benefit from its experience by focusing on the most important points.

Keywords: Agricultural investment, economic diversification, leading global agricultural experiences.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الإقتصادية في الهيكل الإقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا للدور الفعال الذي يلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي وكذلك من حيث مساهمته في تحقيق التنمية الفلاحية، وإذ يعد الإستثمار الزراعي المحرك الرئيسي الدافع للتنمية الفلاحية حيث يسعى إلى تقليص الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك ورفع كفاءة إستغلال الموارد المتاحة، كما أنه يؤدي إلى إقامة مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية البشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وزيادة الإنتاج. إذ أصبح التوجه إلى التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية يكفل تحسين أداء الإقتصاد ويعزز إستقراره وتوازنه ويضمن إستدامته، والأهم من ذلك يحقق الإنتقال من إقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى إقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع.

1– الإشكالية: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي: **فيما يتمثل دور الإستثمار الزراعي في دعم سياسة التنويع الإقتصادي بالجزائر؟ وما واقع التجارب العالمية الرائدة في المجال الفلاحي؟**

2- أهمية الدراسة: تكمن الأهمية البالغة للدراسة إنطلاقا من أهمية الإستثمار الزراعي نظرا للمكانة الهامة والبارزة التي يحتلها في كبرى دول العالم، وأهمية التركيز أكثر عليه من قبل الحكومة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليص حجم الواردات ورفع حجم الصادرات.

3- أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفاهيم نظرية حول الإستثمار الزراعي والتنويع الإقتصادي؛
- التعرف على واقع تجارب عالمية ناجحة في المجال الفلاحي.

4- منهج الدراسة: تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح وتفسير مختلف المفاهيم النظرية التي تخص مفهوم الإستثمار الزراعي والتنويع الإقتصادي، وكذلك توضيح أهم النقاط الأساسية التي ركزت عليها التجارب الناجحة في المجال الفلاحي.

5- محاور الدراسة: يمكن معالجة الإشكالية في هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- الإستثمار الزراعي والتنويع الإقتصادي وواقعه في الجزائر؛
- تجارب عالمية رائدة في المجال الفلاحي.

المحور الأول: الإستثمار الزراعي والتنويع الإقتصادي وواقعه في الجزائر

أولا: تعريف الإستثمار الزراعي: يعرف الإستثمار الزراعي على أنه "إستخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة والتي تختلف بإختلاف النظام الإقتصادي السائد"[1]، وكما يعرف كذلك على أنه "أحد أنواع الإستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الإستثمار على مستوى الإقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي وإستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر"[2].

ثانيا: خصائص الإستثمار الزراعي: تتمثل أهم خصائص الإستثمار الزراعي فيما يلي:[3]

- الدورة المالية: التدفق النقدي في الزراعة يكون لمرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط؛

- إختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية: وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجهة النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات وتوقيت العوائد؛

- الدورة الزراعية: إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الإستراحة وإستعادة قوتها؛

– **المخاطرة**: إن دخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ يصعب التنبؤ بمستقبل الإستثمار؛

– **التكيف**: إمكانات التكيف للإستثمار الزراعي أكبر منها في الإستثمار الصناعي لإختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات صلاحيتها للري؛

– إن التجارب العلمية ونتائج البحوث القليلة الأثر في الزراعة لإحتياجاتها إلى وقت طويل نسبيا لفعاليتها؛

– صعوبة تقييم الإستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لإستعمال الحسابات المختلطة؛

– **إشكالية التمويل الزراعي**: وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى؛

– **ضخامة نسبة رأس المال الثابت**: تتصف بإتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية، وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى، وقد قدر البعض قيمة الأرض والمباني وما بها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 75% من رأس المال الزراعي.

ثالثا: العناصر المكونة للإستثمار الزراعي: تتمثل أهم العناصر المكونة للإستثمار الزراعي فيما يلي:[4]

1– المزرعة: تعتبر المزرعة من بين أهم العناصر الأساسية التي يقوم عليها الإستثمار الزراعي من خلال نشاطها وهي التي تقوم بإنتاج السلع الزراعية، كما يمكن أن نقول على أنها وحدة إقتصادية لها تكاليف تتمثل في توفير عناصر الإنتاج كما لها عوائد وعادة ما تقيم على أساس المدة الزمنية لرأس المال المزروع.

2– المشروعات الزراعية: يعرف المشروع الزراعي على أنه نشاط إقتصادي يقوم على إنفاق الموارد المالية في مجال زراعي بهدف الحصول على عوائد، لذا يجب توفر في المشروع الزراعي مجموعة من الوظائف للوصول إلى الأهداف والتخطيط للمشروع، التنظيم، والتمويل، وآخر مرحلة هي التنفيذ والمتابعة.

3– الحيازة الزراعية: يقصد بالحيازة الزراعية هي كل مساحة من الأرض الزراعية التي يملكها حائز واحد، وتعد جميع الأراضي التي يديرها الحائز، حيازة زراعية واحدة مهما تعددت قطعها.

4– المزارع: هو من بين أهم العناصر لأنه هو الذي يتولى إدارة المزرعة، وكذلك هو الشخص الذي يقوم برسم الخطة الإنتاجية ويراقب تنفيذ العمليات الزراعية المختلفة ويقوم بمختلف الأنشطة الزراعية والإدارية.

رابعا: مفهوم التنويع الإقتصادي

1– تعريف التنويع الإقتصادي: يعرف التنويع الإقتصادي على أنه "تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء إقتصاد وطني

سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع"[5]، كما يعرف على أنه "العملية التي تشير إلى إعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات"[6].

2- أهمية التنويع الإقتصادي: يمكن إيجاز الأهمية البالغة للتنويع الإقتصادي فيما يلي:[7]

2-1- أهمية التنويع الإقتصادي بالنسبة للنمو الإقتصادي: وتتمثل فيما يلي: تقليل المخاطر الإستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو؛ تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي؛ تقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات؛ توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية؛ توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

2-2- أهمية التنويع الإقتصادي في الإقتصادات النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الإقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الإقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، وزيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، ويساعد أكثر على التكامل الإقليمي...هذه المنافع بالإضافة إلى الإرادة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية إقتصادية وإجتماعية.

وسيؤدي خفض الإعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج، ويعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الإقتصاد، أما بالنسبة للإعتماد المفرط على النفط فيمكن أن ننظر إليها من الجوانب التالية:

– إعتبار إستخراج النفط نوعا من إستنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الإقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛ وإتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الإعتماد على مصادر إقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛

– عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

– إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، والإستقرار ف مستويات الإستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تحتاج إلى ثبات وإستقرار المصادر التمويلية.

2–3– أهداف التنويع الإقتصادي: يهدف التنويع الإقتصادي بشكل رئيسي بإعتباره عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل على الحد من الإعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير إقتصاد مستقل عن البترول، حيث يمكن حصر أهدافه عموما في النقاط التالية:[8]

– توسع فرص وآفاق كل من الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر؛

– تقوية الروابط الإقتصادية وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي؛ وزيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛ تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الإقتصاد الوطني المختلفة؛

– خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛

– توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الإقتصادي.

خامسا: شروط وفرص نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي: تختلف آليات نجاح التنويع الإقتصادي من إقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيدولوجية، مستوى التقدم الإقتصادي والإجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون إنطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الإقتصادية السابقة قد أكدت فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، وذلك من خلال إنجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية، ومن بين تلك الآليات نذكر ما يلي:[9]

– إعادة الإعتبار للدور التنموي للدولة، والذي يأخذ شكل الإرشاد الإستراتيجي في توجيه عمليات التنمية المستمرة، وإحداث تغيرات كبيرة في البيئة الإقتصادية والتركيبة القطاعية للإقتصاد؛

– العمل على إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، الأمر الذي يقود إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الإقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تربط بين أجزاء الإقتصاد الوطني؛ والإستمرار في تبني وإنتهاج برامج الإصلاح الإقتصادي سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق إنطلاقا من تفعيل عملية الخوصصة، والتي تعتبر آلية ومحرك أساسي من شأنه دفع عملية التنويع الإقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات والتي تعتبر جزءا رئيسيا من التنويع الإقتصادي؛

– ضرورة التوسيع في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم آليات التنويع الإقتصادي، وأن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الإستثمارات الأجنبية التي تتطلب الإلتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الإستثمار خاصة في ظل التطورات الإقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات والمستجدات إرساء بيئة جديدة للإستثمار مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول منذ طويلة، كما أن هناك حاجة لجذب الإستثمارات وتوزيعها على القطاعات الإقتصادية الإنتاجية؛

– خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، وتساهم هذه الصناعات في الوصول بالإستثمار إلى كافة المناطق والمواقع، كما تعد هذه الصناعات أكثر إلتصاقا بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج الصغير الحجم يعتبر بديلا مفضلا للإستيراد وملائما للتنويع، وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الإقتصادي، وآلية حقيقية من آلية التنويع الإقتصادي.

سادسا: القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر

1– أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر: زاد الإهتمام بقطاع الفلاحة على إعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لإنخفاض العائدات النفطية على الإقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية بالجزائر. كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة كلها عوامل تفرض الإهتمام أكثر بالفلاحة، يضاف إلى ذلك تأكيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني إستراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي بشكل يعزز من عوامل الإستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائية على إستقرار المجتمعات أمنيا وإقتصاديا وحتى سياسيا.

وقد عرف قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة التسعينات وضعية صعبة كان لها تأثيرات سلبية كبيرة تسببت في هجرة الفلاحين وسكان الأرياف نحو المدن وإضطرارهم لترك الأراضي الزراعية وبيع الماشية، ويسجل في هذا السياق أن 9.8 مليون نسمة هم سكان ريفيون، كما أن الوضعية المالية الصعبة في هذه الفترة الناتجة عن تدهور المداخيل النفطية لم تسمح بوضع سياسات فعالة لدعم وتطوير القطاع الفلاحي.

ومع إستتاب الأمن وتحسين العائدات النفطية سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إعادة بناء المرافق التي تم تخريبها من أجل توفير الشروط اللازمة لعودة الفلاحين إلى أراضيهم وأنشطتهم الفلاحية إضافة على إعادة بناء المرافق التي تم تخريبها من أجل توفير توفير الشروط اللازمة لعودة الفلاحين إلى أراضيهم وأنشطتهم الفلاحية إضافة إلى تقديم بعض الإعانات لبناء وترميم المنازل، وفي إطار مواصلة هذه الجهود إنطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناءا على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 من أجل تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. ويستهدف الإهتمام الكبير الذي يحظى به القطاع الفلاحي زيادة دوره في الإقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في خلق الثروة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى ضمان تشغيل جزء معتبر من اليد العاملة ودعم الأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة بهذا القطاع المحوري[10].

2– الموارد والإمكانات المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر: تتمثل هذه الموارد فيما يلي:

2–1– الموارد المائية: يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

2–1–1– الموارد المطرية: رغم إتساع الرقعة الجغرافية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كم^2، إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 08%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر بنسبة 07% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 سنة 92%.

2–1–2– الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8% مليار م^3/السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م^3، أما الأحواض الهضاب العليا على مليار م^3، أما الأحواض الجوفية بلغ عددها سنة 2009 المستعملة من طرف الوكالة الوطنية للسدود بـ 66 سد بطاقة إستيعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب.

2–1–3– الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن إستغلالها بحوالي 07 مليار م^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال 02 مليار م^3/السنة والجنوب 05 مليار م^3/السنة.

2-2- الموارد الأرضية: تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر بـ 238 مليون هكتار منه 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي.

2-3- الموارد البشرية: بإستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون عامل خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون عامل خلال عامي 1980-2009 على التوالي، حيث شهدت إرتفاعا منظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93 في المئة[11].

3- تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2014-2016 في الجزائر(مليون دولار أمريكي): سيتم توضيح تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة 2014-2016 من خلال الجدول رقم (01) الموالي:

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي خلال الفترة(2014-2016) في الجزائر

الناتج المحلي الإجمالي		
2016	**2015**	**2014**
158401.88	166894.00	**213343.00**
الناتج الزراعي		
19476.73	19718.00	**21966.60**
النسبة المئوية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي		
%12.29	%11.81	**%10.29**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37، على الرابط الإلكتروني:

http://aoad.org/ASSY37/StatBook37_Ch1_T6&T7.htm, Le 14-03-2020

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن النسبة المئوية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي هي نسب ضئيلة جدا في الفترة (2014-2016) وهذا دليل على نقص الإستغلال والإستثمار في القطاع الفلاحي والذي يعد من بين القطاعات التي يجب أن تلقى إهتماما أكثر من قبل الحكومة نظرا لما لها من دور في تحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي تقليص الواردات والرفع من الصادرات.

المحور الثاني: تجارب عالمية رائدة في المجال الفلاحي

أولا: التجربة الأمريكية: تستخدم الولايات المتحدة حوالي 40 في المئة من الأراضي في للزراعة و رعي الماشية، وتشكل الأراضي المزروعة 19 في المائة من مساحة البلاد بمساحة تقدر ب 431.1 مليون

فدان من الأراضي الزراعية، 396.9 مليون فدان من المراعي، و 71.5 مليون فدان من الغابات، وتعتبر الولايات المتحدة هي أكبر منتج للأخشاب في العالم، أما الصيد التجاري فقد إنخفض بشكل كبير على مدار الثلاثين عامًا الماضية، حيث يتم إستزراع الأسماك محليا، وهذا ما جعل الولايات المتحدة أغنى دولة زراعية في العالم.

تتميز الزراعة الأمريكية بثلاث اتجاهات، يتمثل الإتجاه الأول في الانخفاض المستمر للمزارع العائلية الصغيرة، حيث أصبحت الشركات الكبيرة مثل "آرتشر دانييلز ميدلاند" (ADM) تسيطر على الزراعة الأمريكية، ففي عام 2008 كان هناك 2.200.000 مزرعة في الولايات المتحدة، أي أقل من 6.8 مليون مزرعة في عام 1935 نظرًا لتوحيد المزارع الأصغر في وحدات أكبر، فارتفع متوسط حجم المزرعة في الولايات المتحدة من حوالي 63 هكتار (حوالي 155 فدان) إلى 169 هكتار(418 فدان) بحلول عام 2008. تسيطر 4 شركات على 80 بالمائة من سوق الولايات المتحدة وتحتل المزارع الأمريكية الصغيرة حوالي91 بالمائة من المزارع، أما المزارع الكبيرة فتشكل 9 في المائة فقط ولكنها تلقت 51 في المائة من إجمالي الإيرادات الزراعية في عام 2000 من خلال تطبيق الميكنة والتكنولوجيا والممارسات التجارية الفعالة والتقدم العلمي في الأساليب الزراعية واستخدام كميات صغيرة من العمالة والأراضي أما الاتجاه الثاني فهو زيادة إنتاجية القطاع حيث زاد الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة بمعدل 5 في المائة كل عام منذ عام 1990 ، فالمزارع أمريكي الواحد ينتج ما يكفي من الطعام لـ 96 شخصًا. هذا التحسن المستمر هو نتيجة لتوحيد المزارع وللتقنيات الحديثة وأساليب الزراعة المتطورة. الاتجاه الثالث هو نمو الصادرات والواردات وزيادة الإنفاق الحكومي على الزراعة حيث بلغ 38.4 مليار دولار في عام 2000.

كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تحسينات كبيرة في التكنولوجيا الزراعية، وتتمثل في زيادة إستخدام أجهزة الكمبيوتر والآلات الأكثرا تطورا والتربة العلمية وتحليل المحاصيل، كما زادت الهندسة الوراثية للبذور من غلة المحاصيل ولكنها أثارت جدلا حول سلامة المنتجات المحورة وراثيا.جعل التقدم في التكنولوجيا وغلة المحاصيل الولايات المتحدة من بين المنتجين الزراعيين الأكثر إنتاجية في العالم، فالولايات المتحدة تنتج حوالي نصف الذرة في العالم (أكبر منتج للذرة) و 10 في المائة من القمح (المرتبة الثانية عالميا). كما أنها تمثل أكبر منتج لفول الصويا، وتحتل المرتبة الثانية في إنتاج الشوفان والحمضيات والتبغ، وهي أيضًا منتج رئيسي لقصب السكر والبطاطا والفول السوداني وسكر البنجر، كما تنتج 20 ٪ من لحم البقر ولحم الخنزير والضأن في العالم.

تتميز الولايات المتحدة أيضا بإنتاج القطن الذي يتم شحنه إلى مصانع في شرق الولايات المتحدة وتصديره إلى مصانع نسيج القطن في اليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايوان ، أما زراعة الخضروات فتتم على نطاق واسع خارج المدن الرئيسية، حيث تقوم المزارع الصغيرة والحدائق المعروفة باسم مزارع الشاحنات بزراعة الخضروات وبعض أنواع الفواكه للأسواق الحضرية.

كما تتميز الولايات المتحدة بإنتاج الغزلان البور والنيغلي وظباء باك بلاك التي يتم تقديم لحومها في المطاعم. من الخضار والفواكه الخاصة كالتفاح القزم والقطن البني والأخضر والكانولا وأرز الياسمين، ويقوم المزارعون بتوفير أكثر من 60 محصولا موجها خصيصا للأسواق الأمريكية الآسيوية كبراعم الفاصوليا والبازلاء الثلجية والملفوف الصيني. ساهمت الزراعة والغذاء والصناعات ذات الصلة بمبلغ 1.053 تريليون دولار في إجمالي الناتج المحلي الأمريكي في عام 2017، بنسبة 5.4 في المائة، كما ساهم إنتاج المزارع الأمريكية بمبلغ 132.8 مليار دولار من هذا المبلغ، أي حوالي 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، أما المساهمة الكلية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من ذلك لأن القطاعات المتعلقة بالزراعة تعتمد على المدخلات الزراعية من أجل المساهمة بقيمة مضافة في الإقتصاد. كما زادت نفقات وزارة الزراعة الأمريكية بنسبة 48 في المائة من السنة المالية 2006 إلى السنة المالية 2015 مع أكبر زيادة تأتي من برنامج المساعدة الغذائية.

ورغم إزدياد الإضطرابات المناخية المؤثرة على الزراعة بما في ذلك التأثيرات الجوية الشديدة وإنتشار الضغوطات على مدى السنوات الأربعين الماضية، والتي ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة بحلول منتصف القرن وما بعده، إلا أسعار المواد الغذائية في الولايات المتحدة لم تشهد سوى زيادة طفيفة على مدار العشرين عامًا الماضية، حيث ينفق الأمريكيون أقل على الغذاء كنسبة من دخلهم مقارنة بأي دولة أخرى في العالم، فالأمريكيون ينفقون 10.9 في المائة من دخلهم على الغذاء، وبالمقارنة ينفق المستهلك البريطاني العادي 11.2 في المائة، والفرنسي 14.8 في المائة، اليابانيين 17.6 في المائة، والهندي 51.3 في المائة[12].

ثانيا: التجربة البرازيلية: جاء في تقرير عن منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية "ألفاو" أن البرازيل حلت في المرتبة الثانية في قائمة الدول الأكثر تصديرا للغذاء في العالم، حيث سبقتها الولايات المتحدة الأمريكية فقط، ولدى العالم توقعات ضخمة بشأن قدرة البرازيل على قيادة إنتاج الأغذية على كوكب الأرض.

وفي غضون أربع عقود تحولت البلاد من كونها مستوردا رئيسيا إلى ثاني أكبر مصدر للغذاء في العالم، وتنتج أربعة أضعاف حاجتها من الغذاء، وتسعى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والإمدادات لزيادة حصة البرازيل من صادرات الأغذية العالمية من 07% إلى 10% خلال خمس سنوات. إن توقعات الهيئات الدولية المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة هي أن البرازيل تواصل زيادة الإنتاج حيث تتمتع البلاد بأراضي واسعة، صالحة للزراعة، ويمكن زيادة القدرة على الإنتاج دون إزالة الغابات أو التوسع في المناطق الحراجية، ذلك وفق تحليل رئيس مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية (إمبرابا) مريسيو لوبيس.

وفي السياق العالمي لإنتاج الأغذية، تقود البرازيل الطريق لتمتعها بجملة عوامل موضوعية، وتحتل البلاد المركز الخامس في الإرشاد الإقليمي، حيث تبلغ مساحتها أكثر من 08 مليون كيلومتر مربع، فيما تقدر المساحة المزروعة بـ 79 مليون هكتار وفقا للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء مع إمكانات هائلة للتوسع، ويقول لوبيس أن "البرازيل تتمتع بالعراقة في مجال الزراعة المتطورة، وهي تحتل مكانها بشكل واضح بين البلدان الأكثر نموا"، وأضاف أن "البلاد تستفيد أيضا من معاهد البحوث مثل إمبرابا، وكذلك الجامعات والقطاع الخاص التي تستمر بكثافة في التكنولوجيا". إن نموذج الإنتاج الذي يتطور في البرازيل ينبغي أن يسود في المستقبل وهو نموذج "النظم المتكاملة"، والذي يسمح بإستخدام المناطق الزراعية بشكل مكثف على مدار السنة، ويعمل النظام من خلال الزراعة التدويرية أو الكونسورتيوم أو التسلسل، ولكن هناك العديد من إمكانيات الجمع بين المكونات الزراعية والثروة الحيوانية والغابات، وهذا يعني أنه تبعا للمنطقة والوقت المتاح، قد تحدث أنظمة متكاملة مختلفة وتقوم إمبرابا التي طورت هذا الحل التكنولوجي، بإدراج النظم المتكاملة للمحاصيل والثروة الحيوانية والمحاصيل والثروة الحيوانية (سيلفياستوريل) أو نظم الحراجية (ساف).

وثمة إتجاه آخر لمستقبل إنتاج الأغذية هو الزراعة الدقيقة، وهي ممارسة تستخدم تكنولوجيا المعلومات للأتمتة الزراعية بغض النظر عن المحاصيل المزروعة، وفي هذه العملية يتم تحليل التربة، والإدارة، والأسمدة، والمواد الكيميائية الزراعية، والأمراض والمتغيرات المناخية من بين عناصر أخرى، عن طريق أجهزة الإستشعار، تطبيق مفهوم يولد بيانات أداء الجهاز، ومعلومات الإدارة والخرائط ومجموعة متنوعة من المعلومات التي تمكن تتبع الإنتاج، وجودة المنتج وصنع القرار، فالدفاعات أو المدخلات الزراعية على سبيل المثال، ما تم تطبيقه على التربة وفقا لإحتياجات الإنتاج المحددة وأساسيات الزراعة الدقيقة هي التكنولوجيا والتخطيط والإدارة.

وفي مجال تربية الماشية، يمكن إثبات الإستدامة البيئية في إنتاج لحوم البقر لفترة وجيزة من خلال إصدار شهادة "لحوم خالية من الكربون (CNN)"، وهو مفهوم جديد للحوم المستدامة، وسيكون الختم فرقا يثبت أن تنمية الثروة الحيوانية مترافق مع تنمية الغابات لتعويض إنبعاثات غاز الميثان المعوي، وهو من الغازات المسببة للإحتباس الحراري، وقد تم الختم من قبل إمبرابا العام الماضي وهو مسجل بالفعل حسب الأصول لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI)، ولكن تنفيذ الشهادة لا يزال يعتمد على مفاوضات الشركة مع القطاعين العام والخاص، ويضيف رئيس إمبرابا "إن المزيد والمزيد من الزراعة المستدامة سوف تسود بطريقة آمنة لتخفض إنبعاثات الكربون، وستحافظ على الموارد الطبيعية للبلاد، وستمضي البرازيل قدما في إنتاج غذاء صديق للبيئة"[13].

ثالثا: التجربة الصينية: من أهم التجارب العالمية في تحقيق التنمية الزراعية هي التجربة الصينية، فالصين التي كانت تفرض كل إجراءات التقشف القاسية على مواطنيها، نظرا لتفشي ظاهرة الفقر والجوع وكان عدد سكانها ثلث العدد الحالي تقريبا، تحولت إلى أكبر الكيانات الإقتصادية العالمية، إستطاعت أن تخرج بهم من حيز الفقر إلى الإستقرار الإقتصادي. هذه الطفرة لم تكن وليدة اللحظة وكانت البداية حين إنتبه قادة الصين إلى الفجوة الهائلة بينهم وبين دول أخرى أكثر تميزا في تحقيق التنمية، ففي أواخر السبعينيات إتجهت إلى تبني سياسات الإصلاح الريفي، وربطته بإقتصاد السوق، وسمحت للإستثمار الأجنبي في التزايد المستمر، وفي أوائل التسعينيات كثفت الصين من جهودها في الإنفتاح الإقتصادي المنظم على السوق العالمي، وإستطاعت الصين الإستفادة من أهم مميزات النظم الإقتصادية وتفادي عيوبها.

حرصت أيضا على إحداث التوازن بين الإنفتاح والحفاظ على دور الدولة للتدخل في الإقتصاد بكل أنواعه، ومن أهمها الإقتصاد الزراعي، فقد حرصت في خططها الخمسية دائما على إعطاء أولوية لقطاع الزراعة، وزيادة دخل المنشغل بالزراعة، وتحسين مستواه المعيشي، إستطاعت من خلال ذلك تحقيق إكتفاء ذاتي مع زيادة في الإنتاج الزراعي منذ الخطة الخمسية التاسعة من 1997-2001، وحافظت على تحقيق معدلات التنمية حتى الآن، وتبنت مع خطتها إنشاء مجمعات زراعية أساسها الملكية التعاونية، وتنظيم النشاط الزراعي طبقا لتوجهات وإحتياجات الدولة والسوق العالمي.

وفي الآونة الأخيرة إهتمت الصين بإشراك القطاع الخاص في مشروعات التنمية، بإسناد بعض المشروعات إليها وأن يكون التنفيذ تحت إشراف الحكومة، وتوفر فرص العمل وتكون الأولوية للمشروعات التي تقوم عليها العديد من الصناعات في شكل مجمعات ضخمة، وخطوط إنتاج متكاملة نفذتها وتديرها

شركات خاصة ولكنها تساعد في تحقيق أهداف التنمية الزراعية ليصبح عائد المشروعات التنموية للمجتمع وأصحاب رؤوس الأموال، وأيضا يحقق الخطط والإستراتيجيات التي تضعها الحكومة.

ومن أهم عوامل النجاح في التجربة الصينية للتنمية الزراعية، حرصها على تذليل كل العقبات أمام المستثمرين خاصة المحليين، ولا توجد عندهم العقبات التي تواجه المستثمرين في الكثير من البلدان، مثل مشكلة شيوع المسؤوليات وتعدد ولاية الوزارات على الأراضي، ما ساعد على زيادة الإنتاجية للدولة في مجال المشروعات الزراعية والتنموية، ومن صور رعاية الحكومة للمشتغلين في النشاط الزراعي أنها تتبنى أبناءهم في مراحل التعليم المختلفة حتى تتفادى التسرب من التعليم، وتخصص الصين مليارات "اليوانات" –العملة الصينية– سنويا لدعم النشاط الزراعي، وتضخ من البنوك مبالغ هائلة للإستثمار الزراعي.

ولم تنظر الصين إلى قلة الموارد على أنها معوق للتنمية، ولا زيادة السكان على أنها عبء على كاهل الدولة، بل تبنت سياسات تنموية إستطاعت معها تقليل الفجوة مع العالم كله، وتجاوزت ذلك وحققت الإكتفاء الذاتي، وأصبحت أكبر سوق تصديري للعالم كله في كثير من مجالات الإنتاج وتوفير إحتياجات السوق العالمي[14]، وتقوم وكالات الأمم المتحدة الثلاث للتنمية الزراعية والفلاحية والغذاء المتمثلة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAQ) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FAD) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) بدعم إستراتيجية التنشيط الريفي التي إقترحتها الحكومة الصينية، والتي يمكن أن تتظافر مع مهام وإستراتيجيات وكالات الأمم المتحدة الثلاث بهدف تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية بالصين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا لخطة الصين الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

حققت الزراعة والتنمية الريفية في الصين إنجازات تاريخية على مدار العقود الأربعة الماضية من الإصلاح والإنفتاح، حيث تم تحسين الأمن الغذائي بشكل فعال وتقلصت نسبة الفقراء في الريف إلى حد كبير إضافة إلى تحسين التحديث الزراعي بشكل كبير وفقا لتقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، ففي حين أن نقص الأغذية وسوء التغذية آخذان في الإرتفاع في جميع مناطق العالم تقريبا فقد زودت تجربة الصين في الزراعة والتنمية الريفية قد العالم ببرنامج إنمائي جديد. كما صاغت الصين خطة لإحياء الريف (2018–2020) على العديد من الأولويات، منها على سبيل المثال لا الحصر:[15]

- **دعم عملية التنمية المتكاملة للمناطق الحضرية والريفية في الصين:** وذلك من خلال:
- التخطيط الصناعي الرشيد للبنية التحتية الزراعية والخدمات العامة والموارد والطاقة؛

- الحفاظ على البيئة من أجل تشكيل نمط تنمية متوازن بين المناطق الريفية والمدن الحديثة؛
- تحسين كفاءة التخفيف من حدة الفقر من خلال تطوير نظام الغذاء والتعاونيات والتمويل الشامل؛
- إنشاء آلية لتطوير الصناعة الزراعية الشاملة التي ستفيد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض؛
- تجربة الأفكار والمؤسسات والتعاونيات الخاصة، وكذلك مشاركة القوى الإجتماعية الرئيسية في التخفيف من حدة الفقر من خلال التنمية الصناعية لتحسين شمولية واستدامة التنمية الزراعية.

- **تعزيز التنمية الزراعية الخضراء في الصين:** وذلك من خلال إدخال واستيعاب الممارسات الدولية الناجحة في إقامة حضارة إيكولوجية وتنمية زراعية خضراء وصديقة للبيئة من حيث التكلفة، الحد من المدخلات، الإنتاج النظيف، إعادة تدوير النفايات وإيكولوجيا النظام الغذائي؛ الحفاظ على التراث الثقافي الزراعي من أجل تعزيز التكامل بين حماية الحضارة الزراعية التقليدية والزراعة الحديثة.

- **دعم الأنواع الجديدة من الكيانات التجارية الزراعية:** وذلك من خلال:

- دعم النساء والشباب المزارعين بشكل خاص على المشاركة في الإنتاج الزراعي والتنمية وتنمية قدراتهم والاعتماد في ذلك على المنصة التي توفرها وكالات الأمم المتحدة الثلاث لتنمية العاملين الزراعيين الموهوبين بنوع جديد من المعرفة المهنية؛ والتعاون فيما بين بلدان جنوب آسيا والإستخدام الفعال للصندوق الإئتماني للصين والفاو ومركز الإمتياز التابع لبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى الإنشاء المقترح للصين والفاو للمركز الدولي للتميز في مجال الإبتكار الزراعي والتنمية الريفية.

رابعا: التجربة الفرنسية: فرنسا هي ثاني أكبر مصدر زراعي في العالم، سادس أكبر منتج زراعي في العالم والطاقة الزراعية في الإتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل نحو ثلث مجموع الأراضي الزراعية داخل الإتحاد الأوروبي. يتميز شمال فرنسا بمزارع القمح الكبيرة، تتركز منتجات الألبان ولحم الخنزير والدواجن، وإنتاج التفاح في المنطقة الغربية. يقع إنتاج لحوم البقر في وسط فرنسا، في حين أن الإنتاج من الفواكه والخضروات والنطاقات من الحكومة المركزية إلى جنوب فرنسا، وفرنسا هي منتج كبير من العديد من المنتجات الزراعية وتتوسع حاليا في مجال الغابات والصناعات السمكية، وقد أدى تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة وجولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في إجراء إصلاحات في القطاع الزراعي في الإقتصاد.

وثاني أكبر مصدر في العالم الزراعية، وتحتل فرنسا المرتبة فقط بعد الولايات المتحدة، والمقصد من 70 ٪ من صادراتها هي الأخرى في الإتحاد الأوروبي الدول الأعضاء، وفرنسا تقدم أيضا الصادرات الزراعية

لكثير من البلدان الأفريقية الفقيرة (بما في مستعمراتها السابقة) الخطيرة التي تواجه نقصا في الغذاء، القمح ولحم البقر والخنزير والدواجن ومنتجات الألبان هي الصادرات الرئيسية.

الولايات المتحدة تواجه منافسة شرسة من الإنتاج المحلي، وغيرها من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ودول العالم الثالث، الصادرات الزراعية الأميركية إلى فرنسا، يبلغ مجموعها نحو 600 مليون دولار سنويا، وتتألف أساسا من فول الصويا والمنتجات والأعلاف، والمأكولات البحرية، والمنتجات الاستهلاكية المنحى، خصوصا الوجبات الخفيفة والمكسرات، الصادرات الفرنسية إلى الولايات المتحدة هي أكثر المنتجات ذات القيمة العالية مثل الجبن، والمنتجات المصنعة والنبيذ. وتلقى القطاع الزراعي الفرنسي 11000000000 € تقريبا من إعانات الإتحاد الأوروبي، ويرتبط معظمها ميزة تنافسية لفرنسا جودة عالية وسمعة عالمية لمنتجاتها، من بينها بعض منتجات الزراعية في العالم الأكثر شهرة مثل النبيذ أو الجبن، هذا العالم الشهير الإنتاجات يقطع شوطا طويلا لخلق قطاع مزدهر محليا[16].

وتتميز الزراعة الفرنسية بتخصص زراعي ملائم لطبيعة المناطق، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر وثورة السكك الحديدية بدأ تخصيص مناطق الزراعية الفرنسية في إنتاج أكثر ملائمة لقدراتها الطبيعية، فعلى سبيل المثال تعد منطقة "نورماندي" هي مقر إنتاج الألبان "باريس" للحوم، "وادي غارون" للبستنة السوقية وإنتاج الفاكهة. أما اليوم فما يحدد هذه التخصصات الزراعية هو السياسة الزراعية المشتركة، أسعار السوق والدور الذي تلعبه المنابع والمصبات وكذلك الطلب على المنتجات.

ومن أهم المقومات التي تعتمد عليها الزراعة في فرنسا يمكن ذكر الآتي:

- شركات بيع الحبوب وكبار تجار التجزئة حيث تحتل المصانع والشركات التي تعمل في مجال نقل وتوزيع الطعام إلى كافة أنحاء العالم، وكذلك في صناعة الغذاء 20% من السكان النشطين؛
- شركات بيع المعدات الزراعية (كرونو، فورد....)؛ شركات بيع الأسمدة والمبيدات الحشرية؛ البنوك؛
- المشورة الفنية والقرارات السياسية. شركات بيع الحيوانات؛

يغطي الري 10% من المناطق ويمتد بإمتداد زراعة الذرة مما يجعل من الممكن زيادة الغلة ومكافحة فترات الجفاف، كما تم إعادة تشكيل نصف مساحة المناطق الحضرية (شمال، شمال/غرب، غرب) من خلال توحيد الأراضي في وحدات محاصيل أكبر وأكثر إنتظاما.

وتتوجه فرنسا حاليا للإنتقال من الإنتاجية العالية إلى جودة الإنتاج التي ستحدد الآن تخصيص الدعم من قبل الإتحاد الأوروبي، كما يعتمد المزارعون الفرنسيون على حماية المنتجات بواسطة تسميات الجودة، فمن أصل 400 منتج غذائي مطابق لمعايير الجودة العالمية في فرنسا يعود أكثر من 200 منها إلى النبيذ

و40 للجبن، هذا النظام المعترف به في الإطار الأوروبي هو من مصلحة البلدان الأخرى ذات الإنتاج الجيد حيث تعترف منظمة التجارة العالمية أيضا بهذا النوع من الخصوصية بتشيلي لنبيذها وكينيا لقهوتها، كيبيك لبستنتها السوقية. وبالنسبة لتربية الماشية تنتج فرنسا أربعة سلالات من الأبقار أكثر من 6000 لتر من الحليب سنويا (هولشتاين، مونتبيليارد، نورماندي) وكذلك بالنسبة للحوم[17].

خامسا: التجربة التركية: يعكس القطاع الزراعي في تركيا اليوم مدى الإزدهار التي تمتعت به بلاد الرافدين القديمة، نظرًا لاحتوائها على منابع نهري دجلة والفرات، وتعتبر تركيا واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال الزراعة والصناعات الغذائية، حيث أنها تتمتع بأحوال جغرافية ومناخ ملائم، وأراضي كبيرة صالحة للزراعة، ومصادر وفيرة للإمداد بالمياه. كما تتمتع تركيا بمجال الزراعة والصناعات الغذائية القوي الذي يساهم في توظيف قرابة 20 في المائة من السكان العاملين في البلاد ويمثلون 6.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في 2016. وإزدادت المساهمة المالية الخاصة بالقطاع لإجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة 40 في المائة من عام 2002 إلى عام 2016، لتصل إلى 52.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

ويشتمل هذا المجال من الصناعة على بعض نقاط القوة ومن ضمنها حجم السوق فيما يتعلق بالسكان الشباب، ووجود إقتصاد حيوي للقطاع الخاص، والحصول على دخل كبير من السياحة، والتمتع بالمناخ الملائم.

تعد تركيا سابع أكبر بلد في العالم للإنتاج الزراعي بشكل عام، وهي البلد الرائدة عالميًا في إنتاج التين والبندق والزبيب السلطاني/الزبيب والمشمش المجفف، كما أن البلد هي أيضًا واحدة من البلدان الرائدة في العالم في إنتاج العسل، وقامت تركيا بالتباهي بإنتاج 18.5 مليون طن من الحليب في عام 2016، مما يجعلها البلد الرائدة في منطقتها الجغرافية في إنتاج الحليب ومنتجات الألبان. كما شهدت البلاد أيضًا على مجاميع الإنتاج البالغة 35.3 مليون طن من محاصيل الحبوب، و30.3 مليون طن من الخضار، و18.9 مليون طن من الفواكه، و1.9 مليون طن من الدواجن، و1.2 مليون طن من اللحوم الحمراء، وبالإضافة إلى ذلك، تركيا لديها ما هو مقدر بـ 11000 نوعاً من النباتات، في حين أن العدد الكلي لأنواع النباتات في أوروبا هو 11500 نوعاً. وهذا الإنتاج الوفير يتيح لتركيا الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي إلى حد كبير بفضل مكانتها وموقعها باعتبارها واحدة من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في أوروبا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وقامت تركيا على الصعيد العالمي بتصدير 1781 نوعًا من المنتجات الزراعية إلى أكثر من 190 دولة في عام 2016، وهو ما يمثل حجم

الصادرات البالغ 16.9 مليار دولار أمريكي. وتتطلع تركيا إلى وضع نفسها باعتبار أنها الخيار المفضل لكونها المقر الرئيسي ومركز الإمداد الإقليمي لكبار الشركات العالمية الفاعلة في القطاع الزراعي، تقدم تركيا مجموعة من الحوافز للمستثمرين المحتملين في مجال الأعمال الزراعية التجارية، من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

ووفقًا لشركة McKinsey and Co.، توفر تركيا فرصًا إستثمارية كبيرة في القطاعات الفرعية للأعمال الزراعية التجارية مثل معالجة الفاكهة والخضروات، والأعلاف الحيوانية، والماشية، والدواجن، ومنتجات الألبان، والأغذية الوظيفية، ومصائد الأسماك، والعوامل المساعدة (لا سيما توزيع سلسلة أجهزة التبريد، والدفيئات، والري، والأسمدة). وتهدف تركيا إلى أن تكون من بين أكبر خمسة بلدان منتجة كليًا على مستوى العالم، وذلك كجزء من أهدافها المخططة للقطاع الزراعي بحلول عام 2023. وتتضمن رؤية تركيا في الذكرى المئوية لتأسيسها في عام 2023 أهدافًا طموحة أخرى، مثل:

– الحصول على 150 مليار دولار أمريكي لإجمالي الناتج المحلي الزراعي؛

– و40 مليار دولار أمريكي للصادرات الزراعية؛

– و8.5 مليون هكتار من مساحة المناطق القابلة للري (بدءًا من 5.4 مليون هكتار)؛

– وإحتلال المرتبة الأولى في تصنيف مصائد الأسماك بالمقارنة مع الإتحاد الأوروبي[18].

4– الزراعة فى تركيا بالأرقام: يمكن ايجازها في مايلي:

– تشكل الأراضى الصالحة للزراعة فى تركيا حوالى 35.5% من مساحة الأراضي التركية، أي حوالى 24 مليون هكتار تقريباً منها 18.4% مساحة مروية؛

– تتمثل المنتجات الزراعية من الخضروات حوالى 76% من إجمالي الإنتاج الزراعي في تركيا؛

– كما يعد القمح هو المحصول الرئيسي فتركيا هي ثامن أكبر منتج للقمح عالمياً؛

– تعد تركيا من أكبر منتجي البندق و التين و المشمش و الزبيب في العالم، و عاشر أكبر منتج للقطن، كما تعتبر أكبر منتج للتبغ و الشاي على مستوى العالم؛

– تمثل إجمالي العمالة في القطاع الزراعي في تركيا نحو 21.5% من الأيدي العاملة، و يتجاوز إجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية حوالى 17 مليار دولار سنوياً؛

– ساهم الإهتمام بالصناعات فى تركيا في تخفيض حصة الزراعة من إجمالي الدخل على مدار 30 عام مضت، مما زاد من هجرة المزارعين داخلياً من الريف إلى الحضر في تركيا باحثين عن فرص عمل أخرى،

– إلا أن في التسعينات من القرن الماضي بدأت الدولة التركية في الإهتمام مجدداً بالقطاع الزراعي، فعملت على تشجيع المزارعين و وفرت لهم وسائل بنية تحتية، و طرق ري حديثة، و تقنيات زراعية حديثة بالميكنة، وأنشأت العديد من المشاريع الضخمة مثل مشروع جنوب شرق الأناضول.

5– أهم المنتجات الزراعية المصدرة من تركيا: تقوم تركيا بتصدير العديد من المنتجات الزراعية مثل حبوب البقول، والمحاصيل الصناعية، و السكر، و المكسرات، و الفواكه الطازجة و المجففة، و الخضروات، وزيت الزيتون؛ وتتمثل أسواق التصدير الرئيسية للدولة التركية فى دول الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية ، ودول الشرق الأوسط؛ يخضع قطاع الزراعة فى تركيا مؤخراً لإعادة هيكلة ليتوافق مع سياسات ولوائح الإتحاد الأوروبي؛ ولهذا توفر الدولة مجموعات كبيرة من الحوافز للمستثمرين المحتملين فى قطاع الزراعة، وبخاصة الأعمال الزراعية التجارية مثل: معالجة الفاكهة، والخضروات، و تصنيع الأعلاف الحيوانية، من أجل تشجيع الإستثمار فى هذا القطاع[19].

خلاصة

إن التنويع الإقتصادي أصبح ضرورة حتمية أمام إقتصاديات الدول خاصة منها النفطية، للخروج من حالة الإنحصار لمصادر الدخل، وتخفيض الإعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، وتوفر الحماية للإقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط قوية بين القطاعات والنشاطات الإنتاجية، لا سيما القطاع الفلاحي الذي يمثل صمام الأمان للإقتصاد وضمان الأمن الغذائي ويمكن أن يكون قاطرة حقيقية للنهوض بالإقتصاد الوطني.

1– نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

– يعد الإستثمار الزراعي أحد أنواع الإستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الإستثمار على مستوى الإقتصاد الكلي والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي وإستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر؛

– من العناصر المكونة للإستثمار الزراعي نجد المزرعة والمشروعات الزراعية، الحيازة الزراعية والمزارع؛

– يعد التنويع الإقتصادي العملية التي تشير إلى إعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع ممكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات؛

– تنبع أهمية التنويع الإقتصادي بالنسبة للنمو الإقتصادي نظرا لما له من دور في تقليل المخاطر الإستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو وتقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات، وتوطيد درجة التكامل من بين القطاعات الإنتاجية؛

– تعرف الولايات المتحدة الأمريكية تحسينات كبيرة في التكنولوجيا الزراعية، وتتمثل زيادة إستخدام أجهزة الكمبيوتر والآلات الأكثر تطورا والتربة العلمية وتحليل المحاصيل، كما زادت الهندسة الوراثية للبذور من غلة المحاصيل وهذا ما جعلها من بين المنتجين الأكثر إنتاجية في العالم؛

– إن نموذج الإنتاج الذي يتطور في البرازيل ينبغي أن يسود في المستقبل وهو نموذج "النظم المتكاملة"، والذي يسمح بإستخدام المناطق الزراعية بشكل مكثف على مدار السنة؛

– إن من أهم عوامل النجاح في التجربة الصينية حرصها على تذليل العقبات أمام المستثمرين وهذا ما ساعد على زيادة الإنتاجية للدولة في مجال المشروعات الزراعية؛

– تعتبر تركيا واحدة من الدول الرائدة في العالم في مجال الزراعة حيث أنها تتمتع بأحوال جغرافية ومناخ ملائم، وأراضي كبيرة صالحة للزراعة ومصادر وفيرة للإمداد بالمياه.

2– توصيات الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الإقتراحات نوجز أهمها فيما يلي:

- العمل على تشجيع الخواص للإستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الذاتي وتقليص حجم الواردات وبناء إقتصاد متنوع؛

- يجب وضع إستراتيجية رشيدة ومتكاملة تضمن عصرنة وتحسين إنتاجية القطاع الفلاحي؛

- العمل على توفير مناخ الإستثمار المناسب لجذب الإستثمارات لقطاع الفلاحة، بصياغة قوانين وتشريعات واضحة وغير معقدة مما يسهل إجراءات الإستثمار في وقت وجيز بتخفيض تكلفة الوقت؛

- ضرورة تبني التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من آثار إيجابية كتخفيض التكاليف والوقت؛

- ضرورة عقد إتفاقيات مع الدول الرائدة في مجال القطاع الفلاحي للإستفادة من تجربتها بالتركيز على أهم النقاط الأساسية.

الإحالات والمراجع:

[1]- زهية بركان وآخرون، **الإستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة لونيس علي، البليدة، 2019، ص: 34.

[2]**– نفس المرجع السابق**، ص: 34.

[3]- محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2011-2012، ص ص: 89-90.

[4]- محمد يحياوي، **الإستثمار الزراعي كأساس لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر –دراسة تحليلية للفترة 2008/2016–**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص: 568.

[5]- محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (1980/2014)–**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، غرداية، 2016، ص: 637.

[6]- **نفس المرجع السابق** ، ص: 637.

[7]- إسماعيل صاري، **التنويع الإقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، 2019، ص ص: 897-898.

[8]- أشواق بن قدور ومحمد مدياني، **التنويع الإقتصادي ومداخل تحسين أداء الإقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017، ص: 118.

[9]- محمد كريم قروف، **التنويع الإقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات إقتصادية–، المجلد 07، العدد 15، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2011، ص ص: 121-122.

[10]- حميد باشوش، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الإقتصادية –دراسة تحليلية للفترة (2000/2015)**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 04، العدد 06، جامعة إبن باديس، مستغانم، 2016، ص ص: 07-08.

[11]- أحلام منصور وآسيا بن عمر، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الإقتصادي وأداة للتنمية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2018، ص ص: 82-84.

[12]– نهاد هباز وآخرون، **تجارب عالمية في المجال الزراعي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول إقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 30–31 أكتوبر 2019، ص ص: 1075–1076.

[13]– ALFAQ، **البرازيل ثاني أكبر مصدر للغذاء في العالم**، 2017، على الرابط الإلكتروني:
https://brazilbelaraby.net/view/posts/postDetails?id=109, Le 12-03-2020, H: 10:00.

[14]– أحمد إسماعيل، **التجربة الصينية والتنمية الزراعية**، 2015، على الرابط الإلكتروني:
https://www.youm7.com/story/2015/9/22/, Le 12-03-2020, H: 12:45.

[15] -Joint Statement by MARA, FAO, IFAD and WFP on Implementation of China's Rural Revitalization Strategy in Support of Achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development, Ministry of Agriculture and rural affairs of the people's republic of china, November 2, 2018, Changsha, China, on website:
http://www.haidel.cn/index.php?m=Article&a=show&id=110&l=en, in 13-03-2020, at H: 20:00.

[16]– **الموسوعة الحرة ويكيبيديا على الرابط الإلكتروني:**
https://ar.wikipedia.org/wiki/, Le 13-03-2020, H: 22:00.

[17]– نهاد هباز وآخرون، **مرجع سابق**، 1077–1078.

[18]– INVEST IN TURKEY، **زراعة وأغذية**، على الرابط الإلكتروني:
http://v1.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx, Le 13-03-2020, H: 23:15.

[19]– تركيا للعرب، **مميزات الزراعة في تركيا**، 2019، على الرابط الإلكتروني:
https://turkeyforarabs.com/work/, Le 13-03-2020, H: 00:12.

الموقع الإلكتروني كآلية للترويج المبتكر للمنتجات الزراعية عرض لموقعEspace Agro

كريمة زيدان، جامعة البويرة، (الجزائر)، k.zidane@univ-bouira.dz
رندة سعدي، جامعة البويرة، (الجزائر)، r.saadi@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى ابراز أهمية المواقع الإلكترونية في الترويج المبتكر للمنتجات الزراعية، حيث يعتبر القطاع الزراعي اليوم أهم قطاع للنهوض بالاقتصاد، حيث أن أكبر مشكل يعاني منه الفلاحين هو نقص وانعدام آليات حقيقة لتسويق منتجاتهم، وخاصة لتصديرها؛ وتستعرض هذه المداخلة أيضا ماهية الترويج المبتكر وكذا الموقع الإلكتروني كأداة مبتكرة للترويج الزراعي، خاصة وأن الانترنت تمنح العديد من التسهيلات للمستخدم، تقلل الوقت والجهد والتكلفة للوصول إلى الأسواق محليا ودوليا.

الكلمات المفتاحية: المنتج الزراعي، الموقع الإلكتروني، الترويج المبتكر، التسويق الزراعي.

Abstract :

This communication aims to highlight the importance of websites in the innovative promotion of agricultural products.Todaythe agricultural sector considered as the most important one for the advancement of the economy.Whereas the biggest problem that farmers face is the lack of real mechanisms to market the irproduct sespecially for export ;

This communication alsoreviews the nature of innovative promotion as well as the website as an important tool for agricultural promotion, Especiallysince the Internet givesmanyfacilities to the user, reducing time, effort and cost to reach the markets locally and internationally.

Key words: agricultural product, website, innovative promotion, agricultural marketing.

Keywords: Agricultural investment, economic diversification, leading global agricultural experiences.

مقدمة:

يحتل القطاع الزراعي دورا هاما من حيث قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال استراتيجيات تسويق المنتج الزراعي؛والجزائر

بإمكانياتها الزراعية والفلاحية الكبيرة قادرة على تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات حيث تشير الإحصائيات أنه باستطاعة القطاع الفلاحي الحصول على فائض هام في عدة منتجات زراعية؛ ويعتبر التسويق والترويج أهم عائق يواجهه الفلاحون في الجزائر، فبالرغم من توفر المنتوج، وجود آليا للتخزين إلا أن الفلاحين يجدون صعوبة في الولوج إلى الأسواق خاصة الدولية منها مما استوجب استحداث آليات للتسويق الزراعي؛

ومع التطور التكنلوجي وظهور التسويق الالكتروني ظهرت العديد من الآليات المبتكرة التي تسمح لمستخدميها بالترويج على أوسع نطاق وبتقنيات عالية الجودة، فالمنصات الالكترونية توفر إمكانية بث الصور والفيديوهات والتفاعل والتواصل بين المستخدمين.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تأتي هذه المداخلة لمعالجة السؤال التالي: هل يمكن اعتبار الموقع الإلكتروني أداة مبتكرة لترويج المنتجات الزراعية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ابراز دور الموقع الإلكتروني في الترويج المبتكر للمنتجات الزراعية، خاصة أن الانترنت أصبحت أداة فعالة للولوج إلى كافة الأسواق المحلية والدولية، فمن خلالها يمكن العمل على تفعيل بالتسويق الزراعي، خاصة وأنه يمثل المشكل الأكبر للفلاحين، وبالتالي النهوض بالقطاع الزراعي، وتستعرض هذه المداخلة الموقع الإلكتروني الفرنسي Espace Agro الذي يمثل منصة تجمع العديد من مروجي وبائعي المنتجات الزراعية ولما لا العمل على انشاء منصة يمكن الولوج إليها عالميا خاصة بترويج المنتجات الزراعية الجزائرية.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

أولا. الإطار النظري للتسويق الزراعي؛

ثانيا. أساسيات البرامج الترويجية المبتكرة؛

ثالثا.عرض لموقع« **Espace Agro** ».

أولا: الإطار النظري للتسويق الزراعي

1-تعريف التسويق الزراعي:

قبل الدخول إلى تعريف مصطلح التسويق الزراعي يجب الإشارة إلى أن هذا المفهوم يشمل كل من المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية على حد سواء، حيث يطلق البعض مصطلح التسويق الفلاحي نظرا لأن مفهوم الفلاحة هو أوسع وأشمل من مفهوم الزراعة حيث أن مصطلح الفلاحة يضم المنتجات النباتية والحيوانية وهذا راجع للترابط والتشابه الموجود بينهما؛

ولقدعرفالتسويقالزراعيعلىأنه"مجموعةمنالأنشطةالاقتصاديةوالسلوكيةالتييتضمنهاتنسيقمختلفمراحلالنشاطالاقتصاديمنالإنتاجإلىالإستهلاك؛

وبتعريفأدقفإنالتسويقالزراعيهو"ذلكالنظامالمرنالهادفإلىتسهيلتدفقالسلعالزراعيةوالخدماتالمرتبطةبهامنأماكنإنتاجهاإلىأماكناستهلاكهابالأوضاعوالأسعاروالنوعياتالمناسبةوالمقبولةمنكافةأطرافالعمليةالزراعية؛[1]

ومنه فمفهوم التسويقالزراعي يصبفيمجملهفيالمفهومالعاملللتسويق، معإدخالخصوصيةالمنتوجالزراعي: سرعةالتلف،موسميةالإنتاجوالإستهلاك،عدمالتأكدمنكميةونوعيةالمنتوجوخصوصيةالسوق كفائضووفرةفيالمنتوجالزراعي،زيادةمستوياتالدخلممماترتبعنه تغيرفيشكلالطلب، ضف إلى زيادةالترابطبينالأسواقالعالمية،بالإضافةإلىتغيرشكلودرجةالتدخل الحكوميفيالنشاطالزراعي.[2]

2-وظائف التسويق الزراعي:

يقصد بوظائف التسويق الزراعي اختصاراً تلك المهام التي تؤدى أثناء انتقال المحاصيل الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين فهي إذاً مهام رئيسية منوطة بعلم التسويق الزراعي ليعيرها إهتماما، تقسم هذه الوظائف إلى ثلاثة مجموعات هي[3]:

- ✓ **الوظائفالتسويقيةالتبادلية:**

تمثلجميعالمهاماالمتعلقةبنقلملكيةالسلعة،والمقصودمنهذهالمهاموظيفتيالشراءوالبيعويعتبرالبيعأهمالعملياتالتسويقيةخاصةبسببارتباطهلعرضفيالوقتالراهنوفيالمستقبل،ممايستدعيدراسةحالةالسوقوتحليلالعرضوالطلبوتشجيعالطلب؛

- ✓ **الوظائفالتسويقيةالمادية:**

هيجميعالوظائفالتي تهدف إلىخلقالمنافعالمكانيةوالمنافعالزمنيةوالشكليةوالمتمثلةفي:

- **وظيفةالنقل** :

تقدموظيفةالنقلبشكلأساسيالمنفعةالمكانيةبتوصيلهاللسلعةمنالمكانحيثتنتجإلىالمكانالذيتعرضفيهللبيع،وعمليةالنقل للمحاصيلوالمنتجاتالزراعيةتعتمدبشكلأوآخرعلى

خصائصالمادةالمنقولة،فلاتكفيحركةالموادمنمكانإلىآخرماليقترنذلكبصلاحيةالمادةللاستهلاكوعدمتعرضهالأيأضرارماديةمنشأنهاأنتقللأوتعدمأهميةالمادةالمنقولة، فتوضيبالمنتجاتالزراعيةونقلهاعواملالايمكنالاستغناءعنها؛

- **وظيفةالتخزين:** يعتبرالتخزينمنوظائفالتسويقالهامةللمنتجاتالزراعيةنظراللخصائصالمميزةلها كسرعةتلفهاوحساسيتهاللمتغيراتالبيئيةلإضافةإلىالموسميةإنتاجهامايجعلالتخزينالأداةالفعّالةفي استقرارالأسعارمنخلالالتحكمفيعرضهذهالمنتوجاتفيالسوق؛

-

وظيفةالتجهيز:هذهتشملجميعالعملياتالتيتؤديإلىتغييرشكلالسلعةوتجعلهافيشكلأكثرنفعاأوأكثرإرضاءلرغباتالمستهلكينومنثمفهيتضيفالمنفعةالشكليةللسلعة،كعملياتالتصبير للطماطمالطازجةوجعلهافيعلب؛

- ✓ **الوظائفالتسويقيةالتسهيلية:**

يقصد بهاتلكالمهاماالتسويقيةالضروريةالتيتسهلوتساعدعلىتنفيذالوظائفالتبادليةوالماديةوتضم التعبئةوالتغليف،وظيفةالمعلوماتالتسويقية،التمويل،لإضافةإلى:

- **التدريجوالمعايرة** :

ترتبطالمعايرةبوجودمواصفاتومقاييسمعياريةتعكسالصفاتالتييرغبهاالمستهلكون،أماالتدريجفهوإعطاءرتبةأودرجةمحددةللسلعةوفقالمطابقةصفاتالسلعةللمواصفاتالمعياريةلرتبأودرجاتالسلعةالمحددة؛

- **تحملالمخاطر** :هنالكالمخاطرالتيتنشأمنالطبيعةأومنسياساتالحكومة،وهناكأيضاالمخاطرالاقتصادية.

3-مزيج التسويق الزراعي:

يتمدراسةالمزيج التسويقيالزراعيمنخلال:[4]

- ✓ **المنتج**:من خلال

- تحديدالمشاكلالتسويقيةالخاصةلكلمنتجوتطويرالسوقالخاصبه، ضف إلىتجميعالمنتجاتالزراعيةالجاهزةللبيعفيمكانلغرضبيعها؛
- تصنفالمنتجاتالزراعيةمنخلالفصلكميةكبيرةإلىفئاتمختلفةبناءاعلىالنوع،الجودة،الحجم؛

-العمليات : حيثيتمفيهذهالمرحلةتحويلالمنتجاتالزراعيةإلىمنتجاتقابلةللإستهلاك؛

- التخزين: للحفاظعلىالمنتجاتإلىغايةالاستهلاكالنهائي؛

- التعبئةوالتغليف:

منخلالوضعالسلعوالمنتجاتالزراعيةفيعبواتمتباينةتسمحبنقلهاوتخزينهاحتتصلإلىالمستهلكالنهائيبوضعمناسبومنافس؛

✓ **التسعير:**

قديقومالقائمينعلىصناعةالغذاءبإستخدامعددمنالإستراتيجياتالسعرية، فمثلا قديقومصنعمعينبتقديمسلعةغذائيةبجودةعاليةوبيعهابأسعارمرتفعة،فحينيقوممسوقآخر بإستخدامإستراتيجيةتسعيرمفادهاوضعسعرمعقولوجودةجيدة،وقديبحثالمستهلكمنالطبقةالوسطي عنسلعذاتجودةأقلوبأسعارتتفقمعإمكاناتهمالشرائية؛[5]

✓ **التوزيع:**

تؤدوظيفةالتوزيعللمنتجاتالزراعيةمنقبلالمنتجين،

المزارعين،البائعين،وتجارالتجزئةبالإضافةالمؤسساتالتسويقيالمتخصصةمثل :التعاونيات؛

كمايعتمدتوزيعالمنتجاتالزراعيةعلىثلاثمنافذ،منالمزارعإلىالمستهلكمباشرةوتكونبالنسبةللمنتجاتالغذائية،منا لمزارعالتجارالجملةثمتجارالتجزئةثمإلىالمستهلكوتكونالأسعارالتييدفعهاالمستهلكمرتفعةنسبيابسببهوامشالربحالتييأ خذهاكلمنتجارالجملةوالتجزئة،ومنالمزارعإلىالوسطاءثم

إلىالمستهلكوهناكمنينظرللمزيجالتسويقيالزراعيبأنهيضمعناصرأخرىمختلفةتتمثلفي:

-المزارعالتيقديكونزارعاللحبوبوالفواكه؛

- الخبراتالسابقةوالحاليةللمزارعوالتيقدتكونعالية،متوسطة،منخفضةأومعدومة؛

- نوعالارضالمتاحةللزراعةالممكنةفيهاوإنتاجيتها؛

- الريوهلتحتاجالسلعةالمرادزراعتهاإلىسقيأم لا؛

- المناخومدىإستقرارهمنحيثدرجةالحرارةأوالبرودةأوالإعتدالالموجودفيهذاالبلد أوذاكوهومايحددنوعيةالمنتجاتالزراعيةالممكنالإستثمارفيه.

✓ **الترويج:**

- لاتظهر أهميةالترويجفيالمنتجاتالزراعيةغيرالمجهزةمثلالحبوب،البقوليات؛

- فيحينالمنتجاتالمعبئةتظهرأهميتهفيحالةعناصرالغذاءالمجهزة كالتمور،الزيوتالمخصصةللأكل.

4-مشاكلالمزارعالتسويقية:

- عدمالقدرةعلىإختيارأفضلالموردينللأسمدةوالبذاريمايتناسبمعحاجاتهموذلكلضعفالمعرفةالتسويقيةوالزراعية؛
- عدمالقدرةعلىالتنافسفيالاسعاروبالأخصالمزارعالصغيرةمماقديجعلبعضهاتخسرأحيانا؛
-

حيثانبعضالمزارعينوبالأخصالصغارمنهمليسلهمسيطرةعلىالمدخلاتأوالمخرجاتبسببالمناخوالأوبئةوبالتاليجعلهمغير قادرينعلىالتكيفمعمتغيراتالبيئةالخارجية؛

-لايستطيعالمزارعينتعديلبرامجإنتاجهمبمايتناسبمعتغيرأذواقالمستهلكينفيوقتقصير؛-

عدمالقدرةعلىتكيفمدخلاتالإنتاجالزراعيمعأسعارالمخرجاتالزراعيةوبالتاليلايؤديالىمشاكلكبيرةللصغاربالأخص.[6]

ثانيا: أساسيات البرامج الترويجية المبتكرة

1-تعريف الإبتكار في المزيج الترويجي: "هي القدرة على إيجاد أفكار فريدة وملائمة ومقبولة اجتماعيا وقابلة للتطبيق كحلول بديلة للمشاكل الترويجية التي تعاني منها المؤسسة أو التي أصبحت مألوفة."[7]

2-أهداف الإبتكار في المزيج الترويجي:

عموما يهدف الابتكار في عناصر المزيج الترويجي إلى:[8]

- لفت نظر المستهلك للمنتج؛
- خلق وعي بالمنتج من خلال طرق مبتكرة لتوضيح المعلومات خاصة حول المنتجات الجديدة، وكذا زيادة الوعي في مايخص المنتجات الموجودة سابقا والمعدلة؛
- خلق صور مناسبة للمؤسسة من خلال تدعيم اسمها في أعين الجماهير من مستهلكين، ومتعاملين أخرين بصفتهم الرأي العام؛
- تغيير الإتجاهات حول منتج معين؛
- تشجيع الموزعيين على التعامل مع منتجات المؤسسة؛
- تمهيد الطريق أمام رجال البيع للقيام بأدوارهم.

3-الموقع الإلكتروني كبرنامج ترويجي مبتكر:

الموقع الإلكتروني عبارة عن مجموعة من صفحات الويب المتصلة فيما بينها والتي تشكل كيانا واحدا وتستغل عادة من طرف شخص واحد أو مؤسسة واحدة وتكرس لموضوع واحد أو عدة مواضيع وثيقة الصلة؛[9]

والموقع الإلكتروني يجمع بين الوظيفة، المحتوى، الشكل، التنظيم والتفاعل؛ وهناك مجموعة من العناصر التي تعتبر بمثابة عناصر مفتاحية في التصميم الجيد للموقع الإلكتروني وتسمى ب7Cs [10]:

- السياق (contexte): ويشمل التقديم، المظهر والتصميم؛
- المحتوى(contenu):نصوص، صور وفيديوهات؛
- المجتمع(communauté): القدرة على جعل المتصفحين على اتصال فيما بينهم؛
- التفصيل (customisation): القدرة على تخصيص المحتوى حسب الزبون (المتصفح)؛
- الاتصال (communication): سواء من الموقع نحو المستخدم أو العكس؛
- الصلة (connexion): العلاقات مع المواقع الأخرى؛
- التجارة (commerce): البيع على الخط أم لا.

كما يضيف كوتلر عنصر آخر يتمثل في التحديث والتغيير المستمر.

بالإضافة لذلك فالمتصفحون يحكمون على الموقع من خلال عدة شروط، كسهولة الاستخدام والتي تتعلق بسرعة التحميل، وضوح صفحة الاستقبال وسهولة التصفح، وكذا جاذبية الموقع والتي تستلزم تنظيم واضح للصفحات، حجم معقول من المعلومات، سهولة قراءة النصوص واستخدام ملائم للألوان والأصوات؛

كما أن الزبائن يبحثون على مواقع تحترم خصوصياتهم وكذا انشغالاتهم المتعلقة بالأمن، والعديد من الباحثين في المجال يوصون المؤسسات بتحويل نقاط الالتقاط المرتبطة بالحياة الخاصة للزبون إلى تجربة إيجابية من خلال تطوير أدوات للرقابة تتمحور حول المستخدم ويقوم باستخدامها بنفسه، وكذا أدوات أتوماتيكية لتفادي اقتحام الآخرين للموقع[11]؛

وتهدف المؤسسة من خلال انشاء الموقع الإلكتروني إلى مساعدة الزبائن في تلبية احتياجاتهم، إيجاد المعلومات كما تساهم أيضا في توفير المال والوقت وتفتح لهم مجال الحوار معها وكذا الاستمتاع بأفضل تجربة على الويب، هذه الأهداف تسمى ب5Ss، وتتمثل في[12]:

- البيع(sell): تحقيق نمو في المبيعات ويتم من خلال اقتراح قيمة وإيصالها بشكل فعال من خلال جعل التجارة الإلكترونية وجذب الزبائن المحتملين أسهل؛
- الخدمة(serve): يمكن إضافة قيمة من خلال تصميم خدمات تفاعلية سهلة الاستخدام التي تساعد الزبائن على العثور على المعلومات الملائمة والمستحدثة؛
- التحدث(speak): يمكن استخدام الموقع للتحاور والتقرب من الزبائن من خلال توفير محتوى حسب المقاس وتصميم تفاعلي يسهل خلق الحوار سواء بين المؤسسة والزبون أو بين الزبائن فيما بينهم؛
- الحفظ(save): الأسعار محفوظة من خلال تسليم محتويات متعددة وخدمات على الخط التي جسدت من قبل بفضل خدمات وصفقات البيع؛
- التعميق(Sizzle) : تصميم الموقع الممتاز يساعد في بناء العلامة التجارية ويعزز قيمتها من خلال المحتوى والتفاعلات.

4.أهمية الموقع الإلكتروني في الترويج الزراعي

من فوائد التسويق الإلكتروني الزراعي، ومنها القدرة على توفير الوقت والجهد والمال وتخفيض التكاليف والمصاريف على جميع الأطراف، وتوفير الحرية في الاختيار ووجود البدائل والخيارات المتعددة، وخفض الأسعار وتعزيز المنافسة، إضافة إلى زيادة العائد من الأرباح والوصول إلى تسويق أكثر فاعليةً وكفاءة، والقدرة على التواصل الفعال مع الشركاء والعملاء، وتوفير علميات ما بعد البيع من الخدمات اللوجستية وضبط جودة المنتج والنقل والتخزين؛

وأهم معايير نجاح المنصة الإلكترونية الزراعية في أعمالها ومنها جودة البنية السليمة للمنصة، والمواصفات التقنية وجودة المحتوى والعرض، واستخدام برامج النشر الاحترافية (الصورة والفيديو والتصاميم)، إضافةً إلى تفعيل وسائل التواصل الاجتماعي وخدمة العملاء، وذلك تحقيقًا لهدف التسويق الزراعي الإلكتروني المتمثل في توصيل المنتج إلى العملاء بسرعة وجودة وإتقان؛

تتمثل الأهداف الرئيسة للمنصة التسويقية الزراعية في: تأمين خدمات تجارية إلكترونية لجميع أطراف العلاقة المهتمة بتسويق المنتجات والخدمات الزراعية، العمل على رفع الكفاءة في الأداء، تحقيق الفاعلية في التعامل؛ تعدي الحدود الزمنية المقيدة لحركة التعاملات التجارية، وتحقيق استجابة سريعة لطلبات السوق من خلال التفاعل مع العملاء[13].

ثالثا:عرض للموقع الإلكتروني Espace Agro

1- التعريف بالموقع EspaceAgro:

EspaceAgroهو موقع تم إنشاؤه عام 2007، وهو تابع لشركة تكنولوجيا المعلومات SELLECO ومقرها في جنوب غرب فرنسا؛

هو منصة تبادل تجمع بين بائعي ومروجي الأغذية الزراعية من جميع القارات، لديه أكثر من 10000 زائر / يوم، أكثر من 330،000 مسجل منذ إنشائه لشراء وبيع جميع المنتجات الزراعية بالجملة؛

مهمة الموقع هي مساعدة الكثير من الشركات على التطور بدءا من الصفر، وشهد الموقع نموا شهرا تلو الآخر عاما بعد عام.[14]

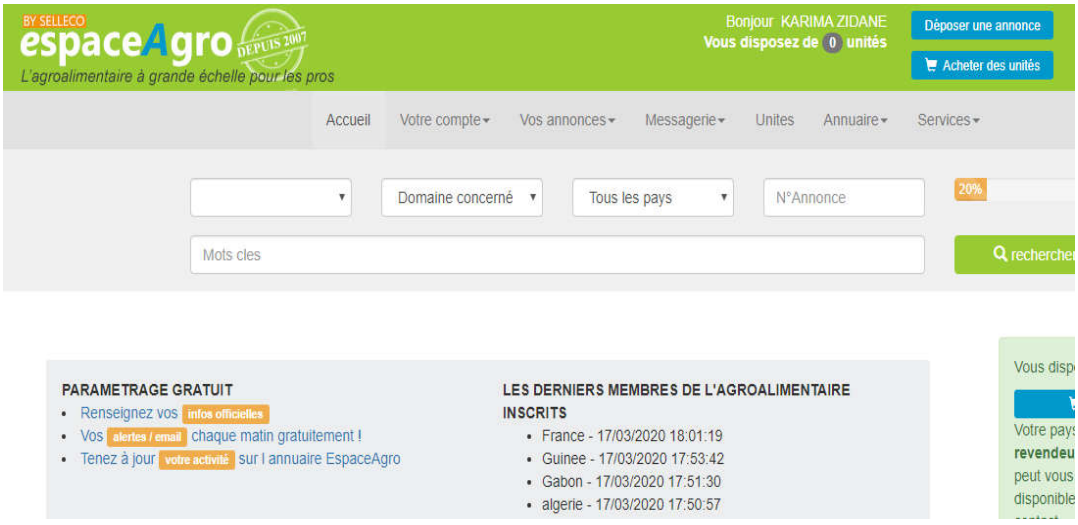

يقدم الموقع قائمة كبيرة من المنتجات التي يمكن تسويقها، حيث بمجرد التسجيل في الموقع، يجب على المستخدم اختيار مجال تخصصه، ومن بين المجالات المتاحة في الموقع ما يلي: الحليب ومشتقاته الخضر والفواكه، الفواكه الجافة، العصير المركز، الأسماك، الحيوانات الحية، القهوة والشاي الزيوت، التوابل والحبوب.

2- وحداتEspaceAgro :

هي وحدات وصول تتيح للمستخدم الوصول مباشرة إلى تفاصيل الاتصال الخاصة بعضو آخر؛ كما تتيح الحصول على عدد معين من خدمات التنقيب الإضافي؛ مدة استخدام الوحدات غير محدودة في الوقت، لا يتم دفع أي عمولة لنا عند القيام بأعمال تجارية بين أعضاءEspaceAgro، بيع الوحدات هو المكافأة الوحيدة لموقعEspaceAgro.comمن خلال الإشتراك في الوحدات، يمكن أيضًا المساعدة في تطوير نظام الموقع، وبالتالي فالمستخدم يزيد من فرص العثور على جهات اتصال تجارية أفضل؛

يقدم الموقع نافذة خاصة بشراء الوحدات مقابل المال، فمثلا يبلغ سعر 20 وحدة 40 أورو، كما تساعد النافذة أيضا الجزائريين بالحصول على الوحدات من خلال عرض بائعي الوحدات في الجزائر حيث يبلغ سعر 20 وحدة 5000دج.[15]

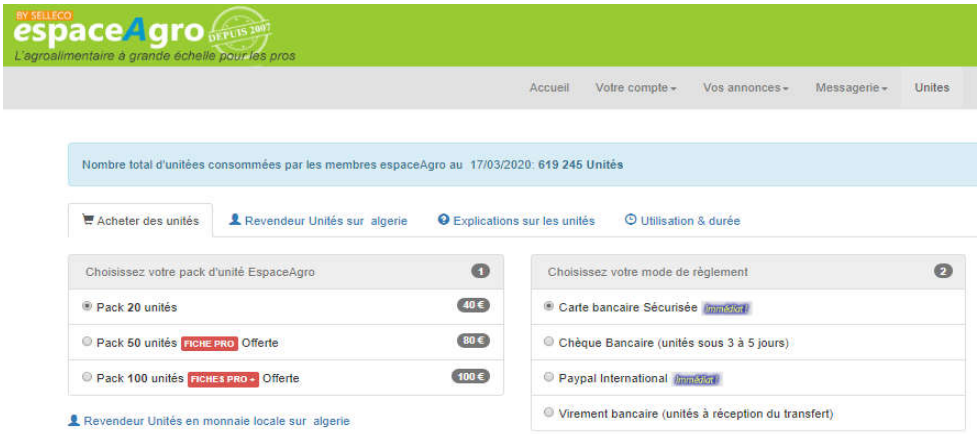

3-خدمات الموقعEspaceAgro[16]:

3-1 الخدمات المجانية لموقعEspaceAgro

- تسجيل الإعلانات (حتى 10 إعلانات)؛

- تعديل إعلان؛
- نشر الإعلانات علىEspaceAgro؛
- إرسال رسائل لجميع الأعضاء عبر الرسائل الداخلية؛
- إرسال تفاصيل الاتصال الخاصة بك بواسطة نظامEspaceAgroللأعضاء الذين يطلبونها.
- تلقي تنبيهات يومية؛
- التشاور مع جميع الفرص المنتشرة؛
- تعديل ملف تعريف المستخدم.

3-2 خدمات بمقابل لموقعEspaceAgro

ما يتطلب الوحدات:

- استرجاع بيانات الاتصال للمعلنين (وحدة واحدة)؛
- استرجاع بيانات الاتصال بالمنتج في الدليل (3 وحدات)؛
- المشاركة في مؤتمرات سكايب؛
- اشتراك خيار العرض (حسب الخيار)؛
- تجديد إعلان بنفس الاستجابة كإعلان جديد؛
- منشورات فيagrobus/ البلدان؛
- توفير صالة عرض للأجهزة؛
- عرض الإعلانات؛

الخاتمة:

يتم الإعتماد على التسويق الزراعي لتغطية جميع الخدمات المتعلقة بنقل منتج زراعي إلى المستهلك المستهدف، خاصة مع زيادة الفائض المسوق، وزيادة التحضر ومستويات الدخل وما يترتب على ذلك من تغيرات في نمط طلب وذوق المستهلك؛

وبزيادة الروابط مع الأسواق البعيدة داخل الدولة الواحدة أوالخارجية تماما تم إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الزراعي وظهر مايعرف بالتسويق الزراعي الإلكتروني الذي يشمل مجمل

الأعمال التجارية الزراعية الإلكترونية،كما أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الزراعة ذو علاقة مباشرة مع الترويج للمنتجات الزراعية في العالم الرقمي بطريقة مبتكرة، ويعد EspaceAgroكمنصة تبادل رقمية تجمع بين سوق العرض والطلب على المنتجات الزراعية من جميع أنحاء العالم، ومن أهم **النتائج** التي خلصت لها هذه المداخلة مايلي:

– التسويق الزراعي يغطي الخدمات التي ينطوي عليها نقل المنتج الزراعي من المزرعة إلى المستهلك، وتشمل هذه الخدمات تخطيط وتنظيم وتوجيه ومعالجة المنتجات الزراعية بطريقة ترضي المزارعين والوسطاء والمستهلكين؛

– تقوم فكرة الترويج المبتكر على تقديم كل ماهو غير مألوف سابقا ولكن ملائم ومقبول اجتماعيا وقابل للتطبيق للحد من المشاكل الترويجية التي تعاني منها المؤسسة أو نتيجة لأن البرامج الترويجية القديمة أصبحت مستهلكة؛

– من مزيا إستخدام المراقع الإلكترونية في المجال الزراعي أنه يوفير الوقت والجهد والمال وتخفيض التكاليف والمصاريف على جميع الأطراف؛

– تتميز المراقع الإلكترونية في المجال التسويق الزراعي أنها تتيح للمزارعين الوصول إلى بيانات مبيعات المستهلكين حتى يتمكنوا من تخطيط المحاصيل بدقة أكبر؛

– الموقع الإلكتروني EspaceAgro عبارة عن منصة تجارة إلكترونية مصممة مع مراعاة إحتياجات المزارعين، تعتبر كحل مبتكر في برنامج الترويج والتسويق الزراعي عبر الأنترنت، وهي مبادرة لدعم الحلول المبتكرة في القطاع الزراعي؛

– يقدم الموقع الإلكتروني EspaceAgro قائمة كبيرة من المنتجات التي يمكن تسويقها؛

– يقدم الموقع الإلكتروني EspaceAgro مجموعة من الخدمات الترويجية في مجملها هي خدمات مجانيةكما يقدم الخدمات التي بمقابل كالمشاركة في مؤتمرات سكايب، أو في حالة تجديد إعلان بنفس الإستجابة كإعلان جديد.

ومن أبرز **التوصيات** التي يمكن تقديمها مايلي:

– ضرورة توفير مساحة عبر الأنترنت (منصة إلكترونية) للسوق الزراعي الجزائري الداخلي تكون شفافة ومفتوحة وموثوقة لكل المزارعين والمشترين للتفاوض على أسعار وصفقات عادلة؛

– ضرورة ربط المزارعين بالأسواق عبر إنشاء شبكة إفتراضية جزائرية قائمة على تطبيق تسمح للمزارعين بالتفاعل مع التجار والمشترين الآخرين؛

– ضرورة المساهمة في المناقشات بين جميع الفاعلين في السوق الزراعي عبر تحديثات منتظمة عبر البريد الإلكتروني وعبر المنصات الرقمية؛

– ضرورة العملعلىتحسينوتجديدمعارفالمواردالبشريةحولالتوجهاتالحديثةللتسويقالزراعي عبر المنصات والمواقع الإلكترونية والرقمية حتى يكونوا بمثابة مرافقة المزارعين؛

– نظرا لأهمية المعلومة في إتخاد القرار في القطاع الزراعي، وجب إنشاء شبكة معلوماتية تزود جميع أطراف السوق بالفرص التسويقية من حيث: حجم الطلب، الأصناف، التعبئة والتغليف، السعر؛

–من الضروري أيضا في المراحل الأولى في تطبيق مثل هذه البرامج والمنصات الرقمية أن تكون حكومة الدولة مسوقا أو مروجا للمحاصيل الزراعية.

الإحالات والهوامش:

[1] مريم عزوني، عبد الصمد بودي، "توظيف إستراتيجيات التسويق الزراعي لترقية المنتج الفلاحي في الجزائر-شركة المراعي السعودية نموذجا" مجلة البشائر، المجلد05، العدد01، ص:756.

[2] نور الدين حامد، رقية شرون، صونيا أسمهان كلاش، "التسويق الزراعي بين النظري والتطبيقي-دراسة حالة مؤسسة AGRODAT لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد07، ديسمبر 2017ص:32.

[3] إيمان عاشور، كريم بيشاري، "التسويق الزراعي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية"، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد04 ،العدد01، جانفي 2018، ص-ص: 30-31.

[4] نور الدين حامد، رقية شرون، صونيا أسمهان كلاش، مرجع سبق ذكره، ص:33.

[5] مريم عزوني، عبد الصمد بودي، مرجع سبق ذكره، ص:757.

[6] طارق فلسال تميم، " التسويق الزراعي"، التحميل على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/325922721

[7] خالد قاشي، رندة سعدي، " دور الترويج المبتكر في دعم وتنشيط الصناعات الحرفية والتقليدية"، ملتقى وطني حول الصناعة التقليدية والحرفية-التمويل الأصغر ثنائية لدعم السياحة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، يومي07 و08 نوفمبر 2018، ص:07.

[8] نفس المرجع، ص: 07.

[9] http://www.dictionary.com/browse/website, consulté le 20/05/2019, 19 :58.

[10] Philip Kotler, Kevin keller, DelphineManceau, Marketing Management, 15e edition, Pearson education, France, 2015, p:695.

[11] Philip Kotler, Kevin keller, DelphineManceau, Marketing Management, 15e edition, op cit, p695.

[12] Dave Chaffey, PR Smith, e Marketingexcellence: Planning and optimizing your digital marketing, 3rdEdition, Butterworth-Heinemann, Oxford, united kingdom, 2005, p223.

[13] https://www.rowadalaamal.com/consulté le 18/03/2020, 18 :27.

[14]https://www.espaceagro.com/membres/esquisommesnous.asp, consulté le 18/03/2020, 18 :41.

[15]https://www.espaceagro.com/membres/esregledesunites.asp, consulté le 18/03/2020, 18 :41.

[16] Ibid.

دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة المدية –

نورة بوعلاقة، جامعة المدية، (الجزائر)، bouallagsnoura2018@gmail.com
ختيري وهيبة، جامعة المدية، (الجزائر)، wahiba.khetiri@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

تهدف الدراسة الى إبراز مدى الفاعلية التي يكتسيها القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، حيث يعتبر هذا القطاع حساس نظرا لكونه يتطلب توفير الغذاء لمختلف طبقات المجتمع بالشكل الكافي وبصفة المستقرة والمنتظمة مع ضرورة احترام مختلف الشروط والمواصفات المتعلقة بالصحة والسلامة من جهة وتوفير الكمية والجودة المطلوبة من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي تعزيز وتكثيف الجهود اللازمة لمواجهة مختلف التحديات التي تحول دون تحقيق أهداف القطاع الفلاحي، توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها بأن رغم الجهود المبذولة والنتائج الجيدة المحققة في مستوى القطاع الفلاحي وتطلعه نحو النهوض بالقطاع وتحقيق التنمية المستدامة، الاَ أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات خاصة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: النشاط الاقتصادي، القطاع الفلاحي، الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، التنمية المستدامة.

Abstract:

The study aims to highlight the effectiveness of the agricultural sector in achieving sustainable development at the national level, As this sector is sensitive due to the fact that it requires providing food to the various classes of society in a sufficient and stable and regular manner with the need to respect the various conditions and specifications related to health and safety on the one hand and provide the required quantity and quality on the other hand, which calls for the strengthening and intensification of efforts necessary to face the various challenges that prevent Achieving the objectives of the agricultural sector, we reached, through the study that we carried out, that despite the efforts made and the good results achieved in the level of the agricultural sector and its aspiration towards the

advancement of the sector and the achievement of sustainable development, it still faces many Especially Challenges in achieving self-sufficiency for members of the community.
Key words: economic activity, agricultural sector, self-sufficiency, food security, sustainable development.

مقدمة:

يكتسي القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في جميع دول العالم، فهو من أكبر التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول من أجل ضمان تحقيق هامش الأمان لمواجهة خطر الفقر كخطوة أولى، ثم تنمية وتطوير القطاع لدفع عجلة التنمية ورفع الجانب الاقتصادي للدولة وهذا يتوقف على درجة الجهود والوسائل المستخدمة للنهوض بهذا القطاع كرهان للخروج من الوضع المزري الذي تعاني منه مختلف الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، نظرا للمساحات الشاسعة التي تمتلكها والموارد الكبيرة، الأمر الذي يستدعي القيام بدراسات جدوى تعتمد فيها على صياغة أهداف ذات طابع استراتيجي وعلمي للنهوض بهذا القطاع وجعل القطاع الفلاحي من ضمن أولويات أهدافها للحد من تفاقم المعضلة والاتجاه نحو المسار الصحيح الذي يمكنها من الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية:

من خلال ما تم طرحه سابقا يمكن طرح الاشكالية التالية: **ما مدى إسهام القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة على الجزائر؟**

المصطلحات المتعلقة بالدراسة:

أهمية الدراسة:

يمكن ابراز الأهمية التي تكتسيها دراستنا لهذا الموضوع في جملة من النقاط التالية:

- التعريف بمصطلحات الدراسة التي تساهم في اثراء الموضوع؛
- المكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع الفلاحي في مجال تحقيق التنمية المستدامة؛
- توضيح أهم التحديات والعراقيل التي تحد من فعالية القطاع الفلاحي على المستوى الوطني .
- توضيح الواقع الفعلي للبرامج والجهود المكثفة على مستوى القطاع الفلاحي في المدية .
- توضيح الأسباب الحقيقية التي أدت الى تراجع القطاع الفلاحي والتي مزال يعاني منها القطاع الى يومنا هذا.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة الى الإجابة على إشكالية دراستنا المتمثلة في توضيح كيفية اسهام القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة.

أما الأهداف الثانوية فتتمثل في النقاط التالية:

- إبراز مدى تحقيق القطاع الفلاحي لأهدافه (الواقع الفعلي لتطبيق البرامج المستهدفة ومدى بلوغ الاهداف)؛
- توضيح أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع؛
- الخروج بتوصيات تساعد في ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها القطاع كنوع من المساهمة الجديرة في اثراء الدراسة.

الدراسات السابقة: توجد بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسات في بناء الإطار النظري والمساهمة بشكل كبير في بناء أدوات الدراسة المستخدمة في إثراء هذا الموضوع.

– الدراسة الأولى: بوعزيز ناصر، **سياسة التجديد الفلاحي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة،** مقال مقدم الى مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد43، مارس 2016، هدف الباحث من خلال دراسته الى اسقاط الضوء على سياسة التجديد الفلاحي والريفي كرؤية جديدة للحكومة الجزائرية، من أجل انعاش القطاع الفلاحي خلال الفترة (2010-2014) توصل الباحث من خلال دراسته للموضوع الى أنه هناك تحسن وزيادة في الإنتاج الوطني في مادتي القمح والحليب، تم عصرنة القطاع من خلال مواكبة التقدم التكنولوجي وضمان التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية بشكل منسجم ومتوازن؛

– الدراسة الثانية: محمد لمين علون، حليمة عطية، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري،** مقال مقدم الى مجلة نور للدراسات الاقتصادية العدد 3، 2016، هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة الى توضيح الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة واستغلال أمثل لكل الطاقات المتاحة، توصلت الدراسة الى أن الواقع الاقتصادي للجزائر يفرض ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك لاعتبارات تتعلق بوجوب العمل للوصول الى منطقة ذات اقتصاد متطور، إدارة رشيدة وبيئة صحية وآمنة.

– الدراسة الثالثة: دحماني فاطمة، بوضياف سامية، أثر الصدمات الخارجية والسياسة المالية على أداء القطاع الفلاحي– دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1980–2015، مقال مقدم الى مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد8، العدد2، 2019، هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة الى تشخيص أداء القطاع الفلاحي، كما توصلت الى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين الصدمات الخارجية والسياسات المالية وأداء القطاع الفلاحي، كما تم التوصل الى وجود أثر متذبذب للصدمات التي تحدث في مستوى أسعار البترول على الإنتاج الفلاحي.

– الفرق بين دراستنا و الدراسات السابقة وجوانب الاستفادة منها:

بعد توضيح الدراسات السابقة التي تم تطبيقها في بيئات عربية ومحلية، استفدت منها في التعرف على المواضيع ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي والتنمية المستدامة، استنباط أسئلة الدراسة، أدواتها وبالتالي اثراء الدراسة الحالية، في حين تختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في كونها تركز على دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة والتي سيتم تطبيقها في ولاية المدية، بالإضافة الى أن بعض الدراسات تناولت موضوع القطاع الفلاحي على حدى وتناول البعض الآخر منها مواضيع التنمية المستدامة من جهة أخرى، قمنا من خلال هذه الدراسة بالربط بين المتغيرين ومعرفة العلاقة بينهما في ظل التغيرات الحاصلة في الوقت الراهن، بالإضافة الى التعرف على مدى الاهتمام بهذه الدراسة في قطاع الفلاحة لولاية المدية، من خلال عرض بعض التجارب التي تخص الولاية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية كما هي موضحة في النقاط التالية:

المحور الاول: الإطار الأساسي للقطاع الفلاحي .

المحور الثاني: التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر.

المحور الثالث: تجربة ولاية المدية في مجال تعزيز دور القطاع الفلاحي ودفعه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار الأساسي للقطاع الفلاحي

توجد العديد من المفاهيم التي تناولت مصطلح القطاع الفلاحي من قبل العديد من الباحثين والمفكرين في هذا المجال أدت الى تنوع الأفكار، وجاهات النظر وطبيعة الأبحاث والدراسات وهو ما سوف نحاول ابرازه من خلال تركيزنا على هذا المحور.

أولا: التعريف بالقطاع الفلاحي

يمكن ابراز أهم التعاريف التي تناولت هذا المصطلح في النقاط التالية:

1. يعرف القطاع الفلاحي أنه:" علم وفن صناعة وانتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان".[1]

2. تعريف القطاع الفلاحي حسب منظمة الأمم المتحدة: وهو القطاع الذي يتعلق بشكل رئيسي بالمواد الطبيعية والبحوث، التدريب والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي، إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.[2]

3– عرف أيضا بأنه : "تفاعل مختلف عوامل الانتاج (العمل، رأس المال، التنظيم، الأرض...الخ) وتشغيلها قصد انتاج مواد زراعية لتلبية حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي المعمول به".[3]

4. التعريف الإجرائي: " مجموعة من السياسات، الإجراءات والنظم الهادفة الى تعزيز عملية انتاج الثروة النباتية والحيوانية بأفضل الطرق الممكنة قصد تعزيز الاقتصاد الوطني والارتقاء به نحو تحقيق التنمية المستدامة "

ثانيا: خصائص القطاع الفلاحي

يتميز القطاع الفلاحي بجملة من الخصائص يمكن ابراز اهمها في النقاط التالية:[4]

1. قطاع الفلاحة مصدر رئيسي لتوفير الأمن الغذائي؛
2. يعتبر قطاع الفلاحة قاعدة أساسية نحو تحقيق الصناعات الغذائية؛
3. يساهم القطاع الفلاحي بشكل رئيسي في خلق سوق للمواد الغذائية؛
4. يعتبر القطاع الفلاحي استراتيجية فعالة في تحقيق إعادة الإنتاج التراكمي الذي يستهدف التوسع.

ثالثا: المراحل التي مرَ بها اصلاح القطاع الفلاحي بالجزائر

مرَت عملية اصلاح القطاع الفلاحي بمجموعة من المراحل الهامة والهادفة الى ترقية القطاع حسب متطلبات البيئة المتغيرة باستمرار وعلى هذا الأساس يمكن ابراز أهم المراحل في النقاط التالية:[5]

1. مرحلة نظام التسيير الذاتي: حسب مرسوم مارس وأكتوبر من سنة 1963 الذي كان يهدف الى اضفاء الصبغة القانونية للاستلاء الجماعي من قبل الفلاحين على الأراضي الغير مستغلة والتي تركها المعمرين، على هذا الأساس تم انشاء نظام التسيير الذاتي وتم تأميم الأراضي الفلاحية حتى تنعكس على كل ميولات وأهداف الفلاحيين؛

2. الثورة الزراعية: ظهرت نتيجة لعدم العدالة والمساواة في توزيع الأراضي الفلاحية، بالإضافة الى الانخفاض في المستوى المعيشي وعدم القدرة على استحداث الأساليب الزراعية بما يتلاءم ويتوافق مع متطلبات الواقع، بناء على ذلك تم صدور منشور رئاسي رقم 14 المؤرخ في14 مارس 1981 والمتعلق بتعاونيات قدماء المجاهدين، حيث تم من خلاله وضع الأطر والأدوات اللازمة لعملية تنظيم المزارع على أسس اقتصادية وبشكل رئيسي استغلال الأراضي والعقارات؛

3. منح الملكية العقارية في طار عملية الاستصلاح: من خلال القانون رقم 18-83 المؤرخ في 13-08-1983 المتعلق بمنح الملكية العقارية بهدف الاستثمار في الأراضي الصالحة للزراعة؛

4. مرحلة نظام المستثمرات: تم صدور قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم في هذه المرحلة استرجاع 445000 هكتار لحوالي 22000 مالك سابق، قررت الدولة في هذا السياق العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع و\لك نظرا للآثار الجانبية والسلبية التي أحدثها قانون الغاء الدعم الفلاحي.

رابعا: السياسات الفلاحية والزراعية في الجزائر

حسب الدكتور عبد الوهاب مطر الداهري في كتابه الاقتصاد الزراعي تم تقسيم السياسة الزراعية على النحو التالي:[6]

1. سياسة الانتاجية: تخص هذه السياسة تنظيم عمليات الانتاج الفلاحي والزراعي؛

2. السياسة التسويقية: تخص تنظيم عمليات التسويق وانشاء المخازن المبردة وغيرها من العمليات التسويقية؛

3. السياسة الائتمانية: تخص تنظيم العمليات المالية والقروض وغيرها؛

4. السياسات السعرية: تخص تنظيم عمليات تحديد وتثبيت الأسعار.

خامسا: توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للدولة

تتطلع التوجهات الى تحقيق جملة من الاهداف على الامدين المتوسط والبعيد المدى، كما تبرزه النقاط التالية:[7]

1. الحماية والاستغلال العقلاني الدائم للموارد الطبيعية بهدف الحفاظ على حصة الأجيال القادمة؛
2. النهوض بالاقتصاد الوطني؛
3. إعادة هيكلة المجال الفلاحي والموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛

4. تحسين انتاجية القطاع الفلاحي من أجل تحريره نحو الارتقاء الى مستوى الاقتصاد العالمي؛
5. تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين وتكييف التوزيع الانتاج مع متطلبات الأوضاع الجديدة؛
6. ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة وتحفيز دعم المستثمرين من جهة أخرى.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر.

يعمل القطاع الفلاحي على مواجهة مختلف التحديات والصعوبات التي تواجهه وتحول دون تحقيق أهدافه، سواء تعلق الأمر بالأمور المتعلقة بالقطاع، أو جوانب مختلفة متعلقة بالجانب التنموي خلال مراحل تطوره وهو ما سوف نحاول التطرق اليه وابرازه من خلال هذا المحور.

أولا: برامج التجديد الريفي لمكافحة التحديات المعاصرة

تهدف برامج التجديد الريفي المستهدفة لمكافحة التحديات التي يفرضها العصر والمتعلقة بحماية وتعزيز مختلف الجوانب الطبيعية الرَعوية، الموارد المائية وذلك عن طريق أربعة أدوات يمكن ابرازها في النقاط التالية:[8]

1. نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛
2. النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، كما يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛
3. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر؛
4. عقد كفاءة للتنمية الزراعية والذي تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج السنوي، استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

شكل رقم (03-01): برامج التجديد الريفي في اطار مكافحة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي

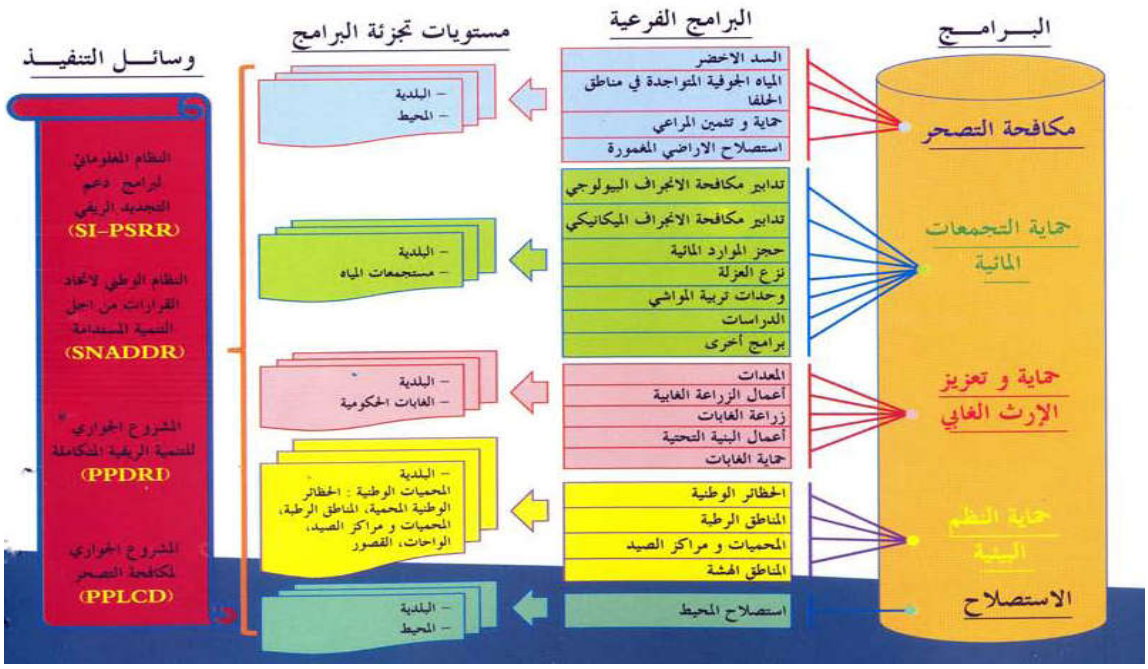

المصدر: تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**،2008، ص02.

يوضح الشكل أعلاه أهم برامج التجديد الريفي في اطار مكافحة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي من التصحر ومخلفاه وذلك بهدف مواجهة والحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية وتثمين الأنشطة المحلية لتعزيز الثروات الوطنية، حماية التجمعات المائية من خلال الأخذ بعين الاعتبار كل التدابير الموضحة في الشكل تحت اطار النظام الوطني لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، حماية الارث الغابي تحت مشروع التنمية الريفية المتكاملة من خلال توفير المعدات اللازمة، حملات التشجير والتهيئة المناخ المناسب والبنى التحتية التي تساهم في الارتقاء بالثروات الوطنية وذلك من خلال حماية النظم البيئية من خلال تظافر جهود البلديات، الجمعيات والمجمعات المخصصة لذلك قصد مواجهة مختلف المخاطر وفي الأخير تظافر مختلف الجهود التي تم التطرق اليها سابقا بهدف القيام بعملية الاستصلاح وتحقيق اهداف التنمية.

ثانيا: الحرائق كأحد المخاطر التي واجهت القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2015-2017)

إن حصيلة النشاط المعدة من قبل المركز الوطني للتنسيق للمديرية العامة للحماية المدنية والتي تظهر ارتفاعا متزايدا في عدد الحرائق التي تؤثر على الثروة الغابية حيث بلغت الخسار المسجلة سنة 2017 معدلا لم يسبق له مثيل منذ الاستقلال، الامر الذي يمثل ضياع أكثر من 28.833 هكتار منها

12.605.305 هكتار بولاية الطارف و5.302.1هكتار بولاية قالمة و3.402.75 هكتار بولاية سكيكدة وهو ما سوف نحاول ابرازه من خلال الجدول أدناه:[9]

طبيعة الحرائق	الخسائر المسجلة			التطور	
	2015 (أ)	2016 (ب)	2017-10-25 (ج)	أ/ب	ب/ج
حرائق الغابات	5716	6720	28833	17.56%	329.06%
حرائق الأحراش	3503	5570	10389	59.01%	86.52%
حرائق الأدغال	3791	6080	14744	60.38%	142.50%
حرائق المحاصيل	2150.50	2662	1590.35	33.67%	40.26-%
حرائق الأشجار المثمرة	76.561	96740	196.457	26.36%	103.08%
حرائق النخيل	13.828	19302	7443	39.59%	61.44-%
حرائق رزم التبن	344057	456283	273065	63.62%	40.15-%

المصدر: الجريدة الرسمية، **اتفاقيات دولية، قوانين مراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات**، العدد75، 04-12- 2019، ص29.

رابعا: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

يتطلب القطاع الفلاحي مجموعة من العوامل الرئيسية التي تمكن من الاضطلاع بالمهام المستهدفة، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:[10]

1. خلق فعالية انتاجية من خلال تكوين وتدريب الفلاحين ومختلف الإطارات مع تشجيع الطاقات الشبابية على العمل في القطاع الفلاحي واستغلال الجانب التكنولوجي في هذا الجانب؛

2. خلق بنوك ريفية وتعاونيات القرض التي تساهم في توفير معلومات قيمة حول امكانيات الفلاحين التي تعتبر كضمان للقرض الى جانب مساهماتها في جلب المدخرات للفلاحين والسماح للقطاع الفلاحي الحصول على مصادر القروض بشكل مبسط؛

3. ضرورة توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق الفائض من انتاجهم، مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل، التسويق، التخزين والقضاء على الاحتكار بهدف رفع انتاجية القطاع الفلاحي؛

4. تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، فمرحلة التخطيط المركزي وما عرفه من تحديد دون المستوى للأسعار المتعلقة بالمنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه المنتجات؛

5. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي الى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء السدود، توفير الاحتياطي المائي، تحرير أسعار المنتجات الفلاحية؛

6. ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط المعاهد ومراكز التكوين المهني بالواقع الفلاحي، مع الحرص على ترقية الاستثمارات المالية في الفلاحة والموجهة بغرض توفير البنى التحتية ومستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للقطاع.

المحور الثالث: تجربة ولاية المدية في مجال تعزيز دور القطاع الفلاحي ودفعه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

تعرف ولاية المدية بقطاعها الفلاحي الغني بمختلف الموارد الطبيعية ومكانته الهامة في مجال تفعيل النشاط الاقتصادي بالجزائر، وذلك نظرا لإسهاماته في دفع مختلف القطاعات الأخرى، وتزويد أفراد المجتمع بمختلف المواد الغذائية التي يحتاجها في حياته اليومية وتصريف الفائض منه الى الدول الأخرى تحت صفقات التصدير.

أولا: التعريف بالقطاع الفلاحي لولاية المدية

تحظى ولاية المدية بموقع جغرافي مميز مما يجعلها ولاية ذات طابع فلاحي-رعوي، حيث تقدر المساحة الإجمالية للولاية بـ 595 877 هكتار منها المساحة الفلاحية الإجمالية فمقدرة بـ 541 773 هكتار أي 88% من المساحة الإجمالية، والمساحة الصالحة للزراعة فهي محددة بـ 959 338 هكتار، كما إنّ معظم سكان ولاية المدية تتوزع عبر الأرياف المنتشرة عبر 64 بلدية المشكلة لتراب بنسبة تفوق 70%، وتتميز ولاية المدية بثلاث مناطق كبرى و ذات الخصوصيات عديدة وهي المنطقة الجبلية التي تتكون من 25 بلدية بمساحة فلاحية تفوق 93 هكتار أي بنسبة 28% من المساحة الإجمالية الصالحة، بينما المنطقة الثانية فهي منطقة السهول الداخلية التي تجمع 18 بلدية بمساحة فلاحية صالحة تقدر بـ 101.137 هكتار و بنسبة 30% من المساحة الإجمالية، في حين تمثل المنطقة الثالثة المنطقة الفلاحية الرعوية و السهوب و التي تضم 21 بلدية بمساحة فلاحية صالحة تقدر 144 هكتار بنسبة 42% من المساحة الإجمالية[11].

ثانيا: عمليات التطهير العقاري للمشاريع الاستثمارية المتعلقة ببرامج الدعم الفلاحي: يعمل قطاع الفلاحة بالمدية منذ الانطلاق في عمليات التطهير العقاري المبرمج منذ 2010 ديناميكية جديدة فيما

يخص المشاريع الاستثمارية بعد تلك المسجلة عن طريق برامج الدعم الفلاحي، فمن جملة العمليات الاستثمارية التي تمّ بعثها نذكر[12]:

1. الاستثمار في تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية؛
2. الاستعمال الأنجع للفضاءات بتكثيف المنتوج وإتباع المسار التقني؛
3. تحديث و تجهيز المستثمرات الفلاحية بالعتاد العصري؛
4. الاستثمار في تجهيز الري المقتصد للمياه؛
5. توسيع المساحات الفلاحية.

ثالثا: إعادة التقييم لحشد الموارد المائية في اطار المشاريع الاستثمارية بما فيها القطاع الفلاحي للولاية.

يمكن ابراز العمليات المتعلقة بحشد الموارد المائية لولاية المدية في النقاط التالية:[13]

1. عملية بناء سد بني سليمان ولاية المدية والمسجل في 23-12-2009 برخصة برنامج قدرها 4 مليار دج، أعيد تقييمها 3مرات لتصل الى مبلغ 7.220 مليار دج مسجلة بذلك زيادة معتبرة قدرت ب3.220 مليار دج (80%)؛
2. مشروع التزويد بالماء الصالح للشرب من سد كدية أسردون- بني سليمان- برواقية- قصر البخاري- بوغزول الحصة رقم 3 والمسجل بتاريخ 10-02-2008 برخصة برنامج أولية قدرها 35 مليار دولار، تم إعادة تقييمها بنسبة تفوق 91%، حيث وصل رخصة البرنامج النهائية الى 67 مليار دج؛
3. في بعض الأحيان تعود أسباب التقييم الى شكاوى المواطنين المعنيين بعملية نزع الملكية، مما انجر عنها توقف في الأشغال لفترات ممتدة بين سنتين وثلاث سنوات والت تؤدي غالبا الى المطالبة بتعويضات مالية جراء التأخير؛
4. العراقيل المتعلقة بعملية تحويل البنى التحتية التي تمر بموقع بناء السد، كانت مصدرا لتأخر المشاريع والزياد في التكاليف؛
5. نتج عن بلوغ المشاريع النضج الكافي قيام مديرية الموارد المائية لولاية المدية، الى إعادة الهيكلة للعملية المتعلقة بإنجاز وتجهيز وكهربة 1500 متر خطي من المناقب على مستوى الولاية والمسجلة في مارس 2010برخصة برنامج بمبلغ 140 مليار دج، حيث أدت إعادة الهيكلة هـ\هـ الزيادة الى في محتوى الأشغال (25 حصة بدلا من 20 حصة) على الرغم من عدم تسجيل زيادة في الأعباء المالية، كما

سجلت العملية رصيدا بمبلغ 60.077 مليون دج أي ما يعادل 42.91% من رخصة البرنامج، الأمر ال\ي يعني أن التكاليف المتوقعة مبالغ فيها.

رابعا: تطور مستويات الإنتاج النباتي في ولاية المدية

نظرا لمجهودات الدولة في مجال الدعم الفلاحي، شهد مستوى الإنتاج النباتي بمختلف شعبه تطورات معتبرة خلال السنوات الأخيرة حسب ما يوضحه الجدول :

جدول رقم (03-01): تطور مستويات الإنتاج النباتي في ولاية المدية (قنطار=U)

الصنف	2012	2013	2014	2015	2016
الحبوب	2419911	2116237	1160717	1467770	933133
العلف	869289	875315	1073645	733810	834527
الخضر	1080605	1258356	1064822	1161045	1184082
الفواكه	647710	637431	650251	566913	541257
أشجار الزيتون	23015	78470	29154	52889	11345

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

يوضح الجدول أعلاه أن مستويات الانتاج عرفت مراحل كانت فيها مستويات الإنتاجية مرتفعة ومطارح أخرى كانت المستويات منخفضة ويرجع السبب في ذلك الى قلة الأمطار خلال السنوات الاخيرة من جهة والجانب التوعي المتعلق بطرق التعامل مع البيئة من جهة اخرى ومن أمثلة ذلك التلوث، الحرائق، دخان المصالح ظاهرة الاحتباس الحراري التي دقت ناقوس الخطر وأصبحت تتطلب تكاثف الجهود ومسؤوليات أكبر للحد من هذه الظاهرة، وانقاض ما يمكن انقاضه من الثروات التي تزخر بها الولاية وذلك في اطار تنمية القطاع والحفاظ على حصة الأجيال القادمة، حيث قامت الولاية بتطبيق إنجازات مديرية البيئة للخماسي 2010- 2014 تشمل ما يلي:[14]

1. مخطط تهيئة إقليم الولاية؛
2. مخطط التجانس الحضري للتجمعات السكنية لبلدية قصر البخاري؛
3. المخطط التوجيهي لتسيير النفايات لـ 15 بلدية: المدية، البرواقية، أولاد ذايد، قصر البخاري، سانق، مجبر، زوبيرية، بوغزول، بوغار، بني سليمان، بوسكن، القلب الكبير، تابلاط، مزغنة والحوضين؛
4. الخرائط الاجتماعية الحضرية لـ 05 بلديات: قصر البخاري، عين بوسيف، شلالة العذاورة، الشهبونية و عزيز.
5. الخريطة العقارية الحضرية لـ 03 بلديات: قصر البخاري، الشهبونية و عين بوسيف؛

6. تعميم التربية البيئية في المدارس (تم إنشاء نوادي بيئية مدرسية)؛
7. إنشاء المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني؛
8. دخول مركز الردم التقني لبلدية المدية في الاستغلال؛
9. غلق المفرغة العمومية للبرواقية؛
10. تصنيف بحيرة بوغزول كمنطقة رطبة: مساحتها 1000 هكتار و تستقبل 13.000 طير من 20 صنف؛
11. تصنيف بحيرة ضاية تمزقيدة كمنطقة رطبة؛
12. بالإضافة إلى المنجزة سنة 2014، فقد تمّ تجهيز مفرغات مراقبة بكل من بلدية عين بوسيف، شلالة العذاورة و الشهبونية... ووضع حيز الخدمة لمركز الردم التقني لبلدية المدية على مستوى مفرغة ذراع السمار، ويتمّ إنجاز مركز فرز النفايات بقصر البخاري، وإنجاز و تجهيز 03 مفرغات مراقبة بكل من بلدية عين بوسيف، شلالة العذاورة، الشهبونية، وإنجاز مركز للردم التقني ببلدية الزوبيرية و قصر البخاري، والقضاء على المفرغات العشوائية لمدينة المدية ولك في إطار تحقيق التوازن البيئي بما يضمن نجاح برامجها في القطاع البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

خامسا: مراحل تطور مستويات الإنتاج الحيواني في ولاية المدية

في إطار تعزيز القطاع الفلاحي بما فيه الدعم الحيواني، الذي أصبحت تركز عليه الولاية في السنوات الأخيرة ليس من ناحية الكمية فقط وحتى الجودة المطلوبة في اطار دعم الشباب والقضاء على البطالة، مستهدفة بذلك جعل القطاع رقم (01) في مجال تعزيز الجانب الاقتصادي.

جدول رقم (03-02) : مراحل تطور الإنتاج الحيواني في ولاية المدية ($U=10^3$)

النوع	2012	2013	2014	2015	2016
الأبقار	27492	30603	32306	42116	41338
الأغنام	71178	74732	71440	74802	72047
الماعز	6300	4537	5021	5694	6467
خلايا النحل	151500	122840	122840	165200	164300
الدواجن	187864	192289	204274	218829	238346

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

يوضح الجدول أعلاه أنه في اطار تعزيز الجانب الحيواني للولاية، أهميتها وتوجهاتها على كل من الدواجن نظرا للطلب المكثف عليها وقطيع الاغنام مقارنة بالنوع الاول والثالث، ويمكن أن يرجع السبب

في ذلك الى توجهات المستثمرين للحصول على هذا النوع من جهة هذا يعود إلى كون والمساحات الرعوية التي تزخر بها الولاية من جهة أخرى، تأتي في المرتبة الثانية تربية الأبقار حيث عرف تطور من سنة الى أخرى وفي المرتبة الثالثة الماعز بوتيرة متزايدة بشكل ملحوظ من سنة الى أخرى وهو ما يشجع ويزيد من فرص الاستثمار أكبر في هذا المجال مستقبلا، غير أن خلايا النحل عرفت تراجع خلال السنوات الأخيرة نظرا لنقص الوسائل وسوء الأحوال، حيث تعمل هـ\ه الأخيرة على تدارك الوضع، كما تشير مديرية لمصالح لولاية المدية أنه فيما يخص مدى تطبيق التعليمة الوزارية المشتركة رقم 108 الصادرة بتاريخ 2011/02/23 والمتعلقة بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة، فقد تمّ بإقليم الولاية تحديد محيطات رعوية يتمّ بها إنشاء مستثمرات لتربية الحيوانات وغرس الأشجار المثمرة، بحيث تمكّن المستفيدين المتحصلين على عقد الامتياز بناءً على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لفترة امتياز تقدر بـ40 سنة قابلة للتجديد، ومهما كانت المساحة المتحصل عليها فإنّ صاحب الامتياز معفى من دفع الإتاوة السنوية خلال العشر سنوات الأولى، بإمكان المستفيدين من مساحات أقل من 10هـ الاستفادة من قرض بنكي ميسر وبدون فائدة لدى بنك البدر وذلك بقيمة مليون دج للهكتار الواحد، كما إنه بإمكان المستفيدين من مساحات أكثر من 10هـ الاستفادة من قرض بنكي لدى بنك البدر وذلك بالاتفاق مع البنك، فمن بين المحيطات محيط «الكلخة» ببلدية أولاد معرف، محيط بوغزول، محيط «البتة–فكيرين» ببلدية سيدي دمد، محيط «أولاد ثابت» و «كرفوف» ببلدية البوا عيش، محيط «خنق خيرة» ببلدية عزيز.

1. **الحزام الأخضر للمدينة الجديدة لبوغزول:** أين تم إنجاز 10 سدود، 50 كلم إسطبلات، غرس 1360 هكتار زيتون (تم منحها في إطار الامتياز الفلاحي) و 400 هكتار غراسة رعوية؛
2. **غراسة 1000 هكتار:** تم توزيع 107.096 شجيرة لغرس 687 هكتار، مس 15 بلدية: المدية، تمزقيدة، ذراع السمار، شلالة العذاورة، سي المحجوب، بوعيشون، أولاد بوعشرة، البرواقية، أولاد ذايد، السواقي، جواب، سيدي زيان، سيدي زهار، سيدي نعمان و وامري؛
3. **التحسين العقاري على 10.000 هكتار:** 55 بلدية معنية؛
4. **فتح 250 كلم مسالك فلاحية:** 32 بلدية معنية

خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا الى أن القطاع الفلاحي يواجه الكثير من العراقيل والتحديات نظرا لأنه قطاع لم ينظر إليه منذ سنوات طويلة ويلم يأخذ حصته من الاهتمام الكافي من قبل السلطات

المعنية والجهات الوصية بذلك، الاَ أنه مؤخرا تم تدارك الوضع ويراهن القطاع بكل الطرق للنهوض بالقطاع من خلال تكثيف الجهود لتحسين مستوى الانتاج بأنواعه النباتية والحيوانية بالكمية والجودة المطلوبة بالرغم من الصعوبات التي تواجه والمتعلقة بالأمور البيئية الناتجة عن نقص الامطار وأمور أخرى خلفها نقص وعي الإنسان وسوء تسيير المؤسسات في إدارة مخلفاتها والتي انعكست سلبا على الجانب البيئي بصفة عام والقطاع بصفة خاصة.

النتائج:

– يعمل القطاع الفلاحي لولاية المدية بشكل مكثف على تفعيل القطاع ولارتقاء به بما يخدم صالح الاقتصاد الوطني؛

– يعمل القطاع الفلاحي لولاية المدية على تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية بما يخدم تحقيق التوازن البيئي، خاصة بعد سلسلة الحرائق التي مست الولاية والتي أحدثت خسائر كبيرة في المحاصيل، الغابات والأشجار المثمرة وموت حصيلة كبيرة من الحيوانات، بالإضافة الى ظاهرة الاحتباس الحراري التي أثرت سلبا على نتائج القطاع؛

– تعرض القطاع لجملة من الحرائق الناتجة عن الاستخدام الغير رشيد للمواد سريعة الاشتعال من جهة والظروف الطبيعية من جهة أخرى.

– افتقد القطاع لسنوات عديدة مبدأ الرشادة والعقلانية وعدم وجود التفاتة واضحة من قبل السلطات المعنية.

التوصيات : استنادا للنتائج يمكن طرح الاقتراحات والتوصيات التالية :

– ضرورة توفير تكنولوجيات حديثة ومتطورة لمساعدة القطاع في الارتقاء التنموي، مع ضرورة تدريب الفلاحين على استخدام هذه التكنولوجيات؛

– ضرورة تنويع القطاع الفلاحي وإدارته بما يساهم ترقية القطاع بالكمية والجودة المطلوبة للنهوض بالقطاع وتحريره نحو العالمية؛

– ضرورة الالتزام باللوائح والقوانين التنظيمية المتعلقة باحترام شروط البيئة وعدم الإخلال بها؛

– ضرورة ربط المعاهد ومراكز التكوين المهني بالعملية الانتاجية المتعلقة بالواقع الفلاحي؛

– ضرورة القيام بالحملات التحسيسية للحد من ظاهرة الحرائق العشوائية التي مست القطاع.

الإحالات والهوامش:

1 - بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة بومرداس، يومي 24-24- ماي 2017، ص03.

2 - خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 18

[3] - أيوب زكرياء، ملال كريمة، السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر(1999-2015)، مذكرة لنيل شهدة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة والتنمية، 2015-2016، ص75.

4 - لبيب سعد القيثاوي، دعائم الإنتاج العالمي والتجارة الدولية، ص 189 .

[5] - بوعريوة ربيع، نفس المرجع السابق، ص8.

[6]- بوعلاقة نورة، بوعزارة أحلام، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 17-02-2018، ص07.

[7] - أمال بن صالح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد23، الجزء الأول، أفريل 2018، ص188.

[8] - تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر،2008 ، ص02.

[9] - الجريدة الرسمية، اتفاقيات دولية، قوانين مراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، العدد75، 04-12- 2019، ص29.

[10] - باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003، ص 03 .

[11] - الموقع الرسمي لمديرية المصالح الفلاحية بولاية المدية http://www.wilayamedea.dz/

[12] – الموقع الرسمي لمديرية المصالح الفلاحية بولاية المدية http://www.wilayamedea.dz/

[13] – لجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق ، ص83.

[14] – الموقع الرسمي لمديرية المصالح الفلاحية بولاية المدية http://www.wilayamedea.dz/

واقع قطاع الفلاحة في الجزائر للفترة 2010 – 2018

عبد القادر عوينان، جامعة البويرة، (الجزائر)،a.aouinene@univ-bouira.dz
سمية عوينان، جامعة المدية، (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2021/03/14

الملخص:

جعل قطاع الفلاحة من القطاعات الداعمة للتنمية الاقتصادية ، ويكون هذا القطاع بمثابة اللبنة الأساسية لتجسيد مستقبل الأجيال القادمة في طل التنمية المستدامة ، و جعل هذا الأخير من القطاعات المهملة التي تشكل قطاعا مكملا أساسيا لقطاع المحروقات ، من اجل خلق ثروات لما بعد البترول ، وخلق فرص العمل ، كما ساهمت مختلف سياسات الحكومة المنتهجة في دعم وتطوير الاستثمار الفلاحي ، مع تشجيع حاملي المشاريع الفلاحية ، من خلال وضع تحت تصرفهم العقار الفلاحي بغية تجسيد مشاريعهم .

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج النباتي، التنمية المستدامة.

مقدمة.

جعل قطاع الفلاحة من القطاعات الداعمة للتنمية الاقتصادية، ويكون هذا القطاع بمثابة اللبنة الأساسية لتجسيد مستقبل الأجيال القادمة في طل التنمية المستدامة، وجعل هذا الأخير من القطاعات المهملة التي تشكل قطاعا مكملا أساسيا لقطاع المحروقات، من اجل خلق ثروات لما بعد البترول، وخلق فرص العمل، كما ساهمت مختلف سياسات الحكومة المنتهجة في دعم وتطوير الاستثمار الفلاحي، مع تشجيع حاملي المشاريع الفلاحية، من خلال وضع تحت تصرفهم العقار الفلاحي بغية تجسيد مشاريعهم.

وأهم الأهداف التي تسعى الحكومة من وراء تطوير والنهوض بالقطاع الفلاحي هو توفير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى، وهو ما دفع بالحكومة من اجل اتخاذ عدة إجراءات وتسهيلات للحصول على الأراضي عن طريق مبدأ اللامركزية

ومن اجل إثراء الموضوع أكثر قمنا بطرح التساؤل التالي :

ما هو قطاع الفلاحة في الجزائر للفترة 2017/2005؟

ومن اجل الإجابة على التساؤل المطروح قسمنا موضوع بحثنا الى المحاور التالية :

المحور الأول : واقع الإنتاج الحيواني للفترة 2017/2005

المحور الثاني :واقع الإنتاج النباتي للفترة 2015/2005.

المحور الأول : واقع الإنتاج الحيواني للفترة 2017/2005.

الجدول 01: تطور الإنتاج الحيواني للفترة (2017/2005) **(الوحدة : رأس)**

السنوات	الأبقار	الأغنام
2005	1586070	17988480
2006	1607890	19615730
2007	1633810	20154890
2008	1640730	19946150
2009	1682433	21404585
2010	1747700	77022668
2011	1790140	33023989
2012	1843930	10525194
2013	1909460	26572980
2014	2049652	27807734
2015	2149549	28111773
2016	2081310	28135990
2017	1895130	28393600

المصدر: سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2020/2019، ص 23

تمارس في الجزائر خمسة أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول،بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009، حوالي **24.5 مليون رأس،** وزاد هذا العدد إلى **33.6 مليون رأس** خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 ٪. وخلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام**78** ٪ من مجموع الماشية **26.4** .**مليون رأس،** ويأتي الماعز في المرتبة

الثانية**14**) ٪ (التي تمثل **4.8 مليون رأس**، تليها الأبقار، التي تبلغ **1.9 مليون رأس**) بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة**52** ٪ (ما يعادل**6** ٪ من مجموع المواشي.[1]

الشكل 01: تطور إنتاج الأبقار للفترة (2005-2017) **(الوحدة : رأس)**

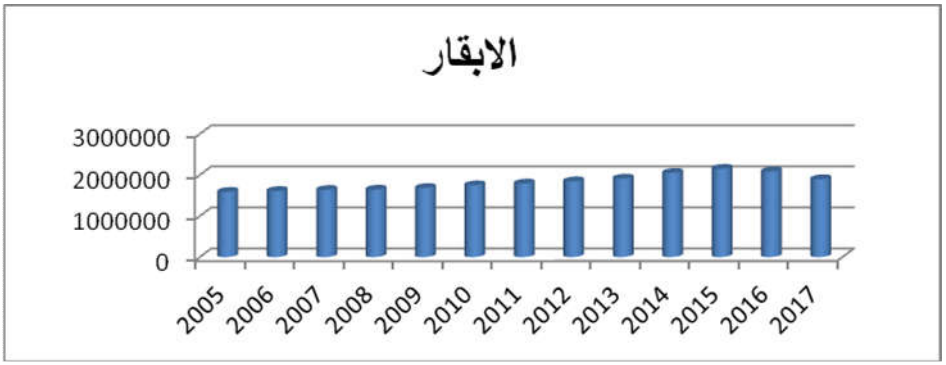

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 01

يتضح من خلال الشكل رقم 01 الموضح أعلاه أن تطور تربية الأبقار للفترة 2005-2017 كان بطيئا خلال طول الفترة، حيث لم يتم إنتاج خلال هذه الفترة سوى 309043 رأس، وهذا عدد قليل جدا مقارنة مع طول الفترة، أي بمعدل 23.7 ألف رأس سنويا، وشهدت سنة 2015 اكبر زيادة حيث بلغت 2149549 رأس، لتتراجع بعد ذلك سنتي 2016 و2017 إلى 2081310 و1895130 على التوالي .

الشكل 02: تطور إنتاج الأغنام للفترة (2005-2017) **(الوحدة : رأس)**

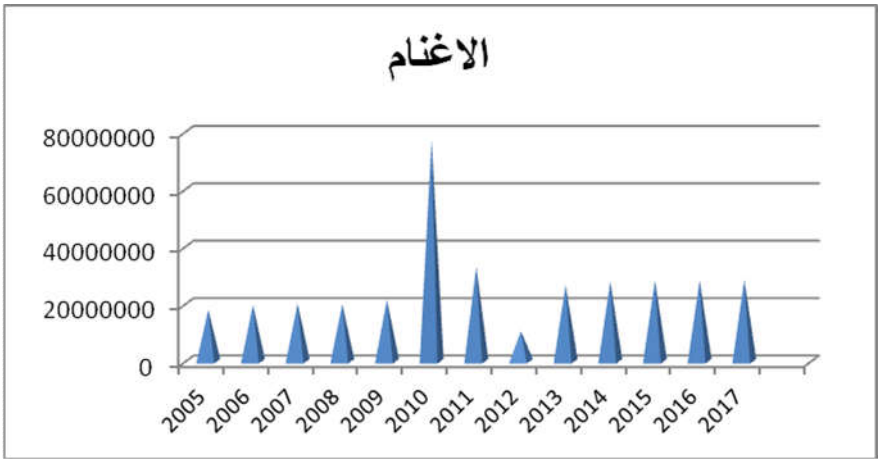

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 01

يتضح من الشكل أعلاه أن تربية الأغنام للفترة 2017/2015 كان متذبذبا، حيث بلغ تربية الأغنام لسنة 2005 أزيد من 17مليون رأس، ويبقى هذا العدد مستقر إلى غاية سنة 2009 مع زيادة طفيفة، وخلال سنة 2010 نلاحظ ارتفاع محسوس في تربية الأغنام لتصل إلى 77 مليون رأس، لتعاود الانخفاض إبداء من سنة 2011، لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2012، حيث بلغت قيمة 10.5 مليون رأس، أما سنة 2013 عاودت الارتفاع وتبقى هذه القيمة مستقرة نوعا ما إلى غاية سنة 2017، وعموما فان تربية الأغنام في الجزائر لا يزال ضعيف جدا مقارنة بمساحات الرعي المتوفرة، ويرجع ذلك لعدة أسباب، لعل من أبرزها غلاء الأعلاف، ونقص تدعيم الدولة لهذه الشعبة التي تعد من أهم الشعب في قطاع الفلاحة في الجزائر، إذ تعد تربية الأغنام من أهم مصادر توفير اللحوم الحمراء في الجزائر، كل هذه الأسباب أثرت تأثيرا سلبيا على أسعار الأغنام من جهة، وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء من جهة ثانية، وهذا ما جعل معدل استهلاك اللحوم عند الفرد الجزائري ضعيفا جدا، وأزيد من ذلك هناك عائلات لا تستهلك هذا النوع من اللحوم إلا في المناسبات فقط، كعيد الأضحى مثلا، ولهذا وجب على الدولة الالتفات لهذه الشعبة من اجل الاهتمام بها ثم تطويرها.

الجدول 02: تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء للفترة (2017/2005) **(الوحدة :قنطار)**

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
2005	3015680	1685730
2006	2985000	1453000
2007	3201250	2605850
2008	3157570	3056950
2009	3465960	3209225
2010	1243816	3152816
2011	4195529	3361279
2012	4397886	3653982
2013	4671997	4183967
2014	4862903	4634522
2015	5256474	4364417
2016	5380000	5100000
2017	5440000	5300000

المصدر: سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2020/2019، ص25

الشكل 03: تطور إنتاج اللحوم الحمراء للفترة (2005–2017) **(الوحدة : قنطار)**

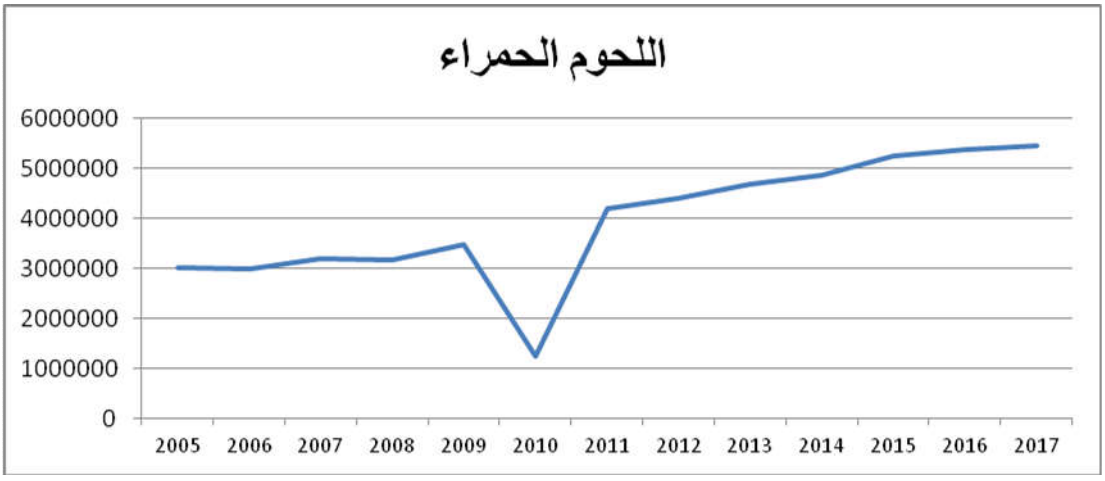

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 02

يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو **4،7 مليون قنطار** خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها **55٪** مقارنة بالعقد السابق (**3 ملايين قنطار**).[2]

يلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر لم يعرف استقرار طول فترة الدراسة 2017/2005، حيث تم إنتاج سنة 2005 أزيد من 3 مليون قنطار، لينخفض سنة 2006 إلى 2.9 مليون قنطار، عاود الارتفاع سنة 2007 ليتجاوز 3 مليون قنطار، ليستقر بذلك عند هذه القيمة إلى غاية سنة 2009 مع زيادة طفيفة، وخلال سنة 2010 شهد إنتاج اللحوم الحمراء انخفاضا كبيرا من 3.4 مليون قنطار سنة 2009 إلى 1.2 مليون قنطار سنة 2010، ليعاود الارتفاع منم جديد سنة 2011 ليصل إلى 4.1 مليون قنطار، أما سنة 2015 ارتفع ليصل إلى 5.2 مليون قنطار، في حين سجلت أعلى قيمة لإنتاج هذه المادة سنة 2017 أي ما يقارب 5.4 مليون قنطار، لكن كما ذكرنا سابقا يبقى معدل إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر ضعيف جدا، ولا يلبي حاجيات السكان مع غلاء أسعار هذه المادة، واللجوء إلى استيرادها خاصة في المناسبات .

الشكل 04: تطور إنتاج اللحوم البيضاء للفترة (2005–2017) **(الوحدة : قنطار)**

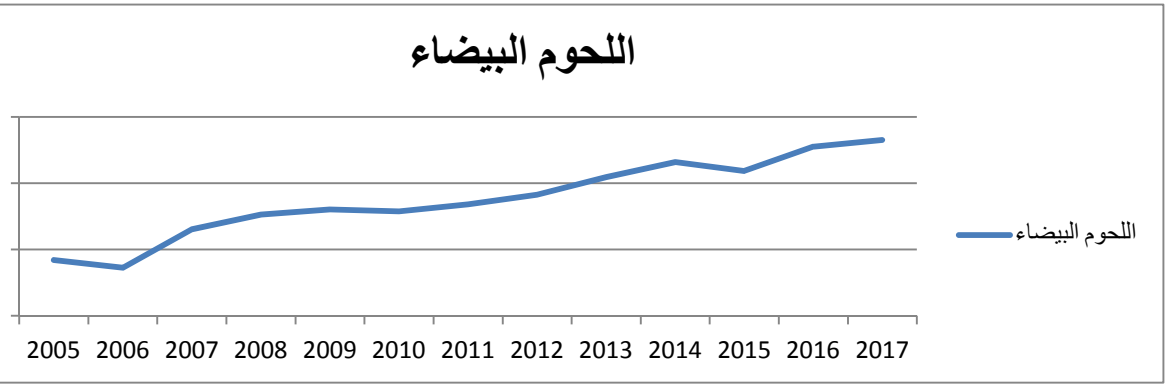

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 02

من خلال الشكل رقم 04 يتضح أن إنتاج مادة اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة الدراسة 2017/2005 عرف تزايد مستمرا، باستثناء بعض السنوات شهد تراجع طفيفا، ففي سنة 2005 بلغ إنتاج مادة اللحوم البيضاء 1.6 مليون قنطار، لينخفض سنة 2006 إلى 1.4 مليون قنطار، وابتداء من سنة 2007 شهد ارتفاعا محسوسا إلى غاية سنة 2014، حيث بلغ 4.6 مليون قنطار، كما انخفض إنتاج مادة اللحوم البيضاء سنة 2015 إلى 4.3 مليون قنطار، ليعاود الارتفاع خلال سنتي 2016 و2017 على الترتيب، حيث وصل إنتاج مادة اللحوم البيضاء سنة 2017 إلى 5.3 مليون قنطار،

ولكن دائما يبقى معدل إنتاج هذه المادة قليل وقليل جدا مقارنة مع استهلاك اللحوم الحمراء، حيث أن الفرد الجزائري يميل إلى استهلاك اللحوم البيضاء بمعدل اكبر من معدل استهلاك اللحوم الحمراء، وهذا راجع إلى أن أسعار اللحوم البيضاء تتوافق مع القدرة الشرائية للفرد الجزائري، على عكس أسعار اللحوم الحمراء التي تعد مرتفعة جدا إذا قورنت بالقدرة الشرائية له .

وبصفة عامة يبقى معدل إنتاج مادة اللحوم البيضاء في الجزائر غير متحكم فيه، نظرا للتذبذب الكبير في أسعار هذه الأخيرة، حيث تعرف بعض الفترات بانخفاض أسعار مادة اللحوم البيضاء واستقرار أسعارها نفي حين ترتفع في فترات أخرى ارتفاع كبير، خاصة في المناسبات الدينية كشهر رمضان المعظم على سبيل المثال أين يرتفع معدل استهلاك هذه المادة، يرجع التذبذب في إنتاج وأسعار مادة اللحوم البيضاء إلى عدة أسباب من أهمها نقص تنظيم في إنتاج هذه المادة، بالإضافة إلى نقص تدعيم الدولة لهذه الشعبة مع غلاء أسعار المواد الأولية .

المحور الثاني : تطور الإنتاج النباتي للفترة (2000-2017)

الجدول 03: تطور المساحة المستغلة والمساحة الكلية الصالحة للزراعة (الوحدة : هكتار)

السنوات	المساحة المستغلة	المساحة الكلية الصالحة للزراعة
2005	8389640	42380630
2006	8403570	41367890
2007	8414670	42448840
2008	8425021	42436251
2009	8423340	42466920
2010	8435028	42444350
2011	8445490	42443860
2012	8454630	42499430
2013	8461880	42898111
2014	8465040	42898111
2015	8487854	43395254
2016	8449425	43396164
2017	8500000	43397074

المصدر: سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2020/2019، 03

الشكل 05: تطور المساحة المستغلة للفترة (2017/2005) **(الوحدة :هكتار)**

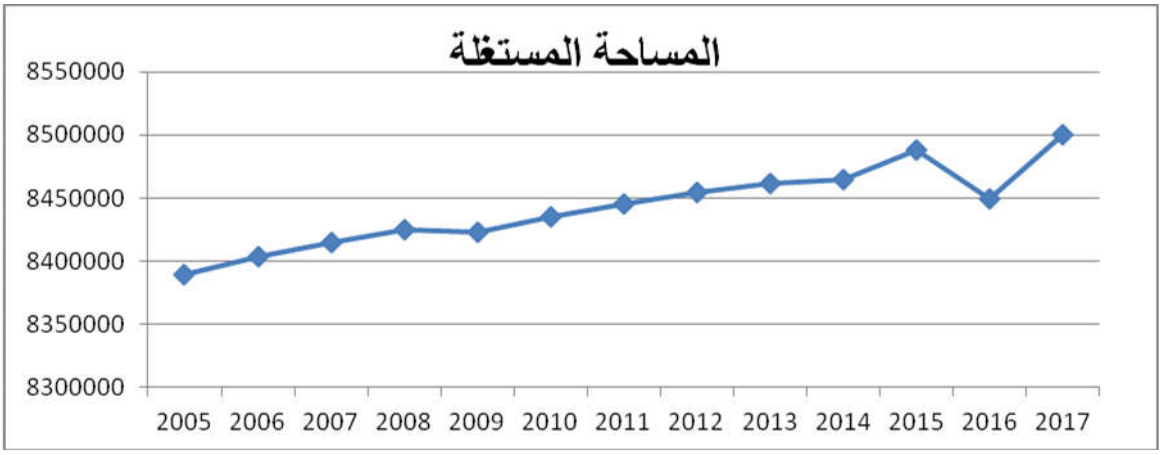

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 03

من خلال الشكل رقم 05 يتضح انه هناك تزايد مستمر في المساحة المستغلة للزراعة طول فترة الدراسة 2017/2005، باستثناء بعض السنوات أين عرفت انخفاضا طفيفا، إذ بلغت المساحة المستغلة سنة 2005 ما يقارب 8.3 مليون هكتار، استمرت هذه القيمة في الاستقرار إلى غاية 2017 مع ارتفاع طفيف من سنة لأخرى، وعموما تبقى المساحة المستغلة للزراعة قليلة وقليلة جدا مقارنة مع المساحة الكلية الصالحة للزراعة .

الشكل 06: تطور المساحة الكلية الصالحة للزراعة للفترة (2017/2005) **(الوحدة :هكتار)**

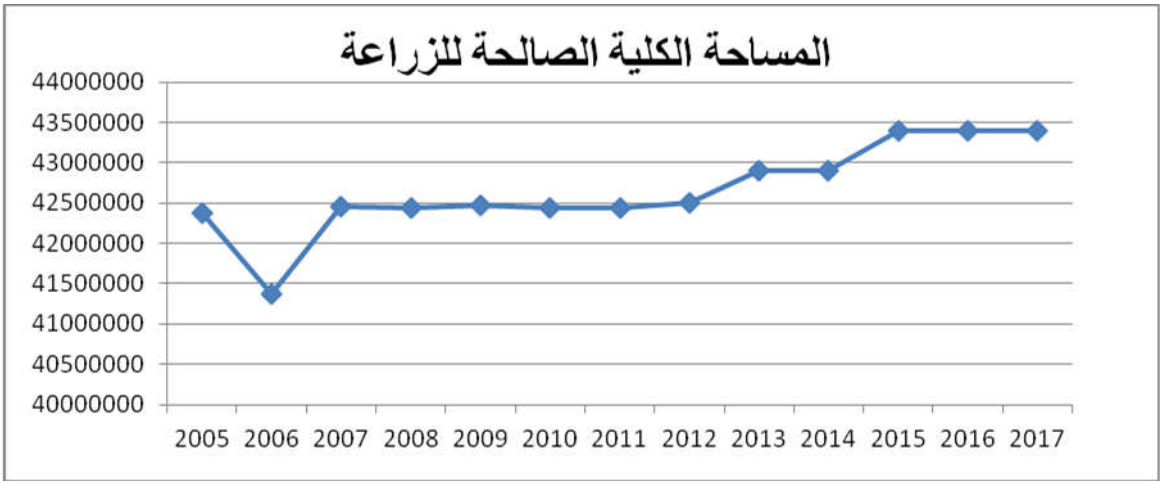

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 03

من خلال الشكل رقم 06 يتبين أن المساحة الكلية الصالحة للزراعة بقيت مستقرة طول الفترة ما بين 2005 إلى غاية سنة 2017، مع بعض التغيرات الطفيفة، والملاحظ انه إذا قارنا معدل المساحة المستغلة كما موضح في الشكل رقم 05، مع المساحة الكلية الصالحة للزراعة يتضح انه هناك فارق كبير جدا، وهذا راجع لعدة اعتبارات منها عزوف الشباب عن التوجه إلى الزراعة والفلاحة بصفة عامة، بالإضافة إلى نقص الإمكانيات اللازمة، ما جعل الزراعة مكلفة جدا، مع نقص وتاطير الدولة لهذا القطاع.

الجدول 04: تطور المساحة المزروعة من الإنتاج النباتي (الوحدة : هكتار)

السنوات	الحبوب الشتوية
2005	2349619
2006	2671140
2007	2873219
2008	1484843
2009	3175919
2010	2856190
2011	2584195
2012	3061498
2013	2708880
2014	2507955
2015	2685154

المصدر: سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2020/2019، 05

الشكل 07: تطور المساحة المزروعة من الحبوب الشتوية للفترة (2017/2005) (الوحدة :هكتار)

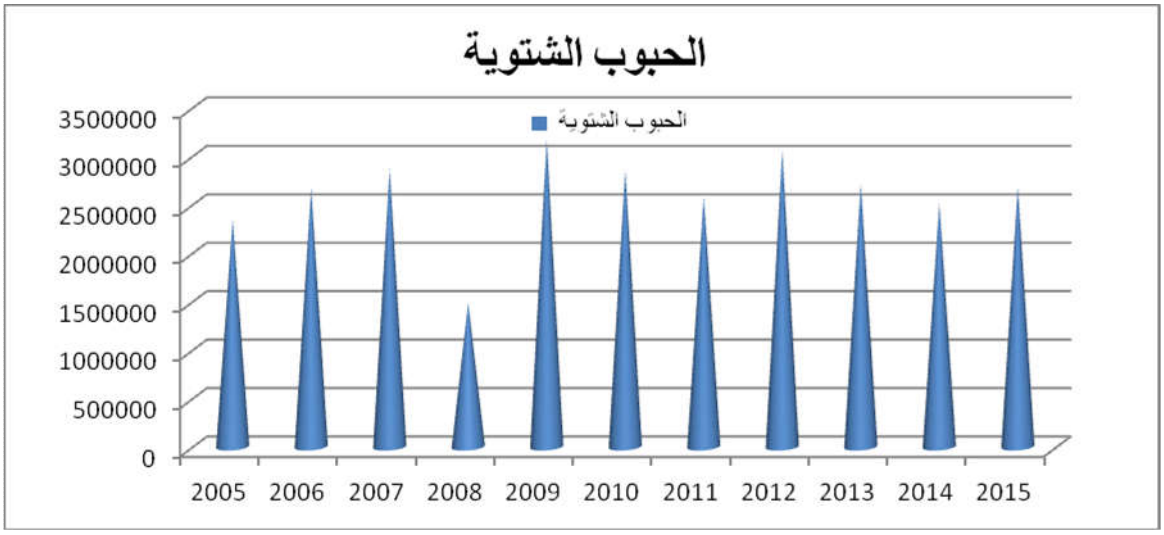

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 04

تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ **40**٪ من المساحة الزراعية المفيدة، قدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي **3200930 هكتار**، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي **74** ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ **3385560 هكتار**، بزيادة **6**٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).[3]

وعموما وحسب الشكل أعلاه يتضح المساحة المزروعة من الحبوب الشتوية خلال الفترة 2005-2015 عرفت تذبذبا نوعا ما، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2009 بازيد من 3 مليون هكتار، وأدنى قيمة للمساحة المزروعة من الحبوب الشتوية سجلت سنة 2008 بقيمة 1.4 مليون هكتار .

الجدول 05:تطور الإنتاج الحبوب الشتوية للفترة 2005-2015 (الوحدة :قنطار)

السنوات	الحبوب الشتوية
2005	35250465
2006	40128100
2007	35978580
2008	15336140
2009	61227000
2010	45581000
2011	42457000
2012	51336480
2013	49109735
2014	34321780
2015	37554894

المصدر: سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2020/2019، 12

الشكل 08: تطور الإنتاج الحبوب الشتوية للفترة 2005-2015 (الوحدة :قنطار)

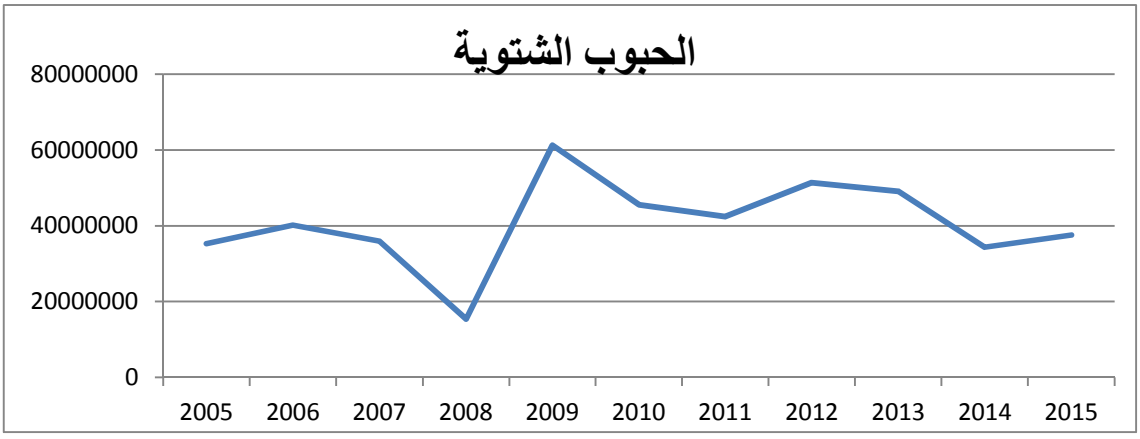

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 05

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51٪ و29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017[4] .

وحسب الشكل الموضح أعلاه وخلال الفترة 2005-2015 عرف إنتاج الحبوب الشتوية تذبذب كبيرا، حيث سجلت ادني انتاح لهذه الحبوب سنة 2008 بقيمة 15 مليون قنطار، في حين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بقيمة 61 مليون قنطار.

خاتمة .

من خلال معالجنا لموضوع واقع قطاع الفلاحة في الجزائر للفترة 2018/2010، والتي تم تمديدها ابتداء من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017 حسب توفر الإحصائيات، ومن اجل تسليط الضوء أكثر على واقع قطاع الفلاحة، ومن معالجة لمحورين أساسيين في هذا البحث، وهما واقع الإنتاج الحيواني في المحور الأول، وواقع الإنتاج النباتي في المحور الثاني، خلصنا إلى النتائج التالية :

- تعد الإنتاج الحيواني في الجزائر من أهم الأنشطة الفلاحة الممارسة في الجزائر، لاسيما تربية الأبقار والأغنام .
- رغم اهتمام بالإنتاج الحيواني يبقى دون المستوى المطلوب من اجل تلبية حاجات السكان من اللحوم سواء اللحوم الحمراء أو البيضاء، وهذا ما انعكس سلبا على أسعار هذه الأخيرة
- يمثل النشاط الزراعي ركيزة أساسية هامة خاصة للسكان الذين يعيشون في الجبال والذين يشكلون نسبة 17 ٪ من المجموع الوطني .
- رغم جهود الدولة المبذولة فيما يخص استصلاح الأراضي،تبقى المساحات الصالحة للزراعة والمساحات المستغلة فعليا للفلاحة ضعيفة جدا .

توصيات:

- ضرورة توفر إرادة حقيقية للنهوض بقطاع الفلاحة، من خلال تسطير مخطط توجيهي للفلاحة في الجزائر يمتد على عدة مستويان القريب والمتوسط والبعيد .
- تقديم تسهيلات تمويلية وي مجال الحصول على الأراضي الصالحة للفلاحة لأصحاب المشاريع الفلاحية الطموحة .
- تشجيع الاستثمار في مجال قطاع الفلاحة، من خلال تقديم تحفيزات ضريبية، وتحفيزات في جانب التمويل

الإحالات والمراجع:

1. سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2020/2019،

---

[1] . http://madrp.gov.dz/ar/

[2] http://madrp.gov.dz/ar/

[3] http://madrp.gov.dz/ar/

[4] http://madrp.gov.dz/ar/

Articles en français

Cinquième axe : Commercialisation du produit agricole en Algérie
P.P 601 - 613

Un livre pour les articles et recherches du Forum Scientifique National sur:
Le secteur agricole en Algérie: réalité et perspectives

Commercialisation et marché de la datte en Algérie

Abdelmalek Hanane, (ESC) –Koléa-, etd_abdelmalek@esc-alger.dz
Bouchalghoum Fella, (ESC) –Koléa-, etd_bouchelghoum@esc-alger.dz

Date de publication: 14/03/2021

Résumé :

En Algérie, la phoeniciculture occupe une place de premier rang dans l'agriculture saharienne.Un potentiel considérable de produits agricoles qui peut être exploité pour réaliserdes exportations hors hydrocarbures. La filière datte dispose d'un énorme potentiel naturel quiapparaît à travers une large superficie de plantations englobant des millions de palmiers quiproduisent une multitude de variétés de dattes. En termes de recettes d'exportation, les dattes sont lepremier produit agricole exporté par le pays. Cependant, elle connaît des difficultés dans son fonctionnement et n'arrive pas à atteindre les objectifs qui lui ont été assignés par les pouvoirs publics. Sur le plan commercial, le produit dattier est confronté à des contraintes majeures en raison de la désorganisation du marché de la datte et l'accaparation du produit par des intermédiaires multiples. Pour cela, plusieurs circuits sont utilisés dans le mouvement de la marchandise, échappant ainsi aux règles commerciales et rend difficile le suivi du produit.

Mots-clés : Filière datte, commercialisation, exportation, marché local, obstacles.

abstract :

In Algeria, phoeniciculture occupies a first place in Saharan agriculture. A considerable potential for agricultural products which can be exploited for non-hydrocarbon exports. The date sector has enormous natural potential which appears through a large area of plantations encompassing millions of palm trees which produce a multitude of varieties of dates. In terms of export earnings, dates are the first agricultural product exported by the country. However, it is experiencing difficulties in its operation and is unable to achieve the objectives assigned to it by the public authorities. On the commercial level, the date product is confronted with major constraints due to the disorganization of the date market and the monopolization of the product by multiple intermediaries. For this, several circuits are used in the movement of goods, thus escaping commercial rules and making it difficult to follow the product.

Keywords : Date sector, marketing, export, local market, obstacles.

1- Introduction :

Le palmier dattier, culture traditionnelle de notre pays, constitue une particularité écologique et agronomique très importante pour les régions du Sud Algérien, où les autres cultures sont difficiles à pratiquer en l'absence de cet arbre. Il est une source fondamentale pour l'alimentation des populations oasiennes et environnantes.

La filière datte dispose d'un énorme potentiel naturel qui apparaît à travers une large superficie de plantations englobant des millions de palmiers qui produisent une multitude de variétés de dattes. La datte algérienne surtout la variété «Deglet Nour», très apprécié pour sa saveur est consommée aussi bien par les étrangers que les nationaux. Ce fruit déjà très connu de par le monde, peine encore à se faire exporter en quantités suffisantes sur le marché international, et ce pour le manque des moyens et du professionnalisme des exportateurs.

La commercialisation des produits agricoles sur le marché international est un moyen important de développer les exportations et d'obtenir des devises en augmentant les exportations ou en remplaçant les produits agricoles par des produits locaux résultant de l'expansion de la production agricole, ce qui améliorera la situation de la balance des paiements.Les dattes sont considérées comme l'un des produits les plus importants que les institutions algériennes puissent commercialiser au niveau des marchés internationaux, étant donné que l'Algérie est l'un des pays producteurs les plus importants en plus de sa qualité et de sa bonne réputation sur les marchés.

Les questions à lesquelles nous essayerons de répondre à travers cette communication sont les suivantes :

- Quels sont les stratégies de commercialisation des dattes ?
- Quelles sont les difficultés du secteur exportateur des dattes en Algérie ? Et quelle est la cause des fluctuations et du déclin des exportations de dattes par rapport à la production totale de ce produit ?
- -Y a-t-il des lacunes dans la mise en œuvre de la stratégie de commercialisation internationale des institutions exportant les dattes ?

2- Etat de lieux de la filière datte en Algérie :

En 2018, le palmier dattier en Algérie couvre une superficie totale de 168 855 ha englobant toutes catégories (Deglet Nour, dattes molles et dattes sèches) (MDAR, 2020). La culture de ce produit se répartie dans les zones du Sud-Est (Biskra, El oued et Ouargla), Sud-Ouest (Bechar, Adrar), Centre-extreme-sud (Ghardaia, Tamanrassat, Illizi) et d'autres zones éparses. Néanmoins, 60% du patrimoine national du palmier dattier se trouve dans le Sud-est algérien (Merrouchi Lounes et Bouammar Boualem, 2015, p 201).

La production de datte en Algérie s'élève à 1 094 700 de tonnes en 2018 contre 365 616de tonnes en 2000,soit une hausse de 199.41%. L'Algérie produit trois grandes variétés de dattes qui sont la Deglet Nour, les dattes molles (type Ghers) et les dattes sèches (type Degla Beida) (MDAR, 2020). Le graphe suivant

montre l'évolution de la production de la datte par catégorie en Algérie entre 2000-2018 :

Graphe n°01 : L'évolution de la production des dattes par catégorie en Algérie 1995-2018

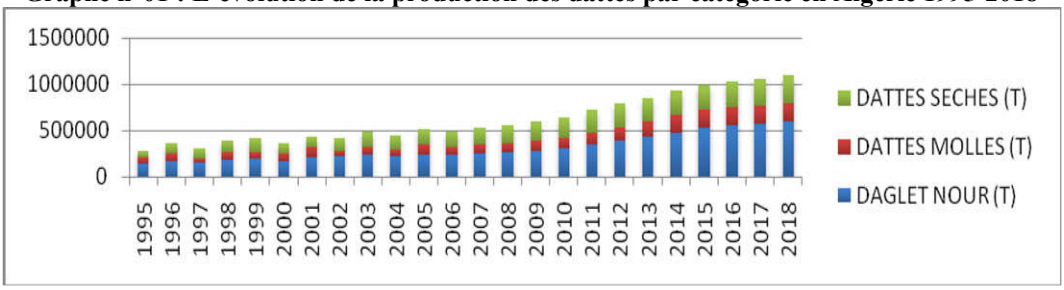

Source : MADR 2020

D'après le graphe, on remarque la prédominance des volumes produits de la Deglet Nour par rapport aux deux autres catégories. Elle représente en moyenne 54.26% de la production totale des dattes toutes variétés confondues. Ce taux élevé s'explique par la forte demande de la Deglet Nour sur le marché international. Les deux autres variétés (dattes molles et dattes sèches) présentent en moyenne respectivement 23.6% et 22.14% de la production national.

Selon les données de FAO (2020), la consommation locale de la datte en Algérie est estimée à 1 012 000 en 2017. Elle représente près de 95.6% de la production nationale.

Les dattes occupent une place importante dans les exportations du secteur agro-alimentaire. En 2019, les exportations de dattes ont atteint 57 508 de tonnes pour une valeur de 63 567 346 $. Plus de 80% des dattes exportés sont de la variété « Deglet Nour ».

La principale destination des exportations algériennes demeure les pays de l'UE, à raison de 58.18% (DGD, 2020). Les principaux pays importateurs sont la France (28.9%), suivi du Maroc (12.4%), de l'Espagne (8.23%), de la Russie (7.85%) et de l'Allemagne (7.27%) ; ceux-ci réexportant une partie de ces volumes.

Sur les marchés internationaux de dattes de bouche de haute qualité, l'Algérie, est en concurrence avec 3 autres pays exportateurs de dattes Deglet Nour : il s'agit de la Tunisie, les Etats-Unis et la Palestine occupée.

3- La stratégie de commercialisation de la datte :

L'opération de vente de la datte par les agriculteurs se fait, selon les moyens financiers humains et matériels de ces derniers, soit sur pied, soit après récolte ou les deux à la fois (une partie sur pied et l'autre après récolte).

La datte récoltée par les phoenicicultures est vendue, selon leur besoin et leur capacité financière, sur le marché, à domicile ou les deux à la fois(Merrouchi Lounes et Bouammar Boualem, 2015, p 206).

A- La vente sur pieds : qui débute à partir du mois de juillet.

- L'achat se fait fin août - début septembre. Le collecteur passe dans les parcelles et propose aux agriculteurs une somme calculée sur la base d'une

estimation du rendement moyen de chaque palmier multiplié par le nombre de palmiers.

- Les opérations de récolte, de tri et éventuellement de transport jusqu'à l'opérateur aval sont à la charge du collecteur, pour un coût d'environ 100 dinar par tonne. Ce coût tend à augmenter avec la rareté de la maind'œuvre spécialisée nécessaire à cette opération (chef de chantier, grimpeurs spécialisés, ouvriers au sol).
- Les régimes étant récoltés à environ 75-80 % de maturité, les dattes en vrac et branchées sont séparées et les dattes branchées sont mises en caisse.
- Le prix d'achat est fixé par le marché ainsi que les exportateurs imposent des limites aux collecteurs pour les prix d'achats.

Les achats sur pieds représentent d'énormes risques pour les entreprises de conditionnement exportatrices. En effet, la qualité de la matière est primordiale pour l'entreprise, ça peut lui permettre de diminuer les couts de production ainsi que de présenter un produit de meilleur qualité à ses clients. De ce fait, les grandes entreprises particulièrement ne cessent de travailler sur l'amélioration du système d'approvisionnement et en particulier au niveau de l'agriculteur pour appliquer les bonnes pratiques culturales. Deux buts essentiels sont visés (Centre d'Etude et de Prospective industrielles en Tunisie, 2017, p 11):

- La diminution du taux d'infestation.
- La diminution du taux de tombée.

B- Les collecteurs pratiquants l'achat au tonnage :

Ils jouent le rôle d'intermédiaire entre les usines peu nombreuses et les agriculteurs, et n'achetant que les variétés et catégories demandées par les exportateurs. Leurs représentants locaux, situés sur les zones de production, sont alimentés par les agriculteurs du village qui font eux-mêmes leur récolte et livrent à leur rythme, sans contrainte particulière concernant les délais de livraison, la quantité, les variétés et catégories souhaitées. Les collecteurs achetant de plus grosses quantités s'approvisionnent aussi auprès de collecteurs achetant sur pied auxquels ils ont redistribué les avances de l'usine.

Ce type de collecteur prend peu de risque car il n'effectue aucune opération de sous-traitance ni de transport. Ses charges sont essentiellement constituées des frais de téléphone, frais du local et paiement des ouvriers. Sa rémunération est basée sur une commission fixe au kilogramme de dattes collectée. Pour augmenter ses gains, il cherchera à traiter la plus grosse quantité possible de dattes par campagne, sachant que la production ne semble pas limitante dès lors que les acheteurs sont trouvés. Mais ce mode de rémunération ne l'incite pas à faire monter les prix d'achat aux producteurs, au contraire d'un paiement proportionnel au montant de la transaction.

Quelle que soit la prise de risque encourue, plus élevée avec l'achat sur pied, la rémunération de cette activité occasionnelle et temporaire paraît suffisamment intéressante pour attirer un ensemble d'acteurs disposant d'une trésorerie (par exemple des médecins, ingénieurs, pharmaciens) au détriment de sa

professionnalisation. En effet il n'existe ni recensement de ces opérateurs, ni taxation puisqu'ils opèrent au sein de circuits informels. Les tentatives de professionnalisation de l'activité ont jusqu'ici échoué. Elles pourraient de fait réduire le nombre d'opérateurs intéressés, alors que la collecte doit se faire sur une période courte n'excédant pas trois mois, tout en mobilisant des sommes élevées transitant jusqu'ici par ces circuits informels. Pour l'heure seuls les plus gros collecteurs ont l'obligation d'être en conformité avec les clauses du cahier des charges, sans que soit déterminé le tonnage minimal à traiter imposant la mise aux normes (Faten Khamassi, 2015, p-p 12-18).

4- Analyse des marchés :

4-1- Marché local :

a- Types de marché :

Le marché local de dattes en Algérie est le point focal des vendeurs de dattes de toute la région. Néanmoins, ce marché ne dispose pas d'infrastructures et de commodités qui permettent le bon déroulement de l'opération de vente. Il existe plusieurs types de marché :

- **Marchés locaux :** c'est un marché fixe permanent. Les transactions sur ce marché sont effectuées entre le producteur et les intermédiaires (pour le compte de commerçants ou grossistes locaux) ou les producteurs et les commerçants directement par des méthodes diligentes et représentent la partie la plus faible dans la capacité de négocier par son manque de données marketing correctes.
- **Marchés villageois :** ces marchés se tiennent périodiquement dans les villages un jour par semaine, offrant aux consommateurs le besoin de biens achetés auprès de marchands ou de producteurs locaux.
- **Marchés de gros:** Il existe des marchés de gros pour les dattes dans les villes, tels que les marchés de Biskra, de la vallée, de Ghardaïa, où des fruits de différents types et phases sont exposés, et de nombreuses facilitations sont disponibles sur ces marchés. Les producteurs ou les grossistes commercialisent exclusivement leur production dans des caisses en bois ou en plastique, et il est chargé de véhicules de transport de charges différentes et vendu au poids aux commerçants qui les vendent en gros ou au détail.
- **Marchés de détail :** ces marchés sont répartis dans les villages et les villes, les transactions sont effectuées entre les agriculteurs et les commerçants d'une part, et les consommateurs d'autre part, et les dattes sont vendues aux consommateurs dans des sacs en plastique, des cartons ou des paniers en osier parfois (سليمان دحو، 2016، ص 255).

b- La demande intérieure :

Selon les données de FAO, la consommation locale de la datte en Algérie représente près de 95.2% de la production totale durant la période 2000-2017. Les données du tableau n°12 ci-dessous mettent en évidence l'importance de la consommation locale de la datte. On observe une augmentation progressive de la

consommation qui passe de 93.45% de la production nationale en 2000 à 95.6% en 2017.

Tableau n°1: Part de la consommation nationale Algérie (2000-2017)

Année	Consommation (T)	Production (T)	Consommation (%)
2000	341 656	365 616	93,45
2001	415 046	437 332	94,9
2002	394 319	418 427	94,24
2003	465 938	492 217	94,66
2004	422 181	442 260	95,46
2005	489 193	516 293	94,75
2006	464 205	492 188	94,31
2007	502 531	526 921	95,37
2008	528 361	552 765	95,59
2009	570 193	600 696	94,92
2010	623 939	644 741	96,77
2011	683 158	724 894	94,24
2012	754 158	789 357	95,54
2013	820 642	848 199	96,75
2014	908000	934 377	97.17
2015	962000	990 377	97.13
2016	998000	1 030 000	96.89
2017	1012000	1 058 558	95.6

Source : Elaboration à partir des données de FAOSTAT 2020.

Cette augmentation est due à plusieurs facteurs tel que : l'augmentation de la production, l'augmentation de la demande nationale en parallèle avec l'augmentation de la population du pays, en particulier pendant les saisons religieuses. Baisse des prix pendant les périodes de récolte, coïncidence du Ramadan plusieurs années avec les saisons de récolte et la baisse des exportations durant la période 2007-2010(صلاح الدين بن زيوش، ص 8)

c- Obstacles à la commercialisation interne :

- Manque de magasins appropriés pour stocker les dates jusqu'à leur commercialisation ;
- Le monopole de la production d'une certaine catégorie qui a les capacités financières et matérielles de stockage, ce qui la fait dominer les marchés, surtout en période de non-récolte, et le prix impose le double du prix d'achat, ce qui a un impact négatif sur l'agriculteur et le consommateur en même temps.
- Le secteur de la commercialisation des dattes connaît également le grand nombre d'intermédiaires, dont la majorité se caractérise par une inefficacité, ce qui entraîne des dates de dates différentes, des turbulences sur le marché et une perte de bénéfices pour les producteurs.
- Manque d'optimisation des palmiers, par exemple : Il n'y a pas de marchés spéciaux pour la vente de palmiers.
- Frondes et frondes, qui peuvent être utilisées pour de nombreuses utilisations.

- Le transport est considéré comme l'une des fonctions les plus importantes de la commercialisation agricole, mais les moyens de transport sont encore primitifs et traditionnels, ce qui a des effets négatifs sur la valeur nutritionnelle (par contamination par diverses impuretés, par exemple) ou sa valeur économique (coût élevé, ce qui conduit à un coût plus élevé).
- Le manque d'usines locales pour remplir les dattes, selon les principes scientifiques et modernes, ce qui a conduit à une mauvaise fourniture et commercialisation des dattes au consommateur.
- L'absence d'une industrie alimentaire qui absorberait une partie de la production de dattes, comme l'extraction de sucre ou d'huiles, ce qui a entraîné une augmentation de son approvisionnement et une baisse des prix.
- Après la ferme du marché local, ce qui a conduit au produit (l'agriculteur) et devant les faibles capacités de le vendre sur place à des prix souvent bon marché (سليمان دحو، 2016، ص268).

4-2- Marché extérieur :

a- L'exportation des dattes :

Bien que la production totale des dattes en Algérie a constamment augmenté ces dernières années, l'exportation par contre a connu une importante fluctuation.Le graphe n°06 ci-dessous illustre l'évolution des exportations des dattes durant la période (2000-2018) :

Graphe n°02 : L'évolution des exportations des dattes en Algérie en quantité et en valeur (2000-2018)

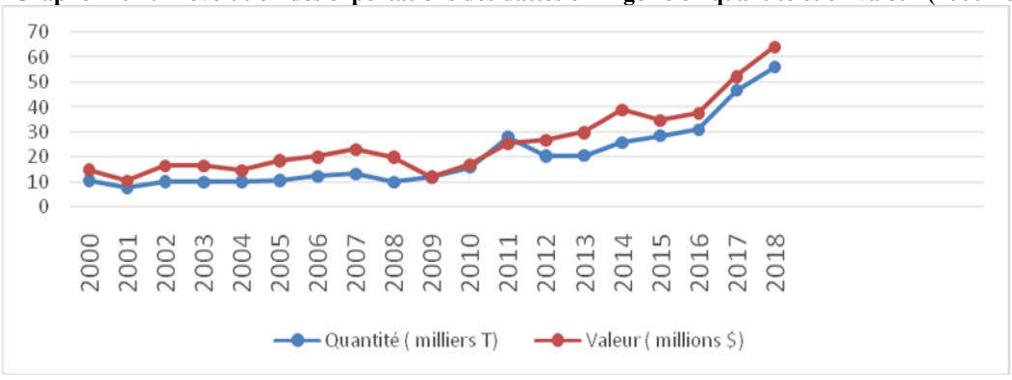

Source : fais par nous même à partir des données de : MADR et FAOSTAT 2020.

D'après le graphe n°06 ci-dessus, la période (2000-2004) est marquée par une baisse des exportations passant de 10780 T en 2000 à 10390 T en 2004.

A partir de 2005, on observe une augmentation des exportations passant à 11258 T au cours de la même année. Cela est dû aux mesures de facilitation à l'export mise en œuvre par les pouvoirs publiques (voir section 2 chapitre 4).

Après une hausse de 2009 à 2011, les exportations ont chuté pour connaître à nouveau une hausse à partir de 2013 afin d'atteindre les 56 milliers de tonnes en 2018.

Tableau n°2 : La part des exportations des dattes dans les exportations agricole et les exportations totales en Algérie (1995-2017) en millions de $

Année	Exportations agricoles	Exportations des dattes	(%)	Exportations hors hydrocarbures	La part des exportations des dattes dans les Exportations hors hydrocarbures
1995	120	79.12	**65.59**	519	**15.24**
2000	111.214	14.74	**13.25**	612	**2.4**
2002	126.849	16.35	**12.88**	734	**2.22**
2004	150.327	18.91	**12.57**	581	**3.25**
2006	162.922	20.04	**12.3**	1 157	**1.73**
2008	302.451	20.01	**6.61**	1 935	**1.03**
2010	451.619	22.61	**5**	1 526	**1.48**
2012	456.6	26.21	**5.74**	2 062	**1.27**
2014	442	38.79	**8.77**	2 804	**1.38**
2016	331.167	37.55	**11.33**	1 779	**2.11**

Source : Elaborer par les auteurs à partir des données de l'ONS et MDAR

Globalement, la part des exportations des dattes gravite entre 13.25% et 5% des exportations agricoles, à l'exception de l'année 1995. Un taux très faible par rapport aux capacités de production de ce produit. En 2016, les exportations des dattes arrivent en deuxième position après le groupe sucre et sucrerie qui a enregistré une valeur de 231 millions de $ au cours de la même année, tableau n° 10 ci-dessus.

En 2016, la valeur des exportations algériennes des dattes a atteint 37.55 millions de $ soit 3.89% du totale du marché mondial des dattes. La valeur totale des exportations algériennes était estimée à 28 883 millions de dollars en 2016 dont 26 999 millions de dollars représente la part des exportations d'hydrocarbures, soit 93,84% des exportations totales. On peut dire que la valeur des exportations de dattes algériennes représente 0.13% de la valeur des exportations totales et environ 2.11% par rapport aux exportations hors hydrocarbures, ce qui représente des taux très limité.

b- La destination de la production algérienne :

Le tableau ci-dessous présente les exportations de la datte algérienne sur une période de dix ans de 2006 à 2016. Durant cette période les exportations ont atteint les 218 740 tonnes soit une moyenne annuelle de 19 885 tonnes. Les principaux pays importateurs de la datte algérienne au nombre de 16 ont absorbés 201 566 de tonnes sur la même période soit 92.15% des exportations totales des dattes.

Durant cette période, l'Algérie a exporté dans plus de trente pays à travers le monde, certains d'entre eux sont des clients fidèles à la datte algérienne, et à leur tête se trouve la France qui a importé 95.7 milles tonnes de dattes en onze ans. Suivie par la Fédération de Russie avec 19.3, les Emirats Arabes Unis avec 10.66 milles de tonnes, milles e tonnes, le Maroc avec 6.2 milles de tonnes, le Canada avec 5.5 milles tonnes, l'Espagne avec 4.1 milles de tonnes et les Etats-Unis avec 3.7 milles de tonnes.

Parmi ces clients, quelques-uns sont fidèles dans le sens où ils importent chaque année des dattes algériennes ; ce sont : la France, la Belgique, le Maroc et

l'Espagne que l'on peut qualifier de clients traditionnels de l'Algérie. D'autres pays, à l'instar de Canada, les Etats-Unis et les Emirat Arabes Unis, sont de nouveaux clients et n'importent de la datte algérienne d'une façon régulière que depuis 2006 (CNIS, 2018)

Enfin, le Sénégal et le Bangladesh sont des acheteurs que l'on pourrait qualifié d'occasionnels avec tendance à la fidélité depuis 2012.

Tableau n°15 : La destination de la production algérienne des dattes sur la période 2006-2016

Le Pays	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Allemagne	-	-	-	-	-	0.2	1	1.2	1.1	9.4	9.4
Bangladesh	-	-	-	-	-	-	0.01	0.04	0.11	8.5	1.2
Belgique	0.12	0.1	-	0.05	0.05	0.07	0.1	0.2	0.1	0.2	0.4
Canada	0.4	0.7	0.4	0.1	-	0.2	0.5	0.9	0.5	1.1	0.7
Chine	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.6
Emirats Arabes Unis	0.02	0.04	.1	0.2	-	1.3	1.4	2.1	1.6	1.7	1.3
Espagne	0.7	0.7	0.4	0.1	-	0.1	0.1	0.1	0.3	0.7	0.9
USA	0.2	0.3	0.3	0.3	-	0.3	0.2	0.2	0.2	1.1	0.6
Russie	0.3	0.2	0.2	0.2	-	1.3	2.2	2.7	3.9	3.3	5
France	9.5	10	7.5	5.5	-	7	8.4	9.2	11.9	13.4	13.3
Inde	-	-	-	-	-	-	-	-	0.5	1.1	1.3
Italie	0.04	0.01	-	-	-	0.03	0.01	0.01	0.03	0.04	0.05
Jordanie	-	-	-	0.06	-	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1
Maroc	0.6	0.3	0.4	0.3	-	0.2	0.4	0.9	1.2	0.9	1
Mauritanie	0.01	0.006	0.02	0.3	-	0.05	0.09	0.1	0.5	0.8	0.6
Sénégal	-	-	-	-	-	-	0.2	0.5	0.1	0.2	0.4

Source : FAOSTAT 2019 et CNIS.

c- L'Algérie et le marché mondial des dattes :

c-1- la production mondiale des dattes :

Selon les statistiques de la FAO (2019), la production mondiale des dattes a augmenté de 4.6 à 8.4 millions de tonnes entre 1993-2017. L'offre mondiale des dattes est assurée par l'Asie qui fournit à elle seule environ 63.9% de la production mondiale.

L'Egypte est le leadeur avec 1 590 414T suivis de l'Iran avec 1 185 165 T et de L'Algérie avec 1 058 559 T en 2017 bien que la superficie du palmier dattier en Egypte est inférieure à celle de l'Algérie (49 522 ha Vs 167 663 ha en 2017).

Figure n°10 : Le classement des premiers pays producteurs de datte dans le monde

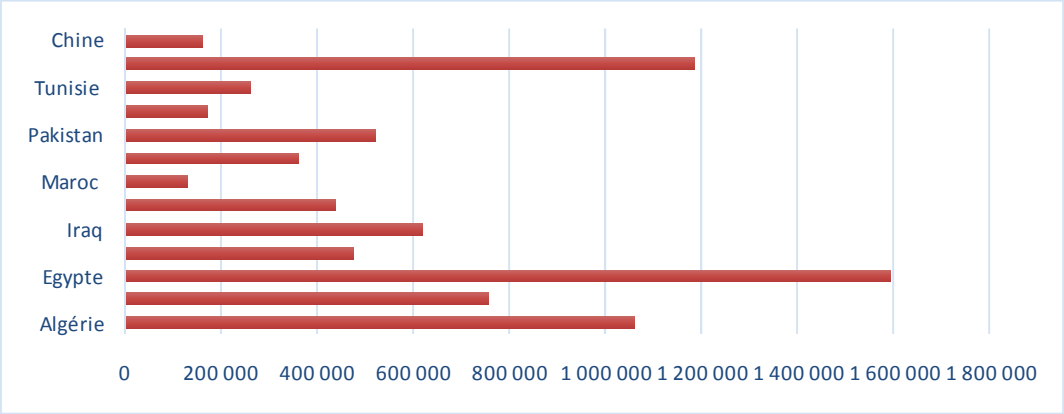

Source : FAOSTAT 2019

L'Egypte arrive à réaliser une production très importante par rapport à celle de l'Algérie. L'Egypte est marquée par ces rendements exceptionnels, son rendement a atteint plus de 32.11 tonnes/ha en 2017, tandis que l'Algérie est classée parmi les pays à faibles rendements avec 6.31 tonnes/ha. On remarque alors que la production ne reflète pas le niveau de rendement.

c-2- L'exportation mondiale des dattes :

La Tunisie est le premier exportateur de datte avec 226 612 milles de dollars, soit 18.81% des exportations mondiales. Les exportations des Emirats Arabes Unis de cette matière représentent 13.32% (160 2015 milles de dollars). La Palestine occupée arrive en troisième position avec 141 535 milles de dollars (11.74%) en dépit de sa faible surface cultivée. Le tableau suivant présente les pays exportateurs des dattes dans le monde :

Tableau n°3 : Répartitions des exportations des dattes par pays (chiffre de 2019)

Pays	Exportations en millions de $ en 2016	Pourcentage (millions de $ / %)
Tunisie	**226**	**18.81 %**
Emirats Arabes Unis	**160**	**13.32 %**
Palestine occupée	**141**	**11.74 %**
Arabie Saoudite	**107**	**8.9 %**
Pakistan	**102**	**8.49 %**
Iran	**97**	**8.07 %**
USA	**58**	**4.82 %**
Irak	**50**	**4.16 %**
France	**37**	**3.08 %**
Algérie	**37**	**3.08 %**
Egypte	**28**	**2.33 %**
Autre	**158**	**13.15 %**
Totale	**1201**	**100%**

Source : FAOSTAT 2019

Malgré que l'Algérie produit 12.53% de la production mondiale de dattes, l'équivalent de plus de 5 fois la production tunisienne de dattes, la Tunisie a

exporté l'équivalent de plus de 6 fois de plus de la valeur de dattes exportées par l'Algérie. L'Algérie est le 10ème pays exportateurs de dattes, elle a exporté environ 3.08% seulement de sa production totale de dattes contre 46.3% de la production totale de dattes de la Tunisie en 2016.

D'après les données du tableau ci-dessous, on remarque que parmi les pays exportateurs, il y a des pays qui ne sont pas producteur de la datte. La France réexporte une partie de dattes importées essentiellement de Tunisie et d'Algérie vers le reste des pays de l'Europe.

d- Les Obstacles lié à la commercialisation des dattes sur les marchés extérieurs :

Afin de déterminer les contraintes qui entravent la distribution des dattes sur les marchés extérieurs,nous avons réalisé des entretiens semi-directifs et avons interviewé personnellement lesresponsables de certaines principales entreprises qui assurent les exportations des dattes au niveaude la wilaya de Biskra tel que : l'entreprise El Biskria Commercialisation des Produits Agricoles,Ziban Garden, Agrodat, Ziben Datte, El Barak et nous avons résumé les principaux obstacles dansles points suivants :

- Le non-respect des exigences du stockage en atmosphère à température contrôlée par collecteurs et stockeurs, ce qui se traduit par la détérioration de la qualité. Aussi, la longue durée de stockage au niveau des collecteurs spéculateurs, ce qui augmente les prix et favorise la circulation de dattes déjà partiellement avariées.
- Les exportateurs souffrent de la mauvaise qualité des emballages produits localement. L'exportateurs est obligé d'importer l'emballage de l'étranger à des coûts très élevés ; ce qui se répercute sur le coût de revient des dattes et diminue les capacités de concurrence des autres exportateurs sur les marchés internationaux.
- Le circuit de passage de la datte entre le producteur, le conditionneur et l'exportateur est anarchiques, les exportateurs se plaignent des spéculateurs et intermédiaires qui doublent le prix et dégradent la qualité en mélangeant dans les bacs les produits sains de bonne qualité avec les produits de moindre qualité (Les spéculateurs cherchant à s'enrichir à tout prix).
- L'absence de laboratoire de qualité au niveau de la région de Biskra. Pour avoir le certificat de conformité du produit, les exportateurs sont à l'obligation d'envoyer les prélèvements de leurs produits à Constantine. Ce qui explique le faible taux d'encadrement au niveau des unités.
- L'absence d'entrepôts frigorifiques aux ports, aéroports et la longue attente du produit avant l'embarquement.
- Les exportateurs ont souligné l'absence totale de publicité au plan national et international et au niveau de tous les médias suite à son coût élevé. Alors que les moyens de communication peuvent être déterminants s'ils sont bien ajustés à la conjoncture internationale des flux de dattes. Ainsi, s'offre à l'exportateur

une panoplie de moyens et techniques qu'il pourrait utiliser de manière efficiente afin de grignoter plus de parts de marché.

- La concurrence exercé par d'autres pays exportateurs des dattes notamment les tunisiens comme l'un des principaux obstacles à l'exportation.
- Les problèmes lié aux compétences linguistiques au niveau des entreprises exportatrices répondantes. L'absence des cadres ayant une bonne maîtrise opérationnelle des langues étrangères dans le milieu professionnel et le monde des affaires entrave le développement de l'activité de l'export. En effet, c'est la maîtrise des langues qui permet de recevoir de meilleures informations sur l'environnement commercial ainsi que de nouvelles idées de production, matières premières marketing et circuit commerciaux.
- En matière d'appui, les exportateurs jugent que les organismes d'appui aux exportations sont peu performants. Ils se montrent insatisfaits de mesures et de dispositifs instaurés par les pouvoirs publics pour promouvoir ce secteur, vu leur faible caractère incitatif.
- En matière d'encadrement bancaire, les exportatrices ont trouvé des difficultés d'accéder au financement et jugent qu'il y absence de crédit à l'export, donc on peut dire que les banques ne jouent pas un rôle d'appui.
- L'absence de ligne directe vers des pays importants dans l'importation de la datte, et de dessertes vers des endroits dans le monde. Sans oublier la fiabilité des programmes annoncés par les compagnies maritimes, qui ne respectent pas leurs engagement, a fait que les clients renoncent à leur commande, et qui nous font subir des aléas des retards et annulations de livraison. Aussi les transits time, pour un port russe la même compagne, pour l'Algérie 35 jours et pour nos voisins 8 jours, sans oublier qu'un délai de livraison est un moyen de négociation.
- Les exportateurs se plaignent de fret de transport infliger aux Algériens, et avantageux pour les concurrent.
- Manque de personnel particulièrement du personnel qualifié. Ces entreprises pour satisfaire la commande des clients lorsqu'elle est importante utilise une main d'œuvre occasionnelle pour l'activité de conditionnement.

Conclusion :

Le marché de la datte algérienne, d'un côté longtemps lié à la France pour l'exportation, et d'un autre coté axé sur une réponse à un marché local à consommation traditionnelle, n'a pas évolué. Avec l'avènement de la libéralisation du commerce extérieur, l'exportation de la datte prend un essor particulier et des perspectives d'investissement dans ce domaine prennent forme. Cependant, la filière connaît encore des difficultés dans son fonctionnement et n'arrive pas à atteindre les objectifs qui lui ont été assignés par les pouvoirs publics. Sur le plan commercial, le produit dattier est confronté à des contraintes majeures en raison de la désorganisation du marché de la datte et l'accaparation du produit par des intermédiaires multiples. Pour cela, plusieurs circuits sont utilisés

dans le mouvement de la marchandise, échappant ainsi aux règles commerciales et rend difficile le suivi du produit.

Référence :

- Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural (MDAR), document interne, 2020.
- Direction Général de la Douane (DGD), document interne, 2020.
- FAOSTAT, 2020.
- Merrouchi Lounes et Bouammar Boualem, Le fonctionnement de la filière dattes dans la région de Touggourt Sud-est Algérien, El-Bahith Review, n°15, 2015.
- Centre d'Etude et de Prospective industrielles en Tunisie, Analyse de la filière des dattes, 2017,http://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/cepi/notes/dattes.pdf.
- Faten Khamassi,Rapport sur L´analyse de la chaine de valeur du Palmier – Dattier et ses dérivés, 2015,https://www.poledjerid.com/pdf/Analyse_CDV.pdf.
- صلاح الدين بن زيوش، التحليل الاقتصادي لإنتاج واستهلاك وتصدير التمور في الجزائر: الوضع الراهن، الفرص والتحديات، جامعة محمد خيضر ببسكرة – الجزائر،http://daisyfrance.com/date/Speakers%20Texts/Ziouche.%20الوض20%20الجزائر.%20في%20التمور%20تصدير%20و%20استهلاك%20و%20لإنتاج%20الاقتصادي%20التحليل%التحديات20و%20الفرص%20،%20الراهن%20ع.pdf% ، ص8.
- سليمان دحو،التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيدر، بسكرة، 2016.